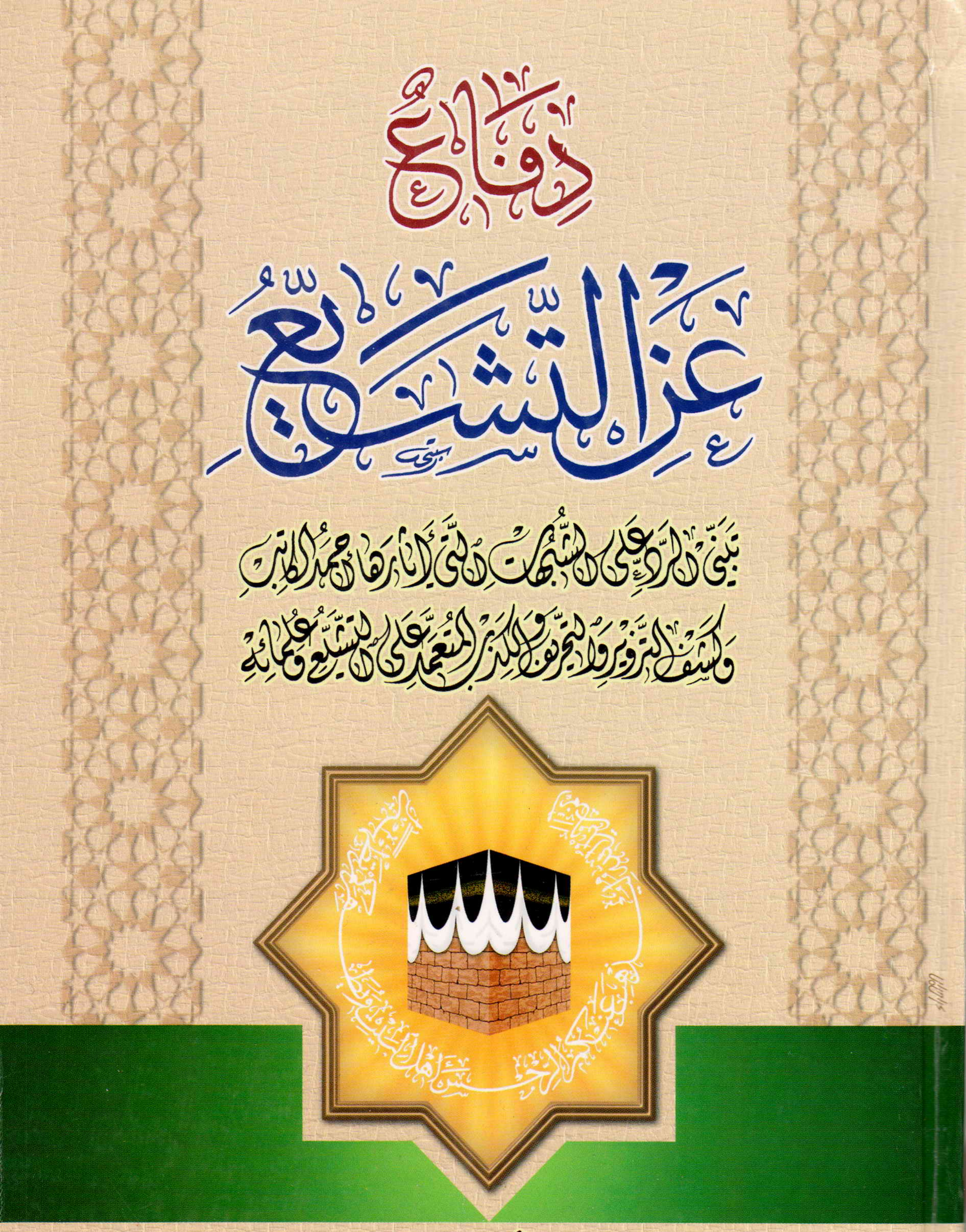


تأليف
السيد نذير الحسني



تأليف
السيد نذير الحسني

قدم له
سماحة السيد كمال الحيدري

حسنی، نذیر یحیی، ۱۳۵۲
دفاع عن التشیع: تبنی الرد علی الشبهات التی اثارها احمد الکاتب و.../ نذیر یحیی الحسنی. ـ قم: نشر المؤسسه الاسلامیة العامة للتبلیغ والإرشاد
۵۰۳ ص.

فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
عربی.
کتابنامه: ص. ۴۱۹ ـ ۴۴۸؛ همچنین بصورت زیرنویس.
۱. کاتب، احمد، تطور الفکر السیاسی الشیعی من الشوری الی ولایه الفقیه ـ ـ نقد و تفسیر. ۲. کلام شیعه امامیه ـ ـ دفاعیه‌ها و ردیه‌ها. ۳. شیعه امامیه ـ ـ دفاعیه‌ها و ردیه‌ها. الف. کاتب، احمد. تطور الفکر السیاسی الشیعی من الشوری الی ولایه الفقیه. شرح. ب. عنوان. ج. عنوان: تطور الفکر السیاسی الشیعی من الشوری الی ولایه الفقیه. شرح.
۲۹۷/۴۱۷ BP ۲۱۲ / ۵ / ۲۳. ۶ ت ۱۶ ک
کتابخانه ملّی ایران ۷۹ـ۵۵۹۲ م



رقم الشابک: ۲ ـ ۴۲ ـ ۵۹۱۵ ـ ۹٦٤ ISBN: 964 - 5915 - 42 - 2
ای.ای.ان: ۹۷۸۹٦٤۵۹۱۵٤۲۹

هوية الكتاب

- اسم الكتاب: .... دفاع عن التشيع
- المؤلف: .... السيّد نذير الحسني
- الناشر: .... المؤسسة الإسلامية العامة للتبليغ و الإرشاد
- عدد الصفحات ٥٠٣
- الطبعة: .... الاولى ـ ١٤٢١ هـ
- المطبعه: .... نهضت ـ قم
- الكمية: .... ١٠٠٠ نسخه
- سعر الكتاب .... ٢٥٠٠٠ ريال

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُا الفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الأُمُورَ حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾

التوبة: ٤٨

﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

البقرة: ٤٢

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَـٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾

لقمان: ٦


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم: السيّد كمال الحيدري

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

غفل العديد ممن كتب في بحث الإمامة من علماء مدرسة أهل البيت عن عدد من الأُمور المنهجيّة التي أثّرت على سير بحوثهم ونتائجها. ومن أهمّها عدم الالتفات إلى أثر التراث الكلامي لأتباع الخلفاء في التراث الكلامي لأتباع أئمّة أهل البيت عليهم السلام. ممّا أدّى بهم إلى أن يؤخّروا مواضيع أساسيّة من حقّها أن تتقدّم، وتأخذ موقعها المناسب من البحث والتحقيق والتدقيق، وبرّزوا بدلاً عنها مواضيع ثانويّة لا تشكّل المحور الأساسي لمثل هذه الأبحاث.

وعلى هذا لابدّ من التعرّض إلى بيان هذه النكتة المنهجيّة، وإلى تحديد المنهج المختار في بحث الإمامة ومحاوره الأساسيّة ولو على نحو الاختصار.

تحرير محلّ النزاع:

انطلقت المدرسة السنيّة من نقطة مركزيّة في تكوين نظامها الفكري لفهم نظريّة الإمامة تمثّلت في أنّ الإمام أو الخليفة، يعني القائد والزعيم السياسي المسؤول عن إدارة شؤون الناس على مختلف الأصعدة والمستويات. ثمّ إنّهم عندما أرادوا أن يفهموا شرائط وموانع هذه الإمامة ـ التي هي الخلافة باصطلاح علم الكلام السنّي ـ حاولوا تأسيس ذلك من خلال الواقع الذي أوجده الخلفاء الثلاثة الأوائل،

فصارت بصدد إقامة الأدلّة من الطرق المختلفة العقليّة والنقليّة لإثبات صحّة ما انتهت إليه الخلافة بعد رسول الله ﷺ، فأرادت أن تعرف الحقّ من خلال معرفة الرجال.

«وحيث لم يتجاوز دور الإمام في النظام الفكري لهذه المدرسة تخوم القيادة والزعامة السياسيّة، فقد كان من المنطقي، بقطع النظر عن دلالات الوحي الإلهي، أن يولّوا وجوههم صوب نظريّة الشورى وانتخاب أهل الحلّ والعقد، وذلك:

أوّلاً: لأنّ هذه النظريّة أقرب إلى الذوق العرفي.

ثانياً: إنّ الحكومة شأن من شؤون الناس وعهد بينهم وبين الإمام القائد، وإذ يكون الأمر كذلك، فلابدّ أن يكون للأمّة دور في إدارة الشؤون والنهوض بها، لأنّ القرآن ينصّ ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾[1]، ومن الواضح أنّ الإمامة بمعنى القيادة داخلة في أمر الناس، لهذا اتجهت المجتمعات البشريّة صوب نظريّة الانتخاب لا النص.

وكان مما ترتب على تلك النواة المحوريّة في تأسيس نظريّة الإمامة، أنّهم التزموا بانقطاعها وعدم دوامها، لأنّ المفروض، أنّ هذا المنصب لا يتحقّق لأحد إلّا بعد الانتخاب والبيعة. ومع عدم تحقّق ذلك لا يحق لأحد أن يتصدّى لهذه المسؤوليّة ويرغم الناس على القبول.

وعندما انتقلوا إلى الشروط التي لابدّ من توافرها، فيمن يتصدّى للنهوض بهذا الدور، لم يجدوا مناصاً من الالتزام، بأنّه لا يشترط أن يكون معصوماً، بل تكفيه من الناحية السلوكيّة العدالة بمعناها المتداول في البحث الفقهي، ومن ناحية التأهيل العلمي تكفيه قدرة علميّة ترفعه إلى مستوى أداء المسؤوليّات التي أُنيطت به. وهكذا انتهت عناصر النظام الفكري للمدرسة السنيّة في الإمام إلى المكوّنات التالية بشكل عام:

١ ـ لا تعني الإمامة غير الحكم والقيادة السياسيّة.

---

(١) الشورى: ٣٨.

٢ ـ تتم هذه العمليّة بالانتخاب والشورى.

٣ ـ إنّها منقطعة ليست دائمة.

٤ ـ لا يشترط فيها غير العدالة والعلم بمعناهما المألوف.

ذلك كان التسلسل الذي وجّه العمليّة الفكريّة لبناء نظريّة الإمامة في التصوّر السنّي.

النتائج الخطيرة:

عند الانتقال إلى الجانب الآخر من المشهد، نلمس أنّ المنهج الكلامي في المدرسة الشيعيّة، لم يبادر في الأغلب إلى تحرير محلّ النزاع وتحديد الخلاف بين المدرستين، بل دخل إلى تضاعيف البحث مباشرة، فأشهر نظريّة النص بإزاء نظريّة الشورى، وذهب إلى أنّ الإمامة متصلة ومستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، في مقابل أُولئك الذين أنكروا ديمومتها، كما اشترط العصمة المطلقة على مستوى الاعتقاد والأخلاق والسلوك قبل البلوغ وبعده، والعلم الكامل التام من غير كسب.

لكن لمّا كانت انطلاقة الطرفين المتنازعين، تبدو وكأنّها تبدأ من نقطة شروع واحدة، فقد وجد بعضٌ أنّ هناك ضرباً من التهافت وعدم الانسجام بين المسؤوليّة الملقاة على عاتق الإمام، وهي الزعامة والقيادة السياسيّة، وبين الشروط والمواصفات التي ذُكرت له. فالشروط تبدو أضخم وأوسع بكثير من المهمّة التي ينهض بها الإمام.

ربما هذه النقطة والمفارقة التي استتبعتها، هي التي تفسّر لنا التداعيات التي راحت تتهاوى إليها بعض الكتابات المعاصرة حتّى داخل الصف الشيعي ذاته.

فمن هؤلاء من تجاوز تخوم الشكّ إلى حد رفض نظريّة النص في الإمامة، وما يستتبع ذلك من لوازم، ومنهم من احتمل أنّ العصمة تكفي بحد معيّن لا تتجاوزه، لعدم الحاجة إلى ما هو أزيد من ذلك. وفريق رفض العصمة بنحو كلّي، محتجاً أنّها

لو كانت شرطاً أساسيّاً في القائد، فلماذا لم يلتزم أصحاب هذه النظريّة بهذا الشرط إلى آخر الشوط؟ بل تخلّو عنه واكتفوا بالقول بأنّه يكفي في الإمام ـ أي القائد ـ أن يكون عادلاً لا أكثر في زمن الغيبة.

كما أنّ منهم من ذهب إلى أنّ النزاع في مَنْ هو الأحق بالإمامة بعد رسول الله ﷺ نزاع تأريخي عقيم لا طائل من ورائه. ومنهم من راح يتساءل عن الفائدة المترتبة على وجود إمام غائب عن الأنظار ليس بمقدوره أن يواجه مشكلات العصر ويجيب عمّا يثيره من تحدّيات، ويتحمّل مسؤوليّته فعلاً، فإنّ وجود مثل هذا الإمام يعد لغواً لا فائدة منه، وهو محال على الحكيم سبحانه.

لقد نشأت هذه التساؤلات والاستفهامات على أرضيّة تلك الانطلاقة التي أسس لها نظام الفكر السنّي في فهم الإمامة، وتبعتها بعض الاتجاهات في الكلام الشيعي»[١].

الإمامة القرآنيّة:

إنّ الذي نستوحيه من القرآن الكريم، والسنّة النبويّة الشريفة، والروايات الصحيحة الواردة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام الذين هم عدل القرآن العظيم كما هو نص حديث الثقلين المتواتر سنداً ومضموناً، أنّ الإمامة التي تعتقد بها مدرسة أهل البيت عليهم السلام تختلف اختلافاً جوهريّاً عن دور الإمامة التي تنحصر في الخلافة والحكم، وذلك لأنّ هذا الاتجاه يرى أنّ للإمامة دوراً فوق دور القيادة والزعامة، وهو الدور الذي بيّنه القرآن الكريم من خلال قوله تعالى: ﴿إنّي جاعلٌ في الأرض خليفة﴾[٢]، وأشار إليه بقوله لإبراهيم الخليل عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إنّي جاعلك للناس إماماً﴾[٣]، وهي التي عبّر عنها الإمام الرضا عليه السلام: «هل يعرفون قدر الإمامة ومحلّها من

---

(١) بحث حول الإمامة، نص الحوار مع السيّد كمال الحيدري، حاوره جواد علي كسّار، المقدّمة ص ١٥.

(٢) البقرة: ٣٠.

(٣) البقرة: ١٢٤.

الأُمّة، فيجوز فيها اختيارهم، إنّ الإمامة أجلّ قدراً، وأعظم شأناً، وأعلى مكاناً، وأمنع جانباً، وأبعد غوراً، من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إماماً باختيارهم. إنّ الإمامة خصّ الله عزّوجلّ بها إبراهيم الخليل عليه السلام بعد النبوّة والخلّة مرتبة ثالثة وأشاد بها ذكره، فقال: ﴿إنّي جاعلك للناس إماماً﴾»[١].

وهي التي قال عنها الإمام السجّاد عليه السلام: «نحن الذين بنا يمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلّا بإذنه، وبنا يمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا ينزّل الغيث، وبنا ينشر الرحمة ويخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها»[٢].

لذا عندما يُسأل الإمام الباقر عليه السلام ويُقال له: لأيّ شيء يحتاج إلى النبي والإمام؟ فقال عليه السلام: «لبقاء العالم على صلاحه. وذلك أنّ الله عزّ وجلّ يرفع العذاب عن أهل الأرض إذا كان فيها نبي أو إمام، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وما كان الله ليعذّبهم وأنت فيهم﴾[٣]».

من هنا عبّر الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الدور لأهل بيته عليهم السلام بقوله: «النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يكرهون، وإذا ذهب أهل بيتي أتى أهل الأرض ما يكرهون»[٤].

ولعلّ تشبيه انتفاع الناس بالحجّة في زمان غيبته، عندما يُسأل الإمام الصادق عليه السلام: فكيف ينتفع الناس بالحجّة الغائب المستور؟ قال عليه السلام: «كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السحاب»[٥] يشير إلى حقيقتين أساسيّتين:

الأُولى: أنّ الانتفاع به لا يختص بعالم التشريع والاعتبار، بل يتجاوز ذلك إلى عالم التكوين.

الثانية: أنّ هذا الأمر غير محسوس ومرئي للناس، بل يرتبط بعالم الغيب لا نشأة

---

(١) الأُصول من الكافي: ج ١، ص ١٩٩، كتاب الحجّة، باب نادر وجامع في فضل الإمام وصفاته.

(٢) بحار الأنوار: ج ٢٣، ص ٦، ح ١٠.

(٣) الأنفال: ٣٣.

(٤) بحار الأنوار: ج ٢٣، ص ١٩، ح ١٤.

(٥) بحار الأنوار: ج ٢٣، ص ٦، ح ١٠.

الشهادة.

وتأسيساً على ما تقدّم فنحن نعتقد أنّه لا يمكن الوقوف على فلسفة ما اشترطناه في الإمامة من العصمة والنص والديمومة والعلم الخاص، إلّا إذا أدركنا المهام والمسؤوليّات التي أُنيطت بدور الإمامة والخلافة في النظريّة القرآنيّة. وخصوصاً ما نصطلح عليه بـ (الدور الوجودي) للإمام عليه السلام، وهو غير (الدور التشريعي) و(القيادة السياسيّة) و(القدوة الصالحة). بل إن صحّ التعبير فإنّ هذه الأدوار إنّما هي ثمرات ذلك الأصل التي عبّر عنه القرآن الكريم بـ(الشجرة الطيّبة) التي ﴿أصلها ثابت وفرعها في السماء * تؤتي أُكلها كلّ حين بإذن ربّها ويضرب الله الأمثال للناس لعلّهم يتذكّرون﴾[1].

ومن الواضح أنّ هذه المقدّمة لا تتسع للدخول في بيان تفاصيل هذه النظريّة القرآنيّة، لكن نقول على نحو الإجمال والإشارة، أنّ هناك طريقين لفهم هذه الحقيقة القرآنيّة، يختلف أحدهما عن الآخر في الآثار والنتائج المترتبة عليهما:

الطريق الأوّل: أن نرجع إلى القرآن والسنّة المباركة لنرى ماذا يقولان عن حقيقة الإمامة وشرائطها، بقطع النظر عن المسؤوليّات والوظائف التي أُلقيت على عاتقها.

الطريق الثاني: وهو الأُسلوب الذي اتبعه كثير من علماء الكلام من الفريقين، وهو الذي سمّي في كلماتهم بالدليل العقلي لإثبات الإمامة وشرائطها. ومنطلقه أن تحدّد المسؤوليّات الأساسيّة التي أُلقيت على عاتق النبي أو الإمام، ثمّ يلتزمون بالشرائط التي لابدّ من توفّرها في الشخص المسؤول عن ذلك، من خلال معرفة حدود تلك الوظائف، ومدى المسؤوليّات التي ينهض بها الإمام[2].

ويمكن التعبير عن الطريق الأوّل بالمنهج اللمّي الذي يتحرّك من العلّة إلى المعلول لأننا نبحث فيه الإمامة في نفسها لنتعرّف على الإمامة القرآنيّة التي وردت

---

(١) إبراهيم: ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) العصمة، محاضرات السيّد كمال الحيدري، بقلم محمّد القاضي، ص ١٨، الطبعة الخامسة.

في قوله تعالى: ﴿إنّي جاعلك للناس إماماً﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وجعلنا منهم أئمّة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون﴾[٢]، وما هو المراد من الخلافة كمصطلح قرآني لا كلامي، كما ورد في قوله تعالى: ﴿إنّي جاعلٌ في الأرض خليفة﴾، ثمّ ننتقل إلى بيان شرائطها وموانعها، ثمّ نتوقّف عند المسؤوليّات والمهام التي أُوكلت إليها.

كما يمكن التعبير عن الطريق الثاني بالمنهج الإنّي الذي يتحرّك من المعلول إلى العلّة، لأنّنا ننتهي فيه من خلال المسؤوليّات الملقاة على عاتق الإمام إلى الشرائط الواجب توفّرها فيه، وسوف نحاول في هذه المقدّمة اختيار الطريق الأوّل في طرح بعض مسائل الإمامة الأساسيّة:

أوّلاً: هل إنّ ظاهرة الإمامة مستمرة أم منقطعة؟

ثانياً: هل إنّ الإمامة على فرض استمرارها تنحصر في عدد معيّن أم لا؟

ثالثاً: وإذا كانت منحصرة في عدد معيّن، فمن هم هؤلاء الأئمّة؟

رابعاً: وإذا تعيّن الإمام الأخير منهم، فهل هو حي الآن، أم سيولد بعد ذلك؟

ولا يخفى أنّ بعض عناصر هذه المسائل تدخل في بحوث الإمامة العامّة، وبعضها الآخر في بحوث الإمامة الخاصّة.

توضيح ذلك: إنّ المنهج الذي نقترحه لفهم الإمامة يقوم على أساس البحث في مستويين:

الأوّل: الإمامة العامّة.

الثاني: الإمامة الخاصّة.

«وربما كانت أفضل وسيلة لفهم المراد من هذه المستويات، مقاربة الإمامة بالنبوّة منهجيّاً، فمن المعروف أنّ المنهج الكلامي يدرس النبوّة على مرحلتين:

الأُولى: النبوّة العامّة: وهذه تدور حول أسئلة من قبيل، ما حاجة البشر إلى النبوّة وبعث الرسل؟ ولماذا لا يمكن للبشريّة أن تستغني بعقلها وتكتفي به في تحقيق

---

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) السجدة: ٢٤.

الغاية التي خُلقت من أجلها؟ وما هي شروط النبي العامّة؟ حيث انتهى البحث إلى ضرورة أن يكون أي نبي مبعوث من السماء، معصوماً مؤيّداً بمعجزة، مسدداً بالبيّنات، بحسب التعبير القرآني، إلى غير ذلك من البحوث المتداولة في علم الكلام.

الثانية: وتحوم بحوثها حول أسئلة خاصّة مثل: من هو النبي؟ ما هي طبيعة الأوضاع الزمانيّة والمكانيّة في عصر بعثته؟ ما هي المعجزة التي زوّد بها؟ لماذا هذه المعجزة بالذات دون سواها؟ هل يُعد من أُولي العزم أم لا؟ هل هو رسول ونبي أم نبي وحسب؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي تنصب حيال نبوّة نبي بعينه، كنبوّة محمّد خاتم الأنبياء ﷺ مثلاً.

وكذلك تتم معالجة الإمامة في المنهج المقترح من خلال خطوتين أو مرحلتين، الإمامة العامّة والإمامة الخاصّة.

فالمرحلة الأُولى تضطلع بالبحث عن المسؤوليّات التي أُنيطت بالإمامة بشكل عام، وتدرس المكوّنات الأساسيّة لنظريّة الإمامة بإطلاق أسئلة مثل: هل الإمامة منصوصة أم لا؟ هل يشترط في الإمام أن يكون معصوماً أم لا؟ هل ينبغي أن تكون الإمامة دائمة أم منقطعة؟ إلى غير ذلك من العناصر الأساسيّة التي تؤلّف الأُصول العامّة لبحث الإمامة. وهذه المرحلة ترتبط بالمفهوم العام للإمامة، ولا صلة لها بتحديد هويّة الأئمّة وعددهم، وما يدخل في مهام المرحلة الثانية.

أمّا المرحلة الثانية فتنهض ببحث أبعاد الإمامة الخاصّة ومسؤوليّاتها، وتدرس مَنْ هم الأئمّة؟ وما هو عددهم؟ وما هي صيغ إثبات إمامتهم؟ ما هي خصائص كلّ واحد منهم؟ وهل يتفاضلون فيما بينهم؟ لماذا اختص بعضهم بخصوصيّات لا توجد في غيره؟ إلى غير ذلك من البحوث التفصيليّة»[1].

---

(١) بحث حول الإمامة، المقدّمة ص ١١.

المحور الأوّل
استمرار الإمامة وديمومتها

لا إشكال أنّ النبوّة كظاهرة إلهيّة غيبيّة، منقطعة وليست مستمرة، وأنّها خُتمت بمحمّد ﷺ، قال تعالى: ﴿ما كان محمّدٌ أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكلّ شيء عليماً﴾[١]، فهل أنّ الإمامة أيضاً ظاهرة منقطعة كالنبوّة، أم أنّها مستمرّة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؟

الظاهر من الآيات والروايات الواردة عن النبي الأكرم ﷺ تؤكّد استمرار ظاهرة الإمامة والخلافة وعدم انقطاعها.

دلائل استمرار الإمامة:

يمكن الاستدلال على إثبات هذه الحقيقة من خلال الآيات القرآنيّة أوّلاً، ومن طريق الروايات ثانياً.

الطريق الأوّل: الآيات القرآنيّة:

الآية الأُولى: قوله تعالى: **﴿وإذ قال ربّك للملائكة إنّي جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبّح بحمدك ونقدّس لك قال إنّي أعلم ما لا تعلمون﴾**[٢].

أشارت هذه الآية المباركة إلى:

أوّلاً: أنّ هذا الخليفة أرضي، وهو موجود في كلّ زمان، والدال على ذلك قوله: ﴿جاعل﴾ لأنّ الجملة الإسميّة، وكون الخبر على صيغة (فاعل) التي هي بمنزلة الفعل المضارع، تفيد الدوام والاستمرار، مضافاً إلى أنّ الجعل في اللغة كما يقول الراغب في

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) البقرة: ٣٠.

المفردات له استعمالات متعدّدة ومنها (تصيير الشيء على حالة دون حالة)[١]، وهذا ما أكّده جملة من المفسرين، كالرازي في التفسير الكبير[٢] والآلوسي في روح المعاني[٣]، وعندما يقارن هذا الجعل بما يناظره من الموارد في القرآن الكريم نجد أنّه يفيد معنى السنّة الإلهيّة كقوله تعالى: ﴿جعل لكم ممّا خلق ظلالاً﴾ و﴿وجعل القمر فيهنّ نوراً﴾ ونحوهما.

ثانياً: إنّ هذا الخليفة ليس هو مطلق الإنسان فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿هو الذي جعلكم خلائف في الأرض فمن كفر فعليه كفره﴾[٤]. وإنّما المقصود به إنسان بخصوصه، وذلك بقرينة الآيات اللاحقة التي أثبتت أنّ هذا الموجود الأرضي إنّما استحقّ الخلافة الإلهيّة لأنّه عُلِّم الأسماء كلّها مباشرة منه تعالى: ﴿وعلّم آدم الأسماء كلّها﴾، ثمّ صار واسطة بينه تعالى وبين ملائكته ﴿يا آدم أنبئهم بأسمائهم﴾ ومن الواضح أنّه لا يمكن أن يراد به كلّ انسان، حتّى أُولئك الذين عبّر عنهم القرآن الكريم ﴿أُولئك كالأنعام بل هم أضل﴾[٥]، إذن فهذه الآية تدل على ضرورة استمرار الخلافة الإلهيّة، أمّا من هو ذلك الخليفة في كلّ زمان فله بحث آخر، سنعرض له لاحقاً.

الآية الثانية: قوله تعالى لإبراهيم الخليل ﷺ: ﴿إنّي جاعلك للناس إماماً﴾[٦]، وهذه الإمامة هي غير النبوّة والرسالة التي كانت لإبراهيم ﷺ والشاهد على ذلك:

١ ـ «طلب الإمامة للذريّة حيث قال: ﴿ومن ذرّيتي﴾، ومن الواضح أنّ حصول إبراهيم ﷺ على الذريّة كان في كبره وشيخوخته، كما قال: ﴿الحمد لله الذي وهب لي

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ص ٩٤، مادّة «جعل».

(٢) التفسير الكبير: ج ٢، ص ١٦٥.

(٣) روح المعاني: ج ١، ص ٢٢٠.

(٤) فاطر: ٣٩.

(٥) الأعراف: ١٧٩.

(٦) البقرة: ١٢٤.

على الكبر إسماعيل وإسحٰق﴾[١]، وحكى سبحانه عن زوجة إبراهيم: ﴿قالت يا ويلتي أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إنّ هذا لشيء عجيب﴾[٢]. ولا يصح هذا الطلب إلّا لمن كان عنده ذريّة، أمّا من كان آيساً من الولد ويجيب مبشّريه بقوله: ﴿أبشرتموني على أن مسّني الكبر فبمَ تبشّرون﴾[٣]، فلا يصح منه والحالة هذه أن يطلب أي شيء لذريّته»[٤].

ولو كان ذلك في أوائل حياته وقبل أن يرزق الذريّة، لكان من الواجب أن يقول: «ومن ذريّتي إن رزقتني ذريّة»، وإلّا لزم منه أن يخاطب الخليل عليه السلام ربّه الجليل بما لا علم له به، وهذا ما يتنزّه عنه مقام إبراهيم الخليل عليه السلام.

٢ ـ «إنّ قوله تعالى: ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربّه بكلماتٍ فأتمهّن قال إنّي جاعلك للناس إماماً﴾[٥] يدل على أنّ هذه الإمامة الموهوبة إنّما كانت بعد ابتلائه بما ابتلاه الله به من الإمتحانات، وليست هذه إلّا أنواع البلاء التي أُبتلي عليه السلام بها في حياته، وقد نصّ القرآن على أنّ من أوضحها قضيّة ذبح إسماعيل عليه السلام، قال تعالى: ﴿قال يا بني إنّي أرى في المنام أنّي أذبحك﴾ إلى أن قال: ﴿إنّ هذا لهو البلاء المبين﴾[٦]»[٧].

وهذا ما أكدته جملة من الروايات الصحيحة الواردة في المقام. عن الإمام الصادق عليه السلام في حديث مطوّل يقول فيه: «وقد كان إبراهيم عليه السلام نبيّاً وليس بإمام حتّى قال الله ﴿إنّي جاعلك للناس إماماً﴾»[٨].

---

(١) إبراهيم: ٣٩.

(٢) هود: ٧٢.

(٣) الحجر: ٥٤.

(٤) العصمة: ص ٣٢.

(٥) البقرة: ١٢٤.

(٦) الصافات: ١٠٦.

(٧) الميزان في تفسير القرآن: ج ١، ص ٢٦٨.

(٨) الأُصول من الكافي: ج ١، ص ١٧٤.

وهذه الإمامة التي ثبتت لإبراهيم عليه السلام طلبها لذريّته من بعده، حيث قال: ﴿ومن ذرّيّتي﴾ وقد استجاب الحقّ سبحانه دعاءه، ولكن لم يجعلها في الظالمين من ذريّته، وإنّما في غيرهم. يقول الرازي في ذيل هذه الآية: «وقوله: ﴿ومن ذرّيتي﴾ طلب للإمامة التي ذكرها الله تعالى، فوجب أن يكون المراد بهذا العهد هو الإمامة، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، فتصير الآية كأنّه تعالى قال: (لا ينال الإمامة الظالمين، وكل عاصٍ فإنّه ظالم لنفسه) فكانت الآية دالّة على ما قلناه.

فإن قيل: ظاهر الآية يقتضي انتفاء كونهم ظالمين ظاهراً وباطناً، ولا يصح ذلك في الأئمّة والقضاة.

قلنا: أمّا الشيعة، فيستدلّون بهذه الآية على صحّة قولهم في وجوب العصمة ظاهراً وباطناً. وأمّا نحن فنقول: مقتضى الآية ذلك. إلّا أنّا تركنا اعتبار الباطن فتبق العادلة الظاهرة معتبرة»[(١)].

لكن لم يبيّن لنا الرازي، لماذا ترك ما دلّت عليه الآية من وجوب العصمة ظاهرا وباطناً، واكتفى بالعدالة الظاهريّة، مع اعترافه بدلالة الآية على ذلك، وكيف كان ﴿ستكتب شهادتهم ويسألون﴾[(٢)].

ومن الواضح أنّ استجابة دعائه في ذريّته، لا يختص بالصلبيين فقط، بل هو شامل لجميع ذريّته شريطة أن لا يكون ظالماً. وهذا ما أكّده الإمام الرضا عليه السلام بقوله: «أنّ الإمامة خصّ الله عزّ وجلّ بها إبراهيم الخليل عليه السلام بعد النبوّة والخلّة مرتبة ثالثة، وفضيلة شرّفه بها وأشاد بها ذكره، فقال: ﴿إنّي جاعلك للناس إماماً﴾، فقال الخليل عليه السلام سروراً بها: ﴿ومن ذرّيّتي﴾ قال الله تبارك وتعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ فأبطلت هذه الآية إمامة كلّ ظالم إلى يوم القيامة، وصارت في الصفوة، ثمّ أكرمه الله تعالى بأن جعلها في ذريّته أهل الصفوة والطهارة، فقال: ﴿ووهبنا له إسحٰق ويعقوب نافلة كلّاً جعلنا صالحين وجعلناهم أئمّة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة

---

(١) التفسير الكبير: ج ٤، ص ٤٢.

(٢) الزخرف: ١٩.

وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين﴾[١]، فلم تزل في ذريّته يرثها بعضاً عن بعض، قرناً فقرناً، حتّى ورّثها الله تعالى النبي ﷺ فقال جلّ وتعالى: ﴿إنّ أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين﴾ فكانت له خاصّة، فقلّدها عليّاً عليه السلام بأمر الله تعالى على رسم ما فرض الله، فصارت في ذريّته الأصفياء الذين آتاهم الله العلم والإيمان بقوله تعالى: ﴿وقال الذين أُوتوا العلم والإيمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث﴾[٢] فهي في ولد علي عليه السلام خاصّة إلى يوم القيامة»[٣].

الآية الثالثة: ﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه إنّني براءٌ ممّا تعبدون * إلّا الذي فطرني فإنّه سيهدين * وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلّهم يرجعون﴾[٤].

«ذهب جمع من المفسرين إلى أنّ الكلمة الباقية في عقب إبراهيم عليه السلام هي كلمة التوحيد، إذ براءته مما يعبد قومه، واتجاهه نحو الذي فطره هو عين معنى كلمة التوحيد (لا إلـه إلّا الله)[٥]، وقوله: ﴿لعلّهم يرجعون﴾، أي يرجع المشرك منهم بدعوة الموحّد إلى الله تعالى.

إذن، فقد جعل الله تعالى التوحيد باقياً في ذريّة إبراهيم عليه السلام وعقبه، ولا تخلو ذريّته من الموحّدين. وقد بيّنا في كتاب (العصمة) أنّ جميع المعاصي نوع، بل مرتبة من مراتب الشرك بالله تعالى، والتوحيد الذي جعله الله تعالى باقياً في عقب إبراهيم عليه السلام لابدّ أن يكون التوحيد الحقيقي، الذي لا يشوبه شيء من الشرك أبداً، ليستحق الإشادة به في القرآن الكريم، وإلّا فلا يمكن أن يريد به التوحيد الذي

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) الروم: ٥٦.

(٣) الأصول من الكافي: ج ١، ص ١٩٩، باب نادر وجامع في فضل الإمام وصفاته.

(٤) الزخرف: ٢٦ ـ ٢٨.

(٥) البيان: ج ٩، ص ١٩٣؛ الكشّاف: ج ٤، ص ٢٤٦؛ التفسير الكبير: ج ٢٧، ص ٢٠٨؛ الميزان: ج ١٨، ص ٩٦.

وصفه الله سبحانه بقوله: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلّا وهم مشركون﴾[١].

هذا مضافاً إلى أنّ ظاهر الآية أنّ هذا التوحيد الباقي في عقبه هو التوحيد الإبراهيمي الذي لم يخالطه أدنى شرك بالله العظيم. لكن من كان يتحلّى بمثل هذا التوحيد الحقيقي علماً وعملاً. ومن كان يحمل بين جوانحه ما يحمله شيخ الموحّدين الذي ﴿قال له ربّه أسلم قال أسلمتُ لربّ العالمين﴾[٢].

لا شكّ أنّ الذي يتحلّى بذلك هو الذي ناله عهد الله سبحانه من ذريّة الخليل عليه السلام حينما قال: ﴿ومن ذرّيّتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾.

ومن هنا يتضح جليّاً بقاء الإمامة التي جعلها الله تبارك وتعالى لخليله إبراهيم، ببقاء تلك الكلمة المباركة في عقبه وذريّته»[٣].

وعلى هذا الأساس جاءت جملة من الروايات التي بيّنت أنّ هذه الكلمة الباقية في عقبه عليه السلام هي الإمامة.

عن أبي هريرة قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله عزّ وجلّ: ﴿وجعلها كلمة باقية في عقبه﴾ قال: «جعل الإمامة في عقب الحسين يخرج من صلبه تسعة من الأئمّة، ومنهم مهدي هذه الأُمّة»[٤].

وأكتفي بهذا القدر من الآيات التي دلّت على استمرار الإمامة والخلافة إلى يوم القيامة، وهناك آيات أُخرى تشير إلى هذه الحقيقة القرآنيّة، نؤجّل الحديث عنها إلى مواضعها المناسبة.

الطريق الثاني: الروايات:

هناك طوائف متعدّدة من الروايات تشير إلى أنّ ظاهرة الإمامة مستمرّة غير

---

(١) يوسف: ١٠٦.

(٢) البقرة: ١٣١.

(٣) العصمة: ص ٣٥.

(٤) كفاية الأثر: ص ٨٦.

منقطعة، نقف عند بعضها:

الطائفة الأُولى: روايات حديث الثقلين:

«هذا الحديث يكاد يكون متواتراً، بل هو متواتر فعلاً، إذا لوحظ مجموع رواته من الشيعة والسنة في مختلف الطبقات، واختلاف بعض الرواة في زيادة النقل ونقيصته، تقتضيه طبيعة تعدّد الواقعة التي صدر فيها، ونقل بعضهم له بالمعنى، وموضع الالتقاء بين الرواة متواتر قطعاً.

وحسب الحديث لئن يكون موضع اعتماد الباحثين، أن يكون من رواته، كل من صحيح مسلم، وسنن الدارمي، وخصائص النسائي، وسنن أبي داود، وابن ماجة، ومسند أحمد، ومستدرك الحاكم، وذخائر الطبري، وحلية الأولياء، وكنز العمّال، وغيرهم، وأن تعنى بروايته كتب المفسرين أمثال الرازي، والثعلبي، والنيسابوري، والخازن، وابن كثير، وغيرهم. بالإضافة إلى الكثير من كتب التاريخ، واللغة، والسير، والتراجم. وما أظن أنّ حديثاً يملك من الشهرة ما يملكه هذا الحديث، وقد أوصله ابن حجر في الصواعق المحرقة إلى نيّف وعشرين صحابيّاً. يقول في كتابه: (ثم اعلم أنّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيّف وعشرين صحابيّاً)[١]، وفي غاية المرام وصلت أحاديثه من طرق السنّة إلى (٣٩ حديثاً)، ومن طرق الشيعة إلى (٨٢ حديثاً)»[٢].

بل في نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار للإمام السيد حامد حسيني الكهنوي، ذكر أنّ هذا الحديث: «رواه عن النبي ﷺ أكثر من ثلاثين صحابيّاً، وما لا يقل عن ثلاثمائة عالم من كبار علماء أهل السنّة، في مختلف العلوم والفنون، في جميع الأعصار والقرون، بألفاظ مختلفة وأسانيد متعدّدة، وفيهم أرباب الصحاح والمسانيد وأئمّة الحديث والتفسير والتاريخ، فهو حديث صحيح متواتر بين

---

(١) الصواعق المحرقة: ص ١٤٨.

(٢) الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٦٤، دار الأندلس.

المسلمين»[١].

ولسان الحديث، كما في رواية زيد بن أرقم: «إنّي تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما»[٢]. ومقتضى عدم افتراق العترة عن القرآن الكريم، هو بقاء العترة إلى جنب القرآن إلى يوم القيامة، وعدم خلوّ زمان من الأزمنة منهم، لأنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض.

يقول ابن حجر: «وفي أحاديث الحث على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهّل منهم، للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض»[٣].

الطائفة الثانية: روايات «لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة»:

ورد مضمون هذا الحديث بعبارات مختلفة في كلمات الأعلام من الفريقين منهم الاسكافي المعتزلي في المعيار والموازنة، وابن قتيبة في عيون الأخبار، واليعقوبي في تاريخه، وابن عبدربّه في العقد الفريد، وأبو طالب المكّي في قوت القلوب، والبيهقي في المحاسن والمساويء، والخطيب البغدادي في تأريخه وغيرهم[٤].

يقول ابن أبي الحديد: «كي لا يخلو الزمان ممن هو مهيمن لله تعالى على عباده،

(١) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار، لحجّة التاريخ والبحث والتحقيق الإمام السيّد حامد حسين الكهنوي، بقلم علي الحسيني الميلاني: ج ١، ص ١٨٥ ـ ١٨٦، الطبعة الأولى.

(٢) سنن الترمذي: ج ٥، ص ٦٦٤، ح ٣٧٨٦.

(٣) الصواعق المحرقة: ص ١٤٩.

(٤) المعيار والموازنة: ص ٨١؛ عيون الأخبار: ص ٧؛ تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٤٠٠؛ العقد الفريد: ج ١، ص ٢٦٥؛ قوت القلوب في معاملة المحبوب: ج ١، ص ٢٢٧؛ المحاسن والمساويء: ص ٤٠٠؛ تاريخ بغداد: ج ٦، ص ٤٧٩؛ المناقب للخوارزمي: ص ١٣؛ مفاتيح الغيب للرازي: ج ٢، ص ١٩٢؛ فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج ٦، ص ٢٧٠، ح ٣، وج ١، ص ٢٧٤، ح ٣.

ومسيطر عليهم، وهذا يكاد يكون تصريحاً بمذهب الإماميّة، إلّا أنّ أصحابنا يحملونه على أنّ المراد به الأبدال»[١].

وقال ابن حجر: «وفي صلاة عيسى عليه السلام خلف رجل من هذه الأُمّة، مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الأقوال، إنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجّة»[٢].

أمّا في الجاميع الحديثيّة الشيعيّة، فقد وردت المئات من الروايات التي تؤكّد هذه الحقيقة، وهي أنّ الأرض لا تخلو من حجّة لله تعالى، وأنّها لو خلت لساخت بأهلها. ويمكن مراجعة جملة منها في بحار الأنوار، بحيث وصلت إلى حدود (١٢٠ رواية) بهذا المضمون أو ما يقرب منه. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ عن الإمام الصادق عليه السلام: «ولولا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها، ثمّ قال: ولم تخلو الأرض منذ خلق الله آدم من حجّة لله فيها ظاهر مشهور أو غائب مستور، ولا تخلو إلى أن تقوم الساعة من حجّة لله فيها».

٢ ـ قال الصادق عليه السلام: «لو لم يبقَ في الأرض إلّا رجلان لكان أحدهما الحجّة»[٣].

الطائفة الثالثة: روايات «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة»، أو ما يقرب من مضمونه، مثل:

«من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهليّة» أو «من مات وليس عليه إمام، فإنّ موتته موتة جاهليّة» أو «من مات بغير إمام مات ميتة جاهليّة».

وتناقلت كتب الحديث السنيّة فضلاً عن الموسوعات الحديثيّة الشيعيّة، هذا الحديث بألفاظ مختلفة، فقد نقله البخاري، ومسلم، وابن حنبل، وابن حبّان، والطبراني، والحاكم النيسابوري، وأبو نعيم الإصفهاني، وابن الأثير الجزري،

---

(١) شرح نهج البلاغة: ج ١٨، ص ٣٥١.

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج ٦، ص ٣٨٥.

(٣) بحار الأنوار: ج ٢٣، باب الاضطرار إلى الحجّة، ح ١٠ و ٢٤.

والطيالسي، والدولابي، والبيهقي، والسرخسي، وابن أبي الحديد، والنووي، والذهبي، وابن كثير، والتفتازاني، والهيثمي، والمتقي الهندي، وابن الربيع الشيباني، والقندوزي الحنفي، والإسكافي المعتزلي، وغيرهم[١].

ولابدّ من الإشارة هنا إلى نكتة، وهي: قد يستشكل البعض على جملة من هذه الروايات التي ترد في مثل هذه البحوث بأنّها ضعيفة السند، إلّا أنّ هذا الإشكال غير تام بحسب الموازين العلميّة الثابتة في محلّها، لأنّ هذه الروايات ليست هي آحاد، حتّى يمكن الإشكال السندي فيها، وإنّما هي من الكثرة بمكان، بنحو إمّا أن تكون متواترة، أو قريبة من ذلك، ومن الواضح أنّه في مثل هذه الحالة لا مجال للبحث السندي فيها، طبعاً مع مراعاة الخصوصيّات والعوامل الموضوعيّة والذاتيّة التي أشار إليها استاذنا الشهيد الصدر ﷺ في نظريّة حساب الاحتمالات، فإنّه مع الأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل، فلا ريب في حصول الاطمئنان للباحث المنصف، في صدور كثير من هذه الأحاديث عن النبي الأكرم ﷺ وأئمّة أهل البيت عليهم السلام.

---

(١) صحيح البخاري: باب الفتن، ج ٥، ص ١٣؛ صحيح مسلم: ج ٦، ص ٢١، ح ١٨٤٩؛ مسند أحمد: ج ٢، ص ٨٣؛ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان: ج ٧، ص ٤٩، ح ٤٥٥٤؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ١٠، ص ٣٥٥، ح ١٠٦٨٧؛ المستدرك: ج ١، ص ٧٧؛ حلية الأولياء: ج ٣، ص ٢٢٤؛ جامع الأُصول: ج ٤، ص ٧؛ مسند الطيالسي: ص ٢٥٩؛ الكنى والأسماء: ج ٢، ص ٣؛ سنن البيهقي: ج ٨، ص ١٥٦ ـ ١٥٧؛ المبسوط: ج ١، ص ١١٣؛ شرح نهج البلاغة: ج ٩، ص ١٠٠؛ شرح صحيح مسلم للنووي: ج ١٢، ص ٤٤؛ تلخيص المستدرك للذهبي: ج ١، ص ٧٧؛ تفسير ابن كثير: ج ١، ص ٥١٧؛ شرح المقاصد: ج ٢، ص ٢٧٥؛ مجمع الزوائد: ج ٥، ص ٢١٨ ـ ٢١٩؛ كنز العمّال: ج ٣، ص ٢٠٠؛ تيسير الوصول: ج ٢، ص ٣٥٠؛ ينابيع المودّة: ص ١١٧؛ خلاصة نقض كتاب العثمانيّة للجاحظ: ص ٢٩.

المحور الثاني
عدد الأئمّة

بعد أن ثبت في البحث السابق أنّ الإمامة ظاهرة مستمرّة غير منقطعة، نحاول في هذا البحث الوقوف على أنّ الأئمّة هل ينحصر عددهم في حدّ معيّن أم لا؟

تبنّى أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام حصر عدد الأئمّة بإثني عشر إماماً، تبعاً لما بين أيديهم من الروايات الصحيحة الدالّة على ذلك.

حينئذ قد يثار إشكال على هذا الحصر، مؤدّاه أنّ هؤلاء إنّما اضطرّوا إلى ذلك لأسباب تأريخيّة أو سياسيّة ونحوها، وإلّا فإنّ مقتضى ما تقدّم من البحث في المحور الأوّل، هو استمرار الإمامة وعدم الوقوف بها عند حدٍّ معيّن.

غير أنّ إثارة مثل هذا الإشكال أمر غريب، خصوصاً ممّن يدّعي أنّه يريد الوقوف على هذه الأبحاث من خلال الموازين العلميّة بالبحث والتحقيق. وذلك لأنّنا عندما نرجع إلى صريح القرآن الكريم، نراه يعبّر عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بأنّه: ﴿وما ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحيٌ يوحى﴾[1]، ويقول في حقّه: ﴿ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل * لأخذنا منه باليمين * ثمّ لقطعنا منه الوتين﴾[2]. ثمّ رتب القرآن على ذلك وجوب الأخذ منه صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: ﴿وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾[3]. وتأسيساً على ذلك كلّه بيّن دور الرسول الأعظم حيث قال: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نزل إليهم ولعلّهم يتفكّرون﴾[4]، وهكذا قام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ببيان ما أُمر بإبلاغه للناس، لذا يقول الإمام الرضا عليه السلام: «إنّ الله عزّ وجلّ لم يقبض نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم حتّى أكمل له الدين وأنزل عليه القرآن فيه تبيان كلّ شيء،

---

(١) النجم: ٣ ـ ٤.

(٢) الحاقّة: ٤٤ ـ ٤٦.

(٣) الحشر: ٧.

(٤) النحل: ٤٤.

بيّن فيه الحلال والحرام، والحدود والأحكام، وجميع ما يحتاج إليه الناس كملاً، فقال عزّ وجلّ: ﴿ما فرّطنا في الكتاب من شيء﴾، وأنزل في حجّة الوداع وهي آخر عمره ﷺ: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾(١)، وأمر الإمامة من تمام الدين، ولم يمض ﷺ حتّى بيّن لأُمّته معالم دينهم وأوضح لهم سبيله وتركهم على قصد سبيل الحق، وأقام لهم عليّاً عليه السلام علماً وإماماً. وما ترك لهم شيئاً تحتاج إليه الأُمّة إلّا بيّنه، فمن زعم أنّ الله عزّ وجلّ لم يكمّل دينه فقد ردّ كتاب الله، ومن ردّ كتاب الله فهو كافر»(٢).

ومن الواضح أنّ أهم ما ينبغي بيانه في أمر الإمامة التي بها كمال الدين وتمام النعمة، بل هي التي عبّر عنها القرآن الكريم: ﴿يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته﴾(٣)، بعد أن بيّن ﷺ دوامها وعدم انقطاعها، هو بيان عددهم وتعيين أشخاصهم. وهذا ما نحاول الوقوف عليه في الأبحاث اللاحقة.

ذكر المحقّق آية الله الصافي في كتابه القيّم (منتخب الأثر) أنّ الروايات التي ذكرت أنّ الخلفاء من بعد النبي الأكرم ﷺ هم إثنا عشر، قد تصل إلى ما يتجاوز (٢٧٠ رواية) من طرق الفريقين(٤).

ولعلّ العدد أكثر من ذلك بكثير، كما يقول في (معجم أحاديث الإمام المهدي) أنّ: (مصادر حديث أنّ الأئمّة بعد النبي ﷺ إثنا عشر، وأنّهم من قريش أو من أهل البيت عليهم السلام كثيرة، وقد أفرد لها بعضهم كتيّباً خاصّاً، وقد جمعناها فرأيناها تبلغ مجلّداً كاملاً، لذلك اخترنا منها هذه النماذج فقط، وقد نوفّق لإكمال تحقيقها من

---

(١) المائدة: ٣.

(٢) الأُصول من الكافي: ج ١، ص ١٩٩، باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته.

(٣) المائدة: ٦٧.

(٤) منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر: ص ١٠، الطبعة الثالثة.

مصادر الفريقين ونشرها مستقلّة)[١].

وكنموذج على ذلك فقد خرّج مضمون هذا الحديث كلّ من، صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند أحمد، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود، والمعجم الكبير للطبراني، وحلية الأولياء، ومستدرك الحاكم، وصحيح مسلم بشرح النووي، ومشكاة المصابيح، والسلسلة الصحيحة للألباني، وعون المعبود في شرح سنن أبي داود، والصواعق المحرقة، وتاريخ الخلفاء، وكنز العمّال، وغيرهم كثير[٢].

ومن هذه الروايات: أخرج البخاري بسنده عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يكون إثنا عشر أميراً ـ فقال كلمة لم أسمعها ـ فقال أبي: أنّه قال: كلّهم من قريش»[٣]. وفي صحيح مسلم عن رسول الله ﷺ: «لا يزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة أو يكون عليكم إثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»[٤]. ويقول أحمد بن حنبل في مسنده عن مسروق، قال: كنّا جلوس عند عبدالله بن مسعود وهو يقرأ القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبدالرحمن! هل سألتم رسول الله ﷺ كم يملك هذه الأُمّة من خليفة؟ فقال عبدالله: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثمّ قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله ﷺ، فقال: «إثني عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل»[٥].

(١) معجم أحاديث الإمام المهدي (عج): ج ٢، ص ٢٦٥، تأليف ونشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، ج ٤، ص ١٦٤؛ صحيح مسلم: ج ٢، ص ١١٩، كتاب الإمارة، أخرجه بتسعة طرق؛ مسند أحمد: ج ٥، ص ٩٠ و٩٣ و٩٧ و١٠٦ و١٠٧؛ سنن الترمذي: ج ٤، ص ٥٠١؛ سنن أبي داود: ج ٤، ص ١٠٦، ح ٧٢٧٩ و٤٢٨١؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ٢، ص ٢٣٨، ح١٩٩٦؛ حلية الأولياء: ج ٤، ص ٣٣٢؛ مستدرك الحاكم: ج ٣، ص ٦١٨؛ صحيح مسلم بشرح النووي: ج١٢، ص ٢٠١؛ مشكاة المصابيح للتبريزي: ج ٣، ص ٣٢٧، ح ٥٩٨٣؛ السلسلة الصحيحة للألباني: ح٣٧٦؛ عون المعبود في شرح سنن أبي داود: ج ١١، ص ٢٦٢، شرح الحديث ٤٢٥٩؛ الصواعق المحرقة: ص١٢؛ تاريخ الخلفاء: ص ١٠؛ كنز العمّال: ج ١٣، ص ٢٧.

(٣) صحيح البخاري: ج ٤، ص ١٦٤، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف.

(٤) صحيح مسلم: ج ٢، ص ١١٩، باب الناس تبع لقريش، أخرجه من سبعة طرق.

(٥) مسند أحمد: ج ٥، ص ٩٠.

هذا بالإضافة إلى عشرات المصادر الشيعيّة.

خصائص هذه الروايات:

تمتاز هذه الروايات التي ذُكرت بهذه الكيفيّة، وهذا العدد من الأسانيد والطرق من الصدر الأوّل إلى يومنا هذا، بمجموعة من الخصوصيّات هي:

الخصوصيّة الأُولى: إنّ هذه الروايات لا يمكن لأحد أن يتهم أتباع أهل البيت عليهم السلام بوضعها واختلاقها، بعد أن آمنوا بأنّ عدد الأئمّة إثني عشر، وذلك لورودها في أهم الصحاح والمسانيد السنيّة قبل ذكرها في المصادر الشيعيّة، وأنّ جملة من طرقها تعد موثوقة لديهم حسب الموازين الرجاليّة عندهم، مضافاً إلى أنّ هذا العدد ذُكر قبل أن يكتمل عدد الأئمّة عند مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

وقد أشار إلى هذه الحقيقة جملة من المحقّقين، منهم سيّدنا الشهيد الصدر قدس سره حيث يقول: (قد أحصى بعض المؤلّفين روايات هذا الحديث النبوي الشريف عن الأئمّة أو الخلفاء أو الأُمراء بعده، أنّهم إثنا عشر، فبلغت الروايات أكثر من (٢٧٠ رواية)، مأخوذة من أشهر كتب الحديث عند الشيعة والسنّة، بما في ذلك البخاري، ومسلم، والترمذي، ومسند أحمد، ومستدرك الحاكم على الصحيحين. وليست الكثرة العدديّة لهذه الروايات هي الأساس الوحيد لقبولها، بل هناك إضافة إلى ذلك مزايا وقرائن تبرهن على صحّتها، فالبخاري الذي نقل هذا الحديث، كان معاصراً للإمام الجواد عليه السلام، والإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، وفي ذلك مغزى كبير، لأنّه يبرهن على أنّ هذا الحديث قد سُجّل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يتحقّق مضمونه، وتكتمل فكرة الأئمّة الإثني عشر فعلاً، وهذا يعني أنّه لا يوجد أي مجال للشك في أن يكون نقل الحديث متأثّراً بالواقع الإمامي الإثني عشري وانعكاساً له، لأنّ الأحاديث المزيّفة التي تنسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، هي انعكاسات أو تبريرات لواقع متأخّر زمنيّاً، لا تسبق في ظهورها وتسجيلها في كتب الحديث، ذلك الواقع الذي يشكّل انعكاساً له.

فمادمنا قد ملكنا الدليل المادّي على أنّ الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للأئمّة الإثني عشر، وضبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الإمامي الإثني عشري، أمكننا أن نتأكّد من أنّ هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع، وإنّما هو تعبير عن حقيقة ربانيّة نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: إنّ الخلفاء بعدي إثنا عشر، وجاء الواقع الإمامي الإثني عشري ابتداءاً من الإمام علي عليه السلام وانتهاءاً بالمهدي ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف)[١].

الخصوصيّة الثانية: إنّ عدداً كبيراً من هذه الروايات من طرق الفريقين شبّهت هؤلاء الأئمّة والخلفاء، بأنّهم كنقباء بني إسرائيل، كما في رواية أحمد، والحاكم النيسابوري، وغيرهما. أخرج أحمد عن مسروق قال: كنّا جلوس عند عبدالله بن مسعود، يقرئنا القرآن، فسأله رجل، فقال: يا أبا عبدالرحمن، هل سألتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كم يملك هذه الأُمّة من خليفة، فقال عبدالله: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثمّ قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «إثني عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل»[٢]. وفي رواية أُخرى لابن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يكون بعدي من الخلفاء عدّة أصحاب موسى»[٣].

وقد ورد في التراث الشيعي عشرات الروايات التي تؤكّد الحقيقة السابقة، وشبهتهم بأنّهم عدّة نقباء بني إسرائيل أيضاً، يمكن الرجوع إليها في معجم أحاديث الإمام المهدي[٤].

ومقتضى هذا التشبيه كما يقول أُستاذنا السيّد محمّد تقي الحكيم، أن يكون هؤلاء الأُمراء معيّنون بالنص، وذلك لقوله تعالى: ﴿ولقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وبعثنا

---

(١) بحث حول المهدي: آية الله السيّد الشهيد محمّد باقر الصدر، ص ٥٤، معاونيّة الرئاسة للعلاقات الدوليّة في منظمة الإعلام الإسلامي.

(٢) مسند أحمد: ج ٥، ص ٩٠؛ الصواعق المحرقة: ص ١٢؛ تاريخ الخلفاء: ص ١٠.

(٣) كنز العمّال: ج ١٣، ص ٢٧.

(٤) معجم أحاديث الإمام المهدي: ج ٢، ص ٢٦٢.

منهم إثني عشر نقيباً﴾(١)، وعلى هذا الأساس فلا يمكن الوقوف على هؤلاء الخلفاء والأئمّة من خلال اختيار الأمّة، أو انتخاب أهل الحلّ والعقد لهم، بل لابدّ من الرجوع إلى من لا ينطق عن الهوى، للتعرّف عليهم والوقوف على أشخاصهم.

الخصوصيّة الثالثة: إنّ هذه الروايات افترضت لهم البقاء ما بقي الدين الإسلامي، أو حتّى تقوم الساعة، كما هو مقتضى هذه الرواية التي جاءت في مسند أحمد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الدين قائماً حتّى يكون إثنا عشر خليفة من قريش»(٢).

وأصرح من ذلك روايته الأُخرى، عن عبدالله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لايزال الأمر في قريش ما بقي من الناس إثنان، قال: وحرّك اصبعيه يلويهما هكذا»(٣).

الخصوصيّة الرابعة: إنّ هذه الروايات جميعاً أكّدت أنّ هؤلاء الخلفاء من قريش، بالإضافة إلى أنّ هناك عدد كبير من الروايات ذكرت خصائص أُخرى لهؤلاء الخلفاء والأئمّة، إلّا أنّها لم تأتِ في مصادر التراث السنّي، ولعلّنا نوفّق للإشارة إليها بعد ذلك.

لكن يبقى هناك تساؤل ملفت للنظر، هو أنّه بحسب الروايات التي وردت في الصحاح والمسانيد السنيّة، أنّ الأُمّة سكتت ولم تستوضح من النبي الأكرم ﷺ مَنْ هم هؤلاء الخلفاء الإثنا عشر؟ خصوصاً وأنّ النبي الأعظم، في مواضع متفرّقة وأماكن مختلفة كان يؤكّد على هذه الحقيقة، بالنحو الذي لم تدع مجالاً للمحقّق المنصف، أن يشكك في مضمون هذه الروايات، وإنّما نجد أنّ جملة من أعلام القوم صاروا بصدد توجيهها بما يتلاءم مع الواقع التأريخي الذي وُجِد بعد رسول الله ﷺ، ومن هنا تضاربت أقوالهم في توجيه هذه الروايات وبيان المراد منها.

---

(١) المائدة: ١٢.

(٢) مسند أحمد: ج ٥، ص ٨٦؛ صحيح مسلم: ج ٦، ص ٤.

(٣) مسند أحمد: ج ٢، ص ٢٩.

فمثلاً السيوطي، بعد أن أورد ما قاله العلماء في هذه الأحاديث المشكلة، خرج برأي غريب، حيث قال: (وعلى هذا فقد وجد من الإثني عشر، الخلفاء الأربعة، والحسن، ومعاوية، وابن الزبير، وعمر بن عبدالعزيز، وهؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من العبّاسيين، لأنّه منهم كعمر بن عبدالعزيز في بني أُميّة، وكذلك الظاهر لما أُوتيه من العدل، وبقي الإثنان المنتظران، أحدهما: المهدي لأنّه من أهل بيت محمّد)[١]. ولم يُبيّن المنتظر الثاني، ورحم الله من قال في السيوطي: (أنّه حاطب ليل، وما يقال عن السيوطي يقال عن ابن روزبهان في ردّه على العلّامة الحلّي وهو يحاول توجيه هذه الأحاديث)[٢].

ونتيجة لهذا التضارب لجأ القندوزي الحنفي إلى بعض المحقّقين حيث قال: (قال بعض المحقّقين: إنّ الأحاديث الدالّة على كون الخلفاء بعده ﷺ إثنا عشر، قد اشتهرت من طرق كثيرة، فبشرح الزمان وتعريف الكون والمكان، عُلم أنّ مراد رسول الله ﷺ من حديثه هذا: الأئمّة إثنا عشر من أهل بيته وعترته، إذ لا يمكن أن يحمل هذا الحديث على الخلفاء بعده من أصحابه، لقلّتهم عن إثني عشر، ولا يمكن أن نحمله على الملوك الأمويّة لزيادتهم على اثني عشر، ولظلمهم الفاحش إلّا عمر بن عبدالعزيز، ولكونهم غير بني هاشم، لأنّ النبي ﷺ قال: كلّهم من بني هاشم، في رواية عبدالملك عن جابر، وإخفاء صوته ﷺ في هذا القول يرجّح هذه الرواية، لأنّهم لا يحسنون خلافة بني هاشم)[٣].

ولنرجع إلى التساؤل الذي أثرناه، وهو أنّه لماذا لم يسأل الأصحاب رسول الله ﷺ من هم هؤلاء الخلفاء والأئمّة، وهنا توجد عدّة احتمالات:

الأوّل: أنّ الأُمّة لم تهتم بذلك، على الرغم من الإهتمام الخاص الذي أولاه الرسول لبيان هذه الحقيقة، من خلال العشرات بل المئات من الروايات التي بيّنت

---

(١) تاريخ الخلفاء: ص ١٢.

(٢) الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٨٠.

(٣) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ١٠٥، باب ٧٧، في تحقيق حديث (بعدي اثنا عشر خليفة)

أنّ الرسول ﷺ أشار إلى أنّ الخلفاء من بعده إثنا عشر، وهذا الاحتمال لا يمكن قبوله، لأنّه طعن واضح في سيرة أصحاب الرسول ﷺ، حيث تؤكّد لنا الوقائع التأريخيّة، أنّهم كانوا يهتمون بكلّ صغيرة وكبيرة من أمر هذا الدين، بل كانوا يسألون عن أُمور لا تهمهم، لذا نزل قوله تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾[١].

الثاني: أنّهم سألوا رسول الله ﷺ، ولكنّ الرسول لم يهتم ببيان ذلك لهم، وهذا أيضاً لا يمكن قبوله، لأنّه خلاف ما صرّح به القرآن بالنسبة إلى رسوله الأمين، حيث قال: ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾[٢]، بل هو مأمور ببيان ما نزل إليه من الأمر الإلهي ﴿لتبيّن للناس ما نُزّل إليهم﴾ خصوصاً، أنّ ذلك الأمر يرتبط بكمال الدين، بل بأساسه، لقوله تعالى: ﴿وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته﴾.

الثالث: أنّ الأصحاب سألوا رسول الله ﷺ، وبيّنه لهم، من خلال بيانات متعدّدة وفي مواقع مختلفة، وبأساليب متنوعة لكن الأجهزة الحاكمة حالت دون ذلك ومنعت عن تدوين حديث رسول الله ﷺ، بل وأمرت بإحراق كل ما كتب في هذا المجال، ونهت عن تدوين ما هو في صدور الأصحاب، وليس غريباً أن تقف السلطات التي أرادت أن تتسلّط على رقاب الأُمّة باسم خلافة رسول الله ﷺ وتمنع من هو منها كالقطب من الرحى، دون نشر مثل هذه الأحاديث التي بيّنت أحقيّة الإمام علي وأولاده بالخلافة والإمامة من بعده، ومن هنا نستطيع الوقوف على جواب تساؤل طالما أشار إليه جملة من أعلام السنّة المتقدّمين، وردّدته بعض الأقلام المعاصرة، أنّه لو كانت الخلافة والإمامة لعلي وأولاده من الأُمور التي أكّد عليها النبي الأكرم ﷺ فلماذا أُصيبت بمثل هذه الضبابيّة والإبهام، وصارت منشأ للنقض والإبرام.

هو أنّ السلطات الحاكمة وأجهزتها الإعلاميّة، كانت تعمل بكلّ ما وسعها من

---

(١) المائدة: ١٠١.

(٢) التكوير: ٢٤.

أجل طمس الحقائق التي لا ترتضيها، ولا تصب في مصالحها، كما نجد ذلك واضحاً بالنسبة إلى الإمام علي عليه السلام، وهو أقرب الصحابة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله علماً وعملاً، حيث سُنَّ لعنه وشتمه على منابر المسلمين ولعشرات السنين، ولم يمر على رحلة الرسول الأعظم، إلّا ثلاثين عاماً، فإذا كان بمقدور هذه الأجهزة كتمان الحقيقة وتشويهها، وإيصال الأمّة إلى هذا المستوى من الجهل بأقرب الصحابة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فإنّ بإمكانها أيضاً أن تخفي الحقيقة المتعلّقة بالأئمّة الأحد عشر، بحيث تصبح تلك الحقائق المسلّمة قرآنياً غير واضحة في أذهان المسلمين بصورة عامّة، فيقع الاختلاف بينهم لا محالة. ولكن ﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾(١) و﴿يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون﴾(٢).

المحور الثالث
تعيين مصاديق الأئمّة

الواقع أنّ الأحاديث التي أشارت إلى أنّ الخلفاء اثنا عشر، عيّنت بنحو واضح، من هم أُولئك الخلفاء؟ وهذا هو مقتضى القاعدة في المسألة، لأنّه من الطبيعي عندما يصرّح الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله بأنّ خلفاءه من بعده اثنا عشر، لابدّ أن يذكرهم مباشرة أو بعد السؤال على الأقل، وهذا ما نجده واضحاً في التراث الشيعي الذي تكلّم عن هذه الحقيقة، ونحاول هنا الوقوف على بعض النماذج من هذه الروايات الكثيرة في المقام.

عن سلمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الأئمّة بعدي إثنا عشر، ثمّ قال: كلّهم من قريش، ثمّ يخرج قائمنا فيشفي صدور قومٍ مؤمنين، ألا إنّهم أعلم منكم فلا تعلّموهم، ألا إنّهم عترتي ولحمي ودمي، ما بال أقوام يؤذونني فيهم، لا أنالهم الله شفاعتي»(٣).

---

(١) الأنفال: ٣٠.

(٢) الصف: ٨.

(٣) كفاية الأثر: ص ٤٤، باب ما جاء عن سلمان الفارسي.

وعن أبي ذر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أحبّني وأهل بيتي، كنّا نحن وهو كهاتين، وأشار بالسبّابة والوسطى، ثمّ قال: أخي خير الأوصياء وسبطي خير الأسباط. وسوف يخرج الله تبارك وتعالى من صلب الحسين أئمّة أبرار، ومنّا مهدي هذه الأمّة. قلت: يا رسول الله، وكم الأئمّة بعدك؟ قال: عدد نقباء بني إسرائيل»[١].

وبسندٍ آخر، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ في حديث طويل، وفيه: «... وبعلها سيّد الوصيين وإبنيها الحسين والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة، وإنّهم إمامان إن قاما أو قعدا، وأبوهما خيرٌ منهما، وسوف يخرج من صلب الحسين تسعة من الأئمّة معصومون قوّامون بالقسط، ومنّا مهدي هذه الأمّة، قال: قلت: يا رسول الله فكم الأئمّة بعدك؟ قال: عدد نقباء بني إسرائيل»[٢].

وعن أيّوب الأنصاري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا سيّد الأنبياء، وعلي سيّد الأوصياء، وسبطاي خير الأسباط، ومنّا الأئمّة المعصومون من صلب الحسين، ومنّا مهدي هذه الأُمّة. فقام إليه إعرابي فقال: يا رسول الله، كم الأئمّة من بعدك؟ قال: عدد الأسباط وحواري عيسى ونقباء بنى إسرائيل»[٣].

وهذا الذي ذكرته الأحاديث ينسجم تماماً مع الخصوصيّات الأربع التي استفدناها في البحث السابق، وهي أنّهم إثنا عشر، وأنّهم معيّنون بالنص، وموجودون ما بقي الدين قائماً، وكلّهم من قريش، وبهذا تجد تلك الروايات تفسيرها الصحيح، بلا حاجة إلى ما تكلّفه السيوطي وغيره في بيان المراد منها.

على أنّنا في غنى عن هذه الروايات وغيرها، بحديث الثقلين نفسه، فهو الذي ترك بأيدينا الضابط الذي على أساسه يمكن معرفة خلفائه ﷺ، حيث أنّه جعل المقياس فيهم هو عدم افتراقهم عن القرآن الكريم حتّى يردا عليه الحوض، إذن فلنمسك بأيدينا هذا المقياس ونسبر به الواقع السلوكي لجميع من تسمّوا بالأئمّة

(١) كفاية الأثر: ص ٣٥، باب ما جاء عن أبي ذر.

(٢) كفاية الأثر: ص ٣٦ ـ ٣٨.

(٣) كفاية الأثر: ص ١١٣ ـ ١١٤.

والخلفاء بعده ﷺ، لنقف على الأجدر بانطباق هذا الضابط عليه. ومن هنا لابدّ من الوقوف على بعض دلالات هذا النص المتواتر بين المسلمين:

١ ـ دلالته على عصمة العترة:

وبيان ذلك يتم من خلال النقاط التالية:

أوّلاً: «اقترانهم بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتصريحه بعدم افتراقهم عنه، ومن البديهي أنّ صدور أيّة مخالفة للشريعة سواء كانت عن عمد أو سهو، أم غفلة، تعتبر افتراقاً عن القرآن في هذا الحال، وإن لم يتحقّق انطباق عنوان المعصية عليها أحياناً، كما في الغافل والساهي، والمدار في صدق عنوان الافتراق عنه، عدم مصاحبته لعدم التقيّد بأحكامه، وإن كان معذوراً في ذلك، فيقال فلان مثلاً، افترق عن الكتاب وكان معذوراً في افتراقه عنه، والحديث صريح في عدم افتراقهما حتّى يردا الحوض.

ثانياً: على أنّ تجويز الافتراق عليهم بمخالفة الكتاب وصدور الذنب منهم، تجويز للكذب على رسول الله ﷺ الذي أخبر عن الله عزّ وجلّ بعدم وقوع افتراقهما، وتجويز الكذب عليه متعمّداً في مقام التبليغ والإخبار عن الله في الأحكام وما يرجع إليها من موضوعاتها وعللها، منافٍ لافتراض العصمة في التبليغ، وهي ممّا أجمعت عليها كلمة المسلمين على الإطلاق، حتّى نفاة العصمة بقول مطلق.

يقول الشوكاني بعد استعراضه لمختلف مبانيهم في عصمة الأنبياء: (وهكذا وقع الإجماع على عصمتهم بعد النبوّة، من تعمّد الكذب في الأحكام الشرعيّة، لدلالة المعجزة على صدقهم، وأمّا الكذب غلطاً، فمنعه الجمهور وجوّزه القاضي أبو بكر)[١].

ولا إشكال في أنّ الغلط لا يتأتّى في هذا الحديث لإصرار النبي ﷺ على تبليغه

---

(١) إرشاد الفحول: ص ٣٤.

في أكثر من موضع، وإلزام الناس بمؤدّاه، والغلط لا يتكرر عادة»[١].

٢ ـ دلالته على تميزهم بالعلم بكل ما يتصل بالشريعة وغيرها:

كما يدل على ذلك اقترانهم بالكتاب الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة، لقوله تعالى:﴿ما فرّطنا في الكتاب من شيء﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكلّ شيء﴾[٣]. لذا ورد عنه ﷺ: «لا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم».

يقول ابن حجر: تنبيه: (سمّى رسول الله ﷺ القرآن وعترته، وهي بالمثنّاة الفوقيّة، الأهل والنسل والرهط الأدنون، الثقلين، لأنّ الثقل كلّ نفيس خطير مصون، وهذان كذلك، إذ كلّ منهما معدن العلوم اللدنيّة، والأسرار والحكم العليّة، والأحكام الشرعيّة، ولذا حثّ ﷺ على الاقتداء والتمسّك بهم والتعلّم منهم، وقال: «الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت»، وقيل: سمّيا ثقلين لثقل وجوب رعاية حقوقهما. ثمّ إنّ الذي وقع الحث عليهم منه، إنّما هم العارفون بكتاب الله وسنّة رسوله، إذ هم الذين لا يفارقون الكتاب إلى الحوض، ويؤيّده الخبر السابق، «ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم»، وتميّزوا بذلك عن بقيّة العلماء، لأنّ الله أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وشرّفهم بالكرامات الباهرة، والمزايا المتكاثرة، وقد مرّ بعضها)[٤].

إذن، فهذا النص المبارك يثبّت لنا ضرورة عصمة العترة، مضافاً إلى عشرات الأدلّة القرآنيّة والروائيّة التي لا مجال للوقوف عليها في هذه العجالة.

نعم، قد يقال: أنّ العترة عنوان عام يمكن أن يشمل غير الأئمّة الإثني عشر، الذين تمسّك بهم الشيعة الإماميّة، لأنّه كما ثبت في محلّه، أنّ القضيّة لا تثبت

---

(١) الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٦٦.

(٢) الأنعام: ٣٨.

(٣) النحل: ٨٩.

(٤) الصواعق المحرقة: ص ١٤٩، مطبعة دار الطباعة المحمدية بمصر.

موضوعها، ومن هنا لا يمكن التمسّك بهذا الحديث وما يشابهه لتعيين مصاديق أحاديث الخلفاء إثني عشر. لذا أشكل أبو زهرة في هذا الحديث بقوله: (وبعد التسليم بصحّة اللفظ نقول: بأنّه لا يقطع، بل لا يعيّن من ذكروهم من الأئمّة الستّة المتفق عليهم عند الإمامة الفاطميين، وهو لا يعيّن أولاد الحسين دون أولاد الحسن، كما لا يعيّن واحداً من هؤلاء بهذا الترتيب)(١).

ولكن هناك طرق عديدة من خلالها يمكن تعيين مصاديق العترة وأهل البيت نعرضها بإيجاز:

الطريق الأوّل: وهو الطريق المباشر لتعيينهم من خلال الروايات المنقولة عن النبي الأكرم ﷺ، والتي تنص عليهم بأسمائهم.

منها: ما ذكره في (ينابيع المودّة) عن كتاب (فرائد السمطين) بسنده عن مجاهد، عن ابن عبّاس، قال: قدِم يهودي يقال له نعثل، فقال: يا محمّد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين، فإن أجبتني عنها أسلمت على يديك. قال: سل يا أبا عمارة. فقال: يا محمّد، صف لي ربّك. فقال ﷺ: «لا يوصف إلّا بما وصف به نفسه، وكيف يوصف الخالق الذي تعجز العقول أن تدركه، والأوهام أن تناله، والخطرات أن تحده، والأبصار أن تحيط به، جلّ وعلا عمّا يصفه الواصفون...» ـ إلى أن قال السائل ـ: صدقت. فأخبرني عن وصيّك من هو؟ فما من نبي إلّا وله وصي، وإنّ نبيّنا موسى بن عمران أوصى إلى يوشع بن نون، فقال ﷺ: «إنّ وصيّ علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، تتلوه تسعة أئمّة من صلب الحسين»، قال: يا محمّد، فسمّهم لي، قال: «إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمّد، فإذا مضى محمّد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمّد، فإذا مضى محمّد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجّة محمّد المهدي»(٢).

---

(١) الإمام الصادق: ص ١٩٩.

(٢) منتخب الأثر: ص ٩٧، الباب الثامن، فيما يدل على الأئمّة الإثني عشر بأسمائهم.

ومنها عن الصادق عليه السلام، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لمّا أُسري بي إلى السماء، أوحى إليَّ ربّي جلّ جلاله، فقال: يا محمّد اطلعتُ على الأرض اطلاعة، فاخترتك منها، فجعلتك نبيّاً، وشققت لك من اسمي اسماً، فأنا المحمود، وأنت محمّد، ثمّ اطّلعتُ الثانية، فاخترتُ منها عليّاً، وجعلته وصيّك وخليفتك، وزوج ابنتك، وأبا ذريّتك، وشققت له اسماً من أسمائي، فأنا العلي الأعلى وهو علي، وخلقت فاطمة والحسن والحسين من نوركما، ثمّ عرضتُ ولايتهم على الملائكة، فمن قبلها كان عندي من المقرّبين... إلى أن تقول الرواية: يا محمّد تحب أن تراهم؟ قلت: نعم يا ربّ، فقال عزّ وجلّ: ارفع رأسك، فرفعت رأسي، وإذ أنا بأنوار علي وفاطمة والحسن والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمّد بن علي، وجعفر بن محمّد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمّد بن علي، وعلي بن محمّد، والحسن بن علي، ومحمّد بن الحسن القائم في وسطهم كأنّه كوكب دريّ... إلخ»[1]. وروايات المعراج التي تحدّثت عن هذه الحقيقة كثيرة جدّاً.

وقد أحصى الصافي الگلپايگاني في كتابه (منتخب الأثر) أكثر من خمسين رواية في هذا المجال، وقال بعد ذلك: (النصوص الواردة في ساداتنا الأئمّة الإثني عشر، بلغت في الكثرة حدّاً، لا يسعه مثل هذا الكتاب، وكتب أصحابنا في الإمامة وغيرها مشحونة بها، واستقصاؤها صعب جدّاً)[2].

الطريق الثاني: وهو طريق نقلي أيضاً، ولكنّه طولي، ونعني به: أنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم يعيّن بعضاً من هؤلاء الأئمّة من بعده، ثمّ يقوم كلّ واحد من هؤلاء بتعيين الخليفة الذي يأتي بعده وهكذا، ومنها:

أ ـ الروايات الكثيرة التي نصّت على عصمة الإمام علي عليه السلام وهي متواترة بين الفريقين، مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «علي مع الحق والحق مع علي، يدور معه حيثما دار»[3]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمّار: «يا عمّار إن رأيت عليّاً قد سلك وادياً، وسلك الناس وادياً آخر،

---

(١) إكمال الدين: ج ١، ص ٢٥٢، باب ٢٣، ح ٢.

(٢) منتخب الأثر: ص ١٤٥.

(٣) شرح نهج البلاغة: ج ١٨، ص ٧٢، باب ٧٧.

فاسلك مع علي ودع الناس، إنّه لن يدلك على ردى، ولن يخرجك من هدى»[١].

من هنا قال أبو القاسم البجلي وتلامذته من المعتزلة: (لو نازع علي عقيب وفاة رسول الله ﷺ وسلّ سيفه لحكمنا بهلاك كل من خالفه وتقدّم عليه، كما حكمنا بهلاك من نازعه حين أظهر نفسه، ولكنّه مالك الأمر وصاحب الخلافة، إذا طلبها وجب علينا القول بتفسيق من ينازعه فيها، وإذا أمسك عنها وجب علينا القول بعدالة من أغضى له عليها، وحكمه في ذلك حكم رسول الله ﷺ، لأنّه قد ثبت عنه في الأخبار الصحيحة أنّه قال: «علي مع الحق والحق مع علي، يدور معه حيثما دار»، وقال له غير مرّة: «حربك حربي وسلمك سلمي»)[٢].

لذا قال عليه السلام عن نفسه في مواضع متعدّدة من النهج: «اخوانا وأهل دعوتنا، استقالونا واستراحوا إلى كتاب الله... وأنّ الكتاب لمعي، ما فارقته مذ صحبته»[٣]. ونعلم جميعاً أنّه صحب الكتاب وهو دون العاشرة.

وقال أيضاً: «أيّها الناس، إنّي قد بثثت لكم المواعظ التي وعظ الأنبياء بها أُممهم، وأدّيت إليكم ما أدّت الأوصياء إلى من بعدهم، وأدّبتكم بسوطي، فلم تستقيموا، وحدوتكم بالزواجر فلم تستوسقوا، لله أنتم، أتتوقعون إماماً غيري يطأ بكم الطريق، ويرشدكم السبيل»[٤].

وقال أيضاً: «والله ما كتمت وشمة، ولا كذّبت كذبة»[٥].

وقال أيضاً: «فاتقِ الله واردد إلى هؤلاء القوم أموالهم، فإنّك إن لم تفعل ثمّ أمكنني الله منكم لأعذرنّ إلى الله فيك، ولأضربنّك بسيفي الذي ما ضربت به أحداً إلّا دخل

---

(١) كنز العمّال: ج ١١، ص ٦١٣ ـ ٦١٤، ح ٣٢٩٧٢.

(٢) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٢٩٧، باب ٣٧.

(٣) نهج البلاغة: خطبة رقم ١٢٢.

(٤) نهج البلاغة: خطبة رقم ١٨٢.

(٥) نهج البلاغة: خطبة رقم ١٦.

النار»[١].

ثمّ إنّ الإمام بعد أن ثبتت عصمته وإمامته من خلال تلك البيانات، عرّف للأُمّة أهل بيت رسول الله ﷺ ببيانات كثيرة في النهج، نقف عند بعضها:

قال عليه السلام: «لا يقاس بآل محمّد ﷺ، من هذه الأمّة أحد، ولا يستوي بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حق الولاية وفيهم الوصيّة والوراثة»[٢].

ثمّ قال عليه السلام: «انظروا أهل بيت نبيّكم، فالزموا سمتهم، واتبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى، ولن يعيدوكم في ردى، فإن لبدوا فالبدوا، وإن نهضوا فانهضوا، ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخّروا عنهم فتهلكوا»[٣].

وقال أيضاً: «ألا أنّ مثل آل محمّد ﷺ كمثل نجوم السماء، إذا خوى نجم، طلع نجم، فكأنّكم قد تكاملت من الله فيكم الصنائع، وأراكم ما كنتم تأملون»[٤].

وقال أيضاً: «فأين تذهبون، وأنّى تؤفكون، والأعلام قائمة، والآيات واضحة، والمنار منصوبة، فأين يتاه بكم، وكيف تعمهون، وبينكم عترة نبيّكم، وهم أزمّة الحقّ، وأعلام الدين، وألسنة الصدق، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهم ورود الهيم العطاش»[٥].

مع كلّ هذه النصوص وعشرات غيرها، تأتي بعض الأقلام لتقول: إنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام وعلى رأسهم الإمام علي ابن أبي طالب، لم يدّعوا لأنفسهم العصمة، ولم يقولوا ما قالته الشيعة عنهم، وإنّما هي من اختلاقات فلاسفة الشيعة ومتكلّميهم، والأمر كما ترى.

---

(١) نهج البلاغة: رسائل الإمام، رسالة رقم ٤١.

(٢) نهج البلاغة: الخطبة رقم ٢.

(٣) نهج البلاغة: الخطبة رقم ٩٧.

(٤) نهج البلاغة: الخطبة رقم ١٠٠.

(٥) نهج البلاغة: الخطبة رقم ٨٧.

ب ـ حديث الكساء: رواه الفريقان بطرق كثيرة وأساليب مختلفة، وأماكن متعدّدة أشرنا إليها في كتاب العصمة[١]. ويمكن مراجعته تفصيلاً في كتاب آية التطهير[٢].

وقد رواه مسلم في صحيحه، والحاكم في مستدركه، والبيهقي في سننه الكبرى، وكلّ من الطبري وابن الأثير والسيوطي في تفاسيرهم، وغيرهم كثير، فقد ورد عن عائشة قالت: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غداةً وعليه مرط مرحّل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثمّ جاء الحسين، فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة، فأدخلها، ثمّ جاء علي فأدخله، ثمّ قال: «**إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً**»[٣].

ويقول الآلوسي في هذا المجال: (وأخبار ادخاله صلى الله عليه وآله علياً وفاطمة وابنيهما ـ رضي الله تعالى عنهم ـ تحت الكساء، وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : «**اللهمّ هؤلاء أهل بيتي**» ودعاءه لهم، وعدم إدخال أُم سلمة أكثر من أن تحصى، وهي مخصّصة لعموم أهل البيت، بأي معنى كان البيت، فالمراد بهم من شملهم الكساء، ولا يدخل فيهم أزواجه صلى الله عليه وآله)[٤].

وقال الرازي في تفسيره الكبير في ذيل قوله تعالى: ﴿**قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودّة في القربى**﴾ (الشورى ٢٣). وأنا أقول: (آل محمّد صلى الله عليه وآله هم الذين يؤول أمرهم إليه، فكلّ من كان أمرهم إليه أشدّ وأكمل، كانوا هم الآل، ولا شكّ أنّ فاطمة وعلياً والحسن والحسين، كان التعلّق بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله أشدّ التعلّقات، وهذا كالمعلوم بالنقل المتواتر، فوجب أن يكونوا هم الآل. وأمّا غيرهم، فهل يدخلون

---

(١) العصمة: محاضرات السيّد كمال الحيدري، بقلم محمّد القاضي، ص ١٩٩ ـ ٢٢٨.

(٢) آية التطهير في أحاديث الفريقين: ج ٢، ص ١٥٩ ـ ٣١٢.

(٣) صحيح مسلم: ج ٧، ص ١٣٠؛ مستدرك الحاكم: ج ٣، ص ١٤٧؛ سنن البيهقي: ج ٢، ص ١٤٩؛ تفسير الطبري: ج ٢٢، ص ٥؛ الدرّ المنثور: ج ٥، ص ١٩٨؛ تفسير ابن كثير: ج ٣، ص ٤٨٥.

(٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ج ٢٢، ص ١٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

تحت لفظ الآل، فمختلف فيه)[١].

ويقول بعض الأعلام المعاصرين: (والذي يبدو أن الغرض من حصرهم تحت الكساء، وتطبيق الآية ـ آية التطهير ـ عليهم، ومنع حتّى أُمّ سلمة من الدخول معهم، كما ورد في روايات كثيرة، هو التأكيد على اختصاصهم بالآية، وقطع الطريق على كلّ ادعاء بشمولها لغيرهم. وكأنّ النبي ﷺ وقد خشي أن يستغل بعضهم قربه منه، فيزعم شمول الآية له، فحاول قطع السبيل عليهم بالتأكيد على تطبيقها على هؤلاء بالخصوص، وتكرار هذا التطبيق، حتّى تألفه الأسماع، وتطمئن إليه القلوب)[٢]. وهذا ما ورد في روايات عديدة أشار إليها السيوطي في الدر المنثور، قال: (أخرج ابن جرير وابن مردويه عن أبي الحمراء ـ رضي الله عنه ـ قال: حفظت من رسول الله ﷺ ثمانية أشهر بالمدينة، ليس من مرّة يخرج إلى صلاة الغداة، إلّا أتى إلى باب علي ـ رضي الله عنه ـ فوضع يده على جنبتي الباب، ثمّ قال: «الصلاة الصلاة، إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً»)[٣].

جـ ـ خروجه إلى المباهلة: روى مسلم في صحيحه، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما يمنعك أن تسب أبا تراب؟ قال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ رسول الله ﷺ، فلن أسبّه، لئن يكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول حين خلّفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله خلّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبي بعدي»؟، وسمعته يقول يوم خيبر: «لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله»، قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادعوا لي عليّاً»، فأُتي به أرمد العين، فبصق في عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله على يديه، ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿قل تعالوا ندع

---

(١) التفسير الكبير: ج ٢٧، ص ١٦٦.

(٢) الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٥٦.

(٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ج ٦، ص ٦٠٦، دار الفكر.

أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثمّ نبتهل﴾ دعا رسول الله ﷺ عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً، وقال: «اللهمّ هؤلاء أهل بيتي».

وروى ذلك الترمذي في صحيحه، وأبو المؤيّد في كتاب فضائل علي، وأبو نعيم في الحلية، والحمويني الشافعي في فرائد السمطين.

وفي قوله ﷺ: «اللهمّ هؤلاء أهل بيتي»، دلالة واضحة على أنّ هؤلاء لا غير هم أهل بيت النبي ﷺ وعترته، لما ينطوي عليه الكلام من القصر والاختصاص.

وعلى كلّ حال، فإنّ خلاصة هذا الطريق، أنّه بعد أن تعيّن عدد من المعصومين من أهل البيت في الخطوة الأُولى، كما تمّ لعلي وفاطمة والحسن والحسين، يأتي دور هؤلاء لتعيين كلّ سابق، الإمام اللاحق له.

وهذا ما نجده واضحاً في كثير من الروايات التي عيّن فيها كلّ سابق اللاحق له ونصّ عليه.

لا يقال: إنّ بعض هذه الروايات إمّا هي ضعيفة السند، وعلى فرض صحّتها فهي آحاد، لا يمكن الاعتماد عليها في الأُصول الاعتقاديّة كمبحث الإمامة.

فإنّه يقال: حتّى لو سلّمنا ما يقوله المستشكل، فإنّه لا نعتمد على خصوص هذه الروايات لتعيين الأئمّة من السجّاد عليه السلام إلى القائم عليه السلام، وإنّما يضاف إليها عشرات الروايات التي تحدّثت عن أسمائهم جميعاً، كما في الطريق الأوّل. مضافاً إلى دليل آخر يمكن اعتماده في هذا المجال وهو الدليل التأريخي، لإثبات إمامتهم، وتوضيحه كما قرّره أُستاذنا الحكيم في الأُصول العامّة: (إنّ هؤلاء الأئمّة الإثني عشر، قد ادّعوا لأنفسهم الإمامة في عرض السلطات الزمنيّة، واتخذوا من أنفسهم، كما اتخذهم الملايين من أتباعهم قادة للمعارضة السلميّة للحكم القائم في زمنهم، وكانوا عرضة للسجون والمراقبة، وكثير منهم قُتِل بالسم، وفيهم من استشهد في ميدان الجهاد على أيدي القائمين بالحكم، وفي هؤلاء من تولّى الإمامة وهو ابن عشرين سنة كالحسن العسكري عليه السلام، بل فيهم من تولّى منصبها وهو ابن ثمانٍ كالإمامين الجواد والهادي عليهما السلام. ومن المعروف عن الشيعة ادعائهم العصمة لأئمتهم الملازمة لدعوى

الإحاطة في شؤون الشريعة جميعها، بل ادعوا الأعلميّة في جميع الشؤون وهم أنفسهم صرّحوا بذلك)[١].

ومن كلماتهم في ذلك:

١ ـ عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حيث يقول: «نحن شجرة النبوّة، ومحطّ الرسالة، ومختلف الملائكة، ومعادن العلم، وينابيع الحكمة»[٢].

٢ ـ وعنه عليه السلام أيضاً: «أين الذين زعموا أنّهم الراسخون في العلم دوننا، كذباً وبغياً، أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرمهم، وأدخلنا وأخرجهم، بنا يُستعطى الهدى، ويُستجلى العمى، إنّ الأئمّة من قريش، غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم»[٣].

٣ ـ وقال الإمام السجّاد عليه السلام: «وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجّوا بمتشابه القرآن، فتأوّلوه بآرائهم، واتهموا مأثور الخبر فينا ـ إلى أن قال ـ: وإلى من يفزع خلف هذه الأُمّة، وقد دُرِست أعلام الملّة، ودانت الأُمّة بالفرقة والاختلاف، يكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: ﴿ولا تكونوا كالّذين تفرّقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البيّنات﴾ فمن الموثوق به على إبلاغ الحجّة، وتأويل الحكمة، إلّا أهل الكتاب، وأبناء أئمّة الهدى، ومصابيح الدجى، الذين احتجّ الله بهم على عباده، ولم يدع الخلق سدى من غير حجّة، هل تعرفونهم أو تجدونهم، إلّا من فروع الشجرة المباركة، وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً»[٤].

٤ ـ وقال الإمام الصادق عليه السلام: «إنّ الله عزّ وجلّ أوضح بأئمّة الهدى من أهل بيت نبيّنا عن دينه، وأبلج بهم عن سبيل منهاجه، وفتح بهم عن باطن ينابيع علمه ـ إلى أن يقول ـ فلم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقه، من ولد الحسين عليه السلام من عقب كلّ إمام،

(١) الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٨١.

(٢) نهج البلاغة: الخطبة رقم ١٠٩.

(٣) نهج البلاغة: الخطبة رقم ١٤٤.

(٤) كشف الغمّة: ج ٢، ص ٩٩.

يصطفيهم لذلك، ويجتبيهم ويرضى بهم لخلقه، ويرتضيهم، كلّ ما مضى منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إماماً، علماً بيّناً، وهادياً نيّراً، وإماماً قيّماً، وحجّةً عالماً، أئمّة من الله، يهدون بالحقّ وبه يعدلون، حجج الله ودعاته ورعاته على خلقه... جعلهم حياةً للآنام، ومصابيح للظلام، ومفاتيح للكلام، ودعائم للإسلام، جرت بذلك فيهم مقادير الله على محتومها»(١).

٥ ـ وقال الإمام الرضا عليه السلام: «إنّ الامامة هي منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء، إنّ الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول صلى الله عليه وآله، ومقام أمير المؤمنين عليه السلام، وميراث الحسن والحسين عليهما السلام، إنّ الامامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا، وعزّ المؤمنين، إنّ الإمامة أُس الإسلام النامي، وفرعه السامي ـ إلى أن يقول ـ الإمام واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل، ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كلّه من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضّل الوهّاب» «أتظنّون أنّ ذلك يوجد في غير آل الرسول صلى الله عليه وآله، كذّبتهم والله أنفسهم، ومنّتهم الأباطيل، فارتقوا مرتقاً صعباً دحضاً، تزل إلى الحضيض أقدامهم، راموا إقامة الإمام بعقول حائرة بائرة ناقصة، وآراء مظلّة، فلم يزدادوا منه إلّا بعداً، ولقد راموا صعباً، وقالوا إفكاً، وظلّوا ظلالاً بعيداً...» «وأنّ العبد إذا اختاره الله عزّ وجلّ لأُمور عباده، شرح صدره لذلك وأودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهاماً، فلم يعي بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، فهو معصوم مؤيّد، موفّق مسدّد، قد أمن من الخطايا والزلل والعثار، يخصّه الله بذلك ليكون حجّته على عباده، وشاهده على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»(٢).

ونظير هذه الأقوال كثير في كلام أئمّة أهل البيت عليهم السلام. من هنا قد يقال: (أما كان بوسع السلطة وهي تملك ما تملك من وسائل القمع، أن تقضي على هذه الجبهة من المعارضة ذات الدعاوى العريضة من أيسر طرقها، وذلك بتعريض أئمّتها لشيء من الامتحان العسير في بعض ما يملكه العصر من معارف، وبخاصّة ما يتصل بغوامض

---

(١) الأُصول من الكافي: ج ١، ص ٢٠٣، باب نادر وجامع في فضل الإمام وصفاته، ح ٢.

(٢) الأُصول من الكافي: ج ١، ص ٢٠٠، ح ١.

الفقه والتشريع، ليسقط دعواها في الأعلمية من الأساس، أو يعرّضهم إلى شيء من الامتحان في الأخلاق والسلوك ليسقط ادعاءهم العصمة. وإذا كان في الكبار منهم عصمة وعلم، نتيجة دربه ومعاناته، فما هو الشأن في ابن عشرين عاماً أو ابن ثمان، فهل تملك الوسائل الطبيعيّة تعليلاً لتمثّلهم لذلك كلّه. ولو كان هؤلاء الأئمّة في زوايا أو تكايا، وكانوا محجوبين عن الرأي العام كما هو الشأن في أئمّة الاسماعيليّة، أو بعض الفرق الباطنيّة، لكان لإضفاء الغموض والمناقبيّة على سلوكهم من الاتّباع مجال، ولكن ما نصنع وهم مصحرون بأفكارهم وسلوكهم وواقعهم، اتجاه السلطة وغيرها من خصومهم في الفكر، والتأريخ حافل بمواقف السلطة منهم ومحاربتها لأفكارهم، وتعريضهم لمختلف وسائل الإغراء والاختبار، ومع ذلك فقد حفل التأريخ بنتائج اختباراتهم المختلفة وسجّلها بإكبار. ولقد حدّث المؤرّخون عن كثير من هذه المواقف المحرجة، وبخاصّة مع الإمام الجواد، مستغلّين صغر سنّه عند تولّي الإمامة. وحتّى لو افترضنا سكوت التأريخ عن هذه الظاهرة، فإنّ من غير الطبيعي أن لا تحدث أكثر من مرّة، تبعاً لتكرر الحاجة إليها، وبخاصّة أنّ المعارضة كانت على أشدّها في العصور العبّاسيّة.

وطريقة إعلان فضيحتهم بإحراج أئمّتهم فيما يدّعونه من علم واستقامة سلوك، وإبراز سخفهم لاحتضانهم أئمّة بهذا السنّ وهذا المستوى لو أمكن ذلك، أيسر بكثير من تعريض الأُمّة إلى حروب قد يكون الخليفة نفسه من ضحاياها، أو تعريض هؤلاء الأئمّة إلى السجون والمراقبة أو المجاملة أحياناً... وإذا كان للصدفة ـ وهي مستحيلة ـ مجالها في امتحان ما، بالنسبة إلى شخص ما، فليس لها موقع بالنسبة إليه في مختلف المجالات، فضلاً عن تكرّرها بالنسبة إلى جميع الأئمّة، صغارهم وكبارهم، كما يحدّث في ذلك التأريخ. وأظنّ أنّ في هذه الاعتبارات التي ذكرناها مجتمعة ما يغني عن استيعاب كلّ ما ذكر في تشخيص المراد من أهل البيت)[١].

---

(١) الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٨٢.

المحور الرابع
المهدي، هل هو حي، أم سيولد بعد ذلك؟

تعتبر مسألة الإمام المهدي (عج) من المسائل الأساسيّة في بحث الإمامة الخاصّة، من هنا ورد التأكيد عليها في التراث الشيعي، بما يناسب موقعها المهم هذا. كما إنّ فكرة مجيء المصلح في آخر الزمان، فكرة لا خلاف عليها بين علماء المسلمين عامّة، حيث اتفقت كلمتهم إلّا من شذّ منهم، على أنّه لابدّ أن يأتي في آخر الزمان من يصلح الأرض، ويملأها قسطاً وعدلاً، بعد أن مُلئت ظلماً وجوراً. وممن صرّح بأحاديث المهدي، الترمذي في السنن، والنيسابوري في المستدرك، والبغوي في مصابيح السنّة، وابن الأثير في النهاية، وابن تيميّة في منهاج السنّة، والذهبي في تلخيص المستدرك، والتفتازاني في شرح المقاصد، والهيثمي في مجمع الزوائد، والجزري الدمشقي في أسنى المطالب، والصبّان في إسعاف الراغبين، والشوكاني وعشرات غيرهم[1].

وصحح النيسابوري كثير من روايات المهدي، وعبّر عن طائفة منها بأنّها صحيحة على شرط الشيخين ولم يخرّجاه، كحديث أُم سلمة حول خسف البيداء الذي يكون في زمن المهدي[2]، وحديث ابن مسعود «لا تذهب الدنيا حتّى يملك العرب رجل من أهل بيتي، يواطيء اسمه اسمي»[3]، وحديث ثوبان حول الرايات التي

---

(١) سنن الترمذي: ج ٤، ص ٥٠٥؛ مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٣؛ مصابيح السنّة: ص ٤٨٨، ح٤١٩٩؛ النهاية في غريب الحديث والأثر: ج ٥، ص ٢٥٤؛ منهاج السنّة: ج ٤، ص ٢١١؛ تلخيص المستدرك: ج ٤، ص ٥٥٣؛ شرح المقاصد: ج ٥، ص ٣١٢؛ مجمع الزوائد: ج ٧، ص ٣١٣ ـ ٣١٤؛ أسنى المناقب في تهذيب أسنى المناقب: ص ١٦٣ ـ ١٦٨؛ إسعاف الراغبين: ص ١٤٥؛ الإذاعة: ص ١٢٥.

(٢) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٤٢٩.

(٣) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٤٤٢.

توطّيء للمهدي سلطانه[١]، وحديث أبي سعيد: «المهدي منّي أجلى الجبهة»[٢]، وحديث أبي سعيد أيضاً: «لا تقوم الساعة حتّى تُملأ الأرض ظلماً وجوراً وعدواناً، ثمّ يخرج من أهل بيتي من يملأها قسطاً وعدلاً»[٣]، وحديث محمّد ابن الحنفيّة عن أبيه علي عليه السلام أنّه قال، وقد سأله رجل عن المهدي: «ذاك يخرج في آخر الزمان»[٤].

وعبّر عن طائفة ثانية منها، بأنّها صحيحة على شرط مسلم ولم يخرّجه، كحديث أبي سعيد الخدري: «المهدي منّا أهل البيت»[٥]، وحديثه الآخر أيضاً: «تملأ الأرض جوراً وظلماً فيخرج رجل من عترتي»[٦].

وعبّر عن طائفة ثالثة بأنّها صحيحة الإسناد ولم يخرّجاه، كحديث أبي سعيد: «ينزل بأُمّتي في آخر الزمان بلاء شديد، فيبعث الله عزّ وجلّ من عترتي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً»[٧]، وحديث أبي سعيد أيضاً: «يخرج في آخر أُمّتي المهدي»[٨].

بل صرّح بعض الأعلام بتواتر هذه الأحاديث، كالأبري في مناقب الشافعي، كما نقل ذلك المزّي في تهذيبه[٩]، والقرطبي في التذكرة[١٠]، والعسقلاني في تهذيب التهذيب[١١]، والسخاوي في فتح المغيث، والسيوطي في مصباح الزجاجة، والمتقي

---

(١) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٤٦٤.

(٢) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٤٥٧.

(٣) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٧.

(٤) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٤.

(٥) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٧.

(٦) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٨.

(٧) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٤٦٥.

(٨) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٥٨.

(٩) تهذيب الكمال: ج ٢٥، ص ١٤٦ / ٥١٨١، في ترجمة محمّد بن خالد الجندي.

(١٠) التذكرة: ص ٧٠١.

(١١) تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ١٢٥ / ٢٠١ ترجمة محمّد بن خالد الجندي.

الهندي في البرهان في علامات مهدي آخر الزمان، والبرزنجي في الإشاعة لأشراط الساعة، وعشرات غير هؤلاء لا مجال لذكرهم في هذه العجالة(١).

فمثلاً، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب، نقلاً عن الأُبري في ترجمة محمّد بن خالد الجندي: (وقد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها، عن المصطفى ﷺ في المهدي، وأنّه من أهل بيته، وأنّه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنّ عيسى ﷺ يخرج فيساعده على قتل الدجّال، وأنّه يؤمّ هذه الأُمّة، وعيسى خلفه)(٢).

وقال أيضاً: (وفي صلاة عيسى ﷺ خلف رجل من هذه الأُمّة، مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الأقوال «أنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجّة» والله العالم)(٣).

ولم يقتصر الأمر على المتقدّمين من علماء المسلمين، بل نجد ذلك واضحاً في كتابات المتأخّرين أيضاً، حيث صرّح أهل التحقيق منهم، بصحّة أحاديث المهدي، بل بتواترها، كالشيخ محمّد الخضر المصري، والشيخ محمّد فؤاد عبدالباقي، وأبو الأعلى المودودي، وناصر الدين الألباني، والشيخ حمود التويجري، والشيخ عبدالعزيز بن باز، وغيرهم(٤).

وقال الشيخ منصور علي ناصف في كتابه (التاج الجامع للأُصول): (اشتهر بين

---

(١) نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني: ص ١٤٤؛ العطر الوردي لشرح القطر الشهدي للبلبيسي: ص ٤٥.

(٢) تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ١٢٥/ ٢٠١، ترجمة محمّد بن خالد الجندي.

(٣) فتح الباري: ج ٦، ص ٣٨٥.

(٤) نظرة في أحاديث المهدي: ص ٨٢٩ـ مقال نشرته مجلّة التمدّن الإسلامي، دمشق ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥٠م؛ محاضرة نشرت في مجلّة الجامعة الإسلاميّة للشيخ محمّد فؤاد عبدالباقي، العدد الثالث، السنة الأُولى، ١٣٨٨ هـ السعوديّة؛ البيانات للمودودي: ص ١١٦؛ حول المهدي ـ مقال ـ ٦٤٤، نشرته مجلّة التمدّن الإسلامي ١٣٧١ هـ ـ دمشق؛ الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر: ص ٧٠ ـ ٧١؛ الاحتجاج بالأثر للتويجري: كلمة التصدير، بقلم ابن باز، ص ٣.

العلماء سلفاً وخلفاً، أنّه في آخر الزمان، لابدّ من ظهور رجل من أهل البيت، يسمّى المهدي، يستولي على الممالك الإسلاميّة، ويتبعه المسلمون، ويعدل بينهم، ويؤيّد الدين، وبعده يظهر الدجّال، وينزل عيسى عليه السلام فيقتله، أو يتعاون عيسى مع المهدي على قتله. وقد روى أحاديث المهدي، جماعة من خيار الصحابة، وخرّجها أكابر المحدّثين، كأبي داود والترمذي، وابن ماجة...، ولقد أخطأ من ضعّف أحاديث المهدي كلّها، كابن خلدون وغيره)[١].

وقال ابن باز: (فأمر المهدي معلوم، والأحاديث فيه مستفيضة، بل متواترة متعاضدة، وقد حكى غير واحد من أهل العلم تواترها... وهي متواترة تواتراً معنويّاً، لكثرة طرقها واختلاف مخارجها، وصحابتها، ورواتها، وألفاظها، فهي تدل على أنّ هذا الشخص الموعود به، أمره حقّ ثابت وخروجه حق)[٢].

وقال أيضاً: (ولقد تأمّلت ما ورد في هذا الباب من أحاديث، فاتضح لي صحّة كثير منها، كما بيّن ذلك العلماء الموثوق بعلمهم ودرايتهم، كأبي داود، والترمذي، والخطّابي، ومحمّد بن الحسين الآبري، وشيخ الإسلام ابن تيميّة، والعلّامة ابن القيّم، والشوكاني وغيرهم)[٣].

وقد ورد في معجم أحاديث الإمام المهدي ما يقرب من (٢٠٠٠ رواية) عن رسول الله وأهل بيته تعرّضت لمختلف شؤون المهدي، كالأبحاث المتعلّقة بمرحلة ما قبل ظهور المهدي (عج)، ثمّ ما يتعلّق بشخصيّته، وحركة ظهوره، وأحداثها، ثمّ ما يكون بعده[٤].

إذن، فمسألة ظهور المهدي في آخر الزمان، وأنّه من أهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم وعترته، وأنّه

---

(١) التاج الجامع للأُصول: ج ٥، ص ٣٤١.

(٢) كلمة ابن باز في آخر محاضرة: عقيدة أهل السنّة والأثر، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة ١٣٨٨.

(٣) الاحتجاج بالأثر للتويجري: كلمة التصدير لابن باز، ص ٣.

(٤) معجم أحاديث الإمام المهدي: ج ١، ص ١١، تأليف ونشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة.

يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، ممّا لا ريب فيها، ولا مجال للتشكيك والتردّد إزائها، وبتعبير الشيخ محمود التويجري: (أنّه لا ينكر خروجه إلّا جاهل أو مكابر)[١].

ولقد أجاد بعض الكتّاب المعاصرين حيث قال: (إنّ في عالم الدجل، الكثير من الذين يدّعون العلم ويتاجرون بالورع، يريدون أن يجعلون تراثنا خالياً من الهواء....، لقد رفض فكرة المهدي رجال هناك، أمثال (غولد سابهر) و(فلهوزن) فاتبعهم رجال هنا، من منطلق أنّهم يأكلون كلّ طعام يأتي من هناك)[٢].

نعم، الذي وقع الخلاف فيه بين علماء المسلمين، إنّما هو في جهة اُخرى من البحث، هي: هل أنّ المهدي حي؟ ولكنّه غائب مستور، كما ذهب إلى ذلك أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام تبعاً للروايات الصحيحة الواردة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وأئمّة أهل البيت عليهم السلام، أمّ أنّه سيولد بعد ذلك؟ كما هو الاتجاه العام عند مدرسة الخلفاء.

من هنا لابدّ أن ينصبّ الحديث على إثبات أنّ المهدي المنتظر حي أم لا؟ ويمكن ذكر طريقين في هذه العجالة لإثبات حياته:

الطريق الأوّل: وهو الطريق غير المباشر، إن صحّ التعبير، وذلك بأن يقال: بعد أن ثبتت ضرورة استمرار وجود معصوم، لا يفارق الكتاب ولا يفارقه الكتاب، كما هو نص حديث الثقلين، وأنّ هؤلاء المعصومين لا يتجاوز عددهم (١٢) كما هو مقتضى أحاديث (خلفائي من بعدي إثنا عشر)، وأنّ هؤلاء هم علي والحسن والحسين وتسعة من صلب الحسين عليهم السلام ينتهون بالمهدي المنتظر، كما هو نص عشرات الروايات من الفريقين، إذن يثبت بالدلالة الالتزاميّة العقليّة، أنّ الإمام الثاني عشر، حيٌّ يُرزق، لكنّه غائب مستور عن الخلق لحكمة إلهيّة في ذلك.

ومن الواضح أنّ هذا الطريق يثبّت لنا وجود إمام معصوم غائب، هو المهدي

---

(١) الاحتجاج بالأثر: ص ١٢٧.

(٢) عقيدة المسيح الدجّال في الأديان، قراءة في المستقبل، تأليف سعيد أيّوب، ص ٣٦١، دار البيان للطباعة والنشر.

المنتظر ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام الذي ينتهي نسبه إلى الإمام الحسين بن علي عليهما السلام.

ولكنّه لا يتعرّض لتفاصيل سنة ولادته، وكيفيّة ذلك، ومن هي اُمّه، ومتى غاب، وهل له غيبة واحدة أم أكثر. إلّا أنّ هذا لا يؤثّر في أصل فكرة إثبات وجوده، وأنّه حيٌّ غائب، لأنّ الضرورة النقليّة وما يلزمها عقلاً تثبّت هذه الحقيقة.

الطريق الثاني: وهو الطريق المباشر، ولكي يتضح ذلك جيّداً لابدّ من الإشارة إلى التسلسل الوارد في الروايات، لإثبات هذه الظاهرة الإلهيّة، وهذا ما أحصاه بعض المحقّقين المعاصرين:

١ ـ الروايات التي تبشّر بظهور (عج)	٦٥٧ رواية
٢ ـ الروايات التي تبيّن أنّه يملأ الأرض عدلاً وقسطاً	١٢٣ رواية
٣ ـ الروايات التي تثبّت أنّ المهدي المنتظر من أهل البيت	٣٨٩ رواية
٤ ـ الروايات التي تبيّن أنّه من ولد أمير المؤمنين عليه السلام	٢١٤ رواية
٥ ـ الروايات التي تثبّت أنّه من ولد فاطمة الزهراء عليها السلام	١٩٢ رواية
٦ ـ الروايات التي تقول أنّه من ولد الإمام الحسين عليه السلام	١٨٥ رواية
٧ ـ الروايات التي تقول أنّه التاسع من ولد الإمام الحسين عليه السلام	١٤٨ رواية
٨ ـ الروايات التي تقول أنّه من ولد علي بن الحسين عليهما السلام	١٨٥ رواية
٩ ـ الروايات التي تقول أنّه من ولد محمّد الباقر عليه السلام	١٠٣ رواية
١٠ ـ الروايات التي تقول أنّه من ولد الصادق عليه السلام	١٠٣ رواية
١١ ـ الروايات التي تقول أنّه السادس من ولد الصادق عليه السلام	٩٩ رواية
١٢ ـ الروايات التي تقول أنّه من ولد موسى بن جعفر عليهما السلام	١٠١ رواية
١٣ ـ الروايات التي تقول أنّه الخامس من ولد موسى بن جعفر عليهما السلام	٩٨ رواية
١٤ ـ الروايات التي تقول أنّه الرابع من ولد علي بن موسى الرضا عليه السلام	٩٥ رواية
١٥ ـ الروايات التي تقول أنّه الثالث من ولد محمّد بن علي التقي عليه السلام	٩٠ رواية
١٦ ـ الروايات التي تقول أنّه من ولد علي الهادي عليه السلام	٩٠ رواية

١٧ ـ الروايات التي تقول أنّه ابن أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام	١٤٦ رواية
١٨ ـ الروايات التي تقول أنّه الثاني عشر من الأئمّة وخاتمهم	١٣٦ رواية
١٩ ـ في ولادته عليه السلام وتأريخها وبعض حالات أُمّه	٢١٤ رواية
٢٠ ـ في أنّه له غيبتين	١٠ رواية
٢١ ـ في أنّه له غيبة طويلة	٩١ رواية
٢٢ ـ في أنّه طويل العمر جدّاً	٣١٨ رواية(١)

ولا شكّ أنّ روايات بعض هذه العناوين، قد تتداخل مع بعضها الآخر، كما هو واضح.

لا يقال: بأنّ الاستدلال بروايات أئمّة أهل البيت عليهم السلام لإثبات إمامة أنفسهم وبيان خصائصها، وعدد الأئمّة، وأنّ الثاني عشر حيّ، ونحو ذلك، إنّما يلزم منه الدور، لأنّ حجيّة أقوالهم موقوفة على إمامتهم وعصمتهم، والمفروض أنّ إمامتهم متوقّفة على حجيّة أقوالهم.

لأنّه يقال: إنّ هذا الإشكال مدفوع ببيانين:

الأوّل: إننا بعد أن أثبتنا عصمتهم بإحدى الطرق المتقدّمة في المحور الثالث، يمكن الاحتجاج والاستناد إلى أقوالهم لإثبات خصائص إمامة المهدي المنتظر (عج)، ولا يلزم محذور في المقام، لاختلاف الموقوف عن الموقوف عليه، فيرتفع الدور.

الثاني: إنّه حتّى لو لم تثبت عصمة أئمّة أهل البيت عليهم السلام في الرتبة السابقة، إلّا أنّه يمكن الاعتماد على رواياتهم، وذلك من خلال أنّهم رواة ثقاة عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، فتكون حجيّة قولهم على حدّ حجيّة قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين قبل المسلمون عامّة، الاعتماد على ما ينقلونه عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، ولا أظن أنّ أحد من المسلمين يتوقّف في قبول مثل هذا الأمر بشأن أهل البيت عليهم السلام سواء فيما صرّحوا فيه من الروايات، بأنّهم ينقلونه عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، أو التي لم يصرّحوا فيها بذلك، بل اكتفوا بالقاعدة الكليّة التي بيّنوا فيها، أنّ حديثهم هو

(١) منتخب الأثر، للصافي الگلپايگاني.

حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما يقول الإمام الصادق عليه السلام: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[١].

وعلى هذا، لم نجد أحداً من المسلمين، شكك فيما نقل الإمام الباقر أو الإمام الصادق عليهما السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع علمنا أنّ كثيراً من هؤلاء الذين سمعوا هذه الأحاديث من الأئمّة عليهم السلام وقبلوها، ورووها، لم يكونوا يعتقدون بعصمة الأئمّة عليهم السلام كاعتقاد الشيعة بهم، غير أنّهم، كانوا يعتقدون، بأنّ هؤلاء في أعلى درجات التقى والعلم والوثاقة والصدق.

ولا يخفى أنّ هناك طرق أُخرى لإثبات حياته (عج) كشهادة من رآه، وهم جمٌّ غفير، وفيهم الثقاة والعلماء، فقد أحصى البعض (عدد مَنْ شاهد الإمام المهدي، فبلغوا زهاء ٣٠٤ شخص)[٢]. ولعلّ ما فاته أكثر ممّا ذكره.

من هنا جاءت اعترافات عدد كبير من علماء السنّة، تبيّن ولادة المهدي (عج)، وقد صرّح بعضهم، أنّه هو الإمام الموعود بظهوره في آخر الزمان. وقد أحصت بعض المؤلّفات المعاصرة وهو (المهدي في نهج البلاغة) للشيخ مهدي فقيه إيماني ما يزيد عن (١٠٠) شخصيّة، صرّحت بولادته (عج).

وكنموذج على ذلك، ما ذكره العلّامة الشعراني الحنفي في كتابه القيّم (اليواقيت والجواهر) حيث قال: (فهناك يترقّب خروج المهدي عليه السلام وهو من أولاد الإمام الحسن العسكري، ومولده عليه السلام ليلة النصف من شعبان سنة خمسة وخمسين ومائتين، وهو باقٍ إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم عليه السلام -إلى أن يقول- وعبارة الشيخ محي الدين في الباب السادس والستين وثلثمائة من (الفتوحات): واعلموا أنّه لابدّ

---

(١) وسائل الشيعة: ج ٢٧، ص ٨٣، باب ٨؛ الكافي: ج ١، ص ٥٣.

(٢) من هو المهدي، أبو طالب التجليلي التبريزي، ص ٤٦٠ ـ ٥٠٥، نقلاً عن كتاب دفاع عن الكافي: ج ١، ص٥٦٢.

من خروج المهدي عليه السلام، لكن لا يخرج حتّى تمتلئ الأرض جوراً وظلماً، فيملأها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلّا يوم واحد، طوّل الله تعالى ذلك اليوم، حتّى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولد فاطمة (رضي الله عنها) جدّه الحسين بن علي بن أبي طالب، ووالده الحسن العسكري، ابن الإمام علي النقي بالنون، ابن الإمام محمّد التقي بالتاء، ابن الإمام علي الرضا، ابن الإمام موسى الكاظم، ابن الإمام جعفر الصادق، ابن الإمام محمّد الباقر، ابن الإمام زين العابدين علي، ابن الإمام الحسين، ابن الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عـــــنه)، اسمه اسم رسول الله صلى الله عليه وآله، يبايعه المسلمون بين الركن والمقام...)[١].

كانت هذه عبارة صاحب الفتوحات المكيّة، كما ينقلها أحد أعلام القرن العاشر الهجري، ولكن ممّا يؤسف له، فإنّ الأيادي غير الأمينة، عبثت بهذا النص، عندما طبعت الفتوحات، فجاء النص بنحو آخر: (اعلم أيّدنا الله، إنّ لله خليفة يخرج وقد امتلأت الأرض ظلماً وجوراً، فيملأها قسطاً وعدلاً، لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد، طوّل الله ذلك اليوم حتّى يلي هذا الخليفة من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله، من ولد فاطمة، يواطيء اسمه اسم رسول الله صلى الله عليه وآله، جدّه الحسن بن علي بن أبي طالب، يبايع بين الركن والمقام...)[٢].

وبهذا تخرج مسألة الإيمان بالمهدي المنتظر (عج)، وأنّه حيٌّ يُرزق، عن دائرة اتهام الشيعة، باختلاقها وإيجادها في الفكر الإسلامي.

وبإضافة هذا المحور إلى المحاور الثلاثة المتقدّمة، ونعني بها: استمرار الإمامة، وعدد الأئمّة، ومصاديقهم، يتم بحث الإمامة بشكل منطقي، وننتهي من خلاله إلى نتائج قطعيّة لا ينكرها أي عالم باحث عن الحق والحقيقة.

---

(١) اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: ج ٢، ص ٥٦٢، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التأريخ العربي، بيروت ـ لبنان.

(٢) الفتوحات المكيّة: ج ٣، ص ٣٢٧، دار إحياء التراث العربي.

وفي الختام:

فإنّ الكتاب الماثل بين أيدينا، وهو كتاب (دفاع عن التشيّع) فقد طالعته، وسرّني ما وجدت فيه من الجهد العلمي والتحقيقي، الذي بذله أحد أعزّة تلامذتنا المتتبع، السيّد نذير الحسني، حيث تصدّى فيه للرد على بعض الأسئلة والاستفهامات، بل جملة من الاتهامات التي جاءت في كتاب (تطوّر الفكر السياسي الشيعي) لأحمد الكاتب.

وأوّد الإشارة هنا إلى أنّ البحث في مسائل الإمامة، يمكن أن يكون من خلال بعدين:

الأوّل: البعد الوجودي والتكويني.

الثاني: البعد السياسي والفقهي والتأريخي.

والمراجع لكتاب (تطوّر الفكر السياسي...) يجد أنّ المؤلّف تجاهل البعد الأوّل تماماً، وأغفل الحديث عنه بالكليّة، وإنّما حاول أن يقرأ الإمامة من خلال البعد الثاني، وهذا ما أوصله إلى جملة من النتائج الخاطئة، وهذه هي النكتة التي أومأنا إليها في بداية هذا البحث، وقلنا بأنّ المدرسة السنيّة، انطلقت من نقطة مركزيّة لفهم نظريّة الإمامة، تمثّلت في أنّ الإمام والخليفة، يعني القائد والزعيم السياسي. لذا بيّنا أننا ما لم نحدّد محلّ النزاع في الإمامة، ونقف على المسؤوليّات التي أُنيطت بها، فإنّ البحث لا يمكن أن ينتهي إلى نتائج صحيحة.

وعلى هذا الأساس جاءت محاولة هذا الكتاب لعرض الجوانب السياسيّة والتأريخيّة لبحث الإمامة، واستطاع مؤلّفه أن يعطي صورة واضحة وتفصيليّة عن هذا البعد، مضافاً إلى بيان مدى الاشتباه والتحريف الذي وقع فيه الكاتب.

وما توفيقي إلّا بالله، عليه توكّلت، وإليه أُنيب

كمال الحيدري

٢٤ صفر ١٤٢١ هـ

قم المقدّسة

المقدّمة:

بينما أنا أتجوّل في خزائن السلف الصالح، أُقلّب تلك الكنوز التي تركها مصنّفوها والتي تحكي واقعهم العلمي والعملي من خلال نقلهم الحقائق بأدلّة لا تقبل الشكّ والخلاف، وقع نظري على كتاب أسفل المكتبة بعنوان (تطوّر الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه)، وكان مؤلّفه باسم (أحمد الكاتب) ونظراً لعدم شهرة هذا الاسم لم أتعرّف عليه بدقّة، ولكنّي أخذت أتصفّح الكتاب وأُقلّب فهارسه، فوجدت فيه عناوين لمواضيع مختلفة شدّتني إلى قراءته، وبدأت في القراءة وإذا بالمؤلّف يتحدّث عن شبهات كثيرة قرأتها في كتب المتقدّمين الشيعة سابقاً مع ردودها، ولكنّ الذي أثار انتباهي هنا أنّ المؤلّف ينسب في كثير من الأحيان هذه الشبهات إلى علماء الشيعة وليس إلى أصحاب المذاهب الأُخرى الذين أثاروها، فكان هناك فارق كبير بين ما أقرأه في كتب الشيعة الأوائل التي اعتمدها المؤلّف وبين ما نسبه إليهم، أضف إلى ذلك أنّه نسب إلى علي عليه السلام وأبنائه القول بالشورى خلافاً لما نُقِل إلينا من تراث صحيح علم به المخالف والموالف، وتحدّث أيضاً عن أُمور نعلم خلافها بالضرورة، ولعدم التسرّع في الحكم على الكتاب حتّى لا يُظلم صاحبه، عدت من جديد لقراءة الكتاب للمرّة الثانية على التوالي وبدون فاصل زمني بين القراءتين، فلم يسعفني محمل واحد من السبعين لحمل المؤلّف عليه، عندها بادرت إلى من له باع طويل في الحوزة وأبلغته بذلك،

فقال لي: (قرأت الكتاب ولكنّه لا يستحقّ الرد)، والسرّ في هذه الكلمة أنّ هـذه الشبهات أُثيرت قبل مئات السنين وردّها المفيد والصدوق والطوسي والمرتضى وغيرهم.

ولكن بعد فترة ليست طويلة أخذت هذه الشبهات تطلق وتنسب إلى المؤلّف، وتناقلت بعض الصحف ذلك، وطبّل لها الكثير ليؤجّجوا نار الفتنة بعدما أخـذت الحقيقة تنجلي شيئاً فشيئاً، ولكي تُنصَف الحقيقة ولا تتحقّق أهداف أُولئك، تركت ما تعوّدت عليه يوميّاً وتفرّغت لهذا الكتاب بالكامل ـ صباحاً ومساءً ـ وأخذت في أوّل عملي بتخريج جلّ الروايات والأقوال التي اعتمدها المؤلّف، معتمداً بذلك ما أشار إليه هو في هامشه، ولم يكن هذا العمل سهلاً، خصوصاً وأنّ المؤلّف لم يتبع المنهج العلمي في ذكر المصادر، ولم يذكر مشخّصات الكتاب المقتبس منه بالكامل، ومن المعلوم أنّ لأكثر الكتب طبعات مختلفة تختلف الأجـزاء وأرقـام الصفحات والمطالب بحسبها، هذا فضلاً عن اعتماد المؤلّف على أكثر من طبعة لمصدر واحد، فاستغرق العمل وقتاً طويلاً جدّاً، خرج بنتيجة تقول: (من يقرأ كتاب المؤلّف يقرأ تأريخاً منكوساً على رأسه، ومن يقرأ مصادره يقرأ تأريـخاً قـويماً ناصعاً لا شكّ فيه ولا خلاف)، أضف إلى ذلك مخالفات كثيرة وقع فيها المؤلّف عمداً تارة، وسهواً أُخرى ـ حملاً على قاعدة صحّة عمل المسـلم ـ ، ومـن هـذه المخالفات:

١ ـ مخالفات منهجيّة في أجزائه الثلاثة، ففي جزئه الأوّل يقول في (صفحة١٩): (وبالرغم ممّا يذكره الإماميّون من نصوص حول تعيين النبي ﷺ للإمام علي بن أبي طالب كخليفة من بعده، إلّا أنّ تراثهم يحفل بنصوص أُخرى تؤكّد التزام الرسول الأعظم وأهل بيته بمبدأ الشورى)، بالرغم من هذا الاعتراف لم يقم المؤلّف بمقارنة نصوص التـعيين ونصوص الشورى، ولم يوازن بينهما حسب المنهج العلمي المتعارف عليه، فترك نصوص التعيين وتعلّق بنصوص الشورى المزعومة.

وفي جزئه الثاني بحث عن وجود ولد للعسكري بعد أن نفى إمامته في جزئه

الأوّل، ولا أعلم ما فائدة وجود ولد للعسكري أو عدم وجوده إذا لم يكن إماماً.

وفي جزئه الثالث ربط قضايا فقهيّة بمسألة الغيبة، وجعل الاختلاف فيها من الآثار السلبيّة لها، مع أنّ الاختلاف في هذه المسائل نابع من دليليّة الدليل وأُمور أُخرى ذكرناها في المتن، فضلاً عن اختلاف علماء أهل السنّة في كثير منها وهم لا يؤمنون بأنّ المهدي هو ابن الحسن العسكري.

٢ ـ بثلاث روايات عليلة ـ كما سنرى ـ نفى المؤلّف الإمامة وأقام الشورى دستوراً للمسلمين.

٣ ـ الكذب الصريح على علماء الشيعة، وبالخصوص الشيخ المفيد والنوبختي والصدوق والطوسي والنعماني والسيّد المرتضى وغيرهم.

٤ ـ عدم التروّي في نسبة الكتاب إلى مؤلّفه، فنسب «فرق الشيعة» إلى النوبختي، مع أنّ هذه النسبة عليها عدّة علامات استفهام.

٥ ـ الاعتماد على روايات الضعفاء وتضعيف الثقة وتوثيق الضعيف، كما فعل ذلك مع الريّان بن الصلت، وقال عنه: (ضعيف)، مع أنّ النجاشي يقول: (ثقة، صدوق).

٦ ـ قراءة منكوسة لتأريخ أئمّة أهل البيت، وتأويل بعض الروايات بالرأي، وتحميلها معنىً قسرياً تأباه.

٧ ـ الجهل التام بما ورد في التأريخ الإسلامي (الشيعي والسنّي) حول مسألة «الخلفاء اثنا عشر كلّهم من قريش»، فنسب عدم حصر الخلفاء باثني عشر إلى التراث السنّي، مع أنّ البخاري ومسلم وبقيّة علماء السنّة نقلوا هذا الحديث وبالحصر.

٨ ـ التشبّث بروايات تعلّق المؤلّف بأعناقها لاوياً إيّاها مطيّعاً معناها إلى مرامه.

٩ ـ الخلط الواضح في كثير من المسائل، وعدم التمييز بين المصطلحات وخصوصاً في مسألة الاجتهاد.

١٠ ـ النتيجة التي توصّل إليها (شورى الأُمّة على نفسها) لا تستدعي نفي

الإمامة الإلهيّة ـ كما فعل ـ لأنّ من يؤمن بالإمامة اليوم يؤمن بشورى الأُمّة على نفسها.

وغير ذلك من المخالفات العلميّة لأبسط قواعد البحث العلمي، والتي سيجدها القارئ في هذا الكتاب الذي قسّمنا فصوله إلى أحد عشر فصلاً.

تناول الفصل الأوّل المخالفات الصريحة والتحريف المتعمّد والتجاهل لكثير من الحقائق في التأريخ.

وتناول الثاني موارد الكذب المتعمّد الذي اعتمده المؤلّف على علماء الشيعة، أمثال المفيد والصدوق والمرتضى والطوسي والنوبختي والنعماني وغيرهم.

وتناول الثالث موارد الخلط التي وقع فيها المؤلّف وعدم التمييز في المواقع.

وتناول الرابع افتراءات وأكاذيب المؤلّف على مصاديق الإمامة الإلهيّة ابتداءً بعلي عليه السلام وانتهاءً بالمهدي المنتظر (عج).

وأمّا الخامس فقد كرّسناه لنظريّة الشورى والتحدّيات التي واجهتها.

وتحدّث السادس عن الافتراءات المتعمّدة التي افتراها المؤلّف على أركان نظريّة الإمامة الإلهيّة.

وتحدّثنا في السابع عن حديث «الخلفاء اثنا عشر» ومصاديقه، ودفعنا بعض الشبهات في ذلك.

وأمّا الثامن فتناول التسرّع الذي وقع فيه الكاتب في إصدار الأحكام من دون بحث ودراسة للظروف الموضوعيّة لكثير من المسائل التأريخيّة.

وتحدّث التاسع عن التقيّة في الفكر الإسلامي، وقسم من أقسام العلم بالغيب الذي أطلع الله رسوله وأولياءه عليه.

وذكرنا في العاشر الحركات والفرق التي حاول الكاتب التعلّق بأهدافها لخدمة نتائجه.

وفي الحادي عشر تحدّثنا عن التشيّع وعلمائه والظروف التي واجهوها.

وأخيراً، دراسة النتيجة النهائيّة التي توصل إليها المؤلّف والتي كانت غريبة

عن مقدّماتها تماماً.

وبهذه الجولة المضنية والطويلة نقدّم للقارئ دفاعاً عن التشيّع الذي حاول المؤلّف إثارة الغبار على كثير من مسائله العقائديّة.

وأخيراً لا أنسى شكري العام إلى الأُخوة العاملين في المكتبات المختصّة في فروع الحديث والرجال والتأريخ والتفسير والفقه والأُصول، المنتشرة في مدينة قم المقدّسة، وشكري الخاص إلى الأخ الشيخ أياد كمالي، الذي لم يدّخر جهداً في المساعدة.

ونسأل الله أن يهدي أُولئك الذين لم ينشدوا الحقيقة، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

نذير الحسني
محرّم الحرام ١٤٢١ هـ
قم المقدّسة

الفصل الأوّل

مخالفات صريحة

ادعاء خالٍ من التوثيق

ادّعى أحمد الكاتب في مطلع بحثه، أنّ الأمّة الإسلاميّة كانت خلال العقود الأُولى من تاريخها تؤمن بنظام الشورى[1]، وأطلق هذا الشعار من دون الاستناد إلى أي وثيقة، وأين يجد الوثيقة وصانع الشورى عمر بن الخطاب ـ كما يتضح فيما بعد ـ يحكي لنا بيعة أبي بكر بقوله: (كانت فلتة وقى الله شرّها)[2]، ثمّ لمّا أَفلت الخلافة عنه قال: (لو كان أبو عبيدة حيّاً لولّيته)[3]، وقال أيضاً: (لو كان معاذ بن جبل حيّاً لوليته)[4]؟!

وبالإضافة إلى أقوال الخليفة الثاني عمر التي تعبّر عن شعور راسخ بمسألة النص، وعدم إيمان بمسألة الشورى، نجد أنّ الخليفة الثالث عثمان بن عفّان صرّح بذلك أيضاً عندما خاطب ابن عبّاس قائلاً: (ولقد علمت أنّ الأمر لكم، ولكن قومكم دفعوكم عنه واختزلوه دونكم)[5].

وأمّا عبدالله بن عبّاس فكان لا يروق له أي صفة يصف بها علي عليه السلام إلّا أنّه

(١) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ١٩.

(٢) صحيح البخاري: كتاب المحاربين من أهل الكفر والردّة، باب رجم الحبلى، ح ٦٤٤٢؛ تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٤٤٦؛ سيرة ابن هشام: ج ٤، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٣) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٥؛ صفة الصفوة: ج ١، ص ٣٦٧؛ سير أعلام النبلاء: ج ١، ص ١٠.

(٤) صفوة الصفوة: ج ١، ص ٣٦٧.

(٥) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٩، ص ٩.

وصي، كما يقول المسعودي: (إنّ ابن عباس كان يصف عليّاً بأنّه سيّد الأوصياء)[(١)].

وكذلك محمّد ابن الخليفة الأوّل أبي بكر، يصف عليّاً أنّه وارث رسول الله ووصيّه[(٢)].

هذا فضلاً عن موقع أمير المؤمنين عند الزبير وعمّار بن ياسر وأبي ذر والمقداد وسلمان، وعشرات الصحابة الذين آمنوا بمسألة النص والوصيّة.

إذن مسألة النص كانت من مرتكزات الفكر السياسي الإسلامي في الصدر الأوّل من تاريخه، ومجرّد دعوى من قبل الكاتب ـ وإن كانت تشوّش الأذهان ـ لا تمحو الواقع الإسلامي والتاريخ المكتوب، وسيتضح ذلك ـ فيما بعد ـ بشكل جلّي.

أخطاء منهجيّة

الخطأ الأوّل: يقول الكاتب: **(بالرغم ممّا يذكره الإماميّون من نصوص حول تعيين النبي ﷺ للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام كخليفة من بعده إلّا أنّ تراثهم يحفل بنصوص أُخرى تؤكد التزام الرسول الأعظم وأهل البيت بمبدأ الشورى وحقّ الأمّة في انتخاب أئمتها)**[(٣)].

يلاحظ على هذا النص:

١ ـ تجاوز الكاتب الاعتبارات العلميّة للبحوث، فعلى الرغم من اعترافه بنصوص الإمامة التي ملأت كتب الشيعة، إلّا أنّه لم يذكر نصّاً واحداً في كتابه، والمنصف في هذا المجال عليه أن يذكر أدلّة الطرفين ويناقشها، ويثبت صحّة ما يعتقد به، فهذا لم نجده عند الكاتب مطلقاً.

٢ ـ حاول استغفال القارئ وإيهامه بأنّ نصوص تعيين الإمام واردة من طرق الشيعة فقط، والمطالع للرواية السنيّة يجد مسألة تعيين الإمام كخليفة من قبل رسول

---

(١) مروج الذهب: ج ٣، ص ٨.

(٢) مروج الذهب: ج ٣، ص ٢١؛ وقعة صفين: ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩.

الله ﷺ واضحة آبية عن التأويل القسري الذي تعرّضت له، ومن مصاديق ذلك:

أوّلاً: حديث الغدير:

قال رسول الله ﷺ: «فمن كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه»(١).

وتعرّض هذا الحديث إلى محاولتين:

الأولى: فسّرته بالنصرة والمحبّة، وأصبح معنى الحديث: إنّكم تحبوني أكثر من أنفسكم، فمن يحبّني يحبّ عليّاً، اللهمّ أحبّ من أحبّه، وعادِ من عاداه(٢).

الثانية: رأت الأولى غير كافية لتصحيح مواقف الصحابة الذين خرجوا على علي عليه السلام، فأصدرت بنداً جديداً يقول: إنّ بعض الصحابة لهم حقّ على غرار ما يسمّى بحقّ النقض، بأن يجتهدوا أمام النصوص، فقالت هذه المحاولة بأنّ من حقّ هؤلاء الذين نصبوا العداء لعلي الاجتهاد في مقابل النص، وهم معذورون وإن أخطأوا(٣).

ولم يبقَ لهذا الحديث بعد ذلك أي معنى، لأنّ من أحبّ عليّاً ومن أبغضه واحد من حيث التكليف، مادام باب الاجتهاد مقابل النص مفتوحاً.

ثانياً: حديث الدار:

قال رسول الله ﷺ: «إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»(٤).

وحاولت كثير من الكتب الحديثيّة مصادرة هذا المعنى بعدم نقله، ولكن رفضت كتب التاريخ ذلك وأبرزته بأجلى صوره، ولما كان لسان الحديث آبياً عن التأويل القسري وجهت أصابع الاتّهام إلى عبدالغفّار بن القاسم الواقع في سنده، حيث اتهمه

---

(١) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و٦٧٢ و٩٥٣ و ٩٦٤؛ سنن النسائي: كتاب الخصائص، ح ٨٥٤٢؛ البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢ وج ٧، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٥ في عشرين طريقاً.

(٢) روح المعاني: ج ٦، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ج ٣، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢؛ الباعث الحثيث: ص ١٣٥.

(٤) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٦٣؛ الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٦٢ ـ ٦٤؛ السيرة الحلبيّة: ج ١، ص ٤٦١؛ تفسير الخازن: ج ٣، ص ٣٣٣.

ابن كثير بالكذب لأنّه شيعي(١).

والذي يهوّن الخطب أنّ ابن حجر قال بحقّه: (ذا اعتناء بالعلم وبالرجال، وقال شعبة: لم أرَ أحفظ منه)(٢).

ثالثاً: حديث المنزلة:

قال رسول الله ﷺ: «**أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا إنّه لا نبي بعدي**»(٣).

فقالوا: هذا الحديث ورد تطييباً لخاطر الإمام عليه السلام، وترغيباً له في البقاء بالمدينة، ولئلّا يلتفت إلى مقالة المنافقين، وقد تناسوا تلك الآية التي نسبت كلّ أقوال الرسول ﷺ إلى الوحي، حيث قال تعالى: ﴿**إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾(٤).

هذا بعض ما ورد في كتب العامّة الحديثيّة والتاريخيّة والتفسيريّة بشأن تعيين الإمام خليفةً لرسول الله ﷺ، فحتّى هذا الواضح الذي لا يختلف فيه اثنان، ولا يتناطح عليه عنزان، لم يذكره الكاتب، ولم يناقشه، والسرّ الذي يكمن وراء عدم ذكره لهذه النصوص أنّه لا يستطيع أن يستغفل القارئ بتلك التأويلات التي ما أنزل الله بها من سلطان، فاكتفى بالعبارة المتقدمة: (بالرغم ممّا يذكره الإماميّون من نصوص حول تعيين النبي ﷺ للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام كخليفة من بعده)، متناسياً ما ورد من نصوص في كتب العامّة الحديثيّة والتأريخيّة والتفسيريّة، التي هي كالشمس الطالعة في وضح النهار على إمامة علي عليه السلام.

الخطأ الثاني: ربط في جزئه الثالث القضايا الفقهيّة مثل ولاية الفقيه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود، والجهاد، والخمس، وصلاة الجمعة ـ ربطها ـ بالغيبة، وجعل اختلاف العلماء في ذلك من الآثار السلبيّة لنظريّة الغيبة، كما

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٣، ص ٥٣.

(٢) ابن حجر، لسان الميزان: ج ٤، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٣) مسند أحمد: ج ١، ح ١٥٥٠؛ صحيح البخاري: باب مناقب علي، ح ٣٥٠٣؛ صحيح مسلم: فضائل علي، ح ٢٤٠٤؛ مصنف ابن أبي شيبة: ج ٧، ص ٤٩٦/ ١١ ـ ١٥.

(٤) النجم: آية ٤.

صرّح هو بذلك[١]، علماً إنّ هذه الأمور الفقهيّة قد اختلف فيها فقهاء السنّة، وهم لا يؤمنون بغيبة المهدي الذي هو الحجّة بن الحسن العسكري.

يقول القاضي أبو يعلى محمّد بن الحسين الفرّاء:

وأمّا الإمامة في صلاة الجمعة، فقد اختلف الفقهاء في وجوب تقليدها، فذهب أبو حنيفة وأهل العراق إلى أنّها من الولايات الواجبة، وأنّ صلاة الجمعة لا تصحّ إلّا بحضور السلطان أو من يستنيبه فيها، وذهب الشافعي (رضي الله عنه) وفقهاء الحجاز إلى أنّ التقليد فيها ندب، وأنّ حضور السلطان ليس شرطاً فيها... ويجوز أن يكون الإمام فيها عبداً وإن لم تنعقد ولايته[٢].

ويقول مغنية متحدّثاً عن صلاة الجمعة: (واختلفوا هل يشترط في وجوبها وجود السلطان أو من يستنيبه لها أو أنّها واجبة على كلّ حال).

وقال الحنفيّة والإماميّة: (يشترط وجود السلطان أو نائبه، ويسقط الوجوب مع عدم وجود أحدهما، واشترط الإماميّة عدالة السلطان، وإلّا كان وجوده كعدمه، واكتفى الحنفيّة بوجود السلطان ولو غير العادل).

ولم يعتبر الشافعيّة والمالكيّة والحنابلة وجود السلطان، وقال كثير من الإماميّة: (إذا لم يوجد السلطان أو نائبه، ووجد فقيه عادل يخيّر بينها وبين الظهر مع ترجيح الجمعة)[٣].

وقد اختلفوا في مسألة الخمس، فمنهم من أسقط سهم رسول الله ﷺ بموته، وهم الحنفيّة، وأمّا المالكيّة فقالوا يرجع أمر الخمس إلى الإمام يصرفه حسبما يراه من المصلحة.

وقالت الشافعيّة والحنبليّة: (تقسم غنيمة الخمس إلى خمسة أسهم، واحد منها سهم الرسول، ويصرف على مصالح المسلمين، وواحد يعطى لذوي القربى، وهم من

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٧١.

(٢) الأحكام السلطانيّة: ص ١٣٤.

(٣) الفقه على المذاهب الخمسة: ص ١٢٠.

انتسب إلى هاشم بالأبوّة من غير فرق بين الأغنياء والفقراء، والثلاثة الباقية تنفق على اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، سواء كانوا من بني هاشم أم من غيرهم).

وقالت الإماميّة: (إنّ سهم الله وسهم الرسول وسهم ذوي القربى يفوّض أمرها إلى الإمام أو نائبه يضعها في مصالح المسلمين، والأسهم الثلاثة الباقية تعطى لأيتام بني هاشم ومساكينهم وأبناء سبيلهم، ولا يشاركهم فيها غيرهم)[١].

وأمّا مسألة الإمامة والولاية فقد اختلف فيها السنّة وفي كيفيّة انعقادها، وفي شروطها، وشروط الإمام، وكيفيّة الاختيار[٢].

فكلّ هذه المسائل اختلف فيها أهل السنّة مع عدم إيمانهم بغيبة الإمام الثاني عشر، لأنّها من المسائل الفقهيّة التي لا علاقة لها بوجود غائب أم لا، ومرد الاختلاف فيها إلى دليليّة الدليل شرعاً عند واحد دون غيره، أو الاختلاف في حصول الجزم والتصديق لبعض دون آخر، أو الاختلاف في الأذهان في الحدّة والذكاء، وسرعة الانتقال إلى المطالب وبطؤه من الأدلّة الثابتة كالحجيّة المقرّرة[٣].

وراح الكاتب في هذه البحوث الفقهيّة التي لا يحقّ لأحد الخوض فيها ماعدا الفقهاء والعلماء، راح يخلط بين الجهاد الابتدائي والجهاد للدفاع عن بيضة الإسلام الذي قال عنه الشهيد الثاني: (أمّا الجهاد الذي يخشى فيه على بيضة الإسلام يجب بغير إذن الإمام أو نائبه)[٤].

ولم ينقل الكاتب الصورة بأمانة للقارئ حول موقف الشيعة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث يقول الشهيد الأوّل فيهما:

(وهما واجبان عقلاً ونقلاً على الكفاية... ويجوز للفقهاء حال الغيبة إقامة الحدود

---

(١) الفقه على المذاهب الخمسة: ج ١ ـ ٢، ص ١٨٨.

(٢) الأحكام السلطانيّة: ص ٦ ـ ٢١.

(٣) تاريخ حصر الاجتهاد: ص ٨٠.

(٤) الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة: ج ٢، ص ٣٧٩ ـ ٣٨١.

مع الأمن، والحكم بين الناس مع اتصافهم بصفات المفتي...)[١].

وهذه البحوث لا يحق لأي أحد أن يدلي بها دلوه إلّا إذا كان فقيهاً مجتهداً معلوماً طريقه إلى الفقاهة.

الخطأ الثالث: وبعد أن عجز الكاتب من إيجاد أي ثغرة عند الإماميّة، راح يبحث عن سبب للغيبة بعد أن نفى إمامة المهدي (عج)[٢].

وهذا المنهج عليل، لأنّ البحث عن سبب غيبة الإمام بعد نفي إمامته لا معنى له.

يقول الشيخ الطوسي: (ذلك لأنّ الكلام في سبب غيبة الإمام فرع على ثبوت إمامته، فأمّا قبل ثبوتها فلا وجه للكلام في سبب الغيبة)[٣].

فلابدّ أن نبحث أوّلاً إمامة المهدي (عج) ثمّ نبحث عن سبب الغيبة، فإذا لم يكن إمام فسواء غاب أم لم يغيب لا ربط له بالمسألة المبحوث عنها.

وأثبت الشيعة بالأدلّة العقليّة والنقليّة إمامة الإمام الثاني عشر، وتجاهل الكاتب ولم يذكر تلك الأدلّة والروايات الصحيحة ـ التي سنذكرها فيما بعد ـ، بل اكتفى بالعبارات الإعلاميّة والشعارات الخالية من التوثيق، والشيعة أثبتوا ذلك قبل أن يلجأوا إلى إثبات سبب غيبته، لأنّ في الإثبات الأوّل استدلالاً لا يحتمل الاشتباه والغموض، وإمكان التأويل. أمّا سبب الغيبة والعلّة النهائيّة فيها فقد يخالطها الشكّ والغموض والتأويل من قِبَل مَنْ لا دين له، وممّن يعتمد على المنهج الحسّي في إثبات الحقائق ويهمل المنهج الغيبي الذي صرّح به القرآن مراراً وتكراراً.

يقول الشيخ الطوسي: (وإنّما رجّحنا الكلام في إمامته عليه السلام على الكلام في غيبته، لأنّ الكلام في إمامته مبني على أُمور عقليّة لا يدخلها الاحتمال، وسبب الغيبة ربما غمض واشتبه، فصار الكلام في الواضح الجلي أولى من الكلام في المشتبه الغامض، كما فعلنا مع المخالفين للملّة، فرجّحنا الكلام في نبوّة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم على الكلام على ادعائهم

---

(١) اللمعة الدمشقيّة في فقه الإماميّة: ص ٨٤.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٤١ ـ ٢٤٦.

(٣) الغيبة للطوسي: ص ٥٩.

تأبيد شرعهم لظهور ذلك وغموض هذا، وهذا بعينه موجود هاهنا)[١].

فبينما تتابع الشيعة وفقهاؤها البحوث الدقيقة التي لا تحتمل التأويل، غير خائفين من نتائجها للقطع بعقيدتهم، يتابع الكاتب وغيره منهجاً ملتوياً غامضاً، يعوّمون المسائل خلاله، ويشوّشون أذهان القرّاء التي لم تسمح لهم الفرصة للاطلاع على التراث الشيعي.

وعندما نفى الكاتب إمامة الإمام المهدي بالتزوير والتحريف للحقائق، ونفى أي سبب للغيبة بنفس الأسلوب، راح يبحث عن نظريّة الخوف، والتي نفى سببها من خلال إيجاد الموادعة بين البيتين العبّاسي والعلوي.

وهنا تخبّط الكاتب تخبّطاً عجيباً، وضاق خناقه، وأطلق شعاراً يقول: **(لقد زال الخوف اليوم)**[٢].

فلماذا لا يظهر المهدي، وكأنّه سلم بالخوف في تلك الحقبة الزمنيّة، وتراجع عن الوداعة والسلام بين العبّاسيين. وهذا هو منهج الغريق، وسنبيّن للكاتب بالأدلّة القاطعة وضع العلاقة بين العبّاسيين والعلويين، أضف إلى ذلك أنّ الخوف هو أحد الحِكَم التي غاب الإمام لأجلها.

استغفال القارئ

حاول أحمد الكاتب أن يستغفل ذهن القارئ، حيث ذكر رواية نقلها من كتاب الشافي للسيّد المرتضى، تقول تلك الرواية: إنّ علي بن أبي طالب خاطب رسول الله ﷺ حول الخلافة هو والعبّاس بن عبدالمطلب، فقالوا له: يا رسول الله استخلف علينا، فقال: **«لا، إنّي أخاف أن تتفرّقوا عنه كما تفرّقت بنو اسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً اختار لكم»**[٣].

---

(١) الغيبة للطوسي: ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٤٦.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩.

وعمدة استدلال الكاتب هنا: إنّ هذه الرواية التي تدلّ على الشورى ذُكرت في كتب الشيعة، ويقصد من كتب الشيعة ـ كما أشار في الهامش ـ كتاب الشافي للسيّد المرتضى، ولم يشر إلى منهج السيّد المرتضى في كتابه الشافي الذي هو ردّ على الشبهات التي أثارها القاضي عبدالجبّار المعتزلي في كتابه المغني، فيقوم السيّد المرتضي بعرض الشبهة ثمّ يشرع بالرد عليها، وواحدة من تلك الشبهات التي أثارها القاضي عبدالجبّار هذه الرواية، التي ذكرها السيّد للرد عليها، فاقتنص الكاتب الرواية من كتاب الشافي وترك الرد عليها لنزاهته في البحث العلمي! وإليك ردّ السيّد المرتضي:

قال السيّد المرتضى: يقال له ـ أي للقاضي عبدالجبّار المعتزلي ـ : أمّا سؤال العبّاس (رض) عن بيان الأمر من بعده فهو خبر واحد غير مقطوع عليه، ومذهبنا في أخبار الآحاد، التي لا تكون متضمنة لما يعترض على الأدلّة والأخبار المتواترة المقطوع عليها، معروف، فكيف بما يعترض بما ذكرناه من أخبار الآحاد؟ فمن جعل هذا الخبر المروي عن العبّاس دافعاً لما تذهب إليه الشيعة من النص الذي قد دللنا على صحّته، وبيّنا استفاضة الرواية به، فقد أبعد، على أنّ الخبر إذا سلّمناه وصحّت الرواية به غير دافع للنص، ولا منافٍ له، لأنّ سؤاله (رحمه الله) يحتمل أن يكون عن حصول الأمر لهم وثبوته في أيديهم، لا عن استحقاقه ووجوبه، يجري ذلك مجرى رجل نحل بعض أقاربه نحلاً وأفرده بعطيّة بعد وفاته، ثمّ حضرته الوفاة، فقد يجوز لصاحب النحلة أن يقول له: أترى ما نحلتنيه وأفردتني به يحصل لي من بعدك، ويصير إلى يدي، أم يُحال بيني وبينه ويمنع من وصوله إليَّ ورثتك؟ ولا يكون هذا السؤال دليلاً على شكّه في الاستحقاق، بل يكون دالّاً على شكّه في حصول الشيء الموهوب له إلى قبضته. والذي يبيّن صحّة تأويلنا وبطلان ما توّهموه قول النبي ﷺ في جواب العبّاس على ما وردت به الرواية: «إنّكم المقهورون»، وفي رواية أُخرى: «إنّكم المظلومون»[1].

---

(١) الشافي في الإمامة: ج ٢، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

الاعتماد على على رواية الضعفاء

خالف الكاتب المنهج العلمي في قبول الرواية وردّها، وراح ـ كالقصّاصين ـ يسرد الروايات، من دون بحث وتحقيق، فنقل رواية تقول: إنّ رسول الله ﷺ عرض على العبّاس بن عبدالمطلّب بقوله: «يا عم النبي محمّد، تأخذ تراث محمّد وتقضي دينه وتنجز عداته»، فرفض العبّاس وقال: يا رسول الله، بأبي أنت وأُمّي، إنّي شيخ كبير، كثير العيال، قليل المال، من يطيقك وأنت تباري الريح، فعرضها رسول الله ﷺ على العبّاس مرّة أُخرى، وعاد العبّاس مقالته، ثمّ عرضها على علي عليه السلام فقبلها.

وقال بعدها: **(إنّها وصيّة عاديّة شخصيّة آنيّة، لا علاقة لها بالسياسة والإمامة والخلافة الدينيّة)**[١].

وجعل الكاتب هذه الرواية ركناً لنفي الإمامة الإلهيّة، ولكنّه تناسى أنّ الشيعة لا تعتمد على هذه الرواية لإثبات الخلافة السياسيّة للإمام علي عليه السلام مطلقاً، ولم نجد في كتبهم ذلك، بل تعتمد على ما جاء بطريق لا يقبل الشكّ، أمثال حديث الدار، وحديث المنزلة، وحديث الغدير، والعشرات من هذه الأحاديث، وسرّ عدم استدلال الشيعة بهذه الرواية أنّ في سندها سهل بن زياد الذي ضعّفه النجاشي[٢]، وقال عنه الطوسي: (ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار)[٣].

فعرض الكاتب هذه الرواية مجرّدة عن السند، خوفاً من اطلاع القرّاء عليه، والحكم عليها قبل قراءتها.

لماذا لم يذكر أحمد الكاتب الرواية؟

يقول: **(هناك وصيّة أُخرى، ينقلها الشيخ المفيد في بعض كتبه عن الإمام أمير**

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩ ـ ٢٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧، ر ١٤١١.

(٣) الاستبصار: ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٩٣٥.

المؤمنين ﷺ، ويقول: إنّ رسول الله ﷺ قد أوصى بها إليه قبل وفاته، وهي أيضاً وصيّة أخلاقيّة روحيّة عامّة، وتتعلّق في الوقوف والصدقات)[1].

يلاحظ على ذلك:

١ ـ لم يرو الشيخ المفيد في (المجلس رقم ٢١) من كتاب الأمالي ـ الذي اقتبس الكاتب الكلام منه ـ أي رواية عن الإمام علي ﷺ عن رسول الله ﷺ، ولم يوجد أي ذكر لأي وصيّة جاء في طريقها علي ﷺ من قبل الرسول ﷺ في المجلس (٢١)، نعم هذا المعنى جاء عن جابر، عن رسول الله ﷺ كما سنوضّحه، فلقد وردت في المجلس (٢١) سبع روايات:

الأولى: عن أبي حمزة الثمالي ﵁، عن أبي جعفر الباقر محمّد بن علي ﵉ قال: سمعته... .

الثانية: عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ:....

الثالثة: عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله....

الرابعة: عن أبي ذر الغفاري ﵁ قال: رأيت رسول الله....

الخامسة: عن عبدالرحمن بن جندب، عن أبيه قال... سمعت المقداد بن الأسود يقول لعبدالرحمن بن عوف....

السادسة: عبدالملك بن عمير اللخمي، قال: قدم جارية بن قدامة السعدي على معاوية...

السابعة: عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ...

فهذه سبع روايات لم نجد فيها ما يقوله الكاتب بأنّ هناك وصيّة عن أمير المؤمنين، ويقول ـ أي أمير المؤمنين ﷺ ـ إنّ رسول الله ﷺ قد أوصى بها إليه قبل وفاته.

٢ ـ إنّ في المجلس (٢١) في الرواية الثالثة، أنّ جابر بن عبدالله الأنصاري سأل رسول الله: يا رسول الله، من وصيّك؟ فأجابه رسول الله ﷺ بعد ما أمسك عنه، قال

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠.

له: «أتاني جبرئيل فقال: يا محمّد، إنّ ربّك [يقرئك السلام] ويقول لك: إنّ علي بن أبي طالب وصيّك وخليفتك على أهلك وأُمّتك»(١).

ويسأل جابر عن نتيجة مَن لم يؤمن بهذا؟ فأجابه رسول الله ﷺ، فقال: «نعم، يا جابر، ما وضع هذا الموضع ليتابع عليه، فمن تابعه كان معي غداً، ومن خالفه لم يرد عليَّ الحوض أبداً»(٢).

٣ ـ إنّ الوصية التي تحدّث عنها الكاتب وجدناها في المجلس (٢٢)، ولكنّه حذف منها قول الرسول ﷺ لعلي: «وأنت الإمام لأمّتي، والقائم بالقسط في رعيّتي، وأنت وليي، ووليي ولي الله، وعدوّك عدوّي، وعدوّي عدوّ الله»(٣).

فهذه الفقرة لم يذكرها الكاتب بل اكتفى بالقول: (هناك وصيّة ينقلها الشيخ المفيد... وهي أيضاً وصيّة أخلاقيّة روحيّة عامّة)(٤). فأين النزاهة العلميّة باقتباس الروايات؟! وأين الاحترام الذي يكنّه الكاتب لذهن القارئ؟!

بثلاث روايات عليلة نفى الإمامة وأقام الشورى

اكتفى الكاتب بثلاث روايات فقط ليقول بعدم وصيّة رسول الله ﷺ للإمام علي عليه السلام بالخلافة والإمامة، وترك الأمر شورى(٥). فكان عمدة استدلاله في الأُولى أنّها ذكرت في كتب الشيعة، والمقصود من كتب الشيعة كتاب الشافي للسيّد المرتضى، ولم يذكر أنّ السيّد المرتضى ذكرها ليردّ على القاضي عبدالجبّار المعتزلي الذي استدلّ بها.

وأمّا الرواية الثانية التي اعتمد عليها الكاتب، فقد حذف الكاتب سندها ولم

---

(١) الأمالي: ص ١٦٧ ـ ١٦٨، باب ٧، المجلس ٢١.

(٢) الأمالي: ص ١٦٧ ـ ١٦٨، باب ٧، المجلس ٢١.

(٣) الأمالي: ص ١٧٤، المجلس ٢٢، ح ٤.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠.

يتطرّق إليه، لأنّ فيه سهل بن زياد الذي ضعّفه النجاشي، وقال عنه الطوسي: (ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار)(١).

وأمّا الثالثة، فقد حذف منها قول الرسول ﷺ لعلي عليه السلام: «وأنت الإمام لأمّتي، والقائم بالقسط في رعيّتي»(٢).

وبهذه الروايات العليلة خرج الكاتب بنتيجة تقول: إنّ الرسول ﷺ قد ترك الأمر شورى(٣).

وبالرغم من ذلك كلّه نتنازل للكاتب جدلاً، ونسلّم معه بما ذكر، ولكن هل من المعقول أن يُترك تراث ضخم قائم على النص والوصيّة لأجل ثلاث روايات فقط، فلم يقنع الكاتب حتّى نفسه بذلك فراح يجنّد الشواهد التي كان يعتقد أنّها تؤيّد رواياته الثلاث، فلوى أعناقها ليؤكّد ذلك التأييد، فأوّل تلك الشواهد التي ذكرها هو إحجام أمير المؤمنين عليه السلام عن العرض الذي قدّمه العبّاس إليه عندما قال له: (اُمدد يدك اُبايعك).

يقول الكاتب: **(بالرغم من إلحاح العبّاس بن عبدالمطلب عليه بذلك، حيث قال له: امدد يدك اُبايعك وآتيك بهذا الشيخ من قريش (يعني أبا سفيان)، فيقال: إنّ عمّ رسول الله بايع ابن عمّه، فلا يختلف عليك من قريش أحد، والناس تبع قريش، فرفض الإمام علي عليه السلام ذلك)**(٤).

ففسر امتناع الإمام عن قبول البيعة إيماناً منه بالشورى، ليؤكّد نظريّته التي استخرجها من ثلاث روايات فقط.

ونحن نشاطر الكاتب هذا الفهم لولا جواب الإمام للعبّاس الذي حذفه الكاتب ولم يُشر إليه. يقول الراوي: بعدما عرض العبّاس على الإمام ذلك أجابه الإمام بقوله:

---

(١) الاستبصار: ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٩٣٥.

(٢) الأمالي: ص ٧٤، المجلس ٢٢، ح ٤.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠.

«أوَمنهم من ينكر حقّنا ويستبدّ علينا»[١].

فهذا الجواب يوضّح لنا أنّ الخلافة ليست بيعة، حتّى يوافق الإمام على ذلك العرض، وإنّما هي حقّ من الحقوق يؤخذ ولا يعطى، فحذف الكاتب هذه العبارة التي تفسّر لنا عقليّة الصحابة الذين لا يستطيعون أن ينكروا حقّه في الإمامة والخلافة، إلّا أن يقوموا بانقلاب ـ كما نسمّيه اليوم ـ على كلّ ما هو سائد لدى القوم. فحذف الكاتب تلك العبارة ليزوّر الحقائق ويشوّش ذهن القارئ.

ولم يقف عند هذا الحد، بل جاء بما هو أسوأ من ذلك، جاء بالمعونة التي قدمها أبو سفيان للإمام علي عليه السلام عندما قال له: (ابسط يدك أُبايعك فوالله لأملأها على أبي فصيل خيلاً ورجلاً)، وجعل من رفض الإمام علي عليه السلام دليلاً على إيمانه بالشورى[٢]، ولكنّه عاد من جديد وحذف جواب الإمام «ويحك يا أبا سفيان، هذه من دواهيك».

وعجباً لرجل يأتي في القرن العشرين، ويستدل بعروض أبي سفيان بعدما عرف المؤالف والمخالف مَنْ هو أبو سفيان، ولماذا عرض ذلك على الإمام؟ وما هو قصده؟ وهل آل الأمر بعلي بن أبي طالب أن ينتصر لدين الله بعدوّ الله أبي سفيان!

ولعلّ الكاتب استدلّ على إيمان الإمام علي عليه السلام بالشورى من عبارة أُخرى موضوعة ذُكرت في الرواية، وهي: «ويحك يا أبا سفيان، هذه من دواهيك، وقد اجتمع الناس على أبي بكر»[٣].

فهذا الاجتماع المزعوم لم يؤيّده عمر بن الخطّاب الذي وصف لنا أجواء السقيفة بقوله: (كثر اللغط وارتفعت الأصوات)[٤]. فضلاً عن أمير المؤمنين الذي لا يملك اجتماع الناس على الخلافة أي مساحة في حساباته، فهو يقول في هذا المجال: «لا يقاس بآل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم من هذه الأمّة أحد، ولا يسوّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً. هم

---

(١) نهج البلاغة: ج ١، ص ١٦٠.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠ ـ ٢١.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢١.

(٤) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ج ١٤، ص ١١١، طبعة دار الفكر.

أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصيّة والوراثة»(١).

ولذا ناشد أمير المؤمنين عليه السلام كلّ المسلمين عندما قال: «أُنشد الله من سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، لما قام وشهد»، فقام اثنا عشر بدريّاً فقالوا: (نشهد إنّا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خم.... إلخ)(٢).

إذن، الإمامة عند أمير المؤمنين عليه السلام منصب إلهي، مجعول من قبله تعالى، كما ورد في الذكر الحكيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾، وهذا ما أثبته ابن عبّاس لعمر عندما قال له عمر: (إنّ القوم كرهوا أن يجمعوا لكم النبوّة والخلافة).

فأجابه ابن عبّاس: (وأمّا قولك: إنّهم أبَوْا أن تكون لنا النبوّة والخلافة، فإنّ الله عزّ وجلّ وصف قوماً بالكراهيّة فقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾(٣))، فقد جعل ابن عبّاس مسألة الإمامة من المسائل المنزلة من الله تعالى، لا من عطايا البشر حتّى يجتمعوا عليها على فرض تحقّق ذلك الاجتماع.

وتحدّث الداوودي عن بيعة أبي بكر ـ شارحاً قول عمر ـ : (كانت فلتة): (يعني وقعت من غير مشورة)(٤).

بهذه الشواهد وأمثالها استدلّ الكاتب على الشورى متناسياً أنّ الاجتماع الذي يتحدّث عنه قتل سعد بن عبادة لأنّه لم يبايع، ونسب قتله إلى الجن، ولكن هذه الكذبة إذا انطلت على بعضٍ، لم تنطلِ على المفكرين، أمثال طه حسين الذي عزا مقتل سعد بن عبادة إلى السياسة(٥).

---

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٢، ص ٢٥.

(٢) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و٦٧٢؛ البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧١٣؛ سنن ابن ماجة: ج ١، ح ١١٦ و١٢١.

(٣) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٨٩.

(٤) فتح الباري: ج ١٤، ص ١١٧، دار الفكر.

(٥) طه حسين، تاريخ الأدب العربي: ج ١، ص ١٤٦.

وأخيراً، لماذا لم يبادر الإمام علي عليه السلام إلى بيعة أبي بكر، ومتابعة اجتماع الناس المزعوم؟ ولماذا راح يناشد الناس عن حقّه المغتصب؟ فلو كان يؤمن بالشورى فكان عليه أن يبادر للبيعة، ولا يتأفّف هنا وهناك، ولا يقول: «فيالله وللشورى»[١]، وهل يؤمن بالشورى من يقول: «أين الذين زعموا أنّهم الراسخون في العلم دوننا كذباً وبغياً؟.... إنّ الأئمّة من قريش، غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم»[٢]، وكذلك قال محتجاً على البيعة: «احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»[٣].

إذن، ما اعتمد عليه الكاتب من الروايات الثلاث العليلة، ومن الشواهد المريضة، لا ينطلي على القارئ، فضلاً عن الباحث والمحقّق.

الكذب على الصحابة

يقول الكاتب: (**إنّ الصحابة لم يفهموا من حديث الغدير أو غيره من الأحاديث معنى النص والتعيين بالخلافة، ولذلك اختاروا طريق الشورى وبايعوا أبا بكر**)[٤].

ولنسأل الكاتب: أي قسم من أقسام الصحابة تقصد هنا؛ لأنّ الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله انقسموا إلى قسمين: الأوّل ذهب إلى السقيفة، والقسم الثاني امتنع عن السقيفة.

وبلا إشكال لا يستطيع الكاتب أن يقول: كلاهما المقصود، لأنّ الممتنعين لم نطّلع على نواياهم لنعرف سبب امتناعهم، هل لأنّهم لم يفهموا من كلام الرسول صلى الله عليه وآله تعيين علي وتنصيبه، ولم يرغبوا في الدخول في هذه المعمعة السياسيّة، أم لا، امتنعوا لأنّهم يقرّون ويعترفون بأنّ الرسول نصّب أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا الذي يحدث انقلاب

---

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٣، ص ٢٨.

(٢) نهج البلاغة: الخطبة ١٤٤، ص ٢٦٣.

(٣) نهج البلاغة: الخطبة ٦٧، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢.

على ما وضعه رسول الله ﷺ لهم.

وتحديد أي الطرفين متروك لهم في أقوالهم، وسنبيّن تحت عنوان (النص أم الشورى في فكر الصحابة) آراء هذا القسم وأفكارهم، وسيتضّح أنّها قائمة على أساس النص والوصيّة السياسيّة لعلي عليه السلام.

إذن، الكاتب يقصد القسم الأوّل، أُولئك الذين ذهبوا إلى السقيفة، فلو أثبتنا للكاتب أنّ رأس أُولئك عمر بن الخطاب لا يعترف بمبدأ الشورى، بل يعترف بمبدأ النص، ويصرّح بذلك، فلا يبقى له كلام في هذا المجال.

أمّا متى اعترف عمر بمبدأ النص؟ ولماذا لم يعمل فيه؟ كل ذلك تطالعنا به الرواية التاريخيّة المنقولة، وهي قول عمر لابن عباس: (كيف خلّفت ابن عمّك؟ قال ـ يعني ابن عبّاس ـ : فظننته يعني عبدالله بن جعفر، فقلت: خلّفته مع أترابه. قال: لم أعنِ ذلك، إنّما عنيت عظيمكم أهل البيت. قال: خلّفته يمتح بالغرب وهو يقرأ القرآن. قال:يا عبدالله، عليك دماء البدن إن كتمتنيها، هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟ قال: قلت: نعم. قال: أيزعم أنّ رسول الله ﷺ نصّ عليه؟ قال ابن عبّاس: قلت: وأزيدك، سألت أبي عمّا يدّعي ـ من نص رسول الله ﷺ عليه بالخلافة ـ فقال: صدق. فقال عمر: كان من رسول الله في أمره ذرو[1] من قول، لا يثبت حجّة، ولا يقطع عذراً، ولقد كان يربع[2] في أمره وقتاً ما، ولقد أراد في مرضه أن يصرّح باسمه فمنعته من ذلك)[3].

واجتهاد عمر هذا بمنع رسول الله من التصريح نابع من قاعدة استنتجها تقول تلك القاعدة على لسان عمر: (إنّ قريشاً كرهت أن تجتمع فيكم ـ بني هاشم ـ النبوّة

---

(١) الذرو: المكان المرتفع والعلو مطلقاً، والمعنى أنّه كان من رسول الله في أمر علي علو من القول في الثناء عليه، أي مبالغة.

(٢) يريد أنّ النبي كان في ثنائه على علي بتلك الكلمات البليغة يمتحن الأمّة في أنّها هل تقبله خليفة أم لا؟

(٣) شرح نهج البلاغة: ج ١١، باب ٢٢٣، ص ٢١.

والخلافة فتجحفون على الناس)[1].

إذن، زعيم الصحابة في السقيفة يعترف بأنّ النص هو الفكر الإسلامي الأصيل لولا رفض قريش لذلك. أضف إلى ذلك أقواله المتكرّرة أمثال: (لو كان سالم حيّاً لوليته) وكذلك (لو كان أبو عبيدة حيّاً لوليته)، كلّ ذلك يدلّنا على أنّ الشورى بدعة حدثت متأخّراً، وسنتعرّف على وقت حدوثها في البحث اللّاحق إن شاء الله تعالى.

التزوير بتقطيع الحديث

يقول: **(وهناك رواية في كتاب سليم بن قيس الهلالي تكشف عن إيمان الإمام علي بنظريّة الشورى، وحقّ الأمّة في اختيار الإمام، حيث يقول في رسالة له: الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يقتل... أن لا يعملوا عملاً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدّموا يداً ولا رجلاً، ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، عالماً، ورعاً، عارفاً بالقضاء والسنّة)**[2].

والواجب يفرض على كلّ باحث نزيه يتعامل مع التاريخ أن يحفظ الحقيقة العلميّة، ويدافع من أجلها، ولا يحاول تشويش ذهن القارئ ظانّاً منه عدم الرجوع إلى مصادره المعتمدة، والتأكّد من دقّة كلامه. فمن عاد إلى كتاب سليم بن قيس الهلالي يجد الرواية بهذا الشكل: «والواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يُقتل أن لا يعملوا عملاً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدّموا يداً ولا رجلاً، ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً، عالماً. إن كانت الخيَرة لهم، وإن كانت الخيرة إلى الله عزّ وجلّ وإلى رسوله فإنّ الله قد كفاهم النظر في ذلك الاختيار، ورسول الله ﷺ قد رضي لهم إماماً، وأمرهم بطاعته واتّباعه»[3].

فقد حذف الكاتب الترديد الثاني الذي رجّحه أمير المؤمنين عليه السلام وقال: «فإنّ الله

---

(١) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٣ ـ ٦٤؛ تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٨٩.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٣.

(٣) كتاب سليم: ج ٢، ص ٧٥٢ ـ ٧٥٣، ح ٢٥.

قد كفاهم النظر في ذلك الاختيار ورسول الله ﷺ قد رضي لهم إماماً، وأمرهم بطاعته واتباعه»، فالرسالة كانت تحمل أمرين اكتفى الكاتب بالأوّل وحذف الثاني الذي اعتمده أمير المؤمنين عليه السلام في كلامه وهما:

الأمر الأوّل: إن كانت الخيرة للناس فعليهم أن يختارو إماماً عفيفاً... إلخ.

الأمر الثاني: إن كانت الخيرة لله ورسوله فإنّ الله قد كفاهم النظر في ذلك الاختيار، ورسول الله ﷺ قد رضي لهم إماماً وأمرهم بطاعته واتباعه.

ولم يشر الكاتب لا من قريب ولا من بعيد إلى الأمر الثاني، محاولاً استغفال القارئ وتشويش ذهنه، بل اعتمد على الأوّل وجعله ركناً أساسيّاً في نظريّته.

هذا مضافاً إلى أنّ كتاب سليم بن قيس الهلالي معدّ لتركيز نظريّة الإمامة وتعداد الأئمّة وأسمائهم، فكيف بكتاب يكون هذا منهجه ينقل رواية تخالف منهجه بالمرة؟!

أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب ضعّف كتاب سليم، وحاول جاهداً أن يتتبع كلمات العلماء في تضعيف كتاب سليم[١]، وما هذا التتبع الخالي عن الموضوعيّة إلّا لأنّ كتاب سليم نصّ على الأئمّة عليهم السلام، وعندما وجد ما توهّم أنّه ينفعه اعتمد على الكتاب، وهذا منهج الغريق، فإنّه يتعلّق بالقشّة لعلّها تنفعه.

شواهد عليلة وكذب صريح

حاول الكاتب أن يحشد أكبر عدد من الشواهد كدليل على نظريّته الجديدة (الشورى) فاستدلّ بقول الإمام علي عليه السلام إلى طلحة والزبير: **«بايعتماني ثمّ نكثتما»**[٢]، واتخذ من هذا الكلام دليلاً على إيمان الإمام بالشورى؛ لأنّه لو كان يؤمن بالنص لاحتجّ عليهم به.

وهذا من عجيب القول؛ لأنّ طلحة والزبير بايعا ثمّ نكثا، فكيف يؤمنان بالنص على علي عليه السلام كي يحتجّ الإمام عليهما به، واحتجاج الإمام هنا من باب «ألزموهم بما

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٥.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٤.

ألزموا به أنفسهم»، وهذا منهج للإمام عليه السلام كان يتبعه مع خصومه، حتّى مع معاوية عندما قال له: «فإنّ بيعتي بالمدينة قد لزمتك وأنت بالشام». وهذه أساليب عرفيّة في الاحتجاج يتبعها كلّ إنسان، فضلاً عن أمير المؤمنين، أضف إلى ذلك، أنّ طلحة والزبير كانا على علم تام بنص رسول الله صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام، ولهذا امتنعوا عن بيعة أبي بكر.

وبعد أن أفلس الكاتب من ذلك، عدل عن مسألة إيمان الإمام علي بالشورى، وراح يبحث عن طريق آخر ينفي فيه عصمة الإمام ليسوّغ لنفسه نسبة الخطأ إليه، فقال: **(كان الإمام علي عليه السلام ينظر إلى نفسه كإنسان عادي غير معصوم، ويطالب الشيعة المسلمين أن ينظروا إليه كذلك...)**[1]، ونقل الكاتب دليلاً لذلك الادّعاء،كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«إنّي لست في نفسي بفوق أن أُخطئ ولا آمن ذلك من فعلي، إلّا أن يكفيني الله من نفسي ما هو أملك به منّي»**.

ونسي الكاتب أنّ الإمام علي عليه السلام هو المربّي الأوّل للإنسانيّة، بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اعتماداً على قوله صلى الله عليه وآله: **«يا علي أنا وأنت أبوا هذه الأُمّة»** فهو يربّي الناس على أخلاق التعامل فيما بينهم، فكيف يكون إنساناً عادياً ـ كما يقول أحمد الكاتب ـ وهو يقول: **«ينحدر عنّي السيل، ولا يرقى إليَّ الطير»**، فهل يوجد إنسان عادي أو غير عادي ـ عبقري مثلاً ـ يقول هذه الكلمة، ونحن في هذا القرن.

أضف إلى ذلك أنّه بناءً على منهج الكاتب يكون الإمام علي عليه السلام قد ارتكب كل الذنوب، صغيرة وكبيرة، لأنّ الإمام هو القائل: **«اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تهتك العصم، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تنزل النقم، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تحبس الدعاء، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تنزل البلاء...»**[2].

فإذا لم تحمل هذه الأمور على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام يحاول تربية الناس على أخلاق التعامل فيما بينهم تارة، وفيما بينهم وبين ربّهم أُخرى، يكون أمير المؤمنين عليه السلام

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٤.

(٢) دعاء كميل للإمام علي عليه السلام.

مرتكباً لكلّ المعاصي، وحاشاه من ذلك، فسيرته الذاتيّة دلّت على أنّه أمير المؤمنين بنص من الله تعالى، وليس بانتخاب أو شورى.

وبعدما أفلس الكاتب من كلّ ما اعتمد عليه، وأحسّ في نفسه أنّ كلّ هذا غير كافٍ لإيهام القارئ وتشويش ذهنه، راح يكذب على أصحاب الكتب، وبالخصوص السيّد المرتضى، فقال: (إنّ السيّد المرتضى ينقل رواية يتجلّى فيها إيمان الإمام علي بالشورى دستوراً للمسلمين بصورة واضحة، وذلك في خلافة الإمام الحسن عليه السلام، ويقول الكاتب نقلاً عن كتاب الشافي: إنّ المسلمين دخلوا على الإمام علي عليه السلام بعدما ضربه عبدالرحمن بن ملجم، وطلبوا منه أن يستخلف ابنه الحسن، فقال: «لا، وسألوا عليّاً أن يشير عليهم بأحد فما فعل»[1].

ويلاحظ على كلامه هذا الذي نسبه إلى الشافي أنّه كذب على السيّد المرتضى؛ لأنّ الشافي هو رد السيّد المرتضى على القاضي عبدالجبّار المعتزلي، فيورد السيّد المرتضى ما أثاره القاضي ويردّه، فأحمد الكاتب أخذ فقط الرواية التي نقلها السيّد المرتضى من المغني ـ كتاب القاضي عبدالجبّار ـ ولم يذكر الرد على تلك الرواية من قبل السيّد المرتضى، فأين الأمانة العلميّة؟ وأين النزاهة التي يفترض أن تتصف بها البحوث؟

يقول السيّد المرتضى رحمه الله ردّاً على تلك الرواية التي ذكرها أحمد الكاتب ونسبها للشافي، يقول رحمه الله: (إنّ الخبر الذي رواه عن أمير المؤمنين ـ رواه القاضي ـ متضمن لما يكاد يعلم بطلانه ضرورةً. والظاهر من أحوال أمير المؤمنين والمشهور من أقواله وأفعاله جملة وتفصيلاً، يقتضي أنّه كان يقدم بنفسه على أبي بكر وغيره من الصحابة، وأنّه كان لا يعترف لأحدهم بالتقدّم عليه).

وذكر السيّد المرتضى رحمه الله الأمثلة الكافية على ذلك، وجعل هذا الخبر ـ الذي ذكره الكاتب ـ شاذّاً، وجعل بإزاءه الأخبار التي ترويها الشيعة من جهات عدّة، وطرق مختلفة، تضمنت الوصيّة السياسيّة من الإمام علي عليه السلام لابنه الحسن حيث أشار إليه واستخلفه، وأرشد إلى طاعته من بعده، وهي أكثر من أن تحصى، فمنها: ما رواه أبو

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٤.

الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام: **«إنّ أمير المؤمنين لما أن حضره الذي حضره قال لابنه الحسن** عليه السلام: **ادنِ منّي حتّى أسرَّ إليك ما أسرّ إليَّ رسول الله** صلى الله عليه وآله**، وأئتمنك على ما ائتمنني عليه»**(١).

وروى حمّاد بن عيسى، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: **«أوصى أمير المؤمنين** عليه السلام **إلى الحسن** عليه السلام**، وأشهد على وصيّته الحسين ومحمّداً** عليهما السلام**، وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته ثمّ دفع إليه الكتب والسلاح»**(٢).

وأضاف السيّد المرتضى: (وأخبار وصيّة أمير المؤمنين عليه السلام إلى ابنه الحسن عليه السلام واستخلافه له ظاهرة مشهورة بين الشيعة)(٣).

فهذا منهج السيد المرتضى الذي حاول الكاتب أن يحرّفه عن معناه الحقيقي من خلال نقله الرواية من كتاب الشافي بدون ردّ السيّد عليها.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الرواية لم تذكر في كتب الشيعة أبداً.

وبعد أن أعلن الكاتب إفلاسه من كتب الشيعة راح يبحث في كتب السنّة أمثال كتب ابن أبي الدنيا، صاحب الموسوعة المتعلّقة بالأمور الروحيّة الأخلاقيّة، ليستدلّ بشواذ ما نقلوه حتّى يدعم نظريّته (الشورى) الجديدة، وذكر رواية ينقلها ابن أبي الدنيا حول عدم نص الإمام علي على ولده الحسن، وبغض النظر عن القيمة العلميّة لكتب ابن أبي الدنيا، فقد اعتمد على شاهد عليل وترك العشرات من روايات الإشارة والنص على الحسن بن علي عليهما السلام في كتب الشيعة، فعن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: **«أوصى أمير المؤمنين** عليه السلام **إلى الحسن، وأشهد على وصيّته الحسين** عليه السلام**، ومحمّد وجميع ولده ورؤساء الشيعة وأهل بيته، ثمّ دفع إليه الكتاب والسلاح، ثمّ قال لابنه الحسن: يا بني، أمرني رسول الله ودفع إليَّ كتبه وسلاحه، وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفع إلى أخيك الحسين... ثمّ أقبل على ابنه الحسن فقال: يا بني أنت وليُّ**

---

(١) الشافي: ج ٣، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الشافي: ج ٣، ص ١٩٩ ـ ١٠٢.

الأمر وولي الدم، فإن عفوت فلك، وإن قتلت فضربة مكان ضربة»(١).

وبعد كلّ ذلك راح يكذب على العلماء، أمثال الشيخ المفيد، حيث نسب إليه عدم القول بوصيّة الإمام علي إلى ابنه الحسن عليهما السلام، ونسب ذلك إلى «الإرشاد» ولم ينقل الكاتب كلام المفيد حول المسألة، وبمراجعة بسيطة إلى «الإرشاد» نجد أنّ الشيخ المفيد يقول عندما حضرت الإمام الحسن الوفاة: (ثمّ وصّى عليه السلام إليه ـ إلى الحسين ـ بأهله وولده وتركاته، وما كان وصّى به إليه أمير المؤمنين عليه السلام حين استخلفه وأهّله لمقامه، ودل شيعته على استخلافه ونصبه لهم علماً من بعده)(٢).

فالإمام الحسن عليه السلام كان وصي أبيه، والحسين عليه السلام وصي أخيه، وتوجّهت لهم الناس، واشرأبّت إليهم الأعناق، وحوربوا من طغاة زمانهم أشدّ محاربة؛ لما يعرفه أُولئك الطغاة من موقع لهم عليهم السلام في الدين المحمّدي الحنيف.

أضف إلى ذلك عشرات الروايات التي دلّت على إمامة الحسن عليه السلام، والتي آمن بها المفيد والمرتضى والطوسي والكليني والصدوق وغيرهم من أقطاب الفكر الشيعي، ويكفي القارئ تصفح كتبهم للاطّلاع على ذلك.

تحريف الحقائق

يقول: **(وتبعاً لمفهوم الأولويّة قالت أجيال من الشيعة الأوائل، وخاصّة في القرن الأوّل الهجري: إنّ عليّاً كان أولى الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفضله وسابقته...)**(٣).

ونسب الكاتب هذا الكلام إلى النوبختي في (فرق الشيعة)، ولو سلّمنا أنّ هذا الكتاب للنوبختي، ورجعنا إلى نص النوبختي وجدناه يقول هكذا: (فجميع أُصول الفرق كلّها الجامعة لها أربع فرق: الشيعة، والمعتزلة، والمرجئة، والخوارج. فأوّل الفرق الشيعة، وهم فرقة علي بن أبي طالب عليه السلام المسمّون بشيعة علي في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم،

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٥٨ ـ ٣٠٩، ح ٥.

(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ١٧.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٠.

وبعده معروفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته، منهم المقداد بن الأسود وسلمان الفارسي وأبو ذر: جندب بن جنادة، وعمّار بن ياسر)[١].

فهذا نص النوبختي الذي يؤكّد أنّ الشيعة الأوائل في زمن النبي ﷺ أو بعده كانوا يقولون بإمامة علي بن أبي طالب عليه السلام، ولم يقولوا بمفهوم الأولويّة كما يزعم أحمد الكاتب.

ولكن بعد وفاة رسول الله ﷺ افترقت الشيعة إلى ثلاث فرق، فرقة قالت: الإمام علي عليه السلام إمام مفترض الطاعة بعد رسول الله ﷺ، وفرقة قالت: إنّ عليّاً عليه السلام أولى الناس بعد رسول الله....[٢].

وهذا كما هو واضح حدث بعد وفاة رسول الله ﷺ، والذين قالوا: إنّ عليّاً أولى الناس بعد رسول الله ﷺ لم يكونوا هم الجيل الأوّل للشيعة كما شوّش أحمد الكاتب أذهان القرّاء بذلك، بل صرّح النوبختي ـ كما ذكرنا سابقاً ـ بأنّ الشيعة الأوائل انقطعوا إلى القول بإمامة علي بن أبي طالب عليه السلام، واستمرّوا على ذلك حتّى آخر حياتهم.

كذب وافتراء

كذّب الكاتب على الإماميّة من جديد بقوله: (**... مؤرّخي الإماميّة لم يستطيعوا إثبات أي نص حول إمامة الأئمّة الآخرين، وخاصّة علي بن الحسين...**)[٣].

ولا أظنّ من له أدنى اطلاع بتراث التشيّع يصدّق هذا الكلام، لأنّ الشيعة في موسوعاتهم الحديثيّة أفردوا أبواباً كاملة تحت عنوان (أبواب النص والإشارة على الأئمّة) ابتداءً من أمير المؤمنين وحتّى الإمام المهدي (عج)[٤]، وأمّا إمامة علي بن

---

(١) فرق الشيعة: ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) فرق الشيعة: ٣٧ ـ ٣٨.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٧.

(٤) الكافي: أبواب الإشارة والنص على إمامة أمير المؤمنين.

الحسين عليه السلام فقد نصّ عليها رسول الله صلى الله عليه وآله، وتسالم عليها المحدّثون كحقيقة موضوعيّة مفروغ منها. نقلها المسعودي (ت ٣٤٦) والكليني (ت ٣٢٩) والصدوق (ت ٣٨١) والطوسي (ت ٤٦٠) والنعماني والمفيد (ت ٤١٣) وابن شهرآشوب (ت ٥٨٨)[١].

بالإضافة إلى نصوص الإمامة عليه من قبل أبيه الحسين عليه السلام، والتي أوردها الكافي في (باب الإشارة والنص على علي بن الحسين عليهما السلام)[٢].

وينقل المؤرّخ المسعودي: (إنّ الحسين عندما تزوّج أم علي السجّاد قال له أمير المؤمنين: «احتفظ بها وأحسن إليها، فستلد لك خير أهل الأرض بعدك»[٣].

هذا من ناحية النصوص الواردة بحقّ السجّاد عليه السلام.

ومن ناحية أُخرى، أنّ السجّاد عليه السلام جعل نفسه من أُولي الأمر الذين وجبت طاعتهم، فقال: «إنّ أُولي الأمر الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أئمّة للناس وأوجب طاعتهم: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين ابنا علي بن أبي طالب، ثمّ انتهى الأمر إلينا»[٤].

فهذا كلام السجّاد عليه السلام نفسه، الذي يقول عنه حمّاد بن زيد بن سعيد الأنصاري: (إنّه ـ أي السجّاد ـ أفضل هاشمي أدركته)[٥]. ويقول الزهري بحقّه: (لم أدرك من أهل البيت أفضل من علي بن الحسين)[٦].

---

(١) إثبات الوصيّة: ص ١٦٨ ـ ١٧٠؛ الكافي: ج ١، ص ٥٩٢ ـ ٥٩٤، باب ١٢٦؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٤٧ / ح ١؛ الغيبة للطوسي: ص ٩١؛ الغيبة للنعماني: ص ٥٩؛ الإرشاد: ج ٢، ص ١٣٨ ـ ١٣٩؛ مناقب ابن شهرآشوب: ج ٤، ص ١٤٣.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٦٤.

(٣) إثبات الوصيّة: ص ١٧٠.

(٤) كمال الدين: ص ٢٩٩، ح ٢، باب ما أخبر به سيّد العابدين.

(٥) تهذيب الكمال: ج ٢٠، ص ٣٨٧.

(٦) الجرح والتعديل: ج ٦، ص ١٧٨، رقم ٩٧٧.

فهذا موقع السجّاد من ناحية الصدق والكذب، إلّا أن يرفع أحمد الكاتب شعار الكذب بحقّ السجّاد، فهذا بحث آخر.

تزوير مفضوح

لقد نسب الكاتب إلى أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر البزنطي السكوني الكوفي ـ نسب إليه ـ أنّه قد سأل الإمام الرضا، وأجاب الإمام عن بعض المسائل الفقهيّة بخلاف ما جاء عن آبائه وأقرباؤه، وجعل الكاتب من هذه الشبهة دليلاً لتوقّف البزنطي عن القول بإمامة الرضا[1].

ولم يذكر الرواية التي أكدت ذلك، ولكنّه صاغها بكلامه، ونقف هنا لنكشف للقارئ حقد هذا الرجل، وطريقته في التزوير والتحريف، وننقل الرواية بالكامل ليتضّح ما قلناه:

عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام: إنّي رجل من أهل الكوفة، وإنّا أهل بيت ندين الله عزّ وجلّ بطاعتكم، وقد أحببت لقاءك لأسألك عن ديني وأشياء جاء بها قوم عنك بحجج يحتجّون بها عليَّ فيكم، وهم الذين يزعمون أنّ أباك حي في الدنيا لم يمت يقيناً ومما يحتجّون به إنّهم يقولون: إنّا سألناه عن أشياء فأجاب بخلاف ما جاء عن آبائه وأقربائه.... إلخ[2].

إذن، البزنطي يسأل الإمام عن موقفه من أُولئك الذين يدّعون أنّ الإمام أجاب عن مسائل، بخلاف ما أجاب عليها آبائه وأقربائه، وليس البزنطي هو الذي سأل الإمام تلك المسائل، كما حرّف الكاتب مورد الرواية.

ولننظر إلى جواب الإمام الرضا عليه السلام على رسالة البزنطي هذه، وهذه الإجابة تشمل أُولئك الذين نسبوا للإمام ما قالوه، وتشمل أيضاً أحمد الكاتب.

يقول البزنطي: فأجابني الإمام فقال: «ولعمري ما يسمع الصمّ ولا يهدي العمي إلّا

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠١.

(٢) قرب الإسناد: ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩، ح ١٢٦٠.

الله ﴿وَمَنْ يُرِدْ اللهَ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَل صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ اللهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(١).

فلقد جعل الله الرجس على الكاتب بتحريفه لهذه الرواية واتهام البزنطي بأُمور هو بريء منها، وشوّش ذهن القارئ بأكاذيبه وضلالاته، ولم يكتفِ بإلصاق التهم بأصحاب الإمام الرضا عليه السلام، فراح يتهم بعضهم الآخر أمثال داود بن كثير الرقي وقال: إنّه توقّف بالإمام الرضا لرواية حول الكاظم أنّه القائم(٢)، ولكنّه لم يذكر الرواية، ولا حتّى أي شيء حول داود، هذا، والرواية تقول: إنّ داود سأل الإمام الرضا عليه السلام بأنّه قد سمع رواية بأنّ سابعنا قائمنا، ولم يفهم معنى القائم، فهو معنى عام، كما صرّح به أحد الأئمّة، بأنّ كلّ إمام هو قائم، فأجابه الإمام الرضا عليه السلام على مراده(٣).

أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب لم يكلّف نفسه عناء البحث في موقف داود هذا، فإنّ الشيخ المفيد عدّه من خاصّة الإمام الكاظم عليه السلام وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته(٤).

ونحن هنا لا نريد أن نعطي الموقف النهائي بحق هذا الرجل، الذي وثّقه الكشي أيضاً باعتراف الكاتب(٥)، بقدر ما نشير إلى ما يجب عمله كمقدّمات للبحث العلمي النزيه.

ثمّ راح يعتمد على الروايات الضعيفة، فاعتمد على رواية ضعيفة ـ كما يقول السيّد الخوئي(٦)، وجعل من عبدالله بن المغيرة واقفياً لم يقل بإمامة الرضا عليه السلام، مع أنّ السيّد الخوئي بعد بحثه عن الرجل قال: (لم يثبت أنّ عبدالله بن المغيرة كان مسبوقاً

---

(١) الأنعام: الآية ١٢٥.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠١.

(٣) خاتمة المستدرك: ج ٤، ص ٢٨٦.

(٤) نقله عن الإرشاد محمّد صادق آل بحر العلوم، رجال الطوسي: هامش رقم ١، ص ١٩٠، دائر الذخائر.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠١.

(٦) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ٣٣٩.

بالوقف)[١].

فيجب على الكاتب التدبّر والمراجعة، فإنّ في الروايات ما هو ضعيف لا يمكن الاعتماد عليه. وراح يتهم البعض بتهم مجرّدة عن التحقيق والبحث، فاتهم الوشّاء بمثل ما اتهم به أصحابه، ولم يلتفت إلى أنّ الوشّاء نقل رواية عن جدّه العبّاس قال: لمّا حضرته الوفاة قال: اشهدوا عليَّ وليست ساعة الكذب هذه الساعة لسمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «**والله لا يموت عبد يحبّ الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ويتولّى الأئمّة فتمسّه النار**»[٢]. فالوشّاء يعتقد بما يروي حول إمامة الأئمّة عليهم السلام.

فكلّ هذا الكذب والدجل والتزوير لم ينفع الكاتب لحد الآن في النيل من الإمامة ومن مصاديقها ومَن حملها من أصحاب الأئمّة عليهم السلام.

ولم يقف الكاتب عند هذا الحدّ، بل أضاف لبعض الروايات كلمات ليحرّف معناها، فقال: **(وكان ابنه عبدالله ـ أي ابن الحسن ـ يقول: ليس لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا، وليس في أحد من أهل البيت إمام مفترض الطاعة من الله)**[٣].

فحاول أن يدلّس على القارئ ويزوّر الحقيقة؛ لأنّ الرواية لم يكن فيها كلمة (ليس)، فأضاف هذه الكلمة ليسهّل عمليّة انكار الإمامة الإلهيّة على لسان عبدالله بن الحسن، وإليك نصّ الرواية بالكامل ليتبيّن زيف الكاتب:

عن علي بن سعيد، قال: كنت جالساً عند أبي عبدالله عليه السلام، وعنده محمّد بن عبدالله ابن علي إلى جنبه جالساً، وفي المجلس عبدالملك بن أعين ومحمّد الطيّار وشهاب بن عبدربّه، فقال رجل من أصحابنا: جُعلت فداك، إنّ عبدالله بن الحسن يقول: (لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا)، فقال أبو عبدالله عليه السلام ـ بعد كلام ـ: «**أما تعجبون...**»[٤]، إلى آخر الرواية.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ٥، ص ٣٤، رقم ٢٩٦٠.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣١.

(٤) بصائر الدرجات: ص ١٥٣، رقم ٥.

وحتّى لو كان هناك ما يشير إلى هذا الإنكار من قبل عبدالله نجد أنّ السيّد الخوئي ذكر رواية حول هذا الرجل وقال بشأنها: (هذه الرواية تدل على أنّ عبدالله بن الحسن كان قد نصب نفسه للإمامة وكان يفتي بغير ما أنزل الله...)، وقال عن الكشّي: (إنّ عبدالله بن الحسن هذا كان مرجعاً للزيديّة وكان يتصدّى للفتيا)[١].

إذن، فليس من الغريب أن يدّعي هذا الرجل الإمامة لنفسه، ولكن الغريب أنّ الكاتب ينفي الإمامة الإلهيّة بإضافة كلمة (ليس) في الرواية على لسان هذا الرجل، أضف إلى ذلك أنّ الرواية خالية من عبارات أُخرى أضافها أحمد الكاتب، والعبارات هي: (وليس في أحد من أهل البيت امام مفترض الطاعة من الله).

وحاول الكاتب أن يركّز فهمه هذا في ذهن القارئ بقطع جواب الإمام الصادق عليه السلام ردّاً على مزاعم عبدالله هذا، والذي أكّد فيه الإمام الصادق عليه السلام موقعه في الأُمّة؛ لما يملك من تراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتراث آبائه وأجداده عليهم السلام[٢].

وبعد عمليّات التزوير والتحريف والقطع، خلص إلى نتيجة تقول بعدم وجود إمامة إلهيّة[٣].

شبهة لا محلّ لها

أثار الكاتب شبهة نتجت عن عدم معرفته بالمفهوم العام للعصمة التي تقول بها الشيعة، وتصوّر أنّ هذا المفهوم هو نفس المفهوم الذي دأب الأمويّون على ترويجه ومطالبة الناس بطاعتهم طاعة عمياء.

والشبهة التي أثارها تقول: (كانت فلسفة العصمة تقوم على مفهوم الإطلاق في الطاعة وولي الأمر، وعدم جواز امكانيّة النسبيّة فيها، وذلك مثل الرد على الإمام، ورفض طاعته في المعاصي والمنكرات لو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ١٦١ ـ ١٦٢، رقم ٦٧٩٤.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٥٣، رقم ٥.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣١.

وانحرافه، وهذا المفهوم.... أوقع فلاسفة الشيعة في شبهة التناقض، بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أُولي الأمر في الآية، وبين ضرورة طاعة الحكّام بصورة مطلقة حتّى في المعاصي والمحرّمات).

ومن هذا نستنتج أنّ الكاتب لم يفهم معنى العصمة عند الشيعة، وإلّا لما قال هذا الكلام، لأنّ العصمة عندهم هي: (عصمتهم ـ الأئمّة ـ عن جميع القبائح والفواحش من الصغر إلى الموت عمداً أو سهواً)[١]، وهذا المعنى مأخوذ من النص القرآني ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى الظَّالِمِينَ﴾.

والإمامة هي العهد الإلهي كما يقول الرازي[٢]، وصرّح به الزمخشري بقوله: (أي من كان ظالماً من ذرّيّتك لا يناله استخلافي وعهدي إليه بالإمامة، وإنّما ينال من كان عادلاً برئياً من الظلم)[٣].

فمفهوم الإمام المعصوم هو الإمام العادل البريء من الظلم، صغيراً كان الظلم أو كبيراً، وهذا هو المراد من ﴿أُولِي الْأَمْرِ﴾ الذين أمر الله بطاعتهم.

إذن، لا يوجد مقتضٍ للتناقض حتّى يقع الشيعة فيه؛ لأنّ أُولئك الذين أمر الله بطاعتهم ليس الحكّام والجبابرة حتّى توفّق الشيعة بين طاعة الله وطاعتهم التي أمر الله بها، بل أُولئك الأئمّة المعصومون المطهّرون من كلّ رجس صغيراً كان أو كبيراً، وعلى أحمد الكاتب أن يوضّح كيف يوفّق بين طاعة الله في الآية وطاعة أُولئك الذين أمر الله بطاعتهم؛ لأنّ عنده أنّ أُولي الأمر هم من ينتخبه الشورى، فلابدّ له أن يثبت كيف قرن الله طاعته بطاعة أُولئك إن لم يكونوا معصومين مطهّرين.

فالشيعة عندهم الطاعة مطلقة، لأنّ الإمام معصوم من كلّ رجس، ولهذا قال الشيخ الطوسي: (فإن قيل: فَلِمَ أنكرتم أن يكون الاقتداء بالإمام إنّما يجب فيما نعلمه حسناً، فأمّا ما نعلمه قبيحاً أو نشكّ في حاله فلا يجب الاقتداء فيه؟

(١) نهج الحقّ وكشف الصدق: ص ١٦٤.
(٢) تفسير الفخر الرازي: ج ٤، ص ٣١ ـ ٤٢.
(٣) الكشّاف: ج ١، ص ١٨٣.

قيل له: هذا يسقط معنى الاقتداء جملة ويزيله عن وجهه... وللزم أيضاً أن يكون الإمام نفسه مقتدياً برعيّته من هذا الوجه، وفساد ما أدّى إلى ما ذكرناه ظاهر)[١].

وكذلك قول الصدوق: (إنّ الدليل على أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً هو أنّه لو جاز عليه فعل الخطيئة، فإن وجب الإنكار عليه سقط محلّه من القلوب فلا يتبع)[٢].

فلا معنى لأن يجعل الكاتب المعصوم هو الحاكم الذي يقع في الخطأ والمعاصي والمنكرات، فهذا ليس معصوماً حتّى يشكل أحمد الكاتب على مبنى الشيعة في ذلك.

صياغة نظريّة شيعيّة من أعداء التشيّع

صاغ أحمد الكاتب نظريّة شيعيّة تقول: لم يكن عامّة الشيعة يميّزون بين أئمّة أهل البيت[٣]؛ ليسهل له نفي النص الإلهي.

وحصل الكاتب على هذه النظريّة من أقوال سليمان بن جرير، وأبي الجارود زياد ابن أبي زياد الهمداني الكوفي، ومن مواقف كثير النواء أبي إسماعيل، أو كثير بن إسماعيل بن نافع النواء، والحكم بن عيينة، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدام ثابت الحدّاد.

وهؤلاء الذين صاغ أحمد الكاتب من أقوالهم ومواقفهم نظريّة شيعيّة عامّة هم من أعداء أئمّة أهل البيت، بل نسب بعضهم الكذب إلى الأئمّة، وإليك أقوالهم:

أمّا سليمان بن جرير الذي نظّر للكذب على أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ـ كما ذكر ذلك النوبختي ـ ونسب الكذب إليهم، وخصوصاً في البداء والتقيّة، وكفّره أهل السنّة لأنّه كفّر عثمان بن عفّان، فقد قال هذا متجرّئاً على أئمّة أهل البيت عليهم السلام: (إنّ أئمّة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبداً، وهما القول بالبداء وإجازة التقيّة)[٤].

---

(١) تلخيص الشافي: ج ١، ص ١٩٢.

(٢) النكت الإعتقاديّة: ص ٤٠.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٥.

(٤) فرق الشيعة: ص ٧٦ ـ ٧٧.

فكيف تؤخذ نظريّة شيعيّة من رجل نسب الكذب إلى الأئمّة، وكفّره أهل السنّة لتكفيره عثمان.

أمّا بالنسبة إلى أبي الجارود، فيقول أحمد الكاتب: **(كان يوالي الإمام الباقر في البداية، ثمّ انتقل إلى حزب أخيه زيد بن علي)**[١].

وهذا ليس انتقالاً كما يصوّره أحمد الكاتب؛ لأنّ زيد بن علي لم يشكّل حزباً أمام أخيه الباقر عليه السلام، وكان زيد على علم بالإمامة.

ولمّا وجد الكاتب أنّ زيداً وأنصاره على علم تام بالإمامة، وأنّ انضمام أبي الجارود لا يشكّل نقطة سلبيّة على الإمامة، راح يبحث عن مواقفه وأقواله، ناسياً البحث العلمي الذي أثبت رجوع أبي الجارود إلى مذهب الحقّ بعد أن شرّق يميناً وشمالاً؛ لأنّ الحسن بن محبوب نقل عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد وأربعة منهم علي[٢].

ورواية هكذا خبر تدل على رجوعه عن مذهب الزيديّة، خصوصاً وإنّ الحسن ابن محبوب الذي روى الخبر عن أبي الجارود ولد قريباً من وفاة الصادق عليه السلام، فلا محالة ـ كما يقول السيد الخوئي ـ أن تكون هذه الرواية بعد تغيّره، وبعد اعتناقه مذهب الزيديّة ـ أي بعد اعتناق مذهب الزيديّة عاد وروى هذا الخبر الذي يعتقد بمضمونه ـ بكثير، فإذا روى أنّ الأوصياء اثنا عشر، آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم علي، كان هذا رجوعاً منه إلى الحق، والله العالم[٣].

فلم يتطرّق الكاتب إلى كلّ تلك البحوث والأقوال، وراح يجرّد النظريّة الشيعيّة من كلّ الملازمات، ويستخرجها من أقوال ومواقف سليمان بن جرير الذي عرفت موقفه وقوله، ومن قول أبي الجارود الذي أرسله إرسال المسلّمات بدون بحث

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٥.

(٢) عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٥٢، ح ٦ و٧.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

وتحقيق.

أمّا كثير النوّاء، فقد تبرّأ منه الصادق عليه السلام بقوله: «اللهمّ إنّي إليك من كثير النوّى أبرأ في الدنيا والآخرة»[١].

وأمّا بالنسبة إلى الحكم بن عيينة ـ أو عتيبة ـ فقد قال له الباقر ولسلمة بن كهيل: «شرّقا أو غرّبا، لن تجدا علماً صحيحاً إلّا شيئاً خرج من عندنا أهل البيت»[٢].

وأيضاً حكم عليه الباقر عليه السلام وجعله ممّن قال الله عزّ وجلّ عنهم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

وشمل الإمام الباقر عليه السلام بهذا الحكم سلمة بن كهيل، وكثير النوّاء، وأبا المقدام... إلخ.

وأمّا سلمة بن كهيل وأُولئك الذين ذكرهم أحمد الكاتب، فإنّ الكشي يقول بحقّهم ما هذا نصّه: (والحسن بن صالح بن حي، وسالم بن أبي حفصة، والحكم بن عيينة، وسلمة بن كهيل، وأبو المقدام ثابت بن الحدّاد، وهم الذين دعوا إلى ولاية علي عليه السلام ثمّ خلطوها بولاية أبي بكر وعمر، ويثبتون لهما إمامتهما، ويبغضون عثمان وطلحة والزبير وعائشة... إلخ)[٣].

إذن، لا تصاغ نظريّة شيعيّة عامّة من هؤلاء الذين صدرت أحكام اللعن بحقّهم من أهل البيت عليهم السلام، والذين لا يميّزون بين إمامة علي وأبي بكر وعمر، ويثبتون لهم إمامتهم كما يقول الكشّي.

ولا أدري لماذا لم يناقش الكاتب أقوال أبي خالد الوالبي، الذي يقول للسجّاد عليه السلام: (فعلمتُ أنّك الإمام الذي فرض الله طاعته على كلّ مسلم)[٤]. ومحمّد بن الحنفيّة، الذي يقول: (إنّ الإمام علي بن الحسين عليٌّ وعليك وعلى كلّ مسلم)[٥] مخاطباً أبا

---

(١) رجال الكشي: ترجمة كثير النوى، ص ٢٤١، رقم ٤٤٠ و٤٤١.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٤٦٣، باب ليس شيء من الحقّ في يد الناس إلّا ما خرج من الأئمّة.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ١٤، نقلاً عن الكشّي في رجاله.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ١٣١.

(٥) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٣٤٧.

خالد الوالبي.

وأمثال منصور بن حازم، الذي يقول للصادق عليه السلام: (وأشهد بالله أنّك أنت الحجّة، وأنّ طاعتك مفروضة)(١).

فالنظريّة الشيعيّة تؤخذ من أنصار نفس تلك النظريّة، لا من أعدائها. أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب يحكم بدون بحث وتحقيق، فهو يقول: **(إنّ سالم بن أبي حفص الذي كان أوّل الدعاة إلى إمامة الصادق بعد وفاة أبيه ينضمّ إلى حركة زيد)**(٢).

ونحن لا نناقش مسألة الانضمام إلى حركة زيد؛ لأنّ الحركة كانت تعرف الإمامة والإمام، كما صرّح بذلك قائدها زيد الشهيد، ولكنّ سالماً هذا ذمّه الإمام الباقر عليه السلام بقوله: **«ويل سالم ويل سالم، ما يدري سالم ما منزلة الإمام، إنّ منزلة الإمام أعظم ممّا يذهب إليه سالم والناس أجمعون»**(٣).

فالرجل مذموم في زمن الباقر والد الصادق عليهما السلام، فكيف يكون أوّل الدعاة إلى إمامة الصادق، أضف إلى ذلك، أنّه ضال مضلّ منحرف، كما عبّر عنه السيّد الخوئي(٤)، فلا تؤخذ منه نظريّة شيعيّة.

واستنكر الإمام الصادق عليه السلام عليه أقواله وأفعاله وقال: **«ما يريد منّي سالم»**(٥).

فمن هؤلاء وأمثالهم صاغ أحمد الكاتب نظريّته التي تقول: (لم يكن عامّة الشيعة يميّزون بين أئمّة أهل البيت).

وأراد من تلك النظريّة نتيجة تقول: إنّ الإمامة ليست من الله. وبعد أن اطّلع القارئ على أقوال ومواقف أُولئك، نترك له الحكم على ما كتبه أحمد الكاتب، ثمّ راح يشوّش على القارئ بقوله: (**ويؤيّد هذا** ـ يؤيّد قول الجاروديّة ـ **قول قسم من الشيعة في**

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥، ح ١٥.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٥.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ١٥ ـ ١٦.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ١٥ ـ ١٧.

(٥) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ١٥ ـ ١٦.

ذلك الوقت بانقطاع الإمامة بعد الحسين)[١].

ونسب هذا الكلام إلى النوبختي، وبعد مراجعة كتاب فرق الشيعة للنوبختي وجدنا أنّ هؤلاء يسمّون بالسرحوبيّة، وقال النوبختي: (إنّ أبا الجارود زياد بن المنذر لقبه سرحوباً ـ وقال ـ: كلّهم من الزيديّة)[٢].

فلماذا عدّهم الكاتب فرقة أُخرى مناصرة للجاروديّة، فهل أراد أن يكثّر السواد ظنّاً منه أنّ القارئ غافل عن هكذا تدليس؟!

مخالفة نص القرآن الكريم

لقد خالف الكاتب نص القرآن الكريم عندما نفى عقليّاً أن يُنصّب الله تعالى لقيادة المسلمين طفلاً صغيراً، فقال: (**لم يكن يُعقل أن يُنصب الله تعالى لقيادة المسلمين طفلاً صغيراً)**[٣].

وهذا النفي العقلي من قبل الكاتب خالف به نص القرآن الكريم عندما قال متحدّثاً على لسان عيسى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُاللهِ آتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾[٤].

ويقول الرازي: الجمهور قالوا: (إنّه قال هذا الكلام حال صغره)[٥].

فعلى قول الكاتب يكون القرآن قد خالف العقل في تنصيب عيسى نبيّاً لقيادة الناس وهو طفل صغير.

وقال تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾[٦].

والحكم هنا هو النبوّة، يقول الرازي: (والأقرب حمل الحكم على النبوّة لوجهين:

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٦.

(٢) فرق الشيعة: ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٢.

(٤) سورة مريم: آية ٣٠.

(٥) التفسير الكبير: ج ٢١، ص ١٨٢.

(٦) سورة مريم: الآية ١٢.

الأوّل: أنّ الله تعالى ذكر في هذه الآية: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾ صفات شرفه ومنقبته، ومعلوم أنّ النبوّة أشرف صفات الإنسان، فذكرها في معرض المدح أولى من ذكر غيرها، فوجب أن تكون نبوّته مذكورة في هذه الآية، ولا لفظ يصلح للدلالة على النبوّة إلّا هذه اللفظة، فوجب حملها عليها.

الثاني: أنّ الحكم هو ما يصلح لأن يحكم به على غيره ولغيره على الإطلاق، وذلك لا يكون إلّا بالنبوّة.

فإن قيل: كيف يعقل حصول العقل والفطنة والنبوّة حال الصبا.

قلنا لهذا السائل: إمّا أن يمنع من خرق العادة أو لا يمنع؟ فإن منع منه فقد سدّ باب النبوّات، لأنّ النبوّة بناء الأمر فيها على المعجزات ولا معنى لها إلّا خرق العادات، وإن لم يمنع فقد زال هذا الاستبعاد، فإنّه ليس استبعاد صيرورة الصبي عاقلاً أشدّ من استبعاد انشقاق القمر وانفلاق البحر).

إذن، لقد خالف الكاتب نص القرآن عندما قال: **(لم يعقل أن يُنصّب الله طفلاً)**، وقصد الكاتب من نفيه العقلي هذا، نفي إمامة الجواد عليه السلام لأنّه صغير، متناسياً أنّ الإمامة تجري مجرى النبوّات، فليس منكراً إذن أن تكون إمامة الجواد قبل أن يبلغ الرشد، إذ يجوز للإمام أن يؤتى الحكم صبيّاً(١).

ولا يوجد سبباً لإنكار إمامة الجواد عليه السلام إلّا صغر السن كما يقول النوبختي: (إنّ أبا الحسن الرضا عليه السلام توفي وابنه محمّد ابن سبع سنين فاستصبوه واستصغروه، وقالوا: لا يجوز الإمام إلّا بالغاً)(٢).

ومن المعلوم أنّ أُولئك الذين استصغروه ليس كأمثال علي بن جعفر الذي جعل نفسه عبداً للإمام عندما وبّخه أصحابه لتعظيمه هذا الصغير وهو شيخ كبير، فقال لهم: (اسكتوا، إذا كان الله عزّ وجلّ ـ وقبض على لحيته ـ لم يؤهّل هذه الشيبة وأهّل

---

(١) الإمامة وأهل البيت: ج ٣، ص ١٦٨.

(٢) فرق الشيعة: ص ٩٧.

هذا الفتى ووضعه حيث وضعه أنكر فضله؟ نعوذ بالله ممّا تقولون، بل أنا له عبد)[١].

فأُولئك الذين استصغروه هم عبدة العباسيين الذين دعوا له يحيى بن أكثم ليناظره.

فالمشكلة الرئيسيّة هي صغر الإمام، ولكنّهم نبذوا الكتاب وراء ظهورهم كما فعل أحمد الكاتب، ولم يلتفتوا إلى أنّ عيسى ويحيى أُعطيا النبوّة صغيرين، ولهذا ردّ الإمام الرضا عليه السلام مقالتهم عندما قال: «فقد قام عيسى بالحجّة وهو ابن ثلاث سنين»[٢].

وبهذا المنهج دعا الإمام الجواد إلى إمامته عندما قالوا له: إنّ الناس ينكرون عليك حداثة سنّك، فقال: «وما ينكرون من ذلك، وقد قال الله تعالى لنبيّه: ﴿قُلْ هَـٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾[٣]، فوالله ما اتبعه حينئذ إلّا علي وله تسع سنين وأنا ابن تسع سنين»[٤].

عدم توخّي الأمانة في النقل من المصادر

اعتمد الكاتب هذا الأسلوب لتشويش ذهن القارئ عمداً ـ وهذه وسيلة العاجز ـ ولم نقل بالعمديّة إلّا بعد العجز عن تأويل ذلك لتبرئته حتّى على مبدأ السبعين محملاً، فلقد كذب الكاتب على الشيخ الصدوق من خلال نقله لشبهة وردها في كمال الدين، لأنّ منهج الصدوق في كمال الدين هو ذكر إشكال الزيديّة وغيرهم، ثمّ يشرع بالرد، وعادة ما ينقل شبهتين أو ثلاث ثمّ يشرع بالرد عليها واحدة بعد واحدة، ولكنّ الكاتب نقل اعتراض الزيديّة على لسان الشيخ الصدوق، وهذا الاعتراض شمل على أربع إشكالات، ولم ينقل جواب الصدوق إلّا على الإشكال الرابع حتّى يشوّش ذهن القارئ بذلك، يقول أحمد الكاتب: (**وقد نقل الصدوق اعتراض الشيعة الزيديّة على الاثني عشريّة وقولهم: إنّ الرواية التي دلّت على أنّ الأئمّة اثنا عشر قول أحدثته الإماميّة قريباً**

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤، باب ٧٣، ح ١٢.

(٢) الكافي: باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني عليه السلام.

(٣) يوسف: الآية ١٠٨.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٤٤٧، ح ٨.

وولّدوا فيه أحاديث كاذبة، واستشهادهم على ذلك بتفرّق الشيعة بعد وفاة كلّ إمام إلى عدّة فرق، وعدم معرفتهم للإمام بعد الإمام، وعن معنى البداء في إسماعيل ومحمّد بن علي الذي يتنافى مع وجود القائمة المسبقة بأسماء الأئمّة، ووفاة زرارة دون معرفته بالإمام بعد الصادق، ثمّ ردّ الصدوق على الزيديّة فقال: إنّ الإماميّة لم يقولوا إنّ جميع الشيعة كانوا يعرفون الأئمّة الاثني عشر، ولم ينكر أنّ زرارة لم يكن يعرف الحديث، ولكنّه انتبه بعد ذلك إلى منزلة زرارة وعدم إمكانيّة جهله بأي حديث من هذا القبيل، وهو أعظم تلامذة الإمام الصادق، فتراجع وقال: إنّ زرارة ربما كان يخفي ذلك تقيّة، ثمّ عاد فتراجع مرّة أُخرى بعد قليل، وقال: إنّ الكاظم قد استوهبه من ربّه لجهله بالإمام، لأنّ الشاك فيه على غير دين الله)(١).

هذا هو نص الكاتب الذي نقل من كمال الدين للشيخ الصدوق، وفي هذا النص عدّة اعتراضات للزيديّة:

الأوّل: الأئمّة اثنا عشر قول أحدثته الإماميّة.

الثاني: تفرّق الشيعة بعد وفاة كلّ إمام.

الثالث: معنى البداء في إسماعيل ومحمّد.

الرابع: وفاة زرارة من دون معرفة الإمام بعد الصادق.

ولكن للأسف لم ينقل الكاتب سوى ردّ واحد مزوّر للشيخ الصدوق على مسألة زرارة، ونحن سنذكر ردود الشيخ الصدوق على تلك الإشكالات، ونبيّن تزوير الكاتب وتحريفه.

ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الأوّل:

نقل الشيخ الصدوق الروايات التي تؤكّد أنّ أصل نظريّة الاثني عشريّة هو رسول الله ﷺ، ونقل ذلك من كتب العامّة، وليس من كتب الشيعة فقط. فعن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: بينا نحن عند عبدالله بن مسعود نعرض مصاحفنا عليه، إذ قال له شاب: هل عهد إليكم نبيّكم ﷺ كم يكون من بعده خليفة؟ قال: إنّك لحدث

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٢.

السنّ، وإنّ هذا شيء ما سألني عنه أحد من قبلك، نعم عهد إلينا نبيّنا ﷺ أنّه يكون من بعده اثنا عشر خليفة بعدد نقباء بني إسرائيل.

وذكر الشيخ الصدوق طرق هذا الحديث وألفاظه المختلفة من كتب السنّة، ثمّ قال: (وقد أخرجت طرق هذا الحديث أيضاً، وبعضهم روى «اثنا عشر أميراً»، وبعضهم روى «اثنا عشر خليفة»، فدلّ بذلك أنّ الأخبار التي في يد الإماميّة عن النبي ﷺ والأئمّة عليهم السلام بذكر الأئمّة الاثني عشر أخبار صحيحة[1].

كلّ ذلك حذفه الكاتب، ونقل فقط اشكال الزيديّة، ليشوّش ذهن القارئ.

ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الثاني:

وردّ الشيخ اعتراضهم حول تفرّق الشيعة بعد وفاة كلّ إمام، والمعترضين هم الزيديّة الذين يؤمنون بنص الرسول ﷺ على علي بالإمامة، فردّعليهم ناقضاً: (إنّكم تقولون إنّ رسول الله ﷺ استخلف عليّاً وجعله الإمام بعده، ونصّ عليه، وأشار إليه، وبيّن أمره وشهّره، فما بال أكثر الأمّة ذهبت عنه وتباعدت)[2].

وكلام الشيخ نقض على كلامهم ومبناهم، وإلّا فيوجد جواب حلّي لهذه الشبهة، ولكن حتّى هذا النقض لم يذكره الكاتب ليجعل من الشيخ الصدوق مسلّماً لشبهاتهم.

ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الثالث:

ملخّص الردّ: إنّكم قلتم إنّ الصادق نصّ على إسماعيل بالإمامة، فأين هذا الخبر، ومن رواه، ومن تلقّاه بالقبول، وتحدّاهم الصدوق في أن يأتوا بحديث واحد على ذلك، وقال: إنّما هذه حكاية ولّدها قوم قالوا بإمامة اسماعيل، وليس لها أصل، لأنّ الخبر بذكر الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام قد رواه الخاص والعام عن النبي والأئمّة.

وقال الشيخ الصدوق: (فأمّا قول الصادق «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل

---

(١) كمال الدين: ص ٧٤.

(٢) كمال الدين: ص ٧٤.

ابني» فإنّه يقول: ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني، إذ اخترمه في حياتي ليعلم بذلك أنّه ليس بإمام بعدي).

وقد ذكر الصدوق عقيدة الشيعة في البداء ليسدّ المنافذ على المتصيّدين بالماء العكر، فقال: وعندنا من زعم أنّ الله عزّ وجلّ يبدو له في اليوم شيء لم يعلمه أمس فهو كافر والبراءة منه واجبة[1].

وردّ الشيخ الصدوق من قال بإمامة إسماعيل بالنصوص الواردة على الأئمّة الاثني عشر، وغير ذلك. كلّ ذلك حذفه الكاتب ليوهم القارئ عدم وجود ردّ من قبل الصدوق عليه.

ردّ الشيخ الصدوق على الاعتراض الرابع:

لقد حرّف الكاتب الشبهة وجوابها، وصاغ ذلك بكلمات منمقة كالشعارات البرّاقة البعيدة عن الحق والحقيقة، فلقد نسب للشيخ الصدوق أنّه لم ينكر عدم معرفة زرارة بحديث الأئمّة الاثني عشر[2]، ولا يعرف الإمام موسى الكاظم.

وبمراجعة بسيطة لكلام الصدوق نجده يقول: (إنّ هذا كلّه غرور من القول وزخرف)، رادّاً على الزيديّة الذين أشكلوا بعدم معرفة زرارة بإمامة الكاظم عليه السلام، ثمّ قال: فالصادق عليه السلام لا يجوز أن يقول لزرارة إنّه من أحب الناس إليه وهو لا يعرف إمامة موسى بن جعفر[3].

فحرّف الكاتب كلام الشيخ الصدوق، ونسب إليه أنّه لا ينكر عدم معرفة زرارة بالأئمّة الاثني عشر.

وما اتبعه الكاتب ليس جديداً على التشيّع وعلمائه حتّى ينطلي ببساطة على القارئ المسلم، أضف إلى ذلك، أنّ الشيخ الصدوق قد ضعّف الخبر الذي يروي أنّ زرارة وضع المصحف على صدره، لأنّ فيه أحمد بن هلال، وهو مجروح عند مشايخنا ـ

---

(١) كمال الدين: ص ٧٥.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٢.

(٣) كمال الدين: ص ٨٢.

كما يقول الصدوق ـ وقال أيضاً: حدّثنا شيخنا الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: سمعت سعد بن عبدالله يقول: ما رأينا ولا سمعنا بمتشيّع رجع عن التشيّع إلى النصب إلّا أحمد ابن هلال، وكانوا يقولون إنّ ما تفرّد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله(١).

وما ذكره الكاتب بأنّ الكاظم قد استوهب زرارة من الله، فهذا حديث ضعيف، ومن أراد فليرجع إلى كتب الحديث والرجال ليطّلع على ذلك.

ونحن قد بحثنا قضيّة زرارة بما فيه الكفاية، فراجع.

البناء على أغلاط النسّاخ

من الأمور التي استفاد منها الكاتب، وجعلها ركناً لنظريّته هي الأغلاط التي وقع بها النسّاخ لبعض الكتب، أو بعض الروايات، وستتعرّف هنا على أحد الموارد التي طبّل لها الكاتب من دون أن يبحث عن الحقيقة، وهي أنّ الصادق عليه السلام أشار بصراحة إلى إسماعيل، وأنّ الهادي عليه السلام أشار بصراحة أيضاً إلى محمّد، ثمّ عدلوا عن ذلك، وصيّر الصادق عليه السلام الأمر في موسى، وصيّر الهادي عليه السلام الأمر في الحسن العسكري، وكلمة (أشار بصراحة) توقف الباحث، فلقد نقل الكاتب هذه الإشارة بصراحة من البحار، والرواية كما يلي:

عن أبي هاشم الجعفري، قال: كنت عند أبي الحسن العسكري عليه السلام وقت وفاة ابنه أبي جعفر، وقد كان أشار إليه ودلّ عليه، وإنّي لأُفكّر في نفسي وأقول هذه قصّة أبي إبراهيم وقصّة إسماعيل، فأقبل عليَّ أبو الحسن عليه السلام، وقال: **«نعم يا أبا هاشم، بدا لله في أبي جعفر وصيّر مكانه أبا محمّد، كما بدا له في إسماعيل بعدما دلّ عليه أبو عبدالله عليه السلام، ونصّبه هو، كما حدّثتك نفسك وإن كره المبطلون، أبو محمّد ابني الخلف من بعدي عنده ما تحتاجون إليه ومعه آل الإمامة والحمد لله»**(٢).

واستفاد الكاتب من عبارات ذكرت في الرواية، والعبارات هي:

---

(١) كمال الدين: ص ٨٠.

(٢) بحار الأنوار: ج ٥٠، ص ٢٤١.

١ ـ وقد كان أشار إليه ودلّ عليه.

٢ ـ وصيّر مكانه أبا محمّد.

٣ ـ بعدما دلّ عليه أبو عبدالله ونصّبه.

ورواية البحار هذه أخذت من رواية الشيخ الطوسي ﷺ والتي أخطأ النسّاخ عند نقلها، وسنذكر رواية الشيخ الطوسي، ثمّ نبيّن كيفيّة خطأ النسّاخ في ذلك.

هذه الرواية نقلها الطوسي في الغيبة بنفس ما ذكر في البحار بلا زيادة أو نقصية، حرفاً بحرف[1]، إذن مصدر الرواية هو الغيبة للشيخ الطوسي، ولو تعمّقنا في التاريخ قليلاً إلى ما قبل الشيخ الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠، أي لو ذهبنا إلى المفيد، المتوفى سنة ٤١٣ ـ قبل الطوسي بـ ٤٧ سنة ـ وإلى رواية الكليني المتوفى سنة ٣٢٩ ـ قبل الطوسي بـ ١٣١ سنة ـ نجد أنّ نفس هذه الرواية، ونفس الطريق وجد عند المفيد وعند الكليني، فيُقطع بأنّ الطوسي أخذ الرواية من المفيد والكليني، ولكن ما هي رواية المفيد والكليني، هل فيها نفس تلك الألفاظ حتّى يستفيد منها الكاتب أم لا؟

يقول المفيد: عن أبي هاشم الجعفري، قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعدما مضى ابنه أبو جعفر وإنّي لأُفكّر في نفسي أُريد أن أقول: كأنّهما أعني أبا جعفر وأبا محمّد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر بن محمّد عليهما السلام، وإنّ قصتهما كقصّتهما، إذ كان أبو محمّد هو المرجىٰ بعد أبي جعفر عليه السلام. فأقبل عليَّ أبو الحسن قبل أن أنطق فقال: «**نعم يا أبا هشام، بدا لله في أبي محمّد بعد أبي جعفر عليه السلام، ما لم يكن يُعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله، وهو كما حدّثتك نفسك وإن كره المبطلون، وأبو محمّد ابني الخلف من بعدي عنده العلم وما يحتاج إليه، ومعه آلة الإمامة**»[2].

وبنفس هذه الألفاظ حرفاً بحرف نقل الكليني الرواية، فخلت من تلك العبائر التي استفاد منها الكاتب، أضف إلى ذلك أنّك عرفت معنى البداء، وهو الكشف للناس

---

(١) الغيبة للطوسي: ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٣١٩؛ الكافي: ج ١، ص ٣٨٨.

بقوله «لم يكن يُعرف له»، فعرفها الله لهم بموت محمّد، وكذلك كشف الحال بالنسبة لموسى بموت إسماعيل.

وللأسف الشديد، نسب الكاتب الرواية بتلك العبائر إلى الطوسي والمفيد والكليني وغيرهم[١]. مع أنّ رواية المفيد والكليني التي هي المصدر خلت من هذه العبائر التي جعلها الكاتب ركناً أساسيّاً في عدم وجود إمامة إلهيّة.

وممّا قدّمنا يظهر كذب الكاتب في النسبة، وحتى في الغيبة للطوسي، فبالرغم من نقل تلك العبائر في الغيبة فإنّها من أغلاط النسّاخ، فالبناء على أغلاط النسّاخ لا ينتج نظريّة مطلقاً.

إنكار المسلّمات بدون بحث وتحقيق

أنكر الكاتب مسلّمات كثيرة، من دون بحث وتحقيق، فبعد إنكار الإمامة الإلهيّة وإنكار ولادة وامامة محمّد بن الحسن العسكري بكلمات إعلاميّة أكثر من كونها تحقيقيّة، جرّه ذلك إلى إنكار الإمامة العموديّة هاملاً كلّ الأحاديث التي ازدهرت بها كتب الشيعة حول هذا الموضوع، فلم يشر إلى حديث رسول الله ﷺ بحق الحسين عليه السلام: «**أنت سيّد ابن سيّد أخو سيّد، أنت امام ابن امام أخو امام، أنت حجّة ابن حجّة أخو حجّة، وأنت أبو حجج تسعة تاسعهم قائمهم**»[٢]. ولم يناقش ذلك تضعيفاً أو تأويلاً.

ولم يشر إلى قول الصادق الأمين ﷺ بحقّ ولده الحسين عليه السلام: «**أنت حجّة أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم**»[٣].

وأهمل قول رسول الله ﷺ: «يكون تسعة أئمّة بعد الحسين بن علي تاسعهم

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٥.

(٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٤، باب ٩٤، ح ٤٤.

(٣) الخصال: ج ٢، ص ٤٨٦، باب التسعة، ح ١٢؛ كمال الدين: ص ٢٥٠، باب ٢٤، ح ٩.

قائمهم»[١].

ولم يشر إلى عشرات الأحاديث التي تسالم على نقلها محدّثو الشيعة وثقاتهم، ونقلها بعض المنصفين من أهل السنّة، أمثال القندوزي الحنفي والجويني وغيرهم، والتي أكّدت تلك الحقيقة[٢].

أضف إلى ذلك، أنّ كثيراً من الفرق التي سقطت في الطريق، وانحرفت عن جادّة الصواب لم تواصل الاعتراف بباقي أئمّة البيت العلوي، وكثيراً منهم لم يخرجوا عن فضاء التسلسل العمودي لأئمّتهم كي يحافظوا على هذا الأصل الإسلامي.

ولم يجهد الكاتب نفسه عناء البحث في ذلك، وما أن علم بتراث الشيعة الضخم المليء بالأحاديث التي نقلها صحابة رسول الله ﷺ أمثال جابر بن عبدالله، وسلمان الفارسي وغيرهم، والتي تؤكّد كون الإمامة عموديّة، عدل عن ذلك وشكّك في ولادة الإمام المهدي، التي نُقلت إلينا بأحاديث صحيحة، مثل قول أبي هاشم الجعفري للإمام العسكري: ألك ولد؟ فقال: «نعم».

وهذا الحديث الذي أثبت فيه العسكري الخلف من بعده، نقله لنا ثقة الإسلام الكليني عن محمّد بن يحيى العطّار (الثقة)[٣]، عن أحمد بن اسحاق (الثقة)[٤]، عن أبي هاشم الجعفري (الثقة) عن الحسن العسكري.

وغير ذلك من الأحاديث التي امتلأت بها كتب الشيعة، والتي بوّبها محدّثوهم وثقاتهم، ووضعوها في أبواب وأخضعوها لمختلف الدراسات الحديثيّة والدرائيّة التي أكدت صحّة عقيدتهم، فلم يستطع الكاتب ولا غيره أن يوجد ثغرة في التراث الشيعي على مرّ القرون والذي دوّنه وحفظه ثقات المسلمين كابراً عن كابر.

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٥٩٩، باب ١٢٦، ح ١٥.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩١.

(٣) رجال النجاشي: ص ٣٥٣، رقم ٩٤٦.

(٤) خلاصة الأقوال: ص ٦٣، رقم ٧٣.

تضعيف الحديث ثمّ الاحتجاج به

من الواضح الجليّ أنّ الباحث إذا اعتقد بضعف حديث لسبب معيّن، إمّا لوضعه أو لجهالة في السند أو ما شابه ذلك، فإنّه لا يحتجّ به على الخصوم، لأنّ منتهى الحجّة به خصومة نفسه بعد أن ضعّفه، وقد اتّبع أحمد الكاتب هذا الطريق، فقد نقل حواراً بين زيد الشهيد وبين أخيه الإمام الباقر عليه السلام، وقال: (**فدخل زيد ذات مرّة على أخيه الباقر ومعه كتب من أهل الكوفة يدعونه فيها إلى أنفسهم ويخبرونه باجتماعهم ويأمرونه بالخروج، فقال له أبو جعفر: «هذه الكتب ابتداء منهم أو جواب ما كتبت بهم إليه ودعوتهم إليه»؟ فقال: بل ابتداء من القوم لمعرفتهم بحقّنا وبقرابتنا من رسول الله، ولما يجدون في كتاب الله عزّ وجلّ من وجوب مودّتنا وفرض طاعتنا، ولما نحن فيه من الضيق والضنك والبلاء، فقال له أبو جعفر: «إنّ الطاعة مفروضة من الله عزّ وجلّ، وسنّة أمضاها في الأوّلين، وكذلك يجريها في الآخرين، والطاعة لواحد منّا والمودّة للجميع...»، فغضب زيد عند ذلك.... ثمّ قال: ليس الإمام منّا من جلس في بيته وأرخى ستره وثبّط عن الجهاد، ولكنّ الإمام منّا من منع حوزته وجاهد في سبيل الله حقّ جهاده، ودفع عن رعيته وذبّ عن حريمه.... فقال أبو جعفر: «هل تعرف يا أخي من نفسك شيئاً مما نسبتها إليه فتجيء عليه بشاهد من كتاب الله أو حجّة من رسول الله أو تضرب به مثلاً...»؟**)[١].

وقال الكاتب بعد ذلك: (**ومن المحتمل أن يكون موضوعاً في وقت متأخّر من قبل الإماميّة**)[٢].

والسرّ في ذلك أنّ هذا الحديث حمل لنا موقف الباقر عليه السلام المساند للإمامة والمدافع عنها، ثمّ بعد لحظات احتجّ بهذا الحديث وقال: (**يعبّر عن احتجاج الإمام الباقر على أخيه زيد بالعلم قبل نشوء نظريّة النص أو الوصيّة في الإمامة**)[٣]، واحتجّ به مرّة أُخرى، وجعل

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٧.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٨.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٨.

زيداً يتبنّى الموقف بقوله: (**أمّا زيد بن علي فقد كان يقول: ليس الإمام منّا من جلس في بيته وأرخى ستره وثبط عن الجهاد...**). إلى آخر ما في كلام زيد أعلاه.

أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب تجاهل في هذا الحوار قول زيد إلى الباقر عليه السلام: (إنّ الناس يجدون في كتاب الله فرض طاعتنا). وأجابه الإمام الباقر عليه السلام: «**إنّ الطاعة لواحد منّا**»(١).

ألا يدلّ وجدان الناس ـ باعتراف زيد ـ في كتاب الله فرض طاعة أهل هذا البيت الحسيني على النص والوصيّة، وهذا شاهد واضح لا يحتاج إلى استدلال وبحث وتفكير، ولكن أحمد الكاتب استفاد من ذيل الحديث وترك صدره الذي صرّح بأنّ الناس يعلمون من كتاب الله لا من شيء آخر، بأنّ أحد رجال البيت الحسيني إمام مفترض من الله تعالى.

أمّا بالنسبة لموقف زيد من إمامة الباقر عليه السلام، فأجاب عنه الصادق عليه السلام: «**لو ملك لعرف كيف يضعها**»(٢).

ونحن لا نريد أن نثبت صحّة هذا الحوار بقدر تبيين منهج الكاتب في الاستفادة من الروايات، وأخذ ما ينفعه وترك ما يضرّه في نفس الرواية، وإلّا فإنّ ذلك الحوار ضعيف بالإرسال، وبجهالة الحسين بن الجارود وموسى بن بكر، كما يقول السيّد الخوئي(٣).

مخالفة جمهور المحدّثين والمفسّرين

لقد خالف الكاتب جمعاً كبيراً من المفسّرين والمحدّثين حول مصاديق أهل البيت، حيث اتفق المفسّرون على أنّ المراد من أهل البيت: محمّد وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وقال بهذه الحقيقة الفخر الرازي في تفسيره، والزمخشري في الكشّاف،

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٤١٧.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٣٤٧.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٥٣.

والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، والشوكاني في فتح القدير، والطبري في جامع البيان، والسيوطي في الدر المنثور[١].

وشارك أهل الحديث في هذا الاتفاق، فقال بهذه الحقيقة كلّ من: ابن حجر في الإصابة، والحاكم في المستدرك، والذهبي في التلخيص، وأحمد بن حنبل في مسنده، ومسلم في صحيحه، والترمذي في صحيحه، والطبري في معجمه الصغير[٢].

فكل هؤلاء اتفقوا على أنّ المراد من أهل البيت هؤلاء الخمسة، فضلاً عن إجماع الشيعة على ذلك، ولكنّ الكاتب خالف ذلك وقال: **(إنّ كلمة أهل البيت لم تكن محدّدة في أشخاص معينين)**[٣].

فكيف يمكن الاعتماد على كلام شخص مثل أحمد الكاتب خالف كلّ هؤلاء، وحتى أنّه لم يشر إليهم لا من قريب ولا من بعيد.

الكذب على التراث السنّي

لم يقصر الكاتب كذبه على الشيعة وتراثهم فحسب، بل طال تراث إخواننا أهل السنّة أيضاً، وهذا ممّا يؤكّد هويّة الكاتب الجديدة وانتماءه الأصيل إلى من كان يتولّى.

فلقد كذب على التراث السنّي قاطبة عندما نسب إليه أنّه لم يحصر الخلفاء باثني عشر خليفة، فقال: **(وإنّ الأحاديث السنيّة بالذات لا تحصرهم في اثني عشر)**[٤].

وبكلامه هذا كذب على البخاري، لأنّ البخاري نقل في صحيحه قول رسول

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ج ١٤، ص ١٨٣؛ فتح القدير: ج ٤، ص ٢٧٩؛ جامع البيان: ج ١٢، ص ٦؛ الدر المنثور: ج ٦، ص ٦٠٣.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٥٨ـ ١٦٠، رقم ٤٧٠٥ـ ٤٧٠٩؛ مسند أحمد: ج ٤، ح ١٦٥٤٠؛ صحيح مسلم: ح ٢٤٢٤؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧٨٧؛ المعجم الصغير للطبري: ٢٣/ ٣.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٩.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٦.

الله ﷺ: «يكون اثنا عشر أميراً.... كلّهم من قريش»[١].

وكذب على مسلم، لأنّ مسلم نقل في صحيحه عن رسول الله ﷺ قال: «ولايزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة من قريش»[٢].

وكذب على أحمد، فإنّ أحمد بن حنبل نقل في مسنده قول الرسول ﷺ: «اثني عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل»[٣].

فهل يوجد عاقل يقول بأنّ هذه الأحاديث لا تحصر الخلفاء في اثني عشر؟ ولم يقف التراث السنّي عند البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل، ولكثرة من خرّج هذا الحديث ننقل فقط المصادر محيلين القارئ إليها لمطالعتها:

سنن أبي داود: ج ٤، ص ١٠٦، ح ٤٢٧٩ ـ ٤٢٨١؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ٢، ص٢٣٨، ح ١٩٩٦؛ سنن الترمذي: ج ٤، ص ٥٠١؛ مستدرك الحاكم: ج ٣، ص ٦١٨؛ حلية الأولياء: ج ٤، ص ٣٣٣؛ فتح الباري: ج ١٣، ص ٢١١؛ البداية والنهاية: ج ١، ص ١٥٣؛ صحيح مسلم بشرح النووي: ج ١٢، ص ٢٠١؛ تفسير ابن كثير: ج ٢، ص ٢٤ في تفسير الآية ١٢ من سورة المائدة؛ كتاب السلوك في دول الملوك للمقريزي: ج ١، ص ١٣ ـ ١٥ من القسم الأوّل؛ شرح الحافظ ابن قيم الجوزيّة على سنن أبي داود: ج ١١، ص ٣٦٣، شرح حديث ٤٢٥٩؛ شرح العقيدة الطحاويّة: ج ٢، ص ٧٣٦؛ الحاوي للفتاوي: ج ٢، ص ٨٥؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي: ج ١١، ص ٣٦٢، شرح حديث ٤٢٥٩؛ مشكاة المصابيح للتبريزي؛ ج ٣، ص ٣٢٧، ح ٥٩٨٣؛ السلسلة الصحيحة للألباني؛ حديث رقم ٣٧٦؛ كنز العمّال: ج ١٢، ص ٣٢، حديث رقم ٣٣٨٤٨ وص ٣٣، حديث رقم ٣٣٨٥٨، وص ٣٤، حديث رقم ٣٣٨٦١؛ فرائد السمطين: ج ٢، ص ١٤٥، ح ٤٢؛ ينابيع المودّة: ج ٣، ص ١٠٤، باب ٧٧.

---

(١) صحيح البخاري: ج ٦، ص ١٦٤٠، رقم ٦٧٩٦، كتاب الأحكام، باب الإستخلاف.

(٢) صحيح مسلم: ج ٣، ص ١٥٥، رقم ١٨٢٢، كتاب الأمارة، باب الناس تبع لقريش.

(٣) مسند أحمد: ج ١، ص ٦٥٧، رقم ٣٧٧٢.

كلّ هذا التراث رفضه الكاتب وقال: (**إنّ الأحاديث السنيّة بالذات لا تحصرهم في اثني عشر**)[١].

فياترى هل يوجد بعد ذلك من يصدّق كلمة واحدة ممّا كتبه المؤلّف، ولماذا هذا الحقد على الأئمّة بحيث أعماه حتّى عن مشاهدة مسلمة من مسلّمات الفكر الإسلامي السنّي والشيعي؟ ولماذا أراد الكاتب أن يمسح من دواوين الإسلام الحديثيّة حتّى الإشارة إلى العدد بشكل إجمالي؟

انكار أحاديث صحيحة بدون علّة

عوّدنا الكاتب بإنكاراته المتكرّرة التي طالت حتّى المسلّمات، ولم يقف عند مسلمات الشيعة، بل أنكر حتّى مسلّمات الفكر السنّي، كما يتبيّن من إنكار حصر الخلفاء باثني عشر، وبعد أن أنكر ولادة المهدي (عج) التي أخبر بها والده العسكري وبأحاديث صحيحة ـ كما تقدّم ـ تحتّم عليه أن ينكر الغيبة وما شابه ذلك، ونحن هنا لا نريد أن نبحث التراث الشيعي حول الغيبة إلّا بقدر إعلام الكاتب بأنّ هناك أحاديث صحيحة أكّدت هذا الموضوع، ومن رجال ثقات، فما هو توجيهه لتلك الأحاديث؟

نقل الشيخ الصدوق عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن أيّوب بن نوح، قال: قلت للرضا عليه السلام: إنّا لنرجو أن تكون صاحب هذا الأمر، وأن يردّه الله عزّ وجلّ إليك من غير سيف، فقد بويع لك وضربت الدراهم باسمك. فقال عليه السلام: «**ما منّا أحد اختلفت إليه الكتب وسُئل عن المسائل وأشارت إليه الأصابع وحُملت إليه الأموال إلّا اغتيل أو مات على فراشه حتّى يبعث الله عزّ وجلّ لهذا الأمر رجلاً خفي المولد والمنشأ، وغير خفي في نسبه**»[٢].

تؤكّد هذه الرواية وضوح نسب المهدي الذي أنكره الكاتب، فضلاً عن غيبته، ولم

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٦.

(٢) كمال الدين: ص ٣٤٥، باب ٣٥، ح ١.

يوجّه لنا الكاتب هذه الأحاديث، ولم يستطع أن يرميها بتهمة الضعف السندي أو الإرسال أو ما شابه ذلك، لأنّ السند هنا الشيخ الصدوق، فلا يحتاج إلى تعريف، فهو قطب الإماميّة وثقتهم وصاحب شمعة من شموع تراثهم (من لا يحضره الفقيه) والذي نقل عنه الشيخ الصدوق هو محمّد بن الحسن بن الوليد الذي يقول عنه النجاشي: (هو شيخ القميين وفقيههم ومتقدّمهم ووجههم... ثقة، ثقة، عين مسكون إليه)[١].

وترجم له الشيخ الطوسي بأنّه: (جليل القدر، بصير بالفقه، ثقة)[٢].

وقال الحلّي بحقّه: (ثقة، ثقة، عين، مسكون إليه، جليل القدر، عظيم المنزلة، عارف بالرجال، موثوق به)[٣]. وقال المامقاني عنه: (ثقة)[٤].

فهذا الرجل الثاني في السند، والرجل الثالث فيه هو محمّد بن الحسن الصفّار الذي جعله النجاشي وجهاً في القميين، وقال عنه: (ثقة، عظيم القدر، راجحاً)[٥]، وعدّه الطوسي من أصحاب العسكري[٦]، ووثّقه الحلّي والمامقاني[٧].

وأمّا الرجل الرابع الذي أخبر بوضوح نسب المهدي وأنكره الكاتب هو يعقوب ابن يزيد الذي قال عنه النجاشي: (ثقة صدوقاً)[٨]. وقال عنه الطوسي: (هو وأبوه ثقتان)[٩]. وقال عنه الحلّي: (ثقة صدوقاً)[١٠]. وقال عنه المقامقاني (ثقة)[١١].

---

(١) رجال النجاشي: ص ٣٨٣، رقم ١٠٤٢.

(٢) رجال الطوسي: ص ٤٣٩، رقم ٦٢٧٣، مَن لم يروِ عن واحد من الأئمّة.

(٣) خلاصة الأقوال: ص ٢٤٧، رقم ٨٤٢.

(٤) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٣٤، رقم ١٠٥٣٤.

(٥) رجال النجاشي: ص ٣٥٤، رقم ٩٤٨.

(٦) رجال الطوسي: ص ٤٠٢، رقم ٥٨٩٨، أصحاب العسكري عليه السلام.

(٧) خلاصة الأقوال: ص ٢٦٠ ـ ٢٦١، رقم ٩١٠؛ تنقيح المقال: ج ١، ص ١٣٥، رقم ١٠٥٥١.

(٨) رجال النجاشي: ص ٤٥٠، رقم ١٢١٥.

(٩) رجال الطوسي: ص ٣٦٩، رقم ٥٤٨٨، أصحاب علي بن موسى الرضا عليه السلام.

(١٠) خلاصة الأقوال: ص ٢٩٨، رقم ١١٠٧.

(١١) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٦٨، رقم ١٣٢٩١.

وآخر ما في السند الذي أنكر الكاتب، والذي روى عن الإمام الرضا عليه السلام هو أيّوب بن نوح الذي تحدّث عنه النجاشي بقوله: (كان وكيلاً لأبي الحسن وأبي محمّد عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما، مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته)[١]. وقال عنه الطوسي إنّه ثقة[٢]. وقال الحلّي بحقّه: (ثقة، مأموناً، شديد الورع، صحيح الاعتقاد)[٣]. وقال المامقاني بحقه: (ثقة)[٤].

هذا هو حال السند الذي أثبت غيبة المهدي المنتظر، وأثبت وضوح نسبه اللذين أنكرهما الكاتب من دون سبب يذكر.

وأنكر الكاتب الحديث الذي نقله الشيخ الصدوق عن أبيه علي بن الحسين بن بابويه القمّي، عن سعد بن عبدالله، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن العبّاس بن عامر القصّابي، قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام يقول: «**صاحب هذا الأمر من يقول الناس لم يولد بعد**»[٥].

فأثبت الإمام الكاظم عليه السلام في هذا الحديث وقبل الغيبة بعشرات السنين بأنّ الناس سيختلفون في مولده، وإنكار الكاتب لهذا الحديث لا وجه له لا من ناحية المتن ولا من ناحية السند، وكيف ينكر السند الذي فيه والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، الذي قال عنه النجاشي: (شيخ القميين في عصره ومتقدمهم وفقيههم وثقتهم)[٦]. وقال عنه الطوسي: (ثقة)[٧]. ووثّقه كل من الحلّي والمامقاني[٨].

---

(١) رجال النجاشي: ص ١٠٢، رقم ٢٥٤.

(٢) رجال الطوسي: ص ٣٥٢، رقم ٥٢١٤، أصحاب علي بن موسى ارضا عليه السلام.

(٣) خلاصة الأقوال: ص ٥٩، رقم ٥٨.

(٤) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٩، رقم ١١٩٥.

(٥) كمال الدين: ص ٣٣٦، باب ٣٤، ح ٢.

(٦) رجال النجاشي: ص ٢٦١، رقم ٦٨٤.

(٧) رجال الطوسي: ص ٤٣٢، رقم ٦١٩١، من لم يروِ عن واحد من الأئمّة عليهم السلام.

(٨) خلاصة الأقوال: ص ١٧٨، رقم ٥٣١، تنقيح المقال: ج ١، ص ١٠٦، رقم ٨٢٤٦.

وأمّا سعد بن عبدالله فجعله النجاشي شيخ هذه الطـائفة وفـقيهها ووجـيهها[١]. وقال عنه الطوسي: (جليل القدر)[٢]. وقال الحلي: (واسع الأخبار، كثير التـصانيف، ثقة، شيخ هذه الطائفة وفقيها ووجهها)[٣]. ووثّقه المامقاني[٤].

ونقل سعد بن عبدالله الحديث عن الحسن بن موسى الخشّاب، وهو من وجـوه أصحابنا، مشهور كثير العلم والحديث كما يقول النجاشي[٥]. وعـدّه الطـوسي مـن أصحاب العسكري[٦]، وتابع الحلّي النجاشي بقوله المتقدّم[٧].

وأمّا الرجل الأخير في السند الذي نقل الحديث الذي أثبت مولد الإمام المهدي واختلاف الناس فيه، هو العبّاس بن عامر القصابي، الذي ترجم له النجاشي بقوله: (الشيخ الصدوق الثقة، كثير الحديث)[٨]. وذكره الطوسي في رجاله[٩]. وعدّه الحلّي من الثقات[١٠]، وكذلك المامقاني[١١].

فهذا حال السند الذي أنكر متنه الكـاتب، وكـذلك أنكـر حـديثاً رواه الشـيخ الصدوق عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أيّوب بن نوح، عن محمّد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يأتي على الناس زمان يغيب عنهم إمامهم»، فقلت له ـ والكـلام لزرارة ـ مـا يـصنع النـاس في ذلك

---

(١) رجال النجاشي: ص ١٧٧ ـ ١٧٨، رقم ٤٦٧.
(٢) رجال الطوسي: ص ٤٢٧، رقم ٦١٤١، من لم يروِ عن واحد من الأئمّة عليهم السلام.
(٣) خلاصة الأقوال: ص ١٥٦، رقم ٤٥٢.
(٤) تنقيح المقال: ج ١، ص ٦٢، رقم ٤٧٠٢.
(٥) رجال النجاشي: ص ٤٢، رقم ٨٥.
(٦) رجال الطوسي: ص ٣٩٨، رقم ٥٨٤٠، أصحاب العسكري.
(٧) خلاصة الأقوال: ص ١٠٤، رقم ٢٤٠.
(٨) رجال النجاشي: ص ٢٨١، رقم ٧٤٤.
(٩) رجال الطوسي: ص ٤٣٤، رقم ٦٢٢٢، من لم يروِ عن واحد من الأئمّة عليهم السلام.
(١٠) خلاصة الأقوال: ص ٢١٠، رقم ٦٨٢.
(١١) تنقيح المقال: ج ١، ص ٨١، رقم ٦٢١٤.

الزمان؟ قال: «يتمسكون بالأمر الذي هم عليه حتّى يتبيّن لهم»[١].

هذا الحديث الذي أنكره الكاتب نقله الشيخ الصدوق الثقة، عن والده (الثقة) كما قال النجاشي والطوسي والحلّي والمامقاني[٢]، نقله والد الصدوق عن عبدالله بن جعفر الحميري شيخ القميين ووجههم بتعبير النجاشي[٣]، ووثّقه الطوسي والحلي والمامقاني[٤]، ونقل عبدالله بن جعفر الحميري هذا الحديث ـ الذي أثبت غيبة الإمام المنتظر (عج) وحدّد موقف الناس منه ـ عن أيوب بن نوح الثقة عند النجاشي والطوسي والحلّي والمامقاني[٥]، ونقل أيوب بن نوح عن محمّد بن أبي عمير الذي ترجمه له النجاشي بقوله: (جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين)[٦]، وجعله الطوسي من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة[٧] والذي قال الكشّي بحقّه: (إنّه ممن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنه وأقرّ له بالفقه والعلم)[٨]، وأمّا المحقّق المامقاني فقد قال بحقّه: ثقة، مراسيله كالمسانيد الصحاح[٩].

ونقل الرجل هذا الحديث الذي أنكره الكاتب عن جميل بن درّاج، الذي تحدّث

---

(١) كمال الدين: ص ٣٢٨، باب ٣٣، ح ٤٤.

(٢) رجال النجاشي: ص ٢٦١، رقم ٦٨٤؛ رجال الطوسي: ص ٤٣٣، رقم ٦١٩١، من لم يروعن واحد من الأئمّة عليهم السلام؛ خلاصة الأقوال: ص ١٧٨، رقم ٥٣١؛ تنقيح المقال: ج ١، ص ١٠٦، رقم ٨٢٤٦.

(٣) رجال النجاشي: ص ٢١٩، رقم ٥٧٣.

(٤) رجال الطوسي: ص ٤٠٠، رقم ٥٨٥٧، أصحاب العسكري عليه السلام؛ خلاصة الأقوال: ص ١٩٣ـ١٩٤، رقم ٦٠٥؛ تنقيح المقال: ج ١، ص ٨٨، رقم ٦٧٨٥.

(٥) رجال النجاشي: ص ١٠٢، رقم ٢٥٤، رجال الطوسي: ص ٣٥٢، رقم ٥٢١٤، أصحاب الرضا عليه السلام؛ خلاصة الأقوال: ص ٥٩، رقم ٥٨؛ تنقيح المقال: ج ١، ص ١٩، رقم ١١٩٥.

(٦) رجال النجاشي: ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧، رقم ٨٨٧.

(٧) الفهرست للطوسي: ص ٢١٨ ـ ٢١٩، رقم ٦١٧.

(٨) خلاصة الأقوال: ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠، رقم ٨١٦. نقلاً عن الكشي.

(٩) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٣، رقم ١٠٢٧٢.

عنه النجاشي، فقال: (شيخنا ووجه الطائفة ثقة)[١]، ووثّقه الطوسي والحلّي والمامقاني[٢]، وقال بحقّه الكشي إنّه: (ممّن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه فيما يقول، والإقرار له بالفقه)[٣].

وأمّا الرجل الأخير في السند، والذي سمع الحديث من فم الإمام الصادق عليه السلام والذي أثبت للناس على لسان الصادق عليه السلام أنّ للمهدي غيبة، فهو زرارة بن أعين الذي تحدّث عنه النجاشي بقوله: (شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدّمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلّماً، شاعراً، أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه)[٤]، وقال بحقّه الطوسي إنّه ثقة[٥]، وقد تابع الحلّي النجاشي في توثيقه المتقدّم[٦]، وأمّا المامقاني فقد قال: (ثقة، وأي ثقة)[٧]. فهذا موقع الرجل الذي نسب إليه الكاتب بأنّه يجهل إمام زمانه.

هذه الأحاديث الصحاح التي نقلناها من الشيخ الصدوق فقط هي غيض من فيض من الأحاديث الصحاح التي نقلها الإماميّة الاثنا عشريّة حول مولد الإمام الثاني عشر وغيبته واختلاف الناس فيه، وتلقوها كابراً عن كابر، كلّ ذلك أنكره الكاتب بكلمات إعلاميّة وشعارات واهية لا تنطلي إلّا على جهّال الناس.

---

(١) رجال النجاشي: ص ١٢٦ ـ ١٢٧، رقم ٣٢٨.

(٢) الفهرست للطوسي: ص ٩٤، رقم ١٥٤؛ خلاصة الأقوال: ص ٩٢ ـ ٩٣، رقم ٢٠٩؛ تنقيح المقال: ج ١، ص ٢٨، رقم ١٩٣٣.

(٣) رجال الكشي: ترجمة محمّد بن أبي عمير.

(٤) رجال النجاشي: ص ١٧٥، رقم ٤٦٣.

(٥) رجال الطوسي: ص ٣٣٧، رقم ٥٠١٠.

(٦) خلاصة الأقوال: ص ١٥٢، رقم ٤٤١.

(٧) تنقيح المقال: ج ١، ص ٥٦، رقم ٤٢١٣.

إنكار علائم الظهور بدون بحث وتحقيق

أنكر الكاتب علائم الظهور التي تحدّث عنها الفكر الإسلامي عامّة (السنّي والشيعي)، والتي رويت بأسانيد صحاح لا يعتريها الشكّ مطلقاً. فقال في هذا المجال:

(إنّ جميع هذه الروايات الواردة في هذا الشأن هي مرسلة أو مرويّة عن مجاهيل وغلاة ووضّاعين)(١).

وهذا الشعار ـ كالشعارات السابقة ـ خلا من التحقيق لسند أو متن روايات علائم الظهور، فهو إنكار ساذج لأسانيد صحيحة روت لنا علائم الظهور، منها:

ما رواه الحاكم، عن علي بن أبي طالب عليه السلام عندما سأله رجل عن المهدي فقال: «هيهات»، ثمّ عقد بيده سبعاً فقال: **«ذلك يخرج في آخر الزمان، ثمّ إذا قال الرجل الله الله قتل، فيجمع الله تعالى له قوماً كقزح السحاب، يؤلّف الله بين قلوبهم، لا يستوحشون إلى أحد، ولا يفرحون بأحد، يدخل فيهم على عدّة أصحاب بدر، لم يسبقهم الأوّلون، ولا يدركهم الآخرون، وعلى عدد أصحاب طالوت الذين جازوا معه النهر»**.

وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)(٢).

وأخرج ابن ماجه حديثاً في علائم الظهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: **«يقتل عند كنزكم ثلاثة كلّهم ابن خليفة، لا يصير إلى واحد منهم، ثمّ تطلع الرايات السود من قبل المشرق، فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم»**، ثمّ ذكر شيئاً لا أحفظ ـ على حدّ تعبير الراوي ـ ثمّ قال: **«فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج، فإنّه خليفة الله المهدي»**(٣).

قال الحاكم ـ متحدّثاً عن سند هذا الحديث ـ: (صحيح على شرط الشيخين)(٤).

وقال ابن كثير: (وهذا إسناد قوي صحيح)(٥).

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٥٥.

(٢) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥٩٦ ـ ٥٩٧، رقم ٨٦٥٩.

(٣) سنن ابن ماجه: ج ٢، ص ١٣٦٧، رقم ٤٠٨٤.

(٤) مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٥١٠، رقم ٨٤٣٢.

(٥) كتاب النهاية (الفتن والملاحم): ج ١، ص ٣٠١.

ثمّ تحدّث ابن كثير عن هذا الحديث فقال: (هذه الرايات ليست هي الرايات التي أقبل بها أبو مسلم الخراساني فاستلب بها دولة بني أُميّة في ١٣٢ هـ بل رايات سود تأتي بصحبة المهدي)[١].

وغير ذلك من العلامات التي نُقلت بالأحاديث الصحاح عن رسول الله ﷺ وعن أمير المؤمنين، والعشرات من هذه الروايات نقلت عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وقد رماها الكاتب بسهام الضعف والوضع من دون مناقشة تذكر، أضف إلى ذلك أنّ الصحابة رووا بالآثار الصحيحة الكثير من العلامات، كما ذكر ابن حمّاد.

يقول عبدالرزّاق في مصنّفه، عن معمّر بن راشد الأزدي أبي عروة البصري، عن ابن طاووس وهو عبدالله بن طاووس بن كيسان، عن علي بن عبدالله بن عبّاس، قال: (لا يخرج المهدي حتّى تطلع مع الشمس آية)[٢].

فهذا الأثر الذي روي عن معمّر بن راشد الثقة الثبت الفاضل، الذي قال عنه ابن حجر في تهذيبه: (إنّ حديثه عن ابن طاووس مستقيم)[٣]، وكذلك قال الذهبي[٤]، وأمّا ابن طاووس فهو ثقة فاضل[٥]، وأخيراً علي بن عبدالله بن عبّاس أبو محمّد فهو ثقة عابد[٦].

فهذه الأحاديث، وعشرات مثلها، وبأسانيد صحيحة من ثقات تؤكّد وجود علامات للمهدي قبل ظهوره، استهزأ بها الكاتب من غير دراسة ولا بحث، ورماها بالوضع والاختلاق، وجرّه هذا القول إلى قول آخر، وهو أنّ أحاديث علامات الظهور لم تحدّد هويّة المهدي، بينما نجد علي بن المكّي الهلالي يقول في حديث إنّه دخل

---

(١) كتاب النهاية (الفتن والملاحم): ج ١، ص ٣٠١.

(٢) مصنّف عبدالرزّاق: ج ١١، ص ٣٧٣، رقم ٢٧٧٥.

(٣) تهذيب التهذيب: ج ١٠، ص ٢٢٠، رقم ٤٤١.

(٤) ميزان الإعتدال: ج ٤، ص ١٥٤، رقم ٨٦٨٢.

(٥) تقريب التهذيب: ص ٢٥١، رقم ٣٣٩٧.

(٦) تقريب التهذيب: ص ٣٤٢، رقم ٤٧٦١.

على رسول الله ﷺ وفاطمة عليها السلام عند رأسه في مرضه، فبكت، فأخبرها رسول الله ﷺ باختياره واختيار علي عليه السلام والأوصياء من بعده، وهم خير الأوصياء، وأخذ رسول الله ﷺ يعدّد علائم الظهور التي أنكرها الكاتب، ثمّ أخيراً ـ وكما يقول الحديث ـ أخبر رسول الله ﷺ فاطمة بأنّ المهدي من ولدها، ومن ولد الحسين بالذات. وأخرج هذا الحديث الذي أنكر الكاتب مضمونه الطبراني والهيثمي والجويني وغيرهم، والذي حدّد فيه رسول الله ﷺ هويّة المهدي من فاطمة عليها السلام من الحسين عليه السلام، وحدّد الأوصياء فيه.

وهذا غيضٌ من فيض من الأحاديث التي حدّدت معالم الظهور وعلاماته، ومن أراد الاطّلاع أكثر فليراجع معجم أحاديث الإمام المهدي[1]. كلّ ذلك أنكره الكاتب بكلمة إنشائيّة خالية من المصادر.

الاشتباه في فهم ألفاظ الروايات

ونتيجة للفهم الخاطئ لألفاظ الروايات وقع الكاتب في اشتباهات فضيعة، أدّت به إلى إنكار نص رسول الله ﷺ على أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ومن مصاديق ذلك قوله: **(إنّ الأئمّة لم يكونوا يعرفون بخلفهم من قبل)**[2].

والسرّ في فهمه الخاطئ هذا أنّه لم يستطع أن يميّز بين الروايات جيّداً، أي لم يستطع التمييز بين معرفة الإمام بنفسه أنّه إمام، وبين بداية إمامته.

أمّا الأمر الأوّل، وهو معرفة الإمام بنفسه أنّه إمام، فهذا ممّا دلّت عليه كتب الحديث، وطالعتنا به الروايات التأريخيّة بالتصريح بأسمائهم من قبل رسول الله ﷺ، كما نقل ذلك القندوزي الحنفي في ينابيعه، والصدوق في إكمال الدين، والكليني في الكافي، مضافاً إليه حديث اللوح الذي نقله الصدوق والكليني.

أمّا الصدوق فقد قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا أبي عن

---

(١) معجم أحاديث الإمام المهدي ٥ مجلّدات.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٣.

أحمد بن محمّد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر اسماً، آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم علي صلوات الله عليهم(١).

وروى الصدوق هذا الحديث بطريق آخر، وهو: عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عن أبيه، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر بن عبدالله الأنصاري.... الحديث.

وقد يقال: إنّ السند غير حجّة من وجهين:

الأوّل: أنّ الحسين بن أحمد بن إدريس في السند الأوّل، وأحمد بن محمّد بن يحيى العطّار في السند الثاني لم يوثّقا.

قلت: هما من مشايخ الإجازة، ولم يذكر الصدوق أحدهما في جميع كتبه إلّا مترضياً عليه، ومن البداهة أن لا يقال للفاسق: (رضي الله عنه)، بل يقال ذلك للرجل الجليل.

ولو تنزلنا بعدم دلالة هذا اللفظ على الوثاقة، فإنّه من البعيد كلّ البعد أن يتفق كلّ منهما على الكذب على أبيه، لأنّهما رويا الحديث عن أبويهما.

وممّا يدل على صدقهما أنّ الكليني أخرج الحديث بسند صحيح، عن أبي الجارود، وابتدأ السند بوالد الشيخ الصدوق عن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر بن عبدالله الأنصاري(٢)، والمشايخ الثلاثة الأُوَل في هذا السند من أجلّاء المحدّثين وثقاتهم المشهورين بالاتفاق.

الثاني: أنّ أبا الجارود قد طُعن عليه، فالسند ليس بحجّة.

والجواب: إنّ أبا الجارود تابعي، ومن أين للتابعي أن يعلم بأنّ في أسماء الأوصياء عليهم السلام ثلاثاً باسم محمّد وأربعة باسم علي؟! وهذا هو المنطبق مع الواقع، وقد مات أبو الجارود قبل إتمام هذا الواقع بعشرات السنين، على أنّ الشيخ المفيد قد وثّقه

---

(١) كمال الدين: ص ٢٩٣، باب ٢٨، ح ٣.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٥٣٢، باب ١٢٦، ح ٩.

في رسالته العددية.

هذا، والصدوق أخرج حديث اللوح في أوّل الباب بهذا السند، قال: حدّثني أبي ومحمّد بن الحسن (رضي الله عنهما) قالا: حدّثنا سعد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر الحميري، عن أبي الجسن صالح بن حمّاد والحسن بن طريف، عن بكر بن صالح.

وحدّثنا أبي، ومحمّد بن موسى المتوكّل، ومحمّد بن علي بن ماجيلويه، وأحمد بن علي بن إبراهيم، والحسن بن إبراهيم بن تاتانه، وأحمد بن زياد الهمداني (رضي الله عنهم) قالوا: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن بكر بن صالح، عن عبدالرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله... الحديث.

والسندان صحيحان، إلّا بكر بن صالح الذي ضُعِّف، ولا يضر ضعفه هنا لأنّه من غير المعقول أن يخبر الرجل الضعيف عن شيء قبل أوانه، ثمّ يتحقّق ذلك الشيء على طبق ما أخبر به، ثمّ لا يكون الخبر ـ بعد ذلك ـ صادقاً، فالرجل روى عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، فمِن أين له أن يعلم بأولاده وصولاً إلى المهدي عليه السلام؟! وهو كما يبدو من طبقته لم يدرك الأئمّة (الهادي والعسكري والمهدي عليهم السلام)، ويدلّك على هذا أنّ من مشايخ الحسن بن طريف الراوي عن بكر بن صالح في السند الأوّل هو ابن أبي عمير (ت ٢١٧)، ومن في طبقته[١].

فحديث اللوح: ـ عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الأئمّة من ولده، كما قال الصادق عليه السلام: «**أترون الأمر إلينا نضعه فيمن نشاء؟ كلّا والله، إنّه عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي بن أبي طالب، رجل فرجل إلى أن ينتهي إلى صاحب هذا الأمر**»[٢] ـ يخبر بحقيقة علم الأئمّة بأنفسهم بأنّهم أئمّة، وقد أنكر أحمد الكاتب ذلك[٣].

وأمّا الأمر الثاني ـ وهو معرفة الإمام وقت بداية إمامته ـ فيقول الصادق عليه السلام: «إنّ

(١) المهدي في الفكر الإسلامي: ص ٨٦ ـ ٨٨.

(٢) بصائر الدرجات: ص ٤٧١، باب ١، ح ٢.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٣.

الإمام التالي يعرف إمامته في آخر دقيقة من حياة الأوّل»[١]، أي يعرف بداية إمامته بقرينة آخر دقيقة من حياة الأوّل.

وعبّرت رواية صفوان بن يحيى عن هذا المعنى الذي خلط الكاتب فيه، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام أخبرني عن الإمام متى يعلم أنّه إمام، حين يبلغ أنّ صاحبه قد مضى، أو حين يمضي مثل أبي الحسن عليه السلام قبض ببغداد وأنت هيهنا؟ قال: **«يعلم ذلك حين يمضي صاحبه»**[٢].

فالإمام الرضا عليه السلام أكّد أنّ الإمام اللاحق يعرف بداية إمامته حينما يمضي الإمام السابق، لا حينما يبلّغ بأنّ الإمام السابق قد مضى، فلعلّ هذا الإبلاغ ليس له حقيقة وواقع، فلا يمكن أن يكون هناك إمامان في وقت واحد، فبداية إمامته تبدأ بعد وفاة السابق.

وهذا الخلط الذي وقع فيه الكاتب بين معرفة الإمام نفسه بأنّه إمام، وبين بداية إمامته، أدّى به إلى القول: **(لم تكن هناك قائمة مسبقة بأسماء الأئمّة القادمين، وإنّما كانت هذه القضيّة متروكة للزمن.... ـ وقال: ـ إنّ الأئمّة لم يكونوا يعرفون بخلفهم من قبل)**[٣].

وبعد ما تقدّم تبيّن أنّ هذا الكلام لا معنى له، ناشئ من عدم التحقيق والبحث والتمييز بين الروايات.

وعندما لم يجد الكاتب أدلّة على ما يقول، راح يبحث عن قضيّة سؤال الشيعة للأئمّة عن هويّة الإمام اللاحق، وفي بعض الأسئلة يرفض الأئمّة تحديد الهويّة[٤]، ولكنّه تجاهل السبب الذي حدا بالأئمّة عدم تحديد هويّة الإمام اللاحق لأُولئك الذين لم يؤنس منهم رشد[٥]، واكتفى بالنتيجة، لأنّ السبب يدينه، والسبب ـ كما هو واضح

---

(١) بصائر الدرجات: ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٢) بصائر الدرجات: ص ٤٦٦، ح ١.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٣.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٤.

(٥) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

عملاً ـ ما قام به أبو جعفر المنصور ببثّ جواسيسه ينظرون إلى من تتفق شيعة جعفر عليه فيضربون عنقه[١].

فلهذا السبب رفض الأئمّة تحديد هويّة الإمام اللاحق لأُولئك الذين لم يؤنس منهم رشداً، فالمسألة ليست كما يتصوّر الكاتب بهذه السهولة أن يطرح الإمام هويّة الإمام اللاحق، لأنّ ذلك معناه الذبح، كما يقول الكاظم عليه السلام[٢].

مخالفة المفسّرين واتهامهم

خالف الكاتب المفسرين في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٣]، ونفى الكاتب دلالة الآية على العصمة، وقال: **(إنّ الآية قد تفهم على أساس النسبيّة، بل إنّ هذا ـ النسبيّة في الطاعة ـ ما يوحي به العرف والعقل والآيات الأُخرى في القرآن الكريم)**[٤].

ومراد الكاتب من النسبيّة في الطاعة أنّ أُولي الأمر ليسوا بمعصومين، ولكن فلنستمع إلى الرازي في تفسيره لهذه الآية، يقول الرازي: (إنّ الله تعالى أمر بطاعة أُولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لابدّ أن يكون معصوماً عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وإنّه محال، فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أُولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أنّ كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٤١٢، ح ٧.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) النساء: الآية ٥٩.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٩.

أنّ أُولي الأمر المذكور في الآية لابدّ أن يكون معصوماً)[١].

بينما نجد الكاتب يقول: بأنّ من يفهم من الآية هذا المعنى مخالف للعرف والعقل والآيات الأُخرى، لأنّه جعل العرف والعقل والآيات الأُخرى كلّها أدلّة على فهم النسبيّة في الطاعة التي تتحدّث عنها الآية، فاتهام الرازي بعدم معرفته بالعرف والعقل وآيات القرآن ومن قبل الكاتب من عجائب الدنيا.

ثمّ راح الكاتب يشوّش ذهن القارئ فقال: (**فإنّ المسلمين الأوائل لم يكونوا يفهمون من معنى الإطلاق والطاعة لأُولي الأمر حتّى في المعاصي والمنكرات، وقد رفضت جماعة من المسلمين كان الرسول الأكرم قد أرسلها في سريّة وأمّر عليها رجلاً طاعة ذلك الرجل عندما أمر الجماعة في وسط الطريق بدخول نار أشعلها وطالبهم بالامتثال لأوامره، وقالوا له: لقد فررنا من النار فكيف ندخل فيها**)[٢].

ومن الغريب جدّاً أن يجعل الكاتب مورد نزول الآية دعابة فعلها عبدالله بن حذافة، تقول الرواية: إنّ عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي إذ بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سريّة، قال أبو عمر: وكان في عبدالله بن حذافة دُعابة معروفة، ومن دُعابته أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمّره على سريّة فأمرهم أن يجمعوا حطباً ويوقدوا ناراً، فلمّا أوقدوها أمرهم بالتقحّم فيها، فقال لهم: ألم يأمركم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطاعتي؟ وقال: «**من أطاع أميري فقد أطاعني**»، فقالوا: ما آمنّا بالله واتبعنا رسوله إلّا لننجو من النار، فصوّب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعلهم، كما يقول القرطبي[٣].

لقد أصبح القرآن عند الكاتب نازلاً لدعابات يلعب بها عبدالله بن حذافة، وليس لهداية البشريّة، فمورد نزول الآية عند الكاتب هو دعابة يلعب بها عبدالله بن حذافة، ورفض أن يكون مورد نزول الآية علي بن أبي طالب عليه السلام، تقول الرواية: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث سرية يوماً على رأسها علي، فصنع علي شيئاً أنكروه، فتعاهد أربعة

---

(١) التفسير الكبير: ج ١٠، ص ١١٦.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ج ٥، ص ٢٦٠.

من أصحاب رسول الله ﷺ أن يعلموه، وكانوا إذا قدموا من السفر بدأوا برسول الله ﷺ، فقالوا له ذلك، فنهرهم وقال غاضباً: «ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، علي منّي وأنا من علي، وعلي ولي كلّ مؤمن بعدي»(١).

أضف إلى ذلك قول الباقر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مَنْكُمْ﴾(٢) قال: «هي في علي وفي الأئمّة، جعلهم الله مواضع الأنبياء»(٣).

ويقول أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّ هذه الآية نزلت فيمن قرنهم الله بنفسه ونبيّه، وهم أُولئك الذين قال عنهم رسول الله ﷺ: إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلّوا بعدي إن تمسّكتم بهما، كتاب الله عزّ وجلّ وعترتي أهل بيتي»(٤). كلّ ذلك نبذه الكاتب وراء ظهره ليشتري به ثمناً قليلاً، فبئس ما يشترون.

ادعاءات إعلاميّة فارغة

امتلأ كتاب أحمد الكاتب بالادعاءات الإعلاميّة الفارغة التي في كثير منها لا يسوق لها أي شاهد، وفي بعضها الآخر يحرّف المراد الواقعي لها من قبل فقهاء الإماميّة ومتكلّميهم، وأنكر في بعض آخر حقائق اتفق عليها الفكر الإسلامي، أعم من كونه سنّياً أو شيعياً، فلقد أنكر العدد المحدّد للأئمّة أو الخلفاء من بعد رسول الله ﷺ(٥). في الوقت الذي نجد فيه أنّ العدد الاثني عشر (خليفة، امام، أمير) ورد في روايات كتب الفريقين، كما سيتضح فيما بعد.

ثمّ شنّع على الشيعة فهمه الخاطئ لألفاظ أحاديث تقول: إنّ الإمامة مستمرّة في

---

(١) مصنّف بن أبي سنيّة: ج ٧، ص ٥٠٤، ح ٥٨؛ مسند أحمد: ج ٤، ح ١٩٤٢٦؛ سنن الترمذي ج ٥، رقم ٣٧١٢؛ الإحسان بترتيب صحيح ابن حيّان: ج ٦، ص ٢٦٩، رقم ٦٩٣٨.

(٢) النساء: الآية ٥٩.

(٣) الميزان: ج ٤، ص ٤٢١.

(٤) الميزان: ج ٤، ص ٤٢١.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٩.

الخلق، وقال: **(إنّ الإمامة لا تنقطع ولا تنحصر في عدد معين)**[١]، ولكنّه لا يستطيع أن يطلي أكاذيبه على القارئ، لتسالم الفكر الشيعي والسنّي على وجود اثني عشر خليفة حتّى تقوم الساعة، يقول مسلم في صحيحه:

«لا يزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة، ويكون عليكم اثني عشر خليفة كلّهم من قريش»[٢].

فالحديث واضح المعنى، إنّ الرقم المحدّد اثني عشر، هو خلفاء الله على البشريّة من بعد رسول الله ﷺ حتّى تقوم الساعة، ولكن عندما أنكر الكاتب ذلك العدد زوّر كلمة (حتّى تقوم الساعة) وما يشابهها في كتب الشيعة، ليجعل الإمامة إلى يوم القيامة وأنّها مستمرّة بدون عدد محدّد.

وبعد هذا وذاك، كذب على الشيعة من جديد عندما قال: **(إنّ النظريّة الإماميّة تقول: إنّ النص قد حدث على علي فقط، وإنّ النص على الأئمّة الآخرين يتم من قبل الأوّل للثاني، وهكذا)**[٣].

وهذا كذب محض، وافتراء واضح، لأنّ الشيعة تسالموا في نقل النصوص على إمامة أهل البيت عليهم السلام من رسول الله ﷺ، وأعدّ بعض الفقهاء أبواباً خاصّة باسم (النصوص العامّة على إمامة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام وخلافتهم على لسان رسول الله ﷺ... إلخ)، كما نقل ذلك الحر العاملي وغيره[٤]، ومسألة النص على الأئمّة من قبل رسول الله ﷺ، كما في حديث اللوح الذي نقله جابر وغيره من أصحاب رسول الله ﷺ كسلمان، مسألة مفروغ عنها في الفكر الشيعي، وكذلك بعض كتب المنصفين من السنّة، أمثال القندوزي الحنفي الذي جعل باباً بعنوان: (بيان الأئمّة الاثني

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٩.

(٢) صحيح مسلم: ح ١٨٢٢.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٠.

(٤) إثبات الهداة: ج ٢، ص ٢٤٤ ـ ٥٦٦.

عشر بأسمائهم)[١]. ونقل حديث رسول الله ﷺ: «**أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون**».

يقول الحرّ العاملي: إنّ النبي ﷺ قال: «**أوحى الله إليَّ يا محمّد، إنّي اطّلعت إلى الأرض إطّلاعة فاخترتك منها فجعلتك نبيّاً، ثمّ اطّلعت ثانياً فاخترت منها عليّاً فجعلته** وصيّك ووارث علمك والإمام بعدك، وأخرج من أصلابكما الذريّة الطاهرة والأئمّة المعصومين، خزّان علمي، فلولاكم لما خلقت الدنيا ولا الآخرة ولا الجنّة ولا النار، يا محمّد أتحبّ أن تراهم؟ فقلت: نعم، فنوديت، يا محمّد، ارفع رأسك، فرفعت رأسي، فإذا أنوار علي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمّد بن علي، وجعفر بن محمّد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمّد بن علي، وعلي بن محمّد، والحسن بن علي، والحجّة يتلالأ من بينهم كأنّه كوكب دريّ، يا محمّد هم الأئمّة بعدك المطهّرون من صلبك...»[٢].

هذا ما ذكره الحرّ العاملي في إثبات الهداة، والغرض من نقلنا لهذا الكلام هو أن نبيّن أنّ الكاتب نسب إلى الحرّ العاملي أنّه قال بأنّ النص حدث على الإمام علي فقط، وأنّ النص على الأئمّة الآخرين يتم من قبل الأوّل للثاني[٣]، بينما نرى أنّ الحر العاملي نقل الحديث أعلاه، وعشرات مثله تؤكّد النص على الأئمّة من قبل الرسول ﷺ.

ثمّ أطلق الكاتب شعارات فارغة، لم تعترف بها الشيعة في أي زمان، فقال: (**وكانت النظريّة تعترف بعدم وجود النص الصريح من بعض الأئمّة على بعض**)[٤].

فلو تفضّل علينا الكاتب، وذكر لنا مورداً واحداً تقول الشيعة فيه أنّ النص على هذا الإمام لم يقم عليه دليل؟ بل على العكس تماماً، فقد ذكروا أحاديث للنص عليهم من رسول الله ﷺ، وثمّ من آبائهم واحداً بعد واحد، وأنّه أمر إلهي لا يضعه الإمام

---

(١) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٢٨١، باب ٧٦.

(٢) إثبات الهداة: ج ٢، ص ٥٢٠؛ عيون أخبار الرضا: باب النصوص على الرضا عليه السلام.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٠.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٠.

حيث يشاء، كما يقول الصادق عليه السلام.

وأوّل تأويلاً قسريّاً بعض الأحاديث التي تقول بأنّ الإمام اللاحق تبدأ إمامته في اللحظة الأخيرة من حياة الإمام الأوّل، فأوّله الكاتب بأنّ الإمام السابق يجهل الإمام اللاحق، وحاول جاهداً بتأويل قسري أن يحمّل الأحاديث ذلك المعنى[(١)].

الإهمال المتعمّد لكثير من الروايات

أهمل الكاتب تراثاً كاملاً من الروايات الصحيحة التي حفلت بها كتب الشيعة، منها ما تعلّق بالإمامة الإلهيّة، ومنها ما تعلّق بولادة المهدي (عج)، فلقد روى الشيخ الطوسي وحده (٣١ رواية) حول ولادة الإمام الثاني عشر، أضف إلى ذلك روايات الكليني والمفيد والصدوق وغيرهم، كلّ ذلك أهمله الكاتب، واكتفى بمناقشة روايتين منه فقط، وأهمل أيضاً خبر محاولة اعتقال الإمام المهدي الذي رواه الصدوق، والذي حدّث به أحمد بن عبيدالله بن خاقان، فقال:

لقد ورد ـ جعفر ـ إلى السلطان يخبره باعتلال الإمام العسكري واستعدّوا لذلك، وبعد وفاة الإمام أعدّوا العدّة للمداهمة والتفتيش للقبض على من يهد عروش الطواغيت، ولكن خيّب الله مسعاهم[(٢)].

كلّ ذلك أهمله الكاتب، ونسب محاولة القبض على الإمام إلى مرويّات الطوسي والمجلسي والصدر، واتهم أخبارهم بالإرسال[(٣)]، ولم يذكر بقيّة علماء الشيعة أمثال الصدوق وغيره، والذين دوّنوا حادثة محاولة اعتقال الإمام.

وعندما أحسّ الكاتب بأنّ الروايات في هذا المجال كثيرة جدّاً وكلامه السابق لا يفي بالغرض، جعل من العبّاسيين الساعد الأيمن للعلويين، وأوجد الموادعة والمؤانسة بينهم، فقال: **(كان المعتضد العبّاسي يميل إلى التشيّع... مما يبعد صحّة الرواية المرسلة التي**

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٠.

(٢) كمال الدين: ص ٤٩ ـ ٥٢.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٥.

تتحدّث عن محاولة اعتقال الإمام المهدي)[١].

ولقد فسّر أحمد الكاتب إرسال السلطان إلى داره ـ الحسن العسكري ـ من يفتّشها ويفتّش حجرها، وختم على جميع ما فيها، وطلبوا أثر ولده، وجاؤوا بنساء يعرفن الحبل، فدخلن على جواريه فنظرن إليهنّ، فذكر بعضهن أنّ جارية هناك بها حمل، فأمر بها فجُعلت في حجرة ووكل بها نحرير الخادم وأصحابه ونسوة معهم[٢]، فسّره بالميل إلى التشيّع.

ولم يذكر الكاتب أنّ جعفر أخبر المعتمد ـ الذي يميل إلى التشيع على حد زعمه ـ بالإمام المنتظر، فثارت ثائرته ـ كما يقول الصدوق ـ فوجّه المعتمد بخدمه فقبضوا على صقيل الجارية، فطالبوها بالصبي فأنكرته وادعت حبلاً بها لتغطي حال الصبي، فسُلّمت إلى أبي الشوارب القاضي[٣].

ولم يذكر الكاتب قول أحمد بن عبدالله حيث قال: فلمّا دفن ـ الحسن والد المنتظر ـ وتفرّق الناس، اضطرب السلطان وأصحابه في طلب ولده، وكثر التفتيش في المنازل والدور[٤].

كلّ هذا أهمله الكاتب ليجعل المؤانسة والموادعة والمحبّة بين العبّاسيين والعلويين دليله لعدم الضغط العبّاسي على البيت العلوي.

أحمد الكاتب يريح نفسه عناء البحث

أراح الكاتب نفسه عناء البحث عن فصل مهم، نقله الثقات إلينا من فصول دراسة الإمام الثاني عشر، وهو الاعترافات الصريحة والصحيحة من قبل العشرات، بل المئات الذين شاهدوا الإمام المنتظر في حياة أبيه العسكري وبعدها، ونحن هنا نكتفي

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٥.

(٢) كمال الدين: ص ٥١ ـ ٥٢.

(٣) كمال الدين: ص ٤٧٢.

(٤) كمال الدين: ص ٥٢.

بنقل بعض الأسماء والثقات الذين شاهدوا الإمام، والذين ضرب الكاتب عنهم صفحاً، فلم يُشر لهم بكلمة واحدة، منهم: إبراهيم ابن إدريس أبو أحمد[١]، وإبراهيم ابن عبده النيسابوري[٢]، وإبراهيم بن محمّد بن أحمد الأنصاري[٣]، وإبراهيم بن مهزيار أبو إسحاق الأهوازي[٤]، وأحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري[٥]، وأحمد بن إسحاق الوكيل[٦]، وأحمد بن الحسين بن عبدالملك الأزدي[٧]، وأحمد بن عبدالله الهاشمي[٨]، وأحمد بن محمّد بن مطهّر[٩]، وأحمد بن هلال والحسن بن أيّوب[١٠]، وأبو الأديان[١١]، وإسماعيل بن الحسن الهرقلي[١٢]، وإسماعيل بن علي النوبختي[١٣]، وجعفر بن علي[١٤]، وجعفر الكذّاب[١٥]، وجعفر بن محمّد بن عمرو[١٦]، والحسن

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٩٢، ح ٨؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٣٥٣.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٩٢، ح ٦؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٣٥٢.

(٣) الطبري، دلائل الإمامة: ص ٢٩٨.

(٤) كمال الدين: ص ٤٠٨، باب ٤٤، ح ١٩؛ ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٣٥، باب ٨٣، ح ١٢.

(٥) ينابيع المودّة: ص ٣٣١، باب ٨٣، ح ٧.

(٦) كمال الدين: ص ٤١٨، ح ٢١؛ الإحتجاج للطبرسي: ج ٢، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(٧) الغيبة للطوسي: ص ١٥٢.

(٨) الغيبة للطوسي: ص ١٥٥.

(٩) الكافي: ج ١، ص ٣٩٢، ح ٥؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٣٥٢.

(١٠) الغيبة للطوسي: ص ٢١٧.

(١١) كمال الدين: ص ٤٣٢، باب ٤٤، ح ٢٥.

(١٢) النجم الثاقب: ج ٢، ص ٣٤٣، الباب السابع.

(١٣) الغيبة للطوسي: ص ١٦٤.

(١٤) الكافي: ج ١، ص ٣٩٢، ح ٩.

(١٥) كمال الدين: ص ٤٠٥، ح ١٥.

(١٦) الغيبة للطوسي: ص ٢٠٨.

ابن أيّوب بن نوح[١]، والحسن بن الحسين الأيادي[٢]، والحسن بن عبدالله التميمي[٣]، والحسن بن وجناء النصيبي[٤]، والحسين بن روح أبو القاسم، وأبو الحسين ابن أبي البغل الكاتب[٥]، وحكيمة بنت الإمام الجواد[٦]، ورشيق صاحب المادراي[٧]، وسعد بن عبدالله القمّي[٨]، وأبو سورة[٩]، وغيرهم، هذا فضلاً عن المشاهدات الجماعيّة في حياة العسكري وبعدها، وآمن بتلك المشاهدات ونقلها ثقات الشيعة ومؤلّفوها، أمثال المفيد والطوسي والكليني والصدوق وغيرهم من أقطاب الفكر الشيعي، كل ذلك تجاهله الكاتب ولم يذكره إلّا بعبارة إعلاميّة خالية من أي مصدر قائلاً: **(إنّ عامّة الشيعة لم يكونوا شاهدوا أي ولد للإمام العسكري)**[١٠].

وأهمل الكاتب هذا الكم الهائل من الاعترافات من دون تأويل أو تضعيف وما شابه ذلك والذي تعوّدناه من الكاتب أمام كلّ دليل خلاف مدّعاه.

أحمد الكاتب يعتمد على رواية ثمّ يضعّفها

لقد تخبّط الكاتب تخبطاً عجيباً في الاعتماد على الروايات، فتارة يعتمد على رواية لأنّ فيها مقطعاً نافعاً في استدلاله، فيجعل تلك الرواية ركناً لنظريّته، وأُخرى يضعّف نفس تلك الرواية إذا كان المقطع الآخر يهدم استدلاله في المقطع الأوّل، فيتناول

---

(١) الغيبة للطوسي: ص ٢١٧.

(٢) تبصرة الولي: ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٣) الغيبة للطوسي: ص ١٦٣؛ الخرائج والجرائح: ج ١، ص ٤٧١، ح ١٥.

(٤) منتخب الأثر: ص ٤٨٨، رقم ٧.

(٥) فرج المهموم: ص ٢٤٥.

(٦) إعلام الورى: ج ٢، ص ٢١٤.

(٧) الغيبة للطوسي: ص ١٤٩.

(٨) كمال الدين: ص ٤٥٤، ح ٢١؛ حلية الأبرار: ج ٢، ص ٥٥٧.

(٩) الثاقب في المناقب: ص ٥٩٦، رقم ٥٣٨.

(١٠) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩١.

سندها ومتنها وبدون أمانة علميّة، إمّا بتضعيف الثقات أو بالتأويل القسري الذي لا تتحمله ألفاظ الرواية، ومن مصاديق ذلك أنّ الكاتب جعل رواية أبا الأديان البصري ركناً أساسيّاً لعدم مشاهدة الشيعة لإمامهم المنتظر، وقال:

(عامّة الشيعة لم يكونوا يعرفون أحداً غير جعفر من أبناء الإمام الهادي، ولم يكونوا شاهدوا أي ولد للإمام العسكري، وهذا ما تؤكّده رواية أبي الأديان البصري)[١].

ولكن عندما حملت هذه الرواية بعض الإشارات للتعرّف على الإمام المهدي، قال الكاتب بحقّها:

وأمّا رواية أبي الأديان البصري التي ينفرد بنقلها الصدوق ويرسلها دون أي سند.... ولا يعرف أحد شخصاً بهذا الاسم ممّا يؤكّد اختلاقه من بعض الغلاة)[٢].

فما حدا ممّا بدا، بالأمس وفي (ص ١٩١) كانت الرواية القاعدة الأساسيّة للاستدلال على ما أراد، واليوم وفي (ص ٢٢٤) أصبحت ضعيفة مرسلة، راويها غير معروف. وما هذا التخبّط إلّا للمنهج العشوائي الذي اعتمده الكاتب في الاعتماد على الروايات وتقطيعها، وتأييد ما ينفعه من قطعها، وتضعيف ما يهدم أركان استدلاله منها.

ولم يكتفِ الكاتب بذلك، بل حمّل الرواية أكاذيب لم تحملها، وجعل من أبي الأديان البصري ـ على الرغم من اتهامه بالجهالة ـ رجلاً معزيّاً ومهنئاً لجعفر، معزياً بوفاة العسكري، ومهنئاً بمقام جعفر الجديد، وهو الإمامة، ونسب ذلك إلى الرواية[٣]، بينما نجد أبا الأديان هذا في تلك الرواية يقول: (إن كان جعفر هو الإمام فقد بطلت الإمامة لأنّي ـ والكلام لأبي الأديان ـ كنت أعرفه يشرب النبيذ ويقامر في الجسوق ويلعب الطنبور)[٤]. فلم ينقل هذه المواصفات لجعفر والتي حدّث بها أبو الأديان،

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩١.
(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٤.
(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩١.
(٤) كمال الدين: ص ٤٣٢.

واكتفى بالتعزية والتهنئة، فقطع الرواية عن سياقها الموضوعي.

ولم يقف الكاتب عند ذلك، ولكي يضلّل القارئ بأكاذيبه أضاف إلى المعزّين والمهنئين عثمان بن سعيد العمري، وجعل من الرواية تلك دليلاً على ذلك، وهذا كذب محض، وافتراء واضح، ومن أراد التأكّد فليرجع إلى الرواية(١)، ولن يجد فيها ذلك أبداً.

ولم يقف الكاتب عند ذلك الحد، بل نسب للرواية بأنّ وفداً من الشيعة هنّأ جعفر وعزّاه، بينما نجد أنّ ذلك الوفد أراد أن يبرز للناس عدم أهليّة جعفر لهذا المنصب، تقول الرواية: سألوه عن بعض مواصفات الإمامة فلم يجب عنها، وأجاب عنها الخادم الذي خرج من الإمام الحجّة، وهذا لم يذكره الكاتب الذي قطّع الرواية، وأخرج ما هو داخل فيها، وأضاف ما هو خارج عنها تشويشاً لذهن القارئ.

أحمد الكاتب يخصم نفسه

امتلأ كتاب المؤلّف بالمتناقضات حتّى عجزنا عن إحصائها، فلقد نسب إلى أهل قم أنّهم لم يلتزموا بقانون الوراثة العموديّة في الإمامة وقال:

(إنّ أهل قم.... لم يكونوا يلتزمون بقانون الوراثة العموديّة في الإمامة)(٢).

ولكن بعد أسطر نقل رواية تشير إلى أنّ أهل قم رفضوا إمامة جعفر الكذّاب لهذا البند الأساسي الراسخ في أذهانهم، فقال:

(العقبة الرئيسة التي حالت دون إيمان بعض الشيعة بإمامة جعفر هي المبدأ القديم المشكوك فيه الرافض لاجتماع الإمامة في الأخوين بعد الحسن والحسين وقد طرحه وفد قم على جعفر بن علي أثناء الحوار)(٣).

ولم يميّز الكاتب بين لفظة «الوراثة العموديّة» وبين لفظة «عدم اجتماع الإمامة في

(١) كمال الدين: ص ٤٣١ ـ ٤٣٣، ح ٢٥.
(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٢.
(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٢.

الأخوين بعد الحسن والحسين» والتي تعبّر عن الوراثة العموديّة، فنسب إلى أهل قم كلا اللفظين ذات المعنى الواحد من دون أن يلتفت إلى أنّ معنى كلا اللفظين واحد، وقال متحدّثاً عن الشيعة:

(المشكلة الرئيسيّة في جعفر لدى البعض منهم هي مسألة الجمع بين الأخوين في الإمامة)[١].

وكثير مثل هذه العبارات العشوائيّة اتسم به كتاب هذا الرجل.

أحمد الكاتب يفسّر الحديث برأيه

تحدّث الكاتب عن كثير من الأحاديث التي نقلها الفريقين، برأيه من دون أي وثيقة تؤيّده، ففسر كلمة الحجّة في الأحاديث بأنّها الحكومة، ولم يعطِ للإمام أي صلاحيّة أُخرى سوى الحكومة، فأوجد تناقضاً لم يكن موجوداً بين الغيبة وبين الأحاديث التي تنصّ على ضرورة وجود حجّة لله على الأرض، فقال:

(ما فائدة هذه الأحاديث إذا كان الإمام غائباً ولم ينظم المسلمين ويقودهم لتطبيق أحكام الإسلام ويؤسس الحكومة الإسلاميّة)[٢].

وهذا التساؤل مبني على عدم فهم وظيفة الإمام أو الحجّة بالأمّة، وإشكال الكاتب هذا لا ربط له بالغائب المنتظر، لأنّ كلّ أئمتنا ـ ما عدا علي والحسن عليهما السلام اللذين حكما لبعض الوقت ـ لم يحكموا ولم يستلموا القيادة السياسيّة في المجتمع، ولكن ظلّوا يدافعون عن الشريعة وحفظوها من التحريف والتلاعب، ابتداءً من زمن الخلفاء الراشدين وإلى يوم الغيبة التي أرسوا فيها قواعد الفقه الإسلامي وحدّدوا مسارات الشريعة، ووضعوا الخطوط الحمراء لكلّ من أراد البحث والتقصّي حول أحكامها.

إذن، كلام الكاتب كان مبنياً على عدم الفهم ـ الذي أوقعه في اشتباهات كثيرة ـ لألفاظ الأحاديث، ومن هذه الأحاديث:

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٣.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص

قول العبد الصالح عليه السلام: «إنّ الحجّة لا تقوم لله على خلقه إلّا بإمام حيّ يعرف»(١).

وقول الإمام علي عليه السلام: «اللهمّ بلى، ولا تخلو الأرض من حجّة قائم لله بحجّته، إمّا ظاهر معلوم، وإمّا خائف مغمور، لئلّا تبطل حجج الله وبيناته»(٢). وغير ذلك كثير.

فعندما عجز الكاتب عن إيجاد نقطة ضعف في هذه الأحاديث سنداً ومتناً، رماها بتهمة التناقض بين ضرورة وجود الحجّة وقيامه، وبين غيبة الإمام المنتظر(٣).

وفسّر وجود الحجّة بقيام الدولة أو الرئيس في المجتمع، وعندما فهم من الرئيس القائد السياسي الذي يقود دفّة الحكم وقع في الفخ الذي رسمه لنفسه، وإشكال الكاتب هذا لا علاقة له بالغيبة وإن كان هو لا يعلم بذلك، لأنّ الأئمّة عليهم السلام باستثناء علي والحسن عليهما السلام، لم يستلموا الحكم ولم يتهيّأ لهم الظرف السياسي لذلك، ولكن لم ينعزلوا عن المجتمع، بل ظلّوا يدافعون عن الوظيفة الأساسيّة لهم وهي حفظ الشريعة من التحريف والتبديل، فحتّى لو سُدّ الطريق السياسي والسيطرة على دفّة الحكم لتنفيذ هذه الوظيفة، فهناك طرق أُخرى سار عليها الأئمّة عليهم السلام لتنفيذ وصيّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

يقول الشيخ الصدوق:

(إنّ خصومنا قد جهلوا آثار حكمة الله تعالى، وأغفلوا مواقع الحقّ ومناهج السبيل في مقامات حجج الله تعالى مع أئمّة الضلال في دول الباطل في كلّ عصر وزمان، إذ قد ثبت أنّ ظهور حجج الله تعالى في مقاماتهم في دول الباطل على سبيل الإمكان والتدبير لأهل الزمان، فإن كانت الحال ممكنة في استقامة تدبير الأولياء لوجود الحجّة في الخاص والعام، كان ظهور الحجّة كذلك، وإن كانت الحال غير ممكنة من استقامة تدبير الأولياء لوجود الحجّة بين الخاصّ والعام، وكان استتاره مما توجب الحكمة ويقتضيه التدبير، حجبه الله وستره إلى وقت بلوغ الكتاب أجله، كما قد وجدنا

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٢٣٢، باب ٤.

(٢) الغيبة للنعماني: ص ١٣٦، باب ٨، ح ١.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٧.

من ذلك في حجج الله المتقدّمة من عصر وفاة آدم عليه السلام إلى حين زماننا هذا منهم المستخفون ومنهم المستعلنون، بذلك جاءت الآثار ونطق الكتاب(١).

ولكن من لا علم له بالآثار ولا دراية له بالكتاب يرتب دليل التناقض بينه وبين نفسه، حتّى لو لم يصدّقه أحد، فالمهم إدراجه ضمن كتاب يثير شبهات ضدّ الإسلام والمسلمين.

(١) كمال الدين: ص ٣٢.

الفصل الثاني

الكذب المتعمّد

على علماء الشيعة

أحمد الكاتب يكذب على الشيخين المفيد والنوبختي

نسب الكاتب لرجال الإماميّة وثقاتهم أحاديث ما قالوها وما تطرّقوا لها قط، بل قالوا عكسها تماماً، وكان ذلك نتيجة لمنهج الكاتب في صياغة حديث الإمام أو كلام الإمامي بأسلوبه الخاص، أخفى هذا المنهج وراءه الكثير من الحقائق، ونسب الأقوال إلى أُناس هم بريئون منها، فنسب للشيخ المفيد والنوبختي كلاماً لم يقولاه، ولا حتّى أشارا إليه، بل نقل لنا المفيد خلافه تماماً.

يقول الكاتب: (**إنّ الشيخ المفيد والنوبختي قالا: إنّ كثيراً من الشيعة الإماميّة لبّوا نداء جعفر أخ الإمام العسكري، وكادوا يجمعون على القول بإمامته**)[1].

ولكن الشيخ المفيد الذي نُسب إليه هذا الكلام يقول خلاف ذلك تماماً، وجعل الجمهور من الشيعة يؤمنون بإمامة ابنه القائم، ولم يقولوا بإمامة جعفر هذا، ونسب الشيخ المفيد هذا الكلام إلى النوبختي، يقول الشيخ المفيد: (ولما توفّي أبو محمّد الحسن ابن علي بن محمّد، افترق أصحابه بعده على ما حكاه أبو محمّد الحسن بن موسى النوبختي، فقال الجمهور منهم بإمامة ابنه القائم المنتظر وأثبتوا ولادته)[2].

والعبارة واضحة لا تحتاج إلى تأمّل وشرح، ليقف القارئ على معناها، أو يؤولها بألفاظ، ويحمّلها معنى قسرياً، فلم يستطع الكاتب بهذه الطرق أن يوجد ثغرة فيها، فغيّر معناها ولفظها ونسب ذلك إلى المفيد بلفظه الخاص.

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩١.

(٢) الفصول المختارة: ص ٣١٨.

والمطالع لكتاب «فرق الشيعة» للنوبختي لا يجد هذا الإجماع على جعفر الذي تكلّم به الكاتب ونسبه إليه، بل إنّ النوبختي قال: (سوى نفر يسير قليل، فإنّهم مالوا إلى أخيه جعفر بن علي)[١]. ولا يوجد أيضاً في كتاب المقالات والفرق للأشعري هذا الإجماع على جعفر، الذي تحدّث عنه الكاتب[٢]، ومن أراد فليراجع ليطّلع على الحقيقة بنفسه.

أحمد الكاتب يكذب على الشيخ الصدوق تتثُّ

يقول أحمد الكاتب: (**ويتطرّف الصدوق جدّاً، وبشكل غير معقول، فينقل عن الإمام السجاد أنّه كان يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم والطاعة له، وعدم التعرّض لسخطه، ويتهم الثائرين بالمسؤوليّة عن الظلم الذي يلحق بهم من قبل السلطان**)[٣].

ولكن بمراجعة بسيطة لما نقله الصدوق ﷺ يكتشف القارئ زيف ما ادّعاه أحمد الكاتب، ونحن هنا ننقل كلام الصدوق حتّى يعرف القارئ خبث الكاتب وادعاءه، يقول الشيخ الصدوق نقلاً عن زين العابدين عليه السلام: «**وحقّ السلطان أن تعلم أنّك جُعلت له فتنة، وأنّه مبتلىً فيك بما جعل الله عزّ وجلّ له عليك من السلطان، وأنّ عليك أن لا تتعرّض لسخطه فتُلقي بيدك إلى التهلكة وتكون شريكاً له فيما يأتي إليك من سوء**»[٤].

فهذه الكلمات تحذّر الإنسان من أن يلقي بنفسه إلى التهلكة بيد حكّام الجور وسلاطين الزمان الذين لا يتورّعون عن هتك المحارم وسفك الدماء، ومن قصد لذلك عامداً كان كمن ساعد على نفسه، فهي وصيّة لا تأباها العقول، وتقبلها الأنفس المفطورة على المحافظة، ولا أعلم كيف طوّعها الكاتب لمرامه، وهو أنّ السجّاد عليه السلام يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم، والطاعة له؟! والغريب نسبة هذا الفهم إلى الشيخ

---

(١) فرق الشيعة: ص ١٠٤.

(٢) المقالات والفرق: ص ١١٠.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٩.

(٤) الأمالي للصدوق: المجلس ٥٩، ص ٤٥٢.

الصدوق، مع براءة الشيخ عن هذا الفهم براءة الذئب من دم يوسف.

فالإمام يطالب المسلم بالمحافظة على نفسه في حالة عدم قابليّته على المقاومة، وإلّا لو توفّرت القابليّة والمقوّمات لذلك كان هناك منهج آخر تماماً، ونتيجة لوضوح كلام الإمام زين العابدين عليه السلام، لم ينقل الكاتب كلام الإمام بنصّه، بل عبّر عنه بتعبيره الخاص، كما هو أعلاه، معتقداً أنّ القارئ لا يراجع المصادر، وغافل عن هذا النوع من التحريف.

أحمد الكاتب يكذب على الصدوق والنوبختي والنعماني

عاد الكاتب إلى الكذب على أقطاب الفكر الشيعي، ونسب إليهم أقوالاً يصوغها بعباراته، لا يصدّق بها من له أدنى عقل، فمثلاً نسب إلى الشيخ الصدوق أنّه شاكّ في نظريّة الإمامة الاثنا عشريّة[1]، بينما نجد الشيخ الصدوق يصرّح بقوله: (إنّ عدد الأئمّة عليهم السلام اثنا عشر، والثاني عشر هو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً).

وردّ الشيخ الصدوق كلام الزيديّة بقوله: (أفيكذّب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله الأئمّة اثنا عشر)[2].

هذه كلمات الشيخ الصدوق في نظريّة الإثنى عشريّة التي نسب الكاتب الشكّ إليه فيها، أضف إلى ذلك فإنّ كتب الشيخ الصدوق قد امتلأت بأحاديث تنص على الإمامة في أولاد علي، وهم اثنا عشر، والثاني عشر هو الغائب المنتظر، ولو طالعت أي كتاب للشيخ الصدوق لعرفت صحّة هذا المعنى، ونحن لن نحيل القارئ إلى كتاب خاص، فأي كتاب شاء طالعه وجد خلاف ما يقوله أحمد الكاتب.

وأمّا النوبختي، فقد نسب الكاتب إليه هذا القول: **(إنّ الإمامة ستستمر في أعقاب الإمام الثاني عشر إلى يوم القيامة)**[3].

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٣.

(٢) كمال الدين: ص ٨٣.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٠.

وجعل مصدر هذا الكلام كتاب النوبختي (فرق الشيعة) الفرقة التي قالت بوجود ولد للعسكري، وبمراجعتنا لذلك لم نجد هذا النص، ولا حتّى أي إشارة إليه في كتاب فرق الشيعة، الفرقة التي قالت بوجود ولد للعسكري(١).

وأمّا كذبه على النعماني، فلقد نسب إليه أنّه لم يستطع إثبات وجود الإمام محمّد بن الحسن العسكري(٢).

بينما نجد النعماني من بين علماء الشيعة كتب كتاباً باسم الغيبة، كرّسه لإثبات أنّ المهدي هو الحجّة بن الحسن العسكري، وهو صاحب الغيبة، وذكر نسبه وعلامات ظهور، ومدّة حكمه، وغير ذلك من الأدلّة الكثيرة التي احتواها كتابه الذي صنّفه على أبواب بلغت (٢٥ باباً) موزعة على (٣٣٢ صفحة).

أحمد الكاتب لم يفهم منهج الشيخين الصدوق والكليني

فهم المنهج من المبادئ الأساسيّة للحديث عن صاحبه، والذي يجهل بمنهج أحد لا يحقّ له التحدّث عنه، لأنّ ذلك سيوقعه في أخطاء فادحة.

وهنا وقع الكاتب في خطأ فادح بعدما جهل منهج الكليني والصدوق في قبول الرواية وردّها، وأخذ يناقشهم في مرويّاتهم.

فأمّا منهج الكليني في الكافي فهو أخذه الرواية التي يثق بصدورها من المعصوم بحيث يقطع بذلك الصدور، يقول ثقة الإسلام:

(وقلت: إنّك تحب أن يكون عندك كتاب كافٍ يجمع جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلّم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين والسنن القائمة التي عليها العمل وبها يؤدّى فرض الله وسنّة نبيّه)(٣).

---

(١) فرق الشيعة: ص ١٠٥ ـ ١١٩.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٨.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٥٥.

فهذه هي شهادة الشيخ الكليني على ما ورد في كتابه، بأنّ جميع الأخبار صحيحة واردة عن الصادقين، واعتبرت هذه الشهادة من التوثيقات الإجماليّة لصحّة صدور أخبار الكافي عن الصادقين، وفرق بين القطع بصدور الأخبار وبين كون رواة تلك الأخبار ثقات.

وهكذا الشيخ الصدوق قال في مقدّمة كتابه «من لا يحضره الفقيه»:

(ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أُفتي به وأحكم بصحّته، وأعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني وبين ربّي تقدّس ذكره وتعالت قدرته، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع)(١).

فالخبر الصحيح عند الكليني والصدوق والمتقدّمين هو ما أيّدته القرائن الداخليّة والخارجيّة، وليس الاعتماد على وثاقة الأشخاص فقط، فوثاقة الشخص طريق لصحّة صدور الخبر، وليس هو الطريق المنحصر في الوثاقة، بل هناك طرق أُخرى، وهي القرائن الخارجيّة ومن جملتها:

١ ـ وجود الحديث في كثير من الأصول الأربعمائة المؤلّفة في عصور الأئمّة، أو وجوده في أصل معروف الانتساب لمن اجتمعت العصابة على تصديقهم كزرارة ومحمّد بن مسلم وأضرابهم.

٢ ـ اندراج الحديث في أحد الكتب التي عرضت على الأئمّة فأثنوا على مصنّفيها، وكتاب سليم من الكتب التي أثنى الصادق عليها.

٣ ـ كون الحديث مأخوذاً من الكتب التي شاع عن السلف الوثوق بها والاعتماد عليها.

فهذه القرائن وغيرها كانت بيد الكليني والصدوق والطوسي والمتقدّمين، يعملون بها لقبول الرواية وردّها، ولا يحقّ لأحد بعد تصريحهم بذلك أن يشكل على أنّ هذا الحديث في طريقه شخص ضعيف مثلاً أو ما شابه ذلك، وهذا ما سقط فيه الكاتب عندما قال: (**الكليني والصدوق اعتمدوا في قولهم بالنظريّة الاثني عشريّة على كتاب**

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٣.

سليم)[١].

فحتّى لو اعتمدوا على كتاب سليم، وسلّمنا ـ جدلاً ـ للكاتب بعبارته الإعلاميّة التي ضعّف بها كتاب سليم، فهذا لا يعني ـ وعلى ضوء ما تقدّم ـ بأنّ أحاديث (الأئمّة اثنا عشر) ليست صادرة عن أئمّة الحق عليهم السلام، أضف إلى ذلك أنّ الكليني والصدوق لم يعتمدا على كتاب سليم في ذلك، ومن راجع الكافي علم بصحّة هذا الكلام جيّداً، وكذلك كتب الشيخ الصدوق.

فالمراجعة السريعة، والتقاط الروايات بشكل غير مدروس، وعدم فهم مناهج المحدّثين أوقع أحمد الكاتب في اشتباه فظيع لا يقع فيه مَنْ له أدنى معرفة بمناهج المحدّثين ومرويّاتهم.

أحمد الكاتب يتهم الشيخ الطوسي

ونتيجة لعدم الاطّلاع الكافي للكاتب على مناهج المحدّثين ـ وخصوصاً القدماء ـ في قبول الرواية وردّها، رمى الشيخ الطوسي بقوله: **(نرى الشيخ الطوسي الذي ألّف الفهرست والرجال في علم الرجال ينقل... عن رجال يضعّفهم في كتبه)**[٢].

وسبب اتهام الشيخ الطوسي بذلك ما قدّمناه من عدم الفهم والاطلاع للكاتب على منهج الشيخ في قبول الرواية وعدمها، فحاسبه الكاتب على منهج لم يكن يعمل به، وإنّما حدث هذا المنهج زمن العلّامة الحلي وشيخه ابن طاووس (ت ٦٧٣ هـ)، هذا المنهج الذي قسّم الحديث فيه إلى أربعة أقسام: الصحيح، والحسن، والموثّق، والضعيف، وهذا التقسيم لم يكن موجوداً في زمن الطوسي والمتقدّمين حتّى يشكل عليهم الكاتب به، بل كان لهم منهج خاص ساعد عليه العصر الزمني الذي عاشوه آنذاك، والعجيب أنّ الكاتب قد اعترف بالحدوث المتأخّر لهذا التقسيم الرباعي ولكنّه نسي واتهم الشيخ الطوسي بعدم العمل به.

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٥.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٩.

يقول الشيخ البهائي في محكي مشرق الشمسين ـ بعدما ذكر التقسيم الرباعي ـ:

وهذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا، بل المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على ما اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، واقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه، وذلك بأُمور:

١ ـ منها وجوده في كثير من الأصول الأربعمائة التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب العصمة وكانت متداولة في تلك الأعصار مشتهرة بينهم اشتهار الشمس في رابعة النهار.

٢ ـ ومنها تكرره في أصل أو أصلين فيها فصاعداً بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة.

٣ ـ وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم، كزرارة ومحمّد بن مسلم.... إلخ.

٤ ـ اندراجه في أحد الكتب التي عُرضت على الأئمّة فأثنوا على مصنّفيها، ككتاب عبيدالله بن علي الحلبي الذي عرضه على الصادق عليه السلام.... إلخ.

٥ ـ كونه مأخوذاً من الكتب التي شاع بين السلف الوثوق بها والاعتماد عليها[1].

إذن، هناك قرائن أُخرى غير القرائن الداخليّة للخبر، كوثاقة الراوي وما شابه ذلك، وهي القرائن الخارجيّة كما ذكرنا سابقاً، تبتني على أُسس موضوعيّة ومنهجيّة علميّة في قبول الحديث ورفضه، هذه القرائن بموجبها يتم الوثوق بصدور الخبر من المعصوم، وفرقٌ بين الوثوق بصدور الخبر من المعصوم وبين كون رواة الخبر كلّهم ثقات.

فالمنهج القديم هو الاعتماد على القرائن الداخليّة والخارجيّة للخبر، ولكن بعد تقادم الزمان فقدت الكثير من القرائن الخارجيّة وأصبح الاعتماد فقط على القرائن الداخليّة من قبل علماء الشيعة احتياطاً منهم من الأحاديث الضعيفة التي يصعب تمييزها، وبدأ العمل بهذا المنهج من زمن العلّامة الحلّي وشيخه ابن طاووس (ت٦٧٣

---

(١) وسائل الشيعة: ج ٢٠، ص ٦٥ ـ ٦٦.

هـ)، وأشكل الكاتب على الطوسي وطالبه بأن يتبع المنهج الثاني فقط، متجاهلاً المنهج الأوّل الصحيح والدقيق والموضوعي في اعتماد الأخبار والركون إليها والذي ساعد عليه العصر الزمني أيضاً.

أحمد الكاتب يتهم علماء الشيعة بما لم يفعلوه

نتيجة لكثرة التزوير والقطع والتحريف الذي اتبعه الكاتب في منهاجه، ونتيجة لعدم الاطلاع الكافي على التراث الشيعي اتهمهم بإهمال قضيّة الإمام المهدي التي تعتبر من مسلّمات الفكر الإسلامي (السنّي والشيعي)، فقال بعدم **(وجود قضيّة مهملة أو معرض عنها في التراث الشيعي كقضيّة وجود الإمام المهدي)**[1].

وهذا الشعار الإعلامي الذي لم يستند الكاتب فيه إلى أي مصدر موثوق، لم يكن جديداً عليه، فلقد أنكر على الفكر الشيعي القول بالإمامة الإلهيّة، وأنكر على الفكر السنّي حصر الخلفاء في اثني عشر وهو ما صرّح به البخاري ومسلم، وغير ذلك من المسلّمات، وسنوقف الكاتب على بعض كتابات الشيعة وعلمائها حول قضيّة الإمام المهدي وغيبته إلى يومنا هذا، حيث ألّف أُولئك المدافعون عن الإسلام كتباً مستقلّة في هذا الموضوع، وصل بعضها إلينا ونالت يد التخريب والتشويه للإسلام بعضها الآخر، فقد ألّف ابراهيم بن صالح الأنماطي الذي روى عن أبي الحسن عليه السلام[2] كتاباً باسم الغيبة كما يقول الشيخ الطوسي[3]، وألّف الحسن بن محمّد بن سماعة الكوفي (ت ٢٦٣ هـ) كتاباً باسم الغيبة[4]، وكتب إبراهيم بن اسحاق أبو إسحاق الأحمري النهاوندي الذي كان حيّاً سنة (٢٦٩ هـ) كتاباً باسم الغيبة[5]، وكتب محمّد بن أحمد ابن الجنيد

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٩.

(٢) رجال النجاشي: ص ٢٤، رقم ٣٧.

(٣) الفهرست للطوسي: ص ٣٩، رقم ٩.

(٤) الفهرست للطوسي: ص ٣٤، رقم ٢.

(٥) الفهرست للطوسي: ص ٣٩، رقم ٩.

كتاباً باسم (إزالة الران عن قلوب الإخوان في معنى الغيبة)(١)، وكتب محمّد ابن الحسن ابن جمهور العمّي البصري كتاباً باسم وقت خروج القائم(٢)، وألّف محمّد ابن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي كتاباً باسم الغيبة(٣)، وألّف الشيخ الطوسي محمّد بن الحسن كتاباً بالغيبة أيضاً(٤)، وألّف النعماني محمّد بن إبراهيم المعروف بابن أبي زينب، وهو من أعلام القرن الرابع الهجري كتاباً باسم الغيبة أيضاً(٥).

أضف إلى الأبواب الكثيرة والمتناثرة في كتب القدماء والمتأخّرين والمسماة (أبواب الغيبة)، كلّ هذه الكتب أُلّفت للاستدلال، ونقل الروايات وتمحيصها وردّ الشبهات المثارة ضد الإمام المنتظر، سواء كانت حول ولادته أو غيبته، فهذا التراث العظيم من الكتب والمؤلّفات أنكره الكاتب بشعار واحد (إنّ قصّة الإمام المهدي مهملة).

أضف إلى ذلك، كتب أُخرى حملت أسماء أُخرى كرّست لإثبات الغيبة، مثل كمال الدين للشيخ الصدوق وغيرها.

الكاتب يكذب على السيّد المرتضى

قال الكاتب: **(وإذا كان حديث الغدير يعتبر أوضح وأقوى نصّ من النبي بحق أمير المؤمنين، فإنّ بعض علماء الشيعة الإماميّة الأقدمين كالشريف المرتضى يعتبره نصّاً خفيّاً غير واضح بالخلافة)(٦).**

والعجيب من هذا الكلام أنّه كذب صريح لا يحتمل التأويل والحمل، ونحن نعرف أنّ أُولئك الذين يكذبون عادة يكذبون بأمر يخفى على القارئ ولا يستطيع كشفه

---

(١) الفهرست للطوسي: ص ٢٠٩، رقم ٦٠١.

(٢) الفهرست للطوسي: ص ٢٢٣، رقم ٦٢٦.

(٣) الفهرست للطوسي: ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨، رقم ٧١٠.

(٤) الغيبة للشيخ الطوسي: كتاب مستقل.

(٥) الغيبة للشيخ النعماني: كتاب مستقل.

(٦) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٢٢.

بسهولة. أمّا هذا الرجل فإنّه يجعل من القارئ وكأنّه لم يرَ كتاباً في حياته إلّا كتابه، ولم يطالع قصاصة إلّا ما قاله. فالسيّد المرتضى واضح وصريح في حديث الغدير حيث يقول:

(قد دللنا على ثبوت النص على أمير المؤمنين عليه السلام بأخبار مجمع على صحّتها، متّفق عليها وإن كان الاختلاف واقعاً في تأويلها، وبيّنا أنّها تفيد النص عليه بغير احتمال ولا إشكال، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» و«من كنت مولاه فعلي مولاه»، إلى غير ذلك ممّا دللنا على أنّ القرآن يشهد به، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾(١)، فلابد أن نطرح كلّ خبر نافٍ ما دلّت عليه هذه الأدلّة القاطعة إن كان غير محتمل للتأويل فحمله بالتأويل على ما يوافقها ويطابقها إذا ساغ ذلك فيه)(٢).

وأكثر من ذلك ذهب السيّد المرتضى إلى أنّ النص على أمير المؤمنين ثابت بطريقين:

الأوّل: الفعل، ويدخل فيه القول.

الثاني: القول دون الفعل.

وذكر أمثلة لذلك، ولو كان الكاتب موضوعياً في طرحه، لا يريد أن يستغفل القارئ، لا أقل يذكر عبارة السيّد المرتضى التي يقول فيها: (الذي نذهب إليه أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم نصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة بعده، ودلّ على وجوب فرض طاعته ولزومها لكلّ مكلّف، وينقسم النص عندنا في الأصل إلى قسمين:

أحدهما: يرجع إلى الفعل، ويدخل فيه القول.

الآخر: إلى القول دون الفعل.

فأمّا النص بالفعل والقول فهو ما دلّت عليه أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم وأقواله المبيّنة لأمير المؤمنين عليه السلام من جميع الأمّة، الدالّة على استحقاقه من التعظيم والإجلال،

---

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) المرتضى، الشافي: ج ٣، ص ٩٩.

والاختصاص بما لم يكن حاصلاً لغيره، كمؤاخاته ﷺ بنفسه، وإنكاحه سيّدة نساء العالمين ابنته عليها السلام، وأنّه لم يولّ عليه أحداً من الصحابة، ولا ندبه لأمر أو بعثه في جيش إلّا كان هو الوالي عليه، المقدّم فيه، وأنّه لم ينقم عليه من طول الصحبة، وتراخي المدّة شيئاً، ولا أنكر منه فعلاً، ولا استبطأه في صغير من الأُمور ولا كبير، مع كثرة ما توجّه منه ﷺ إلى جماعة من أصحابه من العتب، إمّا تصريحاً أو تلويحاً، وقوله ﷺ فيه: «علي منّي وأنا منه» و«علي مع الحقّ والحق مع علي» و«اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر»[1]، إلى غير ذلك ممّا ذكرناه من الأفعال والأقوال الظاهرة التي لا يخالف فيها ولي ولا عدو، ويطول المقام بذكرها جميعها، وإنّما شهدت هذه الأفعال والأقوال باستحقاقه عليه السلام الإمامة، ونبّهت على أنّه أولى بمقام الرسول من قبل دلالتها على التعظيم والاختصاص الشديد... .

وأمّا النص بالقول دون الفعل، فينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما علم سامعوه من الرسول ﷺ مراده منه باضطرار وإن كان الآن نعلم ثبوته والمراد منه استدلالاً، وهو النص الذي في ظاهره ولفظه الصريح بالإمامة والخلافة، ويسمّيه أصحابنا النص الجلي، كقوله ﷺ: «سلّموا على علي بإمرة المؤمنين»، و«هذا خليفتي فيكم من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا».

والقسم الآخر: لا نقطع على أنّ سامعيه من الرسول ﷺ علموا النص بالإمامة منه اضطراراً، ولا يمتنع عندنا أن يكونوا علموه استدلالاً من حيث اعتبار دلالة اللفظة وما يحسن أن يكون المراد، أو لا يحسن، وأمّا نحن فلا نعلم ثبوته والمراد به إلّا استدلالاً، كقوله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبي بعدي» و«من كنت مولاه فعلي مولاه»، وهذا الضرب من النص هو الذي يسميه أصحابنا بالنص الخفي[2].

فحرّف الكاتب معنى الخفي عند السيد المرتضى وكذب عليه بأنّ حديث الغدير غير واضح الدلالة، على الرغم من عدم قطع السيّد المرتضى في هذا القسم الأخير،

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٤٢ ـ ١٤٣، ح ٤٦٥١؛ تاريخ بغداد: ج ٣، ص ٣٩٠.

(٢) الشافي: ج ٢، ص ٦٥ ـ ٦٨.

لكنه قطع في القسم الأوّل بأنّ أُولئك الذين سمعوا الرسول ﷺ علموا بالنص اضطراراً، فلو كان الكاتب موضوعياً في الطرح لنقل القسمين، بينما نجده اكتفى بالقسم الأخير ليشوّش ذهن القارئ ويحرّف كلام السيّد المرتضى من معناه المقصود.

فكيف تنسب جهالات الكاتب للسيّد المرتضى وهو يصرّح بقوله: (قد دللنا على ثبوت النص على أمير المؤمنين بأخبار مجمع على صحّتها، متفق عليها، وإن كان الاختلاف واقعاً في تأويلها، وبيّنا أنّها تفيد النص عليه بغير احتمال ولا إشكال، كقوله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» و«من كنت مولاه فعلي مولاه»)[١].

إذ دلالة حديث الغدير عند السيّد المرتضى لم تكن خفيّة، بل واضحة ناصعة بالبرهان والاستدلال، ومن خلال ذلك بان مراد السيّد المرتضى الذي حرّف معناه الكاتب بقوله: (إنّا لا ندّعي علم الضرورة في النص لا لأنفسنا ولا على مخالفينا، وما نعرف أحداً من أصحابنا صرّح بادعاء ذلك).

فالسيّد المرتضى جعل لأُولئك الذين سمعوا من رسول الله ﷺ طريقين للنص على أمير المؤمنين عليه السلام: طريق الفعل ويدخل فيه القول، وطريق القول دون الفعل، فلا عذر لهم أبداً في ترك أوامر رسول الله ﷺ، وقد ذكّرهم أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: «الله الله، لا تنسوا عهد نبيّكم إليكم في أمري»[٢]. وكذّب الكاتب على السيّد المرتضى مرّة أُخرى عندما قال: **(ويعتبر كتاب السيّد المرتضى «الذريعة إلى أُصول الشريعة» أوّل كتاب أُصولي شيعي يعتبر مبدأ القياس والاجتهاد)**[٣].

ويكفي في تكذيب كلامه هذا، كلام السيّد المرتضى في الذريعة نفسها، حيث نفى القياس بعنوان (فصل: في نفي ورود العبادة بالقياس)، قال: (ويمكننا أن نستدلّ على نفي العبادة بالقياس أيضاً بإجماع الإماميّة على نفيه وإبطاله في الشريعة، وقد بيّنا أنّ في

---

(١) الشافي: ج ٣، ص ٩٩.

(٢) الإحتجاج: ج ١، ص ١٨٣.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٢٧.

إجماعهم الحجّة)[١].

وقال أيضاً: (فأمّا نسخ القياس والنسخُ به فمبني على أنّ القياس دليل في الشريعة على الأحكام وسندل على بطلان ذلك...)[٢].

فإلى أي حد يصل أحمد الكاتب في تضليل وتشويش الرأي العام حول فقهاء الإماميّة وعلمائها، فكم هو الفرق بين اعتبار الذريعة مبنيّة على القياس، وبين كلام صاحب الذريعة الذي ينقل إجماع الإماميّة على نفي القياس.

أضف إلى ذلك، إنّ السيّد حمل حملة شديدة على القياس والاجتهاد المرادف له، فقال: (إنّ الاجتهاد والقياس لا يثمران فائدة ولا ينتجان علماً، فضلاً عن أن تكون الشريعة محفوظة بهما)[٣].

---

(١) الذريعة في أُصول الشريعة: القسم الثاني، ص ٦٩٧.

(٢) الذريعة في أُصول الشريعة: القسم الأوّل، ص ٤٥٩.

(٣) الشافي: ج ١، ص ٢٧٦.

الفصل الثالث

الخلط المفضوح

عدم التمييز بين الحسن المثنّى والحسن المثلّث

ونتيجة لعدم إعطاء البحث حقّه، والتسرّع في الأحكام لمجرّد وجود ما يلائم الفكر الذي يراد دعمه، لم يميّز الكاتب بين الحسن المثنّى والحسن المثلّث، فقد قال:

(وقد قيل للحسن بن الحسن بن علي الذي كان كبير الطالبيين في عهده، وكان وصي أبيه وولي صدقة جدّه: ألم يقل رسول الله: «من كنت مولاه فعلي مولاه»؟ فقال: بلى، ولكن والله لم يعنِ رسول الله بذلك الإمامة والسلطان، ولو أراد ذلك لأفصح لهم به)[1].

وعلينا أن نعرف مَنْ هذا الحسن بن الحسن بن علي، وهنا نطرح هذه الأسئلة:

١ ـ هل ورد في الرواية الاسم بالكامل، أي (الحسن بن الحسن بن علي) أم ورد في الرواية فقط (الحسن بن الحسن) وأضاف الكاتب كلمة (علي)؟

٢ ـ هل هذا هو الحسن المثنّى الذي كان يلي صدقات جدّه أمير المؤمنين عليه السلام، كما يقول أحمد الكاتب، كما في النص أعلاه، أم هو الحسن المثلّث الذي يقول عنه الإمام الصادق عليه السلام: **«لو توفّي الحسن بن الحسن ـ**أي المثلّث كما يقول السيّد الخوئي ـ**على الزنا والربا وشرب الخمر كان خيراً له ممّا توفّي عليه»**[2].

أمّا بالنسبة للسؤال الأوّل، فلم يرد في الرواية أنّه (الحسن بن الحسن بن علي)، بل أضاف أحمد الكاتب كلمة (علي) ليوهم القارئ بأنّ المقصود من هذا هو الحسن المثنّى، وليس المثلّث، وإليك نص السند الذي روى منه أحمد الكاتب في تهذيب ابن

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣١.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١، رقم ٢٧٦٠.

عساكر: (عن فضيل بن مرزوق، أنّه قال: سئل الحسن بن الحسن فقيل له: ألم يقل رسول الله...)، إلى آخر الرواية[١].

فهذا هو سند الرواية، فلم يُذكر فيه أنّ الحسن هذا هو الحسن بن الحسن بن علي، بل ذكر فقط الحسن بن الحسن، فلماذا أضاف أحمد الكاتب (علي)؟ لا نعرف له وجهاً إلّا أنّه أراد أن يوهم القارئ، ويشوّش ذهنه بأنّ الحسن هذا هو الحسن المثنّى، إذن سند الرواية خالٍ من كلمة الإمام علي عليه السلام.

وأمّا بالنسبة للسؤال االثاني: إنّ الحسن هذا هل هو المثنّى ـ اي الحسن بن الحسن ابن علي ـ، أم هو الحسن المثلّث الذي هو الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي؟

الجواب على هذا السؤال يتوقّف على معرفة الشخص الذي روى الخبر عن الحسن بن الحسن؛ لأنّ سند الرواية لم يحدّد من هو هذا الحسن، وبمراجعة بسيطة لكتب الرجال السنيّة نجد أنّ فضيل بن مرزوق الذي روى هذا الخبر لم يروِ عن الحسن المثنّى مطلقاً، بل روى عن الحسن المثلّث، ومن أراد ذلك فليرجع إلى تهذيب الكمال للمزّي ليطّلع على الحقيقة[٢].

إذن، بقرينة الراوي عن الحسن نعرف أنّ الحسن هذا هو الحسن المثلّث وليس الحسن المثنّى.

ما الفرق بين الحسن المثنّى أم الحسن المثلّث؟

الجواب: إنّ أحمد الكاتب نسب الكلام المتقدّم إلى الحسن المثنّى، الذي كان يلي صدقات جدّه، والذي يقول عنه الشيخ المفيد: (إنّه كان جليلاً رئيساً فاضلاً ورعاً، كان يلي صدقات أمير المؤمنين عليه السلام في وقته.... ـ إلى أن قال ـ : ومضى الحسن بن الحسن ـ المثنّى ـ ولم يدّعِ الإمامة ولا ادعاها له مدّع)[٣].

ولم يجعل أحمد الكاتب قائل هذا الكلام الحسن المثلّث، الذي كانت له مواقف

---

(١) تهذيب تاريخ دمشق: ج ٤، ص ١٦٩، طبعة احياء التراث العربي.

(٢) تهذيب الكمال: ج ٢٣، ص ٣٠٦، رقم ٤٧٦٩، ترجمة فضيل بن مرزوق.

(٣) مجمع رجال الحديث: ج ٤، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢، رقم ٢٧٦١.

سيّئة مع الأئمّة، والذي لا يُستغرب صدور هذا الكلام منه، ولم يكن ذا شأن في المجتمع، ولم تؤثّر كلمته كما تؤثّر كلمة الحسن المثنّى، ولهذا قال بحقّه الإمام الصادق عليه السلام: «لو توفّي الحسن بن الحسن ـ المثلّث كما يقول السيّد الخوئي ـ على الزنا والربا وشرب الخمر كان خيراً له ممّا توفّي عليه»[١].

فرجل مذموم بهذا الشكل من قبل الإمام الصادق عليه السلام لحري به أن ينكر الإمامة لحسده، ولهذا يتأسّف الإمام الصادق عليه السلام على ما مات عليه من إنكار الأمر، أي الإمامة.

عدم التمييز بين موقع العقل والنقل في الاستدلال

يقول: **(ونظراً لضعف النصوص التي يرويها الإماميّة حول النص بالخلافة على أهل البيت، فقد اعتمد المتكلّمون الاوائل بالدرجة الأُولى على العقل في تسنيد نظريّتهم)**[٢].

وهذه النتيجة التي ارتجل بها الكاتب لم تسبقها دراسة لأسانيد ونصوص الروايات التي تقول بالنص والخلافة لأهل البيت، أضف إلى ذلك أنّه خلط بين موقع العقل وموقع النقل، فهو لم يميّز كما ميّز المتكلّمون الشيعة بين الموقعين في الاستدلال.

وحل هذا الخلط هو أنّ دور العقل هو إثبات أصل ووجوب الحاجة إلى الإمام، أمّا موقع النص فهو إثبات هذا الإمام، وهذا الإمام، أي مصاديق الإمامة. يقول الشيخ الجراجكي: (اعلم ـ أيّدك الله ـ إنّ الله جلّ اسمه قد يسّر لعلماء الشيعة من وجوه الأدلّة العقليّة والسمعيّة على صحّة إمامة أهل البيت ما يثبت الحجّة على مخالفيهم.

فالعقليّات دالّة على الأصل من وجوب الحاجة إلى الإمام في كلّ عصر وكونه على صفات معلومة كالعصمة مثلاً، ليتميّز بها عن جميع الأُمّة، ليست موجودة في غير من أشار إليه. والسمعيّات، منها القرآن الدالّ في الجملة على إمامتهم وفضلهم على الأنام)[٣].

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ٢٩٩ ـ ٣٠١، رقم ٢٧٦٠.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٣) الإستنصار: ص ٣.

وكذا الشيخ المفيد يقول: (ولا يمنع الحجّة لهم بها كونها أخبار آحاد؛ لما اقترن إليها من الدلائل العقليّة فيما سمّيناه وشرحناه من وجوب الإمامة وصفات الأئمّة)[١].

وغير ذلك من كلمات متكلّمي الإماميّة الذين أعطوا للعقل دوراً في مسألة وجوب الحاجة إلى الإمام وإن كانت هناك نصوص تدلّ على ذلك أيضاً.

وكذلك قال المرتضى حول وجوب النص على الإمام: (اعلم أنّ كلامنا في وجوب النص، وأنّه لابدّ منه، ولا يقوم غيره في الإمامة مقامه تقدم).

وقال: (العصمة والفضل في الثواب والعلم على جميع الأُمّة؛ لأنّه لا شبهة في أنّ هذه الصفات لا تستدرك بالاختيار ولا يوقف عليها إلّا بالنص).

فخلط أحمد الكاتب بين موقع العقل وموقع النقل، وحمّل الشيعة أخطاءه الناجمة عن سوء فهمه.

معاني الاجتهاد وخلط الكاتب فيها

خلط الكاتب بين معاني الاجتهاد، حيث يوجد معنيان، أحدهما حرّمه الأئمّة واستمرّ تحريمه عند فقهائهم، وهو المعنى الخاص، ومعنى جائز يستعمل بين علماء الإماميّة، وأدّى خلط الكاتب في المعنيين إلى إثارة الشبهات على الشيعة من قبله، وربط ذلك بمسألة الإمام المهدي (عج)، وسنقف على مداخل البحث حول الاجتهاد ومعانيه، ونميّز المحرّم من المحلّل حتّى يتضح للكاتب ولغيره معنى الاجتهاد الذي تقول به الشيعة.

الاجتهاد في اللغة هو بذل الوسع في طلب الأمر[٢].

وأمّا في الاصطلاح عند الفقهاء والأصوليين فله معنيان:

١ ـ معنى خاص. ٢ ـ معنى عام.

المعنى الخاص: هو المعنى المرادف للقياس عند البعض، وللقياس والاستحسان

---

(١) الثقلان، عدّة رسائل: ص ١٨٠.

(٢) لسان العرب: ج ٢، ص ٣٩٧، مادّة جهد.

والاستنباط عند البعض الآخر.

يقول الشافعي: (فما القياس؟ أهو الاجتهاد أم هما مفترقان؟ قلت: هما اسمان بمعنى واحد)(١).

أمّا مصطفى عبدالرزّاق، فقد عدّ القياس والاستنباط والاستحسان معاني مرادفة للاجتهاد، فقال: (فالرأي الذي نتحدّث عنه هو الاعتماد على الفكر في استنباط الأحكام الشرعيّة، وهو مرادنا بالاجتهاد والقياس، وهو أيضاً مرادف للاستحسان والاستنباط)(٢).

وظلّ هذا المعنى مرافقاً لكلمة الاجتهاد عند السنّة، الأمر الذي دعا أئمّة أهل البيت وفقهاء الشيعة إلى رفض هذا المعنى، وكان في طليعة الرافضين جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام، فقال لأبي حنيفة القائل بهذه المباني المرادفة للاجتهاد: «**أيّهما أعظم قتل النفس أو الزنا**»؟ وعندما قاس الأمر أبو حنيفة في عقله وجد قتل النفس أعظم، فقال: قتل النفس.

فسأله الإمام: «**فإنّ الله قبل في قتل النفس شاهدين، ولم يقبل في الزنا إلّا أربعة**»!

ثمّ سأله أيّهما أعظم الصلاة أم الصوم؟

فقاس أبو حنيفة فوجد الصلاة يوميّة والصوم شهر واحد في السنة، فقال: الصلاة.

فردّ عليه الإمام عليه السلام: «**فما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة**»؟

ثمّ قال له الإمام: «**اتقِ الله ولا تقس الدين برأيك**»(٣).

وتابع فقهاء الإماميّة أئمّتهم في هذا الرفض، فألّفوا الكتب في ذلك، فصنّف عبدالله ابن عبدالرحمن الزبيري كتاباً أسماه «الاستفادة في الطعون على الأوائل والرد على أصحاب الاجتهاد والقياس»(٤).

---

(١) الرسالة للشافعي: ص ٤٧٧.

(٢) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة: ١٣٨ كما في مقدمة النص والاجتهاد.

(٣) حلية الأولياء: ج ٣، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٤) رجال النجاشي: ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن الزبيري، ص ٢٢٠، رقم ٥٧٥.

وصنف علي بن أحمد الكوفي أبو القاسم كتاباً أسماه «الرد على أصحاب الاجتهاد في الأحكام»(١).

وصنّف الشيخ المفيد كتاباً ردّ فيه على ابن الجنيد أسماه «النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الرأي»(٢).

وتركت تصانيف ابن الجنيد؛ لما نسب إليه من العمل بالاجتهاد بهذه المعاني المرفوضة عند الشيعة، كما قال الشيخ الطوسي في الفهرست(٣).

فهذا المعنى مرفوض عند الشيعة وأئمتهم من ذلك الزمان إلى يومنا هذا.

أمّا المعنى العام للاجتهاد، فلقد تحدّث عنه الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ)، فقال: (الاجتهاد عبارة عن بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال...، ولكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة)(٤).

وقال الآمدي: (استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعيّة على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه)(٥).

وقال محمّد الخضري بيك: (بذل الجهد في استنباط الحكم الشرعي ممّا اعتبره الشارع دليلاً)(٦).

وقال المحقّق الحلي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ): (الاجتهاد في عرف الفقهاء بذل الجهد في استخراج الأحكام الشرعيّة، وبهذا الاعتبار يكون استخراج الأحكام الشرعيّة، من أدلّة الشرع اجتهاداً لأنّه يبتني على اعتبارات نظريّة ليست مستفادة من ظواهر

---

(١) رجال النجاشي: ترجمة علي بن أحمد الكوفي، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦، رقم ٦٩١.

(٢) رجال النجاشي: ترجمة الشيخ المفيد، ص ٣٩٩، رقم ١٠٦٧.

(٣) فهرست الطوسي: ص ٢٠٩، رقم ٦٠١.

(٤) المستصفى: ج ٢، ص ٣٥٠.

(٥) الإحكام في أُصول الأحكام: ج ٤، ص ٣٩٦.

(٦) تاريخ التشريع الإسلامي: ص ٨٧.

النصوص في الأكثر).

وفَصَل المحقّق الحلّي الاجتهاد عن القياس فقال: (على هذا يلزم أن يكون الإماميّة من أهل الاجتهاد؟ قلنا: الأمر كذلك، لكن فيه إيهام من حيث أنّ القياس من جملة الاجتهاد، فإذا استثني القياس كنّا من أهل الاجتهاد في تحصيل الأحكام بالطرق النظريّة التي ليس أحدها القياس)(١).

وقال السيّد الخوئي في تعريفه للاجتهاد: (بذل الوسع لتحصيل الحجّة على الواقع أو على الوظيفة العمليّة الظاهرية).

فقالت الشيعة بهذا المعنى من الاجتهاد، ورفضوا المعنى الأوّل، فخلط الكاتب بين المعنيين، ولم يستطع التمييز بينهما، فحمّل الشيعة ما لم يقولوه، حمّلهم تبعات استنتاجه الخاطئ وعدم تمييزه بين المعنى الخاص للاجتهاد ومعناه العام.

وبقي هنا سؤال: لماذا لجأ السنّة إلى الاجتهاد بهذه المعاني: القياس، الاستحسان، المصالح المرسلة؟

السرّ في ذلك هو نقص النصوص اللفظيّة لتغطية وقائع الحياة، لأنّهم وقفوا بعد وفاة رسول الله ﷺ على عدم استمرار الإمامة، ولهذا يقول ميمون بن مهران:

(وكان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنّة قضى بها، فإن أعياه خرج، فسأل المسلمين، فقال: أتاني كذا وكذا، فهل علمتم أنّ رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء؟ فربما اجتمع اليهم النفر كلّهم يذكر فيه قضايا، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ علينا علم نبيّنا، فإن أعياه أن يجد فيه سنّة عن رسول الله ﷺ جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به)(٢).

وقال عمر بن الخطّاب لأحد عمّاله: (فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه

---

(١) معارج الأصول: ص ١١٧.

(٢) دائرة المعارف، الإنصاف في بيان سبب الإختلاف: ج ٣، ص ٢١٢.

سنّة رسول الله ﷺ ولم يتكلّم فيه أحد قبلك، فاختر أي الأمرين شئت، وإن شئت أن تجتهد برأيك لتقدّم فتقدم، وإن شئت تتأخّر فتأخّر)[1].

وكلام أبي بكر أكثر احتياطاً من كلام عمر، لأنّه لم يجعل الأمر لرأي واحد، بل جعله لآراء متعدّدة لعلها تنمّ عن تصرّف معيّن زمن رسول الله ﷺ.

وعن ابن مسعود قال: (من عرض له منكم قضاء فليقضي بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فليقضي بما قضى فيه نبيّه ﷺ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولم يقضِ فيه نبيّه، ولم يقضِ به الصالحون فليجتهد برأيه)[2].

أضف إلى ذلك الاجتهادات المقابلة للنصوص الذي تبرّع بالقيام بها مجموعة من الصحابة، أعطت الضوء الأخضر لمن يأتي بعدهم أن يجتهد بقياسه واستحسانه ومصالحه في الدين.

أمّا الإماميّة الاثني عشريّة فقد آمنوا باستمرار الرسالة وحملها من قِبل خلفاء رسول الله ﷺ، الذي خصّهم بما تحتاج إليه الأمّة، فقاموا بتغطية المستجدّات الزمانيّة والمكانيّة بالنصوص المودعة عندهم من قبل رسول الله ﷺ، ولقد تخرّج في زمن الصادق عليه السلام وحده أربعة آلاف من طلبة العلم، منهم أصحاب المذاهب الأربعة، واعترف أُولئك بفضل حضور حلقة درس الصادق عليه السلام كما روي عن أبي حنيفة قوله: (لولا السنتان لهلك النعمان)[3]، تلك السنتان التي قضاها تحت منبر الصادق عليه السلام، فهذه الجامعة النصوصيّة المستمدة من رسول الله ﷺ أغنت الإماميّة عن دخول صراع مع المستجدّات، ووضعت في تلك الفترة التي عاش الأئمّة فيها القواعدَ الأصوليّة والفقهيّة التي مهدت للغيبة، يقول محمّد علي الأنصاري متحدّثاً عن تلك الفترة:

(وضعت نواة القواعد العامّة للفقه الجعفري، ونقلت إلينا بشكل روايات، ثمّ وضعت على طاولة البحث العلمي، فكانت نتيجة ذلك بروز القواعد الأصوليّة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة: ص ١٧٧، كما في مقدّمة النص والاجتهاد.

(٣) التحفة الإثنى عشريّة: ص ٨.

والفقهيّة التي يعتمد عليها الاجتهاد (بالمعنى العام) حتّى اليوم، من: الاستصحاب والبراءة الشرعيّة، وقاعدة اليد، وترجيح الروايات المتعارضة، والعمل بالخبر الواحد وأمثال ذلك، وهذه كلّها لها أهميّتها الخاصّة التي تميّز المذهب عن غيره، وتجعله غنيّاً يماشي احتياجات كلّ عصر من دون تحريف)[١].

ومن خلال هذه القواعد المنبثة في نصوص الروايات، قضى أئمّة الشيعة على أكبر مشكلة تواجه فقهاء هذه الطائفة بعد الغيبة، وبهذه القواعد أرسى المذهب الشيعي أُصوله المحمديّة، فهرع العلماء في عصر الغيبة لتلك السفرة، فألّفوا كتباً في جمعها ليدور رحى الاجتهاد حولها، فألّف السيّد المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦ هـ) كتاب «الذريعة إلى أُصول الشريعة» بحث فيه عن القواعد الأصوليّة.

يقول الأنصاري محمّد علي: (إنّ الكتب الفقهيّة كانت على شكل كتب روائيّة، ثمّ أخذت تتسع شيئاً فشيئاً، فظهرت بشكل كتب فقهيّة مبوّبة واستدلاليّة مبنيّة على القواعد العامّة، ومن كان لهم الأثر الكبير في هذه المحاولة الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد المتوفى (سنة ٤١٣ هـ) وتلميذه الشريف السيّد المرتضى علم الهدى المتوفى (سنة ٤٣٦ هـ)، وكان أكثرهم جهداً في هذه العمليّة شيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي المتوفى (سنة ٤٦٠ هـ)، فقد ألّف عدّة كتب فقهيّة وروائيّة وأُصوليّة، منها الخلاف والنهاية والمبسوط في الفقه، والتهذيب والاستبصار في الحديث، والعدّة في الأصول)[٢].

وحمل الشيخ الطوسي على أُولئك الذين يتهمون التشيّع بقلّة فروعه لعدم استخدامه القياس والاجتهاد بالمعنى الخاص المتقدّم، فقال:

(أمّا بعد، فإنّي لا أزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفقهة والمنتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا الإماميّة ويستنزرونه وينسبونهم إلى قلّة الفروع وقلّة المسائل، ويقولون: إنّهم أهل حشو ومناقضة، وإنّ من ينفي القياس والاجتهاد لا

---

(١) مقدمة تاريخ حصر الاجتهاد: ص ٤١ ـ ٤٢.

(٢) مقدمة تاريخ حصر الاجتهاد: ص ٤٣ ـ ٤٤.

طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الأصول، لأنّ جلّ ذلك وجمهورهم من هذين الطريقين، وهذا جهل منهم بمذاهبنا، وقلّة تأمّل لأصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعلموا أنّ جلّ ما ذكروه من المسائل موجودة في أخبارنا).

ثمّ قال: (وأمّا ما كثّروا به كتبهم من مسائل الفروع فلا فرع من ذلك إلّا وله مدخل في أُصولنا ومخرج على مذاهبنا، لا على وجه القياس، بل على طريقة توجب علماً يجب العمل عليها ويسوغ الوصول إليها من البناء على الأصل وبراءة الذمّة وغير ذلك)[١].

والغريب هنا أنّ التشيّع سابقاً كان يُتهم بعدم العمل بالقياس، واليوم يتهمه الكاتب بالعمل بالقياس لجهله حتّى بشبهات أسلافه على الإماميّة.

فالاجتهاد بالمعنى الخاص لا رصيد له عند التشيّع لا ماضياً ولا حاضراً، والاجتهاد بالمعنى العام الذي يدور حول تلك القواعد الأصوليّة والفقهيّة المبثوثة بالروايات عليه المعوّل، وإليه المفزع لتحصيل الحجّة على الواقع أو على الوظيفة الفعليّة، كما يقول السيّد الخوئي[٢].

وخاب مسعى أحمد الكاتب عندما ظنّ بوجود ثغرة في الفكر الشيعي، وأراد أن ينفذ منها، فعاد خائباً، ولكن هل يعود بدون تخليط وكذب وافتراء أم لا؟

فهو على عادته السابقة، وكما في كلّ مورد يفشل في الحصول على مؤيّد له، راح ينسب القول بالقياس إلى الشيخ المفيد، بينما نجد المفيد ألّف كتباً للرد على ابن الجنيد الذي يقول بالقياس حسب ما نسب إليه.

أمّا اجتهاد الشيخ المفيد فهو بذل الجهد والوسع في الكتاب والسنّة.

ثمّ كذب الكاتب على السيّد المرتضى عندما نسب إليه القول ببطلان الاجتهاد[٣]،

---

(١) المبسوط: ج ١، ص ١.

(٢) الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد: ص ٩.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٧٩.

ثمّ نسب إليه العمل بالقياس[١].

بينما نجد السيّد المرتضى لا يعمل بالاجتهاد بمعنى القياس، حيث يقول: (إنّ الاجتهاد ـ بالمعنى الخاصِ ـ والقياس لا يثمران فائدة ولا ينتجان علماً، فضلاً عن أن تكون الشريعة محفوظة بهما)[٢].

أحمد الكاتب لم يفهم معنى الاجتهاد مقابل النص ويكذب على السيّد الخميني

حاول الكاتب الكذب على السيّد الخميني ﷺ من خلال اتهامه بالاجتهاد بمعنى القياس، واتهامه بمسألة الاجتهاد مقابل النص[٣].

ولم يستطع الكاتب أن يثبت ذلك بدليل، بل اكتفى ـ وعلى طريقته السابقة ـ بالكلام اليتيم الخالي من التوثيق.

فلقد عرّف الإمام الخميني ﷺ الاجتهاد بأنّه: (تحصيل الحكم الشرعي المستنبط بالطرق المتعارفة لدى أصحاب الفن، أو تحصيل العذر كذلك)[٤].

فالسيّد الإمام لم يذكر شيئاً جديداً خلافاً لما عليه الإماميّة، بل اتبع نفس الطرق والوسائل المستخدمة لاستنباط الحكم الشرعي، وأطلق عليها ومن خلال التعريف أعلاه «الطرق المتعارفة».

وكذلك حمّل السيّد الخميني الأخباريين مسؤوليّة الفهم الخاطئ لمباني الأصوليين وقال:

(وظنّي أنّ تشديد نكير بعض أصحابنا الأخباريين على الأصوليين في تدوين

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٢٧.

(٢) الشافي: ج ١، ص ٢٧٦.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣٢.

(٤) الرسائل: ج ٢، ص ٩٦.

الأصول وتفرّع الأحكام عليها إنّما نشأت من ملاحظة بعض مباحث كتب الأصول ممّا هي شبيهة في كيفيّة الاستدلال والنقض والإبرام بكتب العامّة، فظنّوا أنّ بيان استنباطهم الأحكام الشرعيّة أيضاً شبيهة بهم من استعمال القياس والاستحسان والظنون، مع أنّ المطّلع على طريقتهم في استنباطها يرى أنّهم لم يتعدّوا عن الكتاب والسنّة والإجماع الراجح إلى كشف الدليل المعتبر)(١).

وبكلام الإمام هذا برّأ نفسه والأصوليين الإماميّة من التهم الموجهة إليهم من رجل لا يحق له التحدّث عن هكذا مباحث لأنّها من شأن الفقهاء.

وبعد أن وجد الكاتب أنّ الإمام الخميني يصرّح بنفي القياس والاستحسان وغيرهما، كذب عليه مرّة أُخرى، فنسب إليه العمل بالاجتهاد مقابل النص(٢).

وخالف الكاتب في نسبته هذه إلى السيّد الإمام أبسط قضيّة اتفق عليها الفكر الشيعي، وهي حرمة الاجتهاد مقابل النص الذي عرّفها السيّد تقي الحكيم بأنّها: إعمال الرأي في التماس الحكم الشرعي مع إغفال النص القائم على خلافه(٣).

وتسمية ذلك باجتهاد من قبل الإماميّة مراعاة لبعض الأمور، وإلّا أي اجتهاد هذا يضرب النص الشرعي ويأتي برأيه، وبمعنى آخر: تكذيب للشريعة، وإدخال الأهواء فيها.

فالإماميّة لم يقفوا عند حد إنكار مسألة الاجتهاد مقابل النص الذي اتهم الكاتب السيّد الخميني بها فقط، بل لم يسمّوا ذلك اجتهاداً أصلاً، إلّا لظروف استثنائيّة حفاظاً على وحدة المسلمين، وإلّا أي اجتهاد هذا الذي يقول: (متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأُعاقب عليهما، متعة الحجّ ومتعة النساء)(٤).

والسرّ الذي دعا الكاتب أن يفقد عقله في نسبة الاجتهاد مقابل النص إلى السيّد

---

(١) الرسائل: ج ٢، ص ٩٧.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣٣.

(٣) مقدمة الاجتهاد والنص: ص ١٤.

(٤) تفسير الرازي: تفسير قوله: ﴿من تمتع بالحج إلى العمرة﴾، سورة البقرة.

الخميني هو عدم فهم المنهج العام للسيّد الإمام في فهم الدين الذي رآه نظاماً شاملاً متكاملاً لمختلف جوانب الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ويقوم هذا الدين بالإشراف المباشر على حياة الناس، وسعى السيّد الإمام إلى تطبيق ذلك، فواجه مختلف التحديّات التي تحاول إبعاد الدين عن السياسة وعن الإشراف العام على أعمال الناس، فأخطأ الكاتب في فهم هذا المنهج المشرف على حياة المجتمع فسمّاه اجتهاداً مقابل النص، ومنهج السيّد هذا قد ورثه من أسلافه علماء الإماميّة، فالمتتبع في صلاحيّات الفقيه الشيعي من عصر الغيبة إلى يومنا هذا يجد انبساطاً وانقباضاً في تلك الصلاحيّات، نشأ الانقباض في الظروف الزمانيّة والمكانيّة، فكان استثناءاً.

الخلط بين الأقوال

يقول: (**وقد اندسّ السبئيّة في الحركة الكيسانيّة التي انطلقت للثأر من مقتل الإمام الحسين عليه السلام بقيادة المختار بن عبيدالله الثقفي**)[1].

لقد أطلق أحمد الكاتب هذا الشعار بدون أن يسنده إلى أيّ مصدر، فلقد ذكره إنشاءً فقط، ولا يستطيع أن يذكر مصدراً لهذا الكلام؛ للفرق الشاسع بين الحركتين السبئيّة والكيسانيّة، ولهذا نجد بعض المستشرقين وأذنابهم عندما أرادوا أن يؤرّخوا للتشيّع قالوا: التشيّع من صنيع عبدالله بن سبأ. وآخرون قالوا: التشيّع نتيجة لحالة الندم التي عبّر عنها الشيعة بعد مقتل الحسين وقيامهم بالثورة.

ولكلّ من القولين أنصاره، ففصل هؤلاء بين السبئيّة وبين الحركة التي قام بها الشيعة بعد مقتل الحسين عليه السلام للثأر، والتي وصفها البعض من دون بحث وتحقيق بالكيسانيّة.

فجاء أحمد الكاتب ودمج بين الحركتين من دون بحث وتحقيق، أضف إلى ذلك أنّ أحمد الكاتب قد اعترف بأنّ عبدالله بن سبأ شخصيّة أسطوريّة، قال: (سواء كان

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣ ـ ٣٤.

عبدالله بن سبأ شخصيّة حقيقيّة أم اسطوريّة)[١]. فالسبئيّة ليست مقطوعاً بها عند الكاتب حتّى تندس في الحركة الكيسانيّة.

أضف إلى ذلك أنّهم زعموا أنّ السبئيّة قائلة بالإمامة السياسيّة للإمام علي، ولم يُثبت لنا أحمد الكاتب أنّ السبئيّة قالت بالأئمّة من ولده أم لا؟ فإذا قالت بالأئمّة من ولده، أي الحسن والحسين والتسعة من ولد الحسين عليهم السلام فلا معنى لأن تندسّ مع الكيسانيّة القائلة بإمامة محمّد بن الحنفيّة لاختلاف المعتقد، وإذا لم تقل بإمامة الحسن والحسين عليهما السلام فعلى أحمد الكاتب أن يثبت بقاء الحركة السبئيّة المزعومة إلى وقت انطلاق الثورة على قتلة الحسين عليه السلام حتّى تندسّ بها، فكلّ ذلك لم يتطرّق له أحمد الكاتب لا من قريب ولا من بعيد، بل اكتفى بالكلام الإنشائي فقط.

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣ ـ ٣٤.

الفصل الرابع

افتراءات وأكاذيب المؤلّف على مصاديق الإمامة الإلهيّة

المبحث الأوّل: الإمام علي عليه السلام

النص أم الأولويّة عند الإمام علي عليه السلام: لم يستطع الكاتب تجاوز إحجام أمير المؤمنين عليه السلام عن بيعة أبي بكر بعد أن اتفق الجميع على ذلك، فتراجع عن الشورى نسبيّاً وقال: (**ولا شكّ أنّ تمنّع الإمام علي من المسارعة إلى بيعة أبي بكر كان بسبب أنّه كان يرى نفسه أولى وأحقّ بالخلافة**)[1].

إذن، تراجع الكاتب عن مسألة الشورى، لأنّ الشورى لا تنظر إلى ما يعتقده الشخص بقدر نظرها إلى اجتماع الناس وعدمه، وهذا ما عليه المسلمون، ولنقف مع الكاتب قليلاً لنتعرّف على نظر الإمام في مسألة الخلافة بالرجوع إلى الفكر الذي ناشد فيه المسلمين بعدما حدث في سقيفة بني ساعدة، هل كان فكراً قائماً على أساس النص، ويدّعي أنّ النص عليه من رسول الله، أم قائماً على أساس أنّ الإمام يرى نفسه أولى من الجميع؟ فلنذهب إلى علي بن أبي طالب للجواب عن هذا السؤال، يقول عليه السلام في معرض ردّه:

«لا يقاس بآل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم من هذه الأمّة أحد، ولا يسوّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصيّة والوراثة»[2].

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢١.

(٢) نهج البلاغة: الخطبة ٢، ص ٢٥.

أي وصيّة هذه التي يتحدّث عنها أمير المؤمنين عليه السلام؟ وأي وراثة؟ فهو يطالب المسلمين بالتعرّف على أهل البيت، ومعرفة موقعهم في الإسلام، وفي أي رتبة يصنّفون: هل مع الناس، أم أحقّ من الناس؟ وهل هذا الحق من باب أولى، أو من باب الوصيّة والوراثة؟

ففي هذه الخطبة يبيّن أمير المؤمنين عليه السلام حقّ الأئمّة من ولده، وحقّه في الخلافة بأنّها وصيّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنص، وليست بالأولويّة، ويتعجّب أمير المؤمنين عليه السلام من هذه الأمّة التي أقصته لا من باب أنّه أولى بالخلافة، بل من باب أنّه وصي نبي، أقصته من منصبه ورتبته التي وضعه الله فيها، وينقل لنا تعجبه هذا بقوله: **«فياعجبي! ومالي لا أعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتصّون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي»**(١).

ماهو الأثر الذي تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويطالب به أمير المؤمنين؟ ومن هو الوصي الذي يتعجّب أمير المؤمنين من الأمّة التي لم تتبعه؟

وأكثر من ذلك كلّه ندرس في فكر علي عليه السلام أنّ الأئمّة هم من قريش بل من بني هاشم، ولا تصلح الولاة من غيرهم، فقال عليه السلام: **«أين الذين زعموا أنّهم الراسخون في العلم دوننا كذباً وبغياً؟.... إنّ الأئمّة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم»**(٢).

وراح الإمام غير مرّة يطالب الأُمّة بالتعرّف على أهل البيت، ويأمرهم بالتزام سمتهم، واتباع أثرهم، فقال عليه السلام: **«انظروا أهل بيت نبيّكم، فالزموا سمتهم، واتّبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى، ولن يعيدوكم في ردىً، فإن لبدوا فالبدوا، وإن نهضوا فانهضوا، ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخّروا عنهم فتهلكوا»**(٣).

فأي أولويّة هذه تجعل من المتبوع مقياساً للحقّ، سبقه ضلالة، والتأخّر عنه هلاك؟!

---

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٨٨، ص ١٤٣.

(٢) نهج البلاغة: الخطبة ١٤٤، ص ٢٦٣.

(٣) نهج البلاغة: الخطبة: ٩٧، ص ١٨١.

فهذا الفكر الذي كان أمير المؤمنين عليه السلام يطالب الناس أن يؤمنوا به، ويتّبعوه، وحجّهم يوماً من الأيّام فقال لهم: «الله الله، لا تنسوا عهد نبيّكم إليكم في أمري»(١).

أي عهدٍ هذا الذي يتكلّم عنه أمير المؤمنين ويطالب الأمّة أن لا تتناساه؟ إنّه عهد الإمامة والخلافة، فهو بنفسه يقول: «فوالله الذي أكرمنا أهل البيت بالنبوّة والخلافة، وجعل منّا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، وأكرمنا بعده بأن جعلنا أئمّة للمؤمنين، لا يبلغ عنه غيرنا، ولا تصلح الإمامة والخلافة إلّا فينا»(٢). ولا تتحمّل هذه الألفاظ التأويل القسري ليجرّها الكاتب إلى ما يريد.

بالإضافة إلى ذلك، ناشد أمير المؤمنين الناس يوماً، فقال لهم: «أُنشد الله من سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، لما قام وشهد»، فقام اثنا عشر بدريّاً شهدوا لعلي بذلك(٣).

وأخيراً ننقل فكر الإمام علي عليه السلام من قول عمر لابن عبّاس، حيث سأله مرّة، فقال له: مازال ابن عمّك يزعم أنّ رسول الله قد نصّ عليه(٤).

إذن، علي عليه السلام أدرى بفكره من الكاتب، وفكره قائم على أساس النص والوصيّة، لا على أساس الشورى، كما صرّح هو بذلك وأيّده عمر بن الخطّاب ـ كما بيّناه ـ.

لماذا علي عليه السلام في الشورى: يقول الكاتب: (ممّا يؤكد كون نظام الشورى دستوراً كان يلتزم به الإمام أمير المؤمنين.... هو دخوله في عمليّة الشورى التي أعقبت وفاة الخليفة

---

(١) الإحتجاج: ج ١، ص ١٥٣.

(٢) الإحتجاج: ج ١، ص ٣٥٣.

(٣) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و٦٧٢ و٩٥٣؛ سنن النسائي: ح ٨٥٤٢؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧١٣؛ سنن ابن ماجه: ج ١، ح ١١٦ و١٢١؛ البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢، وج ٧، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٥ في نحو عشرين طريقاً.

(٤) نهج البلاغة: ج ١٠، باب ٢٢٣، ص ٢١.

عمر بن الخطّاب)[١].

ويلاحظ على هذا الكلام أنّ الإمام علي عليه السلام كان يؤمن بالنص والوراثة والوصيّة، ولم يلتزم بمبدأ الشورى قط ـ كما اتضح فيما تقدّم ـ ، وهذا منهج الإمام في الدفاع عن حقّ أهل البيت عليهم السلام، فقد قال يوماً مبيّناً مواقعهم وخصائصهم: **«لا يقاس بآل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم من هذه الأمّة أحد، ولا يسوّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً. هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصيّة والوراثة»**[٢].

بهذا المنهج دافع الإمام عن موقع أهل البيت عليهم السلام، وأمّا مسألة دخوله بالشورى بعد وفاة عمر بن الخطّاب، فتتبين وتتضح من الشروط التي سنّها عمر، ومنها:

الشرط الأوّل: يدخل في هذه الشورى ستّة أشخاص، يعيّنهم عمر بن الخطاب. وتسمية الخلافة بهذا الشرط شورى من ضيق الخناق واقعاً.

الشرط الثاني: الخليفة الموعود بالخلافة يخرج من هؤلاء الستّة لا من غيرهم. فكأنّما الأمّة الإسلاميّة كانت عبارة عن ستّة أشخاص فقط.

الشرط الثالث: ضرب أعناق أُولئك الذين يعارضون إذا اتفق أكثر الستّة على رجل واحد.

الشرط الرابع: في حالة اتفاق اثنين على رجل، واثنين على آخر، رجّحت الكفّة التي فيها عبدالرحمن بن عوف ـ أي حقّ النقض في كفّة عبدالرحمن بن عوف ـ وإن لم يسلّم الباقون ضربت أعناقهم.

الشرط الخامس: مدّة التشاور ثلاثة أيّام، وإلّا ضربت أعناق الستّة، أي أهل الشورى جميعاً.

الشرط السادس: يتكفّل ضرب الأعناق صهيب الرومي في خمسين رجلاً

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٣.

(٢) نهج البلاغة: الخطبة ٢، ص ٢٥.

يحملون السيوف، على رأسهم أبو طلحة الأنصاري[١].

فياترى كيف كانت الحالة السائدة عند أهل الشورى قبل الدخول فيها؟ وهل هناك تهديدات بالقتل لمن لم يدخل في هذه الشورى؟ كلّ ذلك حكاه لنا المأمون عندما رفض الرضا عليه السلام ما عرضه عليه، قال: (إنّ عمر بن الخطّاب جعل الشورى في ستّة أحدهم جدّك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وشرط فيمن خالف منهم أن تضرب عنقه)[٢]، وحتّى لو لم يقل المأمون ذلك فإنّ شورى محاطة بالسيوف حري بها أن تهدّد أعضاءها وتمارس بحقّهم القتل والإرهاب.

هذا بالإضافة إلى أنّ الخلافة عند أمير المؤمنين أهم من حقّه المغتصب، وعدم دخوله معناه تهديد المنصب الوحيد الذي بقي بعد رسول الله تشرئب له الأعناق، يقول الإمام بهذا الخصوص: **«حتّى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمّد، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً، تكون المصيبة به عليَّ أعظم من فوت ولايتكم التي إنّما هي متاع أيّام قلائل، يزول منها ما كان كما يزول السراب، أو كما يتقشّع السحاب»**[٣].

فهو عليه السلام ينظر إلى الإسلام أوّلاً، ثمّ إلى حقوقه ثانياً.

إذن، مسألة دخوله في الشورى واضحة المعالم لمن عرف شرائط الشورى، ومن عرف منهج الإمام في التعامل مع القضايا المختلفة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وحتّى لا يضيّع هذا المنهج حقّه المغتصب تبرّم الإمام من الشورى، واستهان بها حتّى وصل به الأمر إلى أن يقول: **«فيالله وللشورى، متى اعترض الريب فيَّ مع الأوّل منهم حتّى صرت أُقرن إلى هذه النظائر»**[٤].

فالإمام ـ كما هو واضح ـ يغتصب نفسه اغتصاباً للدخول في الشورى المزعومة

---

(١) التكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٧.

(٢) شرح شافية أبي فراس: ص ٢٢٠.

(٣) نهج البلاغة: ص ٤٢٧.

(٤) نهج البلاغة: خطبة رقم ٢، ص ٢٨ المعروفة بالشقشقيّة.

المطوّقة بالسيوف.

وهذا جعل أمير المؤمنين عليه السلام كلام عمر في أنّ علياً أحد الستّة، جعله «زعماً» وليس حقيقة، يقول عليه السلام: «**حتّى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أنّي أحدهم، فيالله وللشورى**»[١]، وإلّا فالإمام قطب الرحى، ينحدر عنه السيل، ولا يرقى إليه الطير.

إذن، دخول الإمام في الشورى كان محاطاً بهذا الواقع المرير الذي كان يعيشه، ويصبّر نفسه عليه بقوله: «**لا يعاب المرء بتأخير حقّه، إنّما يعاب من أخذ ما ليس له**»[٢]. كلّ ذلك تجاهله الكاتب ورتّب على دخول الإمام في الشورى بسذاجة واضحة.

المبحث الثاني: الإمام الحسن عليه السلام

النص والوصيّة في فكر الإمام الحسن عليه السلام: حاول أحمد الكاتب أن يعتمد على حجّة واهية أُخرى تقول: (**إنّ الإمام الحسين لم يعتمد في دعوة الناس لبيعته على ذكر أي نص حوله من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن أبيه**)[٣].

والمراجع المتأمّل لكلمات الإمام الحسن عليه السلام يجد عكس ما يقوله هذا الرجل تماماً، ولهذا نجد الكاتب يكتفي في هذا المجال بنقل الروايات بتعبيره الخاص فقط؛ من دون أن يذكر لسان الرواية ليوهم القارئ بصحّة ما يقول، وإلّا كيف لم يعتمد الإمام الحسن عليه السلام على النص وهو القائل: «**والله ما فيها وما بينها حجّة لله على خلقه غيري وغير أخي الحسين**»[٤].

وكيف لا يعتمد على النص، وهو يخاطب الناس بقوله: «**ألا تعلمون إنني إمامكم**

---

(١) نهج البلاغة: خطبة رقم٣، ص ٢٨، وشرح النهج لابن أبي الحديد: ج ١، ص ١٨٤.

(٢) شرح نهج البلاغة: ج ١٨، ص ٣٩٠، باب ١٦٨.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٦.

(٤) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٩.

مفترض الطاعة عليكم»[١].

وكذلك خاطب الناس بمصطلح (أهل البيت) الذي كان لا يشك أحد بأنّ مصاديق هذا المصطلح لهم امتيازات خاصّة خلّفها لهم رسول الله ﷺ بسلوكه العملي تارة، والقولي أُخرى، فيقول الإمام الحسن عليه السلام في هذا المضمار: **«أيّها الناس، أنا ابن البشير، وأنا ابن النذير، وأنا ابن السراج المنير، وأنا الذي أرسله رحمة للعالمين... وأنا من أهل البيت»**.

وأشار إلى مسألة النص والخلافة بعد وفاة أبيه عليه السلام عندما خطب بالناس قائلاً: **«إنّ الله عزّ وجلّ بمنّه ورحمته لمّا فرض عليكم الفرائض لم يفرض ذلك عليكم لحاجة منه إليه، بل رحمة منه، لا إلـه إلّا هو.... ففرض عليكم الحج والعمرة وإقام الصلاة.... والولاية لنا أهل البيت، وجعلها لكم باباً لتفتحوا به أبواب الفرائض، ومفتاحاً إلى سبيله، ولولا محمّد ﷺ وأوصياؤه كنتم حيارى لا تعرفون فرضاً من الفرائض، وهل تدخلون داراً إلّا من بابها»**[٢].

فلقد جعل الإمام الحسن عليه السلام مسألة الولاية والخلافة مفتاحاً لشرائع دين الله، وباباً لقبول فرائضه وطاعاته، وهل يوجد أجلى وأوضح من هذا الكلام من ابن بنت رسول الله ﷺ؟ ولكن إفلاس الكاتب من كلّ ما ذكره سابقاً جعله يتشبّث بأبسط الطرق لإيهام القارئ وتشويش ذهنه؛ ليجعل منه أداة طيّعة لتصديق ما يقول، ولكن أنّى له ذلك؛ لأنّ القارئ ليس كالكاتب يصدّق بمجرّد أن يقرأ، بل يبحث عن ذلك بحثاً يجعله مقتنعاً بما يقول ويفعل.

ولم يقف الكاتب عند هذا الحد، بل راح يبحث في الكتب السنيّة لينقل لنا قول عبدالله بن العباس: **(لمّا توفي علي عليه السلام خرج عبدالله بن العبّاس فقال: إنّ أمير المؤمنين توفي، وقد ترك خلفاً، فإن أحببتم خرج إليكم، وإن كرهتم فلا أحد على أحد، فبكى الناس،**

---

(١) كمال الدين: ص ٢٩٧، باب ٢٩.

(٢) ينابيع المودة: ج ٣، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥، نقلها عن أمالي الطوسي: ج ٢، ص ٢٦٨.

وقالوا: بل يخرج إلينا)[١].

واعتمد في نقل هذا النص على مصدر سنيّ، ولكن المقارن لهذا النص الوارد في ذلك المصدر مع نفس النص الوارد في الكتب الشيعيّة يجد أنّ هناك حذفاً تعرّض إليه هذا النص حتّى ينسجم مع مبادئ من نقله، فلقد نقل الشيخ المفيد في الإرشاد قول ابن عبّاس: (معاشر الناس هذا ابن نبيكم ووصي إمامكم فبايعوه، فاستجاب له الناس وقالوا: ما أحبّه إلينا وأوجب حقّه علينا. وتبادروا إلى البيعة له بالخلافة)[٢].

فالفقرة التي تقول: (ووصي إمامكم)، تخالف تماماً ما استشهد به الكاتب، وجعله شاهداً على فكره السياسي بأنّ الشورى هي الدستور السائد عند المسلمين، وكان يجب على الكاتب ـ لو كان موضوعيّاً ـ أن يبحث النصوص الواردة عن الطرفين ـ على أقلّ التقادير ـ وتقييمها سنداً ومتناً والحكم عليها، لا أن يكتفي بنقل نص من طرف واحد، ويستخرج لنا نظريّته السياسيّة.

أضف إلى ذلك، أنّ مسألة النص كانت تعيش مع الإمام الحسن عليه السلام في كلّ جلساته ومحاججاته مع معاوية، فعندما يحاول معاوية أن ينال من الإمام علي عليه السلام يتصدّى الحسن عليه السلام لإبراز دور الإمام وموقعه في الشريعة، ولقد جمعت إحدى الجلسات معاوية والحسن عليه السلام، فنال معاوية من الإمام علي عليه السلام، فقام الحسن عليه السلام خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: «**إنّه لم يبعث نبي إلّا وجعل له وصي من أهل بيته، وإنّ عليّاً كان وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بعده**»[٣].

فهل يحتاج المنصف بعد هذا الكلام إلى إيضاح موقف الحسن عليه السلام من مسألة الوصيّة والخلافة.

إلى هنا لم يستطع الكاتب أن يشوّش ذهن القارئ حول موقف الإمام الحسن عليه السلام ودفاعه عن منصب أبيه ومنصبه في خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكنّه ولخبثه راح

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٦.

(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٨ ـ ٩. نقلاً عن مقاتل الطالبيين: ص ٥١.

(٣) بحار الأنوار: ج ٤٤، ص ٩٠، باب سائر ما جرى بينه وبين معاوية.

يبحث في بنود الصلح، فيقتطع منها ما يحلو له، فقال: (**وقد تجلّى هذا الإيمان ـ إيمان الإمام الحسن بالشورى ـ مرّة أُخرى عند تنازله عن الخلافة إلى معاوية واشتراطه عليه العودة بعد وفاته إلى نظام الشورى، حيث قال في شروط الصلح: «... على أنّه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شورى بين المسلمين»**)[١].

ولكن خفي عليه أنّ الرجالي السنّي الشهير «الذهبي» نقل هذا النص بألفاظ أُخرى في سير أعلام النبلاء، قال: (واشترط عليه ـ اشترط الحسن على معاوية ـ أن يكون له الأمر من بعده)[٢].

فحاول الكاتب أن يخفي هذا البند الذي جاء به الذهبي، والذي يثبت أنّ الخلافة للحسن من بعد معاوية، وتنازل الإمام هذا ليس عن موقع الإمامة، بل عن موقع القيادة؛ للخلل الذي أصاب المسلمين آنذاك، وهذا ما صرّح به الإمام عندما خطب المسلمين قائلاً: «**إنّما هادنت إشفاقاً على نفسي وأهلي والمخلصين من أصحابي**»[٣].

وترجم الإمام ذلك بقوله: «**أنا المدفوع عن حقّي**»[٤].

إذن، لو كانت الخلافة شورى ـ كما قال الكاتب ـ لم يجز للحسن عليه السلام أن يخاطب المسلمين بحفظ موقعه كإمام مفترض الطاعة من الله[٥]، ولم يجز له أن يقول: «**والله ما فيها وما بينها حجّة لله على خلقه غيري وغير أخي الحسين**»[٦].

فكل ذلك دليل على تمسّك الإمام الحسن عليه السلام بالولاية والخلافة بالنص والتعيين، لا بالشورى والانتخاب، ولهذا قال: «**إنّه لم يبعث نبي إلّا وجعل له وصي من أهل بيته،**

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٦.

(٢) سير أعلام النبلاء: ج ٣، ص ٢٧٨.

(٣) بحار الأنوار: ج ٤٤، ص ٥٦، باب كيفيّة مصالحة الحسن لمعاوية.

(٤) بحار الأنوار: ج ٤٤، ص ٨٩، باب سائر ما جرى بينه وبين معاوية.

(٥) كمال الدين: ص ٢٩٧، باب ٢٩.

(٦) الإرشاد: ١١ / ٢، ص ٢٩.

وإنّ عليّاً كان وصي رسول الله صلى الله عليه وآله من بعده»[١].

المبحث الثالث: الإمام الحسين عليه السلام

النص والوصيّة في فكر الإمام الحسين عليه السلام: بعد أن لبّى الإمام الحسن عليه السلام نداء الحق مسموماً على أيدي الطغاة، ولم يترك في حياته أي إشارة على خلاف منهج أبيه لمعاوية وأنصاره ليتمسّكوا بها من بعده، وبعد أن بيّن موقع أخيه الحسين عليه السلام في الأمّة قائلاً: **«والله ما فيها وما بينها حجّة لله على خلقه غيري وغير أخي الحسين»**[٢]، بعد هذا كلّه جاء الإمام الحسين عليه السلام مدافعاً عن نظريّة النص والولاية. قائلاً: **«أمّا بعد، فانسبوني فانظروا من أنا، ثمّ ارجعوا إلى أنفسكم وعاتبوها فانظروا.... ألست ابن بنت نبيّكم وابن وصيّه»**[٣]، وقال أيضاً مخاطباً أصحاب ابن زياد: **«ما بالكم تناصرون عليَّ.... أما والله لئن قتلتموني لتقتُلنَّ حجّة الله عليكم»**[٤].

وبعد كلّ هذه التأكيدات من قبل أخيه الحسن ومن قِبَلِه عليهما السلام جاء الكاتب ليقول: **(لا توجد أيّة آثار لنظريّة النص في قصّة كربلاء)**[٥].

ولم يعطِ الكاتب أي رواية على ذلك، بل اكتفى بذكر الكلام المتقدّم؛ لأنّه لا يستطيع أن يحذف أو يحرّف استدلالات الإمام الحسين عليه السلام أمثال «حجّة الله عليكم»، وغيرها العشرات من الشواهد التي حفلت بها قصّة كربلاء، متناسياً أنّ سبب وقعة كربلاء هي خلافة الحسين عليه السلام لأخيه الحسن عليه السلام في الولاية وتصدّيه لقيادة الشيعة سياسيّاً آنذاك.

---

(١) بحار الأنوار: ج ٤٤، ص ٩٠، باب سائر ما جرى بينه وبين معاوية.

(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٩.

(٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٩٧.

(٤) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٩.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٧.

وعلى عادته السابقة وفي نهاية كلّ بحث يختمه بالكذب على أحد العلماء مقتطعاً من كلامه قطعة يشوّش فيها ذهن القارئ، واختار هنا الشيخ المفيد ونسب إليه القول: بأنّ الإمام الحسين لم يدعُ أحداً إلى امامته في ظل عهد معاوية[١]. من دون أن يذكر السبب الذي ذكره الشيخ المفيد، حيث قال: (فلمّا مات معاوية وانقضت مدّة الهدنة التي كانت تمنع الحسين بن علي عليهما السلام من الدعوة إلى نفسه، أظهر أمره)[٢]، فالكاتب يطلب من الحسين أن يسير على خلاف منهج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ عدم نقض العهود ـ الذي انتهجه مع الكفّار، وخلاف منهج أبيه الذي انتهجه مع معاوية، وخلاف منهج أخيه الحسن، والغريب أنّ هذا الطلب وضعه على لسان الشيخ المفيد البريء من ذلك كلّه.

المبحث الرابع: الإمام علي بن الحسين (السجاد) عليه السلام

إمامة علي بن الحسين السجّاد عليه السلام: ولمّا لم يجد الكاتب في النصوص ما يدعم نظريّته، راح يبحث عن أفكار الإمام الحسين عليه السلام وتأمّلاته، وكأنّ الكاتب استقرأ فكر الإمام كاملاً وحصل منه على نتيجة تقول: (**لم يفكّر ـ الإمام الحسين ـ بنقل الإمامة إلى أحد من ولده، ولم يوصِ إلى ابنه الوحيد الذي ظلّ على قيد الحياة**)[٣].

ويظهر أنّ الكاتب لم يطّلع، أو تجاهل ما ورد في كتب الشيعة الإمامية المعتبرة أمثال الإمامة والتبصرة والكافي والإرشاد وغيرها حول النص على إمامة زين العابدين عليه السلام، وتجاهل ما فيها من التركيز على وصيّة الحسين عليه السلام إلى ولده علي عليه السلام قبل أن يتوجّه إلى العراق، بالإضافة إلى دفعه لسلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليه، وغير ذلك من الشواهد والنصوص التي أدّت بعمّ الإمام محمّد بن الحنفيّة أن يقول بإمامة علي بن

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٧.

(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٣١.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٨.

الحسين عليه السلام من بعد أبيه[١].

أضف إلى ذلك، هناك أبواب خاصّة في كتب الشيعة سمّيت باسم (الإشارة والنص على علي بن الحسين)[٢].

كلّ ذلك نبذه الكاتب وراء ظهره، وأطلق عبارته المتقدمة بدون دراية ورواية ولا تفكير ومطالعة.

ثمّ لجأ إلى التزوير والتقطيع بعدما وجد عليه السلام وصية لولده علي، فقال: **(إنّها وصيّة عاديّة جدّاً، تتعلّق بأُموره الخاصّة، ولا تتحدّث أبداً عن موضوع الإمامة والخلافة)**[٣].

وهذه الوصيّة (العاديّة جدّاً)! يقول الراوي فيها: (فيها جميع ما يحتاج إليه ولد آدم إلى أن تفنى الدنيا)[٤].

فهل توجد وصيّة عاديّة وشخصيّة جدّاً، فيها جميع ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة.

فأحمد الكاتب لم ينقل هذا المقطع تزويراً منه للحقائق، وتحريفاً لنصوص الروايات.

إلى هنا تبيّن أنّ الكاتب اتبع كلّ أنواع التزوير والقطع والتحريف، لكنه لم يستطع أن ينفي إمامة الحسين عليه السلام، ومن بعده إمامة ولده الإمام زين العابدين عليه السلام، ووصيّة الإمام الحسين عليه السلام إليه.

النص والوصيّة في فكر الإمام زين العابدين عليه السلام: لقد أوضح الإمام زين العابدين عليه السلام نظريّة النص والخلافة والإمامة الإلهيّة بقوله: «**إنّ أُولي الأمر الذين**

---

(١) الإمامة والتبصرة: ص ٦٠ ـ ٦١؛ بصائر الدرجات: ص ٥٠٢؛ الكافي: ج ١، ص ٤٠٩؛ إعلام الورى: ج ١، ص ٤٨٢؛ الإحتجاج: ج ٢، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٦٤، باب ٦٨، باب الإشارة والنص على علي بن الحسين.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٨.

(٤) بصائر الدرجات: ص ١٤٨ / ٩.

جعلهم الله عزّ وجلّ أئمّة للناس، وأوجب عليهم طاعته أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين ابنا علي بن أبي طالب، ثمّ انتهى الأمر إلينا»[١].

ولامَ الإمام زين العابدين الناس على تقصيرهم بحق أهل البيت، وعلى تأويلهم القرآن بآرائهم، فأدّى بهم الأمر في نهاية المطاف إلى الاختلاف والفرقة، ولم يبقَ شخص موثوق به يمكن الرجوع إليه والركون إلى قوله، ولو أنّهم تمسّكوا بأحاديث رسول الله ﷺ بحق أهل البيت وساروا على طريق الإمامة الإلهيّة لما حدث كلّ ذلك، فقال عليه السلام:

«وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجّوا بمتشابه القرآن، فقالوا بآرائهم.... فإلى من يفزع خلف هذه الأمّة وقد درست أعلام هذه الملّة، ودانت الأمّة بالفرقة والاختلاف، يكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾، فمن الموثوق به على إبلاغ الحجّة وتأويل الحكم؟ إلّا أعدال الكتاب وأبناء أئمّة الهدى ومصابيح الدجى، الذين احتجّ الله بهم على عباده، ولم يدع الخلق سدى من غير حجّة، هل تعرفونهم أو تجدونهم إلّا من فروع الشجرة المباركة وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»[٢].

فيؤكد الإمام عليه السلام على الأمّة موقع هؤلاء الحجج، وقرناء الكتاب، وأبناء الأئمّة.

وبعد كلام الإمام هذا ومنهجه في التعامل مع أهم قضيّة من قضايا المسلمين، يقول أحمد الكاتب: (إنّ الإمام زين العابدين لم يدَّعِ الإمامة ولم يتصدّ لها)[٣].

فهذه أقوال الإمام زين العابدين عليه السلام التي تكشف زيف ادعاء الكاتب وتزويره وتحريفه.

أحمد الكاتب يتهم الإمام السجّاد عليه السلام: لقد اتهم الكاتب الإمام زين العابدين

---

(١) كمال الدين: ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٢) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٤، تفسير الآية ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٩.

بالانعزال، ووضع عنواناً بارزاً سمّاه (**اعتزال الإمام زين العابدين**)[(١)].

ويكفي لرد هذه التهمة ما قاله العالم السنّي الشهير «الذهبي» بحقّ الإمام زين العابدين، فقد قال: (فقد كان ـ زين العابدين ـ أهلاً للإمامة العظمى لشرفه وسؤدده وعلمه وتألّهه وكمال عقله)[(٢)].

أضف إلى ذلك، أنّ الانعزال المقصود هنا؛ إمّا اجتماعيّاً، أو سياسيّاً. أمّا الأوّل فقد خالفه التاريخ المنقول عن زين العابدين، يقول أبو حمزة الثمالي: (كان زين العابدين يحمل الخبز بالليل على ظهره، يتبع به المساكين في الظلمة)[(٣)]. ويقول شيبة بن نعاقة: (لمّا مات عليّ وجدوه يعول مائة أهل بيت)[(٤)].

فكيف بحال المنعزل أن يتبع هؤلاء؟! ونحن نجد اليوم من يتصدّى للمواقع، ومن يدّعي ألقاباً كثيرة، نجده غافلاً عمّا يدور حوله، فثمّ من يدّعي أنّه أبو الأيتام وصاحب نظريّة الدفاع عن حقوق الإنسان، بينما نجد في الواقع أنّ الناس تتضوّرون من حوله جوعاً ولا يعلم بهم.

إذن، الانعزال الاجتماعي لا ينسجم مع التاريخ الذي وصف لنا مواقف الإمام زين العابدين.

أمّا إذا كان المقصود منه سياسيّاً، فهو لا ينسجم أيضاً مع أقوال الإمام عليه السلام في الدفاع عن الحقّ المغتصب، وعن بيان دور الأئمّة في المجتمع، فهو الذي يقول: «**وأبناء أئمّة الهدى، ومصابيح الدجى الذين احتجّ الله بهم على عباده، ولم يدع الخلف سدى من غير حجّة**»، وراح الإمام يحدّد أصولهم وفروعهم حيث يقول: «**هل تعرفونهم أو تجدونهم إلّا من فروع الشجرة المباركة، وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس**

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٩.

(٢) سير أعلام النبلاء: ج ٤، ص ٣٩٨/ ١٥٧.

(٣) تاريخ دمشق: ح ٤١، ص ٣٨٣؛ حلية الأولياء: ج ٣، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٤) طبقات ابن سعد: ج ٥، ص ١٧٢/ ٧٥٥.

وطهّرهم تطهيراً؟!»[١].

وأخيراً لجأ إلى ما عوّدنا عليه من التزوير والقطع، فراح يجرّد الحقائق التاريخيّة عمّا يحيط بها، وينقلها للقارئ ليشوّش ذهنه، فيقول في هذا المضمار: (**وقد بايع الإمام علي بن الحسين يزيد بن معاوية بعد واقعة الحرّة**)[٢].

ولم ينقل ما أحاط بهذه الواقعة من أُمور وتهديدات، ونحن هنا ننقل إليك كامل الظروف التي أحاطت ذلك الموقف:

يقول الكليني في روضته: (ثمّ أرسل ـ يزيد ـ إلى علي بن الحسين عليهما السلام، فقال له مثل مقالته للقرشيين، فقال له علي بن الحسين عليهما السلام: «**أرأيت إن لم أقر لك أليس تقتلني كما قتلت الرجل بالأمس**»؟ فقال له يزيد ـ لعنه الله ـ: بلى. فقال له علي بن الحسين عليهما السلام: «**قد أقررت لك بما سألت، أنا عبدٌ مكره، فإن شئت فأمسك، وإن شئت فبع**». فقال له يزيد ـ لعنه الله ـ: أولى لك، حقنت دمك، ولم ينقصك ذلك من شرفك)[٣].

فهذه الرواية التاريخيّة التي استند إليها أحمد الكاتب وتبجّح بها من غير أن ينقلها للقارئ كما هي، لا تحتاج إلى تعليق، فالإمام مكره مهدّد بهدر الدم، غير قادر على دفع ما يواجهه، ولا يحق لأحمد الكاتب أن يستند إلى هذه الرواية ليجعل الاعتزال هو العنوان لزين العابدين، وإلّا لما اضطرّ يزيد أن يهدّد الإمام بهذا الأُسلوب، فكان عليه أن يبحث عن رواية في ظرف طبيعي، وليس تحت التهديد والوعيد، هذا كلّه إذا سلّمنا بصحّة صدور البيعة من الإمام عليه السلام ليزيد.

موقف ابن الحنفيّة من علي بن الحسين عليهما السلام: كان موقف ابن الحنفيّة من زين العابدين واضحاً لا ريب فيه، وطالعتنا الرواية التاريخيّة بذلك، فقد ذكر جعفر بن محمّد بن نما في كتابه (أنّه اجتمع جماعة قالوا لعبدالرحمن بن شريح: إنّ المختار يريد

---

(١) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٤، في تفسير الآية ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٩.

(٣) روضة الكافي: ص ١٦٠، حديث علي بن الحسين مع يزيد.

الخروج بنا للأخذ بالثأر، وقد بايعناه ولا نعلم، أرسله إلينا محمّد بن الحنفيّة أم لا؟ فانهضوا بنا إليه نخبره بما قدم به علينا، فإن رخّص لنا اتبعناه، وإن نهانا تركناه، فخرجوا وجاؤوا إلى ابن الحنفيّة.... فلمّا سمع ابن الحنفيّة كلامهم.. حمد الله وأثنى عليه وصلّى على النبي، وقال: أمّا ما ذكرتم بما خصّنا الله، فإنّ الفضل لله يعطيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وأمّا مصيبتنا بالحسين فذلك في الذكر الحكيم، وأمّا الطلب بدمائنا فقوموا بنا إلى إمامي وإمامكم علي بن الحسين، فلمّا دخل ودخلوا عليه أخبر خبرهم الذي جاؤوا لأجله، قال: «**يا عم، لو أنّ عبداً زنجيّاً تعصّب لنا أهل البيت، لوجب على الناس مؤازرته، وقد ولّيتك هذا الأمر، فاصنع ما شئت**»، فخرجوا وقد سمعوا كلامه، وهم يقولون: أذن لنا زين العابدين ﷺ ومحمّد بن الحنفيّة)(١).

فأعطى زين العابدين ﷺ الخطوط العريضة لمحمّد بن الحنفيّة وأتباعه بقوله: «**لو أنّ عبداً زنجيّاً يتعصّب لنا أهل البيت وجب على الناس مؤازرته**»، وفهم محمّد وأصحابه من هذا الضوء الأخضر الالتفاف حول أي ثورة تدعو للإطاحة بالواقع القائم، أضف إلى ذلك اعتراف محمّد بن الحنفيّة وأصحابه بإمامة زين العابدين ﷺ، وذلك عندما قال لهم: (قوموا بنا إلى إمامي وإمامكم علي بن الحسين).

فهذا الموقف لابن الحنفيّة واضح وجلي، لا يستطيع أحمد الكاتب ولا غيره أن يدغدغ فيه، ولقد تسالم عليه علماء الشيعة، فهذا الشيخ المفيد يقول: (محمّد بن الحنفيّة لم يدّع قط الإمامة لنفسه، ولا دعا أحداً إلى اعتقاد ذلك فيه، وقد كان سُئل عن ظهور المختار وادعائه عليه أنّه أمره بالخروج والطلب بثأر الحسين ﷺ وأنّه أمره أن يدعو الناس إلى امامته عن ذلك وصحّته فأنكره، وقال لهم: والله ما أمرته بذلك، لكنني لا أُبالي أن يأخذ بثأرنا كلّ أحد، وما يسوءني أن يكون المختار هو الذي يطلب بدمائنا، فنصر بعض الشيعة المختار بناءً على الطلب بدم الحسين، ولم ينصروه على القول بإمامة أبي القاسم)(٢).

---

(١) البحار: ج ٤٥، ص ٣٦٥، ح ٢، الطبعة الحديثة؛ معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) الفصول المختارة، المفيد: ج ٢، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

وقال السيّد الخوئي: (هذا القول باطل جزماً، فإنّ محمّد بن الحنفيّة لم يدّعِ الإمامة لنفسه حتّى يدعو المختار الناس إليه)(١).

وقد صرّح ابن الحنفيّة ثانياً إلى أبي خالد الكابلي، بأنّ الإمام هو علي بن الحسين عليه السلام عندما سأله قائلا: (جعلت فداك، إنّ لي حرمة ومودّة وانقطاعاً، فأسألك بحرمة رسول الله وأمير المؤمنين، إلّا أخبرتني أنت الإمام الذي فرض الله طاعته على خلقه؟ قال: فقال: يا أبا خالد حلّفتني بالعظيم، الإمام علي بن الحسين عليه السلام عليَّ وعليك وعلى كلّ مسلم...)(٢).

لقد طالعتنا هذه الرواية بأمرين:

الأوّل: أنّ الإمامة هي الفكر السائد لدى الناس، ومن يمثّله يحمل امتياز الطاعة المفروضة.

الثاني: أنّ الإمام هو علي بن الحسين عليه السلام.

ولهذا وغيره قال المسعودي: (لم تكن إمامة محمّد بن الحنفيّة إلّا بعد أن أبى علي بن الحسين عليه السلام)، والإمامة التي يقصدها المسعودي هنا ليس الإمامة الإلهيّة، بل قيادة المسلمين الذين أرادوا الطلب بثأر الحسين عليه السلام.

المبحث الخامس: الإمام الباقر عليه السلام

الإمامة الإلهيّة عند الإمام الباقر عليه السلام: اعتمد الإمام الباقر عليه السلام في طرح إمامته على ثلاثة محاور:

المحور الأوّل: النص.

المحور الثاني: العلم ووراثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

المحور الثالث: امتلاكه سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ١٣١.

أمّا بالنسبة للمحور الأوّل، فقد ترجمه الباقر عليه السلام بقوله: «مَن عَبَدَ الله عبادة اهتمام وتعب ولم يعتقد بإمام عادل، وأنّه منصوب من الله، فلا يقبل الله منه سعياً، ومثله كمثل نعجة فقدت راعيها وقطيعها، فظلّت حائرة نهارها، فلمّا جنّ الليل ظنّت أنّها وجدت راعيها وقطيعها لتلحق بهم، فلمّا أصبح الصباح رأت الراعي غير راعيها، فعادت إلى حيرتها تبحث، ثمّ رأت قطيعاً آخر، فأرادت أن تلحق بها، ودعاها راعي ذلك القطيع، وقد رأى أنّها ضالّة، ولما وجدت أنّه غير راعيها عادت إلى حيرتها، حتّى لقيها الذئب فافترسها، ذلك هو حال من أصبح لا إمام له، حتّى إذا مات مات ميتة جاهليّة»(١).

فلقد صرّح الإمام الباقر عليه السلام بأنّ الإمام منصوب من الله بالنص بقوله: «وأنّه منصوب من الله»، وجعل اتّباع الإمام من أُمهات المسائل في الشريعة الإسلاميّة، وإلّا كانت النتيجة الحتميّة لكدحه ميتة الجاهليّة.

أمّا بالنسبة إلى المحور الثاني، وهو العلم ووراثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلقد ركّز الإمام الباقر عليه السلام ذلك في أذهان الناس، وراح يصرّح به ويطرحه كمسألة من مسائل الإمامة الإلهيّة، يقول أبو بصير: قلت يوماً للباقر عليه السلام: أنتم ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: «نعم»، قلت: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارث الأنبياء جميعهم؟ قال: «وارث علومهم»، قلت: وأنتم ورثتم جميع علوم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: «نعم».... إلخ(٢).

فكيف لا يكون وارث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنص والتعيين؟!

أمّا المحور الثالث، وهو امتلاك سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يقول الباقر عليه السلام: «إنّ السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل، كان حيثما دار فثمّ الملك، وحيث مادار السلاح فثمّ العلم»(٣).

إذن، نظريّة الإمام الباقر عليه السلام تركّزت على هذه المحاور الثلاثة في طرح الإمامة

---

(١) الإمامة وأهل البيت: ج ٣، ص ٢٣.

(٢) نور الأبصار: ص ٢٢٠.

(٣) بصائر الدرجات: ص ١٧٦ ـ ١٧٧، ح ٥.

كقيادة عامّة للمسلمين باعتبارها منصب رسول الله ﷺ، وهم ورثته، وأضاف الباقر عليه السلام جمّاً غفيراً من الروايات التي تشير إلى تلك المعاني، فقد نقل الصفّار في بصائر الدرجات عن الباقر عليه السلام، قال: «**الإمام يعرف الإمام الذي يكون من بعده**»(١).

وقال أيضاً مفسّراً لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ**﴾، قال: «**إيّانا عنى أن يؤدّي الأوّل منّا إلى الإمام الذي يكون من بعده الكتب والسلاح**»(٢).

فلقد طرح الباقر عليه السلام الإمامة ومحاورها الثلاثة بدون أي منازع أو منافس له، لارتكازه في طرحه على ركن أساسي من أركان الإمامة، ألا وهو البيت الحسيني، فلقد روى الصدوق عن سلمان الفارسي قوله: دخلت على النبي ﷺ، **فإذا الحسين ابن علي على فخذه وهو يقبّل عينه ويلثم فاه، ويقول: «أنت سيّد ابن سيّد، أنت إمام ابن إمام أبو أئمّة تسعة، أنت حجّة الله ابن حجّته، وأبو حجج تسعة من صلبك تاسعهم قائمهم**»(٣).

أضف إلى ذلك طائفة من الروايات أكدت أنّ الإمامة للبيت الفاطمي الحسيني، ومن ادّعى خلاف ذلك فهو مفترٍ على الله، ومن هذه الروايات ما نقله علي الهلالي عن رسول الله ﷺ، قال: «**يا فاطمة إنّا أهل بيت أُعطينا ستّ خصال لم يعطها أحد من الأوّلين، ولا يدركها أحد من الآخرين غيرنا أهل البيت** ـ إلى أن قال ـ: **ومنّا مهدي هذه الأمّة الذي يصلّي عيسى خلفه**... ـ ثمّ ضرب على منكب الحسين عليه السلام وقال ـ: **من هذا مهدي هذه الأمّة**»(٤).

وكذلك قول الرسول ﷺ: «**إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمّة، تاسعهم**

(١) بصائر الدرجات: ص ٤٧٤، ح ٤.

(٢) بصائر الدرجات: ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦، ح ٤.

(٣) إكمال الدين: ص ٢٥٠، ح ٩؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٥٦، ح ١٧؛ الخصال: ج ٢، ص ٥٥٩، ح ٣٨.

(٤) أخرج الدار قطني، كما في البيان في أخبار صاحب الزمان للكنجي الشافعي: ص ١١٧، باب ٩؛ والفصول المهمّة لابن الصبّاغ: ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦، فصل ١٢٠؛ فضائل الصحابة للسمعاني، على ما في ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٤، باب ٩٤، ح ٤٣.

قائمهم، وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء»[١].

فهذه الركيزة الأساسيّة وهي البيت العلوي الفاطمي الحسيني هي التي يرتكز عليها الأئمّة، والتي جاءت على لسان رسول الله ﷺ، وتناقلتها كتب الحديث والرواية، فلقد نقلها الصدوق والكليني والقندوزي الحنفي والمقدسي الشافعي[٢]، وغيرهم، ومن الأئمّة الباقر عليه السلام الذي هو الوريث لذلك البيت الحسيني، فبعد كلّ هذه الحقائق جاء أحمد الكاتب ليقول: **(وقد خاض الباقر معركة مريرة لانتزاع قيادة الشيعة من ابن عمّه أبي هاشم وأتباعه وتثبيتها للفرع الفاطمي والبيت الحسيني)**[٣].

فبعدما تقدّم تبيّن أنّ الباقر كان هو الوريث الوحيد للبيت العلوي الفاطمي الحسيني، وهذا يعني أنّه يحصل على امتياز خاص لإمامة الناس بنصوص رسول الله ﷺ التي أثبتت أنّ الإمامة والقيادة في البيت الحسيني. ولا يحتاج إلى خوض معركة جعجع سلاحها الكاتب بالألفاظ فقط؛ لأنّ أحاديث الإمامة في البيت الحسيني أكثر من أن تحصى، اتفقت جميعها على حقيقة تقول على لسان رسول الله ﷺ: **«إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمّة تاسعهم قائمهم...»**، إلخ[٤].

وعندما اصطدم أحمد الكاتب بهذه الطوائف الكثيرة من الروايات التي تثبت الخلافة للبيت الحسيني من قبل رسول الله ﷺ عاد وقال: **(الإمام الباقر يعتبر نفسه أولى من الجميع)**[٥].

وهذا ممّا لا غبار عليه حتّى يقرّره أحمد الكاتب، فهو أولى من الجميع لأمور كثيرة جدّاً، منها:

---

(١) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤، ح ٤٥.

(٢) الخصال: ج ٢، ص ٥٥٩، ح ٣٨، أبواب الاثني عشر؛ إكمال الدين: ص ٢٥٠، ح ٩، باب ٢٤؛ الكافي: ج ١، ص ٥٩٩، ح ١٥، باب ١٢٦؛ عقد الدرر: ص ١٣٢، باب ٤، فصل ٢.

(٣) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٣٥.

(٤) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤، ح ٤٥.

(٥) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٣٥.

١ ـ النص عليه بالإمامة.

٢ ـ امتلاكه سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

٣ ـ وراثة العلم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

٤ ـ وريث البيت العلوي الفاطمي الحسيني.

٥ ـ ما يمتاز به الباقر عليه السلام من مؤهلات ذاتيّة.

كلّ ذلك جعله أولى من الجميع في إمامة وقيادة المسلمين.

إفتراء الكاتب على إمامة الباقر عليه السلام: أشكل أحمد الكاتب على نظريّة النص والوصيّة، وقال: (**فإنّ نظريّة الإمام الباقر السياسيّة كانت تقوم بصورة رئيسيّة على أعمدة العلم وامتلاك سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحق وراثة المظلوم، أكثر ممّا كانت تقوم على النص الصريح والوصيّة الواضحة، حيث لم تكن نظريّة الإمامة قد تبلورت لدى الشيعة في بداية القرن الثاني الهجري إلى مرحلة الارتكاز على موضوع النص والوصيّة**).

وحمل هذا الإشكال بين مفرداته محورين:

المحور الأوّل: أنّ الإمام الباقر عليه السلام اعتمد بصورة رئيسيّة في طرح إمامته على أعمدة العلم وامتلاك سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

المحور الثاني: نظريّة الإمامة تبلورت في بداية القرن الثاني الهجري.

أمّا بالنسبة للمحور الأوّل فإنّ المطالع للرواية التاريخيّة والحديثيّة يجد خلاف ذلك تماماً، لأنّ الإمام الباقر عليه السلام يقول: «**من عَبَدَ الله عبادة اهتمام وتعب ولم يعتقد بإمام عادل، وأنّه منصوب من الله...**»، إلخ[1]. فهذا يخالف كلام الكاتب بالمرّة.

وقد جعل الإمام الباقر عليه السلام الولاية لهم ممّا أنزله الله إليهم، فقال: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ**﴾ قال: «**الولاية**»[2].

ولماذا لا يعتمد الباقر عليه السلام على النص، وقد ورد عليه النص بالإمامة عن النبي أوّلاً.

---

(١) الإمامة وأهل البيت: ج ٣، ص ٢٣.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٤٧٧، باب نكت ونتف من التنزيل في الولاية.

وأمير المؤمنين ثانياً، والحسن والحسين ثالثاً، وأبيه رابعاً، كما يقول الشيخ المفيد[١]؟!

فكل هذه الركائز التي رفدت الباقر عليه السلام وجعلته إماماً للشيعة أنكرها أحمد الكاتب، وقال: **(إنّ نظريّة الإمام الباقر السياسيّة لم تقم على النص والوصيّة)**.

أمّا المحور الثاني، وهو ما افتراه الكاتب بأنّ نظريّة الإمامة تبلورت في بداية القرن الثاني الهجري، فبالإضافة إلى ما ورد من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حول مسألة النص على أمير المؤمنين، وقد نقلنا ذلك فيما تقدّم، احتجّ أمير المؤمنين بالنص والوصيّة له، فقام مخاطباً المسلمين: «**أُنشد الله من سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، لما قام وشهد**».

وشهد بالإمامة والنص والوصيّة للإمام علي عليه السلام اثنا عشر بدريّاً، قالوا: نشهد أنّا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك يوم غدير خم.

وتسالم على هذا المناشدة أُمّهات الكتب السنيّة من الصحاح وغيرها ومؤلّفيها، أمثال أحمد بن حنبل والنسائي والترمذي وابن ماجة وغيرهم[٢]، وقد نقل ابن كثير أسانيد هذه المناشدة[٣].

واحتجّ أيضاً من بعده ولده الحسن عليه السلام بقوله: «**أنا ابن النبي وأنا ابن الوصي**»[٤].

واحتجّ الحسين عليه السلام من بعد أخيه الحسن عليه السلام بالنص والوصيّة السياسيّة بقوله: «**ألست ابن بنت نبيّكم وابن وصيّه**».

فلا أعلم كيف يحتجّ علي وولداه الحسن والحسين عليهما السلام على الأُمّة بالنص والوصيّة السياسيّة، والكاتب يقول: **(لقد تبلورت هذه النظريّة في القرن الثاني)**؟!

ثمّ بعد أن فشل الكاتب في إيجاد منفذ له في نظريّة الإمام الباقر عليه السلام السياسيّة، راح

---

(١) الإرشاد: ج ٢، ص ١٦٠.

(٢) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و٦٧٢ و٩٥٣ و٩٦٤؛ سنن النسائي: كتاب الخصائص، ح ٨٥٤٢؛ الترمذي: ج ٥، ح ٣٧١٣؛ ابن ماجة: ج ١، ح ١١٦ و١٢١.

(٣) البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٨ ـ ٢٣١.

(٤) ذخائر العقبى: ص ٢٣٩.

يبحث عن منفذ آخر له بعد وفاة الباقر عليه السلام، وقال: (**بعد وفاته ـ الباقر عليه السلام ـ سنة ١١٤ هـ حيث ذهب فريق منهم إلى اتباع أخيه الإمام زيد بن علي الذي أعلن الثورة ضدّ الخليفة الأموي هشام بن عبدالملك سنة ١٢٢ هـ اعتماداً على نظريّة أُولي الأرحام**)(١).

وأراد من هذا الكلام القول بأنّ نظريّة الإمامة لم تكن نظريّة معروفة، ولكن أنّى له هذا؟ فقد ردّه زيد بن علي نفسه عندما قال: (جعفر إمامنا في الحلال والحرام)(٢).

فلقد اعترف زيد بالإمامة في هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق التي ملأت كتب الحديث الشيعيّة، وأنّها في جعفر الصادق بعد والده الباقر، وقد برّأ الإمام الصادق عليه السلام زيداً ممّا ينسب إليه من البعض بقوله: «فإنّ زيد كان عالماً، وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، إنّه دعاكم إلى الرضا من آل محمّد عليهم السلام، ولو ظهر لوفى بما دعاكم إليه»(٣).

إذن، لم ينفع أحمد الكاتب ذلك الفريق الذي التفّ حول زيد بن علي؛ لعلم ذلك الفريق وعلم زيد نفسه وتصريحه بإمامة جعفر عليه السلام.

وبعد أن عجز الكاتب عن إيجاد أي منفذ في البيت العلوي، راح يتبع أُولئك المنحرفين ـ بعد وفاة الباقر عليه السلام ـ الذين انحرفوا عن خط أهل البيت، فقال: (**وذهب فريق آخر بقيادة المغيرة بن سعيد إلى القول بإمامة محمّد بن عبدالله بن الحسن**). ومن المعلوم أنّ هذا الرجل ذهب إلى هذا القول قبل وفاة الإمام الباقر عليه السلام، ولكنّه لم يظهر ذلك إلّا بعد وفاة الإمام، على زعم أنّه نبي في نهاية المطاف(٤).

فأراد الكاتب أن يقول بعد هذا الكلام: إنّ نظريّة الإمامة غير واضحة، وإلّا لما تفرّقوا. وهذا كلام خالٍ من الموضوعيّة؛ لأنّ أُولئك الذين ذهبوا مع زيد كانوا عالمين بإمامة جعفر الصادق عليه السلام، كما هو واضح ـ وذكرناه سابقاً ـ، وبتصريح قائدهم زيد ابن علي، وأمّا المغيرة بن سعيد فقد قال بإمامة عبدالله بن الحسن قبل وفاة الباقر عليه السلام.

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٨.

(٢) رجال الكشي: ترجمة سليمان بن خالد، ص ٣٦١، رقم ٦٦٨.

(٣) روضة الكافي: ص ١٨٠، ح ٣٨١؛ معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٤٦.

(٤) فرق الشيعة: ص ٧٥.

وليس بعدها، وكان هذا الرجل مذموماً من قبل الباقر نفسه، ومثّله الإمام الباقر بالشيطان لأنّه قد «أتته آياتنا وعلم مكانتنا، ولكن اتبع الشيطان وكان من الغاوين»(١)، ولقد ذمّه الإمام الصادق عليه السلام بقوله: «لعن الله المغيرة بن سعيد»(٢)، وسواء تفرّق المغيرة وأمثاله أم لا لا يضر ذلك في الإمامة مادام الباقر والصادق وأبناء البيت العلوي يدافعون عن هذا المنصب.

إذن، أفلس الكاتب من أي وثيقة تنفعه، لا من البيت العلوي ـ أي من الباقر وزيد ـ ولا من أعدائهم، أمثال المغيرة وغيره.

المبحث السادس: الإمام الصادق عليه السلام

أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الصادق عليه السلام: سار الإمام الصادق عليه السلام على ما سار عليه آباؤه في طرحه لمسألة الإمامة والنص والوصيّة، وتحرّك بنفس الاتجاه الذي تحرّكوا فيه لتركيز هذه النظريّة في الفكر الإسلامي.

فقد تحدّث الصادق عليه السلام عن الإمامة بالنص والوصيّة، وقال لعبدالأعلى: «فَذَّكر ما أنزل الله في علي، وما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله في حسن وحسين عليهما السلام، وما خص الله به عليّاً عليه السلام، وما قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله من وصيّته إليه ونصّه إيّاه.... ووصيّته إلى الحسن...»(٣).

وجعل الإمام الصادق مسألة النص من أُمّهات مسائل الإمامة والخلافة، وقيادة دفّة المجتمع الإسلامي، ونقل حديث اللوح الذي كان بيد أُمّه فاطمة عليها السلام، الذي رآه جابر بن عبدالله الأنصاري، والذي فيه السلسلة الذهبيّة للأئمّة عليهم السلام واحداً بعد واحد،

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٢٧٨، رقم ١٢٥٥٨.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٢٧٥، رقم ١٢٥٥٨.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٤٤١، باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، ح ٢.

ينص السابق على اللاحق[١].

وانطلق الإمام الصادق عليه السلام ليركز نظريّة فرض الطاعة التي هي من رواشح الإمامة قائلاً: «**نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلّا معرفتنا، ولا يُعذر الناس بجهالتنا**»[٢].

وتحرّك عليه السلام باتجاه آخر لتركيز هذه النظريّة عن طريق العلم ووراثة رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: «**وإنّا ورثنا محمّداً صلى الله عليه وآله، وإنّ عندنا صحف إبراهيم وألواح موسى عليهما السلام**»[٣].

إلى غير ذلك من الطرق والوسائل التي اتبعها الإمام الصادق عليه السلام في تأصيل نظريّة النص والولاية في أذهان المسلمين.

أضف إلى ذلك، النصوص الكثيرة التي وردت بحقّ الصادق عليه السلام من أبيه الباقر عليه السلام، والتي توّجت الصادق عليه السلام إماماً للمسلمين، ومن هذه النصوص التي حفلت بها كتب الشيعة، أنّ الباقر عليه السلام نظر يوماً إلى أبي عبدالله عليه السلام يمشي، فقال: «**ترى هذا؟ هذا من الذين قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾**»[٤].

وكذلك نقل أبو عبدالله الصادق عليه السلام قول الوصيّة من أبيه إليه[٥]، وكذلك قول الإمام الباقر عليه السلام إلى الصادق عليه السلام ـ عندما أقبل إليه ـ: «**هذا خير البريّة**»[٦].

ونُقلت أحاديث النص على الصادق عليه السلام في كتب الشيعة المختصّة بهذا المجال[٧].

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٥٩٣، باب ما جاء في الاثني عشر عليهم السلام.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٣، باب فرض طاعة الأئمّة.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٢٨٣، باب أنّ الأئمّة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٣٦٦، باب الإشارة والنص على أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) أبواب الإشارة والنص على الأئمّة عليهم السلام في الكافي وغيره.

وبالرغم من كلّ هذه النصوص الواردة بحق الصادق عليه السلام، وما قام به الصادق من دور في تركيز لهذه النظريّة، قال أحمد الكاتب: (**لا توجد في التراث الشيعي أحاديث كثيرة عن موضوع النص عليه ـ الإمام الصادق ـ أو الوصيّة له من أبيه في الإمامة، ماعدا رواية تتحدّث عن وصيّة عاديّة جداً**)(١).

وحتّى هذه الرواية التي لم يفهم الكاتب مغزاها، كانت تحمل بين طيّاتها الوصيّة والنص على الإمام الصادق عليه السلام، وإليك نصّ الرواية:

عن أبي عبدالله قال: «**إنّ أبي عليه السلام استودعني ما هناك، فلمّا حضرته الوفاة قال: ادعُ لي شهوداً، فدعوت له أربعة من قريش فيهم نافع مولى عبدالله بن عمر، فقال: اكتب: هذا ما أوصى به يعقوب بنيه ﴿يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الْدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، وأوصى محمّد بن علي إلى جعفر بن محمّد، وأمره أن يكفّنه في بُرده الذي كان يصلّي فيه الجمعة، وأن يعممه بعمامته وأن يربع قبره ويرفعه أربع أصابع... قال للشهود انصرفوا رحمكم الله، فقلت له: يا أبت ـ بعدما انصرفوا ـ ما كان في هذا بأن تشهد عليه؟ فقال: يابني، كرهت أن تُغلب وأن يقال: إنّه لم يُوصَ إليه، فأردت أن تكون لك الحجّة**»(٢).

فأراد الإمام الباقر عليه السلام أن يثبت عنوان الوصيّة للصادق فقط أمام هؤلاء، ويكون وصي أبيه.

وهناك روايات كثيرة نقلنا بعضها دلّت على أنّ الباقر نصّب الصادق عليه السلام إماماً للمسلمين، فالنتيجة النهائيّة أنّه وصي أبيه أمام هؤلاء، وإماماً للمسلمين عند أصحابه وأنصاره، ولهذا قال الإمام الباقر له في ذيل هذه الرواية: «**فأردت أن تكون لك الحجّة**».

فعنوان الوصيّة هو الحجّة، والغريب أنّ أحمد الكاتب قال بعد أسطر: (**إنّ الإمام الصادق نافس عمّه زيداً اعتماداً على موضوع الوصيّة من أبيه**)(٣).

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٩.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٦٨ باب الإشارة والنص على أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٩.

فإذا كانت الوصيّة عاديّة فكيف يعتمد عليها الإمام الصادق عليه السلام في موضوع المنافسة المزعومة؟ فاضطرب الكاتب في الكلام، ووجد أنّ مسألة النص من المسائل المركوزة في جلسات الأئمّة ونقاشاتهم، فراح يبحث عن وسيلة أُخرى، فقال: (وتشير **بعض الروايات التي ينقلها الصفّار والكليني والمفيد عن الإمام الصادق أنّه كان يخوض معركة الإمامة مع منافسة عمّه زيد...**)، إلخ.

والمتابع للرواية التاريخيّة يجد أنّ زيداً قد اعترف بإمامة جعفر ولم ينافسه، وقال بحقّ الإمام الصادق عليه السلام:(جعفر إمامنا في الحلال والحرام)(١).

وكان الإمام الصادق عليه السلام في طليعة المدافعين عن زيد الشهيد بقوله: «**فإنّ زيداً كان عالماً وكان صدوقاً، ولم يدعكم إلى نفسه، إنّما دعاكم إلى الرضا من آل محمّد عليهم السلام، ولو ظهر لوفى بما دعاكم إليه**»(٢).

فقول زيد بحقّ جعفر عليه السلام، وقول الصادق جعفر بن محمّد عليهما السلام بحقّ زيد، ينفي موضوع المنافسة التي خلقها أحمد الكاتب.

وعندما أفلس أحمد الكاتب من إيجاد صراع بين زيد وعمّه الصادق عليه السلام حول الإمامة، راح يقلّب دفاتره حول موضوع جديد، ألا وهو امتلاك سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: (**ويظهر من بعض الروايات التي يذكرها الصفّار والمفيد أنّ موضوع السلاح كان في تلك الفترة أهم موضوع حاسم في معركة الإمامة بين محمّد بن عبدالله بن الحسن وبين الصادق**)

وهذا الاستظهار لا مجال لتصديقه، ونشأ لدى الكاتب نتيجة لعدم فهم مناهج المحدّثين، أمثال الصفّار والمفيد، فهم يقسّمون كتبهم إلى أبواب أو أجزاء أو فصول، وفي كلّ واحد من تلك الأجزاء أو الفصول يحمل جهة من الجهات التي اختصّ بها الأئمّة عليهم السلام، فذهب أحمد الكاتب إلى الفصول والأجزاء التي تحدّثت عن امتلاك

(١) رجال الكشي: ترجمة سليمان بن خالد، ص ٣٦١، رقم ٦٦٨.

(٢) روضة الكافي: ص ١٨٠، ح ٣٨١؛ معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٤٦.

) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٠.

الأئمّة عليهم السلام لسلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وترك في نفس تلك الكتب الأبواب التي تتحدّث عن النصّ والوصيّة، ومن أراد الاطّلاع على ذلك فبمجرّد مطالعة الفهارس لكتب أُولئك الأعلام يتضّح له ما نقول.

وبعد أن يئِس الكاتب من كلّ ما تقدّم، عاد وكما عوّدنا إلى التزوير وتقطيع الروايات، عاد إلى الإمام الصادق عليه السلام نفسه، وقال: (**لم يكن الإمام الصادق يطرح نفسه كإمام مفترض الطاعة من الله، وإنّما كزعيم من زعماء أهل البيت، ولذلك فقد استنكر قول بعض الشيعة في الكوفة: إنّه إمام مفترض الطاعة من الله. وهذا ما تقوله نفس الرواية السابقة الواردة على لسان سعيد السمّان وسليمان بن خالد: أنّ الإمام الصادق كان جالساً في سقيفة له إذ استأذن عليه أُناس من أهل الكوفة، فأذِن لهم، فدخلوا عليه فقالوا: يا أبا عبدالله، إنّ أُناساً يأتوننا يزعمون أنّ فيكم أهل البيت إماماً مفترض الطاعة؟.... فقال: «لا، ما أعرف ذلك في أهل بيتي»، قالوا: يا أبا عبدالله، إنّهم أصحاب تشمير وأصحاب خلوة وأصحاب ورع، وهم يزعمون أنّك أنت هو؟... فقال: «هم أعلم، وما قالوا، ما أمرتهم بهذا»**[(١)]. واكتفى الكاتب بهذه الكلمات ولم يكمل الرواية التي تقول:

فخرجوا، فقال لي: «يا سليمان ـ الإمام قال لأحد أصحابه ـ من هؤلاء»؟ قلت: الناس من العجليّة ـ وهم الضعفاء من الزيديّة، فسمّوا العجليّة لأنّهم أصحاب هارون ابن سعيد العجلي ـ قال الإمام: «**عليهم لعنة الله...**»[(٢)].

فلنسأل أحمد الكاتب: لماذا قال: «**عليهم لعنة الله**»؟ فتفسير هذه الكلمة يوضّح معنى قول الإمام عليه السلام: «**ما أعرف ذلك في أهل بيتي**»، هذا أوّلاً.

وثانياً: إنّ الإمام الصادق عليه السلام لا تأخذه في الله لومة لائم، فعندما يجد شخصاً أدخل في الدين ما ليس فيه يلعنه على رؤوس الأشهاد، وهذا ما حصل مع المغيرة بن سعيد، حيث قال الإمام الصادق عليه السلام بحقّه: «**لعن الله المغيرة بن سعيد**»[(٣)]، وكذلك قال

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤١.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٧٦.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٢٧٥، رقم ١٢٥٥٨.

بحقّ محمّد بن عبدالله بن الحسن الذي ادّعى أنّه المهدي، قال: «**كذب عدو الله، بل هو ابني**»[١].

بينما في هذه الرواية نجد الإمام الصادق عليه السلام لم يكذّب القوم بدعواهم أنّه إمام مفترض الطاعة، بل قال: «هم أعلم وما قالوا»، ولم يكذّبهم ولم يلعنهم، فمفردات الرواية وأجوبة الإمام عليه السلام تعطي للرواية فهماً واضحاً، ولكنّ الكاتب جرّد الرواية من جوّها الحقيقي، وقطع منها ما يعترض طريقه، فشوّش ذهن القارئ بما قال.

وبعد فشل أحمد الكاتب من كلّ ما تقدّم عاد ليتّهم الإمام الصادق عليه السلام بعدم اتّصافه بميّزة إلهيّة، فقال: (**ونتيجة لعدم تمتّع الإمام الصادق بميّزة إلهيّة خاصّة، وعدم معرفة الشيعة في ذلك الزمان بأي نص إلهي حول الإمامة، فقد نمت الحركة الزيديّة بقيادة زيد بن علي الذي فجّر الثورة في الكوفة عام ١٢٢ هـ**)[٢].

ولا ندري كيف لا يتمتع الإمام الصادق عليه السلام بميزة إلهيّة وهو يقول: «إنّ سليمان ورث داود، وإنّ محمّداً ورث سليمان، وإنّا ورثنا محمّداً، وإنّ عندنا علم التوراة والإنجيل والزبور وتبيان ما في الألواح»[٣].

ولم نجد مَنْ وقف أمام الإمام واستنكر قوله هذا، بل لم نجد في التاريخ مطلقاً من وقف بوجه أحد الأئمّة وردّ عليهم ما يقولون، وكم قال الأئمّة من أقوال ومن صفات نسبوها لأنفسهم، ونتحدّى الكاتب أن يجد نصّاً واحداً يثبت مواجهة نفر من الأُمّة الإسلاميّة لما يقوله الأئمّة. فكلّ ذلك ألا يعتبر ميزة إلهيّة لهؤلاء الأشخاص. ومن تصفّح كتب الإماميّة يجد مميّزات إلهيّة وليس ميّزة واحدة، ثمّ كيف لا تعرف الشيعة أي نص حول الإمامة، وقد تمسّكوا بعد وفاة كلّ امام بالإمام اللاحق، فإذا لم يوجد نص، فلماذا امتنع عن البيعة عمّار وأبو ذر والزبير وغيرهم؟ ولماذا قُتِل علي بن أبي طالب عليه السلام؟ ولماذا سمّ الحسن عليه السلام؟ ولماذا قُتِل الحسين عليه السلام؟ ولماذا كلّ هذه المؤامرات

---

(١) مقاتل الطالبيين: ص ٢١٢.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٢.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٢٨٢.

والدسائس بحقّ الشيعة؟

وأمّا حركة زيد الشهيد فلم تكن حركة قبال الإمامة، كي يقول الكاتب: إنّها نمت نتيجة لعدم وجود نص؛ لأنّ زيداً نفسه يقول لابنه يحيى: (الأئمّة اثنا عشر، أربعة من الماضين وثمانية من الباقين. فقلت: فسقهم يا أبه، فقال: أمّا الماضون فعلي بن أبي طالب والحسن والحسين وعلي بن الحسين...)، وراح يعد الأئمّة، ثمّ لم يكتفِ يحيى بذلك، بل سأله؛ هل هو أحد هؤلاء أم لا؟ فقال له زيد: (لا، ولكنّي من العترة...)[(١)].

فحركة زيد حركة مباركة من قبل الأئمّة عليهم السلام، وإلّا لما دعا له الإمام الصادق عليه السلام بقوله: «رحمه الله، أما أنّه كان مؤمناً، وكان عارفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أما أنّه لو ظفر لوفى، أما أنّه لو ملك لعرف كيف يضعها»[(٢)].

هذا بالنسبة إلى حركة زيد، أمّا الزيديّة كفرقة نشأت بعد وفاة زيد بن علي، وسرّ نشوئها هو عدم الفهم الحقيقي لثورة زيد، وما كان يريد منها، فاجتهد البعض في تفسير أهداف تلك الثورة والنوايا التي يدعو زيد إليها، فقالوا بأنّ زيداً يدعو إلى نفسه، وقال الشيخ المفيد في هذا المضمار: (واعتقد كثير من الشيعة فيه الإمامة، وكان سبب اعتقادهم ذلك فيه خروجه بالسيف يدعو إلى الرضا من آل محمّد، فظنّوا يريد بذلك نفسه، ولم يكن يريدها؛ لمعرفته باستحقاق أخيه عليه السلام للإمامة من قبله ووصيّته عند وفاته إلى أبي عبدالله)[(٣)].

ووافق كثير من علماء الشيعة الشيخ المفيد هذا الرأي[(٤)].

ثمّ قال أحمد الكاتب لينقذ موقفه: **(وقد بايع محمّد بن عبدالله بن الحسن ذي النفس الزكيّة عامّة الشيعة بمن فيهم العبّاسيّون والسفاح والمنصور)**[(٥)].

---

(١) كفاية الأثر: ص ٣٠٠.

(٢) رجال الكشي: ترجمة السيد بن محمّد الحميري، ص ٣٨٥، رقم ٥٠٥.

(٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٧١٢.

(٤) كفاية الأثر: ص ٣٠١ ـ ٣٠٣؛ بحار الأنوار: ج ٤٦، ص ٢٠٥.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٢.

وذكر أحمد الكاتب لهذه الدعوى مصادر، أمثال فرق الشيعة للنوبختي، والإرشاد للمفيد، ومقاتل الطالبيين للإصفهاني، وبمراجعة بسيطة لهذه المصادر نجد أنّ هذا المعنى غير موجود مطلقاً، بل هو من صياغات الكاتب نفسه لكي يستخرج نتيجة تقول بعدم وضوح الإمامة لدى عامّة الشيعة، وكذّبه النوبختي بقوله: (وعندما توفّي أبو جعفر افترقت أصحابه فرقتين، فرقة قالت بإمامة محمّد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وأمّا الفرقة الأُخرى من أصحاب أبي جعفر محمّد بن علي عليه السلام فنزلت إلى القول بإمامة أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق).

إذن، فعبارة (إنّ عامّة الشيعة بايعت محمّد بن عبدالله بن الحسن) غير موجودة في فرق الشيعة للنوبختي مطلقاً، بل هي من تزويرات الكاتب الكثيرة، وكيف تبايع الشيعة محمّد بن عبدالله والإمام الصادق عليه السلام يكذّب دعواه بقوله: «كذب عدو الله»[١].

وقال بحقّه الصادق عليه السلام: «إنّها والله ما هي إليك ولا إلى ابنيك، ولكنّها لهؤلاء، وإنّ ابنيك لمقتولون»، فتفرّق أهل المجلس ـ الذين اجتمعوا لمبايعة محمّد هذا ـ ولم يجتمعوا بعدها، كما يقول الإصفهاني[٢].

فتفرّق القوم عنه لا ينسجم مع مبايعة عامّة الشيعة له كما يقول الكاتب.

إذن، كلّ الغبار الذي أثاره أحمد الكاتب حول إمامة الصادق عليه السلام لم يجدِ نفعاً، ونذكّر أحمد الكاتب أنّ أعداء الإمام الصادق عليه السلام اعترفوا بإمامته، أمثال أبي مسلم الخراساني، حيث عرض الخلافة ابتداءً على الإمام الصادق[٣]، ورفضها الإمام لعلمه بعاقبة الأُمور، وكذلك أبو سلمة طلب من الإمام الصادق القدوم لمبايعته[٤].

وقد نظم أبو هريرة الأبّار صاحب الإمام الصادق عليه السلام هذه الحادثة شعراً فقال:

ولمّا دعا الداعون مولاي لم يكن ... ليثني إليه عزمه بصوابِ

---

(١) مقاتل الطالبيين: ص ٢١٢.

(٢) مقاتل الطالبيين: ص ٢٢٥.

(٣) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: ج ١، ص ٥٧.

(٤) مروج الذهب: ج ٣، ص ٢٨٠؛ تاريخ اليعقوبي: ج ٣، ص ٩٥.

ولمّـا دعـوه بـالكتاب أجابهم — بحرق الكـتاب دون ردّ الجـوابِ
وما كان مولاي كمشري ضـلالة — ولا مـلساً مـنها الردى بـثوابِ
ولكـــنّه لله في الأرض حـجّة — دليـل إلى خـير وحسـن مآبِ(١)

فهؤلاء اعترفوا بالإمام الصادق عليه السلام إماماً وكاتبوه على ذلك.

الإمامة عند الصادق عليه السلام: ركّز الإمام الصادق عليه السلام مفهوم الإمـامة في أذهـان أصحابه وأنصاره آنذاك. فقال لأحدهم عندما سأله عن قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾، قال عليه السلام: «يعني بذلك الإمامة، جعلها الله في عـقب الحسـين إلى يـوم القيامة».

وحفلت كتب الحديث بأقوال وتوصيات الإمام الصـادق عليه السلام لأصـحابه حـول مسألة الإمامة، وراح يوجّه الأصحاب إلى زيارة قبر جدّه الحسين عليه السلام، وأعلمهم بأنّ هناك شرطاً لقبولها، وهو أنّك تعترف بأنّه إمام مفترض الطاعة، فقال الصادق عليه السلام: «وزيارته ـ زيارة الحسين عليه السلام ـ مفترضة عـلى مـن أقـرّ للـحسين بـالإمامة مـن الله عزّ وجلّ»(٢).

وعندما تطرّق الكاتب إلى موقف الإمام الصادق عليه السلام من الإمامة لم يجد بـدّاً إلّا التحريف وقطع الأحاديث حتّى تنفعه في نظريّته، فقال: (**إنّ هشام بن سالم الجواليقي كلّم رجلاً بالمدينة من بني مخزوم في الإمامة، فقال له الرجل: فمن الإمام اليوم؟ فقال له: جعفر ابن محمّد، فتعجّب الرجل، وقال: فوالله لأقولها له، فغمّ لذلك هشام غمّاً شديداً خوفاً من أن يلومه الإمام الصادق أو يتبرّأ منه**)(٣).

فاكتفى الكاتب بذلك، ولم يكمل الرواية لكي يوقع في هشام بن سالم، ولكن الرواية تقول: فأتاه المخزومي فدخل عليه فجرى الحديث، قال: فقال له مقالة هشام، فقال أبو

---

(١) مناقب ابن شهرآشوب: ج ٤، ص ٢٥٠.
(٢) أمالي الصدوق: ص ٢٠٦، ح ٢٢٦.
(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٥ ـ ٨٦.

عبدالله الصادق: «أفلا نظرت في قوله؟ فنحن لذلك أهل»[١].

كلّ ذلك قطعه الكاتب ولم يبيّنه، فأيّد الإمام مقالة هشام، وقال للمخزومي: «نحن لذلك أهل»، وأمّا خوف هشام من طرحه للإمامة فيجيب عليه المنصور الذي دسّ الجواسيس في كلّ مكان حتّى وصل به الأمر أن يعطيهم أموالاً يحملوها للإمام حتّى يوقعه في الفخّ، وهذا ما حدّث به التاريخ[٢].

ثمّ راح الكاتب يبحث عن الروايات المرسلة التي تشير إلى عتاب الإمام الصادق لهشام بن سالم، وقيس الماصر، ولقد كفانا السيّد الخوئي بحث تلك الروايات، وقال عنها: مرسلة[٣].

وعلى فرض صحّتها فالشيعة لا تدعي العصمة لهشام بن سالم، ولا إلى قيس الماصر، ولا إلى أي شخص آخر سوى اثني عشر بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

أضف إلى ذلك أنّ الكاتب أراد أن يستدلّ بكلام الصادق عليه السلام لضرب موقف هشام بن سالم وقيس الماصر، لأنّهم يقولون بالإمامة، والرواية على فرض صحّتها والتي أطلق الإمام كلامه على هشام بن سالم وقيس الماصر فيها، تحدّث بها هشام بن الحكم، وأثبت للشامي الإمامة، وقال الشامي: فأنا الساعة أشهد أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، وأنّك ـ الإمام الصادق ـ وصي الأوصياء، ولمّا انتهى ذلك، قال الإمام لهشام بن الحكم مؤيّداً مناظرته وشهادة الشامي، قال له: «مثلك فليكلّم الناس». هذا كلّه لم يعترف به الكاتب حتّى يستدلّ ببعض الفقرات لضرب أصحاب الإمام.

أضف إلى ذلك أنّ هذا الشامي عندما جاء إلى المناظرة قال له الإمام الصادق عليه السلام: «إنّ الذي عندك وتريد أن تناظرنا به من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم من عندك»؟ فقال الشامي: من كلام رسول الله بعضه، ومن عندي بعضه، فقال له الإمام: «فأنت إذن

---

(١) رجال الكشي: ترجمة هشام بن سالم، ص ٢٨١، رقم ٥٠١.

(٢) مناقب ابن شهرآشوب: ج ٤، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ٩٩، رقم ٩٦٧٢.

شريك رسول الله ﷺ»، فقال: لا. قال: «فسمعت الوحي عن الله»؟ قال: لا. قال: «فتجب طاعتك كما تجب طاعة رسول الله»؟ قال: لا. فالتفت الإمام إلى أحد أصحابه وقال: «هذا قد خصم نفسه قبل أن يتكلّم»[1].

فالإمام جعل وجوب الطاعة من صفات ذلك الشخص الذي يدعي أنّ عنده فرائض وفقهاً وكلاماً وكلّ شيء، وهذا مختص بالأئمّة فقط، فهؤلاء فقط تجب طاعتهم، وهذا لا يعترف به الكاتب أيضاً.

كلّ هذا الكلام حذفه الكاتب، وذكر فقط قول الإمام الصادق عليه السلام في هذه الجلسة، بعد أن تمّت لهشام بن سالم وقيس الماصر، الذي أراد الإمام بكلامه أن يوجههم ويعلّمهم كيفيّة النقاش والمحاورة، على فرض صحّة الرواية، ونصحهم بأن يكونوا كهشام بن الحكم الذي لعب في الرواية دور المناظر والمدافع عن الإمامة.

ثمّ راح الكاتب يفتّش جعبته عن رواية أُخرى بشرط أن تكون قابلة للتحريف، فذكر رواية يوجّه فيها الإمام الصادق عليه السلام مؤمن الطاق وجعل منها مورداً من موارد ذم الإمام الصادق لهذا الرجل، لأنّه تكلّم بالإمامة مع أنّ الرواية لم تذكر مورد الحديث، أضف إلى ذلك أنّ السيّد الخوئي قال: (فلا ينبغي الشكّ في عظمة الرجل وجلالته، والروايات المادحة له متظافرة وصحيحة السند)[2]، فكلام السيّد الخوئي هذا أُطلق بعد البحث والتحقيق في حال الرجل الذي يقول عنه الطوسي: (ثقة متكلّماً حاذقاً).

وأخذ الكاتب يتمسّك بتوجيهات الصادق لأصحابه، ومنها قوله إلى مؤمن الطاق: «لا تتكلّم»، فقال مؤمن الطاق للمفضّل بن عمر: أخاف أن لا أصبر[3]. ولم تبيّن الرواية أي مورد آخر غير هذا الكلام، فهي توصية من الصادق عليه السلام لأصحابه، لأنّ الفترة كانت حرجة، كما يقول محمّد أبو زهرة: (ليس هناك من ريب في أنّه كان للتقيّة

---

(١) الإرشاد: ج ٢، ص ١٩٤ ـ ١٩٨.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٣٩.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٦.

في عصر الإمام الصادق وما جاء بعده وهي كانت مصلحة للشيعة وفيها مصلحة للإسلام لأنّها كانت مانعة من الفتن المستمرّة)(١).

وعلى فرض أنّها ذامّة لمؤمن الطاق فهي متعارضة مع كثير من الروايات المتضافرة والمادحة له، ومنها الصحيحة السند كما يقول السيّد الخوئي(٢).

وأخيراً، فالرواية ضعيفة السند، لوجود المفضّل بن عمر، وهو مطعون، كما قال السيّد الخوئي(٣).

وراح الكاتب يعتمد على تلك الروايات الذامّة للرجل، منها الرواية التي سأل الإمام الصادق فضيل بن عثمان عن موقف مؤمن الطاق وقال: «بلغني أنّه جدل...»، إلخ، وهذه الرواية ضعيفة بعلي بن محمّد النعيمي، كما يقول السيّد الخوئي(٤).

وعلى فرض صحّتها، فالإمام يوجّه مؤمن الطاق في نقاشاته، ولم تقل الشيعة بعصمة مؤمن الطاق، وكلام الأحول في نفسه، يقول السيّد الخوئي: (لا يريد أن يتكلّم بالجدل إلّا أنّ الحماية عن الدين والعصبيّة له دعته إلى ذلك)(٥).

ثمّ راح الكاتب يدمج بين الروايات ليشوّش ذهن القارئ بذمّ رجل مثل أبي بصير، فقال: (ويقول الكشي: **إنّ الإمام الصادق رفض أن يستقبل أبا بصير، وقال له: «يهلك أصحاب الكلام وينجو المسلمون، إنّ المسلمين هم النجباء»، وقال: «إنّي لأحدّث الرجل الحديث وأنهاه عن الجدال والمراء في دين الله، وأنهاه عن القياس، فيخرج من عندي فيتأوّل حديثي على غير تأويله»**)(٦).

وأراد من ذلك أن يشوّه صورة الرجل الإمامي أبي بصير، ونحن هنا نفكّك بين

---

(١) الإمام الصادق: ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٣٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٦ ـ ٨٧.

الروايات التي دمجها الكاتب ليتبيّن إلى أي حد تمادى هذا الرجل في كذبه وتزويره.

أمّا الرواية التي تقول: إنّ الإمام الصادق عليه السلام لم يأذن لأبي بصير فهي:

محمّد بن مسعود، قال: حدّثني جبرائيل بن أحمد، قال: حدّثني محمّد بن عيسى، عن يونس، عن حمّاد الناب، قال: جلس أبو بصير على باب أبي عبدالله عليه السلام ليطلب الإذن، فلم يؤذن له.

وهذه الرواية ضعيفة لأنّ جبرائيل بن أحمد لم يوثّق، فلا يمكن الاعتماد عليها[١].

وأمّا كلمة الإمام «يهلك أصحاب الكلام وينجو المسلمون...»، إلخ، التي نسبها الكاتب إلى الكشي ـ كما ذكره سابقاً ـ هذه الكلمة لا توجد في ترجمة أبي بصير عند الكشي، وهناك ثلاث رجال يلقبون بأبي بصير لم يوجد هذا الكلام في واحد منهم كما يقول الكشي، وأسماء الرجال الثلاثة هي: ليث بن البختري، وعبدالله بن محمّد الأسدي، ويحيى بن أبي القاسم، وكلّ منهم يلقّب بأبي بصير.

أمّا كلمة الإمام التي دمجها الكاتب وهي «إنّي لأحدّث الرجل الحديث وأنهاه عن الجدال....»، إلخ، والتي جعل منها الكاتب مورد ذم لأبي بصير، جاءت عند الكشّي نفسه بهذا الشكل:

«إنّي لأحدّث الرجل الحديث وأنهاه عن الجدال والمراء في دين الله، وأنهاه عن القياس فيخرج من عندي فيتأوّل حديثي على غير تأويله.... إنّ أصحاب أبي كانوا زيناً أحياءً وأمواتاً، أعني زرارة ومحمّد بن مسلم ومنهم ليث بن البختري وبريد العجلي، وهؤلاء القوّامون بالقسط، وهؤلاء السابقون السابقون أُولئك المقرّبون»[٢].

وأبو بصير هو ليث بن البختري، الذي جعله الكاتب بدمج الروايات وتحريفها مذموماً، بينما هو عند الصادق عليه السلام من القوّامين بالقسط السابقين السابقين ـ كما يقول الكشي ـ وغير مشمول بالحديث الذي نسبه الكاتب إلى الإمام الصادق بحق أبي بصير.

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٢٠، ص ٨٠.

(٢) رجال الكشي: ترجمة ليث بن البختري، ص ١٧٠، رقم ٢٨٧.

ألا يكفي كلّ هذا الدجل والشعوذة وخلق الفتن داخل الأُمّة الإسلاميّة بعد أن بدأ الحقّ يتضح وبدأت الغيوم تنجلي.

أحمد الكاتب ومسألة البداء

وقبل التعرّض لكلام الكاتب الذي ردّد مقالة السابقين فيه، نقول: إنّ البداء بمعناه المرفوض من الشعارات التي رفعت قديماً وحاضراً لضرب نظريّة الإمـامة الإلهـيّة، واستخدم هذا الشعار على مرحلتين:

المرحلة الأولى: رفع لإسقاط مكانة الأئمّـة عليهم السلام عند الناس، وأوّل مَـن تـصدّى لذلك سليمان بن جرير ـ الذي اعتقد بأنّ الإمامة شورى ـ وقال: (إنّ أئمّة الرافـضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معها من أئمّتهم على كذب أبداً، وهما القول بالبداء وإجازة التقيّة)[١].

ومقالة هذا الكذّاب واضحة الهدف، وهو تحجيم دور الأئمّة عليهم السلام داخل المجتمع من خلال الاتهامات والظنون التي تصدّى لها أئمّة أهـل البـيت لكشـف زيـفها وبـيان أهدافها، فقال الإمام الصادق عليه السلام: **«مابدا لله في شيء إلّا كان في عـلمه قـبل أن يـبدو له»**[٢].

وقال أيضاً: **«إنّ الله لم يُبدَ له من جهل»**[٣].

وحاربوا أُولئك القائلين بالبداء الذي يـنسب الجـهل إلى الله تـعالى، فـلقد سأل منصور بن حازم الإمام الصادق عليه السلام: هل يكـون اليـوم شيء لم يكـن في عـلم الله بالأمس؟ قال عليه السلام: **«لا، من قال هذا فأخزاه الله»**[٤].

وبهذه المواجهة الصريحة لرد الشبهات فشلت كلّ مخططات أُولئك لتـحجيم دور

---

(١) فرق الشيعة: ص ٧٦.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٠٢، باب ٢٤ باب البداء.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

الإمام في الأمّة، والقضاء على الإمامة الإلهيّة.

المرحلة الثانية: وبعد فشل تلك النسبة إلى الأئمّة توجّه أُولئك المنحرفون إلى الشيعة ليغيّروا الهجمة ويبدّلوا طرف المواجهة، فجعلوا طرفهم الجديد هم أصحاب الأئمّة، وهكذا بدأت الهجمة على الشيعة بعدما فشلت على الأئمّة أوّلاً، وانبرى علماء الشيعة لمواجهة ذلك بفتاوى وأقوال صريحة.

فقال الشيخ المفيد: (إنّ الله تعالى عالم بكلّ ما يكون قبل كونه، وأنّه لا حادث إلّا وقد علمه قبل حدوثه، ولا معلوم وممكن أن يكون معلوماً إلّا وهو عالم بحقيقته، وأنّه سبحانه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وبهذا اقتضت دلائل العقول والكتاب المسطور والأخبار المتواترة من آل الرسول ﷺ، وهو مذهب جميع الإماميّة)[١].

وقال الشيخ الطوسي: (إنّ الله تعالى عالم، بمعنى أنّ الأشياء واضحة له حاضرة عنده، غير غائبة عنه، بدليل أنّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ من كان كذلك فهو عالم بالضرورة)[٢].

وهكذا قال السيّد المرتضى والعلّامة والحلّي وغيرهم[٣].

فسدّ علماء الشيعة باب حجّة المنحرفين بأنّ الشيعة تنسب الجهل إلى الله تعالى بذريعة البداء، وجاء الكاتب في القرن العشرين، وبلا بحث وتحقيق، ليجعل من البداء مشكلة تعيشها الشيعة[٤].

ونبع هذا الكلام من جهل تام بمعنى البداء في الفكر الإسلامي، وليس الشيعي فحسب، والدليل على ذلك، أنّه جاء في صحيح البخاري عن رسول الله ﷺ: «**إنّ ثلاثة في بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى، بدا لله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكاً، فأتى**

---

(١) أوائل المقالات: ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) الرسائل العشر: ص ٩٤، المسألة السادسة.

(٣) الذريعة: ج ١، ص ١٢٨؛ كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد: ص ٣١٠.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٦.

الأبرص فقال: أي شيء أحبّ إليك؟ قال: لون حسن وجلد حسن، قد قذّرني الناس، قال: فمسحه فذهب عنه فأُعطي لوناً حسناً وجلداً حسناً، فقال: أي المال أحبّ إليك، قال: الإبل، فأُعطي ناقة عشراء.... وهكذا فعل مع الأقرع والأعمى، وأغناهم الله، وبعد مدّة أتاهم ذلك الملك بصورة رجل مسكين، فطلب منهم، فلم يعطه الأقرع والأبرص، وأعطاه الأعمى، فقال الملك للأعمى: أمسك مالك، فإنّما ابتُليتم، فقد رضي الله عنك وسخط على صاحبيك»(١).

وعلّق ابن الأثير على هذا الحديث فقال: (وفي حديث الأقرع والأبرص والأعمى: بدا لله عزّ وجلّ أن يبتليهم، أي قضى بذلك، وهو معنى البداء هاهنا)(٢).

فعبارة (بدا لله) نقلها البخاري وابن الأثير، وهؤلاء لم يكونوا شيعة، فالفكر الإسلامي يقول بالبداء بالمعنى الجائز إطلاقه على الله، لا بالمعنى الذي رفع لضرب الأئمّة عليهم السلام أوّلاً، والشيعة ثانياً، وهو نسبة الجهل إلى الله.

فجهل الكاتب وأمثاله بالمعنى المسموح وشنّع على الشيعة قولهم بالبداء المرفوض الذي ردّه الشيخ الطوسي قبل مئات السنين بقوله: (فأمّا إذا أُضيفت هذه اللفظة ـ أي البداء ـ إلى الله تعالى، فمنه ما يجوز إطلاقه عليه ومنه ما لا يجوز، فأمّا الذي يجوز من ذلك فهو ما أفاد النسخ بعينه، ويكون اطلاق ذلك عليه على ضرب من التوسّع، وعلى هذا الوجه يحمل جميع ما ورد عن الصادقين عليهما السلام من الأخبار المتضمّنة لإضفاء البداء لله تعالى دون ما لا يجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن، ويكون إطلاق ذلك فيه تعالى والتشبيه هو أنّه إذا كان ما يدلّ على النسخ يظهر به للمكلّفين ما لم يكن ظاهراً لهم، ويحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلاً لهم أُطلق على ذلك لفظ البداء)(٣).

إذن، فالبداء عند الشيعة ليس كما تصوّره سليمان بن جرير وأتباعه، ومن يقول

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ح ٣٢٧٧.

(٢) النهاية في غريب الحديث: ج ١، ص ١٠٩.

(٣) عدّة الأصول: ج ٢، ص ٢٩، الطبعة الحجريّة.

بهذا المعنى فهو كافر عندهم وأفتوا بذلك.

قال الشيخ الصدوق: (وعندنا من زعم أنّ الله عزّ وجلّ يبدو له اليوم في شيء لم يعلمه أمس، فهو كافر والبراءة منه واجبة)(١).

وقال الشيخ الطوسي: (فأمّا من قال بأنّ الله تعالى لا يعلم بشيء إلّا بعد كونه، فقد كفر وخرج عن التوحيد)(٢).

وهكذا سار علماء الشيعة بالإفتاء بكفر من قال بهذا المعنى، يقول السيّد محسن الأمين: وقد أجمع علماء الشيعة في كلّ عصر وزمان على أنّه بهذا المعنى باطل ومحال على الله، لأنّه يوجب نسبة الجهل إليه تعالى، وهو منزّه عن ذلك تنزيهه عن جميع القبائح(٣).

فنبذ الكاتب كل تلك الأقوال الشيعيّة والفتاوى من علمائهم ومفكريهم، ونسب البداء إلى الشيعة بالمعاني المرفوضة لديهم، وجعله مشكلة عند الشيعة(٤).

أمّا لماذا قال الكاتب بذلك، فإنّه سيتبيّن بعد هذا البحث.

ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني

لم يستطع الكاتب أن يوفّق بين أمرين عندما اطّلع على قول الصادق عليه السلام أعلاه:

الأمر الأوّل: هو قول الإمام الصادق عليه السلام: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني».

الأمر الثاني: إذا كانت الإمامة من الله تعالى وأنّ الأئمّة معروفون معلومون من زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلماذا قال الصادق عليه السلام هذا الكلام؟

وبعبارة أُخرى: إنّ الكاتب أغمض عينيه عن المعنى الحقيقي لقول الإمام

---

(١) كمال الدين: ص ٦٩.

(٢) الغيبة للطوسي: ص ٢٦٤.

(٣) نقض الوشيعة: ص ٥١٥.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٦.

الصادق عليه السلام ذلك، وراح يتهم المتكلّمين الشيعة بأنّهم لم ينظروا إلى أحاديث أهل البيت في تأويلهم لكلام الإمام الصادق عليه السلام[١]، ولا إلى الحقائق التاريخيّة.

ونحن هنا نستجيب لهذه الدعوة من الكاتب، لننظر سويّة في أحاديث الإمام الصادق عليه السلام، ولنعرف قبل تأويل الكلام:

أوّلاً: موقف الإمام الصادق من مسألة الإمامة.

ثانياً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة إسماعيل بن الإمام الصادق؟

ثالثاً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة موسى بن جعفر.

رابعاً: ما معنى قول الصادق عليه السلام: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني»؟

أوّلاً: موقف الإمام الصادق عليه السلام من مسألة الإمامة: سار الصادق عليه السلام في مسألة طرح الإمامة على منوال أبيه الباقر عليه السلام، لتشابه الظروف التي عاشها الباقر وولده الصادق عليهما السلام، ففي تلك الحقبة الزمنيّة صار تحدّي الإمامة من قبل الملوك والحكّام بواسطة أُناس مرقوا عن الدين، فباعوا دينهم بدنيا غيرهم، وطبّل البعض لإمامة زيد بن علي، ليعوّم مسألة الإمامة، مستغلاً الظروف التي سادت ذلك العصر، وخروج زيد بن علي على حكّام الجور.

فانبرى الباقر ومن بعده الصادق لهذه الحركات المشبوهة، فكما أثبت الباقر عليه السلام أنّ الأرض لا تبقى يوماً واحداً بغير حجّة لله على الناس[٢]، أثبت ولده الصادق عليه السلام هذه الحقيقة بقوله: «لو لم يبق في الأرض إلّا اثنان لكان أحدهما الحجّة»[٣].

ثمّ تخطّى الصادق عليه السلام هذه المرحلة، وأثبت للناس مكانة هذا الحجّة، ومصير

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٧.

(٢) نظريّة الإمامة والسياسة: ص ٣٥٨.

(٣) الكافي: ج ١، ص ١٧٩، ح ١.

الناس في حالة جهلهم له، فقال: «من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهليّة»[١].

ولكن وإلى هذا الحد بقي عدد هؤلاء الحجج غير معروف ومن أي نسب هم؟ ونقل الصادق عليه السلام حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال لعلي: «يا علي هم اثنا عشر أوّلهم أنت وآخرهم قائمهم»[٢].

ونقل أيضاً حديث رسول الله صلى الله عليه وآله: «الأئمّة بعدي اثنا عشر، أوّلهم علي بن أبي طالب وآخرهم القائم هم خلفائي وأوليائي وأوصيائي وحجج الله على أُمّتي بعدي، المعترف بهم مؤمن والمنكر لهم كافر»[٣].

ولم يقف الإمام الصادق عليه السلام في طرحه لموضوع الإمامة عند هذا الحد، لأنّ ما طرحه قد يؤوَّل ويحرّف، فراح يضيّق الدائرة على المتصيّدين بالماء العكر، ويحدّد صفات الإمام وشرائطه فقال: «الله تبارك وتعالى نصّب الإمام علماً لخلقه، وجعله حجّة على أهل مواده وعالمه وألبسه الله تاج الوقار وغشّاه من نور الجبّار.... فهو عالم بما يرد عليه من ملتبسات الدجى ومعميات السنن ومشبهات الفتن. فلم يزل الله يختارهم لخلقه من ولد الحسين.... فالإمام هو المنتجب المرتضى والهادي المنتجى والقائم المرتجى»[٤].

ثمّ ذكر عشرة صفات للإمام منها: العصمة والنصوص، وأن يكون أعلم الناس وأتقاهم لله، وأعلمهم بكتاب الله، وأن يكون صاحب الوصيّة الظاهرة، ويكون له المعجز والدليل، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يكون له فيء، ويرى من خلفه كما يرى من بين يديه[٥].

وقال الصادق عليه السلام متحدّثاً عن الإمام قائلاً: «المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم

---

(١) الغيبة للنعماني: ص ١٢٩، ح ٦، عنه البحار: ج ٢٣، ص ٧٨.
(٢) الأمالي للصدوق: ص ٧٢٨، ح ٩٩٨.
(٣) كمال الدين: ص ٢٤٧، ح ٤؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٦٢ ـ ٦٣، ح ٢٨.
(٤) الكافي: ج ١، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢، ح ٢.
(٥) الخصال: ج ٢، ص ٤٩٨، ح ٥، باب العشرة.

الله، وقد قال الله تبارك وتعالى: من يعتصم بالله فقد هُدِي إلى صراط مستقيم»[١].

وقال أيضاً: «هو المعتصم بحبل الله وحبلُ الله هو القرآن، لا يفترقان إلى يوم القيامة، والإمام يهدي إلى القرآن، والقرآن يهدي إلى الإمام»[٢].

وأشار عليه السلام في حديثه هذا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي تسالم عليه الشيعة والسنّة «لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض».

وأخيراً، أوضح الإمام عليه السلام بأنّ المسألة ليست راجعة إليهم يضعون الأمر فيمن يشاؤون، فقال: «أترون الأمر إلينا نضعه حيث نشاء؟ كلا والله، إنّه لعهد معهود من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى رجل فرجل، حيث ينتهي إلى صاحبه»[٣].

وأكّد في حديثه الأخير على حديث اللوح وغيره من الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تبيان عدد وأسماء الأئمّة من بعده.

وراح الصادق عليه السلام يبيّن لأصحابه وخوّاصه جزاء من يدّعي الإمامة، فقال: «من ادّعى الإمامة وليس من أهلها فهو كافر»[٤].

وجعله مفترياً على الله ورسوله، فقال: «من ادّعى الإمامة وليس بإمام، فقد افترى على الله وعلى رسوله وعلينا»[٥].

وجعل مثواهم جهنّم خالدين فيها، فقال: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَة تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهم مُسْوَدَّة أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوَى لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[٦].

ثمّ جعل الناس كلّهم محتاجين إلى الإمام، والإمام مستغنٍ عنهم، فقال: «حاجة

---

(١) معاني الأخبار: ص ١٣٢، ح ٢.

(٢) معاني الأخبار: ص ١٣٢، ح ١.

(٣) كمال الدين: ص ٢١٣ ـ ٢١٤، ح ٩؛ بصائر الدرجات: ص ٤٧١، ح ٣.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٤٣٤، ح ٢.

(٥) ثواب الأعمال: ص ٢٥٤، ح ٢.

(٦) غيبة النعماني: ص ١١١، ح ١.

الناس إليه ولا يحتاج إلى أحد»[١].

فهذا هو التراث الحديثي الذي دعا أحمد الكاتب المتكلّمين إلى النظر فيه قبل تأويل «مابدا الله في شيء»، وهذه الحقائق التاريخيّة، فهل يستجيب الكاتب لها؟

إذن، نظرة الإمام الصادق إلى الإمامة هو عهد معهود من الله إلى نبيّه، وبلّغه رسوله إلى علي وبعض الصحابة، أمثال جابر الذي نقل حديث اللوح، وسلمان وغيرهما، فهذه النظرة هي المقدّمة الأولى التي دعانا الكاتب إلى سبرها لفهم كلام الإمام الصادق عليه السلام: «ما بدا الله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني».

ثانياً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة إسماعيل؟: تحدّى الشيخ الصدوق قبل مئات السنين، أُولئك النفر اليسير الذين قالوا بإمامة إسماعيل، تحدّاهم في أن يأتوا برواية واحدة تدل على مدّعاهم، فقال:

(بِمَ قلتم إنّ جعفر بن محمّد عليه السلام نصّ على إسماعيل بالإمامة؟ وما ذلك الخبر؟ ومن رواه؟ ومن تلقّاه بالقبول؟ فلم يجدوا إلى ذلك سبيلاً، وإنّما هذه حكاية ولّدها قوم قالوا بإمامة إسماعيل، ليس لها أصل)[٢].

وكذلك تحدّى الشيخ المفيد، فقال:

(إنّه ليس أحد من أصحابنا يعترف بأنّ أبا عبدالله عليه السلام نصّ على ابنه إسماعيل، ولا روى راوٍ ذلك في شاذ من الأخبار، ولا في معروف منها)[٣].

وهكذا تحدّى علماء الشيعة ومفكّروهم بعدم وجود أي نص في ذلك، ولو كان شاذّاً وغير معروف على إمامة إسماعيل.

والمتتبع لما نقله التاريخ، وكتّاب الفرق والملل عنهم، يجد أنّهم تمسّكوا بالود والحبّ الذي يكنّه الإمام الصادق عليه السلام لولده إسماعيل، أضف إلى ذلك أنّه أكبر ولده، وما ذنب

---

(١) غيبة النعماني: ص ٢٤٢، ح ٤٠.

(٢) كمال الدين: ص ٧٥.

(٣) الفصول المختارة: ج ٢، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

الإمامة عندما تُفَسَّر خطأً من قبل البعض، وهذا ما تحدّث عنه الشيخ المفيد، فقال:

(كان الناس في حياة إسماعيل يظنّون أنّ أبا عبدالله عليه السلام ينصّ عليه، لأنّه أكبر ولده، وبما كانوا يرونه من تعظيمه، فلمّا مات إسماعيل زالت ظنونهم وعلموا أنّ الإمامة في غيره)[١].

وهذه هي المقدّمة الثانية لفهم كلام الإمام الصادق المتقدّم.

ثالثاً: هل توجد نصوص دلّت على إمامة موسى بن جعفر؟: لقد حفلت كتب الإماميّة بالنصوص الدالّة على إمامة موسى بن جعفر، وعلى حد تعبير الشيخ المفيد: (فمن روى صريح النص بالإمامة من أبي عبدالله الصادق عليه السلام على ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام من شيوخ أصحاب أبي عبدالله وخاصّته وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين)[٢].

فلقد روى الكليني والمفيد وابن الصبّاغ والعلّامة والمجلسي عن الفيض بن المختار، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام خذ بيدي من النار، من لنا بعدك؟ قال: فدخل أبو إبراهيم ـ وهو يومئذ غلام ـ فقال: «**هذا صاحبكم فتمسّك به**»[٣].

وروى المفيد والطبرسي وغيرهم، أنّ أبو عبدالله قال بحق موسى بن جعفر: (وهو القائم مقامي والحجّة لله تعالى على كافّة خلقه من بعدي)[٤].

فلم يترك الصادق عليه السلام أصحابه بدون إمام، فلقد شخّصه لهم باسمه وعلاماته، وحفلت كتب الشيعة بعشرات النصوص الدالّة على إمامة موسى بن جعفر من قبل والده الصادق عليه السلام، ولم يكتفِ الأصحاب بمعرفة الإمام بعد الصادق عليه السلام، بل راحوا

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٢١٦.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٦٨، ح ١؛ الفصول المهمة: ص ٢٣١؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٢١٧؛ بحار الأنوار: ج ٤٨، ص ١٨، ح ١٨.

(٤) إعلام الورى: ج ٢، ص ٧؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٢٢٠.

يسألون الإمام بعد ولده موسى؟ فهذا عيسى بن عبدالله بن محمّد بن عمر بن أبي طالب، يسأل الصادق عليه السلام، إن كان كون فبمن أأتم؟ قال: فأومأ إلى ابنه موسى عليه السلام، قلت: فإن حدث بموسى حدث، فبمن أأتم؟ قال: «بولده»، قلت: فإن حدث بولده حدث وترك أخاً كبيراً وابناً صغيراً فبمن أأتم؟ قال: «بولده»، ثمّ قال: «هكذا أبداً»، قلت: فإن لم أعرفه ولا أعرف موضعه، قال: «تقول: اللهمّ إنّي أتوّلى من بقي من حججك من ولد الإمام الماضي»[١].

والمطالع لكتب الشيعة حول هذا الموضوع يجد قولنا نزراً يسيراً ممّا نقلوه ودوّنوه عن أئمّتهم عليهم السلام.

وهذه هي المقدّمة الثالثة التي دعا الكاتب المتكلّمين إليها لفهم معنى قول الصادق عليه السلام: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني».

رابعاً: ما معنى قول الصادق عليه السلام:

«ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني»

بعد تلك المقدمات الثلاثة التي أكّدت أنّ الإمام الصادق عليه السلام ينظر إلى الإمامة إلى أنّها عهد من الله تعالى، ليس لأحد يضعه حيث يشاء، وبعدما نفى إمامة إسماعيل لأصحابه[٢]، وبعد تنصيبه لولده موسى بن جعفر عليه السلام لموقع الإمامة، بعد كلّ تلك المقدّمات التي حفلت كل واحدة منها بعشرات الأحاديث من قبل الإمام، نستطيع أن نفهم قول الإمام الصادق عليه السلام: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني».

قال الشيخ الصدوق: (فأمّا قوله «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني» يعني ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني، إذ اخترمه ليُعلم بذلك أنّه ليس بإمام بعدي)[٣].

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٦٩، ب ٣٧.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٣٧، ح ١.

(٣) كمال الدين: ص ٧٥.

ولا يتوهّم الكاتب وغيره بأنّ هذا التأويل دخيل على الفكر الإسلامي، فإنّ هذا المعنى نقله البخاري في حديث «بدا لله أن يبتليهم»[١].

وقال ابن الأثير معلّقاً على هذه العبارة في الحديث الذي جاء في صحيح البخاري: وفي حديث الأقرع والأبرص والأعمى: بدا لله عزّ وجلّ أن يبتليهم[٢].

فهذا المعنى وهذه الكلمة «ما بدا لله» لم تأت عند الشيعة فقط، بل جاءت عند السنّة أيضاً، وفي صحيح البخاري بالمعنى الصحيح الذي يمكن نسبته إلى الله تعالى، وليس كما ذهب إليه الكاتب وغيره.

أضف إلى ذلك، أنّ الشيخ المفيد جعل كلام الصادق عليه السلام كلاماً أجنبياً عن الإمامة، فقال في تفسير الكلمة: (يعني ما ظهر لله تعالى فعل في أحد من أهل البيت عليهم السلام ما ظهر له في إسماعيل؛ ذلك أنّه كان الخوف عليه من القتل مستنداً، والظنّ به غالباً، فصرف الله عنه ذلك بدعاء الصادق عليه السلام ومناجاته لله فيه، وبهذا جاء الخبر عن علي ابن موسى الرضا عليه السلام، وليس الخبر كما ظنّه قوم من الشيعة في أنّ النص كان قد استقرّ في إسماعيل، فقبضه الله إليه وجعل الإمامة بعده في موسى عليه السلام، فقد جاءت الرواية بضد ذلك عن أئمّة آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فروي أنّهم قالوا: «مهما بدا لله في شيء فإنّه لا يبدو له في نقل نبي عن نبوّته ولا إمام عن إمامته ولا مؤمن قد أخذ عهده بالإيمان عن إيمانه»)[٣].

ونظر كلّ من الصدوق والمفيد إلى كلام الصادق عليه السلام، وأعطى تفسيره بناءً على ذلك التراث الذي دعا الكاتب المفكّرين اللجوء إليه قبل فهم قول الصادق المتقدّم، وسواء حمل كلام الصادق عليه السلام على فهم الشيخ الصدوق أو فهم المفيد لا يدل كلا الفهمين على ما ادّعاه الكاتب.

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب ماذكر في بني إسرائيل، ح ٣٢٧٧.

(٢) النهاية في غريب الحديث: ج ١، ص ١٠٩.

(٣) المسائل العكبريّة: ص ١٠٠، مسألة ٣٧.

المبحث السابع: الإمام الكاظم عليه السلام

إمامة موسى الكاظم عليه السلام: بعد النصوص الكثيرة التي اتفق على نقلها علماء الشيعة أمثال الصدوق والكليني والطوسي والمفيد وغيرهم، وبعد الإجماع الذي قال به النوبختي على إمامة موسى بن جعفر عندما قال: (فاجتمعوا ـ أصحاب أبي عبدالله الصادق ـ جميعاً على إمامة موسى بن جعفر)(١)، بعد كلّ ذلك، احتلّ الإمام موسى الكاظم عليه السلام موقعه القيادي والتوجيهي للشيعة، وليس كما ذهب الكاتب إلى أنّ الإمام الكاظم احتلّ مقامه القيادي بعد وفاة أخيه عبدالله الأفطح، لأنّ أصحاب الصادق عليه السلام ـ وكما يقول النوبختي ـ أنكروا إمامة عبدالله وخطّأوه في فعله وجلوسه مجلس أبيه وادعائه الإمامة، وكان فيهم من وجوه أصحاب أبي عبدالله عليه السلام(٢).

وعندما علم الكاتب بتلك النصوص الدالّة على إمامة موسى الكاظم عليه السلام، وقول النوبختي وغيره، راح يكذّب على الشيخ الصدوق، فقطع جزءاً من كلامه، واستدلّ به على عدم وجود نص على الإمام الكاظم، وعدم عصمته، ونسب هذا التزوير للشيخ الصدوق، فقال: (**يقول الشيخ الصدوق في معرض الاستدلال على إمامة الكاظم: إنّ الإمام إذا كان ظاهراً واختلفت إليه شيعته ظهر علمه... وظهر من فضله في نفسه ما هو بين عند الخاصّة والعامّة، وهذه هي أمارات الإمامة...**)(٣).

وأراد الكاتب من نقل هذا النص للصدوق القول: إنّ الإمام موسى الكاظم يتمتع بمواصفات ليس بحاجة بعدها إلى النص أو العصمة.

وعوّدنا الكاتب على ذلك، فقد اقتطع صدر الكلام للشيخ الصدوق الذي صرّح بنصوص الإمامة إلى الكاظم من قبل أبيه الصادق، وقال: (أوصى بالإمامة إلى

---

(١) فرق الشيعة: ص ٨٩.

(٢) فرق الشيعة: ص ٨٩.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٠ ـ ٩١.

موسى...)[١]، إلخ، وكتاب الصدوق (كمال الدين) قائم على إثبات النص والعصمة للأئمّة، وقد أفرد عنواناً خاصّاً باسم: (وجوب عصمة الإمام)، وساق الأدلّة والأحاديث على ذلك[٢]، ولم يقف الكاتب عند هذا الحد، بل تحدّث حديثاً إنشائيّاً خالياً من أي توثيق، يقول فيه: (إنّ النصوص ـ النصوص الدالّة على إمامة الكاظم ـ لم تكن حاسمة في معركة الإمامة)[٣].

وعندما سبر تلك النصوص واطّلع على أقوال علماء الشيعة، ومنهم الصدوق الذي قال: (إنّ لنا أخبار وحملة آثار... نقلوا عن جعفر بن محمّد عليه السلام من علم الحلال والحرام... وحكوا مع نقل ذلك عن أسلافهم أنّ أبا عبدالله عليه السلام أوصى بالإمامة إلى موسى عليه السلام...)[٤]، ـ بعد أن علم بكلّ ذلك ـ عرف أن كلمة (لم تكن حاسمة) لا معنى لها، فرمى كلّ تلك النصوص بالوضع والتزوير والتحريف، فقال: **(إنّ تلك النصوص لم تكن حاسمة في معركة الإمامة، أو بالأحرى لم تكن موجودة في البداية)**[٥].

ولكن لم يناقش لا سنداً ولا متناً حتّى حديثاً واحداً من تلك الأحاديث التي قال عنها الشيخ الصدوق: (وردت إلينا من حملة الآثار، أُولئك الذين نقلوا إلينا الحلال والحرام).

وبعد الإفلاس التام راح يتشبّث بالثورات التي قامت آنذاك، وجعلها علامة على نفي إمامة موسى الكاظم عليه السلام، ومن تلك الثورات ثورة شهيد فخ الحسين بن روح، ولكنّه نسي أنّ الحسين هذا لم يدَّعِ الإمامة لنفسه، بل دعا إلى الرضا من آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، ورفض أي بيعة له إلّا على هذا الشرط، فقال لأصحابه: (أُبايعكم على كتاب الله وسنّة رسول الله، وعلى أن يُطاع الله ولا يعصىٰ، وأدعوكم إلى الرضا من آل

(١) كمال الدين: ص ١٠٦.

(٢) كمال الدين: ص ٢٢.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩١.

(٤) كمال الدين: ص ١٠٦.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩١.

محمّد)[١]. فهو يدعو إلى الرضا من آل محمّد، كما اعترف بهذا الكاتب نفسه عندما نقل بيعة الحسين لأصحابه[٢].

ثمّ راح يكذّب على المؤرّخين عندما قال نقلاً عن مقاتل الطالبيين: إنّ عامّة الشيعة في عهد الكاظم انصرفوا إلى عيسى بن زيد بن علي وبايعوه سرّاً بالإمامة.

ونحن ندعو كلّ أصحاب الفكر ليرجعوا إلى مقاتل الطالبيين[٣] ليروا كذب الكاتب بأنفسهم.

موقف زرارة من إمامة الإمام الكاظم عليه السلام: لقد أثارت الزيديّة أمام الاثني عشريّة شبهة تقول: إنّ زرارة مات ولم يعرف إمام زمانه، وأرسل ابنه عبيدالله إلى المدينة ليتعرّف على ذلك، ومات زرارة قبل عودة عبيدالله، ووضع زرارة المصحف على صدره وقال: اللهمّ إنّ إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمّد عليه السلام.

وكرّر أحمد الكاتب ـ كالببغاء ـ هذه الشبهة من لسان الزيديّة، وتجاهل كلّ الردود عليها من ذلك الزمان إلى يومنا هذا، ونحن هنا نبتعد عن البحث السندي لهذه الشبهة، ومتن الحديث الذي لا يدلّ على ما أراده، ونسلّم جدلاً بما يقول ليتبيّن الأمر فيما بعد، وندرس ذلك في اتجاهات:

الأوّل: لماذا لم يخبر زرارة بعض الشيعة بالإمام الذين طلبوا منه معرفة اسمه بعد وفاة الصادق عليه السلام، وأرسل ابنه عبيدالله ليتحسّس الخبر.

الثاني: هل روى زرارة خبراً ينافي هذه الشبهة.

الثالث: موقع زرارة عند أهل البيت عليهم السلام.

أمّا الأمر الأوّل: فقد أجاب عنه الإمام الرضا بعد حفنة من السنين، وبعد وفاة

---

(١) مقاتل الطالبيين: ص ٣٧٨.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٢.

(٣) مقاتل الطالبيين: ص ٣٤٢.

الصادق والكاظم وزرارة، قال الشيخ الصدوق: حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (الثقة الديّن)(١)، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم (الثقة الثبت المعتمد الصحيح المذهب عند النجاشي والطوسي)(٢)، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى ابن عبيد (الذي قال عنه النجاشي: جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف)(٣)، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني (الذي حجّ أربعين حجّة وهو وكيلاً للرضا والجواد والهادي، وقد صرّحت الروايات بعدالته وفضله عند الكشي)(٤)، قال: قلت للرضا عليه السلام: يابن رسول الله أخبرني عن زرارة، هل كان يعرف حقّ أبيك عليه السلام؟ قال: نعم. فقلت له: فَلِمَ بعث ابنه عُبيدالله ليتعرّف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر ابن محمّد. فقال عليه السلام: إنّ زرارة كان يعرف أمر أبي عليه السلام، ونص أبيه عليه، وإنّما بعث ابنه ليتعرّف من أبي عليه السلام هل يجوز له أن يرفع التقيّة في إظهار أمره ونصّ أبيه عليه، وأنّه لمّا أبطأ عنه ابنه طولب في إظهار قوله في أبي عليه السلام فلم يُحب أن يُقدّم ذلك دون أمره، فرفع المصحف وقال: اللهمّ إنّ إمامي من أثبتّ في هذا المصحف إمامته من ولد جعفر ابن محمّد عليهما السلام(٥).

وهذه الرواية بهذا السند المعتبر ـ كما عرفت حال رجاله ـ تؤكّد أنّ زرارة كان يعرف إمامه بعد الصادق عليه السلام جيّداً، ولكن كان يكتم ذلك، وعندما طُولِب بإظهار الأمر وضع المصحف على صدره وقال: قوله المتقدّم.

ويبرز هنا سؤال، هل فعلاً كان زمن زرارة والوضع السياسي يتطلّب هذا التكتم على الإمام موسى بن جعفر أم لا؟

أجاب عن هذا السؤال الكليني في الكافي عندما أثبت أنّ أبا جعفر المنصور بثّ

---

(١) كمال الدين: ص ٣٤٤، ذيل الحديث ٦، باب ٣٤ ما أخبر به الكاظم من وقوع الغيبة.

(٢) رجال النجاشي: ص ٢٦٠، رقم ٦٨٠.

(٣) رجال النجاشي: ص ٣٣٣، رقم ٨٩٦.

(٤) رجال الكشي: الأحاديث: ١٠٠٩، ١٠٥٣، ١١٣٥، ١١٣٦.

(٥) كمال الدين: ص ٨١.

جواسيسه في المدينة ينظرون إلى من تتفق شيعة جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام عليه فيضربون عنقه(١).

وأجاب عن هذا السؤال موقف المنصور من الشيعة، عندما قال: قتلت من ذريّة فاطمة ألفاً أو يزيدون، وتركت إمامهم وسيّدهم جعفر بن محمّد.

وأجاب عنه أيضاً قول الصادق عليه السلام لزرارة عندما سأله عن التقيّة، قال له: إنّ هذا خير لنا وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر لصدقكم الناس علينا، ولكن أقل لبقائنا وبقائكم(٢).

وأجاب عنه أيضاً الإمام الكاظم لأصحابه الذين سألوا في أن يذيعوا أمره، قال: «لا تُذِع فإن أذعت فهو الذبح».

وأجابت عنه أيضاً وصيّة الإمام الصادق عليه السلام، يقول أيّوب النحوي: بعث إليَّ أبو جعفر المنصور في جوف الليل فأتيته، فدخلت عليه وهو جالس على كرسي، وبين يديه شمعة، وفي يده كتاب، فقال لي: هذا كتاب محمّد بن سليمان (من المدينة) يخبرنا أنّ جعفر بن محمّد قد مات... ثمّ قال لي: اكتب إن كان أوصى إلى رجل واحد بعينه فقدّمه واضرب عنقه، قال: فرجع الجواب: إنّه قد أوصى إلى خمسة، أحدهم أبو جعفر المنصور. فقال المنصور: ليس إلى قتل هؤلاء سبيل(٣).

هذه وصيّة الإمام الصادق عليه السلام، يوصي فيها إلى خمسة منهم الإمام الكاظم، ومنهم أبو جعفر المنصور، فهل توجد ترجمة لهذه الوصيّة غير الوضع السياسي المتربّص بالإمام بعد الصادق عليه السلام، وكيف بهذا الوضع يُطالَب زرارة باعلان إمامة الكاظم من دون أن يستشيره في الأمر، ولمّا لم يرجع الجواب كتم زرارة الأمر تحسّباً لهذه الأوضاع.

وأمّا الأمر الثاني: فإنّ زرارة روى عن الصادق عليه السلام خبراً ينافي عدم معرفته

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٥١، ح ٧.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٦٥، ح ٥.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١، ح ١٣ و ١٤.

بالإمام بعد الصادق، والخبر الذي رواه زرارة عن الإمام الصادق قوله: اعرف إمامك، فإنّك إذا عرفته لم يضرّك تقدّم هذا الأمر أو تأخّر[١].

فهل من المعقول يسمع مثل زرارة الذي يقول عنه الصادق له ولأصحابه: «والله إنّهم أحب الناس إليّ أحياءً وأمواتاً»[٢]، ولم يسأل عن الإمام الذي بعده.

واعلم أنّ هدف هذه التهمة التي أثارها الزيديّة وردّدها أحمد الكاتب[٣]، ليس النيل من زرارة فقط، بل الهدف بالدرجة الأولى ضرب الإمام الصادق عليه السلام، الذي لا تؤمن به الزيديّة من خلال ضرب أعوانه وأنصاره المقرّبين إليه، لأنّ الإمام الصادق يقول على لسان جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله: «من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهليّة»[٤]، فتكون موتة زرارة على قولهم ـ مع مدح الإمام الصادق له وقربه منه ـ موتة جاهليّة، فالإمامة ليست عند الصادق عليه السلام، بل عندنا نحن الزيديّة.

وأمّا الأمر الثالث: فإنّ رجال الشيعة وعلماءها أثبتوا وبطرق مختلفة جلالة وعظمة بيت زرارة وعلمهم بالإمامة بشكل قاطع لا يقبل الشكّ، يقول الحسين بن روح متحدّثاً عن بيت زرارة: (أهل بيت جليل عظيم القدر في هذا الأمر)[٥]، ويريد بالأمر الإمامة، وبعد أن علم الكاتب أنّ الطعن في بيت زرارة وشخص زرارة ليس كافياً للتشويش والتدليس، قال: **(إنّ أقطاب الإماميّة لم يكونوا يعرفون بأي نص حول الكاظم)**[٦]، فهنا لم يكتفِ بزرارة، بل شمل الأمر أقطاب الإماميّة.

فكيف لا يعرفون النص، وقد روى الكليني (١٦) حديثاً للنص على الإمام

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٤٣٢، ح ١.

(٢) كمال الدين: ص ٨٢.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٨.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٤٣٨، ح ٢.

(٥) الغيبة للطوسي: ص ١٨٤.

(٦) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٠.

الكاظم عليه السلام، وأفرد إليها باباً أسماه: الإشارة والنص على الكاظم عليه السلام[١].

وكيف لا تعرف الأقطاب النص على موسى الكاظم عليه السلام، وهذا الفيض بن المختار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: خذ بيدي من النار، من لنا بعدك؟ فدخل أبو إبراهيم الكاظم عليه السلام وهو يومئذٍ غلام، فقال: «**هذا صاحبكم فتمسّك به**»[٢].

وكيف لا تعرف الشيعة الإمام الكاظم عليه السلام، والصادق عليه السلام يوصي أحد أصحابه بأن يوضّح لأصحابه الثقات أمر الكاظم عليه السلام[٣]. أضف إلى ذلك، قول الصادق لأصحابه: «**هذا صاحبكم فتمسكوا به**»، كما يقول المفيد والكليني وابن الصبّاغ[٤].

ولم يكتفِ الإمام عليه السلام بذلك، بل أوضح إلى سليمان بن خالد أمر الكاظم عليه السلام بقوله: «**عليكم بهذا بعدي، فهو والله صاحبكم بعدي**»[٥].

وبعد أن سُدّت الأبواب بوجه الكاتب، راح يحرّف ويزوّر ويقطع الحديث، فلقد استدلّ بصدر حديث يقول: إنّ هشام بن سالم وأصحابه ذهبوا إلى المدينة يسألون عن الإمام. وسلّم الكاتب بهذا المقطع، ولكن تجاهل ذيل الرواية وهو دخولهم على الكاظم عليه السلام وتصريحهم بأنّه الهدى إلى الله[٦]، والإمام من بعد أبيه.

أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الكاظم عليه السلام

الكذبة الأولى: قال: (لم يكن الإمام موسى الكاظم يدعو إلى نفسه)[٧].

ولا أدري ماذا يفسّر كلام الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام إلى هشام بن سالم، عندما

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٢، باب ٧١.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٦٨، ح ١.

(٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٣٦٨، ح ١؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٢١٧؛ الفصول المهمة: ص ٢٣١.

(٥) الكافي: ج ١، ص ٣٧١، ح ١٢؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٢١٩.

(٦) الكافي: ج ١، ص ٤١٢ ـ ٤١٣، ح ٧.

(٧) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٢.

سأله عن الإمام، وأنّ قسماً من الشيعة لا يعرفون الإمام، فقال له: «**لا إلى المرجئة، ولا إلى القدريّة، ولا إلى الزيديّة، ولا إلى المعتزلة، ولا إلى الخوارج، إليَّ إليَّ**»[١].

ولا يستطيع الكاتب ردّ هذه الرواية، لأنّه استدلّ بصدرها في (ص ٩٠)، حيث ورد في الصدر أنّ مجموعة من الشيعة كانوا لا يعرفون الإمام فتحيّروا إلى أين يذهبون إلى المرجئة، أم إلى القدريّة، أم الزيديّة، أم المعتزلة، أم الخوارج، فرأى الكاتب أنّ هذا الكلام بنفعه ليقول: إنّ الشيعة لا يعرفون الإمام، فاستدلّ بصدرها[٢]، وقطع كلام الإمام، وهنا قال: لم يكن الإمام يدعو إلى نفسه، فلا عذر للكاتب في رد الرواية أبداً.

الكذبة الثانية: قال: (**لم يكن يوجد عليه أي نص خاص من الله أو من أبيه**).

والمطالع لكتب الشيعة المختصّة بهذا المجال يجد أنّهم أفردوا أبواباً خاصّة للنصوص على أئمّتهم، فهذا الكليني أفرد باباً خاصّاً نقل فيه (١٦) حديثاً، كلّها تدلّ على إمامة الكاظم عليه السلام بنص أبيه وأجداده، وسمّى ذلك الباب: (الإشارة والنص على إمامة الإمام الكاظم)[٣].

أضف إلى ذلك، اعترافات علماء الشيعة بورود النصوص على إمامة الكاظم عليه السلام من أبيه، يقول الشيخ الصدوق: «إنّ أبا عبدالله (جعفر الصادق) أوصى بالإمامة إلى موسى»[٤].

واعترف علي بن جعفر، أخو الإمام الكاظم عليه السلام بإمامة أخيه، حيث قال: كنت عند أخي موسى بن جعفر، وكان والله حجّة بعد أبي صلوات الله عليه[٥].

وبعد هذا الكذب الصريح، راح يستهزئ بحدوث الكرامات لأُولئك الأئمّة عليهم السلام،

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٤١٢ ـ ٤١٣، ح ٧.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٠.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٢/ باب الإشارة والنص على أبي الحسن موسى، الأحاديث ١ ـ ١٦.

(٤) كمال الدين: ص ١٠٦.

(٥) الغيبة للطوسي: ص ٢٨.

أُولئك الذين شهدت سيرتهم الذاتيّة بتقواهم وورعهم وقربهم من الله، وكما حدّث به كلّ علماء الرجال من السنّة والشيعة، فلقد حدثت الكرامات لأُناس لم يكونوا بدرجتهم من الإيمان والورع والتقوى، فكيف بالأئمّة، ومن راجع كتاب كرامات الأولياء[1] يجد وضوح هذا الكلام.

المبحث الثامن: الإمام الرضا عليه السلام

أكاذيب أحمد الكاتب حول إمامة الرضا عليه السلام:

الكذبة الأولى: قال: (غموض النص على إمامة علي بن موسى الرضا)[2].

لقد روى الكليني في الكافي (١٦) حديثاً حول إمامة الرضا عليه السلام، بعدد أحاديث إمامة الكاظم عليه السلام، وأفرد لها باباً أسماه: الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا عليه السلام، وكذلك الشيخ المفيد في الإرشاد، واختلفت ألسن تلك الأحاديث اختلافاً لفظيّاً، واتفقت على إمامة الرضا عليه السلام من بعد أبيه الكاظم عليه السلام، فمن تلك الألفاظ: (هذا صاحبكم بعدي)، (اشهدوا أنّ ابني هذا وصيي والقيّم بأمري وخليفتي من بعدي)، (وقال له سائل: أخبرني من الإمام بعدك، فقال: ابني فلان، يعني الحسن الرضا)، وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي رواها خاصّة الإمام الكاظم وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته، مثل داود بن كثير الرقّي، ومحمّد بن إسحاق بن عمّار، وعلي بن يقطين، ونعيم القابوسي وغيرهم، كما يقول الشيخ المفيد والكليني[3].

الكذبة الثانية: قال: (إنّ زوجة الكاظم الأثيرة أُم أحمد لم تعرف إمامة الرضا)[4].

---

(١) جامع كرامات الأولياء: ج ١ وج ٢.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٤.

(٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٤٨، ح ١١؛ الكافي: ج ١، ص ٣٧٢ ـ ٣٨٠، باب الإشارة والنص على الإمام الرضا عليه السلام.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٤.

واعتمد الكاتب في هذا الكلام على رواية أشار لها في الهامش، ولم ينقلها بالنص، لأنّ الرواية ليس فيها ما يدّعيه، وسننقلها حتّى يتبيّن ذلك:

عن مسافر، قال: أمر أبو إبراهيم عليه السلام حين أُخرج به أبا الحسن أن ينام على بابه في كل ليلة... فلمّا كان ليلة من الليالي أبطأ عنه، وفُرِش له، فلم يأت كما كان، فاستوحش العيال وذُعروا، ودَخَلَنا أمر عظيم من إبطائه، فلمّا كان من الغد أتى الدار ودخل على العيال وقصد إلى أمّ أحمد، فقال لها: هاتِ التي أودعك أبي، فصرخت ولطمت وجهها وشقّت جيبها، وقالت: مات والله سيّدي.... فأخرجت له سفطاً وألفي دينار وأربعة آلاف دينار، فدفعت ذلك أجمع إليه دون غيره، وقالت: إنّه قال لي فيما بيني وبينه وكانت أثيرة عنده: احتفظي بهذه الوديعة عندك لا تطلعي عليها أحداً حتّى أموت، فإذا مضيت فمن أتاك من ولدي فطلبها منك فادفعيها إليه واعلمي أنّي مت....[1].

فالرواية كما هو واضح لا علاقة لها بتشخيص الإمام، بل ناظرة إلى الوقت الذي تعلم فيه زوجة الإمام بوفاته، فلعلّ تلك المرأة كانت تعلم بإمامة الرضا، وتجهل أمر زوجها، هل هو حي أم لا؟ وعندما طلب منها الرضا الوديعة علمت بوفاته.

أضف إلى ذلك، أنّ الرواية تحمل أمراً أنكره الكاتب، وهو أنّ الإمام لا يغسله إلّا إمام، فهي تشير إلى غياب الإمام الرضا عليه السلام ليلة كاملة لا يعرفون مكانه، ولا يستطيع الكاتب أن ينكر الرواية، لأنّه قد استفاد منها استفادة خاطئة.

ثمّ أضاف إلى كذبه: (**إنّ الشيعة بايعت أحمد ابن الإمام الكاظم بالإمامة، وأخذ البيعة منهم**)، مع أنّ الشيخ المفيد يقول: إنّ أحمد كان كريماً جليلاً ورعاً، وكان أبو الحسن يحبّه ويقدّمه، وكذلك قال السيّد الخوئي[2]. وتفرّد الكاتب بنسبة البيعة إليه.

الكذبة الثالثة: قال: (**تشبّث الإماميّون في عمليّة إثبات الإمامة للرضا بوصيّة الإمام الكاظم إليه... ولكن الوصيّة كانت غامضة أيضاً**)[3].

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٤٤٤، في أنّ الإمام متى يعلم أنّ الأمر قد صار إليه.

(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٤٤؛ معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٣٤٥، رقم ٩٨٢.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٤.

ويرد على ذلك أنّ الإماميّة لديها من النصوص الكثيرة جدّاً غير الوصيّة تدلّ على إمامة الرضا من قبل أبيه وأجداده، نقلها الكليني والمفيد والطوسي وغيرهم، أضف إلى ذلك أنّ الوصيّة لم تكن غامضة كما يدّعي الكاتب، فقد جعلت تلك الوصيّة الإمام الرضا هو المحور في كلّ شيء، وأنّ بقيّة أبناء الإمام كما عبّرت الوصيّة التي وردت على لسان الكاظم: «لا أمر لهم معه»، وجاء فيها: «أي شخص يمنع الرضا من هذه الوصيّة فهو بريئ من الله ورسوله، وأي سلطان أو أحد من الناس كفه (الرضا) عن شيء أو أحال بينه وبين شيء ممّا ذكرت، فهو من الله ومن رسوله بريئ، والله ورسوله منه براء، وعليه لعنة الله وغضبه ولعنة اللاعنين والملائكة المقرّبين والنبيين والمرسلين وجماعة المؤمنين»[١].

فأي أمر تحمل هذه الوصيّة كي يسوّرها الكاظم عليه السلام بهذه الأسوار التي تُخرِج الإنسان من الإسلام رأساً؟

ولهذا السبب اعترف القاضي أبو عمران الطلحي قاضي المدينة بمكانة علي بن موسى الرضا، فقال: ما أحد أعرف بالولد من والده، والله ما كان أبوك عندنا بمستخفّ في عقله ولا ضعيف في رأيه[٢].

وتقول الرواية: عندما فضّ الخاتم العبّاس بن موسى وجدوا فيه إخراجهم (أي جميع ولد الإمام موسى بن جعفر إلّا على بن موس الرضا) وإقرار علي لها وحده، وإدخاله إيّاهم في ولاية علي إن أحبّوا أو كرهوا، وإخراجهم من حدّ الصدقة وغيرها، وكان فتحه عليهم بلاء وفضيحة وذلّة، ولعلي عليه السلام خيرة، كما تقول الرواية.

إمامة الرضا عليه السلام وموقف الشيعة: لقد طرح الكاظم عليه السلام إمامة ولده الرضا لشيعته في حياته، فتارة ينص عليه بالإمامة من بعده، يقول الشيخ الكليني بسنده عن داود الرقي، قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام جُعِلت فداك انّي قد كبر سنّي فخذ بيدي من

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٧٨، باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا.

(٢) المصدر السابق.

النار، فأشار إلى ابنه أبي الحسن الرضا، وقال: «**هذا صاحبكم من بعدي**»[١]، وكذلك عندما سألوه عن الخلف من بعده، قال: «**هذا أبو الحسن الرضا**»[٢].

ونقل الكليني (١٦) حديثاً حول إمامة الرضا عليه السلام[٣]، وكذلك المفيد، وأفرد علماء الشيعة لمراسيم تنصيب الإمام علي الرضا عليه السلام وتقليده الإمامة أبواباً خاصّة سمّيت باسم الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا عليه السلام، كلّ هذا لم يلتفت إليه الكاتب ولم يناقشه بكلمة واحدة، وأطلق عبارة إعلاميّة تقول بغموض النص على إمامة الرضا عليه السلام[٤].

ولم يشهد الشيعة وحدهم بإمامة الرضا عليه السلام، بل شهد أعداء الشيعة وأعداء الإمام الرضا أيضاً بذلك، فقام عامل المأمون خطيباً عندما أرسل إليه المأمون رسالة قال فيها: اخطب الناس وادعهم إلى بيعة الرضا، فلنر ماذا قال هذا الرجل في خطبته، هل دعا الناس بأمر المأمون، وأنّهم يجب عليهم الطاعة، أم دعاهم إلى ما في نفوسهم ومكنون ضميرهم؟ فقال عبدالجبّار بن سعد المساحقي عامل المأمون:

(أيّها الناس؛ هذا الأمر الذي كنتم فيه ترغبون، والعدل الذي كنتم تنتظرون والخير الذي كنتم ترجون، هذا علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب).

ستة آباؤهم ما هم   **من أفضل من يشرب صوب الغمام**[٥]

ولا تحتاج هذه الخطبة إلى شرح يبيّن موقع الرضا في النفوس، والعجيب من الكاتب أن يقول: (**ولم يظهر عليهم أي ميل خاص لإمامة علي بن موسى الرضا**)[٦].

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٧٢، ح ٣.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٧٣، ح ٥.

(٣) الكافي: ج ١، باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا عليه السلام.

(٤) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٩٥.

(٥) العقد الفريد: ج ٥، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٦) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٩٥.

أيُّ ميلٍ أكثر من هذا الذي تحدّث عنه عامل المأمون عـدوّ الرضـا عليه السلام، وهـذا العامل يعرف الناس وميوهم لأنّه كان والياً عليهم.

وبعد أن يئِس الكاتب من كلامه المتقدّم التجأ إلى قادة البيت العلوي ليجعل منهم قادة للزعامة الشيعيّة، فقال:

(ونتيجة لغموض النص حول الإمام الرضـا..... فـقد بـرز عـدد مـن الزعـماء العـلويين الآخرين كقادة للحركة الشيعيّة المعارضة، كعلي بن عبيدالله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وعبدالله بن موسى، ومحمّد بن إبراهيم (ابن طبا) بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب)(١).

ولنبحث معاً في مواقف هؤلاء، هل هم حقّاً كانوا يجهلون موقع الرضا عليه السلام، كـما يقول الكاتب أم لا؟

أمّا بالنسبة إلى علي بن عبيدالله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بـن أبي طالب، هذا الرجل كما يقول الكليني يعرف مقام الإمام الرضا جيّداً، وصرّح بـذلك عندما قال: (أشتهي أن أدخل على أبي الحسن عليه السلام أُسلِّم عليه، فقال له أحدهم: فما يمنعك من ذلك؟ قال: الإجلال والهيبة له، وأتقي عليه).

وشهد الإمام الرضا عليه السلام له ولزوجته بأنّه على علمٍ تام بالإمامة، فقال عليه السلام لسليمان ابن جعفر عندما حدّثه عنه قال له: **«يا سليمان إنّ علي بن عبيدالله وامرأته وبنيه مـن أهل الجنّة، من عرف هذا الأمر من ولد علي وفاطمة عليهما السلام لم يكن كالناس»**(٢).

ولا يستطيع الكاتب أن يرمي هذه الرواية بضعف السند أو ما شـابه ذلك، لأنّ السيّد الخوئي بعد تحقيق لها قال: هذه الرواية صحيحة(٣).

إذن، فقد نسب الكاتب الكذب حتّى إلى الإمام الرضا عليه السلام، لأنّ الإمام أقرّ بولاية الرجل وأنكر الكاتب ذلك.

---

(١) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي: ص ٩٥.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٤٣٩، باب فيمن عرف الحقّ من أهل البيت ومن أنكره، كتاب الحجّة.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ١٢، ص ٨٩.

وأمّا عبدالله بن موسى، والذي جعله الكاتب طامعاً في منصب الإمامة، يقول السيّد الخوئي بحقّه: (إنّه لم يتصدَّ لهذا الموقع أبداً)[١]، وكذلك ابن طبا، فهؤلاء لم يتصدّوا لموقع الإمامة، بل تصدّوا لموقع قيادة المعارضة، وهذا التصدّي لم يكن بعيداً عن أنظار الإمام الرضا عليه السلام الذي صرّح لسليمان بن جعفر بأنّ علي بن عبيدالله بن الحسن يعرف هذا الأمر.

وكيف يجهل هؤلاء الإمام الرضا، ويعرفه عدوّه، فقد دخل ابن مؤنس يوماً على المأمون ورأى الإمام جالساً إلى جنبه، فقال للمأمون: يا أمير المؤمنين هذا الذي بجنبك والله صنمٌ يُعبد من دون الله[٢].

وكذب ابن مؤنس، فهو إمام يطاع، مفروض الطاعة من الله، ولكنّه أراد أن يثير حفيظة المأمون بهذا الكلام.

وكيف يجهل هؤلاء الإمام الرضا، وقد جعل الإمام طاعته مفروضة من الله، كطاعة علي بن أبي طالب عندما سأله رجل، قال له: طاعتك مفروضة، فقال: «نعم»، قال: مثل طاعة علي بن أبي طالب، قال: «نعم»[٣].

وهل هناك تأويل يتفضل به الكاتب علينا لقول الرضا عليه السلام، وهو يمرّ بنيسابور: «لا إلـه إلّا الله حصني، فمن دخل حصني أمن من عذابي». ولكن لم يتركها على حالها، بل قال: «بشروطها وأنا من شروطها»[٤].

ولا يستطيع الكاتب أن ينكر هذا الحديث، لأنّ السند فيه هو السلسلة الذهبيّة الذي يقول عنه أحمد بن حنبل: لو قُرِئ هذا الإسناد على مجنون لبرئ من جنّه[٥].

ويقول المأمون العدوّ اللدود للإمام: (هذا خير أهل الأرض وأعلمهم وأعبدهم).

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٢) عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ١٦١؛ مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ٨٦، باب: ما وقع بينه وبين المأمون.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٢٤٣، ح ٨؛ الإختصاص: ص ٢٧٨؛ مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ١٠٣.

(٤) أمالي الصدوق: ص ٣٠٦، ح ٣٤٩.

(٥) مناقب آل أبي طالب: ج ٤، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

وننقل للكاتب الذي جهل موقع الرضا بالأُمّة، ننقل له كلمة للدكتور الشبيبي حيث يقول: (وجاء الرضا ليكون مطمح أنظار الطوائف الإسلاميّة كلّها)(١).

فلاحظ كيف خالف الكاتب أبسط وأجلى حقيقة في الفكر الإسلامي، ولهذه المكانة العظيمة في المجتمع الإسلامي وقف كلّ الثوّار، وكلّ الأحرار أمام الرضا عليه السلام رفقة المطيعين، ولم يحدّثنا التاريخ ـ كما يقول السيّد مرتضى العاملي ـ عن حدوث أي ثورة علويّة ضد المأمون بعد البيعة للرضا، سوى ثورة عبدالرحمن بن أحمد في اليمن، وكان سببها ـ باتفاق المؤرّخين ـ هو فقط ظلم الولاة وجورهم، وقد رجع إلى الطاعة بمجرّد الوعد بتلبية مطالبه، والسرّ في عدم القيام بالثورات هو أنّ الكلّ قادة وسوقة ينظرون إلى الرضا عليه السلام إماماً من أئمّة الله تعالى(٢).

وعدم حصول ثورة بعد البيعة نقطة تستوقف الباحث، فلعلّ كلّ الثورات التي حدثت من العلويين والشيعة كانت بإيعاز من الأئمّة، وهذا ما ترجمه المأمون برسالته إلى عبدالله بن موسى، حيث قال: (ما ظننت أحداً من آل أبي طالب يخافني بعد ما عملته بالرضا)(٣).

أحمد الكاتب يبرّئ ساحة المأمون: لم يكتفِ الكاتب بالتجرّي على الأئمّة عليهم السلام، بل راح يبرّئ ساحة أعدائهم، فهو يقول: (**إنّ المأمون قد عاهد الله أن يضع الخلافة في أفضل العلويين**)(٤).

إذن، المسألة أنّ المأمون قد عاهد الله، ولم يكن هناك تخطيط مسبق، فلنستنطق التاريخ عن هذه الحقيقة بهذه الأسئلة:

هل كان فعلاً عهد من المأمون إلى الله في تحويل الخلافة؟

---

(١) الصلة بن التصوّف والتشيّع: ص ٣٢.

(٢) الحياة السياسيّة للإمام الرضا عليه السلام: ص ٢٢٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٧.

وهل قَبِلَ الإمام هذه الخلافة برحابة صدر لأنّها عهد من قبل المأمون لله تعالى؟

أمّا بالنسبة للسؤال الأوّل فيجيبنا عنه المأمون نفسه، عندما قال له الريان: إنّ الناس يقولون: إنّ البيعة للإمام كانت من تدبير الفضل بن سهل، قال المأمون.... ويحك يا ريّان أيجسر أحد أن يجيء إلى خليفة وقد استقامت له الرعيّة والقوّاد، واستوت له الخلافة، فيقول له ادفع الخلافة من يدك إلى غيرك؟ أيجوز هذا في العقل[1].

فهل يحتاج كلام المأمون إلى توضيح؟ إذن، مكانة الإمامة والطاعة المفروضة من الله للأئمّة حتّمت على المأمون أن يغيّر أساليب التصفية الجسديّة إلى سياسة الاحتواء، حتّى يحفظ للعبّاسيين حكمهم ودولتهم، وصرّح المأمون بقوله للعبّاسيين عندما احتجّوا على ولاية العهد هذه، فقال: (فإن تزعموا أنّي أردت أن يؤول إليهم ـ للعلويين ـ عافية ومنفعة، فإنّي في تدبيركم والنظر لكم ولعقبكم ولأبنائكم من بعدكم)[2].

إذن، ولاية العهد في ظلّ سياسة الاحتواء هذه هي لتركيز السلطة والسيطرة عليها بسياسة جديدة، ولكن يقظة وحذر الإمام قلبت على المأمون موازينه، حيث صرّح أبو الصلت أنّ هذه الولاية رفعت الإمام وازداد بها فضلاً عند الناس ومحلّاً في نفوسهم، فلم يتقبّل ذلك المأمون وعاد إلى سياسة آبائه؛ التصفية الجسديّة[3].

وأمّا السؤال الثاني: هل قبل الإمام الخلافة برحابة صدر؟ كي يوضح لنا أنّ الأمر هو عهد من المأمون إلى الله في تحويل الخلافة، كما يقول الكاتب أم لا؟

لقد طالعنا التاريخ بجواب لهذه المسألة:

يقول ابن كثير والقندوزي الحنفي والصدوق والمفيد والكليني: إنّ المأمون قال

---

(١) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ١٦٣، ح ٢٢؛ مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ٧٥، باب ما وقع بينه وبين المأمون.

(٢) الحياة السياسيّة للإمام الرضا عليه السلام: ص ٢٠٧.

(٣) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٢٦٤.

للرضا عليه السلام.... فإنّي قد رأيت أن أعزل نفسي عن الخلافة وأجعلها لك وأُبايعك.

قال الإمام: «**إن كانت هذه الخلافة لك فلا يجوز لك أن تخلع لباساً ألبسكه الله وتجعله لغيرك، وإن كانت الخلافة ليست لك فلا يجوز أن تجعل لي ما ليس لك**».

قال المأمون: لابدّ لك من قبول هذا الأمر.

قال الإمام: «**لست أفعل ذلك طائعاً أبداً**»[١].

فالكلام المنمّق للمأمون الذي جعله الكاتب دليلاً له، ارتطم بحنكة الإمام السياسيّة وتدبيره، وسرعان ما رجع إلى حقيقته (لابدّ لك من قبول هذا الأمر).

وقد صرّح الإمام بكراهيّته لهذا الأمر، فقال: «**قد علم الله كراهيّتي**»[٢].

ولماذا لا يكره ذلك وهو مجبور على قبوله وإلّا القتل، وتحدّث الإمام عن ذلك فقال: «**خيّرت بين قبول ذلك وبين القتل فاخترت القبول على القتل... ودفعتني الضرورة إلى قبول ذلك على إجبار وإكراه**»[٣].

ووصف الإمام عليه السلام قبوله الولاية بقبول جدّه علي عليه السلام بالشورى التي خلّفها عمر ابن الخطّاب، فقال لأحدهم عندما استنكر ذلك، قال له: ما حمل جدّي على الدخول في الشورى[٤].

ولم يقف الكاتب عند اتهام الإمام وتبرئة ساحة المأمون، بل راح يمدح المأمون، فقال: (**وقد أعاد المأمون الفكر العبّاسي السياسي إلى الجناح العلوي الفاطمي، وأعلن أنّ الحقّ الأساسي في الخلافة للعلويين بناء على حقّ الإمام في خلافة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم**)[٥].

وأتصوّر أنّ الكاتب عندما بحث هذا لم يكن بوعيه التام، لأنّه لو طالع مطالعة سريعة للتاريخ، لوجد أنّ المأمون يصرّح وبعبارة لا تقبل التأويل مجيباً الريّان: ويحك

---

(١) البداية والنهاية: ج ١٠، ص ٢٧٣؛ علل الشرائع: ج ١، ص ٢٣٦؛ الإرشاد: ص ٣١٠.

(٢) الأمالي للصدوق: ص ٧٥٧/ ١٠٢٢؛ بحار الأنوار: ج ٤٩، ص ١٣٠.

(٣) الأمالي للصدوق: ص ٧٥٧/ ١٠٢٢؛ علل الشرائع: ج ١، ص ٢٣٩.

(٤) معادن الحكمة: ج ٢، ص ١٩٢؛ عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ١٥٢.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٧.

يا ريّان أيجسر أحد أن يجَيء إلى خليفة وقد استقامت له الرعيّة والقوّاد، واستوت له الخلافة، فيقول له ادفع الخلافة من يدك إلى غيرك؟ أيجوز هذا في العقل[١].

ونترك الإجابة لأحمد الكاتب فقد يجوّز عقله ذلك!!

النتيجة المتوقعة: بعد أن فشل المأمون في سياسة الاحتواء لكي يركّز قيادة العبّاسيين ويدعمها باستغلال الرضا عليه السلام، بعد هذا الفشل الذي تحدّث عنه أبو الصلت وقال: إنّ المأمون كان يكرمه ويحبّه لمعرفته وجعل له ولاية العهد من بعده ليرى الناس أنّه راغب في الدين، فلمّا لم يظهر منه إلّا ما ازداد به فضلاً عندهم ومحلّاً في نفوسهم انقلب عليه[٢].

يقول ابن حجر وابن الصبّاغ وغيرهم: (إنّ المأمون سمّ الإمام الرضا عليه السلام)[٣].

وتكتم أحمد الكاتب على هذه الجريمة لشكّه في عمليّة السم هذه، ولم يشر إليها، ولكي نثبت للكاتب أنّ الذي دسّ السمّ هو المأمون، حتّى يقطع في ذلك، لأنّ دينه منعه من اتهام المأمون، ولم يمنعه من التزوير والتحريف، نقول:

إنّ هذه الحقيقة تتبيّن من خلال ما دار في أذهان أُولئك الذين عاشوا ذلك العصر، فهم أدرى بمن فعل هذه الفعلة، فالناس قالوا: إنّ المأمون هو الذي سمّ الرضا، وهذا ما نستكشفه من كلام المأمون للرضا عندما قال للإمام قبل موته: (وما أدري أيّ المصيبتين عليَّ أعظم، فقدي إيّاك أو تهمة الناس لي أنّي اغتلتك وقتلتك)[٤].

---

(١) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ١٦٣، ح ٢٢؛ مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ٧٥، باب ما وقع بينه وبين المأمون.

(٢) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٢٦٣.

(٣) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٥٩٣؛ الفصول المهمة: ص ٢٦٢؛ إثبات الوصيّة: ص ٢١٦؛ التنشية والاشراق: ص ٣٠٢؛ مروج الذهب: ج ٤، ص ٣٥.

(٤) مقاتل الطالبيين: ص ٤٦٠؛ عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٢٦٩، ح ١.

فالناس كانوا على علم بالقاتل والفاعل لهذه الفعلة الخسيسة التي ورثها العبّاسيون من الأمويّين، وبالخصوص من معاوية.

وما إن توفي الرضا عليه السلام، ومرّت فترة لم تكن طويلة حتّى برز ما أضمره المأمون سنين وسنين، حيث أمر عامله على مصر بأن (يغسل المنابر التي دعي عليها لعلي بن موسى فغسلت)(١).

وبعد كلّ هذه الحقائق الجليّة جاء الكاتب ليبرر شرعيّة خلافة المأمون بكلّ ما في جعبته، ولكن أبى الصبح إلّا أن يسفر عن وجهه.

جنايات المؤرّخين بحقّ الرضا عليه السلام: عندما يحاول بعض الناس الالتفاف على قضيّة من القضايا، يذكر لها أسباب فيها نوع خفاء، حتّى تنطلي على الناس، بحيث لا يستطيع أحد أن يكشفها، بينما نجد بعض المؤرّخين عندما يصلون إلى أئمّة أهل البيت عليهم السلام يتوسّلون بأُمور لا يعقلها الطفل الصغير فضلاً عن القارئ المتأمّل.

ونحن هنا أمام حادثة سم الإمام الرضا عليه السلام، فلقد جنى الطبري وابن الأثير وأبو الفداء وغيرهم على أنفسهم وعلى عقولهم قبل جنايتهم على الحقيقة، عندما قالوا في قضيّة موت الرضا عليه السلام: (إنّه أكل عنباً فأكثر منه فمات)(٢).

إمام من أئمّة المسلمين، وولي العهد، يكثر من أكل العنب فيكون سبباً في موته، ولا أدري أيوجد مصدِّق لذلك أم لا؟!

هذه الأُمور تدعونا للتوقّف أمام كلّ ما نقله هؤلاء في كتبهم، والبحث عن مقاصدهم، قبل النظر في سطورهم وأوراقهم. ولم يصدّق البعض هذه الأُكذوبة، وفكّر بمحاولة جديدة للالتفاف على المسألة، فقال: إنّ موت الإمام كان فجأة(٣).

وهذا على الأقل، أهون من السابق، ونسب فريق آخر السم إلى (القيل) ليقلّل منها

---

(١) الولاة والقضاة للكندي: ص ١٧٠.

(٢) الطبري: ج ٧، ص ١٥٠؛ الكامل في التاريخ: ج ٦، ص ٣٥؛ تاريخ أبي الفداء: ج ٢، ص ٢٣، وغيرهم.

(٣) تاريخ ابن خلدون: ج ٣، ص ٣١٣.

ويضعّفها، أمثال اليعقوبي.

وصرّحت بعض الكتب، كالصواعق المحرقة والفصول المهمة وإثبات الوصيّة والتنبيه والإشراف ومروج الذهب وغيرها، بأنّ المأمون قد سمّ الرضا عليه السلام[1].

المأمون يعرف الإمامة والكاتب يجهلها: لقد نوّه الإمام للمأمون بإمامته، وذلك من خلال قوله له: «**وما زادني هذا الأمر الذي دخلتُ فيه في النعمة عندي شيئاً، ولقد كنت في المدينة وكتابي ينفذ في المشرق والمغرب، ولقد كنت أركب حماري وأمر في سكك المدينة وما بها أعزّ منّي**»[2].

واعترف المأمون بالإمامة ووجوب نصب الإمام من قبل الله كالنبي، فقال بأنّ الإمام حجّة الله على خلقه ومعدن العلم ومفترض الطاعة[3].

وهذه المعرفة لم تقتصر على المأمون فقط، بل كان عمّاله أيضاً، يرون هذا كما نقل عن عبدالجبّار بن سعيد المساحقي، وكذلك الفضل بن سهل[4].

كلّ ذلك أنكره أحمد الكاتب وأهمله ولم يشر إليه.

أحمد الكاتب ينكر إمامة الرضا عليه السلام: لقد ذكر الكاتب حديثاً واحداً عن يزيد ابن سليط حول إمامة الرضا عليه السلام، وقال: (**هو أبرز ما في تلك النصوص**)[5].

ثمّ قال: (**إنّ هذه الرواية الأخيرة هي أكثر الروايات الواردة بشأن إمامة الرضا صراحة**

---

(١) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٥٩٣؛ الفصول المهمة: ص ٢٦٢؛ إثبات الوصيّة: ص ٢١٦؛ التنبيه والأشراف: ص ٢٠٣؛ مروج الذهب: ج ٤، ص ٣٥.

(٢) الكافي: ج ٨، ص ١٥١، ب ٨، ح ١٥١.

(٣) الحياة السياسيّة للإمام الرضا عليه السلام: ص ٣٣٣.

(٤) رسالة الفضل للإمام، الحياة السياسيّة للإمام الرضا عليه السلام: ص ٤٤٥ ـ ٤٤٦.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٩.

ووضوحاً)[١].

فأوّل الكاتب الرواية وحمّلها تحميلاً قسريّاً، بالرغم من هجومه على بعض مَنْ يؤولون الأحاديث، ونحن نتجنّب البحث فيها، ونذكر للقارئ عدّة روايات أُخرى نصّاً وتصريحاً على إمامة الرضا عليه السلام، جهلها الكاتب ولم يلتفت إليها، لما فيها من الوضوح والصراحة، بل كذب على القارئ بأنّه لا يوجد أبرز من تلك الرواية التي ذكرها، وإليك بعض ما ورد في كتب الشيعة حول إمامة الرضا عليه السلام:

يقول الكليني بسنده إلى داود الرقي، قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: جعلت فداك، إنّي قد كبر سنّي فخذ بيدي من النار، قال: فأشار إلى ابنه أبي الحسن عليه السلام فقال: «هذا صاحبكم من بعدي»[٢].

ويقول المخزومي: بعث إلينا أبو الحسن موسى عليه السلام فجمعنا ثمّ قال لنا: «أتدرون لِمَ دعوتكم»؟ فقلنا: لا. فقال: «اشهدوا أنّ ابني هذا وصيّي والقيّم بأمري وخليفتي من بعدي»[٣].

ويقول داود بن سليمان: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: إنّي أخاف أن يحدث حدث ولا ألقاك، فأخبرني من الإمام بعدك؟ فقال: «ابني فلان» ـ يعني أبا الحسن عليه السلام ـ[٤].

ويقول الصدوق: بسنده إلى محمّد بن إسماعيل بن الفضل الهاشمي، قال: دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، وقد اشتكى شكاية شديدة، فقلت له: إن كان ما أسأل الله أن لا يريناه فإلى من؟ قال: «إلى علي ابني، وكتابه كتابي، وهو وصيي وخليفتي من بعدي»[٥].

وقد نقل الشيخ الصدوق أحاديث وروايات في النص على الإمام الرضا عليه السلام،

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٩.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٧٢، باب الإشارة على أبي الحسن الرضا عليه السلام.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٧٣، باب الإشارة على أبي الحسن الرضا عليه السلام.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٣٧٤، باب الإشارة على أبي الحسن الرضا عليه السلام.

(٥) عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٣١، ح ١.

بلغت (٢٩) حديثاً، وكذلك نقل الكليني والمفيد وغيرهم، فكلّ ذلك أهمله الكاتب، ونقل نصّاً واحداً، وقال: هذا أبرز النصوص. مع أنّه واحد من تلك النصوص البارزة على إمامة الرضا عليه السلام.

أضف إلى ذلك، أنّ الكاتب قد كذب على الإمام الرضا عليه السلام أيضاً، لأنّه شكّك بإمامته، بينما نجد أنّ الإمام نفسه صرّح بذلك كما طالعتنا الرواية التأريخيّة التي تقول: إنّ النجاشي الأسدي سأل الإمام أنت صاحب هذا الأمر؟ فأجابه الإمام: «إي والله على الإنس والجنّ»[1].

وسأله أحدهم: طاعتك مفروضة؟ فأجابه الإمام: «نعم»، فقال له: مثل طاعة علي ابن أبي طالب؟ فقال له: «نعم».

ولم يكتفِ الكاتب بذلك، بل صرّح بأنّ الإمام الكاظم عليه السلام كان يجهل إمامة الرضا عليه السلام[2].

وخالف بهذا ما نقله علماء الشيعة قاطبة من نص الكاظم عليه السلام على الرضا عليه السلام في موارد كثيرة جدّاً.

المبحث التاسع: الإمام الجواد عليه السلام

أكاذيب الكاتب حول إمامة الجواد عليه السلام: ولمّا يئس الكاتب من صغر عمر الجواد عليه السلام لِما ظهر منه من علم الإمامة، راح يتهم الجواد عليه السلام بعدم النص عليه[3].

ونحن هنا نكتفي بالجواب على هذا الكذب الصريح بقول الشيخ المفيد، حيث قال: (فممن روى النص عن أبي الحسن الرضا على ابنه أبي جعفر عليهما السلام بالإمامة علي بن جعفر بن محمّد الصادق، وصفوان بن يحيى، ومعمّر بن خلّاد، والحسين بن يسار، وابن

---

(١) عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٣٥، ح ١٠.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٠.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٤.

أبي نصر البزنطي، وابن قياما الواسطي، والحسن بن الجهم، وأبو يحيى الصنعاني، والخيراني، ويحيى بن حبيب الزيّات في جماعة كثيرة يطول بذكرهم الكتاب)[١].

ومن أراد أن يطّلع على مرويّات هؤلاء بالنص على إمامة الجواد عليه السلام فليرجع إلى كتب الحديث المعتبرة عند الإماميّة، أمثال الكافي وغيره.

ويكفينا هنا قول رجل من البيت العلوي وهو علي بن جعفر، حيث قال للجواد عليه السلام: (أشهد أنّك إمامي عند الله). وفي رواية: (أشهد أنّك إمامٌ عند الله)[٢].

ومن شدّة تعظيم علي بن جعفر للجواد عليه السلام وتكريمه له، وبّخه أصحابه على ذلك، بأنّك شيخ كبير، وهذا صبي، فأجابهم:

(اسكتوا، إذا كان الله عزّ وجلّ ـ وقبض على لحيته ـ لم يؤهّل هذه الشيبة وأهّل هذا الفتى ووضعه حيث وضعه أنكر فضله؟ نعوذ بالله ممّا تقولون، بل أنا له عبد)[٣].

فهل يشهد علي بن جعفر بهذا المقام وبهذه العبوديّة ولم يعرف الإمامة؟ لكنّ الكاتب شاهد النصوص الصريحة لإمامة الجواد، وشاهد اعترافات أصحابه بإمامته التجأ إلى اتهام الإمام الجواد عليه السلام بتهمة جديدة، حيث يقول: إنّ الإمام الجواد لم يدَّعِ الإمامة لنفسه، فقال: **(عدم ادعاء الإمام الجواد نفسه بالإمامة)**[٤].

وخالف بهذا الكلام الرواية التاريخيّة التي تقول إنّ الإمام كان يدعو إلى نفسه، وكان يستند إلى كتاب الله بقوله: ﴿**قُلْ هَـٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي**﴾[٥]، وكان يردّ على أُولئك الذين أنكروا إمامته لصغر سنّه بهذه الآية، ويفسّرها لهم فقال: «**فوالله ما اتبعه حينئذ إلّا علي وله تسع سنين وأنا ابن تسع**

---

(١) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٨٤، ب ٧٣.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٣، باب ٧٣.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٥) يوسف: الآية ١٠٨.

سنين»[١].

فالإمام يدعو الناس إلى إمامته ويرد مقالة المنحرفين والمموّلين من قبل المأمون وغيره من العبّاسيين.

الحالة الخاصّة للجواد التي أنكرها الكاتب: أراد العبّاسيّون بقيادة المأمون أن يوقعوا بالإمام الجواد من خلال مناظرة عقدوها له مع قاضي القضاة يحيى بن أكثم، حتّى يكشفوا للناس بأنّ الإمامة والعصمة مصطلحات لا واقع لها في الخارج، وخصوصاً أنّ صغر السن للإمام الجواد شجّعهم على ذلك.

فجاء يحيى بن أكثم قاضي القضاة مستعدّاً للمنازلة، مستهزئاً بالطرف المقابل لصغر سنّه، متوقعاً فوزه بالجولة الأولى وإنهاء مسألة الإمامة والعصمة في الواقع الإسلامي، والغاءها من أذهان الناس، فابتدر يحيى بن أكثم بالسؤال عن محرم قتل صيداً:

أجابه الإمام عليه السلام مستفسراً عن سؤاله بشقوق يجهلها السائل، فقال له:

«هل قتل في حل أو حرم؟ عالماً كان أو جاهلاً؟ عمداً أو خطأ؟ حرّاً كان المحرم أو عبداً؟ صغيراً كان أو كبيراً؟ مبتدياً بالقتل أو معيداً؟ من ذوات الطير كان الصيد أو من غيرها؟ من صغار الطير أو من كباره؟ مصّراً على ما فعل أو نادماً؟ في الليل كان القتل أو في النهار؟ في عمرة كان ذلك أو في حج»؟[٢].

وراح الإمام ينهل من علم الإمامة ويشقّق المسألة، فتحيّر ابن أكثم بجواب هذه الشقوق وأُلقم حجراً، عند ذلك انبرى المأمون ليتستر على هذه الفضيحة الجديدة لهم بقوله: (إنّ أهل هذا البيت خصّوا من دون الخلق بما ترون من الفضل، وإنّ صغر السنّ فيهم لا يمنعهم من الكمال.... أفلا تعلمون أنّ الله قد خصّ هؤلاء القوم وأنّهم ذريّة بعضهم من بعض، يجري لآخرهم ما يجري لأوّلهم)، قالوا: صدقت[٣].

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٤٤٧، ح ٨.

(٢) الشيعة في الميزان: ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٣) الشيعة في الميزان: ص ٢٤٤.

فالعجب كلّ العجب، أنّ المأمون يعترف بهذه الحالة الخاصّة، والكاتب يحاول إنكارها.

وأكّد المسعودي ذلك بقوله: (إنّ أصحاب الرضا عليه السلام سألوا الجواد فأجابهم بإجابات والده، فاعترفوا له بالإمامة)(١).

ومن المعلوم أنّ الرضا عليه السلام قد توفّي والجواد له من العمر تسع سنين، ولهذا اعترف المأمون بسر اختياره للجواد زوجاً لابنته، قال: (وقد اخترت محمّد بن علي الجواد لتفوّقه على كافة أهل الفضل والعلم مع صغر سنّه، وسيظهر لكم وتعلمون أنّ الرأي ما رأيت.

قالوا: إنّه صغير السن ولا معرفة له ولا فقه.

قال: ويحكم، أنا أعرف به منكم إنّه من أهل بيت علّمهم الله ولم يزل آباؤه أغنياء في علم الدين والأدب على الرعايا، وإن شئتم فامتحنوه حتّى يتبيّن لكم ذلك)(٢).

كل هذه الأقوال، وهذا الواقع التاريخي، أهمله الكاتب ولم يشر إليه، ولم يكتفِ بإهمال الواقع التاريخي الذي يثبت حالة خاصّة للجواد عليه السلام باعتراف العباسيين والمأمون نفسه، بل أنكر النص على ولده الهادي، متناسياً ما نقلته كتب الشيعة عليه من قبل أبيه الجواد، منها قول الجواد لإسماعيل بن مهران: «الأمر من بعدي إلى ابني علي»(٣).

أضف إلى ذلك، عشرات الأحاديث التي حفلت بها كتب الشيعة على إمامة الهادي عليه السلام، والتي أفردوا لها أبواباً خاصّة سمّيت أبواب الإشارة والنص على الإمام الهادي(٤).

ولم يقف الكاتب عند هذا الحد، بل زوّر وصيّة الجواد للهادي، حيث قال: (إنّ

---

(١) إثبات الوصيّة: ص ٢١٦ ـ ٢٢٨.

(٢) الشيعة في الميزان: ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٤، باب ٧٤.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٣٨٤، باب ٧٤.

الجواد أوصى بابنه علي الهادي إلى عبدالله بن المساور)[١].

بينما نص الوصيّة يقول: إنّه ـ الجواد عليه السلام ـ أوصى إلى علي ابنه بنفسه وإخوانه... وجعل عبدالله بن المساور قائماً على تركته من الضياع والأموال والنفقات[٢].

إذن، عبدالله بن المساور لم يكن وصيّاً على الهادي، كما زوّر ذلك الكاتب، بل هو قائم على الأموال والتركات، وهذه استجابة من الجواد عليه السلام لسنّة جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا ضير فيها أبداً.

المبحث العاشر: الإمام الهادي عليه السلام

افتراءات الكاتب حول إمامة الهادي عليه السلام: لم يتطرّق الكاتب إلى النصوص التي دلّت على إمامة الهادي عليه السلام، والتي حفلت بها كتب الشيعة الإماميّة، ولكنّه لم يترك إمامة الهادي عليه السلام تمرّ عليه بدون تزوير وتحريف للحقائق، فبينما يقول النوبختي:

(نزل أصحاب محمّد بن علي عليه السلام الذين ثبتوا على إمامته إلى القول بإمامة ابنه ووصيّه علي بن محمّد عليهما السلام، فلم يزالوا على ذلك سوى نفر منهم يسير عدلوا عنه إلى القول بإمامة أخيه موسى بن محمّد، ثمّ لم يلبثوا على ذلك إلّا قليلاً حتّى رجعوا إلى إمامة علي بن محمّد، ورفضوا إمامة موسى بن محمّد)[٣].

وهذا النص من مؤرّخ مثل النوبختي يكذّب كلّ ما ادعاه الكاتب حول إمامة الإمام الهادي عليه السلام، وأنّ الشيعة وقعوا في حيرة وغموض حول إمامة الهادي[٤]، فكيف وقع الشيعة بالغموض والحيرة وعامّة الناس تنظر إلى الهادي عليه السلام أنّه الإمام المبرَّز من البيت العلوي؟ يقول يحيى بن هرثمة الذي أرسله المتوكّل للقبض على

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٤.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٨٦.

(٣) فرق الشيعة: ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٥.

الهادي عليه السلام: لمّا دخلت المدينة ضجّ أهلها ضجيجاً عظيماً ما سمع الناس بمثله خوفاً على الإمام الهادي وأقامت الدنيا على ساق(١).

ولهذا المقام الرفيع الذي يحتلّه الهادي عليه السلام، لم يثق المتوكّل بأي شخص من العرب لإلقاء القبض عليه، فأوكل أمره إلى الأتراك فهاجموا داره ليلاً في سامرّاء(٢).

وقد اعترف الدكتور محمّد بيومي مهران بهذه المكانة السامية بقوله: (المقام علي الهادي في المدينة وميل الناس إليه خاف ـ المتوكل ـ منه)(٣).

وهذا المقام كان للإمام الهادي عليه السلام في أيّام حياته، وليس كما يقول الكاتب: إنّ الشيعة ابتدعوها ـ أي الإمامة ـ بعد قرون من زمان الأئمّة. فهذا أحد الأشخاص يقول: أنا واقف على باب المتوكّل أنتظر الدخول حتّى نُودي بإحضار علي الهادي، فقلت: من هذا؟ فقالوا لي: رجل علوي تقول الرافضة بإمامته يريد المتوكّل قتله.

ولمّا يئس الكاتب من إيجاد فجوة في إمامة الهادي، سواء كانت في النصوص التي دلّت على إمامته، أو بالرأي العام الذي كان ينظر للهادي بأنّه إمام، راح يبحث عن طريق المعاجز وعلم الإمام بالغيب الذي اختصّ الله به رسوله، وعلّمه الرسول للأئمّة عليهم السلام واحداً واحداً، واستغرب الكاتب استغراباً شديداً من حصول بعض الكرامات للإمام الهادي، متناسياً أنّ هذه الكرامات نُسبت لأئمّة أهل البيت من قِبل السيوطي وابن الساعي والإصفهاني وغيرهم، فضلاً عن علماء الشيعة ومؤلّفيها.

يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً: وعلى نفس الطريقة التي دعا الكاتب المتكلّمين إليها، وهي البحث عن تراث أهل البيت، لمعرفة هذه الرواية قبل اللجوء إلى تأويلها، ونحن كما فعلنا مع كلمة الإمام الصادق «بدا لله في إسماعيل» نفعل هنا حيث نقوم بدراسة موضوعيّة لتراث الإمام الهادي عليه السلام حتّى نستطيع أن نفهم

---

(١) الإمامة وأهل البيت: ج ٣، ص ١٨٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

كلمة الهادي عليه السلام وستشمل هذه الدراسة أربعة محاور:

المحور الأوّل: موقف الإمام الهادي عليه السلام من الإمامة.

المحور الثاني: هل توجد أحاديث تصرّح بإمامة محمّد بن الهادي؟ لأنّ الرواية تقول عن علي بن جعفر، قال: كنت حاضراً أبا الحسن عليه السلام لمّا توفي ابنه محمّد، فقال للحسن: يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً.

المحور الثالث: هل توجد نصوص على إمامة العسكري عليه السلام؟

المحور الرابع: ما معنى كلمة الهادي عليه السلام للعسكري: «**يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً**».

وبعد دراسة التراث الشيعي حول هذه المحاور تتضح بشكل جلي كلمة الإمام الهادي عليه السلام لابنه العسكري عليه السلام.

المحور الأوّل

موقف الإمام الهادي عليه السلام من الإمامة: بنفس الخط سار الهادي عليه السلام في طرحه لنظريّة الإمامة الإلهيّة المتبناة من قبل البيت العلوي، والمستلهمة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد جعل معرفة الأئمّة والسير خلفهم، هو دين الله الذي ارتضاه لعباده[1].

فارتواء الناس من هذا المنهل هو الدين الصادق عند الهادي عليه السلام، وما عداه فليس بشيء، بل ليس من الله تعالى، وبادر الأصحاب إلى عرض دينهم وعقائدهم على إمامهم الهادي، فأقبل عبدالعظيم الحسني ليعرض معتقداته عليه، ويحصل على الإمضاء الشرعي فقال له:

(إنّ الله تبارك وتعالى واحد ليس كمثله شيء، خارج عن الحدّين حد الإبطال وحدّ التشبيه...)، وهكذا راح السيّد عبدالعظيم الحسني يعرض معتقداته ـ إلى أن قال: ـ (وإنّ الإمام والخليفة وولي الأمر بعده ـ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ أمير المؤمنين علي بن

---

(١) مسند الإمام الهادي: ص ١٤٥ ـ ١٤٦، رقم ٨٣.

أبي طالب، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ علي بن الحسين، ثمّ محمّد بن علي، ثمّ جعفر بن محمّد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ علي بن موسى، ثمّ محمّد بن علي، ثمّ أنت يا مولاي).

ولنستمع إلى إمضاء الإمام الهادي عليه السلام إلى هذا التقرير الذي يحمل معتقدات رجل من المسلمين، قال له: «يا أبا القاسم، هذا والله دين الله الذي ارتضاه لعباده فاثبت عليه»[1].

ويكشف هذا الإمضاء عن التبنّي الكامل والمطلق للإمامة الإلهيّة من قبل الإمام الهادي عليه السلام، وتأصيل هذا الفهم لدين الله في نفوس أصحابه يعبّر عن الخطّ الفكري الذي انتهجه الإمام في حياته، ولم يكتفِ الإمام باعتراف عبدالعظيم الذي أوقف الإمامة الإلهيّة عند الهادي، بل قال: «ومن بعدي الحسن ابني، فكيف للناس بالخلف من بعده»؟

فأعطى الإمام الهادي عليه السلام المصداق الحقيقي لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله الذي اتفقت السنّة والشيعة عليه «الخلفاء اثناء عشر»، وهذا خير دليل على علمهم بما يقع من أُمور في المستقبل، ولهذا تعجّب الرجل من كلام الإمام هذا، وراح يسأله عمّا يحدث وما الخبر. فقال: وكيف ذلك يا مولاي؟

فأجابه الإمام: «لأنّه لا يُرى شخصه، ولا يحل ذكره باسمه حتّى يخرج فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً».

ولم يكتفِ الإمام الهادي عليه السلام بهذا الطرح فقط، بل أصرّ على أنّ الإمامة جارية فيه عندما كتبت له الشيعة يسألونه عن الأمر من بعده، فكتب إليهم عليه السلام: «الأمر لي مادمت حيّاً[2] وإذا حدث حدثِ فالأمر إلى من أنا أنصبه.

إنّ الإمام بعدي الحسن ابني، وبعد الحسن ابنه القائم، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً».

إذن، المقدّمة الأولى هي أنّ الإمام الهادي عليه السلام كان على علم تام وتبنٍّ مطلق لمسألة

---

(١) مسند الإمام الهادي عليه السلام: ص ١٤٦.

(٢) مسند الإمام الهادي: ص ١٤٨، رقم ٨٩.

الإمامة الإلهيّة، وهي ليست إمامة عاديّة بشريّة، كما يقول الكاتب[1]، حتّى يجهل الإمام الذي بعده.

المحور الثاني

هل هناك نصوص على إمامة محمّد ابن الإمام الهادي؟: من خلال تصريح النوبختي يستطيع القارئ معرفة وجود نصوص حول محمّد ابن الإمام الهادي أم لا؟ يقول النوبختي: (إنّ سائر أصحاب الإمام علي بن محمّد الهادي قالوا بإمامة الحسن بن علي عليه السلام، وثبّتوا له الإمامة بوصيّة أبيه)[2].

إذن، سائر أصحاب الإمام توجّهوا إلى الحسن عليه السلام، ولم يقل أحد من أصحابه بأنّ الإمامة في محمّد، وبقي متمسّكاً بهذا القول، أضف إلى ذلك أنّه لا يوجد نص واحد على إمامة محمّد ابن الإمام الهادي، بل يوجد نهي من الإمام الهادي عليه السلام لأصحابه عندما توهّموا أنّ الإمام هو محمّد لكبر سنّه.

يقول الكليني بسنده إلى النوفلي، الذي قال: قلت يوماً للهادي عليه السلام عندما مرّ بنا السيّد محمّد ابن الإمام الهادي، قال له: جعلت فداك هذا صاحبنا بعدك، فقال: «لا»[3].

إذن، توجد توصية من الإمام الهادي إلى أصحابه في مسألة ولده محمّد، والسر الوحيد الذي حدا بالبعض للتمسّك بمحمّد ابن الإمام هو كبر سنّه، ولكنّ عندما توفّي ظهر لهم خلاف ما ذهبوا إليه.

أضف إلى ذلك، أنّه قبل مئات السنين تحدّى علماء الشيعة كلّ أعدائهم بأن يأتوا بنص واحد على إمامة محمّد بن الهادي عليه السلام، كما فعل الشيخ المفيد، ولكن لم يجد

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٦.

(٢) فرق الشيعة: ص ١٠٤.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٦، باب ٧٥، ح ٢.

الأعداء لذلك سبيلاً[١].

المحور الثالث

هل توجد نصوص على إمامة العسكري؟: لقد نصّ الإمام الهادي عليه السلام بعشرات الأحاديث على إمامة الحسن العسكري عليه السلام، وتناقل الكليني والمفيد والطوسي وغيرهم هذه الحقيقة، وأفردوا أبواباً خاصّة بذلك، ووضع الكليني باباً خاصّاً نقل فيه أحاديث النص على العسكري.

يقول الكليني بسنده عن النوفلي، قال: كنت مع أبي الحسن عليه السلام في صحن داره، فمرّ محمّد ابنه، فقلت له: جعلت فداك هذا صاحبنا بعدك؟ فقال: «**لا، صاحبكم بعدي الحسن**»[٢].

ووصف الإمام الهادي عليه السلام لأصحابه أنّ الأمر بعده إلى الأكبر من ولده، ولكنّهم لم يلتفتوا إلى أنّ الأكبر من ولده بعد حياته وليس في حياته، بقرينة أنّ الأمر بعده ـ أي بعد حياته ـ فتمسّكوا بمحمّد الذي كان أكبر ولده في حياته، ولكن بعد وفاة محمّد في حياة أبيه أصبح العسكري هو الأكبر في ولد الهادي.

وجعل له علامة، بأنّه الذي يصلّي عليه بعد مماته. ويقول عبدالله بن محمّد الإصفهاني: (لمّا مات الهادي عليه السلام، خرج العسكري أبو محمّد، فصلّى عليه)[٣].

ثمّ أخذ الإمام يصف ابنه العسكري لأصحابه فقال: «**أبو محمّد ابني أنصح آل محمّد غريزة، وأوثقهم حجّة، وهو الأكبر من ولدي، وهو الخلف، وإليه ينتهي عُرى الإمامة وأحكامها**»[٤].

وأحال الإمام الهادي أصحابه من بعده إلى الحسن، ووصفه بأنّ عنده ما يحتاج

---

(١) الفصول المختارة: ج ٢، ص ٣١٧.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٨٦، ح ٢.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٦، ح ٣.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٣٨٨، ح ١١.

الناس إليه[١].

ونتيجة لكلّ هذه التأكيدات التفّ سائر أصحاب الهادي حول العسكري، كما يقول النوبختي: (إنّ سائر أصحاب الإمام علي بن محمّد الهادي قالوا بإمامة الحسن بن علي عليه السلام وثبّتوا له الإمامة بوصيّة أبيه)[٢].

فهذه هي المقدّمة الثالثة التي نستطيع أن نفهم بها كلام الإمام الهادي للعسكري: **«يا بني أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً»**.

المحور الرابع

ما معنى «أحدث لله شكراً»؟: فبعد تلك المحاور الثلاثة التي أثبتنا فيها أنّ الإمام الهادي عليه السلام كان يتبنّى خط الإمامة الإلهيّة، وكان يعرّف أصحابه بالأئمّة من بعده، وبعد نفيه إمامة محمّد ابنه، وإثبات النصوص الكثيرة على إمامة العسكري، بعد كلّ ذلك نستطيع أن نفهم معنى كلمة الهادي عليه السلام للإمام العسكري عليه السلام: **«يا بني أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً»**.

فلقد فهم بعض أصحاب الإمام، أنّ الإمامة في محمّد، ونشأ فهمهم الخاطئ هذا ممّا روي عن أحدهم أنّه دخل على الإمام الهادي وسأله عن الخلف من بعده؟ فأجابه بأنّه في الكبير من ولدي، وكان الكبير هو السيّد محمّد[٣].

وتوهّم أُولئك بأنّ الإمام ينصب محمّداً في حياته، ولكن الإمام ناظر إلى أنّ الأمر من بعده، وليس في حياته، وإلّا لا معنى للأمر في حياته لمحمّد، والإمام حي يرزق، ولما توفّي محمّد في حياة أبيه بقي الحسن أكبر ولده من بعده، فأمره أن يشكر الله بأن أظهر الأمر بعد خفائه على الناس.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) فرق الشيعة: ص ١٠٤.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٧، ح ٦.

وهذا ما صرّح به الإمام الهادي عليه السلام إلى أبي هاشم الجعفري، الذي كـان عـنده لحظة وفاة محمّد، يقول الجعفري: بينما أنا أفكّر فأقبل إليَّ الهادي عليه السلام وقال: «نعم يا أبا هاشم، بدا لله في أبي محمّد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يعرف له كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله»(١).

ففسر الإمام الهادي عليه السلام لأبي هاشم البداء بمعنى الكشف، أي كشـف الله إمـامة العسكري بعد أن أُخفيت على الناس، كما أُخفيت إمامة الكاظم نتيجة الفهم الخاطئ للأحاديث، وكشفها الله بوفاة إسماعيل.

فالناس كانوا يظنّون بإمامة محمّد بعد وفاة أبيه، ولكنّ محمّداً توفي في حياة أبيه، فانكشف زيف ما توهّموه، وأنّ الأمر للحسن وليس لمحمّد.

يقول الشيخ الطوسي: (بدا لله في محمّد كما بدا له في إسماعيل، معناه: ظهر من الله وأمره... أن الأمر في محمّد من حيث كان الأكبر، كما كان يظنّ جماعة أنّ الأمـر في إسماعيل بن جعفر دون موسى عليه السلام، فلمّا مات محمّد ظهر من أمر الله فيه، وأنّه لم ينّصبه إماماً كما ظهر في إسماعيل مثل ذلك، لا أنّه كان ينصّ عليه ثمّ بدا له في النص عـلى غيره، فإنّ ذلك لا يجوز على الله تعالى العالم بالعواقب(٢).

إذن، بعد تلك المقدمات الأربع، وهي تبنّي الإمام الهادي لخط الإمامة، كما اتضح فيما تقدّم، وبعد عدم وجود أي نص على إمامة محمّد، بل شهادة الإمام الهادي عليه السلام بأنّه ليس بإمام، وبعد النصوص الكثيرة على إمامة الحسن العسكري في حياة محمّد أخيه، بعد كلّ ذلك يتضح قول الإمام: «يا بني أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً»، بأنّ الله أظهر أمر الحسن عليه السلام بعدما خفي على البعض، لوجود محمّد في الحياة.

الحياة الشخصيّة لجعفر الكذّاب

لقد تشبّث الكاتب بمـواقف جعفر هذا في أكثر من مرّة، وجعل من مواقفه دليلا

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٨٨، ح ١٠.

(٢) الغيبة للطوسي: ص ١٢١.

على عدم الإمامة، وإن كان ذلك عليلاً، لأنّ الإمامة قبل جعفر، كما تبيّن فيما تقدّم، واعترف الكاتب بذلك في أكثر من مورد، فاستفاد الكاتب من مواقف جعفر، ولكنّه لم يتطرّق إلى حياة جعفر هذا.

لقد اتفق الكليني والمفيد والطوسي والطبرسي على أنّ جعفر هذا مُعلن الفسوق فاجر شرّيب للخمور.... خفيف قليل في نفسه(١).

وقال بحقّه أبو الأديان الذي اعتمد الكاتب على تلك الرواية في (ص ١٩١) وضعّفها في (ص ٢٢٤) قال: إن يكن هذا إماماً فقد بطلت الإمامة، لأنّي كنت أعرفه يشرب النبيذ ويقامر في الجوسق ويلعب بالطنبور(٢).

ولقد أُلّفت كتب للرد على جعفر الكذّاب هذا وأنصاره، منها ما ألّفه سعد بن عبدالله العتبي كتاباً للرد عليه(٣).

بالإضافة إلى ذلك كلّه توسّله بالحكّام والوزراء كي يجعلوا له منصب أخيه، وردّوه بأنّ منصب أخيه من الله، فإذا أعطاه الله لك فلن يضرّك ما عملنا، كما حدّث بذلك جعفر بن خاقان الوزير للوالي آنذاك.

فكلّ هذه الحقائق تنكّر لها الكاتب، ولم يشر إليها، وجعل من جعفر هذا ركناً ركيناً لنظريّته، لأنّه لم يجد من الثقات والصالحين من أصحاب الإمام الهادي وغيرهم من يسعفه فيما يقول.

المبحث الحادي عشر: الإمام العسكري عليه السلام

هل أخبر العسكري بوجود خلف له؟: أنكر الكاتب حقيقة ناصعة نُقلت إلينا

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٥٧١، باب ١٢٤، ح ١؛ كمال الدين: ص ٥١ المقدمة؛ الإرشاد: ج ٢، ص ٣٢٣؛ إعلام الورى بأعلام الهدى: ج ٢، ص ١٤٨.

(٢) كمال الدين: ص ٤٣٢، باب ٤٣ من شاهد القائم.

(٣) قاموس الرجال: ج ٢، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

بأخبار الثقات ثقة عن ثقة، بأنّ العسكري عليه السلام أخبر بوجود ولد له، وأنّه الخليفة من بعده على منصب الإمامة والقيادة.

يقول ثقة الإسلام الشيخ الكليني: عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري، قال: قلت لأبي محمّد عليه السلام جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: «سل»، قلت: يا سيّدي، هل لك ولد؟ فقال: «نعم».

وسند هذا الحديث لا مجال لإنكاره مطلقاً لأنّ الكليني هو ثقة الإسلام، وهو غني عن التعريف.

ومحمّد بن يحيى العطّار، يقول النجاشي بحقّه: (شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث)[١].

ويقول الطوسي مترجماً له: (قمي كثير الرواية)[٢]. ونقل الحلّي ما قاله النجاشي بحقّ الرجل[٣].

وأمّا أحمد بن إسحاق فهو مشترك بين الرازي والأشعري، كما يقول السيّد الخوئي[٤].

أمّا الأشعري: يقول النجاشي بحقّه: (كان خاصّة أبي محمّد عليه السلام)[٥].

وقال الطوسي بحقّه: (قمّي ثقة)[٦]. وقال الحلّي: (ثقة... شيخ القميين، رأى صاحب الزمان)[٧]. وقال المامقاني مترجماً له: (ثقة)[٨].

---

(١) رجال النجاشي: ص ٣٥٣، رقم ٩٤٦.

(٢) رجال الطوسي: ص ٤٣٩، رقم ٦٢٧٤، من لم يرو عن واحد من الأئمّة عليهم السلام.

(٣) خلاصة الأقوال، القسم الأوّل: ص ٢٦٠، رقم ٩٠٨.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٤٣.

(٥) رجال النجاشي: ص ٩١، رقم ٢٢٥.

(٦) رجال الطوسي: ص ٣٩٧، رقم ٥٨١٧، من أصحاب العسكري.

(٧) خلاصة الأقوال: ص ٦٣، رقم ٧٣.

(٨) تنقيح المقال: ج ١، ص ٨، رقم ٢٩٤.

هذا بالنسبة للأشعري، أمّا الرازي فهو ثقة كما يقول الطوسي[١]. ووثّقه الحلّي وقال: (أورد الكشي ما يدل على اختصاصه بالجهة المقدّسة)[٢]. وقال المامقاني بحقّه: (ثقة)[٣].

فسواء كان الرازي أو الأشعري، فكلاهما ثقتان مصرّح بوثاقتهما وجلالتهما عند علماء الرجال.

وأمّا الرجل الرابع الذي نقل الرواية عن العسكري مباشرة، وهو أبو هاشم الجعفري داود بن القاسم، فيقول النجاشي بحقّه: (كان عظيم المنزلة عند الأئمّة عليهم السلام، شريف القدر، ثقة)[٤].

وعدّه الطوسي ثقة جليل القدر[٥]. وقال الحلّي بحقّه: (ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة عند الأئمّة عليهم السلام، وكان شريفاً عندهم، له موقع وجليل عندهم)[٦].

فهذه كلمات أساطين فى الرجال بحقّ من نقل رواية تدلّ على وجود ولد للعسكري عليه السلام، وهو الخلف من بعده، كلّها تنكّر لها الكاتب ولم يشر إليها، لأنّها لا تتحمل التأويل والكذب حتّى يشير إليها ويحرّف المراد منها.

إذن، بهذا الخبر الصحيح وبأمثاله المتوارث كابراً عن كابر، أثبت الشيعة إمامة المنتظر الغائب، أضف إلى ذلك، إخبار العسكري لمحمّد بن علي بن بلال بالخلف من بعده.

يقول ثقة الإسلام الكليني: عن علي بن محمّد (الثقة)[٧] (وقال بحـ حلّي: ثـقـ ،

(١) رجال الطوسي: ص ٣٨٣، رقم ٥٦٤٣، أصحاب علي بن محمّد أبي الحسن الثالث.

(٢) خلاصة الأقوال: ص ٦٢، ح ٧١.

(٣) تنقيح المقال: ج ١، ص ٨، رقم ٢٩٣.

(٤) رجال النجاشي: ص ١٥٦، رقم ٤١١.

(٥) رجال الطوسي: ص ٣٧٥، رقم ٥٥٥٣، أصحاب محمّد بن علي الثاني عليه السلام.

(٦) خلاصة الأقوال: ص ١٤٢، رقم ٣٩٠.

(٧) معجم رجال الحديث: ج ١٢، ص ١٢٧، رقم ٨٣٨٤.

فاضل، فقيه، أديب)[١]، عن محمّد بن علي بن بلال (الذي وثّقه الطوسي[٢]، والحلي[٣]، والخوئي)[٤]، قال: خرج إليَّ من أبي محمّد قبل مضيّه بسنتين يخبرني بالخلف من بعده، ثمّ خرج إليَّ من قبل مضيّه بثلاث أيّام يخبرني بالخلف من بعده[٥].

كل تلك التوثيقات الرجاليّة والتصريحات من قبل العسكري عليه السلام بوجود ولد له أنكرها الكاتب وأهملها ولم يشر إليها.

أضف إلى ذلك، إخبار العسكري عمراً الأهوازي بالخلف من بعده، وقال له: «هذا صاحبكم من بعدي»[٦].

وأفرد ثقة الإسلام الكليني باباً لإخبارات العسكري عليه السلام بإمامة ولده الحجّة المنتظر سماها «باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار»[٧].

فياترى لماذا تجاهل الكاتب هذا التراث الروائي الصحيح المنقول من ثقة إلى ثقة؟ ولماذا أهمله من دون أن يشير إليه؟ ولماذا بحث عن روايات حرّفها وأوّلها قسريّاً للاستدلال على مطلوبه؟ كلّ ذلك يجعلنا نقف موقف التشكيك من نوايا مبيّتة لهذا الرجل ليس للشيعة فحسب، بل للإسلام كله.

الوضع السياسي عشيّة الغيبة وغداتها

عوّدنا الكاتب أن يطلاق الشعارات الإعلاميّة الفارغة عند البحث في أي نقطة من النقاط الحسّاسة والمهمّة في موضوع الإمامة أو الغيبة، فرفع هنا شعار التعاطف

---

(١) خلاصة الأقوال: ص ١٨٧، رقم ٥٥٩.

(٢) رجال الطوسي: ص ٤٠١، رقم ٥٨٨٨، أصحاب الحسن بن علي العسكري عليه السلام.

(٣) خلاصة الأقوال: القسم الأوّل، ص ٢٤٢، رقم ٨٢٥.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٦، ص ٣١١.

(٥) الكافي: ج ١، ص ٣٨٩، ح ١.

(٦) الكافي: ج ١، ص ٣٨٩، ح ٣.

(٧) الكافي: ج ١، باب ٧٦ الإشارة والنص إلى صاحب الدار.

العبّاسي مع البيت العلوي، ووضع لذلك عنواناً بارزاً في كتابه[1]، وخالف بشعاره هذا الذي لم يذكر له أي مصدر، أقوال المؤرّخين ومرويّاتهم عن تلك الفترة، وجعل الكاتب من عصر العسكري عصر الازدهار الذي عاشه أئمّة أهل البيت عليهم السلام. ولفرض منهجيّة البحث هنا، نحن نثبت للكاتب ثمانية بحوث من خلالها يستطيع القارئ أن يطّلع على التعاطف الذي زعمه الكاتب بين العبّاسيون والبيت العلوي، وبالخصوص مع الهادي والعسكري والحجّة المنتظر (عج).

البحث الأوّل: قائمة بأسماء المقتولين في أيّام العسكري من العلويين.
البحث الثاني: قائمة بأسماء العلويين الذي قتلوا في أيّام العسكري بالسجون.
البحث الثالث: موقف العسكري من خلفاء عصره (المعتز والمهتدي والمعتمد).
البحث الرابع: قطع الرؤوس وحملها للخلفاء أيّام العسكري.
البحث الخامس: منهج العسكري في التحرّك السياسي.
البحث السادس: المؤرّخين والصراع العبّاسي العلوي.
البحث السابع: وصف شعري لظلم العبّاسيين للبيت العلوي.

وبعدما يكمل القارئ هذه البحوث الثمانية يستطيع أن يفهم التعاطف العبّاسي العلوي الذي زعمه الكاتب.

البحث الأوّل

قائمة بأسماء المقتولين في أيّام العسكري من العلويين فقط: لقد قفز الكاتب

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٥٢.

على كلّ الحقائق التأريخيّة عندما نسب للعبّاسيين كلمة التعاطف التي أراد منها نتيجة تقول لا داعي للغيبة مادام العبّاسيين يسعون إلى كسب خواطر العلويين وموادعتهم من خلال مشاعر الحب التي يكنّونها إليهم، ونحن هنا سنبرز (مشاعر الحبّ) التي قال بها الكاتب من خلال قائمة بأسماء العلويين الذين قتلوا أيّام العسكري فقط، وإلّا فإنّ عدد العلويين الذين قتلوا زمن الدولة العباسيّة لا تسعه مجلّدات وهم:

١ ـ أحمد بن عبدالله بن موسى بن محمّد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن ابن علي عليه السلام.

٢ ـ جعفر بن محمّد بن جعفر بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين عليه السلام.

٣ ـ يحيى بن علي بن عبدالرحمن بن القاسم بن الحسن بن زيد.

٤ ـ محمّد بن الحسن بن إبراهيم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي.

٥ ـ جعفر بن إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي.

٦ ـ موسى بن عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

وقال الإصفهاني بحقّه: كان رجلاً صالحاً راوياً للحديث... دسّ السم إليه سعيد الحاجب فقتله، وأخذ رأسه وحمله إلى المهتدي في المحرّم سنة ٢٥٦[1].

٧ ـ محمّد بن عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن أبي الكرام بن محمّد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب.

٨ ـ أحمد بن محمّد بن عبدالله بن إبراهيم بن الحسن بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

٩ ـ عبيدالله بن علي بن عيسى بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين.

١٠ ـ علي بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن عبيدالله بن الحسين بن علي، اُغتيل هذا غدراً.

١١ ـ محمّد بن أحمد بن محمّد بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين.

---

(١) مقاتل الطالبيين: ص ٥٣١.

١٢ ـ حمزة بن الحسن بن محمّد بن جعفر بن القاسم بن إسحاق بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب. قُتِل ومُثِّل به، كما يقول المؤرّخ السنّي الإصفهاني.

١٣ ـ حمزة بن عيسى بن محمّد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

١٤ ـ محمّد وإبراهيم ابنا الحسن بن عبيدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

١٥ ـ الحسن بن محمّد بن زيد بن عيسى بن زيد بن الحسين.

١٦ ـ إسماعيل بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن إسماعيل بن عبدالله بن جعفر ابن أبي طالب.

١٧ ـ الحسين بن إبراهيم بن علي بن عبدالرحمن بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

وهذا غيضٌ من فيض من أُولئك الذين لم تنقل لنا أخبارهم، ودوّن ذلك المؤرّخ الإصفهاني في كتابه مقاتل الطالبيين[1]، ولا طريق لأحمد الكاتب لإثبات التعاطف العبّاسي العلوي إلّا من خلال إنكار هذه الأسماء والشخصيّات التاريخيّة، ووضعها في خانة الأسطورة ليتخلّص من شبحها في بحثه.

البحث الثاني

قائمة بأسماء العلويين الذين قتلوا في أيّام العسكري عليه السلام بالسجون: وإذا استطاع الكاتب أن ينكر تلك القائمة التي حوت أسماء العلويين الذين قتلوا في المواجهات تارة، والغدر والاغتيال أُخرى، فعليه أن يعد العدّة لإنكار هذه القائمة الجديدة لأُولئك الشرفاء الذين أبوا الموادعة مع الظالمين وترك أئمتهم، فسجنوا وماتوا صبراً في السجون، وهذه القائمة أيضاً خاصّة بزمان العسكري عليه السلام، الذي ادّعى فيه الكاتب الحب والتعاطف العبّاسي للعلويين بشعارات فارغة، وأمّا القائمة فهي:

---

(١) مقاتل الطالبيين: ص ٥٢٥ ـ ٥٣٩.

١ ـ الحسن بن محمّد بن جعفر بن عبدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب، وأُمّه أُمّ عبدالله بنت عبدالله بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فهو علوي الأب والأم.

٢ ـ عيسى بن إسماعيل، وهو من أحفاد عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، حبس بالكوفة ومات هناك.

٣ ـ أحمد بن محمّد بن يحيى بن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، حبسه الحرث بن أسد عامل أبي الساج في دار مروان، فمات بالحبس.

٤ ـ علي بن موسى، من أحفاد الحسن عليه السلام.

٥ ـ محمّد بن الحسين بن عبدالرحمن، من أحفاد الإمام الحسن عليه السلام.

٦ ـ علي بن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر.

٧ ـ إبراهيم بن موسى، من أحفاد الحسن، حبسه محمّد بن أحمد عامل المهتدي على المدينة فمات في حبسه.

٨ ـ عبدالله بن محمّد بن يوسف، من أحفاد الحسن، توفّي في حبسه.

٩ ـ موسى بن موسى بن محمّد بن سليمان، من أحفاد الحسن الزكي، توفي بالسجن.

١٠ ـ محمّد بن الحسين بن محمّد، من أحفاد الحسن.

١١ ـ محمّد بن أحمد بن عيسى، من أحفاد زيد بن علي.

١٢ ـ ابنه أحمد بن محمّد بن أحمد بن عيسى، من أحفاد زيد.

١٣ ـ محمّد بن عبدالله، من أحفاد الحسن.

هذا ما جادت به قريحة المؤرّخ الإصفهاني في كتابه المعروف مقاتل الطالبيين(١)، وإلّا فإنّ الأعداد كثيرة جدّاً، لأنّ الحروب كانت دمويّة، والمواجهة علنيّة بين أفراد البيت العلوي والعبّاسيين، وكانت تزف إلى السجون جماعات جماعات، منهم من يُعلم قتله ومنهم من يغيَّب ولم يعلم حاله.

وأخيراً ننقل كلمة للمهتدي ـ الخليفة المعاصر للعسكري ـ تثبت وحشيّة هؤلاء.

---

(١) مقاتل الطالبيين: ص ٤٣٤ ـ ٤٥٦.

حيث قال متهدّداً العلويين: والله لأجلينهم عن جديد الأرض(١).

وبعد ذلك كلّه، هل يوجد من يشكّ في أنّ الكاتب كان كاذباً في عبارته الإعلاميّة الخالية من التوثيق بأنّ هناك تعاطفاً من قبل العبّاسيين تجاه العلويين، والتي اعتمد عليها في ادعاء عدم وجود سبب للغيبة.

البحث الثالث

موقف العسكري من خلفاء عصره (المعتز والمهتدي والمعتمد): بعد أن أثبتنا للقارئ قائمة بأسماء المقتولين، وقائمة بأسماء الموتى في السجون من العلويين زمن العسكري عليه السلام، نأتي إلى سياسة التوتر الشديدة بين العسكري عليه السلام وخلفاء عصره.

من المعروف تاريخيّاً أنّ العسكري عليه السلام عاصر المعتز العبّاسي والمهتدي العبّاسي والمعتمد العبّاسي.

أمّا بالنسبة إلى المعتز العبّاسي ـ الذي قتل أخاه المستعين بمعونة الأتراك وحُمل رأسه إليه وهو يلعب بالشطرنج ـ فقد تعرّض للعسكري أكثر من مرّة لما يراه من العسكري بأنّه العدوّ اللدود له، فأمر بحبسه ـ كما يقول الكليني ـ وصيّر أمره في الحبس إلى أشرّ خلق الله كما اعترف صالح بن وهب بذلك(٢).

ولم يكتفِ المعتز بحبس العسكري عند أحد من أشراره، بل حبسه مرّة أُخرى عند علي بن أُوتامش الذي كان يظهر العداوة لأهل البيت، وعلى وصف الشيخ المفيد: كان شديد العداوة لآل محمّد(٣).

ولمّا أحسّ المعتز بأنّ وسائل الحبس غير كافية لمواجهة العسكري عليه السلام، عزم على قتله، وهذا ما طالعنا به الأربلي عندما قال: لما أمر المعتز سعيد الحاجب بحمل الإمام

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٥٧٦، باب ١٢٤، ح ١٦.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٥٧٨، باب ١٢٤، ح ٢٣.

(٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٣٢٩.

أبي محمّد إلى الكوفة، كتب إليه أبو الهيثم: جعلت فداك، بلغنا خبر أقلقنا؟

فأجابه الإمام: «بعد ثلاثة يأتيكم الفرج، فقُتِل المعتز يوم الثالث»[١].

ويقول ابن شهرآشوب: (إنّ المعتز تقدّم إلى سعيد الحاجب: أن أخرج أبا محمّد إلى الكوفة ثمّ اضرب عنقه في الطريق)[٢].

فهذا هو موقف الخليفة المعاصر للعسكري والذي حاول بمختلف الوسائل القضاء على العسكري عليه السلام، ولكن خيّب الله مسعاه.

وأمّا المهتدي الذي عاصره العسكري عليه السلام أيضاً، فلقد قال متوعّداً العلويين ومهدّداً لهم: (والله لأجلينهم عن جديد الأرض)[٣].

وهذا التهديد الذي انتهى بقتل العشرات منهم، وزجّ الآخرين في السجون وموتهم فيها ـ كما اتضح من البحث الأوّل والثاني ـ خُتم بحبس الإمام العسكري، حيث نقل الطوسي عن أبي هاشم قوله: كنت محبوساً مع أبي محمّد عليه السلام في حبس المهتدي بن الواثق[٤].

فهذا حال الخليفة الثاني المعاصر للعسكري.

وأمّا الثالث، وهو المعتمد، فقد سعى لقتل الإمام عليه السلام حينما حبسه وسلّمه إلى يحيى ابن قتيبة الذي كان يضيّق عليه حبسه، كما قال ابن شهرآشوب[٥].

ولم يكتفِ المعتمد بحبس الإمام وإيداعه في ظلمات السجون، بل راح حتّى في تلك الظلمات يتجسّس عليه، فعندما حبسه في سجن علي بن جرين مع أخيه جعفر، كان المعتمد يسأل علي بن جرين عن أخبار العسكري في كلّ وقت، فحتّى في ظلمات السجون لم يتركوا الأئمّة وشأنهم، بل كانوا يتابعونهم ويتابعون تحرّكاتهم، ولعلّ هذه

---

(١) كشف الغمّة: ج ٣، ص ٢١٢.

(٢) مناقب آل أبي طالب: ج ٤، ص ٤٦٤.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٥٧٦، باب ١٢٤، ح ١٦.

(٤) الغيبة للطوسي: ص ١٣٤.

(٥) مناقب آل أبي طالب: ج ٤، ص ٤٦٢.

المتابعة توهّم منها أحمد الكاتب، وجعلها عنواناً للتعاطف العبّاسي العلوي.

البحث الرابع

قطع الرؤوس وحملها للخلفاء أيّام العسكري: هذه الطريقة التي ورثها العبّاسيون من الأمويين، عندما مثّلوا بجثّة سيّد الشهداء أبي عبدالله الحسين، وحملوا رأسه ورؤوس اخوانه وأصحابه إلى عاصمة الأمويين دمشق مستهينين بكل القيم والمعايير الإنسانيّة، فضلاً عن الإسلاميّة، ومروّعين الأطفال والنساء ومهددين المناطق الإسلاميّة، والفعلة الخسيسة هذه ورثها العباسيّون من أسلافهم الأمويين، ولا نريد أن نستعرض الحالات التي قُطِعت فيها الرؤوس وحملت إلى ملوك بني العبّاس على طول الحقبة الزمنيّة المشؤومة التي حكموا فيها المسلمين إلّا بقدر الحاجة، وإعلام أحمد الكاتب بأنّ التعاطف العبّاسي مع العلويين كان حلماً يراه، وأراد أن يثبته في كتابه، ولم تقتصر وحشيّة العبّاسيين في هذا العمل على البيت العلوي، بل تعدّت حتّى إلى العبّاسيين أنفسهم، حيث قام المعتز العبّاسي المعاصر للعسكري عليه السلام بقطع رأس أخيه المستعين وحمله بواسطة الأتراك إلى عاصمة الدولة العبّاسيّة إلى المعتز الذي كان مشغولاً بلعب الشطرنج حينها.

ونفس الفعلة فعلها المعتمد ـ الذي عاصر العسكري ـ مع العلويين، فقد عمد ـ بعد أن شرّدهم وطاردهم وقتل من قتل منهم وحبس من حبس ـ إلى قطع رؤوسهم والطواف بها في البلدان الإسلاميّة ليشهّر بهم، فلقد قتل المعتمد أحمد بن محمّد بن عبدالله بن إبراهيم، وهو من البيت العلوي الطاهر، وقطع رأسه، وحُمل إلى المسلمين[1]، كدليل للتعاطف العبّاسي مع العلويين الذي قال به أحمد الكاتب.

والذي يطالع التاريخ يجد أنّ هذه الوسيلة، وهي قطع الرؤوس وحملها إلى الخلفاء، كانت ميزة الحكومات مع العلويين، سار الأمويّون عليها وورثها العباسيّون، وقتلوا

---

(١) راجع مقاتل الطالبيين: ص ٥٣٦.

وقطّعوا رؤوس بني فاطمة وحملوها ليطوفوا بها، ومن ثمّ صلبها ونشرها على الطرق والممرات العامّة لتكون عبرة لكلّ من يحاول التدخّل في السياسة، كلّ هذا تجاهله الكاتب، وشوّش ذهن القارئ بأنّ هناك تعاطفاً مزعوماً بين العبّاسيين والعلويين.

البحث الخامس

منهج العسكري عليه السلام في التحرّك السياسي: تقول الروايات: إنّ العسكري كان على اتصال دائم بأصحابه، لموقعه القيادي الذي شغله بعد أبيه الهادي عليه السلام، ونقف هنا لنتعرّف على طريق الاتصال هذا.

هل هو الطريق العلني الواضح، وأمام أعين الناس ـ بناءً على التعاطف العبّاسي العلوي المزعوم من قبل الكاتب ـ أم هناك طريق آخر غير ذلك فرضته الظروف والأحوال على تحرّكات الإمام؟ فالتاريخ ـ وليس العبارات الإعلاميّة ـ هو الذي يحدّد هذا الطريق أو ذاك!

ونستطيع أن نعرف واسطة الاتصال من خلال وصف العسكري عليه السلام لعصره، قال عليه السلام: «اللهمّ وقد شملنا زيغ الفتن واستولت غشوة الحيرة، وقارعنا الذل والصّغار، وحكم علينا غير المأمونين في دينك، وابتزّ أُمورنا معادن الابن ممن عطّل حكمك وسعى في إتلاف عبادك وإفساد بلادك... ثمّ قال: واشتريت الملاهي والمعازف بسهم اليتيم والأرملة، وحكم في ابشار أهل الذمة وولي القيام بأُمورهم فاسق كلّ قبيلة، فلا ذائد يذودهم عن هلكه، ولا راعٍ ينظر إليهم بعين الرحمة، ولا ذو شفقة يشبع الكبد الحرّى من مسغبة، فهم أُولوا ضرع بدار مضيعة، وأُسراء مسكنة، وخلفاء كآبه وذلّة»[1].

بهذه الكلمات التي لا تحتاج إلى شرح لفهم معناها، يتلاشى العصر الذهبي الذي رسمه الكاتب للعسكري، وجعل أبرز سماته التعاطف بين بني العبّاس والعلويين، وعلى أساس ذلك تحرّك العسكري للاتصال بأصحابه وخلّص شيعته، فلم يكن اتصالاً

---

(١) مهج الدعوات: ص ٨٦.

علنيّاً.

نقل ابن شهرآشوب عن داود بن الأسود قوله: (دفع إليَّ العسكري عصا وقال لي اعطها للعمري، وفي الطريق انكسرت العصا، فإذا في وسطها كتاب)، ويقول ابن الأسود: لمّا رجعت قال لي الإمام بعدما أخبرني بما حدث لي في الطريق: «وإذا سمعت لنا شاتماً فامضِ لسبيلك، وإيّاك أن تجاوب من شيعتنا أو تُعرّفه من أنت، فإننا ببلد سوء ومصر سوء، وامضِ في طريقك، فإنّ أخبارك وأحوالك ترد إلينا، فاعلم ذلك»[١].

فبينما يضع العسكري كتابه في وسط عصا، يقول الكاتب لا داعي لغيبة الإمام الحجّة، لعدم الخوف، وبينما يصف العسكري بلده بأنّه بلد سوء ومصر سوء، يقول الكاتب بأنّ الحياة كانت تملأها العاطفة بين بني العبّاس والعلويين.

إذن، تحرّك العسكري كان بأقصى درجات السريّة، بحيث وصل الأمر إلى تحذير داود بن الأسود في نهاية الخبر: بأنّ ما يفعله يعلم به العسكري، حتّى يكون هذا الرجل أميناً في تصرّفاته تحسّباً لمواقف السلطة الغاشمة.

ولم يقف العسكري على هذا المنهج فحسب، بل أوصى أصحابه بقوله: «ألا لا يسلّمنّ عليَّ أحدٌ، ولا يشير إليَّ بيده، ولا يومئ، فإنّكم لا تؤمنون على أنفسكم»[٢].

ورسم لهم طريقاً للاتصال، ألا وهو التجمّع في أحد البيوت في عتمة الظلمات، يقول السيّد المرتضى واصفاً ذلك الزمان:

كان أبو محمّد يبعث إلى أصحابه وشيعته: «صيروا إلى موضع كذا وكذا وإلى دار فلان بن فلان العشاء العتمة في ليلة كذا، فإنّكم تجدوني هناك»[٣].

ويقول محمّد بن عبدالعزيز البلخي: (كنت واقفاً عندما مرّ العسكري بباب العامّة بسرّ مَن رأى، فقال في نفسه: تراني إن صحت يا أيّها الناس هذا حجّة الله عليكم فاعرفوه يقتلونني).

---

(١) مناقب ابن شهرآشوب: ج ٤، ص ٤٦٠ ـ ٤٦١.

(٢) البحار: ج ٥٠، ص ٢٦٩.

(٣) عيون المعجزات من دلائل المولى أبي محمّد الحسن الأخير عليه السلام وبراهينه: ص ١٤٠.

يقول هذا الرجل: فلمّا دنا منّي العسكري ونظرت إليه... فقال لي: «أما إنّك لو أذعت لهلكت»، وقال: «إنّما هو الكتمان أو القتل، فأبقوا على أنفسكم»[١].

كلّ ذلك أدّى بأصحاب العسكري أن لا يصرّحوا حتّى باسمه عندما ينقلون رواية عنه لتوصياته عليه السلام بذلك.

يقول الأردبيلي: (وكلّما ورد عن الرجل فالظاهر أنّه العسكري عليه السلام)[٢].

فهذه هي توصيات الإمام لشيعته، وهذه هي استجابات الشيعة لتلك التوصيات، والتي حدّثنا عنها التاريخ، وهذا عصر العسكري المليء بالظلم والانحراف وسيطرة الذين لا يؤتمن عليهم في الدين والدنيا على مقاليد الحكم آنذاك. ولهذا العصر قلّد الكاتب وسام التعاطف.

البحث السادس

المؤرّخون والصراع العبّاسي العلوي: خلّف ذلك الصراع الدموي عشرات الآلاف من القتلى ومثلهم من الأيتام والأرامل، وعلى مدى سنين وسنين طال فيها الحكم العبّاسي، يقول الخوارزمي متحدّثاً عن السفّاح:

(وسلّط عليهم ـ على العلويين ـ أبا مجرم لا أبا مسلم يقتلهم تحت كلّ حجر ومدر ويطلبهم في كلّ سهل وجبل).

ويقول الخطيب البغدادي وابن كثير: (إنّ أبا مسلم هذا اعترف بذلك حينما قال: أُمرت أن أُجرّد السيف وآخذ بالظنّة، وأقتل على التهمة، ولا أقبل المعذرة، فهتكت حرمات حتّم الله صونها، وسفكت دماءً فرض الله حقنها، وزويت الأمر عن أهله، ووضعته في غير محلّه)[٣]. ولكن جاء هذا الاعتراف عندما ضُرِبت مصالح هذا المجرم

---

(١) إثبات الوصيّة: ص ٢٥١.

(٢) جامع الرواة: ج ٢، ص ٤٦١ ـ ٤٦٢.

(٣) تاريخ بغداد: ج ٧، ص ٢٠.

من قبل المنصور.

وما زلنا مع السفّاح وظلمه، حيث يقول أحمد أمين: (كانت حياته حياة سفك للدماء وقضاء على المعارضين)[١]. واعترف الجنرال جلوب بذلك في كتابه إمبراطوريّة العرب[٢].

وبعد أن زالت هذه الغمّة، جاء المنصور الذي افتتح دولته بقتل أخيه السفّاح للسيطرة على مقاليد السلطة، وقتل عمّه عبدالله بن علي وأبا مسلم مؤسس الدولة العبّاسيّة.

يقول المسعودي: (إنّ السرّ في تسمية نفسه بالمنصور، لأنّه انتصر على العلويين)[٣].

واعترف بعظمة لسانه عندما قال: (قتلت من ذريّة فاطمة ألفاً أو يزيدون، وتركت سيّدهم ومولاهم وإمامهم جعفر بن محمّد)[٤].

يقول الطبري: (إنّه ترك خزانة فيها رؤوس من العلويين، وقد علّق في كلّ رأس ورقة كتب فيها ما يستدلّ على اسمه واسم أبيه ومنهم شيوخ وشبّان وأطفال)[٥].

وعندما لامه عمّه عبدالصمد بن علي على هذا الإسراف في القتل، قال له: (آل أبي طالب لم تغمد سيوفهم ونحن بين قومٍ رأونا بالأمس سوقة واليوم خلفاء، فليس نتعهد هيبتنا إلّا بنسيان العفو واستعمال القوّة)[٦].

يقول السيوطي: (قتل خلقاً كثيراً حتّى استقام ملكه)[٧].

---

(١) ضحى الإسلام: ج ١، ص ١٠٥.

(٢) امبراطوريّة العرب: ص ٤٢٠ ـ ٤٩٩.

(٣) التنبيه والأشراف: ص ٢٩٥.

(٤) الأدب في ظل التشيّع: ص ٦٣.

(٥) النزاع والتخاصم للمقريزي: ص ٦٣.

(٦) تاريخ الخلفاء: ص ٣٢٣.

(٧) تاريخ الخلفاء: ص ٣١٥.

وتوعّد الإمام الصادق بالقتل، يقول ابن شهر آشوب: (إنّ المنصور هذا قال للصادق عليه السلام: لأقتلنّك ولأقتلنّ أهلك حتّى لا أُبقي على الأرض منكم قامة سوط)[١].

فهذا الرجل الذي توغّل في سفك دماء العلويين هو وعمّاله. يقول المسعودي الذي نقل كلام المسيب ابن زهرة عندما قال له المنصور:

(إنّي أرى أنّ الحجّاج أنصح لبني مروان، فأجابه المسيب: يا أمير المؤمنين، ما سبقنا الحجّاج إلى أمر فتخلّفنا عنه، والله ما خلق الله على جديد الأرض خلقاً أعزّ علينا من نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أمرتنا بقتل أولاده فأطعناك)[٢].

فهم يتسابقون على قتل أولاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاعة للعبّاسيين، الذي يقول الكاتب إنّهم يتعاطفون مع العلويين.

وجاء من بعده المهدي الذي أضاف وسيلة جديدة للمحاربة والنزاع، وهي خلق الفرق وبأسماء أصحاب الأئمّة، حتّى يشوّه سمعتهم عند الناس، فاخترع فرقة الزراريّة نسبة إلى زرارة، وأُخرى الجواليقيّة[٣].

واتهم الشيعة وأصحاب الأئمّة بالزندقة لكي يسوّغ لنفسه قتلهم وتشريدهم ومطاردتهم، يقول عبدالرحمن بدوي: (إنّ الاتهام بالزندقة في ذلك العصر كان يسير جنباً إلى جنب مع الانتساب إلى مذهب الرافضة)[٤].

وجاء بعد المهدي الهادي ابنه، يقول اليعقوبي عنه: (أخاف الطالبيين خوفاً شديداً، وألحّ في طلبهم وقطع أرزاقهم وعطياتهم، وكتب إلى الآفاق يطلبهم)[٥].

ويكفيك واقعة فخ التي روّعت المسلمين عموماً، ولم يكتفِ هؤلاء بالقتل والتشريد، بل كانوا يعمدون إلى قطع الرؤوس وحملها لإرهاب الناس، وجاء بعده

---

(١) مناقب ابن شهرآشوب: ج ٣، ص ٢٥١؛ بحار الأنوار: ج ٤٧، ص ١٧٨.

(٢) مروج الذهب: ج ٣، ص ٣٢٨.

(٣) تنقيح المقال: ج ٣، ص ٢٩٦؛ قاموس الرجال: ج ٩، ص ٣٢٤.

(٤) من تاريخ الإلحاد في الإسلام: ص ٣٧.

(٥) تاريخ اليعقوبي: ج ٣، ص ١٤٨.

الرشيد ليعلن الحرب الشعواء على آل أبي طالب وشجرة النبوّة، وعلى حدّ تعبير الخوارزمي: (حصد شجرة النبوّة واقتلع غرس الإمامة).

ويقول الفخري في الآداب السلطانيّة: (كان يقتل أولاد بيت الرسول من غير جرم).

واعترف هو بنفسه على جرمه بحقّ آل أبي طالب، ونقل اعترافه أبو الفرج الإصفهاني في الأغاني، حيث قال على لسان الرشيد: (حتام أصبر على آل بني أبي طالب، والله لأقتلنّهم ولأقتلنّ شيعتهم ولأفعلنّ وأفعلنّ).

ونفّذ هذا المخطّط الإرهابي بقتل أولاد فاطمة وشيعتهم، كما يقول ابن عبدربّه[١].

وعندما أرسل الجلودي لحرب محمّد بن جعفر بن محمّد، أمره أن يغير على دور آل أبي طالب في المدينة ويسلب ما على نساءهم من ثياب وحلي، ولا يدع على واحدة منهن إلّا ثوباً واحداً[٢].

ولم يرق له أن يرى أحداً من الطالبيين في بغداد، يقول الطبري وابن الأثير: (أمر بإخراج الطالبيين جميعاً من بغداد إلى المدينة كرهاً لهم)[٣].

ولم يكتفِ هذا بالقتل والتشريد والمطاردة للأحياء حتّى عطف حقده على الأموات وهدم قبر الحسين، وحرث أرض كربلاء على يد عامله هناك.

وختم ملف الإجرام والعداء لآل أبي طالب بقتل الإمام الكاظم عليه السلام في قعر السجون المظلمة، واعترف بذلك جلّ المؤرخين المنصفين، ولم يشكّك به إلّا أحمد الكاتب، ليبرّئ الرشيد من إجرامه، حتّى تستقيم نظريّته.

ونحن لا نريد في بحثنا هذا أن نستقرئ مواقف ملوك بني العبّاس: السفّاح، المنصور، المهدي، الهادي، الرشيد، الأمين، المأمون، المعتصم، الواثق، المتوكّل، المنتصر، المستعين، المعتز، المهتدي، المعتمد، المعتضد، المكتفي، المقتدر، القاهر، الراضي، المتقي،

---

(١) العقد الفريد: ج ٢، ص ١٨٠.

(٢) أعيان الشيعة: ج ١، ص ٢٩؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٤٧٩.

(٣) تاريخ الطبري: ج ٨، ص ٢٣٥؛ الكامل لابن الأثير: ج ٥، ص ٨٥.

المطيع، إلّا بقدر إعلام القارئ بأنّ هذا التعاطف ـ المزعوم ـ خيال وليس حقيقة، فتاريخهم كان صفحة سوداء ملوّثة بدماء عترة الرسول ﷺ، ووصمة عار على جبين الإنسانيّة بمواقفهم من آل أبي طالب، ومطاردتهم وتشريدهم وقتلهم ومحاصرتهم اقتصاديّاً وسيّاسيّاً واجتماعيّاً، حيث وصل الأمر إلى العلويّات، كما يقول الإصفهاني: (كن يتداولن الثوب الواحد من أجل الصلاة)[1].

وسار هؤلاء جميعهم بسياسة واحدة مع العلويين، يقول بندها الأساسي: من كان بينه وبين أحد من الطالبيين خصومة فاقبل قوله بدون بيّنة، ولا تسمع لطالبي بيّنة أو قولاً.

هذا هو البند الأساسي للدولة العبّاسيّة الذي عمل به وكتبه المنتصر إلى عمّاله[2].

واستمرّ هذا الإرهاب الذي لا مثيل له في التاريخ، والذي أدّى في بعض الحالات إلى إبادة مناطق كاملة، كما حدث في الموصل[3].

ولاقى أئمّة أهل البيت وشيعتهم أقسى أنواع السياسات الظالمة والجائرة من بني العبّاس، بحيث أصبح ذلك الظلم أُنشودة الشعراء، حيث يقول أحدهم:

تالله ما فعلت أُميّة فيهم ... معشار ما فعلت بنو العبّاس

وقال أبو عطاء أفلح بن يسار السندي المتوفى (سنة ١٨٠ هـ) وهو ممّن عاصر الدولتين الأمويّة والعبّاسيّة، قال في زمن السفّاح:

ياليت جور بني مروان دام لنا ... وليت عدل بني العبّاس في النار[4]

ولقد تكلّمنا سابقاً في مواقف المعتز والمهتدي والمعتمد الذين حاصروا العسكري عليه السلام، وذكرنا ما لاقاه منهم، فلا نعيد.

حتّى المستشرقون اقرّوا بهذا الظلم، الذي سمّاه أحمد الكاتب تعاطفاً.

---

(١) مقاتل الطالبيين: ص ٤٧٧.

(٢) الخطط للمقريزي: ج ٤، ص ١٥٣.

(٣) النزاع والتخاصم للمقريزي: ص ٩٩.

(٤) المحاسن والمساوئ: ص ٢٤٦؛ الشعر والشعراء: ص ٤٨٤.

يقول فان فلوتن: ولا غرو، فإنّ العلويين لم يلقوا من الاضطهاد مثل ما لقوا في عهد الأوّلين من خلفاء بني العبّاس[١].

وقد وصل هذا الظلم إلى حدّ أنّ ابراهيم بن هرمة المعاصر للمنصور دخل إلى المدينة وأتاه رجل من العلويين فسلّم عليه، فقال له إبراهيم: (تنحّ عنّي ولا تشط بدمي)[٢].

وأخيراً ننقل كلمات الخضري والشبراوي حول هذه العصور المظلمة، يقول الخضري حول الوضع العبّاسي مع البيت العلوي: (فكان نصيب آل علي في خلافة بني هاشم أشدّ وأقسى ممّا لاقوه في عهد خصومهم من بني أُميّة، فقُتِلوا وشُرِّدُوا كلّ مشرّد، وخصوصاً في زمن المنصور والرشيد والمتوكّل من بني العبّاس، وكان اتهام شخص في هذه الدولة بالميل إلى واحد من بني علي كافياً لإتلاف نفسه ومصادرة أمواله، وقد حصل فعلاً لبعض الوزراء وغيرهم)[٣].

ويقول الشبراوي: (وخلف العسكري بعده ولده، وهو الثاني عشر من الأئمّة أبو القاسم محمّد عليه السلام، وكان أبوه قد أخفاه حين ولد، وستر أمره لصعوبة الوقت وخوفه من الخلفاء، فإنّهم كانوا في الوقت يتطلّبون الهاشميين ويقصدونهم بالحبس والقتل ويريدون إعدامهم)[٤].

وما نقلناه غيض من فيض من الاعترافات التي ملأت كتب التاريخ والحديث، والتي تحدّثت عن الظلم العبّاسي للبيت العلوي، والتي تجاوزها الكاتب بهدوء من دون إشارة، ووضع لها عنواناً بارزاً في كتابه، مجرّداً من الوثائق، أسماه: **(تعاطف الخلفاء العبّاسيين مع العلويين)**[٥].

---

(١) السيادة العربيّة والشيعة والإسرائيليّات: ص ١٣٤.

(٢) تاريخ بغداد: ج ٦، ص ١٢٧.

(٣) محاضرات تاريخ الأمم الإسلاميّة: ج ١، ص ١٦١.

(٤) الإتحاف بحب الأشراف: ص ١٧٩.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٥٢.

البحث السابع

وصف شعري لظلم العبّاسيين للبيت العلوي: لكلّ حالة من حالات المجتمع أدبها الخاص، فبينما وُصِف الظلم العبّاسي من قبل المؤرّخ والمحدّث وغيرهم، ساهم الشاعر في ذلك الوصف وأخرجه، بحلّة جديدة، تضيف وصمة عار أُخرى على جبين العبّاسيين ومن حاول تبرئتهم.

وفي هذه الوقفة القصيرة نقف مع الشعراء لوصف تلك الحالة، يقول أحدهم:

تالله ما فعلت أُميّة فيهم ... معشار ما فعلت بنو العبّاس

وقال أبو عطاء أفلح بن يسار السندي المتوفى (سنة ١٨٠ هـ) وهو ممّن عاصر الدولتين الأمويّة والعبّاسيّة، حيث عاصر خلاصة الظلم الأموي، وأوج الظلم العبّاسي، قال في شعره:

ياليت جور بني مروان دام لنا ... وليت عدل بني العبّاس في النار(١)

ويقول منصور بن الزبرقان النمري المتوفى في خلافة الرشيد:

آل النبي ومن يحبّهم ... يستضامنون مخافة القتل

أمِنَ النصارى واليهود وهم ... من أُمّة التوحيد في أزل(٢)

ولقد وقعت هذه الأبيات كالصاعقة على الرشيد، ممّا أدّى به إلى إصدار أوامره بأن ينبش قبر هذا الشاعر وتحرق عظامه(٣).

ويقول أبو حنيفة أو الطغرائي ـ على اختلاف النسبة ـ في جملة أبيات له:

ومتى تولّى آل أحمد مسلم ... قتلوه أو وصموه بالإلحاد

ويقول إبراهيم بن عبدالله بن الحسن واصفاً آل الرسول في ذلك العهد:

---

(١) المحاسن والمساوئ: ص ٢٤٦؛ الشعر والشعراء: ج ٢، ص ٧٦٧.

(٢) الأزل: الضيق والشدّة.

(٣) زهرة الأدب: ج ٣، ص ٧٠٥.

أصبح آل الرسول أحمد في النا | س كذي عرة به جرب

ويقول دعبل الخزاعي:

وليس حي من الأحياء نعلمه | من ذي بيان ولا بكر ولا مضر
إلّا وهم شركاء في دمائهم | كما تشارك أيسار على جزر
قتلاً وأسراً وتحريقاً ومنهبة | فعل الغزاة بأهل الروم والخزر
أرى أُميّة معذورين إن فعلوا | ولا أرى لبني العبّاس من عذر

ويقول علي بن العبّاس، الشاعر المعروف بابن الرومي مولى المعتصم:

بني المصطفى كم يأكل الناس شلوكم | لبلواكم عما قليل مفرج
أكلُّ أوان للنبي محمّد | قتيل زكي بالدماء مضرّج

وخاطب بني العبّاس قائلاً:

أفي الحقّ أن يمسوا خماصاً وأنتم | يكاد أخوكم بطنة يتبعج
وتمشون مختالين في حجراتكم | ثقال الخطى أكفالكم تترجرج
وليدهم بادي البطون ووليدكم | من الريف ريان العظام خدلّج
ولم تقنعوا حتّى استثارت قبورهم | كلابكم فيها بهيم وديزجُ

ولقد ذكر سماحة العلّامة جعفر مرتضى العاملي جانباً مهمّاً من ظلم العبّاسيين ووحشيّتهم، لا يستغني القارئ عن معرفته.

ويقول الشاعر الشيعي البسامي:

تالله إن كانت أُميّة قد أتت | قتل ابن بنت نبيّها مظلوما
فلقد أتاه بنو أبيه بمثله | هذا لعمرك قبره مهدوما
أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا | في قتله فتتبعوه رميما

ويقول عيسى بن زيد:

إلى الله أشكو ما نلاقي | نقتَّل ظلماً جهرة ونخافُ
ويسعد قوم بحبّهم لنا | ونشقى بهم والأمر فيه خلافُ

ولقد دُفن الشاعر سديف حيّاً من قبل عبدالصمد بن علي عامل المنصور لأنّه قال:

إنّـا لنأمـل أن تـرتد أُلفتنا بعد التباعد والشحناء والأحن
وتـنقضي دولة أحكـام قـادتها فينا كأحكام قوم عابدي وثن[١]

وقال أحمد بن أبي نعيم الذي نفاه المأمون بسبب هذا البيت:

ما أحسب الجور ينقضي وعلى الـ أُمّـة والٍ مـن آل عـبّاس[٢]

وأخيراً نختم هذا الفصل بمقتطفات من قصيدة أبي فراس الحمداني (المتوفى ٣٥٧هـ)، فقال في قصيدته المعروفة بالشافية:

يـا للـرجـال أمـا لله مـنتصر من الطغاة، أمـا للـدين مـنتقم
بـنو عـلي رعـايا في ديـارهم والأمر تملكه النسوان والخدم

ثمّ قال:

لا يـطغين بـني العـبّاس مـلكهم بنو عـلي مـواليهـم وإن رغـموا
أتـفخرون عـليهم لا أبـا لكـم حـتّى كأنّ رسـول الله جـدّكـم
وما تـوازن يـوماً بـينكم شرف ولا تساوت لكم في موطن قـدم
ولا لكم مـثلهم في المجـد مـتصل ولا لجـدّكـم مسـعاة جـدّهم
ولا لعـرقكم مـن عـرقهم شـبه ولا نـثيلتكم مـن أُمـهم أُمـم

ثمّ أضاف:

كم غدرةٍ لكم في الدين واضـحة وكـم دمٍ لرسـول الله عـندكم
أأنـتم آله فـيما تـرون وفي أظفاركم من بـنيه الطـاهرين دم
هيهات لا قربت قـربى ولا رحـم يوماً إذا أقصت الأخلاق والشيم
كـانت مـودّة سـلمان لهـم رحمـاً ولم تكن بـين نـوح وابـنه رحـم

بعد كلّ هذا الظلم الذي عبّر عنه الشعراء المعاصرون له، والذين تحمّلوا بسبب شعرهم أشدّ أنواع القتل والتعذيب، فحفظوا لنا وصفاً أميناً لخلفاء بني العبّاس، جاء أحمد الكاتب وفي القرن العشرين ليصف لنا أُولئك الخلفاء بالعطف والرحمة على

---

(١) العمدة لابن رشيق: ج ١، ص ٧٥؛ العقد الفريد: ج ٥، ص ٨٧.
(٢) وفيات الأعيان: ج ٦، ص ١٥٣.

العلويين، ووضع لذلك عنواناً بارزاً ليصادر تلك الدماء بكلمات برّاقة.

المبحث الثاني عشر: الإمام المهدي المنتظر (عج)

ما معنى المهدي؟: هذا اللقب حمل بين طيّاته معنيين:

المعنى الأوّل: أنّه لقب لكلّ من يهدي إلى الله تعالى.

المعنى الثاني: ذلك الرجل الثائر الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

ومصاديق المعنى الأوّل تشمل الثاني، بخلاف العكس لأنّ الأوّل لقب لكلّ من يحمل مشعل الهداية إلى الله تعالى، ولقب المهدي بكلا قسميه تحدّث عنه الباقر عليه السلام عندما نسب لنفسه أنّه المهدي بالمعنى الأوّل، ونفى عنها أنّه المهدي الثائر الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً صاحب السيف.

يقول الحكم بن أبي نعيم: سألت الباقر عليه السلام، أنت المهدي؟

فأجابه الباقر عليه السلام: **«كلّنا يهدي إلى الله»**.

ولم يكتفِ السائل بهذا الجواب العام، لأنّ المركوز في ذهنه أنّ المهدي هو صاحب السيف الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، فأعاد السؤال على الباقر عليه السلام:

أنت الذي تقتل أعداء الله؟

هنا حدّد السائل مراده من المهدي، ولكنّ الإمام عليه السلام أجابه:

«يا حكم، كيف أكون أنا وقد بلغت خمساً وأربعين سنة؟ وإنّ صاحب هذا الأمر أقرب عهداً باللبن منّي وأخف على ظهر الدابّة»[1].

إذن، ميّز الباقر عليه السلام بين المهدي الهادي إلى الله، والمهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، فاشتبه الكاتب في التمييز هذا، ولم يستطع اكتشافه، وراح يشنّع على الأئمّة

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٦٠١ ـ ٦٠٢، باب ١٢٨، ح ١.

وبالخصوص الإمام الباقر عليه السلام بأنّ هويّة المهدي غامضة لديهم[١].

وما أدري كيف تكون هويّة المهدي غامضة عند الباقر عليه السلام والشيخ الصدوق نقل باباً كاملاً احتوى على (١٧) حديثاً تحت عنوان «ما أخبر به أبو جعفر بن محمّد ابن علي الباقر عليهما السلام من وقوع الغيبة بالقائم عليه السلام وأنّه الثاني عشر من الأئمّة»، كلّ ذلك ذكره في كمال الدين[٢].

وكيف تكون غامضة لديه وهو يقول بحقّه: «انظروا من تخفى على الناس ولادته فهو صاحبكم»[٣].

وكيف تكون غامضة لديه وهو يرفض أن يكون هو المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما أجاب الحكم بن أبي نعيم بقوله:

كيف أكون أنا وقد بلغت خمساً وأربعين سنة[٤]؟

ولمّا يئس الكاتب من إيجاد ثغرة عند الباقر عليه السلام انتقل إلى ولده الصادق عليه السلام، ونسب له غموض هويّة المهدي لديه[٥]، ونقل حديثاً عن الإمام الصادق عليه السلام، عندما سأله أحد أصحابه مرّة، أنت صاحب هذا الأمر، فقال: «لا». قال: من هو؟ قال: «الذي يملأها عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً على فترة من الأئمّة».

وأقصى ما يدلّ عليه هذا الحديث أنّ الإمام الصادق عليه السلام رفض نسبة المهدي بالمعنى الثاني لديه، ووصفه بأنّه ذلك الرجل الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

ولا يدلّ الحديث على غموض هويّة المهدي عند الصادق أبداً، فهو تحميل قسري لمعنى الحديث، لإثبات مدّعى سابق لا دليل عليه، سوى التأويلات القسريّة والتحميل المرفوض.

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢) كمال الدين: ص ٣٠٤ ـ ٣١١، باب ٣٢.

(٣) كمال الدين: ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥، باب ٣٢، ح ٣.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٦٠١ ـ ٦٠٢، باب ١٢٨، ح ١.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٧٩.

وكذلك فعل الرضا عليه السلام، فلقد أكّد لأيّوب بن نوح عندما قال له: انّي أرجو أن تكون صاحب هذا الأمر... رفض الرضا هذا المعنى[١].

والسرّ الذي أدّى إلى تبادر المعنى الثاني عند أصحاب الأئمّة من لقب المهدي هو الضغط السياسي الذي كانوا يتعرّضون له في كلّ فترة ابتداءً من وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإلى يومنا هذا، ولهذا نسب بهذا المعنى إلى كثير من الأئمّة عليهم السلام كعلي بن أبي طالب[٢] مثلاً، وإلى غير الأئمّة كأبنائهم مثل محمّد بن الحنفيّة[٣]، وإلى عبدالله بن محمّد بن الحنفيّة[٤]، وإلى الطيّار عبدالله بن معاوية[٥] وغيرهم.

فهؤلاء وغيرهم أُلصقت بهم صفة المهدي بمعناه الثاني، لكن لم يشهد لنا التاريخ أي تصريح لهم بذلك، بل رفضوا ذلك المعنى وأكّدوا أنّهم هداة إلى الله تعالى فقط.

فلم يستطع الكاتب الاطلاع على التراث لكي يميّز بين هذين المعنيين جيّداً، فنسب غموض الهويّة للأئمّة عليهم السلام ولشيعتهم.

مهدويّة محمّد بن الحنفيّة: يقول الذهبي: (عن الأسود بن قيس، قال: لقيت رجلاً من عنزة، فقال: انتهيت إلى ابن الحنفيّة، فقلت: السلام عليك يا مهدي، قال: وعليك السلام، قلت: إنّ لي حاجة، فلمّا قام دخلت معه، فقلت: مازال بنا الشين في حبّكم حتّى ضربت عليه الأعناق، وشرّدنا في البلاد، وأُوذينا، ولقد كانت تبلغنا عنك أحاديث من وراء، فأحببت أن أُشافهك، فقال: إيّاكم وهذه الأحاديث، وعليكم بكتاب الله، فإنّه به هُدي أوّلكم، وبه يهدى آخركم، ولئن أُوذيتم لقد أُوذي من كان

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣، باب ٨، ح ٣٢٥؛ كمال الدين: ص ٣٤٥، باب ٣٥، ح ١.

(٢) المقالات والفرق: ص ١٩ ـ ٢٠.

(٣) فرق الشيعة: ص ٤٤؛ المقالات والفرق: ص ٢٦.

(٤) فرق الشيعة: ص ٤٨.

(٥) فرق الشيعة: ص ٥٢؛ المقالات والفرق: ص ٤٤.

خيراً منكم، ولأمر آل محمّد أبين من طلوع الشمس)[١].

لقد طالعتنا هذه الرواية بمبادئ متعدّدة:

أحدها: أنّ محمّد بن الحنفيّة يقال له المهدي.

ثانيها: نهي الشيعة عن الأحاديث الواردة بحقّ محمّد بن الحنفيّة.

ثالثها: أنّ آل رسول الله ﷺ وقيادتهم وإمامتهم أبين من طلوع الشمس، كما يقول ابن الحنفيّة.

ويجب علينا في هذا المجال أن نعرف المعنى الأساسي لكلمة المهدي التي تطلق على محمّد بن الحنفيّة؛ لأنّ المهدي في الفكر الإسلامي: هو ذلك الرجل الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، حيث قال رسول الله ﷺ: **«لا تقوم الساعة حتّى تمتلئ الأرض ظلماً وعدواناً، ثمّ يخرج رجل من عترتي أو من أهل بيتي ـ الترديد من الراوي ـ يملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً»**[٢].

والحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، كما قال ذلك الحاكم[٣].

إذن، الفكر الإسلامي يحمل معنى لكلمة المهدي، فهل هذا المعنى هو نفس المعنى المراد من إطلاق كلمة المهدي على محمّد بن الحنفيّة أم لا؟

وأفضل طريق لمعرفة ذلك هو ما صرّح به محمّد بن الحنفيّة نفسه، فقال: (أجل، أنا مهدي أهدي إلى الرشد والخير، واسمي محمّد، قولوا سلام عليك يا محمّد، أو يا أبا القاسم)[٤].

إذن، لم يكن المهدي بمعناه المرتكز لدى الفكر الإسلامي هو نفس المعنى الذي يطلق على محمّد بن الحنفيّة، ومن هذا نفهم معنى كلام محمّد بن الحنفيّة عندما قال:

---

(١) سير أعلام النبلاء: ج ١٤، ص ١٢٢.

(٢) مسند أحمد: ج ٣، ح ١٠٩٢٠؛ صحيح ابن حبان: ج ١٥، ص ٢٣٦، ح ٦٢٢٣؛ المستدرك على الصحيحين: ج ٤، ص ٦٠١، ح ٨٦٧٤.

(٣) ابراز الوهم المكنون: ص ٥١٥.

(٤) سير أعلام النبلاء: ج ٤، ص ١٢٣.

(أمر آلِ محمّد مستأخر)[١].

فمهدويّة محمّد بن الحنفيّة بمعنى أنّه راشد إلى الخير، وراشد إلى طريق الحق، أمّا المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي فهو الذي يهدي إلى أمرٍ قد خفي[٢].

ولهذا بشّر ابن الحنفيّة بالمهدي، وقال ناقلاً الرواية عن أبيه علي عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «المهدي منّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة»[٣].

فما نسبه الكاتب إلى محمّد بن الحنفيّة ومهدويّته كلام خالٍ من البحث والتحقيق.

هويّة المهدي عند رسول الله وأهل بيته عليهم السلام: لقب المهدي كان أملاً يحلّق فوق رأس كلّ من له طموح سياسي لقيادة الدولة، لما لهذا اللقب من مواصفات حصل عليها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأهل بيته من بعده، فهو يحمل شرعيّة القيام والثورة، ويُقنع الناس لما هو مركوز في أذهانهم بالالتفاف حول حامله، وحتّى لا يستغلّ هذا اللقب في الإسلام من قبل الانتهازيين الذين يحرّفون المداليل اللفظيّة، حدّد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نسب هذا الشخص بتحديدات ضيّقت على المتصيّدين بالماء العكر فرصة استغلاله.

فلقد ذكر ابن ماجة والحاكم والسيوطي والطوسي وغيرهم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدّد نسب المهدي ومنبعه بأنّه من ولد عبدالمطلب حين قال صلى الله عليه وآله وسلم: «نحن ولد عبدالمطلب سادة أهل الجنّة أنا وحمزة وعلي وجعفر والحسن والحسين والمهدي»[٤].

وبما أنّ ولد عبدالمطلّب كثيرون، ومن أي ولد عبدالمطلب يكون المهدي، وما اسمه؟ كلّ ذلك أجاب عنه قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تنقضي الأيّام ولا يذهب الأمر حتّى يملك

---

(١) سير أعلام النبلاء: ج ٤، ص ١٢٥.

(٢) البرهان: ص ١٥٧، باب ٨، رقم ١٠.

(٣) حيلة الأولياء: ج ٣، ص ١٧٧.

(٤) سنن ابن ماجه: ج ٢، ص ١٣٦٨، رقم ٤٠٨٧، باب خروج المهدي؛ مستدرك الحاكم: ج ٣، ص ٢٣٣؛ الغيبة للطوسي: ص ١١٣.

العرب رجل من أهل بيتي اسمه يواطئ اسمي»(١).

وقد عدّ البغوي هذا الحديث من الأحاديث الحسان.

ولكن هل اكتفى رسول الله ﷺ بهذه التحديدات؟ يقول أبو داود، وابن ماجه، والطبراني، والحاكم، وابن حجر، والمتقي الهندي وغيرهم، أنّ رسول الله ﷺ لم يكتفِ بالتحديدات السابقة، فأضاف إلى المهدي تحديداً آخر أضيق دائرة من السابق، فنقلوا عن رسول الله ﷺ قوله: «المهدي حق وهو من ولد فاطمة»(٢).

والغريب أنّ هذا الحديث تعرّض لمحاولة اغتيال وحذف من صحيح مسلم، فبينما نشاهد ابن حجر والمتقي الهندي والشيخ محمّد بن علي الصبّان والشيخ حسن العدوي المالكي، خرّجوا هذا الحديث من صحيح مسلم، ولكنه لا وجود له في الصحيح في طبعاته الجديدة، كما جاء في كتاب المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي.

المهم أنّ المهدي من ولد عبدالمطلب ومن النبي من فاطمة عليها السلام واسمه محمّد، إلى هنا يستطيع من ينتسب إلى فاطمة عليها السلام أن يستغل هذا اللقب، فضيّق رسول الله ﷺ الدائرة كما حدّثنا بذلك الدار قطني وابن الصبّاغ المالكي والسمعاني والقندوزي الحنفي والشيخ الصدوق وغيرهم، قول رسول الله ﷺ لفاطمة عليها السلام: «يا فاطمة إنّا أهل بيت أُعطينا ست خصال لم يعطها أحد من الأوّلين ولا يدركها أحد من الآخرين غيرنا أهل البيت.... ومنّا مهدي الأمّة الذي يصلّي عيسى خلفه، ثمّ ضرب على منكب الحسين عليه السلام فقال: من هذا مهدي الأمّة»(٣).

---

(١) مسند أحمد: ج ١، ٧١٠، رقم ٤٠٨٧؛ سنن أبي داود: ج ٤، ص ٢٣٣، رقم ٤٢٨٢؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ١٠، ص ١١٣٤، رقم ١٠٢١٨؛ سنن الترمذي: ج ٤، ص ٥٠٥، رقم ٢٢٣٠؛ مصابيح السنّة للبغوي: ج ٣، ص ٤٩٢، رقم ٤٢١٠.

(٢) سنن أبي داود: ج ٤، ص ١٠٧، رقم ٤٢٨٤؛ سنن ابن ماجه: ج ٢، ص ١٣٦٨، رقم ٤٠٨٦؛ المعجم الكبير للطبراني: ج ٢٣، ص ٢٦٧، رقم ٥٦٦؛ الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٧٢، باب ١١؛ كنز العمّال: ج ١٤، ص ٢٦٤، رقم ٣٨٦٦٢؛ اسعاف الراغبين: ص ١٤٥؛ مشارق الأنوار: ص ٥٩.

(٣) أخرجه الدارقطني كما في البيان في أخبار صاحب الزمان للكنجي: ص ١١٦ ـ ١١٧، باب ٩؛ الفصول

وكذلك أخرج الصدوق عن سلمان قوله: دخلت على النبي ﷺ وإذا الحسين عليه السلام على فخذيه وهو يقبل عينيه ويلثم فاه وهو يقول: «أنت سيّد ابن سيّد، أنت إمام ابن إمام أبو الأئمّة، أنت حجّة ابن حجّة أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم»(١).

وبالإضافة إلى النسب الذي أوصله رسول الله ﷺ إلى الحسين عليه السلام أضاف إليه صفة أُخرى: بأنّ عيسى يصلّي خلفه، ولم يكتفِ بصفة واحدة، بل أضاف أُخرى كما صرّح بذلك الصدوق والجويني والقندوزي الحنفي، بأنّ للمهدي هذا غيبة حيث قال ﷺ: «المهدي من ولدي... تكون له غيبة»(٢).

إلى هنا قيّد رسول الله ﷺ هذا اللقب بتحديدات يصعب على الانتهازيين استغلالها، وسار أئمّة أهل البيت عليهم السلام على هذا المنهج، كلّ منهم يضيف إليه تحديداً يضيّق الدائرة لهذا اللقب، فقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «هو ـ المهدي ـ رجل منّي»(٣).

ولا يشتبه البعض، بأنّ المهدي إذا كان من ولد رسول الله ﷺ فكيف يكون من ولد علي عليه السلام، فهو من رسول الله ﷺ لأنّه من ولد فاطمة، ومن علي لأنّه زوج البتول وقرّة عين الرسول ﷺ.

وكذلك الإمام الحسن عليه السلام حيث قال: «ذلك التاسع من ولد أخي»(٤).

وهكذا سار أئمّة أهل البيت ـ كما نقل ذلك النعماني وغيره ـ على إضافة التحديدات

المهمّة: ص ٢٩٥ـ٢٩٦، فصل ١٢؛ فضائل الصحابة للسمعاني على ما في ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٨٣٩، رقم ٢٦، باب ٩٤.

(١) الخصال: ج ٢، ص ٤٨٦، رقم ١٢ باب التسعة؛ كمال الدين: ص ٢٥٠، باب ٢٤، ح ٩.

(٢) كمال الدين: ص ٢٧٢، باب ٢٥، ح ٥؛ فرائد السمطين: ج ٢، ص ٣٣٥، ح ٥٨٧؛ ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦، باب ٩٤.

(٣) الفتن لابن حماد: ص ٢٦٦، باب نسبة المهدي؛ التشريف بالمنن لابن طاووس: ص ١٧٦، باب ١٩٠، ح ٢٣٨.

(٤) كمال الدين: ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨، ح ٢، باب ٢٩.

لهذا اللقب، وهذا موسى بن جعفر عليه‌السلام يقول: إذا فقد الخامس من ولد السابع من الأئمّة فالله الله في أديانكم[١]. إلى أن وصل الأمر إلى أبيه الحسن العسكري، فأخبر بولادة ابنه، وأنّه المهدي المنتظر، والخليفة من بعده، ليغلق الباب تماماً ويطوي عليهم كلّ الفرص، يقول الكليني: أخبرنا علي بن محمّد (الثقة)[٢]، عن محمّد بن بلال (الثقة)[٣] يقول بأنّ العسكري أخبره بالخلف من بعده[٤].

وكذلك ورد الحديث الصحيح عن أبي هاشم الجعفري الذي يخبر فيه العسكري أبا هاشم هذا بولده وأنّه الخلف من بعده[٥].

وغيرها من الأحاديث التي نقلها الكليني في الكافي، والمفيد في الإرشاد، والطوسي والنعماني في غيبتيهما وغيرهم، والتي تؤكّد إخبار العسكري أصحابه بولده المنتظر.

وبعد كلّ هذا التضييق والتحديد لهذا اللقب بالاسم والنسب تارة، وبالوصف والإشارة أُخرى، أنكر الكاتب ابن الحسن العسكري عن طريق غموض هويّته عند أهل البيت[٦]، ولكنّ الصحيح أنّ الغموض ليس عند أهل البيت، بل عند الكاتب لأنّه لم يستطع ـ على أفضل التقادير ـ أن يميّز بين المهدي بأنّه هاد إلى الله، وبين المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وهذا ما اتضح سابقاً[٧].

الإمام الثاني عشر وأنّه المهدي المنتظر: بعد أن أفلس الكاتب من الحصول على

---

(١) الغيبة للطوسي: ص ١٠٤.

(٢) خلاصة الأقوال: ص ١٨٧، رقم ٥٥٩؛ معجم رجال الحديث: ج ١٢، ص ١٢٧، رقم ٨٤٨٤؛ تنقيح المقال: ج ٢، ص ٣٠٣، رقم ٨٣٥٤.

(٣) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٤، رقم ١٠٤٥٥.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٣٨٩، باب ٧٦، ح ١.

(٥) الكافي: ج ١، ص ٣٨٩، باب ٧٦، ح ٢.

(٦) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٧٧.

(٧) في الصفحة ٢٢٩.

الوثائق الكافية لنقد ونفي نظريّة الإمامة الاثني عشريّة راح يبحث في الجزء الثاني عن الإمام المهدي (عج) ليدعم نظريّته التي أفلست من الوثائق في جزئه الأوّل وبمختلف الوسائل التي رأيناه يتبّعها هناك من التزوير والتحريف وقطع الأحاديث وتوثيق الضعفاء وتضعيف الثقات، ولم يستطع بكلّ ذلك أن يفتح ثغرة في نظريّة الإمام الإلهيّة، فلجأ إلى طريق جديد لعلّه يجد فيه ضالّته، وأوّل ما افتراه على المهدي (عج) هو أنّ نظريّة المهدويّة مركّبة من الإيمان بوجود الإمام الثاني عشر، وأنّه المهدي المنتظر، وراح يفصل بين جزئي النظريّة التي لم يثبت فصلها في التاريخ، كما سنوضّح ذلك، فقال:

(كانت النظريّة المهدويّة الاثنا عشريّة نظريّة مركبة من الإيمان بوجود الإمام الثاني عشر وأنّه المهدي المنتظر.....، ولكنّ الدراسة التاريخيّة المعمقة لقصّة نشوء هذه النظريّة تكشف عن وجود فاصل زمني طويل بين جزئي النظريّة)(١).

وبعد فشله في إقناع القارئ بعدم وجود إمامة إلهيّة، راح يفكّك بين الإيمان بالإمام الثاني عشر وبين كونه المهدي المنتظر الغائب، والمستقرئ لتاريخ الاسلام وما حمله الرواة والمحدّثون يجد أنّ الإيمان بمسألة الإمام الثاني عشر وكونه المنتظر الغائب من زمن رسول الله ﷺ.

يقول الشيخ الصدوق: إنّ رسول الله ﷺ قال بعدما نصّب علي وولده الحسن والحسين أئمّة من بعده قال: «**وتسعة من ولد الحسين تاسعهم قائم أُمّتي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً**»(٢).

فلم يفصل الرسول ﷺ بين الإمام الثاني عشر، وبين كونه الغائب المنتظر الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

ويقول النعماني في الغيبة: إنّ رسول الله ﷺ قال مخاطباً علي:

«يا علي الأئمّة الراشدون المهتدون المعصومون من ولدك، أحد عشر إماماً أنت أوّلهم

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٧٧.

(٢) كمال الدين: ص ٢٤٥، باب ٢٤، ح ١.

وآخرهم اسمه اسمي يخرج فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً يأتيه الرجل والمال كدس»(١).

وقد نقل المفيد والكليني والصدوق والنعماني والمسعودي روايات كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن فيها ذلك الفصل المزعوم، وشاركت المصادر السنيّة المصادر الشيعيّة بنقل عدم الفصل هذا، فذكر القندوزي الحنفي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال:

«أنا سيّد النبيّين، وعلي سيّد الوصيين، وإنّ أوصيائي بعدي اثنا عشر، أوّلهم علي، وآخرهم المهدي»(٢).

وقال الجويني: عن عبدالله بن عبّاس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي الاثنا عشر، أوّلهم أخي وآخرهم ولدي»، قيل: يا رسول الله، ومن أخوك، قال: «علي بن أبي طالب»، قيل: فمن ولدك، قال: «المهدي الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»(٣).

وغير ذلك من الأحاديث الشريفة التي لم تفصل ـ كما فصل الكاتب ـ بين الإيمان بالإمام الثاني عشر، وبين كونه المهدي المنتظر، ولو فرضنا أنّ هذه الأحاديث يشكّك فيها الكاتب، فلماذا لم يذكر بحقّها شيئاً، لا من ناحية السند ولا من ناحية المتن، فقد أهملها تماماً مشوّشاً ذهن المطالع بعدم وجودها، وأكثر الظن أنّه أهملها لعدم إمكانه إنكار متنها ولا سندها، فأفضل طريق لذلك الإهمال، ولم يقف عدم الفصل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل سار أئمّة أهل البيت عليهم السلام على عدم الفصل هذا، يقول الصدوق: عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله: «التاسع من ولدك يا حسين هو القائم بالحقّ المظهر للدين الباسط للعدل»(٤).

وكذلك بنت الرسول وقرّة عينه فاطمة البتول عليها السلام، حيث نقل جابر حديث اللوح

---

(١) الغيبة للنعماني: ص ٩٢ ـ ٩٣، ح ٢٣.

(٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦، باب ٧٨، ح ٣.

(٣) فرائد السمطين: ج ٢، ص ٣١٢، ح ٥٦٢.

(٤) كمال الدين: ص ٢٨٧، باب ٢٦، ح ١٦.

الذي بيدها، حيث يقول جابر: دخلت على فاطمة وبين يديها أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر اسماً آخرهم القائم[١]. وأخرج الكليني هذا الحديث بسند صحيح[٢].

وكذلك الحسن عليه السلام أخبر بعدم الفصل هذا الذي نسجه الكاتب، فقال متحدثاً عن الغائب وأنّه الثاني عشر: «ذلك التاسع من ولد أخي الحسين ابن سيّدة الإماء، يطيل الله عمره في غيبته»[٣].

وقال الحسين عليه السلام في ذلك: «دخلت على جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله فأجلسني على فخذه، وقال لي: إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمّة، تاسعهم قائمهم، وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء»[٤].

ويقول أيضاً: «منّا اثنا عشر مهديّاً، أوّلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وآخرهم التاسع من ولدي، وهو الإمام القائم بالحق.... له غيبة يرتد فيها أقوام»[٥].

وسار علي بن الحسين السجّاد على عدم الفصل الذي ابتدعه الكاتب، فقال:

«إنّ الله تبارك وتعالى خلق محمّد وعلي والأئمّة الأحد عشر من نور عظمته...» ثمّ في حديث آخر ذكر بقوله: «الغيبة بولي الله عزّ وجلّ الثاني عشر من أوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمّة من بعده»[٦].

وكذلك الإمام الباقر عليه السلام، حيث قال: «يكون تسعة أئمّة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم»[٧].

---

(١) الغيبة للطوسي: ص ٩٢؛ كمال الدين: ص ٢٩٤، باب ٢٨، ح ٤؛ الكافي: ج ١، ص ٥٩٨، باب ١٢٦، ح ٩.

(٢) المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي: ص ٨٧.

(٣) كمال الدين: ص ٢٩٧، باب ٢٩، ح ٢.

(٤) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤، ح ٤٥.

(٥) كمال الدين: ص ٢٩٨، باب ٣٠، ح ٣.

(٦) كمال الدين: ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠، باب ٣١، ح ١.

(٧) الكافي: ج ١، ص ٥٩٩، باب ١٢٦، ح ١٥.

وقال أيضاً: «منّا اثنا عشر محدّثاً، السابع من بعدي ولدي القائم»[١].

أمّا الصادق عليه السلام فقد رُوي عنه عدم الفصل هذا، كما حدّث الطوسي بذلك[٢].

وقال الإمام الكاظم عليه السلام: «إذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم لا يزيلنّكم عنها، فإنّه لابدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة»[٣].

وبهذا قد أجمع أئمّة أهل البيت عليهم السلام على عدم الفصل بين الإمام الثاني عشر وبين كونه المهدي المنتظر، وقام الشيخ الصدوق بجمع الأحاديث التي لم تفصل بين الثاني عشر وبين كونه الغائب في فصل خاص بيّن فيه أنّ الأئمّة اثنا عشر وأنّ الثاني عشر هو القائم، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله سبعة وثلاثين حديثاً مؤكّداً هذه الحقيقة ومن طرق مختلفة، وعن أمير المؤمنين عليه السلام تسعة عشر حديثاً، وعن الزهراء عليها السلام حديث اللوح، وعن الحسن عليه السلام حديثين، وعن الحسين عليه السلام خمسة أحاديث، وعن زين العابدين عليه السلام تسعة أحاديث، وعن الباقر عليه السلام سبعة عشر حديثاً، وعن الصادق عليه السلام سبعة وخمسين حديثاً، وعن الكاظم عليه السلام ستة أحاديث، وعن الرضا عليه السلام سبعة أحاديث، وعن الجواد عليه السلام ثلاثة أحاديث، وعن الهادي عليه السلام عشرة أحاديث، وعن العسكري عليه السلام خمسة أحاديث، فبلغ عدد الأحاديث عند الصدوق وحده (١٧٧ حديثاً) تؤكّد عدم الفصل، ابتداءً من رسول الله صلى الله عليه وآله إلى العسكري، كلّ ذلك أهمله الكاتب ولم يشر إليه بكلمة واحدة، أضف إلى ذلك أنّه فصل بين الإمام الثاني عشر وأنّه المهدي المنتظر بعبارات إعلاميّة لم يذكر لها مصدراً واحداً، ولا أدري بِمَ يوصف بحث مثل هذا الذي قام به الكاتب؟

اعترافات علماء السنّة بأنّ المهدي هو محمّد بن الحسن العسكري: ولكي نكمل حقول الهويّة الشخصيّة للإمام محمّد بن الحسن العسكري، وبعد اعترافات

---

(١) غيبة النعماني: ص ٩٦، ح ٢٨.

(٢) الغيبة للطوسي: ص ٩٣.

(٣) غيبة النعماني: ص ١٥٤، ح ١١.

علماء الأنساب بذلك، نأتي إلى علماء السنّة الذين صرّحوا بأنّ محمّداً هو ابن الحسن العسكري.

يقول محمّد بن طلحة الشافعي (المتوفى سنة ٦٥٢ هـ):

(محمّد بن الحسن الخالص بن علي المتوكّل بن القانع بن علي الرضا ابن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمّد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين الزكي بن علي المرتضى أمير المؤمنين بن أبي طالب، المهدي الحجّة الخلف الصالح المنتظر عليهم السلام)[١].

ويقول محمّد بن يوسف الكنجي الشافعي (المتوفى سنة ٦٥٨ هـ):

(وخلّف علي الهادي من الولد أبا محمّد الحسن ابنه)، ثمّ ذكر تاريخ ولادته ووفاته، وقال: (ابنه هو الحجّة الإمام المنتظر، وكان قد أخفى مولده وستر أمره لصعوبة الوقت وخوف السلطان)[٢].

ويقول علي بن محمّد الصبّاغ المالكي: (الحجّة الخلف الصالح ابن أبي محمّد الحسن الخالص...)، إلخ[٣].

ويقول سبط ابن الجوزي (المتوفى سنة ٦٥٤ هـ):

(هو محمّد بن الحسن بن علي بن محمّد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر بن محمّد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وكنيته أبو عبدالله، وأبو القاسم، وهو الخلف الحجّة، صاحب الزمان، القائم، والمنتظر، والتالي، وهو آخر الأئمّة)[٤].

ويقول ابن خلكان (المتوفى سنة ٦٨١ هـ):

(أبو القاسم محمّد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمّد الجواد المذكور....

---

(١) مطالب السؤول: ج ٢، ص ٧٩ الباب الثاني عشر.

(٢) كفاية الطالب.

(٣) الفصول المهمة: الفصل الثاني عشر، ص ٢٩١.

(٤) تذكرة الخواص: ص ٣٢٥.

كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين)(١).

ويقول الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ):

(وفيها أي في سنة ٢٥٦ هـ ولد محمّد بن الحسن بن علي الهادي بن محمّد الجواد.... الذي تلقّبه الرافضة الخلف الحجّة، وتلقّبه بالمهدي والمنتظر، وتلقّبه بصاحب الزمان، وهو خاتمة الاثني عشر)(٢).

ويقول يوسف بن قنبر علي بن عبدالله البغدادي الحنفي: (أولاد العسكر منهم:

(م ح م د) بن الحسن بن علي بن محمّد بن علي بن موسى بن الرضا بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكنيته أبو عبدالله، وأبو القاسم، وهو الخلف الحجّة صاحب الزمان القائم المنتظر والتالي، وهو آخر الأئمّة)(٣).

أمّا محي الدين ابن العربي (المتوفى سنة ٦٣٨ هـ)، فيقول الشعراني:

(وعبارة الشيخ محيي الدين في الباب السادس والستين وثلاثمائة من الفتوحات: واعلموا أنّه لابدّ من خروج المهدي عليه السلام، ولكن لا يخرج حتّى تمتلئ الأرض جوراً وظلماً، فيملأها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلّا يوم واحد طوّل الله تعالى ذلك اليوم حتّى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولد فاطمة عليها السلام، وجدّه الحسين بن علي بن أبي طالب، ووالده الحسن العسكري ابن الإمام علي النقي)(٤).

هذا ما نقله الشعراني من الفتوحات لابن العربي، ولكن يد التحريف طالت هذا الكلام، وحذفته من الفتوحات لابن العربي(٥).

ويقول عبدالله بن علي الشافعي اليافعي (المتوفى سنة ٧٦٨ هـ):

---

(١) وفيات الأعيان: ج ٤، ص ١٧٦، رقم ٥٦٢.

(٢) العبر في خبر من غبر: ج ١، ص ٣٨١؛ دول الإسلام: ص ١٤٥.

(٣) الزام الناصب: ج ١، ص ٣٢٣.

(٤) اليواقيت والجواهر: ج ٢، ص ٥٦٢، المبحث الخامس والستون.

(٥) دفاع عن الكافي: ج ١، ص ٥٧٣.

(وفيها ـ حوادث سنة ٢٦٠ ـ توفي الشريف العسكري أبو محمّد الحسن بن علي ابن محمّد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر الصادق، أحد الأئمّة الاثني عشريّة على اعتقاد الإماميّة، وهو والد المنتظر عندهم، صاحب السرداب، ويعرف بـالعسكري، وأبوه أيضاً يعرف بهذه النسبة)[١].

ويقول أحمد بن حجر (المتوفى سنة ٩٧٤ هـ):

(ولم يخلف ـ العسكري ـ غير ولده أبي القاسم محمّد الحجّة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن أتاه الله فيها الحكمة، ويسمّى القائم المنتظر...)، إلخ[٢].

وقال أحمد بن يوسف أبو العبّاس القرماني الحنفي (المتوفى سنة ١٠١٩ هـ):

(وكان عمره ـ الحجّة ـ عند وفاة أبيه خمس سنين، أتاه الله فيها الحكمة، كما أوتيها يحيى عليه السلام صبيّاً)[٣].

وقال سليمان بن إبراهيم المعروف بالقندوزي الحنفي (المتوفى سنة ١٢٧٠):

(فالخبر المعلوم المحقّق عند الثقات، أنّ ولادة القائم عليه السلام كانت ليلة الخامس عشر من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين في بلدة سامرّاء)[٤].

وقال الشبلنجي (المتوفى سنة ١٣٠٨):

(وهو آخر الأئمّة الاثني عشر على ما ذهب إليه الإماميّة.... إلى أن قال: ولد محمّد ابن الحسن الخالص سنة خمس وخمسين ومئتين)[٥].

ويقول الزركلي الوهابي (المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ): (محمّد بن الحسن العسكري الخالص بن علي الهادي، أبو القاسم، آخر الأئمّة الاثني عشر عند الإماميّة، ولد في سامرّاء ومات أبوه وله من العمر نحو خمس سنين، وقيل في تاريخ مولده ليلة النصف

---

(١) مرآة الجنان: ج ٢، ص ١٢٧، حوادث سنة ٢٦٠.

(٢) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٦٠١، الباب الحادي عشر.

(٣) أخبار الدول وآثار الأول: ج ١، فصل ١١، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٤) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٠٦، آخر باب ٧٩.

(٥) نور الأبصار: ص ٢٥٧.

من شعبان سنة ٢٥٥هـ وفي تاريخ غيبته سنة ٢٦٥هـ)[١].

ويقول عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني:

(يترقّب خروج المهدي (عج)، وهو من أولاد الحسن العسكري، ومولده ليلة النصف من شعبان سنة ٢٥٥)[٢].

واعترف بهذه الحقيقة العلّامة الشيخ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي النيسابوري الشافعي (ت ٤٥٨ هـ) في كتابه «شعب الإيمان»، والعلّامة عبدالله بن أحمد بن محمّد بن الخشّاب (ت ٥٦٧ هـ) في كتابه «تاريخ مواليد الأئمّة ووفياتهم»، والشيخ محمّد بن طلحة الحلبي الشافعي (ت ٦٥٢ هـ) في كتابه «مطالب السؤول»، والمؤرّخ الشهير شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) في كتابه «معجم البلدان»، والشيخ فريد الدين العطّار (ت ٦٢٧ هـ) في كتابه «مظهر الصفات»، والشيخ محي الدين أبو عبدالله محمّد بن علي بن محمّد المعروف بابن الحاتمي الطائي الأندلسي (ت ٦٣٨ هـ) في كتابه «الفتوحات»، والشيخ جلال الدين محمّد البلخي الرومي المعروف بالمولوي (ت ٦٧٢ هـ) في ديوانه الكبير، والشيخ صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في كتابه شرح الدائرة، وغير هؤلاء، وأحصاهم الشيخ نجم الدين جعفر بن محمّد العسكري في كتابه «المهدي الموعود المنتظر» عند علماء أهل السنّة والإماميّة، وأوصلهم إلى (٤٠ عالماً) من أصحاب الكتب، وأضاف الشيخ لطف الله الصافي (٢٦ عالماً) آخر من أصحاب الكتب، فبلغ عددهم (٦٦ عالماً) من علماء السنّة اعترفوا بولادة الإمام المهدي ابن الحسن العسكري عليه السلام. وهذا غيضٌ من فيض من الاعترافات الكثيرة جدّاً بولادة الإمام الثاني عشر، وأنّه ابن الحسن العسكري.

كلّ هذا تجاهله أحمد الكاتب ولم يناقشه بكلمة واحدة.

أحمد الكاتب ينكر ما أثبته علماء الأنساب: لا يحق لأي أحد أن يدلو دلوه في

---

(١) الأعلام: ج ٦، ص ٨٠.

(٢) اليواقيت والجواهر: ج ٢، ص ٥٦٢، المبحث الخامس والستون.

أي مكان وفي أي زمان، إلّا أن يكون ذا خبرة كافية في المورد المطروح للنقاش، وفي موارد ولادة الرجال وعدمها ـ وخصوصاً إذا طالت المدّة ـ يترك الأمر إلى علماء الأنساب المشغلين بهذا الفن لكي يثبتوا الحقيقة أو ينفوها.

وعلماء الأنساب ابتداءً من زمن الغيبة الصغرى، وحتّى عام ١٢٤٦ هـ قالوا بوجود ولد للعسكري عليه السلام وهو المهدي المنتظر.

يقول النسّابة سهل بن عبدالله بن داود بن سليمان البخاري الذي عاصر الغيبة الصغرى: (وولد علي بن محمّد التقي عليه السلام الحسن بن علي العسكري عليه السلام من أُم ولد نوبيّة تدعى ريحانة، وولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وقبض سنة ستين ومائتين بسامرّاء وهو ابن تسع وعشرين سنة، وولد علي بن محمّد التقي عليه السلام جعفر، وهو الذي تسمّيه الإماميّة جعفر الكذّاب، وإنّما تسمّيه الإماميّة بذلك لادعائه ميراث أخيه الحسن عليه السلام دون ابنه القائم الحجّة (عج) لا طعناً في نسبه)[1].

ويقول السيّد العمري ـ وهو نسّابة مشهور في القرن الخامس الهجري ـ:

(ومات أبو محمّد عليه السلام وولده من نرجس معلوم عند خاصّة أصحابه وثقات أهله، وسنذكر حال ولادته والأخبار التي سمعناها بذلك، وامتحن المؤمنون بل كافّة الناس بغيبته، وشره جعفر بن علي إلى مال أخيه وحاله، فدفع أن يكون له ولد، وأعانه بعض الفراعنة على قبض جواري أخيه)[2].

وقال الفخر الرازي الشافعي ـ نسّابة القرن الخامس ـ المتوفّي سنة ٦٠٦:

(أمّا الحسن العسكري الإمام عليه السلام فله ابنان وبنتان، أمّا الابنان فأحدهما صاحب الزمان (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) والثاني موسى، درج في حياة أبيه)[3].

ويقول نسّابة القرن السادس المروزي الأزورقاني: (إنّ جعفر كان كذّاباً ووصفه

---

(١) أبي نصر البخاري، سر السلسلة العلويّة: ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) المجدي في أنساب الطالبيين: ص ١٣٠.

(٣) الفخر الرازي، الشجرة المباركة في أنساب الطالبيّة: ص ٧٨ ـ ٧٩.

بذلك لأنّه أنكر ولادة الإمام المهدي (عج))[١].

ويقول النسّابة جمال الدين أحمد المعروف بابن عِنَبة، والمتوفى سنة ٨٢٨ هـ:

(أمّا علي الهادي فيلقّب العسكري لمقامه بسرّ من رأى، وكانت تسمّى العسكر، وأمّه أم ولد، وكان في غاية الفضل ونهاية النبل، أشخصه المتوكّل إلى سرّ من رأى فأقام بها إلى أن توفّي، وأعقب من رجلين، هما:

الإمام أبو محمّد الحسن العسكري عليه السلام، وكان من الزهد والعلم على أمر عظيم، وهو والد الإمام محمّد المهدي)[٢].

وذكر النسّابة أبو الحسن محمّد الحسيني اليماني الصنعاني الزيدي، وهو نسّابة معروف في القرن الحادي عشر، ذكر المهدي المنتظر بأنّه من أبناء العسكري واسمه محمّد[٣].

ويقول محمّد أمين السويدي (المتوفى سنة ١٢٤٦):

(محمّد المهدي، وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، وكان مربوع القامة حسن الوجه والشعر، أقنى الأنف، صحيح الجبهة)[٤].

وأخير يقول محمّد ويس الحيدري السوري: (فالحسن العسكري أعقب محمّد المهدي صاحب السرداب)[٥].

وقال على هامش هذه العبارة: (ولد في النصف من شعبان سنة ٢٥٥ هـ، وأمّه نرجس)[٦].

فهذه هي اعترافات علماء الفن بولادة الثاني عشر، الغائب المنتظر، فلا يحق لأحد

---

(١) الفخري في أنساب الطالبيين: ص ٨.

(٢) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص ١٨٠.

(٣) روضة الألباب لمعرفة الأنساب: ص ١٠٥.

(٤) سبائك الذهب: ص ٧٨.

(٥) الدرر البهيّة في الأنساب الحيدريّة والأويسيّة: ص ٧٣، طبع حلب ـ سوريا ١٤٠٥ هـ.

(٦) هامش الدرر البهيّة: ص ٧٣ ـ ٧٤.

أن ينقض كلام هؤلاء، وخصوصاً من لا خبرة له ولا علم ولا دراية بعلم الأنساب لا من قريب ولا من بعيد كأحمد الكاتب.

حديث الغيبتين: دوّن الفقهاء والمحدّثون الثقات في موسوعاتهم الحديثيّة هذا الحديث ابتداءً من عصر الغيبة وإلى يومنا هذا، فلقد نقل ذلك الكليني والطوسي والنعماني والطبري والمجلسي وغيرهم.

يقول ثقة الإسلام الكليني: عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «**للقائم غيبتان يشهد في أحدهما المواسم يرى الناس ولا يرونه**»(١).

وقال أيضاً: عن إسحاق بن عمّار قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «**للقائم غيبتان، إحداهما قصيرة، والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة مواليه**»(٢).

وفي الحديث الثالث شرح الإمام حال الناس في هاتين الغيبتين وموقفهم منها، يقول الشيخ الكليني بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام: «**لصاحب هذا الأمر غيبتان، إحداهما يرجع منها إلى أهله، والأخرى يقال هلك في أي وادٍ سلك**»، قلت: كيف نصنع إذا كان كذلك؟ قال: «**إذا ادّعاها مدّعٍ فاسألوه عن أشياء يجيب فيها مثله**»(٣).

وتحدّث الشيخ الطوسي عن حديث الغيبتين، ونقلها في موسوعته (الغيبة)، يقول الشيخ الطوسي بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «**إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما أطول من الأخرى، حتّى يقال: مات، وبعض يقول: قُتل، فلا يبق على أمره إلّا نفر يسير من أصحابه، ولا يطّلع أحد على موضعه وأمره ولا خبره إلّا المولى الذي يلي أمره**».

وعلّق الشيخ الطوسي على هذا الحديث فقال: (فهذا الخبر صريح فيما نذهب إليه في صاحبنا لأنّ له غيبتين:

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٤٠٠، كتاب الحجّة، باب الغيبة، ح ١٢.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٤٠١، كتاب الحجّة، باب الغيبة، ح ١٩.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٤٠١، كتاب الحجّة، باب الغيبة، ح ٢٠.

الأولى: كان يعرف فيها أخباره ومكاتباته.

والثانية: أطول، انقطع ذلك فيها، وليس يطّلع عليه أحد إلّا من يختصّه، وليس كذلك لأبي الحسن موسى عليه السلام)[١].

واستقرأ الشيخ الطوسي أحاديث الغيبتين وما حملت من ألفاظ دلّت على أنّ للمهدي غيبتين.

فقد نُقل عن أبي عبدالله عليه السلام مخاطباً حازم بن حبيب: «**يا حازم، إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين يظهر في الثانية، إن جاءك من يقول إنّه نفض يده من تراب قبره فلا تصدّقه**»[٢].

ونقل الشيخ الطوسي حديث آخر لأبي عبدالله عليه السلام حيث قال: «**أما إنّ لصاحب هذا الأمر فيه غيبتين، واحدة قصيرة والأخرى طويلة**»[٣].

ونقل الشيخ أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام قوله: «**إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين، إحداهما تطول حتّى يقول بعضهم مات، ويقول بعضهم قتل، ويقول بعضهم ذهب، حتّى لا يبق على أمره من أصحابه إلّا نفر يسير لا يطلع موضعه أحد من ولده ولا غيره إلّا المولى الذي يلي أمره**»[٤].

ونقل الشيخ النعماني في كتابه الغيبة فقال: عن إسحاق بن عمّار الصيرفي، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «**للقائم غيبتان إحداهما طويلة والأخرى قصيرة، فالأولى يعلم بمكانه فيها خاصّة من شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة مواليه في دينه**»[٥].

---

(١) الغيبة للطوسي: ص ٤١.

(٢) الغيبة للطوسي: ص ٢٦١.

(٣) الغيبة للطوسي: ص ١٠٣.

(٤) الغيبة للطوسي: ص ١٠٢.

(٥) الغيبة للنعماني: ص ١٧٠، باب ١٠، ح ١.

ونقل عن الإمام الباقر عليه السلام قوله: «إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين....»، إلخ[١].

ويقول النعماني متحدّثاً عن الباقر عليه السلام أنّه قال: «إنّ للقائم غيبتين يقال له في إحداهما هلك، ولا يدرى في أي وادٍ سلك»[٢].

ولقد نقل النعماني مجموعة من الأحاديث التي تدلّ على أنّ للإمام الحجّة غيبتين، إحداهما طويلة والأخرى قصيرة[٣].

ونقل الطبري في دلائل الإمامة عن هشام بن الحكم قال: لصاحب هذا الأمر غيبتان، إحداهما أطول من الأخرى[٤].

فهذه هي أحاديث الغيبتين وغيرها، نقلت من الأئمّة المعصومين عليهم السلام، ونقلها الكليني المعاصر للغيبة، والطوسي والنعماني والطبري، ونقلها من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام: إبراهيم بن عمر اليماني، ومحمّد بن مسلم الثقفي وغيرهم، ومن أصحاب الصادق عليه السلام: إسحاق بن عمّار الصيرفي، وحازم بن حبيب وعبيد بن زرارة، والمفضّل ابن عمر، وزرارة بن أعين، وهشام بن الحكم، وعبدالأعلى مولى آل سام.

كلّ هؤلاء تسالموا على نقل حقيقة حديث الغيبتين الذي أنكره أحمد الكاتب[٥]، ولم يكتفِ بالإنكار، بل كذب على القارئ بأنّ هذا الحديث أوّل من نقله هو النعماني، فقال:

(إنّ الاستشهاد بالغيبتين قد ابتدأه النعماني في منتصف القرن الرابع الهجري، بعد انتهاء عهد النوّاب الخاصّين، ولم يشر إليه من سبقه من المؤلّفين حول الغيبة الذين اكتفوا بالإشارة إلى الغيبة الواحدة)[٦].

---

(١) الغيبة للنعماني: ص ١٧١، باب ١٠، ح ٣.

(٢) الغيبة للنعماني: ص ١٧٣، باب ١٠، ح ٨.

(٣) الغيبة للنعماني: ص ١٧١ و١٧٢ و١٧٥، باب ١٠، ح ٥ و٦ و١٥.

(٤) دلائل الإمامة: ص ٢٩٣، باب ما ورد من الأخبار في وجوب الغيبة.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٩.

(٦) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٩٩.

فلا أدري، هل يعلم الكاتب بأنّ سنة وفاة الكليني (٣٢٩ هـ) معاصرة للغيبة الصغرى، والذي استشهد بحديث الغيبتين كما بيّناه أم لا؟

التوقيعات الصادرة من امام العصر والزمان: غُيِّب الإمام المهدي كما تغيّب الغيوم الشمس، وتحقّق الحاجز المصرّح به والمعلوم عند المسلمين بينهم وبين إمامهم، ولكن بقي هناك بصيص أمل للاتصال والمتابعة عبر قناة النوّاب الأربعة الذي اعترف به الكاتب بنفسه عندما قال بحقّهم: **(اتفقت عامّة الاثني عشريّة على الأخذ من النوّاب الأربعة وميّزوهم عن غيرهم)**[1].

ومرّر الإمام المغيّب عبر هؤلاء الثقات توجيهاته إلى الأمّة وتوصياته، يقول الشيخ الكليني: عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمّد بن عثمان العمري (رضي الله عنه) أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليَّ فورد في التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان (عج) ـ ذلك الخط الذي يقول عنه أحد أصحاب الأئمّة هو نفس الخط الذي كان يخرج عن العسكري[2] ـ، وأجاب الإمام المهدي عن مسائل إسحاق بن يعقوب، وكذلك أجاب عن الكثير من المسائل التي رفعها إليه الأصحاب عن طريق النوّاب، وقد بلغت التواقيع عند الشيخ الصدوق وحده ثلاثة وأربعين توقيعاً، ووضع لها باباً خاصاً سمّاه ذكر التوقيعات الواردة عن القائم، ولم يناقش الكاتب لا أسانيد هذه التوقيعات ولا متونها، واكتفى بوصفها بأنّها إشاعات، ولكن من أين هذه الإشاعات، هل من رجال أسانيد هذه المتون الثقات؟ أم من النوّاب الأربعة المتفق على جلالتهم وقدرهم؟ كلّ ذلك أهمله الكاتب، ولم يحمل طرف المسؤوليّة عن تلك الإشاعات.

الاختلاف في اسم أُمّ الإمام وولادته: من عجيب الأدلّة التي اعتمدها الكاتب على عدم وجود الإمام المهدي، هو الاختلاف الحاصل كما يراه في اسم أمّ الإمام، أو

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٢) الغيبة للطوسي: ص ٢١٦.

الاختلاف في سنة ولادته[1]، وما شابه ذلك، وهذا من استدلالات الغريق الذي يتعلّق بالقشّة لإثبات مدّعاه.

ولو سلّمنا للكاتب، ولم نتتبّع ما اشتهر من الروايات وتظافر بأنّ اسم أُمّ الإمام هو (نرجس)، وأنّ سنة ولادته هي (٢٥٥ هـ) في النصف من شعبان، والذي اعترف به ابن خلكان في وفيات الأعيان[2]، وغيره ـ كما تقدّم ـ.

فلو تركنا كلّ ذلك، وسلّمنا للكاتب أنّه يوجد اختلاف تاريخي في اسم أُمّ الإمام وسنة ولادته، فهل هذا يدل على عدم وجوده؟

فإن كان ذلك، فعليه أن يلتزم بكلّ لوازم كلامه هذا، عليه أن يلتزم بعدم وجود رسول الله ﷺ لأنّهم اختلفوا في ولادته، هل هو يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الأوّل، أو بعد ثمان ليال خلون من شهر ربيع الأوّل، وكذلك اختلف السنّة والشيعة حول وفاة رسول الله ﷺ.

وعليه أيضاً أن يلتزم بعدم وجود الصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام سيّدة نساء العالمين، لأنّ السنّة أنفسهم اختلفوا في زمن ولادتها، ولم يكن الاختلاف بالأيام أو بالأشهر، بل فاق ذلك بكثير.

وعليه أن يلتزم بعدم وجود أمير المؤمنين علي عليه السلام، لأنّهم اختلفوا في ولادته، فهل ولد يوم ١٣ رجب أم يوم ٢٣ رجب. وعليه أن يلتزم بعدم وجود الحسن السبط، لأنّهم اختلفوا في ولادته، هل كانت يوم الثلاثاء منتصف شهر رمضان سنة (٢ هـ) أم سنة (٣ هـ). وعليه أن يلتزم بعدم وجود الحسين عليه السلام، فإنّهم اختلفوا في ولادته. وعليه أن يلتزم بعدم وجود الإمام الكاظم عليه السلام لأنّهم اختلفوا في اسم أمّه، هل هي حميدة وهو المشهور، أو نباتة[3].

ولو استقرأنا التاريخ على مبنى أحمد الكاتب، وهو الاختلاف في اسم الأمّ أو ولادة

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٢) وفيات الأعيان: ج ٤، ص ١٧٦، ح ٥٦٢.

(٣) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص ١٧٧.

الشخص، وجعلنا ذلك دليلاً لعدم وجود الشخص، فلا يبق لنا من أئمّــة المســلمين وعظماء الإسلام أحد[1].

(١) دفاع عن الكافي: ج ١، ص ٥٣١.

الفصل الخامس

نظريّة الشورى في مواجهة التحدّيات

سند الشورى الوثائقي

يقول عمر بن الخطّاب: (لا يفترن امرؤ أن يقول: إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمّت، ألا إنّها قد كانت كذلك، ولكن وقى الله شرّها! فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرةً أن يُقتلا)[١].

طالعتنا كتب الحديث والتاريخ بهذا السند الوثائقي الذي يعبّر عن مسألتين مهمتين:

الأُولى: أنّ بيعة أبي بكر لم تكن عن مشورة، كما قال الداوودي في معنى فلتة: (يعني من غير مشورة)[٢].

الثانية: لم تكن الشورى نظريّة سياسيّة مطروحة آنذاك كما يدلّ عليه قول عمر في بيعة أبي بكر: (فلتة... ولكن وقى الله شرّها)، ولم تكن معروفة عند عمر بن الخطّاب الذي خالفها بتصريحاته مراراً وتكراراً، يقول ابن الأثير وأحمد بن حنبل وابن الجوزي والذهبي: إنّ عمر قال: (لو كان أبو عبيدة حيّاً لوليته)[٣]، وقال أيضاً: (لو كان معاذ بن جبل حيّاً لوليته)[٤]، وقال: (لو كان سالم حيّاً ما جعلتها شورى)[٥].

---

(١) صحيح البخاري: كتاب المارقين من أهل الردّة والكفر، باب رجم الحبلى من الزنا، ح ٦٤٤٢؛ مسند أحمد: ج ١، ص ح ٣٩٣؛ سيرة ابن هشام: ج ٤، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩؛ تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٤٤٦.

(٢) فتح الباري: ج ١٤، ص ١١٧، طبعة دار الفكر.

(٣) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٥؛ صفة الصفوة: ج ١، ص ٣٦٧؛ سير أعلام النبلاء: ج ١، ص ١٠؛ مسند أحمد: ج ١، ص ١٨، رقم ١٠٩.

(٤) صفة الصفوة: ج ١، ص ٣٦٧.

(٥) طبقات ابن سعد: ج ٣، ص ٢٤٨.

إذن، إذا كانت الشورى كنظرة سياسيّة غائبة فضلاً عن كونها نظريّة سياسيّة، فلماذا طرحها عمر للساحة؟ ولماذا أكّدها وشدّد عليها بقوله: (فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعة تغرّةً أن يُقتلا)، كلّ ذلك يبين لنا أنّ الخليفة الثاني كان يعيش أزمة، وكان خائفاً من شيء يدور خلف الكواليس، فما هو هذا الشيء الذي سبَّب أرق الخليفة الثاني في مسألة الخلافة ياترى؟

أجاب على ذلك ابن حجر العسقلاني عندما ذكر أنّ عبدالرحمن بن عوف جاء إلى ابن عباس في موسم الحجّ، وكان يتعلّم عنده القرآن، فقال له: (لو سمعت ما قاله أمير المؤمنين ـ يعني عمر بن الخطّاب ـ إذ بلغه أنّ فلاناً قال: لو قد مات عمر لبايعت فلاناً، فما كانت بيعة أبي بكر إلّا فلتة[1]. فهمَّ عمر أن يخطب الناس ردّاً على هذا القول، فنهيته لاجتماع الناس كلّهم في الحجّ، وقلت له: إذا عدت المدينة فقل هناك ما تريد، فإنّه أبعد عن إثارة الشغب.... فلمّا رجعوا من الحجّ إلى المدينة، قام عمر في خطبته فقال: لا يفترنّ امرؤ أن يقول: إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة، وتمت، ألا إنّها قد كانت كذلك، ولكن وقى الله شرّها! فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرّةً أن يُقتلا)[2].

إذن، هذا الكلام الأخير الذي تناقلته كتب الحديث والتاريخ السنيّة، والذي سنّ فيه الخليفة الثاني مبدأ الشورى كنظرية سياسيّة، كان ردّاً على فلان الذي قال: (لو مات عمر لبايعت فلاناً)[3].

وهنا يبرز سؤال، من هو فلان القائل؟ ومن هو فلان الذي إذا مات عمر يبايعه القائل؟

أمّا القائل: (لو مات عمر لبايعت فلاناً)، فقد صرّح به ابن حجر العسقلاني بقوله:

---

(١) فتح الباري: ج ١٤، ص ١٠٩، باب ٣١؛ ارشاد الساري: ج ١٤، ص ٣٣٩، كتاب الحدود، باب ٣٠.

(٢) صحيح البخاري: كتاب المحاربين من أهل الردّة والكفر، باب رجم الحبلى من الزنا، ح ٦٤٤٢؛ مسند أحمد: ج ١، ص ٥٦، ح ٣٩٣؛ سيرة ابن هشام: ج ٤، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩؛ تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٤٤٦.

(٣) إرشاد الساري: ج ١٤، ص ٣٣٩، كتاب الحدود، باب ٣٠.

(وجدت في الأنساب للبلاذري بإسناد قوي من رواية هشام بن يوسف عن معمّر، عن الزهري، بالإسناد المذكور في الأصل، ولفظه: قال عمر بلغني أنّ الزبير قال: لو مات عمر...)(١).

وأمّا السؤال الآخر، وهو من هذا الذي يبايعه الزبير؟ هل هو من أمثال سالم ومعاذ وأبي عبيدة، الذين صرّح عمر بأنّهم لو كانوا أحياءً لولّاهم منصب الخلافة، أم رجل آخر ليس من أمثال هؤلاء؟

الجواب على ذلك: لو كان هذا الرجل من أمثال هؤلاء، لما لجأ الخليفة الثاني إلى سنّ الشورى كطريق جديد للخلافة؛ لأنّ عمر بنفسه صرّح: (لو كان أبو عبيدة أو سالم أو معاذ أحياء لوليتهم).

إذن، الرجل له منهج غير منهج هؤلاء، وغير منهج الخليفة الثاني، ولحد الآن لم نتعرّف على اسمه ونسبه، والبعض أطلق المسألة باسم فلان واكتفى، ولم يحاول، أو لم يرغب في أن يتعرّف عليه، ولكن ابن حجر العسقلاني صرّح بهذه الحقيقة المرّة على البعض، بأنّ ذلك الرجل الذي كان الزبير يريد مبايعته بعد موت عمر هو علي بن أبي طالب عليه السلام، وإليك كلام ابن حجر:

(وجدت في الأنساب للبلاذري بإسناد قوي من رواية هشام بن يوسف عن معمّر، عن الزهري، بالإسناد المذكور في الأصل، ولفظه: قال عمر بلغني أنّ الزبير قال: لو مات عمر لبايعنا عليّاً)(٢).

فتحصّل من كلّ ذلك: طرح الشورى بديلاً للنص لإيقاف الزبير عمّا ينويه في مسألة الخلافة، وأخذت هذه النظرة منذ ذلك الوقت تدبّ في جسم الأُمّة الإسلاميّة سنين وسنين، ولكنّها فشلت؛ لأنّها لم تكن مرتكزة على أصل في الإسلام، وصرّح بفشلها الدكتور أحمد محمود صبحي بقوله: (أمّا من الناحية الفكريّة فلم يقدّم أهل السنّة نظريّة متماسكة في السياسة تحدّد مفاهيم البيعة والشورى وأهل الحِلّ والعقد.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ارشاد الساري: ج ١٤، ص ٣٣٩، كتاب الحدود، باب رقم ٣٠.

فضلاً عن هوّة ساحقة بين النظريّة والتطبيق، أو بين ما هو شرعي وبين ما يجري في الواقع)[١].

إذن، سند الشورى الوثائقي هو الخوف من وصول علي عليه السلام إلى سدّة الحكم ـ وهو الذي أراده الكاتب ـ أن يكون تشريعاً للأُمّة لقبول نظريّة الشورى ورفض الإمامة الإلهيّة.

إفلاس الشورى من الوثائق

بعد أن أفلست الشورى ـ كنظريّة سياسيّة للحكم ـ من أي مستند وثائقي، لا من منشئها وهو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، حيث قال: (لو كان سالم حيّاً ما جعلتها شورى)[٢]، ولا من الفكر السائد عند الصحابة آنذاك، حيث يقول عثمان بن عفّان لعبدالله بن عبّاس: (ولقد علمت إنّ الأمر لكم، ولكن قومكم دفعوكم عنه واختزلوكم دونه)[٣].

بحيث وصل الأمر بالصحابة أن يراجعوا عمر بن الخطّاب ويسألوه على أن ينصّ على من يخلفه[٤]؛ نتيجة للعقيدة الراسخة لديهم حول مسألة الخلافة بالنص لا بالشورى.

فبعد كلّ هذا الوضوح الذي لم يستطع أحمد الكاتب إخفاءه، راح يبحث عن عبدالله بن سبأ ليعلّق هذه النظريّة التي آمن بها الصحابة عليه، ويخرج بنتيجة تقول: (**إنّ نظريّة النص نظريّة دخيلة على المجتمع الإسلامي**)، ولكن عندما سمع بأنّ السيّد العسكري[٥] قد شمّر سواعده في البحث عن هذا الرجل، وأثبت للعالم بأنّ هذا

---

(١) الزيديّة: ص ٣١ ـ ٣٢.

(٢) خلافة الرسول بين الشورى والنص: ص ٣٦، نقلاً عن طبقات ابن سعد: ج ٣، ص ٢٤٨.

(٣) شرح نهج البلاغة: ج ٩، ص ٩.

(٤) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٥.

(٥) عبدالله بن سبأ وأساطير أُخرى: ج ١ وج ٢.

شخص مختلق، تردّد أحمد الكاتب نتيجة لذلك من تعليق الأمر على عبدالله بن سبأ، فقال: **(وسواء كان عبدالله بن سبأ شخصيّة حقيقيّة أم أسطوريّة)**. فهل تعقل كلمة (سواء كان) هنا بعد أن رتّب على وجوده بقوله: **(أوّل تطوّر ظهر في صفوف الشيعة على يد المدعو عبدالله بن سبأ)**[١].

ولنترك ذلك إلى القارئ، ونعود مع الكاتب لأنّه رجع بعد اقتناعه بعدم وجود عبدالله بن سبأ، إلى القول بالوصيّة السياسيّة ثانياً، وقال: **(إنّ هذا القول ـ أي القائلين بالوصيّة السياسيّة ـ كان ضعيفاً ومحصوراً في جماعة قليلة من الشيعة في عهد الإمام علي عليه السلام، وإنّ الإمام نفسه قد رفضه بشدّة، وزجر القائلين به)**[٢].

وما هذه الكلمات إلّا اجترار لما تقدّم، وإلّا فإنّ الفكر المرتكز لدى الصحابة هو الوصيّة السياسيّة، وإلّا لما كانوا يراجعون عمر بن الخطّاب ويسألونه على أن ينصّ على من يخلفه في الحكم[٣] بعد أن نصّ أبو بكر نفسه على عمر.

وبعد أن نظر الكاتب إلى يديه الخالية من الوثائق التي تدعم فكره، توجّه إلى قضيّة نشوء التشيّع ليتخلّص من الشواهد العليلة المتقدّمة، وتابع في كلامه هنا المستشرقين وأتباعهم أمثال جولد تسيهر وطه حسين وأحمد أمين وغيرهم، وقال: **(إنّ التشيّع نشأ بعدما تولّى يزيد الحكم من قبل أبيه)**، وقال: **(إنّ ذلك التيّار وجد في تولية معاوية لابنه يزيد من بعده أرضاً خصبة للنمو والانتشار)**[٤].

وهذه الفكرة الجديدة، بل حتّى الألفاظ استعارها أحمد الكاتب من أسياده المستشرقين وأذنابهم، ولكن لم تقف تلك الفكرة أمام الحقيقة الساطعة، ألا وهي أنّ الأرض الخصبة التي نما ونشأ التشيّع فيها، كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأمّا ما بعد ذلك، فقد واجه التشيّع حرباً شعواء من قبل طلّاب الدنيا وحكّامها، وهذه

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣.

(٣) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٥.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣.

الحقيقة ترجمتها لنا كتب الحديث والتاريخ والتفسير، حيث يقول السيوطي في الدر المنثور: إنّ رسول الله ﷺ قال لعلي: «أنت وشيعتك يا علي، وموعدي وموعدكم الحوض، إذا جاءت الأُمم للحساب تدعون غُراً محجلين»(١).

فهذه النفحات الرساليّة من فم رسول الله ﷺ هي التي بذرت بذرة التشيّع، بحيث نما ونشأ وترعرع في ذلك العهد، وتصدّى رسول الله ﷺ بنفسه تقليد أُولئك أوسمة الشرف لأنّهم شايعوا وبايعوا علي بن أبي طالب عليه السلام وجعلهم الله تعالى خير البريّة، يقول الطبري في تفسيره: عن محمّد بن علي، قال: لمّا نزلت الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾، فقال رسول الله ﷺ: «أنت وشيعتك يا علي»(٢).

أضف إلى ذلك، أنّ هذه الحقيقة نقلها وتسالم عليها ابن عساكر، وابن حجر، والخوارزمي، والحاكم الحسكاني، والشبلنجي، والقندوزي الحنفي وغيرهم(٣).

إلى هنا لم يحصل أحمد الكاتب على أي دعم لأكاذيبه فلجأ إلى مواقف الأئمّة عليهم السلام، ولكن بطريقة إنشائيّة خالية من أي دليل، لأنّه لم يجد موقفاً واحداً للأئمّة عليهم السلام خلاف نظريّة النص والوصيّة، كيف ذلك وهم في طليعة المدافعين عن هذه النظريّة، وهي حقّهم المغصوب؟! فقال الكاتب في هذا المجال: (**والمشكلة الرئيسيّة التي واجهت تيار الإمامة السياسيّة هي عدم تبنّي الإمامين الحسن والحسين له، واعتزال الإمام علي بن الحسين عن السياسة**)(٤).

بالإضافة إلى اعتراف الكاتب بأنّ تيّار الإمامة السياسيّة كان على عهد الإمامين

---

(١) الدر المنثور: ج ٨، ص ٥٨٩.

(٢) جامع البيان: ج ١٥، ص ٢٦٥.

(٣) تاريخ دمشق: ترجمة الإمام علي، ج ٤٢، ص ٣٣٤ـ٣٣٥؛ الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٦٧ـ٤٦٨؛ المناقب للخوارزمي: ص ١١٢/ ١٢١، ١٢٢؛ شواهد التنزيل: ج ٢، ص ٤٥٩ـ٤٧٤، أوردها ٢٣ حديثاً مع تخريجاتها؛ نور الأبصار: ص ٧٠؛ ينابيع المودّة: ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢١.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣.

الحسن والحسين عليهما السلام وليس كما قال: إنّه نشأ في ظروف متأخّرة ـ بالإضافة إلى ذلك ـ لم يستطع أن يدعم مقولته هذه بأي مصدر، بل اكتفى بالتعبير الإنشائي الخالي من أي وثيقة، والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم وجود أي نص يصرّح بهذا الادّعاء، بل قامت النصوص من الأئمّة عليهم السلام على خلاف ذلك، فكيف لم يتبنَّ الحسن عليه السلام تيّار الإمامة السياسيّة وهو القائل مخاطباً المسلمين: «**ففرض عليكم الحجّ والعمرة وإقامة الصلاة.... والولاية لنا أهل البيت، وجعلها لكم باباً لتفتحوا به أبواب الفرائض**»(١).

فهل من المعقول أنّه لا يتبنّى تيّار الولاية السياسيّة وهو يجعلها فريضة من الفرائض، بل باباً لكلّ الفرائض؟!

أمّا الإمام الحسين عليه السلام فقد تصدّى وتبنّى تيّار الولاية الذي أدّى به إلى الشهادة هو وأنصاره وأهل بيته.

وأمّا زين العابدين عليه السلام، فقد جعل أُولي الأمر أئمّة الناس، وأوجب على الناس طاعتهم بقوله: «**إنّ أُولي الأمر الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أئمّة للناس، وأوجب عليهم طاعتهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ثمّ الحسن، ثمّ الحسين ابنا علي بن أبي طالب، ثمّ انتهى الأمر إلينا**»(٢).

فكيف يعتزل الواقع السياسي وهو ينصّب نفسه ولي أمر المسلمين، وخليفة علي والحسن والحسين؟!

وهذا غيض من فيض من كلمات الائمّة عليهم السلام حول موضوع الإمامة والولاية، وتجاهل الكاتب ذلك لا ينفي الحقيقة بقدر ما يثير غبار في أذهان القرّاء سرعان ما ينجلي بمجرّد اليقظة إلى أهداف هؤلاء وما يكنّونه للإسلام.

ثمّ لمّا جعل الانعزال عنواناً لزين العابدين عليه السلام، راح يبحث عن قائد جديد للشيعة، ليقول إنّ الإمامة ليست من الله، فقال: (**إنّ القائلين بالوصيّة السياسيّة التفّوا حول**

---

(١) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥؛ الأمالي للطوسي: ص ٦٥٤ ـ ٦٥٥/ ١٣٥٥.

(٢) كمال الدين: ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

محمّد بن الحنفيّة باعتباره وصي أمير المؤمنين أيضاً)[١].

ولكنّه نسي أو تناسى أنّ لجوء بعض الشيعة إلى محمّد بن الحنفيّة للطلب بثأر الحسين عليه السلام كان اضطراراً لأنّهم خاطبوا ـ كما يقول المسعودي ـ زين العابدين على أن يكون إماماً لهم وقائداً في ثورتهم التي ينوون القيام بها، فرفض زين العابدين عليه السلام، وإليك نص المسعودي في ذلك: (وكتب المختار كتاباً إلى علي بن الحسين السجّاد يريد على أن يبايع له ويقول بإمامته ويظهر دعوته.... فأبى أن يقبل الإمام)[٢].

وسر عدم قبول الإمام عليه السلام دعوة القيادة هذه أنّه بالأمس القريب كان مع أبيه الحسين عليه السلام ويسمعه حينما يستنهضهم من دون جدوى، فاضطرّ أُولئك بعد رفض الإمام إلى أن يستمدّوا شرعيّة ثورتهم من بيت علي بن أبي طالب، لعلم المسلمين بأنّ الوصيّة السياسيّة فيهم، فلجأوا إلى محمّد بن الحنفيّة.

أحاديث صريحة بالإمامة والخلافة ليست من طرق الشيعة

وأراد الكاتب أن يتجاهل كلّ الحقائق التي تدور في فلك الحديث والتاريخ، والتي نصّت على كون أمير المؤمنين إماماً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وخليفة ووصيّاً، ولكن تجاهله هذه المرّة ليس بإطلاق شعار الضعف والتوهين بالروايات، بل تحت شعار: (جاءت من طرق الشيعة)، فقال حول موضوع الإمامة: **(إنّ الإماميّة استشهدوا بأحاديث صريحة بالخلافة والإمامة ولكن من طرق الشيعة)**[٣].

وإليك مجموعة من الأحاديث الصريحة بالإمامة والخلافة، ولكن لا من طريق الشيعة ومصادرهم، بل من طرق السنّة ومصادرهم:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»**[٤].

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣.

(٢) مروج الذهب: ج ٣، ص ٨٧.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٧.

(٤) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٦٣؛ والكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٦٢ ـ ٦٤؛ والسيرة الحلبيّة: ج ١، ⇐

وقال رسول الله ﷺ: «إنّ عليّاً مني وأنا منه، وهو ولي كلّ مؤمن بعدي»[١].

أضف إلى ذلك حديث الغدير، الذي تناقلته السنّة، والذي قال أبو الطفيل لزيد: سمعته من رسول الله، ووافقه زيد، وأضاف: وإنّه ما كان في الدوحات أحد إلّا رآه بعينه وسمعه بأُذنه[٢]، وعبّر عنه الذهبي بأنّه حديث صحيح[٣]. وغير ذلك من الأحاديث، أمثال حديث المنزلة المتواتر[٤].

فهل هذه طرق شيعيّة يا أُستاذ؟!

ثمّ عندما وجد الكاتب أنّ أحاديث الإمامة والخلافة ليست منحصرة بطرق الشيعة فقط، راح يلوّح بشعار التضعيف والاختلاق أو التأويل القسري المخالف لظاهر إرادة المعنى السياسي[٥].

ولا أعلم أنّ لكلمات رسول الله ﷺ: «ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا» التي نقلها الطبري وتسالم عليها السنّة في التاريخ والحديث ـ كما تقدّم ـ لا أعلم لها تأويلاً قسريّاً، فتأويلها يحطّ من معناها السياسي المراد، وأمّا تهمة التضعيف والاختلاق فلا معنى لها، لأنّ هذه الكلمات وغيرها جاءت في تراث من لا يرى المعنى السياسي لعلي خلفاً لرسول الله ﷺ، فكيف يضع أو يختلق حديثاً خلاف مبانيه وتوجّهاته.

وأمّا حديث الغدير الذي حاول الكاتب أن يلتفّ عليه بتحريف معنى كلام السيّد

⇐ص ٤٦١؛ وشرح نهج البلاغة: ج ١٣، ص ٢١٠ و ٢٤٤؛ وتفسير الخازن: ج ٣، ص ٣٣٣؛ ومعالم التنزيل: ج ٣، ص ٤٠٠؛ ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر: ج ١٧، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(١) مسند أحمد: ج ٤، ح ١٩٤٢٦؛ وسنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧١٢؛ ومصنّف ابن أبي شيبة: فضائل علي، ج ٧، ص ٥٠٤، ح ٥٨؛ والإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان: ج ٦، ص ٢٦٩، ح ٦٩٣٨.

(٢) سنن النسائي: ج ٥، ح ٨٤٦٤.

(٣) البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٨؛ وقال: قال شيخنا الذهبي هذا حديث صحيح.

(٤) مسند أحمد: ج ١، ح ١٤٩٣ و ١٥١٢؛ صحيح البخاري: فضائل علي، رقم ٣٥٠٣؛ صحيح مسلم: فضائل علي، ح ٢٤٠٤؛ مصنّف ابن أبي شيبة: فضائل علي: ج ٧، ص ٤٩٦، ح ١١ ـ ١٥.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٧.

المرتضى، فهذا الحديث سدّ باب البحث فيه العلّامة الأميني في كتابه (الغدير في الكتاب والسنّة والأدبِ)، ولم يترك شاردة ولا واردة تعلّقت في هذا البحث إلّا أحصاها، فحيّى الله الأقلام الحقّة التي خدمت الإسلام والعلم بالتحقيق والتنقيب المجرّد عن الدوافع، سوى البحث العلمي المحض الخادم لطلّاب الحقيقة والموضوعيّة.

ثمّ هل من الإنصاف أن ينسف تراث أُمّة بالكامل، قائم على أساس النص والوصيّة بكلمتين (الجعل والاختلاق) كما يقول أحمد الكاتب، من دون أن يبيّن مواضع الجعل والاختلاق، أو التحريف أو التأويل القسري.

أضف إلى حديث الغدير تهنئة عمر لعلي بقوله: (هنيئاً لك يابن أبي طالب، أصبحت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة)[1]، وبادر أبو بكر وعمر والصحابة إلى تهنئة أمير المؤمنين بالولاية والإمرة من دون أن يبحثوا في دلالة كلمة مولى[2].

وكذلك، كلمات علماء المسلمين أمثال الحسن بن إبراهيم بن زولاق (ت٣٨٧) حيث قال: (إنّ رسول الله استخلف أمير المؤمنين)[3].

وجعل أبو الحسن الواحدي (ت ٤٦٨) نفسه مسؤولاً عن هذه الولاية[4]، ويقول أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥): (لكن أسفرت الحجّة وجهها وأجمع الجماهير على متن الحديث من خطبته في يوم غدير خم باتفاق الجميع.... فقال عمر: (بخٍّ بخٍّ لك يا أبا الحسن، لقد أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة)، فهذا تسليم ورضاً وتحكيم، ثمّ بعد هذا غلب الهوى لحبّ الرئاسة، وحمل عمود الخلافة وعقود البنود، وخفقان الهوى في قعقعة الرايات، واشتباك ازدحام الخيول، وفتح الأمصار، ساقهم كأس الهوى، فعادوا إلى الخلاف الأوّل فنبذوه وراء ظهورهم، واشتروا به ثمناً قليلاً، فبئس

---

(١) مسند أحمد: ج ٤، ح ١٨٠١١؛ تفسير الرازي: ج ١٢، ص ٤٢؛ تذكرة الخواص: ص ٣٦.

(٢) تاريخ بغداد: ج ٨، ص ٢٨٤، ر ٤٣٩٢؛ ذخائر العقبى: ص ١٢٥.

(٣) المقريزي في الخطط: ج ٢، ص ٢٢٢/ ٣٨٩.

(٤) الغدير: ج ١، ص ٦٨٠.

ما يشترون)[١]. كلّ ذلك يعد تحديّاً لنظريّة الشورى المستحدثة، كما سنرى ذلك في البحوث اللاحقة.

النص أم الشورى في فكر الصحابة؟

إنّ المتتبع للفكر السائد آنذاك يجد مسألة النص من المسائل المفروغ عنها، ولهذا تعجب أمير المؤمنين عليه السلام عندما سمع بذلك التدبير، وقال: «أوَمنهم من ينكر حقّنا؟!».

فلو لم يكن الفكر السائد هو النص والوصيّة لما اعترف عمر بكثرة اللغط، وارتفاع الأصوات في السقيفة[٢]، ولما أطلق كلمته المشهورة لابن عبّاس عندما قال له: (يابن عبّاس، أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمّد صلى الله عليه وآله؟.... كرهوا أن يجمعوا لكم النبوّة والخلافة)[٣].

ومتى كانت كراهيّة العرب ورضاها هو المصدر لوضع الحكم الإلهي؟! فهل قبلت العرب الإسلام برحابة صدر، ولم تضع على رأس رسول الله صلى الله عليه وآله الرفث، ولم تحاصره في شعب أبي طالب مع أنصاره، ولم تحاربه في بدر والأحزاب وغيرها؟! فهذا فكر الخليفة الثاني في مسألة النص، وسأل ابن عبّاس مرّة، قال له: (مازال ابن عمّك يزعم أنّ رسول الله قد نصّ عليه).

إذن، كلمات أمير المؤمنين عليه السلام، وكلمات عمر وغيره من الصحابة ـ كما سنلاحظ ـ تبيّن أنّ النص هو الفكر الإسلامي الأصيل في الخلافة السياسيّة لرسول الله صلى الله عليه وآله، أمّا باقي الصحابة فإليك كلماتهم:

عثمان بن عفّان: قال يوماً لابن عبّاس: (ولقد علمتُ أنّ الأمر لكم، ولكن قومكم دفعوكم عنه واختزلوه دونكم)[٤].

---

(١) سر العالمين: ص ٢٠.

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج ١٤، ص ١١١، طبعة دار الفكر.

(٣) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٨٨.

(٤) شرح نهج البلاغة: ج ٩، ص ٩.

ابن عبّاس: جاء في معرض كلام ابن عبّاس لعمر عندما قاله له: (إنّ القوم كرهوا أن يجمعوا لكم النبوّة والخلافة)، قال له ابن عبّاس: (وأمّا قولك: إنّهم أبَوْا أن تكون لنا النبوّة والخلافة، فإنّ الله عزّ وجلّ وصف قوماً بالكراهيّة، فقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[(١)]). فجعل ابن عبّاس الأمر منزلاً من الله تعالى، وليس أولويّة كما يقول الكاتب.

سلمان الفارسي: يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنّ وصيي وموضع سرّي وخير من أترك من بعدي، ينجز عِدَتي ويقضي ديني علي بن أبي طالب»[(٢)].

أبو أيّوب الأنصاري: يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول لفاطمة: «أمَا علمت أنّ الله عزّ وجلّ اطّلع على أهل الأرض فاختار منهم أباك فبعثه نبيّاً، ثمّ اطّلع الثانية فاختار بعلك، فأوحى إليّ فأنكحته واتّخذته وصيّاً»[(٣)].

بريدة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لكلّ نبي وصي ووارث، وإنّ وصيي ووارثي علي بن أبي طالب»[(٤)].

أُمّ الخير بنت الحريش البارقيّة: وقفت تحرّض أهل الكوفة على قتال معاوية فقالت: (هلّموا رحمكم الله إلى الإمام العادل والوصي الوفي والصدّيق الأكبر)[(٥)].

عمرو بن حمق الخزاعي: قال لأمير المؤمنين عليه السلام: (والله يا أمير المؤمنين، إنّي ما أحببتك ولا بايعتك على قرابة بيني وبينك، ولا إرادة مال تؤتينه، ولا سلطان ترفع ذكري به، ولكنني أجبتك لخصال خمس: إنّك ابن عمّ رسول الله ﷺ ووصيّه...)[(٦)].

محمّد بن أبي بكر: بعث رسالة إلى معاوية يصف فيها أمير المؤمنين بقوله: (هو

---

(١) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٨٨.

(٢) مجمع الزوائد: ج ٩، ص ١١٣؛ كنز العمّال: ج ١١، ص ٦١٠، ح ٣٢٩٥٢.

(٣) مجمع الزوائد: ج ٨، ص ٢٥٣؛ الفصول المهمّة: ص ٢٩٦.

(٤) مناقب ابن المغازلي: ص ١٤١، ح ٢٣٨؛ ميزان الإعتدال: ج ٢، ص ٢٧٣.

(٥) بلاغات النساء: ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٦) شرح نهج البلاغة: ج ٣، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

وارث رسول الله ووصيّه...)[١].

ومن لقّب علياً عليه السلام بالوصي أبو ذر، وحذيفة بن اليمان، وحجر بن عدي، وأبو الهيثم بن التيهان، وغيرهم[٢]، ولهذا يقول اليعقوبي: (كان المهاجرون والأنصار لا يشكّون في علي)[٣].

وأكثر من ذلك، ونتيجة للعقيدة الراسخة في مسألة النص في فكر الصحابة، اضطرّ البعض منهم أن يراجع عمر بن الخطّاب ويسأله أن ينص على من يخلفه[٤].

أهل البيت عليهم السلام ونظريّة النص

يقف أهل البيت في طليعة المدافعين والعاملين لتركيز نظريّة النص في الفكر الإسلامي، ابتداءً من أوّل مظلوم في الإسلام، وانتهاءً بالحسن العسكري عليه السلام وولده القائم (عجّل الله تعالى فرجه الشريف)، يقول أمير المؤمنين عليه السلام في هذا المجال مخاطباً الأُمّة التي خلّفت عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وراءها: «الله الله، لا تنسوا عهد نبيّكم إليكم في أمري»[٥].

وسار ولده الإمام الحسن عليه السلام وثاني أئمّة أهل البيت عليهم السلام على هذا المنوال، فقال معرّفاً بنفسه: «أنا ابن النبي، وأنا ابن الوصي»[٦].

وركّز ذلك المفهوم عندما قال بعد وفاة أبيه: «علي خاتم الأوصياء»[٧].

وطالب الأُمّة الإسلاميّة بالانصياع لأهل البيت عليهم السلام لأنّهم الأُمراء والقادة لهذا

(١) مروج الذهب: ج ٣، ص ٢١؛ وقعة صفين: ص ١١٨.

(٢) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٦٥ ـ ١٨٣؛ وقعة صفين: ص ٩٤ ـ ١١٩.

(٣) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٢٤.

(٤) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٥.

(٥) الطبرسي، الإحتجاج: ج ١، ص ١٨٣.

(٦) ذخائر العقبى: ص ٢٣٩.

(٧) مجمع الزوائد: ج ٩، ص ١٤٦.

الدين بعد رسول الله ﷺ، فقال مخاطباً إيّاهم: «اتقوا الله فينا، فإنّا أمراؤكم»(١).

واحتجّ ثالث أئمّة أهل البيت الحسين بن علي عليه السلام بحديث الغدير، الذي يُثبت الخلافة بالنص لا بالشورى على أمّة رسول الله ﷺ، مطالباً إيّاهم بحفظ حقوق أهل هذا البيت التي غصبت(٢).

وكذلك منهج زين العابدين عليه السلام في الدفاع عن هذا الحقّ المغصوب لم يختلف عن منهج آبائه الذين سبقوه، بل بنفس الأسلوب راح الإمام عليه السلام ينبّه الأمّة من سباتها بقوله: «وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجّوا بمتشابه القرآن، فتأوّلوا بآرائهم.... فإلى من يفزع خلف هذه الأمّة، وقد درست أعلام هذه الملّة، ودانت الأمّة بالفرقة والاختلاف، يكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾، فمن الموثوق به على إبلاغ الحجّة وتأويل الحكم إلّا أعدال الكتاب وأبناء أئمّة الهدى ومصابيح الدجى، الذين احتجّ الله بهم على عباده، ولم يدع الخلق سدى من غير حجّة؟ هل تعرفونهم أو تجدونهم إلّا من فرع الشجرة المباركة وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً؟»(٣).

واستمرّ أئمّة الهدى ومصابيح الدجى على هذا المسلك في الدفاع عن حقّهم وبأساليب مختلفة، تبرّءاً تارة، واحتجاجاً أُخرى، والمتصفّح للتراث الحديثي والتأريخي يجد هذا بوضوح عند أهل البيت عليهم السلام، يقول الصادق عليه السلام: «أترون أنّ الوصي منّا يوصي إلى من يريد؟ لا، ولكنّه عهد من رسول الله لرجل فرجل، حتّى ينتهي الأمر إلى صاحبه»(٤).

ويجيب الإمام الصادق عليه السلام على سؤال المفضّل عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾، قال: «يعني بذلك الإمامة، جعلها الله في عقب الحسين إلى يوم

---

(١) الصواعق المحرقة: ص ١٣٧، طبعة مصر، ١٣١٢ هـ.

(٢) كتاب سليم: ج ٢، ص ٧٩١؛ الغدير: ج ١، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

(٣) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٤، في تفسير الآية ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٤، ح ٢، باب ٦٠.

القيامة».

ولم يكتف المفضّل بهذا الجواب، بل راح يسأل عن السر وراء جعل الإمامة في ولد الحسين عليه السلام دون ولد الإمام الحسن عليه السلام، وهما سبطا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسيّدا شباب أهل الجنّة، فأجابه الصادق عليه السلام: **«إنّ موسى وهارون كانا نبيين مرسلين أخوين، فجعلها الله في صلب هارون دون صلب موسى، ولم يكن لأحد أن يقول: لِمَ فعل الله ذلك؟ فإنّ الإمامة خلافة الله عزّوجلّ، ليس لأحد أن يقول لِمَ جعلها الله في صلب الحسين دون صلب الحسن؟ لأنّ الله هو الحكم في أفعاله، لا يُسأل عن فعله وهم يسألون»**(١).

وهل هناك أوضح من هذا الدفاع عن المنهج الرسالي في الخلافة والإمامة؟!

وهكذا سار الإمام موسى الكاظم عليه السلام في دفاعه عن منصبه الذي نصّبه الله فيه، فقال للرشيد: **«أنا إمام القلوب، وأنت امام الجسوم»**(٢).

وأمّا علي بن موسى الرضا فقد ذكر لأهل نيشابور حديث السلسلة الذهبيّة: **«لا إلـه إلّا الله حصني، فمن دخل حصني أمِنَ من عذابي»**. وذكر لهذا الحديث تلك السلسلة الذهبيّة ـ آباءه الطاهرين ـ التي يقول عنها أحمد بن حنبل: (لو قرأت هذا الإسناد على مجنون لبرئ من جنّته)(٣).

فعندما ذكر الرضا عليه السلام ذلك لأهل نيشابور، أخرج رأسه من راحلته وقال لهم: **«بشروطها، وأنا من شروطها»**(٤).

بل أكثر من ذلك جعل الإمام الرضا عليه السلام طاعته مفروضة على الناس، فقال له أحدهم يوماً: طاعتك مفروضة؟ فقال: **«نعم»**، وأراد ذلك الرجل أن يعرف أنّ هذه الطاعة هي نفس تلك الطاعة التي امتلكها علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال له: مثل طاعة

---

(١) بحار الأنوار: ج ١٢، ص ٦٦، باب ٣، ح ١٢.

(٢) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٥٩٢.

(٣) مناقب آل أبي طالب: ج ٤، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٤) نقله في مجلة للسنة الأولى ص ٤١٥ عن صاحب تاريخ نيسابور؛ عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ١٤٥.

علي بن أبي طالب؟ فقال: «نعم»[١].

ويتعجّب الإمام من بعض أصحابه الذين يريدون أن يحدّدوا تكليف الإمام في إظهار أمره، فقال له الحسين بن مهران: قد أتانا ما نطلب إن أظهرت هذا القول، قال: «تريد ماذا؟ أتريد أن أذهب إلى هارون فأقول له: إنّي إمام وأنت لست شيء»[٢].

إذن، النص والوصيّة هو المنهج الذي سار عليه أئمّة أهل البيت عليهم السلام في توعية الأُمّة وتعريفها بأئمّتها وأُمرائها، ولا يسع المجال هنا لذكر أقوال وتقريرات أئمّة أهل البيت عليهم السلام في هذا الخصوص، والتي ملأت كتب الشيعة والسنّة المترجمة لحياتهم.

الفكر السياسي الأموي

المتتبّع للأحداث السياسيّة المتداعية بعد عهد الخلفاء الأربعة يجد أنّ الفكر السياسي العام قائم على أساس الوصاية والنص بالخلافة (الأرض لله وأنا خليفة الله)[٣].

وهذه الدعوة لم تكن اعتباطيّة وشعاراً طرح من دون جدوى، بل كان لهذا المصطلح (خليفة الله) الأثر الكبير في نفوس الناس، وفي ارتكازات الفكر السياسي الموروث من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولهذا ادّعى الأمويّون أنّ الله هو الذي نصّبهم في أماكنهم التي اغتصبوها من أهل البيت عليهم السلام، وكما قال الحجّاج بن يوسف: (إنّ أمير المؤمنين عبدالملك بن مروان استخلفه الله في بلاده وارتضاه إماماً على عباده...)[٤].

وتشبّث الأمويون بهذه المصطلحات لما لها من امتيازات خاصّة في الفكر الإسلامي ترفد من يحملها بالدعم الشرعي والشعبي، وعلى مختلف الأصعدة والميادين، ولهذا يقول الوليد بن يزيد في بيعته: (استخلف الله خلفاءه على منهاج نبوّته حين قبض نبيّه)[٥].

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٢٤٣؛ مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ١٠٣، ح ٣٩.

(٢) كشف الأستار: ج ١، ص ٤٣٢.

(٣) أنساب الأشراف: ج ٤، ص ١١٧.

(٤) الإمامة والسياسة لابن قتيبة: ج ٢، ص ٢٥.

(٥) تاريخ الطبري: ج ٥، ص ٥٢٩.

ويوضّح هذا الادّعاء، وهذا الاستخلاف، أنّ المسألة لم تكن شورى، بل هي نص إلهي على خلافة المسلمين بعد رسول الله ﷺ.

وبثّ الأمويّون دعاتهم في الأمصار ليبلّغوا بهذا الدستور الإسلامي الصحيح الذي صرفوا مصاديقه وأبقوا المفهوم على حاله، يقول روح بن زنباع الجذامي لأهل المدينة حين أبطأوا عن بيعة يزيد: (إنّا لا ندعوكم إلى لخم وجذام وكلب، ولكنّا ندعوكم إلى قريش ومن جعل الله له هذا الأمر واختصّه به، وهو يزيد بن معاوية)[1].

فحرّف ابن زنباع مصاديق مفهوم النص والوصيّة؛ ليحوّل الشرعيّة من أهل بيت رسول الله ﷺ إلى يزيد الذي كفّره القريب والبعيد.

واعترف أحمد الكاتب بهذا الفكر السياسي الأموي، وقال: **(إنّ الأمويين كانوا يقولون للمسلمين: إنّ الله اختارهم للخلافة وآتاهم الملك)**[2].

وراح الأمويون يلصقون مفهوم العصمة بهم، وأطلق الحجّاج لقب المعصوم على عبدالملك بن مروان، وقال في رسالة وجهها إليه: (لعبد الله عبدالملك أمير المؤمنين وخليفة ربّ العالمين، المؤيّد بالولاية، المعصوم من خطل القول وزلل الفعل بكفالة الله الواجبة لذوي أمره)[3].

فالفكر السياسي الأموي قائم على مفاهيم الوصيّة والنص والعصمة من الله تعالى، لما لتلك المفاهيم من شرعيّة اكتسبتها من أحاديث رسول الله ﷺ.

إذن، ليس للشورى نصيب في الفكر السياسي الإسلامي في عصوره الأُولى.

أمّا الفكر العبّاسي فكان يقوم على مفهوم النصّ والوصيّة من علي عليه السلام إلى ابنه محمّد بن الحنفيّة، وإلى أبي هاشم.

فكلّ تلك الأفكار كانت مبنيّة على مفاهيم الولاية والنص والعصمة، فأين مبدأ الشورى الذي يقرّه أحمد الكاتب دستوراً للمسلمين؟ ولا يتوقّع أحد أنّ الأمويين

---

(١) البيان والتبيين: ج ١، ص ٣٩٢.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٧.

(٣) العقد الفريد: ج ٥، ص ٢٥.

والعبّاسيين طرحوا مفهوم النص والوصيّة اعتباطاً، بل كان أمراً مدروساً ليكسبوا الشرعيّة بحرف المصداق فقط، وإبقاء هذه المفاهيم على حالها.

ولمّا لم يجد الكاتب في كلّ الأفكار السياسيّة التي طرحت ابتداءً من الخلفاء الأربعة وإلى الفكر الأموي، ثمّ العبّاسي ـ عندما لم يجد منفذاً ـ راح يعلّق أخطاءه المنهجيّة على العصمة، ويجعل ذلك المفهوم رد فعل من قبل الشيعة إلى ما طرحه الأمويّون، فقال: (**وربما كان ادّعاء العصمة للإمام ـ من أهل البيت ـ رد فعل من بعض الشيعة على قيام الأمويين بتعيين من بعدهم**)[١].

وهذا القول يمكن تصديقه إذا كانت العصمة مدّعاة من قبل الشيعة لأهل البيت عليهم السلام، أمّا إذا كانت العصمة ثابتة لهم بنص القرآن، وباعتراف المفسّرين السنّة والشيعة، فيكون قول أحمد الكاتب زخرفاً.

يقول الرازي في تفسيره لآية التطهير: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُم تَطْهِيراً**﴾، يقول: (إنّ الرجس قد يزول عيناً ولا يطهر المحل، فقوله تعالى ﴿**لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ**﴾ أي يزيل عنكم الذنوب ﴿**وَيُطَهِّرَكُم**﴾ أي يلبسكم خلع الكرامة)[٢].

و(ال) في كلمة ﴿**الرِّجْسَ**﴾ لا يمكن أن تكون عهديّة لخلو ما سبق من الآيات من أيّ كلام حول الرجس، فهي إمّا جنسيّة أو استغراقيّة، وهذا المعنى شامل لنفي جميع أنواع الرجس صغيراً أو كبيراً. فالعصمة ثابتة لأهل البيت بنص القرآن.

أمّا أهل البيت التي عنتهم الآية فهم: فاطمة وعلي والحسن والحسين عليهم السلام، وصرّح بذلك الترمذي ومسلم والحاكم الحسكاني والحاكم في مستدركه والهيثمي[٣].

ومن بعدهم من ولدهم بدليل قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يخرج رجل من أهل بيتي...**»

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٧.

(٢) تفسير الفخر الرازي: ج ٢٥، ص ١٨١.

(٣) سنن الترمذي: ج ٥، ص ٦٥٧، ح ٣٨٧١؛ مسند أحمد: ج ٦، ح ٢٥٩٦٩؛ صحيح مسلم: ح ٢٤٢٤؛ شواهد التنزيل: ج ٢، ص ٦٢؛ المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٧٢، ح ٤٧٤٨؛ مجمع الزوائد: ج ٩، ص ١٦٧.

ويقصد به المهدي المنتظر (عج) ثاني عشر الأئمّة عليهم السلام.

فالعصمة بنص القرآن ثابتة ومصاديقها بنصّ رسوله مشخّصة وليست هي ادعاء للشيعة أمام الأمويين، كما قال الكاتب.

أضف إلى ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون»(١).

نظريّة الإمامة العبّاسيّة

من الأُمور المهمة التي اعتمد عليها الكاتب في نظريّة الشورى هي المعارضة العباسيّة؛ لأنّ الأمر لو كان نصّاً لما حدثت هذه المعارضة وبهذا الحجم، وسنتطرّق إلى هذه المسألة بالتفصيل، فنقول:

قبل التعرّف على أوصياء بني العبّاس لابدّ من تنقيح مسألة مهمة ترتكز عليها مسألة الوصيّة في بني العبّاس، ألا وهي تحديد شعارات الفكر العبّاسي الأوّل الذي انطلق لاستلام السلطة، فما هو الشعار المعبّر عن ذلك الفكر الذي طرحه العبّاسيون، والتفّت فصائل المقاومة حوله بمجرّد سماعه.

وبمطالعة الرواية التأريخيّة نجد أنّ أوّل شعار طرح لاستنهاض الناس ضدّ الأمويين هي الدعوة للرضا من آل محمّد، وهذا الشعار كان واضح المعاني في الفكر الإسلامي، ولا يشكّ أحد أنّ آل محمّد هم ابنا علي: الحسن والحسين، وكان هذا الشعار يؤلّف الفصائل ويجمعها لتحقيق الهدف، لأنّ كلمة أهل البيت هي السحر الذي يؤلّف قلوب مختلف طبقات الشعب، ويجمعهم حول الراية السوداء(٢).

ولهذا يعتذر أبو مسلم الخراساني الممهّد الأوّل للدولة العباسيّة بعد القتل والتشريد لآل الرسول يعتذر بقوله: (وزويت الأمر عن أهله ووضعته في غير محلّه)(٣).

---

(١) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٨٤، باب ٩٤.

(٢) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: جلد ١، ج ١، ص ٥٣٢.

(٣) تاريخ بغداد: ج ١٠، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

وواضح معنى (زويت الأمر عن أهله ووضعته في غير محلّه)، بأنّه استنهض الناس للرضا من آل محمّد، ثمّ بعد ذلك وعندما استتبت الأُمور تغيّرت المصاديق لذلك الشعار، وادّعى العباسيّون الوصاية من طريق أبي هاشم بن محمّد بن الحنفيّة، وقد لاقت هذه القصّة بعض القبول في بعض المناطق الإسلاميّة كما يقول أحمد أمين.

ولكن لو استجوبنا التاريخ، كيف ادّعى العباسيّون الوصاية من أبي هاشم. أجاب ابن أبي الحديد عن أبي جعفر الإسكافي حيث قال: (لمّا مات علي أمير المؤمنين عليه السلام طلب محمّد بن الحنفيّة من أخويه الحسن والحسين ميراثه من العلم، فدفعا إليه صحيفة لو أطلعاه على غيرها لهلك، وكان في هذه الصحيفة ذكر لدولة بني العبّاس، فصرّح ابن الحنفيّة لعبدالله بن العباس بالأمر وفضّله له)[1].

إذن، توجد صحيفة من ميراث علي عليه السلام عند محمّد بن الحنفيّة، اطّلعَ عليها عبدالله ابن العبّاس، ويبقى سؤال يقول: كيف وصلت هذه الصحيفة لبني العبّاس ليجعلوها وثيقة مهمّة من وثائق الدولة العبّاسيّة الرسميّة؟

والجواب على ذلك: أنّ هذه الصحيفة وصلت إليهم من طريق أبي هاشم عبدالله ابن محمّد بن الحنفيّة، الذي نهض بالثورة ضدّ الأمويين، فلقد قيل: إنّ عبدالله هذا اجتمع مع محمّد بن علي بن عبدالله بن العبّاس ومعاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وعبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب، وهؤلاء الثلاثة هم الذين حضروا وفاة أبي هاشم هذا، وأطلعهم على أهداف ثورته[2].

وبعد أن توفي أبو هاشم هذا، ادّعى كلّ من محمّد بن علي ومعاوية بن عبدالله بن جعفر الوصاية منه، وهذا الادّعاء يكشف عن أُمور:

١ ـ أنّ أبا هاشم لم يوصِ لأحد منهما، وإلّا لما اختلفا في ذلك، وخصوصاً أنّ عبدالله بن الحارث بن نوفل كان حاضراً ذلك الاجتماع ولم يؤيّد أحداً.

---

(١) شرح نهج البلاغة: ج ٧، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢) الحياة السياسيّة للإمام الرضا: ص ٢٩.

٢ ـ إنّ هؤلاء اطّلعوا على تلك الصحيفة من هذا الطريق، ولهذا ادّعى كلّ واحد منهم الوصاية، ليكون له السبق في تأسيس تلك الدولة الموعودة.

إلى هنا تبيّن أنّ ميراث علي عليه السلام كان فيه صحيفة، ذكرت دولة بني العبّاس، وصرّحوا بذلك عندما قال داود بن علي وهو والي مكّة آنذاك من قبل أخيه السفّاح، قال: (إنّه والله ما كان بينكم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله خليفة إلّا علي عليه السلام وأمير المؤمنين هذا الذي خلفي)[1]، يعني السفّاح.

إلى هنا نجد أنّ العبّاسيين ورثوا الخلافة من صحيفة لميراث علي، اطّلع عليها محمّد ابن الحنفيّة، ثمّ ولده أبو هاشم، ثمّ سرت في ولد ابن الحنفيّة، ومن ثمّ إلى العبّاسيين الذين ادّعوا الوصاية من أبي هاشم، وهذه الصحيفة وإن كانت هي إنباء عن غيب، لكن حاول العبّاسيون غش المسلمين بأنّها وصيّة جاءت من علي بن أبي طالب عليه السلام.

ولكن بقي سؤال: إذا كانت من علي بن أبي طالب عليه السلام وهي كما تزعمون وصيّة، فلماذا سرت في بني العبّاس ولم تسرِ في ولد الحسن والحسين عليهما السلام؟ فلابدّ للعبّاسيين أن يجيبوا عن هذا التساؤل.

ولم يجد العبّاسيّون طريقاً لذلك إلّا من خلال تغيير سلسلة الوصاية، وحذف اسم علي بن أبي طالب عليه السلام، وتعديل البنود، فهدّد هارون الرشيد أبا معاوية الضرير وهو أحد محدّثي المرجئة، وقال له: (هممت أنّه من يثبت خلافة علي فعلت به وفعلت)، ولم يقف العبّاسيّون عند هذا الحد، بل أسّسوا فرقة الراونديّة، أسّسها المهدي، وجعلت هذه الفرقة العبّاس هو الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ثمّ لعبدالله بن العبّاس ثم... حتّى يصل الأمر إليه[2].

إذن، عُدِّلَ البند، وجُعِلَ مصدر السلسلة العبّاس بن عبدالمطلب؛ حتّى لا يطالب أبناء الحسن والحسين بالخلافة والوصيّة، ونحن هنا لا نريد من البحث أكثر من ذلك، وإلّا فقد بقي من الكلام مزيد.

---

(١) مروج الذهب: ج ٣، ص ٢٨٢؛ تاريخ الطبري: ج ٦، ص ٨٤؛ تاريخ اليعقوبي: ج ٣، ص ٩٧.

(٢) فرق الشيعة: ص ٦٢ ـ ٦٣؛ تاريخ ابن خلدون: ج ٣، ص ٢١٨؛ مروج الذهب: ج ٤، ص ٢٣٦.

إلى هنا نجد أنّ الفكر العبّاسي قائم على الوصيّة والنص، ولهذا قال أحمد الكاتب: **(فقاموا ـ العباسيّون ـ بالانسحاب من الفكر الشيعي القديم وتعديل نظريّتهم السياسيّة، وذلك بإعادة صياغة مصدر الشرعيّة لنظامهم الوليد استناداً إلى أولويّة جدّهم العبّاس بن عبدالمطلب)**[١].

فوقع أحمد الكاتب في شباك النص والوصيّة الذي طارده طيلة مدّة بحثه وإن حاول أن يضيف كلمة «أولويّة جدّهم العبّاس»، فهذه الكلمة لا تنفع؛ لأننا علمنا بأنّ السلسلة التي غيّرها العبّاسيّون كانت سلسلة وصاية ونص السابق على اللاحق، ولهذا قال أحمد الكاتب: (انسحب العبّاسيّون من الفكر الشيعي القديم)، ولو سألنا أحمد الكاتب: ما هو الفكر الشيعي القديم؟ فإنّه لن يستطيع أن يجيب بأكثر ممّا أجاب به أبو مسلم الخراساني بقوله: (وزويت الأمر عن أهله ووضعته في غير محلّه)[٢].

فأهله هم الحسن والحسين وأولاد الحسين عليهم السلام، واحداً بعد واحد، والفكر الشيعي القديم هو النص والوصيّة لهم، كما نقلته كتب الشيعة وتسالمت عليه أقطاب الفكر الشيعي كابراً عن كابر.

إذن، الإمامة العبّاسيّة كانت قائمة على مسألة النص والوصيّة، وهذا يبرز لنا مدى التفكير الإسلامي بمسألة الخلافة المحمّلة بتبعات النص، ولذلك حاول العبّاسيّون استغلال ذلك.

موقف بعض الحسنيين

لقد تبيّن فيما مضى أنّ الفكر العبّاسي قائم على أساس النص والوصيّة، كما رأينا في السلسلة المدّعاة، سواء كانت من علي بن أبي طالب أو من العبّاس، المهم أنّ الفكرة واحدة، وهي ادّعاء الوصاية والنص لا الشورى والانتخاب والأولويّة، كما يحاول الكاتب إثبات ذلك، هذا بالنسبة للفكر السياسي العبّاسي.

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٢.

(٢) تاريخ بغداد: ج ١٠، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

أمّا بالنسبة لبعض الحسنيين الذين حاول أحمد الكاتب أن يستفيد من موقفهم المعارض لأهل البيت عليهم السلام، فأضاف لبعض الكلمات التي وردت على لسان أحد الحسنيين كلمة (ليس) ليحرّف المعنى الكلّي للرواية، حيث إنّ قول عبدالله بن الحسن: (لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا)[١]، وهو يؤكّد مسألة النص والوصيّة، فأضاف أحمد الكاتب له كلمة (ليس) ليحرّف معناه، ويستفيد منه كموقف حسني مؤيّد للشورى، وقال: إنّ عبدالله بن الحسن يقول: **(ليس لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا)**[٢].

وحتّى لو كانت هناك معارضة فلا تنفع الكاتب لأنّها تدعو إلى الإمامة. فهذا إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي عليهم السلام يدعو إلى إمامة أخيه محمّد كما يقول الأشعري[٣]، مع أنّ محمّداً لم يحصل على ذلك عن طريقة بيعة حتّى تفسّر الإمامة بهذا الطريق، وكذلك قال السيّد الخوئي: (إنّ عبدالله بن الحسن قد نصّب نفسه للإمام) كما تقدّم.

إذن، موقف بعض الحسنيين لم ينفع أحمد الكاتب أبداً وإن حاول أن يحرّف في بعض الموارد ـ كما ذكرنا سابقاً ـ أو يضع عنواناً باسم المعارضة الحسنيّة[٤]، ليوهم القارئ بأنّ الإمامة كانت لها معارضة شديدة.

وفي ختام هذا الكلام نقول: إنّ التاريخ قد ظلم الحسنيين في مواقفهم، وإن وقف البعض أمام الأئمّة عليهم السلام ـ كما وقف أولاد الأئمّة أمثال جعفر الكذّاب ـ ففي الحسنيين الحسن المثنّى الذي كان كما يقول المفيد: (رجلاً جليلاً، رئيساً، فاضلاً، ورعاً، كان يلي صدقات أمير المؤمنين في وقته.... ـ إلى أن قال ـ: ومضى ولم يدَّعِ الإمامة ولا ادعاها له مدّعٍ)[٥]. وغيره من الحسنيين الذين كانت لهم مواقف مشرّفة مع الأئمّة عليهم السلام، وكان

(١) بصائر الدرجات: ص ١٥٣.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣١.

(٣) المقالات والفرق: ص ٧٦

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٤.

(٥) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢، رقم ٢٧٦١.

بعضهم رواة حديث أمثال عبدالعظيم الحسني وغيره، ولدينا كلام كثير ليس هنا محلّه.

العدو يعترف بإمامة أهل البيت عليهم السلام

لا توجد شهادة أوثق وأدق وأصدق من شهادة العدوّ، لأنّ العدو يسعى دائماً إلى أن يجعل من يعاديه صغيراً في أعين الناس، كما اعترف المأمون بذلك عندما قال: (ولكننا نحتاج إلى أن نضع منه ـ الإمام الرضا ـ قليلاً قليلاً)[١].

إذن، فالعدو خير شاهد عندما يعترف لنا بإمامة أهل البيت عليهم السلام، ولنأتي إلى أعداء الأئمّة، أمثال المنصور وابن مؤنس والرشيد والمأمون وأبي مسلم الخراساني الذين جرّدوا سيوفهم لتحجيم دور الأئمّة عليهم السلام داخل المجتمع الإسلامي، يقول المنصور: (قتلت من ذريّة فاطمة ألفاً أو يزيدون، وتركت سيّدهم ومولاهم وإمامهم جعفر بن محمّد)[٢].

فهل يحتاج هذا النص إلى شرح واستدلال على اعتقاد المنصور بأنّ الإمام هو جعفر بن محمّد عند الشيعة الإماميّة؟!

أمّا ابن مؤنس فقد أطلق تلك العبارة التي بيّنت موقع الإمام الرضا عليه السلام في قلوب المسلمين، فقال للمأمون سرّاً ـ والرضا عليه السلام جالس إلى جانبه ـ : (يا أمير المؤمنين هذا الذي بجنبك والله صنم يعبد دون الله)[٣].

وكذلك المأمون عندما أراد أن يمرّر المخطّط على الرضا عليه السلام ويجعله جسراً شرعيّاً لمنصبه، يقول المسعودي وابن الأثير: (إنّه صرّح بموقع الإمام في قلوب الناس)[٤].

والرشيد يشكو لعظيم البرامكة يحيى بن خالد غمّه وحيرته في أمر الإمام موسى الكاظم عليه السلام، وصرّح له يحيى هذا بموقع الإمام، فقال: (إنّ الكاظم أفسد علينا قلوب

---

(١) شرح شافية أبي فراس: ص ٤٧٣؛ دلائل الإمامة: ص ١٩٨ ذكر معجزاته عليه السلام.

(٢) الأدب في ضل التشيّع: ص ٦٣. نقلاً عن شرح القصيدة الشافية: ص ١٦١.

(٣) مسند الإمام الرضا: ج ١، ص ٨٦/ باب ما وقع بينه وبين المأمون.

(٤) مروج الذهب: ج ٤، ص ٣٤؛ الكامل لابن الأثير: ج ٦، ص ٣٢٦.

الناس)[١].

ولا تجد أصرح من كلام أبي مسلم الخراساني، عندما صرّح برسالته الموجهة إلى المنصور، فقال: (إنّ أخاك أمرني أن أُجرّد السيف وآخذ بالظنّة، وأقتل على التهمة، ولا أقبل المعذرة، فهتكت بأمره حرمات حتّم الله صونها، وسفكت دماءً فرض الله حقنها، وزويت الأمر عن أهله ووضعته في غير محلّه)[٢].

والمتتبع لكتب التاريخ والحديث يجد الكثير من الشطحات التي اعترف بها الأعداء بإمامة أهل البيت عليهم السلام، وما هي إلّا وثيقة دامغة بحقّ كلّ من يدّعي أنّ الإمامة والخلافة منصب شاغر تشغله المهاترات الكلاميّة واللغط وارتفاع الأصوات، كما عبّر بذلك عمر عن اجتماع السقيفة[٣].

اتهام لا محلّ له

عاد الكاتب من جديد لاتهام الفكر الإمامي بإسقاط الشورى كنظريّة سياسيّة للحكم، وقال: (**يقوم الفكر الإمامي بإسقاط الشورى طريقاً لاختيار الإمام، ويحلّ محلّها النص...**)[٤].

فلم تكن هناك شورى حتّى يسقطها الفكر الإمامي، بل كان الفكر الإسلامي مستسلماً لفكرة النص والوصيّة آنذاك.

فأين الشورى ممّا خرّجه الطبري، وقال: إنّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي: «**إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا**»[٥]؟!

وأين الشورى وأمير المؤمنين يناشد بحديث الغدير الذي نُصّب به وليّاً على

---

(١) الغيبة للطوسي: ص ٢٠.

(٢) تاريخ بغداد: ج ١٠، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧؛ البداية والنهاية: ج ١٠، ص ٧٤.

(٣) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج ١٤، ص ١١١، طبعة دار الفكر.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٣.

(٥) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٦٣؛ الكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٦٢ ـ ٦٤؛ السيرة الحلبيّة: ج ١، ص ٤٦١.

المسلمين؟ وأين الشورى واثنا عشر بدريّاً يشهدون لعلي بأنّه ولي بعد رسول الله ﷺ[١]؟ وأين الشورى والرسول ﷺ يصرّح بقوله: «**يكون اثنا عشر أميراً كلّهم من قريش**»[٢]؟ وأين الشورى وعمر يقول: (لو كان سالم حيّاً لما جعلتها شورى)[٣]؟ وأين الشورى وعمر يقول: (بيعة أبي بكر فلتة)؟

فأي شورى ينادي بها أحمد الكاتب، هل هي التي وقف على رأسها صهيب الرومي فينتظر النتيجة لمدّة ثلاثة أيّام وإلّا ضُربت أعناقهم[٤]؟

هذه هي الشورى في التاريخ والفكر الإسلامي.

أمّا النص والوصيّة فتملك من الرصيد في الفكر ما لا تملكها مسألة مطلقاً، وكيف لا تملك هذا الرصيد ورسول الله يقول لعلي: «**أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيَّ بعدي**»[٥]، وكذلك يقول: «علي منّي وأنا منه، وهو ولي كلّ مؤمن بعدي»[٦]، وهنّأ عمر أمير المؤمنين بقوله: (هنيئاً لك يابن أبي طالب، أصبحت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة)[٧].

فلم يكن للشورى أي رصيد ـ كما وضّحنا فيما سبق ـ حتّى يسقطها الفكر الإمامي، كما يقول الكاتب.

---

(١) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و٦٧٢ و٩٥٣ و٩٦٤؛ سنن النسائي، كتاب الخصائص: ح ٨٥٤٢.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب الإستحلاف، ح ٦٧٩٦.

(٣) طبقات ابن سعد: ج ٣، ص ٢٤٨. نقلاً عن خلافة الرسول بين الشورى والنص: ص ٣٦.

(٤) الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٦٧.

(٥) مسند أحمد: ج ١، ح ١٤٦٦ و١٤٩٣؛ صحيح البخاري: فضائل علي، ح ٣٥٠٣؛ صحيح مسلم: ح ٢٤٠٤؛ مصنف ابن أبي شيبة: ج ٧، ص ٤٩٦، ح ١٤.

(٦) مسند أحمد: ج ٤، ص ١٩٤٢٦؛ سنن الترمذي ج ٥، ح ٣٧١٢.

(٧) مسند أحمد: ج ٤، ص ١٨٠١١؛ تفسير الرازي: ج ١٢، ص ٤٢؛ تذكرة الخواص: ص ٣٦.

النتيجة النهائيّة

تعتبر الإمامة السياسيّة ركيزة من مرتكزات الفكر الإسلامي الأصيل لما لها من تأكيدات حصلت عليها من القرآن والسنّة، ولذا نجد كلّ من له طموح سياسي للوصول إلى سدّة الحكم يتشبّث بتلك الركيزة، فلقد تشبّث الأمويّون بها، فرفعها معاوية كشعار يقول: (الأرض لله وأنا خليفة الله)، وأطلق عبدالملك بن مروان كلمته المشهورة بحقّ السلطان، حيث قال: (هو ظلّ الله في الأرض).

وهذه الصفات هي صفات الإمام القائم بالحقّ والمُوصىٰ إليه، فأراد معاوية وعبدالملك وأمثالها أن يشوّشوا الفكر الإسلامي بهذه العبارات بتحريف مصاديقها، ولكنّهم فشلوا في كسب الأمّة والسيطرة على شرعيّة الحكم بلقب الوصي أو الإمام.

وكذلك ادّعاها العبّاسيّون بعدما عدّلوا في حلقات الوصيّة كما اتضح سابقاً، حتّى وصل الأمر إلى أن يخترعوا الفرق، كالراونديّة التي ادعت أنّ رسول الله قد قبض، وأنّ أحق الناس بالإمامة بعده العبّاس بن عبدالمطلب[1]. وفشل العبّاسيّون كما فشل الأمويّون ـ من قبل ـ في كسب امتيازات المصطلح، وصرّح بفشلهم هذا الدكتور أحمد محمود صبحي عندما قال: (ذلك المثل الأعلى للعدالة والمساواة الذي انتظره الناس من العباسيين قد أصبح وهماً من الأوهام، فشراسة المنصور والرشيد وجشعهم وجور أولاد علي بن عيسى وعبثهم بأموال المسلمين يذكّرنا بالحجّاج وهشام ويوسف الثقفي، وعمّ الاستياء أفراد الشعب)[2].

ونستطيع أن نفهم من دراسة كلّ تلك الادّعاءات أنّ الجميع يسعى للحصول على امتياز الإمامة ليكسب الشرعيّة والخلافة لعموم المسلمين، وهذا يرّجح لنا عمق هذه الفكرة في الذهن الإسلامي، بحيث لم يستطع الكاتب أن يجد طريقاً لتأويل هذا التكالب على هذا المصطلح إلّا الإنكار، فأخطأ في تشخيص الموقف عندما جعل من

(١) المقالات والفرق: ص ١٨٠.

(٢) نظريّة الإمامة للدكتور أحمد محمود صبحي: ص ٣٨١.

ادّعاء الحركات المختلفة للإمامة من قبل السلطات تارة، والانتهازيين أُخرى، جعل من هذا الادّعاء دليلاً على عدم وجود الوصيّة السياسيّة، ولكن نجد أنّ كل من له طموح في السيطرة والتحكّم في أُمور المسلمين ادّعى الوصيّة والإمامة؛ لما لها من شرعيّة مرتكزة في أذهان المسلمين، استحدثها من أقوال الرسول ﷺ وأقوال الإمام علي عليه السلام والحسن والحسين عليهما السلام، فمفهوم الإمامة والوصيّة ومصاديقها ثابتة على حالها، وإن انحرفت الادعاءات في تشخيص المصداق هنا وهناك، وجاء الكاتب من بعد ذلك الانحراف ليجعل نفي الإمامة هو السبيل الوحيد لتفسير الادّعاءات الكثيرة والمتكررة للإمامة والوصاية.

الفصل السادس

افتراءات أحمد الكاتب
على أركان نظريّة
الإمامة الإلهيّة

نظريّة الإمامة الإلهيّة

تعتمد نظريّة الإمامة على النص كركن رئيسي لها ثمّ العصمة لهذا الإمام المنصوص عليه، وترجم الشيخ الأشعري هذا الكلام بقوله: (وإنّ النبي ﷺ نصّ عليه وأشار إليه باسمه ونسبه وعيَّنه، وقلّد الأُمّة إمامته وأقامه ونصّبه لهم علماً وعقد له عليهم إمرة المؤمنين، وجعله وصيّه وخليفته ووزيره في مواطن كثيرة، وأعلمهم أنّ منزلته منه منزلة هارون من موسى، إلّا إنّه لا نبيَّ بعده، وإذ جعله نظير نفسه في حياته وأنّه أولى بهم بعده، كما كان هو أولى بهم منهم بأنفسهم، إذ جعله في المباهلة كنفسه بقول الله تعالى ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُم﴾[1]، ولقول رسول الله ﷺ لبني وليعة: «لتنتهنّ يا بني وليعة أو لأبعثنّ إليكم رجلاً كنفسي»، فمقام النبي لا يصلح من بعده إلّا لمن هو كنفسه، والإمامة من أجلّ الأُمور بعد الرسالة، إذ هي فرضٌ من أجلّ فرائض الله، وأنّه لابدّ مع ذلك من أن تكون تلك الإمامة دائمة جارية في عقبه إلى يوم القيامة، تكون في ولده من ولد فاطمة بنت رسول الله، ثمّ في ولد ولده، منها يقوم مقامه أبداً رجلٌ منهم معصوم من الذنوب، طاهرٌ من العيوب، نقيٌّ، مبرأ من الآفات والعاهات في الدين والنسب والمولد، يُؤمَن منه العمد والخطأ والزلل، منصوص عليه من الإمام الذي قبله، مشار إليه بعينه واسمه، وأنّ الإمامة جارية في عقبه على هذا السبيل، ما اتصل أمر الله ونهيه ولزم العباد التكليف)[2].

---

(١) آل عمران: ٦١.

(٢) المقالات والفرق: ص ١٧.

ولكل فقرة من هذه الفقرات حجّة عليها قامت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فأمّا مسألة النص على أمير المؤمنين عليه السلام، فيكفي حديث الغدير الذي تناقلته الألسن من مختلف المشارب والطبقات، واحتجّ به أمير المؤمنين على القوم بقوله: **«أُنشدكم الله من سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، لما قام وشهد»**، فقام اثنا عشر بدريّاً شهدوا بذلك[١].

واحتجّ به الإمام الحسن عليه السلام بقوله: **«وقد رأوه وسمعوه حين أخذ بيد أبي بغدير خم، وقال لهم: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه»**[٢].

وكذلك احتجّ به الحسين عليه السلام أمام سبعمائة رجل في الحجّ فيهم مئتا رجل من أصحاب النبي والتابعين[٣]، وقال: **«أُنشدكم الله أتعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نصّبه يوم غدير خم فنادى له بالولاية»**[٤].

وأمّا فقرة: (وجعله وصيّه وخليفته ووزيره) فقد نقل الطبري في تاريخه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»**[٥].

وأمّا أنّه أولى بهم بعده، فقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو ولي كلّ مؤمن ومؤمنة بعدي»**[٦].

وأمّا أنّه بمنزلة هارون من موسى، فقد دلّ عليه قول الرسول: **«أنت منّي بمنزلة**

---

(١) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و٦٧٢ و٩٥٣ و٩٦٤؛ سنن النسائي: الخصائص، ح ٨٥٤٢؛ البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٩ في نحو عشرين طريقاً.

(٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٦٩، باب ٩٠؛ الغدير للأميني: ج ١، ص ٣٩٨.

(٣) الغدير: ج ١، ص ٣٩٩.

(٤) سليم بن قيس الهلالي: ج ٢، ص ٧٩١، ح ٢٦.

(٥) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٦٣؛ الكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٦٢ـ٦٣؛ السيرة الحلبيّة: ج ١، ص ٤٦١؛ شرح نهج البلاغة: ج ١٣، ص ٢١٠ و٢٤٤؛ وصحّحه مختصر تاريخ دمشق: ج ١٧، ص ٣١٠ـ٣١١؛ معالم التنزيل: ج ٣، ص ٤٠٠؛ تفسير الخازن: ج ٣، ص ٣٣٣.

(٦) مسند أحمد: ج ٤، ح ١٩٤٢٦؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧١٢؛ مصنّف بن أبي شيبة، فضائل علي: ج ٧، ص ٥٠٤، ح ٥٨؛ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان: ج ٦، ص ٢٦٩، رقم ٦٩٣٨.

هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبي بعدي»[١].

وأمّا أنّ الإمامة دائمة جارية في عقبه إلى يوم القيامة تكون في ولده من ولد فاطمة، فقد دلّت عليها أحاديث رسول الله ﷺ: «إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمّة تاسعهم قائمهم، وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء»[٢].

وكذلك قوله: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون»[٣].

وأمّا تشخيص هؤلاء التسعة الذين نصّ عليهم رسول الله ﷺ، فلقد شخّصهم رسول الله ﷺ بأسمائهم ابتداءً بعلي، وانتهاءً بالمهدي[٤].

أضف إلى ذلك، نص السابق على اللاحق. وهذا ما حفلت به كتب الشيعة الإماميّة، ولكثرة تلك النصوص عمد فقهاء الشيعة ومحدّثوهم إلى تخصيص أبواب باسم الإشارة والنص على الأئمّة واحداً بعد واحد، وبمراجعة بسيطة للكافي أو غيره يجد القارئ نفسه أمام سيل من النصوص والوصايا التي دلّت على إمامة كلّ واحد من الأئمّة[٥].

وأمّا مسألة العصمة، فقد نصّ عليها رسول الله ﷺ بقوله: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون»[٦]، وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي نصّت على عصمة أهل البيت عليهم السلام، وتوزّعت هذه الأحاديث وأمثالها على حديث الثقلين[٧] الذي نصّ رسول الله فيه على عدم افتراقهم عن كتاب الله

---

(١) صحيح مسلم، فضائل علي: ح ٢٤٠٤؛ مصنّف ابن أبي شيبة، فضائل علي: ج ٧، ص ٤٩٦، ح ١٤.

(٢) ينابيع المودة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤.

(٣) ينابيع المودة: ج ٣، ص ٣٨٤، باب ٩٤.

(٤) ينابيع المودة: ج ٣، ص ٢٨١، باب ٧٦.

(٥) الكافي: أبواب الإشارة والنص على الأئمّة عليهم السلام.

(٦) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٨٤، باب ٩٤.

(٧) سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧٨٨.

الذي لا يأتيه الباطل أبداً، وأكّد ابن حجر هذه الحقيقة بقوله: (وفي أحاديث الحث على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك)[١].

أضف إلى ذلك آية التطهير التي نصّت على عصمتهم وطهّرتهم من كلّ رجس، وتناقلت هذه الحقيقة الكتب المعتمدة في الإسلام، واختصت تلك الفضيلة بهم، كما قال الخطيب البغدادي والسيوطي[٢].

إذن، كلّ تلك الفقرات كانت مستندة إلى أقوال رسول الله ﷺ التي تناقلتها كتب التاريخ والحديث.

فنظريّة الإمامة نظريّة موافقة للعقل والنقل، كما صرّح بذلك الجراجكي بقوله: (إعلم ـ أيّدك الله ـ إنّ الله جلّ اسمه قد يسّر لعلماء الشيعة من وجوه الأدلّة العقليّة والسمعيّة على صحّة إمامة أهل البيت ما يثبت الحجّة على مخالفيهم، فالعقليّات دالّة على الأصل من وجوب الحاجة إلى الإمام في كلّ عصر، وكونه على صفات معلومة (كالعصمة) ليتميّز بها من جميع الأُمّة ليست موجودة في غير من أشار إليه. والسمعيّات منها القرآن الدال في الجملة على إمامتهم وفضلهم على الأنام)[٣].

وبالإضافة إلى النص والعصمة، ظهرت عند الأئمّة معاجز كثيرة وكرامات دلّت على مواقعهم عند الله تعالى.

وعندما لم يجد الكاتب أي ثغرة في نظريّة الإمامة؛ للوثائق النبويّة على كلّ فقراتها، راح يشوّش ذهن القارئ بإضافة كلمات لا تمت إلى نظريّة الإمامة بصلة، فقال: (**ينتقل الفكر الإمامي من القول بضرورة العصمة في الإمام مطلق الإمام، إلى ضرورة النص**)[٤].

---

(١) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٢.

(٢) تاريخ بغداد: ج ١٠، ص ٢٧٧؛ الدر المنثور: ج ٦، ص ٦٠٣.

(٣) الإستنصار: ص ٣.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٥.

إنّ الفكر الإمامي لم يقل: إنّ العصمة في مطلق الإمام، بل قال: إنّ العصمة في الإمام المنصوب المعيّن والمنصوص عليه، والذي حصل على ذلك الوسام وتلك الدرجة من رسول الله ﷺ ومن آبائه. فكلمة **(مطلق الإمام)** عند الكاتب أراد منها المعنى الذي روّج له الأمويون، ذلك المعنى الذي يشمل كلّ من أتى إلى الحكم بأي طريقة أو أُسلوب، وظهرت منه الأخطاء، وظهر منه الزلل والاعتداء والظلم. فأراد الكاتب أن يضرب التشيّع بأنّ بعض الأئمّة يظهر منهم الغلط والزلل والظلم. فكيف ينعتون بالعصمة والنص؟ وأراد من هذا الطريق توهين نظريّة الإمامة، ونسي أحمد الكاتب أنّ الأمويّين هم الذين رفعوا شعار مطلق الإمام، وطالبوا المسلمين بطاعة خلفائهم طاعة مطلقة ـ كما قال أحمد الكاتب ذلك بنفسه(١) ـ وليس أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

النص والتعيين في الفكر الإسلامي

بعد أن دلّ القرآن الكريم على عصمة أهل البيت بنص آية التطهير، وباعتراف المفسّرين من الفريقين، نجد أنّ مفاهيم العصمة والنص والتعيين هي الركيزة الأساسيّة في الفكر الإسلامي، ولهذا حاول الأمويّون سرق هذه المفاهيم وإلصاقها بهم، يقول يزيد مؤبناً أباه معاوية: (إنّ معاوية بن أبي سفيان كان عبداً من عبيد الله، أكرمه الله واستخلفه وخوّله ومكّن له.... وقد قلّدنا الله عزّ وجل ما كان إليه)(٢).

فالخلافة لمعاوية من الله تعالى كما يقول يزيد، وإنّ الله قلّده إيّاها.

وبهذا نطق الوليد بن يزيد بقوله: (استخلف الله خلفاءه على منهاج نبوّته حين قبض نبيّه)(٣).

وراح الحجّاج يطلق صفة العصمة على أميره عبدالملك بن مروان، حين قال له في رسالة موجّهة إليه: (لعبدالله عبدالملك أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين، المؤيّد

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٥٠.

(٢) الإمامة والسياسة: ج ١، ص ١٧٤.

(٣) تاريخ الطبري: ج ٥، ص ٥٢٩.

بالولاية، المعصوم من خطل القول وزلل العقل....»[١].

فهذه المفاهيم كانت متداولة في الفكر الإسلامي آنذاك، ولكن حُرّفت مصاديقها الأساسيّة وهم أهل البيت عليهم السلام، يقول ابن عباس: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون»)[٢].

وكذلك عن أبي هريرة: (سأل رسول الله عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾، قال: «جعل الإمامة في عقب الحسين يخرج من صلبه تسعة من الأئمّة، ومنهم مهدي هذه الأمّة»[٣].

وأكّد هذه المفاهيم أئمّة أهل البيت عليهم السلام، يقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «إنّما الطاعة لله عزّ وجلّ ولرسوله، ولولاة الأمر، وإنّما أمر بطاعة أُولي الأمر لأنّهم معصومون مطهّرون لا يأمرون بمعصية»[٤].

وأكّد السجّاد هذه الحقيقة بقوله: «الإمام منّا لا يكون إلّا معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلق لتعرف»[٥].

وصرّح الصادق عليه السلام بذلك فقال: «الأنبياء وأوصياؤهم لا ذنوب لهم لأنّهم معصومون مطهّرون»[٦].

وهذه المفاهيم من صلب الفكر الإسلامي، وغالط الكاتب هنا عندما جعلها من مبتدعات القرن الثاني وقال: (هذه المفاهيم التي كانت تتبلور في مطلع القرن الثاني الهجري)[٧].

---

(١) العقد الفريد: ج ٥، ص ٢٥.

(٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٨٤، باب ٩٤.

(٣) كفاية الأثر: ص ٨٦.

(٤) بحار الأنوار: ج ٢٥، ص ٢٠٠.

(٥) معاني الأخبار: ص ١٣٢.

(٦) بحار الأنوار: ج ٢٥، ص ١٩٩.

(٧) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٥١.

فكيف تتبلور في القرن الثاني الهجري وقد نطق بها القرآن في آية التطهير، ورسوله في أحاديثه، وصرّح بها أمير المؤمنين والسجّاد والصادق عليهم السلام، وتناقلها الصحابة أمثال سلمان وجابر وغيرهم، وسرقها الأمويون أمثال معاوية ويزيد. فكلّ ذلك تجاهله الكاتب ولم يشر إليه.

ولكي يدعم الكاتب موقفه استعرض كلمات هشام بن الحكم حول الإمامة والعصمة، ومناظراته، وأراد من هذا الاستعراض أن يجعل من هشام بن الحكم هو المخترع لتلك المفاهيم، ولكن اشتبه على الكاتب، وخلط بين أمرين:

الأوّل: موقع هذه المفاهيم من الفكر الإسلامي.

الثاني: الاستدلال عليها.

أمّا الأمر الأوّل، فإنّ هذه المفاهيم كانت مرافقة لرسالة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأنّها المكملة لها، ونطق بها رسول الإنسانيّة، وصرّح بها الأئمّة، وقال بها الصحابة، وسرقها الأمويّون، ثمّ العباسيّون، ولكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تحتج هذه المفاهيم إلى استدلال ونظر، بل كانت واضحة للعيان.

وأمّا الأمر الثاني، فإنّه وبعدما حدث للأمّة ما حدث من نهب التراث وتزوير الحقائق، ورفع العصا أمام المعارضين، بعد كلّ ذلك احتاجت هذه المفاهيم إلى من يفتق الكلام بها ويستدل عليها، وكان هشام بن الحكم أهلاً لذلك. فقد قال العلّامة الحلي مترجماً لهشام: (فتق الكلام في الإمامة وهذّب المذهب بالنظر)[1].

إذ الأحداث الساخنة وما يرافقها من سياسات جعلت كلّ واحد يجرّ النار إلى قرصه فاحتاجت تلك المفاهيم إلى من يفتق الكلام فيها، ويستدلّ عليها، ويبرهنها، فانبرى لذلك العمل التلميذ البارع الوفي للأئمّة هشام بن الحكم.

فخلط أحمد الكاتب بين الأمرين، فجعل هذه المفاهيم من مخترعات هشام بن الحكم.

---

(١) خلاصة الأقوال: ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩، رقم ١٠٦١.

العصـــمـة

وحاول الكاتب أن ينفذ إلى نظريّة الإمامة من زاوية العصمة ليطلق شعاره بأنّ أهل البيت لم يكونوا يؤمنون بهذا المبدأ من قبل[١]. وقبل التعرّف على موقف أهل البيت عليهم السلام لابدّ أوّلاً من التعرّف على موقف القرآن منها، وموقف الفكر الإسلامي من هذا المصطلح، ثمّ نتعرّف على موقف أهل البيت عليهم السلام من هذا الركن الأساسي لنظريّة الإمامة، ثمّ الحكم النهائي بناءً على ذلك.

العصمة في ضوء القرآن

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[٢].

استدلّت الشيعة على عصمة أئمتهم بهذه الآية، وذلك من خلال هذه المقدمات:

إنّما: أقوى أدوات الحصر والتوكيد على الإطلاق، وهذا ما نطق به النحاة.

يريد: الإرادة هنا حسب ما قسّموها قسمان: تكوينية وتشريعيّة.

يقول علي المشكيني في اصطلاحات الأصول: (تنقسم الإرادة إلى:

تكوينيّة: وهي إرادة الشخص صدور الفعل عنه بنفسه من دون تخلّل إرادة غيره في صدوره، كما في إرادة الله تعالى خلق العالم، وإيجاد الأرض والسماء، وكإرادتك أكلك وشربك وصلاتك وصيامك، ويسمّى هذا القسم بالإرادة التكوينيّة.

تشريعيّة: هي إرادة الشخص صدور الفعل من غيره بإرادته واختياره، كما في إرادة الله تعالى صدور العبادات والواجبات من عباده باختيارهم وإرادتهم، لا مجرّد حصولها بأعضائهم، وصدورها بأبدانهم بدون تخلّل القصد منهم، وكما في إرادتك صدور الفعل من ابنك وخادمك بلا إجبار منك وإلجاء، ويسمّى هذا بالإرادة

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٠.

(٢) الأحزاب: الآية ٣٣

التشريعيّة)(١).

وتفسير الآية بالإرادة التشريعيّة، وكما يقول السيّد محمّد تقي الحكيم، يتنافى مع نص الآية بالحصر المستفاد من كلمة (إنّما)، إذ لا خصوصيّة لأهل البيت في تشريع الأحكام لهم، وليست لهم أحكام مستقلّة عن أحكام بقيّة المكلّفين، والغاية من تشريعه للأحكام إذهاب الرجس عن الجميع، لا عن خصوص أهل البيت، على أنّ حملها على الإرادة التشريعيّة يتنافى مع اهتمام النبي ﷺ بأهل البيت، وتطبيق الآية عليهم بالخصوص(٢).

أمّا من هم أهل البيت المقصودون في الآية؟ تقول عائشة: خرج النبي ﷺ غداة، وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء علي فأدخله، ثمّ قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾(٣).

وأمّا من ناحية السند، يقول الحاكم النيسابوري: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)(٤).

وتقول أُمّ سلمة: في بيتي نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾، قالت: فأرسل رسول الله ﷺ إلى علي وفاطمة والحسن والحسين (رضوان الله عليهم) وقال: «اللهمّ هؤلاء أهل بيتي».

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه)(٥).

وقال علي بن أبي طالب عليه السلام: «كان رسول الله ﷺ يأتينا كلّ غداة فيقول: الصلاة رحمكم الله الصلاة، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ

(١) اصطلاحات الأُصول: ص ٢٩.

(٢) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٥٠.

(٣) صحيح مسلم: ح ٢٤٢٤.

(٤) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ٥٩، ح ٤٧٠٧.

(٥) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٥٨ ـ ١٥٩، ح ٤٧٠٥.

تَطْهِيراً﴾[١].

فالمراد من أهل البيت هم: علي وفاطمة والحسن والحسين، وبهذا قال أبو سعيد الخدري[٢] وجابر بن عبدالله الأنصاري[٣] وواثلة بن الأسقع[٤] وأنس بن مالك[٥] وسعد بن أبي وقّاص[٦] وعبدالله بن عبّاس[٧] وأبو الحمراء خادم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم[٨].

وأمّا المقصود من إزالة الرجس، يقول الطباطبائي: (إزالة كلّ هيئة خبيثة في النفس تخطئ حقّ الاعتقاد والعمل، فتنطبق على العصمة الإلهيّة التي هي صور علميّة نفسانيّة تحفظ الإنسان من باطل الاعتقاد وسيئ العمل)[٩].

وبهذا استدلّت الشيعة على عصمة أهل البيت في هذه الآية، وللأسف لم نجد الكاتب يتطرّق لا من قريب ولا من بعيد لهذا الاستدلال، وناقش الشيعة أي دعوى خلاف ذلك بالأدلّة العلميّة، مستقبلين آراء الطرف الآخر بروح الحريّة في الطرح، والانصياع للعلم والبحث العلمي.

أضف إلى ذلك، استدلال الشيعة بآيات أُخر، مثل: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ كَانَ مِنْ عِبَادِنَا

---

(١) أمالي المفيد: ص ٣١٨، المجلس ٣٨، ح ٤.

(٢) الدر المنثور: ج ٦، ص ٦٠٤.

(٣) شواهد التنزيل: ج ٢، ص ٢٩.

(٤) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٥٩، ح ٤٧٠٦.

(٥) مسند أحمد: ج ٣، ح ١٣٣١٧؛ سنن الترمذي: ج ٥، ص ٣١.

(٦) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٥٩، ح ٤٧٠٨؛ خصائص النسائي: ص ٤٨.

(٧) مسند أحمد: ج ١، ح ٣٠٥٢.

(٨) الدر المنثور: ج ٦، ص ٦٠٣.

(٩) الميزان: ج ١٦، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

(١٠) البقرة: الآية ١٢٤.

الْمُخْلَصِينَ﴾[١].

هذا بالنسبة للنقل القرآني، أمّا العقل فلقد استدلّ على هذا المورد السيّد المرتضى والعلّامة الحلّي وغيرهما[٢]. ومن أراد فليرجع إلى مصادرهم المشار إليها.

العصمة في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

أمّا بالنسبة لموقف أهل البيت عليهم السلام من العصمة، فلقد طالعتنا كتب الحديث بالكثير من الروايات التي صرّحوا فيها بلفظ العصمة، ونسبوها إلى أنفسهم:

١ ـ موقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من العصمة:

صرّح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعصمته وعصمة ذريّته وولده، فعن ابن عبّاس، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون**»[٣].

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متحدّثاً عن الخلفاء من بعده علي وأبنائه: «**فإنّهم خيرة الله عزّ وجلّ وصفوته، وهم المعصومون من كلّ ذنب وخطيئة**»[٤].

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الثقلين الذي أخرجه مسلم والترمذي وأحمد بن حنبل والبزّار والحاكم وابن كثير[٥]، وغيرهم كثير جدّاً ـ ليس محلّ بحثه هنا ـ وبألفاظ مختلفة بلسان: «**إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، كتاب الله**

---

(١) يوسف: الآية ٢٤.

(٢) الذخيرة: ص ٤٣٠؛ الباب الحادي عشر: ص ٤١ ـ ٤٢.

(٣) كمال الدين: ص ٢٦٦، ح ٢٨؛ عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٦٤، ح ٣٠.

(٤) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٦٢، ح ٢١١.

(٥) صحيح مسلم: ح ٢٤٠٨؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧٨٨؛ مسند أحمد: ج ٥، ح ١٢٠٦٨؛ البحر الزخار المعروف بمسند البزّار: ج ٣، ص ٨٩، ح ٨٦٤؛ المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٦٠ ـ ١٦١، ح ٤٧١١؛ البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٨؛ تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٠٢.

وعترتي أهل بيتي».

يقول ابن حجر: (ومرّ له طرق مبسوطة في حادي عشر السنة، وفي بعض تلك الطرق أنّه قال ذلك بحجّة الوداع بعرفة، وفي أُخرى أنّه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أُخرى أنّه قال ذلك بغدير خم، وفي أُخرى أنّه قال ذلك لمّا قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف.

ثمّ قال: ولا تنافي، إذ لا مانع من أنّه كرّر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة)(١).

وأمّا دلالة الحديث على عصمة أهل البيت:

أ ـ لاقترانهم بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتصريحه بعدم افتراقهم عنه، ومن البديهي أنّ صدور أيّة مخالفة للشريعة سواء كانت عن عمد أم سهو أم غفلة تعتبر افتراقاً عن القرآن في هذا الحال، وإن لم يتحقّق انطباق عنوان المعصية عليها أحياناً، كما في الغافل والساهي، والمدار في صدق عنوان الافتراق عنه عدم مصاحبته لعدم التقييد بأحكامه، وإن كان معذوراً في افتراقه عنه، والحديث صريح في عدم افتراقهما حتّى يردا الحوض.

ب ـ ولأنّه اعتبر التمسّك بهم عاصماً عن الضلالة دائماً وأبداً، كما هو مقتضى ما تفيده كلمة (لن) التأبيديّة.

جـ ـ على أنّ تجويز الافتراق عليهم بمخالفة الكتاب وصدور الذنب منهم تجويز للكذب على الرسول ﷺ الذي أخبر عن الله عزّ وجلّ بعدم وقوع افتراقهما، وتجويز الكذب عليه متعمّداً في مقام التبليغ والإخبار عن الله في الأحكام وما يرجع إليها من موضوعاتها وعللها منافٍ لافتراض العصمة في التبليغ، وهي ممّا أجمعت عليها كلمة المسلمين على الإطلاق، حتّى نفاة العصمة عنه بقول مطلق.

يقول الشوكاني بعد استعراضه لمختلف مبانيهم في عصمة الأنبياء: (وهكذا وقع الإجماع على عصمتهم بعد النبوّة من تعمّد الكذب في الأحكام الشرعيّة لدلالة

---

(١) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٠.

المعجزة على صدقهم، وأمّا الكذب غلطاً فمنعه الجمهور، وجوّزه القاضي أبو بكر).

ولا إشكال أنّ الغلط لا يتأتّى في هذا الحديث، لإصرار النبي ﷺ على تبليغه في أكثر من موضع، وإلزام الناس بمؤدّاه، والغلط لا يتكرّر عادة، على أنّ الأدلّة العقليّة على عصمة النبي ـ والتي سبقت الإشارة إليها من استحالة الخطأ عليه في مقام التبليغ، وكلّما يصدر عنه تبليغ، كما يأتي ـ تكفي في دفع شبهة القاضي أبي بكر، وتمنع من احتمال الخطأ في دعواه عدم الافتراق[١].

هذه سيرة رسول الله ﷺ في طرح مسألة العصمة للأمّة، وللأسف لم نجد الكاتب تطرّق إليها أيضاً.

٢ ـ العصمة في حديث علي عليه السلام وأبنائه عليهم السلام:

وأمّا موقف علي عليه السلام وأبنائه عليهم السلام من مصطلح العصمة، فيقول الكليني: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: **«إنّ الله تبارك وتعالى طهّرنا وعصمنا، وجعلنا شهداء على خلقه وحجّة في أرضه، وجعلنا مع القرآن، وجعل القرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا»**[٢].

وقال الصدوق، عن أمير المؤمنين علي عليه السلام: **«أمّا الطاعة لله عزّ وجلّ ولرسوله ولولاة الأمر، وإنّما أمر بطاعة أُولي الأمر لأنّهم معصومون مطهّرون لا يأمرون بمعصية»**[٣].

ونقل ابن أبي الحديد في شرحه عن أمير المؤمنين قوله: **«وإنّما ينبغي لأهل العصمة والمصنوع إليهم في السلامة أن يرحموا أهل الذنوب والمعصية»**[٤].

واستدلّ الإمام الحسن عليه السلام على عصمته بآية التطهير.

يقول الحاكم: قال الحسن عليه السلام: **«وأنا من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس**

---

(١) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص ١٦٧.

(٢) الكافي: ج ١، ص ١٤٧، باب الأئمّة شهداء لله على خلقه، ح ٥.

(٣) علل الشرائع: ج ١، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٤) شرح نهج البلاغة: ج ٩، ص ٥٩، الخطبة ١٤٠.

وطهّرهم تطهيراً»[١].

وقال الإمام زين العابدين عليه السلام: «الإمام منّا لا يكون إلّا معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، ولذلك لا يكون إلّا منصوصاً»[٢].

وقال أيضاً في دعائه بعرفة: «وأسألك بحقّ نبيّك محمّد صلى الله عليه وآله، وأتوسّل إليك بالأئمّة الذين اخترتهم لسرّك، وعصمتهم عن معاصيك»[٣].

وقال الإمام الصادق عليه السلام: «المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله»[٤]. وقد عدّ الإمام الصادق عليه السلام عشر خصال للإمام، منها العصمة، بل أوّلها[٥].

وتحدّث الإمام الصادق عليه السلام عن الأنبياء وأوصيائهم فقال: «الأنبياء وأوصياؤهم لا ذنوب لهم لأنّهم معصومون مطهّرون».

وتحدّث الإمام الرضا عليه السلام عن العصمة والمعصوم، فقال: «الإمام المطهّر من الذنوب والمبرّأ من العيوب.... فهو معصوم مؤيّد...»[٦].

ونقول مرّة أُخرى للأسف، إنّ الكاتب لم يتطرّق إلى ذلك أيضاً.

وعبّر الأئمّة عن العصمة بألفاظ أُخرى، وهذا منهج آخر للأئمّة في التعبير عن الإمام المعصوم، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم وإمامة المسلمين البخيل ولا الجاهل... ولا الجافي... والحائف للدول... ولا المرتشي ولا المعطّل للسنة...»[٧].

وقال الإمام عليه السلام: «أيّها الناس، إنّ أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٧٢.

(٢) معاني الأخبار: ص ١٣٢، باب معنى العصمة، ح ١.

(٣) مصباح المتهجد وسلاح المتعبّد: ص ٦٣٦.

(٤) معاني الأخبار: ص ١٣٢، باب معنى العصمة، ح ٢.

(٥) الخصال: ج ٢، ص ٤٩٨، باب العشرة، ح ٥.

(٦) الكافي: ج ١، ص ٢٥٨، باب نادر في فضل الإمام وصفاته؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ١٩٧، ح ١.

(٧) نهج البلاغة: ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨، خطبة رقم ١٣١.

الله فيه»[١].

وكذلك قال الإمام الحسين عليه السلام مخاطباً أهل الكوفة: «فلعمري، ما الإمام إلّا العامل بالكتاب، الحابس نفسه على الله، القائم بالقسط، والدائن بدين الله»[٢].

وقال الإمام الباقر عليه السلام متحدّثاً على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حول شروط الحاكم، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تصلح أُمّتي إلّا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصي الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على مَن يلي حتّى يكون له كالوالد الرحيم»[٣].

فهذه الحدود التي وضعها أئمّة أهل البيت، مثل «أعلمهم بأمر الله، الحابس نفسه على الله، ورع يحتجزه...»، وما إلى ذلك ممّا ذكره الأئمّة، فهي أسوار تحيط بالإمام وتجعله معصوماً من كلّ الذنوب والمعاصي، هذه الأسوار أوقعت الكاتب في فخّ عندما نظر إليها، وبحث عن كلمة العصمة فيها فلم يجدها[٤]، قال: إنّ الأئمّة لا يؤمنون بالعصمة، حاذفاً الأحاديث التي نقلناها أوّلاً وفيها ألفاظ العصمة.

فللأئمّة منهجان لطرح مفهوم العصمة خلط الكاتب بينهما:

المنهج الأوّل: التصريح بلفظ المعصوم والعصمة في أحاديثهم.

المنهج الثاني: ذكر الحدود التي تحيط بالإمام وتجعله معصوماً من دون أن يذكروا لفظ العصمة.

وطالعتنا السنّة المطهّرة والكتب الحديثيّة بكلا المنهجين، فحذف الكاتب المنهج الأوّل ولم يشر إليه، واستدلّ بالمنهج الثاني على عدم عصمة أهل البيت مغالطاً ومشوّشاً لأذهان القرّاء، ولكن عندما أحسّ في نفسه أنّ المطالع النبه لا تنطلي عليه هكذا أباطيل، راح يفتّش عن الطرق التي اتبعها الأئمّة عليهم السلام في تربية الناس وتعليمهم،

---

(١) نهج البلاغة: ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠، خطبة رقم ١٧٣.

(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٣٩.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٤٧٠، باب ١٠٤.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٠ ـ ٨٥.

فنقل كلمة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في قوله: «فإنّي لست في نفسي بفوق أن أُخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي إلّا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به منّي».

وبهذا الحديث نفى الكاتب العصمة عن الإمام علي عليه السلام(١)، متناسياً دور الإمام في الأُمّة، ذلك الدور الذي يقوم على التربية والتعليم، وإلّا إذا كان الأمر كما يقول الكاتب يكون الإمام علي عليه السلام مرتكباً كلّ الذنوب بلا استثناء ـ وحاشاه ـ لأنّه الذي يقول: «اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تهتك العصم، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تنزل النقم، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تحبس الدعاء، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تنزل البلاء...»(٢)، وراح الإمام يعدّد الذنوب التي يجب التعوّذ والاستغفار منها معلّماً البشريّة طريقة الكلام مع الله عزّ وجلّ، ويربّيهم على السير في هذه الحياة تجنّباً لكلّ تلك الذنوب، فإذا لم يحمل كلام الإمام على تعليم الأمّة وتربيتها ـ وهكذا سار أصحاب الأئمّة على هذا المنهاج ـ فتحلّ الكارثة بالإسلام، لأنّ الإمام علي عليه السلام معروف عند الخاصّة والعامّة ـ من مهده إلى لحده ـ ، وكيف لا تحدث الكارثة بالإسلام إذا حملنا ذلك على ما حمله الكاتب، وهذا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إنّه ليغاف على قلبي، وإنّي لأستغفر بالنهار سبعين مرّة».

وكذلك أبو الحسن موسى عليه السلام يقول: «ربّي عصيتك بلساني، ولو شئت وعزّتك لأخرستني، وعصيتك ببصري، ولو شئت وعزّتك لأكممتني، وعصيتك بسمعي ولو شئت وعزّتك لأصممتني، وعصيتك بيدي...»، إلخ.

ثمّ راح الكاتب يتكئ بعد أن تكسّر كلّ ما اعتمد عليه، على أحاديث لا سند لها ولا قيمة علميّة فيها، وأسانيد تحمل بين طيّاتها المهمل والمجهول.

ومن مصاديق ذلك، ما ذكر من احتجاج الزهراء عليها السلام على علي عليه السلام في أمر المزرعة التي باعها وأنفق أموالها، واستدلّ باحتجاج الزهراء عليها السلام على نفي عصمة الإمام(٣)، ولم يذكر الكاتب سند هذه الرواية الذي توزّع بين المهمل وبين الضعيف، أمثال

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨١.

(٢) دعاء كميل.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٢.

عبدالملك بن عمير بن سويد، الذي ضعّفه أحمد بن حنبل، وجعله يحيى بن معين مخلّطاً، وقال أبو حاتم بأنّه ليس بحافظ(١).

فهذا سند الرواية التي نفت العصمة عن علي عليه السلام، والتي اعتمد عليها الكاتب.

ثمّ راح يضعّف الرواية التي تحدّثت عن العصمة من خلال سندها فقال: (**الريان بن الصلت ضعيف**)(٢). مع أنّ النجاشي قال عنه: (ثقة صدوق)(٣)، وقال الطوسي: (ثقة)(٤).

أمّا ما ذكره من المهملين في الرواية فهم من مشايخ الصدوق الذي ترضّى عنهم، كما يقول السيّد الخوئي، ولم يميّز المهمل عند القدماء وهو ما عنونه الرجاليّون ولم يضعّفوه... وكان ابن داود يعنون المهمل كالممدوح، وكان القدماء يعملون بالمهمل كالممدوح(٥).

ثمّ راح يعتمد على علي بن محمّد بن الجهم ـ الذي كان يلعن أباه لأنّه سمّاه عليّاً، كما حدّثنا التاريخ بذلك(٦) ـ لنفي موضوع العصمة، لأنّ الأخير نقل رواية ظاهرها يدلّ على أنّ الإمام الرضا تحدّث عن عصمة الأنبياء، ولم يتحدّث عن عصمة الأئمّة، وهذا الاستدلال مثل الذي قبله، لأنّ الإمام سُئل عن عصمة الأنبياء أوّلاً، ولم يُسأل عن عصمة الأئمّة حتّى يتحدّث عنها في هذا الحديث، أضف إلى ذلك أنّه تحدّث الإمام الرضا نفسه عن العصمة قائلاً: «**الإمام المطهّر من الذنوب والمبرّأ من العيوب... فهو معصوم مؤيّد...**»(٧).

---

(١) تهذيب الكمال: ج ١٨، ص ٣٧٣، ر ٣٥٤٦.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٥.

(٣) رجال النجاشي: ص ١٦٥، رقم ٤٣٧.

(٤) رجال الطوسي: ٤١٥.

(٥) كليّات علم الرجال: ص ١٢٠ ـ ١٢٣.

(٦) معجم رجال الحديث: ج ١١، ص ٢٩٧، رقم ٧٩٧٠.

(٧) الكافي: ج ١، ص ٢٥٨، باب نادر في فضل الإمام وصفاته؛ عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ١٩٧، ح ١.

ولقد اعترف الكاتب بأنّ الإمام الرضا كان يتحدّث عن الإمامة بصراحة، وليس هي من صنع المتكلّمين فقال: (**كان ـ الإمام الرضا ـ يتحدّث عن الإمامة بصراحة وجرأة، ولم يكن يخشى الخليفة العبّاسي المأمون...**)[١]. فتلاشى قوله: إنّ الإمامة من صنع المتكلّمين.

معرفة الإمام بالنص عليه

لقد حفلت كتب الشيعة بالنصوص المتواترة والكثيرة، والتي دلّت على قيادة أهل البيت للمجتمع الإسلامي، وجاءت هذه النصوص من رسول الله ﷺ عليهم واحداً بعد الآخر في أحاديث كثيرة، عبّر عنها الشيخ المفيد بالمتواترة بقوله: (فإن قيل: ما الدليل على إمامة كلّ واحد من هؤلاء المذكورين؟

الجواب: الدليل على ذلك أنّ النبي ﷺ نصّ عليهم نصّاً متواتراً بالخلافة، مثل قوله ﷺ: «**ابني هذا الحسين إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمّة تسعة، تاسعهم قائمهم، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً**»)[٢].

ونقلت كتب الحديث الشيعيّة المعتبرة إمامة أُولئك بالنص المتواتر، وخصّصت لذلك أبواباً خاصّة تحت اسم الإشارة والنص على إمامة كلّ واحد من الأئمّة[٣]، وهذا جلي لكلّ من راجع كتب الحديث المعتبرة لديهم، ولكن للأسف غشّ أحمد الكاتب القارئ عندما قال: (**تعترف نظريّة الإمامة بعدم وجود النص على عدد من الأئمّة**)[٤].

وبعد أن علم الكاتب أنّ هذا الكلام لا ينطلي على العقول المتحرّرة والنيّرة والمطالِعة والباحثة عن الحقيقة، راح يبحث عن نظريّة المعاجز ليفنّد نظريّة الإمامة من خلالها، وقال: (إنّ لجوء الإمامة للمعاجز نتيجة عدم النصوص على الأئمّة)، وهذا

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٣.

(٢) النكت الإعتقاديّة: ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٣) الكافي: أبواب الإشارة والنص على الأئمّة عليهم السلام.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٨.

الكلام ثبت بطلانه فيما تقدّم، لأنّ النص على الإمام ثابت عند الإماميّة، بالإضافة إلى أنّ المعجز قد حصل للأولياء المتقين، كما حدّثنا به التاريخ، فضلاً عن الأئمّة الذين يمتلكون مميّزات ومؤهلات بنص القرآن الكريم، ولهذا قال الشيخ المفيد: (فإن قيل: ما الطريق إلى معرفته (الإمام الحجّة) حين ظهوره بعد استتاره؟

الجواب: الطريق إلى ذلك المعجزة على يده)(١).

وكلام الشيخ المفيد هذا لا يعني عدم وجود نص على الإمام المهدي فلجأ إلى المعجز، ولهذا قال قبل هذا الكلام: (فإن قيل: ما الدليل على إمامة كلّ واحد من هؤلاء المذكورين؟

الجواب: الدليل على ذلك أنّ النبي ﷺ نصّ عليهم نصّاً متواتراً بالخلافة...

فإن قيل: ما الطريق إلى معرفته (الإمام الحجّة) حين ظهوره بعد استتاره؟

الجواب: الطريق إلى ذلك المعجزة على يده)(٢).

وهذا يدل على أنّ النص عليهم ثابت بالتواتر، وأنّ المعجز لمعرفة الإمام المهدي لطول غيبته على الناس، فاختلط على أحمد الكاتب الأمر، وقال: إنّ المعجز هو طريق الإماميّة بعد فقدان النصوص.

وراح الكاتب يفتّش التاريخ عن شواهد لذلك، فلم يجد، فلجأ إلى علم الغيب وقال: **(إنّ هشام بن الحكم قد بنى قوله بإمامة الصادق على دعوى علم الإمام بالغيب)**(٣).

وسرّ كلامه هذا، أنّه اعتمد على مناظرة واحدة لهشام بن الحكم، استدعى الأمر أن يستدلّ هشام في بعض فروعها بعلم الإمام بالغيب، ولكن نسي أنّ هشام بن الحكم له كتاب حول النص على الأئمّة سماّه (الوصيّة والردّ على منكريها)، كما ذكر ذلك السيّد الخوئي(٤)، فكلام أحمد الكاتب أنّ هشام بن الحكم بنى على الغيب في

---

(١) النكت الإعتقاديّة: ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٢) النكت الإعتقاديّة: ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٩.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٧١، رقم ١٣٣٢٩.

الإمامة كلام خالٍ من البحث والتحقيق، بل لم يكتفِ بذلك، فاتهم هشام بأنّه لم يتحدّث إلّا عن دليل المعجز، وعلم الإمام بالغيب[١]، ونسي أنّ له كتاباً كاملاً باسم النص على الأئمّة أسماه (الوصيّة والردّ على منكريها)، ثمّ راح يتهم المتكلّمين الأوائل للشيعة بأنّ أمر النص لم يكن معتمداً عندهم[٢].

ولو سألنا أحمد الكاتب: من هم المتكلّمون الأوائل للشيعة؟ لأجاب: أنّ منهم محمّد بن خليل المعروف بالسكّاك، صاحب هشام بن الحكم، وكان متكلّماً على حدّ قول أحمد الكاتب[٣]، وذكر أحمد الكاتب نفسه أنّ له كتاباً أسماه (الإمامة والرد على من أبى وجوب الإمامة بالنص)[٤]، وصرّح بهذا الكتاب لهذا المتكلّم الإمامي كلّ من العلّامة الحلّي، والشيخ المفيد، والصدوق، والكشّي والطوسي[٥]، فلعلّ أحمد الكاتب نسي كلامه في (ص ٥١) واتهم المتكلّمين الأوائل للشيعة في (ص ٦٩) وقال: **(بل إنّ أمر النص لم يكن معتمداً عند المتكلّمين الأوائل)**.

وكذلك من المتكلّمين الأوائل هشام بن الحكم، وهو أيضاً له كتاب حول مسألة النص على الأئمّة سمّاه (الوصيّة والردّ على منكريها) كما يقول السيّد الخوئي[٦].

فكلام الكاتب قائم على أساس الكذب والافتراء.

وبعد عجزه التام وتخبّطه في طرح المواضيع راح يتهم السجّاد عليه السلام بعدم النص عليه، مع أنّ الثابت تاريخيّاً أنّ السجّاد عليه السلام نصّ عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما صرّح بذلك الكليني والطوسي[٧]، أضف إلى ذلك قول السجّاد نفسه: «**ثمّ انتهى الأمر إلينا**».

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٩.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٩.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٥١

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٥٢.

(٥) رجال النجاشي: ص ٣٢٨، رقم ٨٨٩؛ الفهرست للطوسي: ص ٢٠٧، رقم ٥٩٥.

(٦) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٧١، رقم ١٣٣٢٩.

(٧) الكافي: ج ١، ص ٥٩٤ ـ ٥٩٥، ح ٤؛ الغيبة للطوسي: ص ٩١.

وصرّح بذلك الشيخ الصدوق(١).

وبهذا يتضح أنّ بحث الكاتب قائم على الشعارات الفارغة والتحريف والتزوير والقطع الذي يقوم به للحقائق، والكذب والافتراء الذي طال حتّى الأئمّة عليهم السلام.

الإمامة في ولد الحسين عليه السلام

لقد اتفقت الكتب الشيعيّة وبعض الكتب السنيّة الحديثيّة على أنّ الإمامة سارية في ولد الحسين عليه السلام، وأشار إلى تلك الحقيقة المقدسي الشافعي، والقندوزي الحنفي، والخوارزمي، والحموئنيي الشافعي، وغيرهم من أهل السنّة، وكذلك الكليني والصدوق وغيرهم من علماء الشيعة ومحدّثيهم.

وتناقلت هذه الحقيقة ألسن الصحابة والفقهاء والمؤلّفين من لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومن أمير المؤمنين علي عليه السلام، ومن بعده من ولده.

فقد نقل الخوارزمي هذه الحقيقة عن سلمان الفارسي والحسين بن علي، كما قال القندوزي في ينابيعه، عن الحسين عليه السلام: «**دخلت على جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأجلسني على فخذه، وقال لي: إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمّة تاسعهم قائمهم، وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء**»(٢).

واتفق سلمان مع الحسين في نقله هذا بقوله: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإذا الحسين على فخذه وهو يقبّل عينيه ويلثم فاه وهو يقول: «**أنت سيّد، ابن سيّد، ابن إمام، أبو أئمّة، أنت حجّة، ابن حجّة، أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم**»(٣).

وانضمّ ابن عبّاس إلى نقل هذه الحقيقة، كما يقول الحموئيني الشافعي، الذي نقل عن ابن عبّاس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون**».

---

(١) كمال الدين: ص ٢٩٩، باب ٣١، ح ٢.

(٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤.

(٣) الخصال: ج ٢، ص ٥٩٥، ح ٣٨، أبواب الاثني عشر؛ كمال الدين: ٢٥٠، باب ٢٤، ح ٩.

وأكّد الكليني هذه الحقيقة على لسان الباقر عليه السلام بقوله: «يكون تسعة أئمّة بعد الحسين بن علي تاسعهم قائمهم»[١]، وكذلك قول الإمام الصادق عليه السلام: «يكون تسعة أئمّة بعد الحسين بن علي تاسعهم قائمهم».

وهذه الحقيقة حملتها إلينا الأسانيد الصحيحة التي تجاهلها الكاتب، ونذكر هنا سنداً واحداً من الكافي كدليل على ذلك:

سند الحديث: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير.

أمّا علي بن إبراهيم فهو ثقة في الحديث ثبت معتمد صحيح المذهب كما يقول الحلّي[٢]. وأمّا أبيه إبراهيم بن هاشم القمّي من الذين اتفق الأصحاب على وثاقته[٣]. وأما ابن أبي عمير فهو جليل القدر عظيم المنزلة عندنا وعند المخالفين[٤]. وأمّا سعيد ابن غزوان فقال عنه النجاشي: ثقة.

وأمّا أبو بصير الذي قال عنه ابن الغضائري: عندي ثقة. كما يقول السيّد الخوئي.

أضف إلى ذلك العشرات من الأحاديث التي نُقلت عن رسول الله[٥] وعن أمير المؤمنين[٦]، والتي آمن بها الصحابة، أمثال جابر بن عبدالله[٧] وسلمان الفارسي[٨]، وغيرهم، أكدت هذه الحقيقة أنّ الائمّة عليهم السلام من ولد الحسين عليه السلام.

وسأل أبو هريرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي

---

(١) أُصول الكافي: ج ١، ص ٥٩٩، باب ١٢٦، ح ١٥.
(٢) خلاصة الأقوال: ص ١٨٧، ر ٥٥٦.
(٣) فلاح السائل: ص ٢٨٤.
(٤) خلاصة الأقوال: ص ٢٣٩.
(٥) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤، ح ٤٥.
(٦) الكافي: ج ١، ص ٥٢٥، باب ١٢٦.
(٧) كمال الدين: ص ٢٩٣، ح ٣.
(٨) الخصال: ج ٢، ص ٩٥٥، ح ٣٨، باب الاثني عشر.

عَقِبِهِ﴾ قال: «جعل الإمامة في عقب الحسين يخرج من صلبه تسعة من الأئمّة ومنهم مهدي هذه الأُمّة»(١).

وصرّح بذلك علي بن الحسين بقوله: «فينا نزلت ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ والإمامة في عقب الحسين بن علي بن أبي طالب إلى يوم القيامة»(٢).

أضف إلى ذلك أنّ ابن أبي الحديد ذكر أنّ المهدي من ولد الحسين عليه السلام(٣).

وكذلك قال المقدسي الشافعي، عندما روى عن علي عليه السلام قوله في المهدي: «من ولد الحسين، ألا فمن تولّى غيره لعنه الله»(٤).

ولم يذكر الكاتب أي مناقشة لأسانيد ومتون هذه الأحاديث تحت عنوان الوراثة العموديّة، واكتفى بالقول بأنّ الإماميّة استدلّوا على ذلك بآية ﴿أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ﴾(٥). ولم يذكر المستدلّ بهذه الآية، ولكن نقل الصدوق أنّ الباقر وولده الصادق استدلّا بهذه الآية في إمامة علي بن الحسين(٦)، من جملة الاستدلالات على إمامة زين العابدين عليه السلام، وذكر الشيخ الصدوق روايات الاستدلال بأسانيد صحيحة، تركها أحمد الكاتب خوفاً من صحّتها، وإليك الأسانيد:

السند الأوّل: قال الصدوق: وعنه ـ أي عن سعد بن عبدالله ـ عن أحمد وعبدالله ابني محمّد بن عيسى، عن أبيهما، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن مسكان، عن عبدالرحيم القصير، ثمّ ذكر الاستدلال.

فأمّا سعد بن عبدالله الأشعري، فيقول الحلّي بحقّه: (جليل القدر، واسع الأخبار،

---

(١) كفاية الأثر: ص ٨٦.

(٢) كمال الدين: ص ٣٠٣، ح ٨.

(٣) شرح نهج البلاغة: ج ١، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢، شرح الخطبة رقم ١٦.

(٤) عقد الدرر: ص ١٣٢، باب ٤، فصل ٢.

(٥) الأنفال: آية ٧٥.

(٦) الإمامة والتبصرة من الحيرة: ص ٤٧ ـ ٤٩.

كثير التصانيف، ثقة، شيخ هذه الطائفة وفقيهها)[١].

وأمّا أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبدالله، فهو شيخ قم ووجهها وفقيهها من غير مدافع[٢]. وذكر أخاه عبدالله السيّد الخوئي في معجمه[٣]، وحسّنه المامقاني[٤].

وأمّا محمّد بن عيسى بن عبدالله، فهو شيخ القميّين باعتراف الحلّي[٥]، ووثقه المامقاني في تنقيحه[٦].

وأمّا عبدالله بن المغيرة، فهو ثقة ثقة لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه[٧].

وأمّا عبدالله بن مسكان، فهو ثقة عين عند النجاشي[٨]. وعبدالرحيم القصير حسّنه المامقاني في تنايجه[٩].

فتجاهل أحمد الكاتب هذا السند لما في رجاله من مدح وإطراء من قبل علماء الرجال.

وأمّا **السند الثاني**: سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري، عن محمود بن عيسى ابن عبيد، عن حمّاد بن عيسى، عن عبدالأعلى بن أيمن، عن الصادق عليه السلام.

فأمّا سعد، فقد تقدّم في السند الأوّل، وأمّا محمّد بن عيسى بن عبيد، فيقول النجاشي بحقّه: (جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف)[١٠]،

---

(١) خلاصة الأقوال: ص ١٥٦، رقم ٤٥٣.

(٢) خلاصة الأقوال: ص ٦١، رقم ٦٧.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ٣١١ ـ ٣١٢، رقم ٧١٢٨.

(٤) تنقيح المقال: ج ١، ص ٢٢، ر ١٤٢٦.

(٥) خلاصة الأقوال: ص ٢٥٧، رقم ٨٨١.

(٦) تنقيح المقال: ج ١، ص ١٤٣، رقم ١١٢١١.

(٧) خلاصة الأقوال: ص ١٩٩، رقم ٦١٩.

(٨) رجال النجاشي: ص ٢١٤، رقم ٥٥٩.

(٩) تنقيح المقال: ج ١، ص ٨٦، رقم ٦٥٧٥.

(١٠) رجال النجاشي: ص ٣٣٣، رقم ٨٩٦.

وقبل روايته العلّامة الحلّي[١].

وأمّا حمّاد بن عيسى، فقد عبّر عنه الكشّي بقوله: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، وأقرّوا له بالفقه)[٢]، وقال النجاشي بحقّه: (ثقة في حديثه صدوقاً)[٣].

وأمّا عبدالأعلى بن أعين، فيقول الشيخ المفيد عنه: (هو من فقهاء أصحاب الصادقين عليهما السلام والأعلام والرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم)[٤].

فهذه الأسانيد التي استدلّت بها الشيعة على إمامة زين العابدين بآية: ﴿أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾[٥]، والتي استغرب الكاتب من الاستدلال بها واستهزأ به[٦].

واستدلالات الشيعة لم تقتصر على ذلك فقط، بل وردت روايات كثيرة تناقلتها كتب الشيعة بالقبول والتسليم لما تحمل من صحّة في مضمونها وسندها.

كلّ ذلك أهمله الكاتب، وأطلق شعارات بعبارات إعلاميّة لا تنطلي على الباحثين والمحقّقين للموضوع.

استمرار الإمامة إلى يوم القيامة

يقول الترمذي وأحمد بن حنبل بسنديهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «**إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض**

---

(١) خلاصة الأقوال: ص ٢٤١ ـ ٢٤٢، رقم ٨٢١.

(٢) خلاصة الأقوال: ص ١٢٤ ـ ١٢٥، ر ٣٢٣.

(٣) رجال النجاشي: ص ١٤٢، رقم ٣٧٠.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٢٥٤، رقم ٦٢٢١.

(٥) الأنفال: آية ٧٥.

(٦) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٢.

وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض... فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[١].

وهذا الكلام له دلالات ودلالات، منها أنّ العترة معصومة من الخطأ والزلل، لأنّها لا تفترق عن القرآن، فمن جوّز عليهم الخطأ جوّز على القرآن الخطأ والاشتباه. ومنها أنّهم مع القرآن إلى يوم الورود، وهذه الحقيقة اعترف بها ابن حجر وقال: (وفي أحاديث الحث على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهّل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك)[٢].

وهذا ما يؤكّد استمرار الإمامة فيهم إلى يوم القيامة، وبهذه الحقيقة نطق الباقر عليه السلام بقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٣]، قال: «إنّهم الأئمّة من ولد علي وفاطمة إلى أن تقوم الساعة»[٤].

وكذلك قال الرضا عليه السلام: «إنّ الأئمّة من ولد علي وفاطمة إلى أن تقوم الساعة»[٥].

بالإضافة إلى العشرات من أمثال هذه الأحاديث التي ملأت كتب الشيعة، واتفقت عليها الإماميّة.

فلا طريق للكاتب في إنكار استمرار الإمامة إلى يوم القيامة، إلّا إنكار هذه الأحاديث وما قبلها كحديث الثقلين، ولكنّ أنّى له ذلك وقد تسالم على حديث الثقلين مسلم والترمذي وأحمد واليعقوبي[٦] وغيرهم.

---

(١) سنن الترمذي: ج ٥، ص ٣٧٨٨؛ مسند أحمد: ج ٣، ص ١٧.

(٢) الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٢.

(٣) النساء: آية ٥٩.

(٤) كمال الدين: ص ٢١٣، ح ٦.

(٥) مسند الرضا: ج ١، ص ١٠٨، ح ٦١.

(٦) صحيح مسلم: ج ٤، رقم ٢٤٠٨؛ سنن الترمذي: ج ٥، رقم ٣٧٨٨؛ مسند أحمد: ج ٣، ح ١٠٧٤٧؛ تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٠٢.

هل معرفة الإمام عند عموم الشيعة؟

الذي يظهر من بعض الروايات أنّ الموقف يحتّم على الإمام كتمان أمره ولو استلزم ذلك عدم معرفة الشيعة به، وهذا ما صرّح به الإمام موسى بن جعفر عليه السلام عندما سأله أحد أصحابه، قال له: جُعلت فداك، شيعتك وشيعة أبيك ضلّال ـ أي لا يعرفونك ـ فألقي إليه وأدعهم إليك، فقد أخذت عليَّ بالكتمان، قال عليه السلام: «من آنست منهم رشداً فألقِ عليه وخذ عليه بالكتمان، فإن أذاعوا فهو الذبح، فإن أذاعوا فهو الذبح»(١).

والجوّ الحاكم في هذه الرواية هو جوّ الإرهاب السائد في عصر الإمام موسى بن جعفر، وصرّح الكليني واصفاً هذا الإرهاب (إنّ أبا جعفر المنصور كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتفقت شيعة جعفر عليه السلام فيضربون عنقه)(٢).

فالإمام في الرواية أعلاه قسّم شيعته إلى قسمين:

الأوّل: من آنست منه رشداً.

الثاني: من لم تؤنس منهم رشداً.

أمّا القسم الأوّل، فأُولئك صرّح لهم الأئمّة بهويّة الإمام اللاحق، وبعض الأُمور الأُخرى التي يتحمّلونها بأمانة من دون شكّ، وكلّ الروايات التي تنصّ على الأئمة والصحيحة تدلّ على أنّ ذلك الرجل الذي تحمّل هذا النص هو من أُولئك الذين آنس منهم رشداً، ولهذا نجد أنّ الأئمّة يصرّحون بهويّة الإمام اللاحق للبعض، مثل قول الباقر عليه السلام لأصحابه: «هذا خير البريّة»، وأشار إلى الصادق عليه السلام(٣).

وهذا القسم كان يعرف الإمام جيّداً، ولكن في بعض الحالات يشتبه عليه بداية إمامة اللاحق بعد وفاة السابق، وسبب هذا الاشتباه بُعدُه عن محل إقامة الإمام السابق الذي تُوفّي، وهذا ما نصّ عليه الصادق عليه السلام عندما سأله أحد أصحابه: أفيسع

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٤١٣، ح ٧.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٦٧، باب ٧، ح ٥.

الناس إذا مات العالم ألّا يعرفوا الذي بعده؟ فقال: الإمام عليه السلام: «أمّا أهل هذه البلدة ـ يعني المدينة ـ فلا وأمّا غيرها من البلدان فبقدر مسيرهم»[1].

إذن، القسم الأوّل يعرفون الإمام جيّداً، وعدم معرفتهم في بعض الحالات ليس بالإمام كما اشتبه أحمد الكاتب، بل ببداية إمامته، كما نصّ الصادق على ذلك.

وأمّا القسم الثاني (من لم تؤنس منهم رشداً)، فهم عوام الشيعة، فأُولئك لا يستبعد منهم حتّى عدم معرفتهم بالإمام، فضلاً عن بداية إمامته، لما يلزم من معرفتهم محذور ذبح الإمام، كما نصّ على ذلك موسى بن جعفر عليه السلام[2]، فهم يعرفون الإمام من الشيوع العام، من دون امتلاك النص الصريح، لأنّ معنى هذا الامتلاك تعريض الإمام للخطر، وهذا ما صرّح به الصادق عليه السلام لعبدالأعلى عندما تكلّم الإمام عن صفات صاحب الأمر، فسأله عبدالأعلى: هل هذه الصفات مستورة مخافة السلطان؟ قال: «لا يكون في ستر إلّا وله حجّة ظاهرة، إنّ أبي استودعني ما هناك فلمّا حضرته الوفاة قال: ادعُ لي شهوداً، فدعوت أربعة من قريش فيهم نافع مولى عبدالله بن عمر، قال: اكتب، هذا ما أوصى به يعقوب بنيه: ﴿يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، وأوصى محمّد بن علي إلى جعفر بن محمّد، وأمره أن يكفّنه في بُرده الذي كان يصلّي فيه الجمعة، وأن يعممه بعمامته وأن يربع قبره ويرفعه أربع أصابع، ثمّ يخلّي عنه، فقال: اطووه، ثمّ قال للشهود: انصرفوا رحمكم الله، فقلت بعدما انصرفوا: ما كان في هذا يا أبتِ أن يُشهد عليه؟ فقال: إنّي كرهت أن تغلب، وأن يقال أنّه لم يوصَ، فأردت أن تكون لك الحجّة، فهو الذي إذا قدم الرجل البلد قال من وصي فلان، قيل: فلان»[3].

فالباقر عليه السلام وبتصريح الصادق عليه السلام يوضح إمامة ولده بأُمور عامّة ـ أي بمجرّد الوصيّة ـ خشيةً عليه، ولكن هذا البيان ليس للجميع على حدٍّ سواء، بل للخاصّة

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٤٤٢، باب ٨٩، ح ٣.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٤٤٠، باب ٨٩، ح ٢.

بيان آخر من نوع: «**هذا خير البريّة**»(١).

ولم يستطع أحمد الكاتب أن يميّز بين هذين القسمين من الشيعة، كما ميّزت رواية موسى بن جعفر بينهم، فاتهم عامّة الشيعة بالجهل بالإمام اللاحق، ووضع ذلك تحت عنوان (**ماذا يفعل الشيعة عند الجهل بالإمام؟**)(٢) وراح تحت هذا العنوان ينقل روايات لا علاقة لها بجهل الشيعة للإمام، من قبيل قول الراوي للإمام: إن أصبحت وأمسيت لا أرى إماماً أأتم به ما أصنع؟ قال الإمام: «**فأحبّ من تحبّ وابغض من تبغض حتّى يظهره الله عزّ وجلّ**».

وهذه الرواية لا علاقة لها بجهل الشيعة بالإمامة، بل هي ناظرة إلى زمن الغيبة، أي غيبة الإمام الثاني عشر، وكلمة (لا أرى) واضح معناها أي (لا أُشاهد)، وليس معناها (لا أعرف)، كما حمل ذلك الكاتب، ولهذا أجابه الإمام: فأحبّ من كنت تحبّ وابغض من كنت تبغض، وقرينة «**حتّى يظهره الله عزّ وجلّ**» واضحة لا تحتاج إلى بيان بأنّ الرواية ناظرة إلى الغيبة، ولهذا نقل الشيخ الصدوق هذه الرواية في كمال الدين تحت باب إخبارات الصادق عليه السلام عن الغيبة، أي غيبة الإمام الثاني عشر(٣)، وكذلك وضعها الكليني في باب الغيبة(٤).

فالرواية بعيدة كلّ البعد عمّا اعتقده الكاتب من جهل السائل بالإمام، وعمّم ذلك وقال بجهل الشيعة بالإمام.

ولمّا لم يجد الكاتب ما يسند كلامه راح يزوّر الروايات، ويحذف منها بعض الكلمات ليستقيم المعنى على ما يريد، فلقد زوّر كلام الصادق عليه السلام عندما نقل الكلام من كمال الدين، يقول أحمد الكاتب: (يقول الصادق: «**كيف أنتم إذا بقيتم دهراً من عمركم لا تعرفون الإمام**»؟ قيل: فإذا كان ذلك فكيف نصنع؟... قال: «**تمسّكوا بالأوّل**

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٦٧، باب ٧، ح ٥.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٤.

(٣) كمال الدين: ص ٣١٤، باب إخبارات الصادق عن الغيبة.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٣٩٦، باب ٣١ في الغيبة.

حتّى يستبين لكم»[١].

فحذف الكاتب كلمة من هذه الرواية، وهي أنّ الإمام لم يقل: (تمسّكوا بالأوّل)، بل قال: «تمسّكوا بالأمر الأوّل»، أي تمسّكوا بما جاءكم من أهل البيت حول هذا الموضوع ـ موضوع الإمامة ـ وأنّ هناك اثني عشر إماماً، الثاني عشر هو الذي لا تعرفونه، أي لا تتصلون به مباشرة، فأراد الكاتب من حذفه كلمة «الأمر» أن يشوّش ذهن القارئ بأنّ الإمام يوصي بالتمسّك بالإمام الأوّل عند الجهل بالإمام اللاحق ـ الثاني ـ ولكن عندما أُضيفت كلمة «الأمر»، صار واضحاً بأنّ الإمام يأمرهم بالتمسّك باثني عشر إماماً وإن غاب الثاني عشر[٢].

أضف إلى ذلك، أنّ الرواية ناظرة إلى زمن الغيبة، ولا علاقة لها بجهل الشيعة بالإمام اللاحق بعد فقد السابق، فالرواية ناظرة إلى غيبة الثاني عشر المشخّص عند الشيعة نسبه، فلا يجهلونه، ولكن لا يرونه حتّى يأخذون معالم دينهم كما تعوّدوه من الأئمّة السابقين، فأمرهم الصادق عليه السلام أن يتمسّكوا بأُمور دينهم التي حصلوا عليها من الأئمّة السابقين، والتي في طليعتها إمامة الثاني عشر حتّى يظهره الله تعالى.

وراح الكاتب يسوق أحاديث وروايات لا علاقة لها بجهل الشيعة للإمام مطلقاً، بل هي روايات خاصّة بالغيبة، ووضعها العلماء في أبواب الغيبة، فلعلّ الكاتب غفل عن ذلك.

ضرورة وجود العالم الربّاني المفسّر للقرآن

استغرب أحمد الكاتب تحت هذا العنوان قول الشيعة بأنّ عليّاً قيّم القرآن، كما جاء في رواية الكافي، وشهد بذلك منصور بن حازم، فقال: (فأشهد أنّ عليّاً كان قيّم القرآن)[٣]، فاستغرب الكاتب ذلك، ورفض هذا المنصب لعلي عليه السلام بين طيّات بحثه، فلنترك استدلالات الشيعة وأحاديثهم في هذا الخصوص، ولنأتِ إلى العامّة لنرى هل

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٤.

(٢) كمال الدين: ص ٣٢٧، ح ٣٩، باب ٣٣.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٢٤٥، باب ٨.

هذا الاستغراب في محلّه أم لا؟

يقول النسائي: (لمّا رجع رسول الله ﷺ عن حجّة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحاف فَقُممن، ثمّ قال: «كأنّي دعيت فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»(١).

وكلمة «لن يفترقا» تدل على أنّ كلّ ما عند أهل البيت هو القرآن بعينه، وإلّا لجاز الكذب على رسول الله وحاشاه من ذلك، ومصاديق أهل البيت أوضح من أن نقيم الاستدلال عليها، أضف إلى ذلك أنّ علياً عليه السلام نفسه نطق بهذه الحقيقة وقال:

«إنّ الله تبارك وتعالى طهّرنا وعصمنا وجعلنا شهداء على خلقه وحجّته في أرضه، وجعلنا مع القرآن وجعل القرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا»(٢).

ولا نجد في التاريخ كلّه أنّ رجلاً وقف بوجه علي وأبنائه وردّ كلامهم، ألا يكون ذلك دليلاً على أنّه قيّم للقرآن؟ فلماذا لا يكون قيّماً للقرآن وهو القائل:

«ما نزلت آية إلّا وقد علمت فيما نزلت وأين أُنزلت وعلى من نزلت، إنّ ربي وهب لي لساناً طلقاً وقلباً عقولاً»(٣).

وقال ابن ماجه عن ابن جنادة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «علي منّي وأنا منه، ولا يؤدّي عنّي إلّا علي»(٤).

والمورد لا يخصّص الوارد، فعلي يؤدّي كلّ ما أدّاه رسول الله ﷺ، والقرآن صلب الشريعة التي أدّاها رسول الله ﷺ للناس، ولا يؤدّي للناس بعد رسول الله بنص الحديث إلّا علي عليه السلام. ومن زاوية أُخرى أنّ رسول الله ﷺ يؤدّي القرآن بلا خطأ أو اشتباه، ومن غير المعقول أن ينصب للناس من يخطئ ويشتبه، ويدعوهم إلى

---

(١) السنن الكبرى للنسائي: ج ٥، ص ٤٥، ح ٨١٤٨.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٧، ح ٥.

(٣) مناقب الخوارزمي: ص ٩٠؛ الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٢٥٧.

(٤) سنن ابن ماجه: ج ١، ح ١١٩، باب الفضائل.

طاعته، وإلّا كان ذلك ترخيصاً في اتباع الخطأ، وهو محال على رسول الإنسانيّة.

ويقول البخاري: إنّ النبي ﷺ قال لعلي: **«أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى»**(١).

وهل يستطيع الكاتب أو غيره أن يقول: إنّ رسول الله ﷺ ليس بقيّم على القرآن، فإذا كان كذلك، وعلي منه بمنزلة هارون من موسى، أفلا يكون قيّماً على القرآن بعده؟!

ويقول الترمذي: قال النبي ﷺ: **«أنا دار الحكمة وعلي بابها»**(٢).

فلماذا هذا الاستغراب وهذه الجعجعة، وهذا تراث المسلمين أعم من كونه شيعياً أو سنّياً يصرّح بهذه الحقائق لأمير المؤمنين؟!

وبعد أن أفلس الكاتب من إيجاد الخدشة بعلي من هذا الجانب، راح يؤجّج نار حقده بين المسلمين بدعوى أنّ معنى علي قيّم القرآن: **(عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة)**(٣).

وهذا ما لم يقله علي ولا أبناؤه ولا أتباعه، ومعنى قيمومة علي أنّه عليه السلام عالم بجميع الأحكام دقيقها وجليلها، الظاهر منها والباطن، وكلّ ما ورد في القرآن، وصرّح بهذه الحقيقة هو بقوله: «ما نزلت آية إلّا وقد علمت فيما نزلت، وأين نزلت، وعلى من نزلت، إنّ ربي وهب لي لساناً طلقاً وقلباً عقولاً»(٤).

وفرق واضح بين عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن، وبين علم أمير المؤمنين بالقرآن، فأراد الكاتب أن يخلط بين المعنيين ليؤجّج الفتنة.

وراح الكاتب يحرّف استدلالات الشيعة على أنّها دالّة على عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة، وهذا تزوير منه وتحريف

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الفضائل، باب مناقب أمير المؤمنين، ح ٣٥٠٣.

(٢) سنن الترمذي: ج ٥، ص ٥٩٦، ح ٣٧٢٣.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٠.

(٤) مناقب الخوارزمي: ص ٩٠؛ الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٢٥٧.

لكلمات كبار علماء التشيّع وفقهائهم.

ونذكر هنا مقالاً واحداً للمرتضى، ذكره الكاتب دليلاً على عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن مباشرة، وقول المرتضى هو:

(لابدّ من أن يكون الإمام عالماً بجميع الأحكام، حتّى لا يشذّ عليه شيء منها، وإلّا لزم ذلك أن يكون قد كلّف القيام بما لا سبيل له إليه... أمّا الذي يدلّ على وجوب كون الإمام عالماً بجميع الأحكام فهو أنّه قد ثبت أنّ الإمام إمام في سائر الدين، ومتولٍّ للحكم في جميعه جليله ودقيقه، ظاهره وغامضه، وليس يجوز أن لا يكون عالماً بجميع الدين والأحكام)(١).

وهذه العبارة نقلها أحمد الكاتب ليستدلّ بها على أنّ المسلمين لا يستطيعون التعامل مع القرآن مباشرة، وواضح الحقد الدفين لإثارة الفتنة بين المسلمين عند الكاتب، وهذه العبارة لا علاقة لها بما ذكر، بل تؤكّد أنّ الإمام عالم بجميع الأحكام، فالذي يختلف فيه المسلمين فالمرجع لهم فيه الإمام عليه السلام، والذي لا يختلفون فيه واضح يتعاملون به مباشرة مع القرآن وإن كان المعنى الدقيق للقرآن عند أمير المؤمنين وعترته. فلقد خلط الكاتب بين مسألتين:

الأُولى: عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة.

الثانية: الإحاطة الكاملة بمعاني القرآن، دقيقه وجليله، ظاهره وغامضه.

أمّا بالنسبة إلى المسألة الأولى، فقول الشيعة واضح في قدرة المسلمين على التعامل مع القرآن والاستفادة منه، فالأئمّة يأمرون شيعتهم بالرجوع إلى القرآن في معرفة الحديث الصحيح من غيره، يقول الصادق عليه السلام: «كلّ شيء مردود إلى الكتاب والسنّة، وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف»(٢).

فكيف يأمر الإمام شيعته بالرجوع إلى القرآن لمعرفة صحّة الحديث وكذبه، وكيف ينقل الشيعة ذلك في موسوعاتهم الحديثيّة المعتمدة وهم يقولون بعدم استطاعة

---

(١) نقلها أحمد الكاتب في ص ٦١ عن الشافي للمرتضى: ص ١٤ ـ ١٥.

(٢) الكافي: ج ١، ص ١٢١، باب ٢٢ الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، ح ٣.

المسلمين التعامل مع القرآن.

نعم، الإحاطة الدقيقة والكاملة بمعاني ومعارف القرآن اختصّ بها أهل البيت عليهم السلام، ونسبوها لأنفسهم، ولم يقف أحد بوجههم ويرد ذلك عليهم، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «ما نزلت آية إلّا وقد علمت فيما نزلت وأين أُنزلت وعلى من نزلت، إنّي ربّي وهب لي لساناً طلقاً وقلباً عقولاً»(١).

وعدم اعتراض أي من المسلمين عليه يثبت هذه الحقيقة، أضف إلى ذلك قوله عليه السلام: «وجعلنا مع القرآن وجعل القرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا»(٢).

وكيف يفارقون القرآن وقد جعلهم الله ورسوله أحد الثقلين على لسان الصادق الأمين: «إنّي تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي»(٣)، واستدلال الشيعة حول الإحاطة الكاملة بالقرآن، وليس التعامل المطلق مع القرآن.

وممّا يؤكّد قول الشيعة ما نقله سعيد بن المسيّب بقوله: (كان عمر بن الخطّاب يتعوّذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن)(٤).

فلماذا يتعوّذ؟ ألم يكن القرآن بين يديه ويرجع إليه ويخرج ما يريد؟! ولهذا كان الإمام علي عليه السلام يقول: «سلوني» بملء فمه، ولم يقل ذلك أحد من الصحابة، كما صرّح بهذا سعيد بن المسيّب(٥).

الفاضل والمفضول أو أفضليّة الإمام

ونتيجة للمؤهلات الذاتيّة والربانيّة ـ كالعصمة والعلم وغيرهما ـ يتوَّج الإمام وسام الأفضليّة على غيره، يقول الشيخ الطوسي: (الإمام يجب أن يكون أفضل من

---

(١) مناقب الخوارزمي: ص ٩٠؛ الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٢٥٧.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٧، ح ٥.

(٣) السنن الكبرى: ج ٥، ص ٤٥، ح ٨١٤٨ (١٢).

(٤) ينابيع المودّة: ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٦٦.

(٥) ينابيع المودّة: ج ٢، ص ٤٠٥، ح ٦٧.

رعيّته في الظاهر، والدليل ما تقرّر في عقول العقلاء من قبح جعل المفضول رئيساً وإماماً في شيء بعينه على الفاضل، ألاترى أنّه لا يحسن منّا أن نعقد لمن كان لا يحسن الكتابة إلّا ما يحسنه المبتدئ المتعلّم الرياسة في الكتابة على من هو في الحذق بها والقيام بحدودها بمنزلة ابن مقلة حتّى نجعله حاكماً عليه فيها وإماماً له في جميعها، وكذلك لا يحسن أن نقدّم رئيساً في الفقه وهو لا يقوم من علوم الفقه إلّا بما يتضمّنه بعض المختصرات على ما هو في الفقه بمنزلة أبي حنيفة، وهذه الجملة لا يدخل على أحد فيها شبهة لأنّها معلومة بالضرورة، ومن نازع فيها لا يحسن مكالمته)[١].

واستدلال الشيعة هذا ينبع من فيوضات رسول الله ﷺ في هذا المجال عندما قال: «من ولّى رجلاً وهو يعلم أنّ غيره أفضل منه فقد خان الله في أرضه»[٢].

وعندما خلص أحمد الكاتب إلى هذا البحث لم يستطع أن يتكلّم حرفاً واحداً عليه لما فيه من موافقته للنقل والعقل، واكتفى بنقل كلمات المفيد والطوسي في هذا الخصوص[٣].

هل طفولة بعض الأئمّة مشكلة واجهت الشيعة؟

ممّا لا شكّ فيه أنّ بعض الأئمّة عليهم السلام توفّي آباؤهم وهم دون سن البلوغ، ولكن هل هذه مشكلة حقّاً أم أُريد بإثارتها بعد عشرات السنين من حياة الأئمّة، التشويش على أذهان الناس، والانتقاص من مذهب التشيّع.

وقبل كلّ شيء، فالشيعة تعرض اعتقادها على القرآن الكريم لترى هل حصل هذا بنص القرآن، وأنّ الله نصّب لقيادة الناس من هو دون سن البلوغ أم لا؟

قال تعالى بحقّ يحيى عليه السلام: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾[٤]، وقال تعالى بحقّ عيسى عليه السلام:

---

(١) تلخيص الشافي: ج ١، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧.

(٢) الإمامة وأهل البيت: ج ١، ص ٦٨.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٤) مريم: الآية ١٢.

﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً﴾[١].

قال الرازي في الحكم الذي أُعطي ليحيى: إنّه النبوّة[٢]. وذلك لأنّ الله تعالى قد أحكم عقله في صباه، وأوصى إليه، ذلك لأنّ الله تعالى بعث يحيى وعيسى عليهما السلام وهما صبيّان.

إذن، مسألة تقليد منصب النبوّة والقيادة والحكم لمن هو صبي لا ضير فيه بنص القرآن.

ولمّا كانت الإمامة الإلهيّة تجري مجرى النبوّة، وأنّ أمر الإمامة ليس بيد أحد، بل بيد الله تعالى يضعه حيث يشاء، كما يقول أبو بصير: كنت عند الصادق عليه السلام، فذكروا الأوصياء وذكرت إسماعيل، فقال: «لا والله يا أبا محمّد، ما ذاك إلينا، وما هو إلّا إلى الله عزّ وجلّ ينزل واحداً بعد واحد»[٣].

ويقول الإمام الصادق عليه السلام لأحد أصحابه: «أترون الموصي منا يوصي إلى من يريد؟ لا والله، ولكن عهدٌ من الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم لرجل فرجل حتّى ينتهي الأمر إلى صاحبه»[٤].

إذن، وبعد ما تقدّم، فلا ضير أن يكون الجواد أو غيره من الأئمّة عليهم السلام بأعمار معيّنة ويستلمون الحكم والقيادة للشيعة.

يقول الشيخ المفيد: (إنّ كمال العقل لا يستنكر لحجج الله تعالى مع صغر السن، قال الله سبحانه: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً﴾، فخبر عن المسيح عليه السلام بالكلام في المهد، وقال في قصّة يحيى عليه السلام: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾، وقد أجمع جمهور الشيعة مع سائر من خالفهم على أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا عليّاً عليه السلام وهو صغير السن، ولم يدعِ الصبيان غيره، وباهل بالحسن والحسين عليهما السلام وهما طفلان، ولم يُرَ مباهل قبله ولا بعده باهل بالأطفال، وإذا كان

---

(١) مريم: الآية ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) تفسير الفخر الرازي: ج ٢١، ص ١٦٤.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٣٧، ح ١.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٣٣٧، ح ٢.

الأمر على ما ذكرناه من تخصيص الله تعالى حججه على ما شرحناه، بطل ما تعلّق به هؤلاء القوم)[١].

وقال أيضاً: (أجمع أهل التفسير إلّا من شذّ منهم في قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، أنّه كان طفلاً صغيراً في المهد أنطقه الله تعالى حتّى برّأ يوسف عليه السلام من الفحشاء وأزال عنه التهمة)[٢].

إذن، مسألة تصدّي من هو دون سن البلوغ أمرٌ واقعٌ ولا مانع منه لحجج الله تعالى أبداً.

وبعد الفراغ من جواب القرآن على ذلك، نأتي إلى قرناء القرآن، الذين لم يفارقوا القرآن، ولن يفارقهم حتّى يردوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحوض بنصّ الصادق الأمين صلى الله عليه وآله وسلم، يقول صفوان بن يحيى: عندما أشار الإمام الرضا عليه السلام إلى الجواد عليه السلام ونصّبه ودلّ عليه، وهو ابن ثلاث سنين، قلت للإمام: جعلت فداك، هذا ابن ثلاث سنين، فقال: «وما يضرّه من ذلك، فقد قام عيسى بالحجّة وهو ابن ثلاث سنين»[٣].

وقد قيل للجواد: إنّ الناس ينكرون عليك حداثة سنّك، فقال: «وما ينكرون من ذلك وقد قال الله تعالى لنبيّه: ﴿قُلْ هَـٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾، فوالله ما اتبعه حينئذ إلّا علي وله تسع سنين، وأنا ابن تسع سنين»[٤].

فقد اتفق القرآن وقرناؤه على ردّ تلك الشبهات، فكلّ ذلك أهمله الكاتب ولم يُشِر إليه، ولم يناقشه بكلمة واحدة.

ثمّ رد الشيخ المفيد الشبهة التي طُعِّمت بالآية: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ

(١) الفصول المختارة: ص ٣١٦.

(٢) الفصول المختارة: ص ٢٧٥.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٣٨٢، ح ١٠.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٤٤٧، ح ٨.

﴿فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾(١)، فقال: هذا كلام يوهم الضعفة ويوقع الشبهة لمن لا بصيرة له، ويروع بظاهره قبل الفحص عن معناه، والعلم بباطنه وحجيّة القول فيه.

إنّ الآية التي اعتمدها هؤلاء القوم في هذا الباب، خاصّة وليست بعامّة، بدلالة توجب خصوصها، وتدلّ على بطلان الاعتقاد لعمومها، وذلك أنّ الله سبحانه وتعالى قد قطع العذر في كمال من أوجب له الإمامة، ودلّ على عصمته من نصّبه للرئاسة، وقد وضّح بالبرهان القياسي، والدليل السمعي، إمامة هذين الإمامين فأوجب ذلك خروجهما من جملة الأيتام الذين توجه نحوهم الكلام)(٢).

وراح يسوق الآيات التي خصصت بدليل العقل والنقل والإجماع، فقال:

(كما أوجب العقل خصوص قوله تعالى: ﴿وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقام الدليل على عدم العموم في قوله تعالى: ﴿وَأُوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾، ﴿وَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وكما خصّ الإجماع قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاث وَرُباع﴾ فأفرد النبي ﷺ بغير هذا الحكم ممن انتظمه الخطاب)(٣).

فأبطل الشيخ المفيد عمدة الاستدلال على الشيعة بالقرآن الكريم، حيث أورد عليهم آيات تدلّ في ظاهرها على العموم، ولكن خصّصت تارة بالدليل العقلي، وأُخرى بالدليل الشرعي، وثالثة بالإجماع، فهذا لم يذكره الكاتب، بل ذكر فقط قول الشيخ المفيد:

(إنّ الخصوص قد يقع في القول ولا يصحّ وقوعه في عموم العقل، والعقل موجب لعموم الأئمّة بالكمال والعصمة، فإذا دلّ الدليل على إمامة هذين النفسين ـ الجواد والهادي ـ وجب خصوص الآية فيمن عداهما بلا ارتياب)(٤).

---

(١) النساء: الآية ٦.

(٢) الفصول المختارة: ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣) الفصول المختارة: ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٣ ـ ١١٤.

وجعل هذا الكلام من مبتدعات الشيخ المفيد، ولم ينقل رد الشيخ المتقدّم، والسرّ في عدم نقله لكلام الشيخ كاملاً، هو إيقاع السامع في فخ نصبه الكاتب له، بأنّ نظريّة الإمامة من صنع المتكلّمين، ولهذا ذكر ردّ المفيد العقلي، ولم يذكر النصوص التي استدلّ بها المفيد، وأهمل كلّ ردود الشيعة على هذه الشبهة بطريقها النقلي والعقلي.

وراح الكاتب يتهم الشيخ المفيد بعدم مراجعة التاريخ[١]، وخالف باتهامه هذا واقع الشيخ المفيد الذي ألّف في التاريخ عدّة مؤلّفات، مثل الإرشاد، والجمل، والتواريخ الشرعيّة، والمعراج، إضافة إلى مؤلّفاته الحديثيّة والكلاميّة، وقد اتفق علماء الرجال السنّة والشيعة ـ عدا أحمد الكاتب ـ على تضلّع الشيخ المفيد بالتاريخ، ووصفوه بأنّه صاحب التصانيف الكثيرة، ومن أراد فليرجع إلى أي كتاب رجالي ليعرف مكانة الشيخ المفيد في التاريخ الإسلامي[٢].

وأشكل الكاتب على كلام الشيخ (والعقل موجب نعموم الأئمّة بالكمال والعصمة)، وذلك بنفي موضوع العصمة والإمامة بدون ذكر مصدر لكلامه هذا، بل وضعه في خانة الإعلام الخالي من التوثيق. والشيعة لا يؤثّر عليها من يطلق الشعارات، فلقد تعوّدت على هذا التيّار من قديم الزمان، لأنّ التهمة من هذا التيّار مصداق لقول الشاعر: **وإذا أتتك مذمّة من ناقص**

واستعار الكاتب إشكال الشيعة على السنّة، بأنّ أخبار الآحاد لا تخصّص القرآن في مسألة **﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾** فأشكل الشيعة على السنّة، لماذا أخرجتم ولد رسول الله ﷺ من عموم هذه الآية بخبر واحد ينقضه القرآن ويردّه اتفاق آل محمّد[٣].

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١١٤.

(٢) تاريخ الإسلام: وفيات سنة ٤١٣، ص ٣٣٢؛ العبر: ج ٢، ص ٢٢٥؛ دول الإسلام: ج ١، ص ٢١٦؛ مرآة الجنان: ج ٣، ص ٢٢.

(٣) الفصول المختارة: ص ١٥٣.

استعار أحمد الكاتب هذا الإشكال من الشيعة ليشكل عليهم بأنّ أخبار الآحاد لا تخصّص القرآن، ومن قال لك بأنّ أخبار الآحاد تخصّص القرآن؟ فالشيعة لا تستدلّ بأخبار الآحاد، ولا بالأدلّة العقليّة والفلسفيّة الظنيّة، بل تستدلّ وكما يقول الشيخ المفيد: (بدليل العقل وبرهان القياس وتواتر الأخبار)[١]، وما قاله الكاتب بأنّ الخبر الضعيف لا يخصّص القرآن تتمسّك به الشيعة على خصومهم، وتعلّمه الكاتب منهم، وأشكل به عليهم.

---

(١) الفصول المختارة: ص ١٥٣.

الفصل السابع

حديث الخلفاء اثنا عشر

حديث الخلفاء اثنا عشر كلّهم من قريش

أكّدت النظريّة الإماميّة الاثنا عشريّة هذا الحديث الذي نقلته كتب المسلمين، وتسالموا عليه، وجعلت هذا النقل حجّة عليهم، وطالبتهم بإعطاء مصداق حقيقي لهذا الحديث.

ولم يجهد الكاتب نفسه بإعطاء مصداق لذلك، بل نفى هذه النظريّة من الأساس، وقال: **(إنّ الأحاديث السنيّة بالذات لا تحصرهم في اثني عشر)**(١).

وعلى الباحث أن يستقرئ التاريخ في إثبات قضيّة ونفيها، فلو استنطقنا التاريخ حول هذه المسألة لوجدنا البخاري يقول في صحيحه بسنده إلى جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**يكون اثنا عشر أميراً**، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي إنّه قال: **كلّهم من قريش**»(٢).

وقال مسلم في صحيحه، بسنده عن رسول الله ﷺ، قال: «**لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة**»، ثمّ قال كلمة لم أفهمها، فقلت: لأي ما قال؟ فقال: «**كلّهم من قريش**»(٣).

وكذلك نقل مسلم الحديث بلفظ قريب، وبسند آخر عن رسول الله ﷺ: «**لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة... كلّهم من قريش**»(٤).

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٦.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، ح ٦٧٩٦.

(٣) صحيح مسلم: ح ١٨٢١، كتاب الإمارة.

(٤) المصدر السابق.

ونقله أيضاً بسند ثالث وبلفظ: «لا يزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة ويكون عليكم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»(١).

وروى الترمذي، قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون من بعدي اثنا عشر أميراً... كلّهم من قريش»(٢).

وتسالم الفريقان على هذه النظريّة الاثني عشريّة التي نطق بها لسان رسول الله ﷺ.

وإليك جملة من المصادر التي نقلت هذا الحديث:

١ ـ صحيح البخاري: ج ٤، ص ١٦٤، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف.

٢ ـ صحيح مسلم: ج ١٢، ص ٢٠٢ وج ١٣، ص ٣١٩، دار الكتب العلميّة بيروت.

٣ ـ سنن الترمذي: ج ٤، ص ٥٠١.

٤ ـ سنن أبي داود: ج ٤، ص ١٠٦، رقم ٤٢٧٩ ـ ٤٢٨١.

٥ ـ مسند أحمد: ج ٥، ح ٩٠ و٩٣ و٩٧ و ١٠٠ و١٠٦ و١٠٧.

٦ ـ المعجم الكبير للطبراني: ج ٢، ص ٢٣٨، رقم ١٩٩٦.

٧ ـ مستدرك الحاكم: ج ٣، ص ٦١٨.

٨ ـ حلية الأولياء: ج ٤، ص ٣٣٣.

٩ ـ البداية والنهاية: ج ١، ص ١٥٣.

١٠ ـ الحاوي للفتاوي: ج ٢، ص ٨٥.

١١ ـ مشكاة المصابيح للتبريزي: ج ٣، ص ٣٢٧، رقم ٥٩٨٣.

١٢ ـ السلسلة الصحيحة للألباني: حديث رقم ٣٧٦.

١٣ ـ كنز العمّال: ج ١٢، ص ٣٢، ح ٣٣٨٤٨ و٣٣٨٥٨ و ٣٣٨٦١.

١٤ ـ فرائد السمطين: ج ٢، ص ١٤٥، ح ٤٢.

---

(١) صحيح مسلم: ح ١٨٢١، كتاب الإمارة.

(٢) سنن الترمذي: ج ٤، ص ٤٣٤، ح ٢٢٢٣.

١٥ ـ ينابيع المودّة: ج ٣، ص ١٠٤، باب ٧٠٧.

١٦ ـ صحيح مسلم بشرح النووي: ج ١٢، ص ٢٠١.

١٧ ـ شرح ابن الجوزية لسنن أبي داود: ج ١١، ص ٣٦٣، رقم ٤٢٥٩.

١٨ ـ عون المعبود، شرح سنن أبي داود: ج ١١، ص ٣٦٢، ح ٤٢٥٩.

١٩ ـ فتح الباري: ج ١٣، ص ٢١١.

كلّ هذه المصادر وغيرها خرّجت ولادة النظريّة الاثني عشريّة من لسان رسول الله ﷺ ومن كتب الفكر الإسلامي المعتمدة، ومن أراد أن يستوعب هذا الحديث بكلّ أبعاده، فليراجع إحقاق الحقّ[1]، حيث استعرض المؤلّف ما ورد في كتب العامّة لهذا الحديث، ثمّ ذكر الصحابة الراوين له، فكلّ ذلك أنكره أحمد الكاتب وجعل ميلاد النظريّة الاثنا عشريّة في القرن الرابع.

مصاديق حديث «الخلفاء اثنا عشر»

ولو سألنا الفكر الإسلامي عن مصاديق هذا الحديث، انشعب القوم إلى قسمين:

القسم الأوّل: تخبّط في طرح مصداق حقيقي لهذا الحديث، بحيث انتهى إلى عدّ يزيد بن معاوية من مصاديقه.

قال ابن كثير: الخلفاء الأربعة ـ أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ـ وعمر بن عبدالعزيز وبعض بني العبّاس، واستظهر أنّ المهدي منهم[2].

وجعل ابن القيّم الجوزيّة معاوية ويزيد ابنه من مصاديق أُولئك الخلفاء[3].

وقالِ القاضي الدمشقي: (الخلفاء الأربعة، ومعاوية، ويزيد بن معاوية، وعبدالملك ابن مروان وأولاده الأربعة ـ الوليد وسليمان ويزيد وهشام ـ وعمر بن عبدالعزيز).

فلقد عدّ يزيد منهم، متناسياً أنّ الحديث يحمل صفات خاصّة لتلك المصاديق،

---

(١) إحقاق الحقّ: ج ١٣، ص ١ ـ ٤٨.

(٢) تفسير ابن كثير: ج ٢، ص ٢٤، تفسير الآية ١٢ من سورة المائدة.

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود: ج ١١، ص ٢٤٤، شرح حديث ٤٢٧١.

منها أنّ الدين لا يقوم إلّا بهم، وهم القيّمون على دين الله، أمّا يـزيد فـهو شـارب للخمور بالاتفاق، يقول عنه سعيد بن المسيّب: (كانت سنوات يزيد شؤماً، في السنة الأولى قتل الحسين بن علي وأهل بيت رسول الله، وفي الثانية استبيحت حرم رسول الله وانتهكت حرمة المدينة، وفي الثالثة سفكت الدماء في حرم الله وحرقت الكعبة)[١].

وأخيراً أجمل الرأي السنّي في إعطاء مصداق لهذا الحديث السيوطي، بفشل هذه النظريّة في تحديد معنى محدّد لذلك الحـديث، فـقال: (لم يـقع إلى الآن وجـود اثـني عشر)[٢].

وأشار الدكتور أحمد محـمود صبحي إلى ذلك، أي باعترافه بعجز النظريّة السنيّة عن إعطاء نظريّة سياسيّة متماسكة، فقال: (أما من الناحية الفكريّة فلم يـقدّم أهـل السنّة نظريّة متماسكة في السياسة)[٣].

إذن، حديث الخلفاء اثنا عشر، مجرّد ألفاظ لا يمثّله مصداق على أساس النـظرة السنيّة له.

القسم الثاني: أعطى مصاديق واضحة لحديث الخلفاء اثنا عشر، وهم أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ولم يحتج هذا القسم إلى عناء البحث والتحقيق لإثبات ذلك، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أشار إليهم في أحاديث عديدة، منها ما نقله الترمذي وأحمد بن حنبل وابن حجر والحاكم النيسابوري وغيرهم، حيث نقلوا حديث الثقلين الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي.... لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض**»[٤].

وهذا الحديث المتسالم عليه، قد ترجم مصاديق «الخلفاء اثنا عشر» لما في ذلك

---

(١) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٢٤٠.

(٢) الحاوي للفتاوي: ج ٢، ص ٨٥.

(٣) الزيديّة: ص ٣٥ ـ ٣٧.

(٤) سنن الترمذي: ج ٥، ص ٦٦٢، ح ٣٧٨٦؛ الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٦٥٣؛ المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٦٠ ـ ١٦١، ح ٤٧١١.

الحديث من صفات لا تجتمع بأيٍّ كان إلّا أن يكون قريناً للقرآن، ومن تلك الصفات: «لايزال الإسلام عزيزاً»، «لايزال الدين قائماً»، «لايزال هذا الأمر عزيزاً»، «يكون لهذه الأمّة اثنا عشر قيماً»، فعزّة الدين وقيمومته اقترنت بأُولئك الاثني عشر الذين ذكرهم الحديث.

ونقل أيضاً هذا الاتجاه أحاديث عن رسول الله تشخّص مصاديق ذلك الحديث فنقل الكليني حديث اللوح بسند صحيح[1]، والذي قال فيه جابر بن عبدالله الأنصاري: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر اسماً، آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد، وأربعة منهم علي صلوات الله عليهم[2].

وذكر الكليني بسنده عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر قال: **«أقبل أمير المؤمنين عليه السلام ومعه الحسن بن علي... حتّى ذكر الأئمّة الاثني عشر جميعاً»**[3].

وروى الكليني والصدوق بسند صحيح[4] النص على الأئمّة من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ابتداءً بعلي وانتهاءً بالمهدي المنتظر.

ونقل هذه الحقيقة الشيخ الصدوق في كمال الدين أيضاً[5]، والقندوزي الحنفي في ينابيع المودّة[6]، ونقلها الخزّاز في كفاية الأثر[7].

نقل الصدوق بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: **«الأئمّة بعدي اثنا عشر، أوّلهم علي ابن أبي طالب، وآخرهم القائم، فهم خلفائي وأوصيائي وأوليائي، وحجج الله على أُمّتي بعدي، المقرّ بهم مؤمن، والمنكر لهم كافر»**[8].

---

(١) المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي: ص ٨٧.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٥٩٨، باب ١٢٦، ح ٩.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٥٩١، باب ١٢٦، ح ١.

(٤) المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي: ص ٩١.

(٥) كمال الدين: ٢٩٤، باب ٢٨، ح ٤.

(٦) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٨٤، باب ٩٤.

(٧) كفاية الأثر: ص ١٠ ـ ٢٢.

(٨) من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ١٣٢، باب الوصيّة من لدن آدم، ح ٥.

وقال النعماني بسنده إلى رسول الله ﷺ قال: «إنّ من أهل بيتي اثني عشر محدّثاً»(١).

ونقل المفيد بسنده عن رسول الله ﷺ قال: «وإنّ لذلك ولاة من بعدي، علي بن أبي طالب، وأحد عشر من ولده»(٢).

وكذلك نقل المفيد قول الإمام علي بسنده: «أنا وأحد عشر من صلبي أئمّة محدّثون»(٣).

واستجاد العلاّمة الحلّي من كتاب الإرشاد هذا المعنى، فنقل في كتابه المستجاد من الإرشاد قول رسول الله ﷺ: «أنا وأحد عشر من صلبي أئمّة محدّثون»(٤).

فبعد أن اتفق السنّة والشيعة على حديث «الخلفاء اثنا عشر»، أنكرها الكاتب بلا بحث ولا تحقيق، فقال:

(دليل الاثني عشريّة دليل متأخّر، بدأ المتكلّمون يستخدمونه بعد أكثر من نصف قرن من الحيرة، أي في القرن الرابع الهجري)(٥).

بينما شاهدنا أنّ دليل الاثني عشريّة اتفق على نقله السنّة والشيعة، وأنّ تسمية الخلفاء اثنا عشر من قبل رسول الله ﷺ نقلها الكليني المعاصر للغيبة الصغرى، واستدلّ به المفيد وغيره من أقطاب الفكر الشيعي، وليس دليلاً متأخّراً كما يقول الكاتب الذي عوّدنا على شعاراته الإعلاميّة الخالية من التوثيق.

أضف إلى ذلك السيرة الشخصيّة لحياة أُولئك البررة، والتي نقلها علماء الرجال من السنّة والشيعة، تؤكّد بأنّهم الأجدر في تمثيل مصداق الحديث الذي أنكره الكاتب وجعله من مبتدعات القرن الرابع الهجري.

---

(١) الغيبة للنعماني، ص ٦٦ ـ ٦٧، باب ٤، ح ٦.

(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٣) الإرشاد: ج ٢، ص ٣٤٦.

(٤) المستجاد من الإرشاد: ص ٢٥٨.

(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٠.

وأخيراً، يقول الشهيد الصدر:

(إنّ هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع، وإنّما هو تعبير عن حقيقة ربانيّة نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: «إنّ الخلفاء بعدي اثنا عشر»، وجاء الواقع الإمامي الاثنا عشري ابتداءً من الإمام علي وانتهاءً بالمهدي ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف)[١].

مع أنّ أصل الحديث، وكما ثبت بالتحقيق ليس «كلّهم من قريش»، بل «كلّهم من بني هاشم»، يقول القندوزي الحنفي: (عن جابر بن سمرة، قال: كنت مع أبي عند النبي ﷺ فسمعته يقول: «بعدي اثنا عشر خليفة»، ثمّ أخفى صوته، فقلت لأبي: مالذي أخفى صوته؟ قال: قال: «كلّهم من بني هاشم». وعن سماك بن حرب مثل ذلك[٢].

وبعد أن علم أحمد الكاتب بمصادر حديث «الاثني عشر»، وعلم بمصاديق ذلك الحديث، وأنّ كلامه لا ينطلي على القارئ، أراد أن يلتف على تلك المصاديق باتهام سليم بن قيس الهلالي بهذا الطرح، حتّى يضعّف كتاب سليم، ويقضي على تلك المصاديق المطروحة، ولكن الكاتب أخطأ في ذلك، لأنّ نظريّة الاثني عشريّة قام عليها الفكر الإسلامي ـ أعم من كونه شيعي أو سنّي ـ وتحديد مصاديق تلك النظريّة جاء إلينا من غير طريق سليم ـ كما سيتضّح في البحث اللّاحق.

النص على الاثني عشر إماماً من غير طريق سليم

عندما عجز الكاتب من إيجاد أي ثغرة في نظريّة الإمامة الاثني عشريّة، راح يفتّش عن أُصولها، وجعل الركن الأساسي لهذه النظريّة كتاب سليم بن قيس الهلالي (الثقة)، ومن ثمّ راح يبحث عن المضعّفين لكتاب سليم[٣]. ولكنّه لم يستقرئ التاريخ جيّداً، ولا التاريخ الروائي حول هذه النظريّة، ولو سلّمنا ـ جدلاً ـ بضعف كتاب سليم،

---

(١) بحث حول المهدي: ص ٦٧.

(٢) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٢٩٠، ح ٤.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

فإنّ نظريّة الاثني عشريّة والنص على الأئمّة جاء بطرق وكتب مختلفة، ولم يكن فيها سليم، وإليك بعضها:

١ ـ مختصر إثبات الرجعة للفضل بن شاذان:

قال محمّد بن إسماعيل: ثمّ قال حمّاد بن عيسى: قد ذكرت هذا الحديث ـ حديث التشخيص ـ على الأئمّة بالأسماء عند مولاي أبي عبدالله عليه السلام، فبكى وقال: «صدق سليم، فقد روى لي هذا الحديث أبي عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، قال: سمعت هذا الحديث من أمير المؤمنين»(١).

فهذا طريق آخر غير طريق سليم، لم يتوصّل إليه الكاتب، وبعبارة أدق: أهمله، حتّى يشوّش ذهن القارئ.

٢ ـ ذكر الطبرسي في الاحتجاج هذا الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام برواية مسعدة ابن صدقة(٢).

٣ ـ ذكر هذا الحديث ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عن أبان، عن الإمام الباقر عليه السلام(٣).

٤ ـ إعلام الورى(٤).

٥ ـ تفسير العيّاشي(٥).

٦ ـ تذكرة الخواص، عن الشعبي، عمّن سمع عليّاً(٦).

فهذه المصادر وغيرها نقلت حديث الأئمّة اثنا عشر وأسماءهم من غير طريق سليم.

---

(١) مختصر إثبات الرجعة: ص ١، ونقلته عن مجلّة تراثنا عدد ١٠، تحقيق مختصر إثبات الرجعة.

(٢) الإحتجاج: ج ١، ص ٦٢٦.

(٣) كتاب سليم بن قيس: ج ٣، ص ٩٧٤.

(٤) اعلام الورى: ص ٢٧٥.

(٥) تفسير العيّاشي: ج ١، ص ٢٤٦.

(٦) تذكرة الخواص: ص ١٤٢.

ولقد ورد حديث الاثني عشريّة من غير طريق سليم في أصل عبّاد العصفري (ت ١٥٠ هـ) حيث جاء فيه: عبّاد بن عمرو، عن أبي حمزة، قال: سمعت علي بن الحسين عليه السلام يقول: «إنّ الله خلق محمّداً وعليّاً وأحد عشر من ولده من نور عظمته، فأقامهم أشباحاً في ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق، يسبّحون الله ويقدّسونه وهم الأئمّة من ولد رسول الله»[١].

أضف إلى ذلك ما نقله الكليني في النص على الأئمّة الاثني عشر من قبل الصادق عليه السلام، ولم يكن في الطريق سليم بن قيس[٢].

ونقل هذه الحقيقة البرقي في محاسنه، فأتى على الأئمّة واحداً واحداً على لسان الإمام أمير المؤمنين، ولم يكن سليم في طريقه[٣].

ونقل ذلك الشيخ الطوسي في (غيبته).

ولقد كتم أبو سلمة حديث الأوصياء والخلفاء وأسماءهم، بناءً على وصيّة من عائشة، وكشف ذلك لأمير المؤمنين بعد وفاتها عندما طالبه بذلك، كما روى ذلك الخزّاز[٤]. كلّ هذه الحقائق مرّ عليها الكاتب من دون التفات.

هل توجد روايات تقول: الأئمّة ثلاثة عشر؟

انتقد الكاتب علماء الشيعة بأنّهم لم يبحثوا المسائل بحثاً علميّاً، واتهم البعض بأنّهم بعيدون عن الواقع، وكان هو بانتقاده أولى عندما بنى نظريّته على أغلاط النسّاخ، والتأويلات القسريّة للأحاديث، وراح يتتبع عثرات النسّاخ ويدوّنها ويعتمد عليها من دون أي مطالعة لما كتبه العلماء بحقّها، وأخذ يطلق الشعارات الإعلاميّة بناءً على

---

(١) الأصول الستة عشر: ص ١٥، أصل عبّاد العصفري.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمّة، ح ١٥.

(٣) المحاسن للبرقي: ج ٢، ص ٥٩ ـ ٦٠/ ١١٧٠.

(٤) كفاية الأثر: ص ١٨٩ ـ ١٩٠، باب ما روي عن عائشة من النصوص.

تلك الأغلاط، فقال: (**برزت.... روايات تقول بأنّ الأئمّة ثلاثة عشر**)(١).

ونسب تلك الروايات إلى ثقة الإسلام الكليني الذي دوّن أبواباً كثيرة في كتابه لإثبات إمامة الاثني عشر، فلكي نوقف القارئ والكاتب على هذه الروايات سنعرضها ليتبين زيف هذه الدعوى.

الرواية الأُولى: رواها الكليني بسنده إلى أبي سعيد العصفري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، قال: «**قال رسول الله ﷺ: إنّي واثنا عشر من ولدي، وأنت يا علي زر الأرض، يعني أوتادها وحبالها**»(٢).

وكما هو واضح فإنّ الكليني رواها عن أبي سعيد العصفري، وهذا الرجل له أصل من الأصول، كما صرّح بذلك صاحب الذريعة، وبمراجعة ذلك الأصل نجد الرواية بنفسها موجودة، ولكن بهذا الشكل:

عن عمرو، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّي وأحد عشر من ولدي وأنت ياعلي زر هذه الأرض ـ يعني أوتادها وحبالها أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الأحد عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها**»(٣).

فهذه الرواية الأُولى من أصلها الذي اعتمد عليه الكليني وليس فيها ما يشير إليه الكاتب، وما وقع في الكافي هو من أغلاط النسّاخ.

الرواية الثانية: أيضاً رواها الكليني، عن أبي سعيد العصفري، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من ولدي اثنا عشر نقباء نجباء مفهمون، آخرهم القائم بالحق يملأها عدلاً كما ملئت جوراً**»(٤).

ومادام أصل العصفري بأيدينا، بحثنا عن الحقيقة هناك، فوجدنا الرواية بالأصل تقول:

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٠٤.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٥٩٩، ح ١٧، باب ١٢٦.

(٣) الأُصول الستة عشر: أصل عباد العصفري، ص ١٦.

(٤) الكافي: ج ١، ص ٦٠٠، باب ١٢٦، ح ١٨.

عن أبي جعفر قال: «قال رسول الله ﷺ: **من ولدي أحد عشر نقباء نجباء محدّثون مفهمون، آخرهم القائم بالحق يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً**»[١].

فهي تدل على إمامة اثني عشر وليس ثلاثة عشر.

الرواية الثالثة: رواها الكليني، محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد وثلاثة منهم علي[٢].

وبمراجعة بسيطة إلى ما نقله الصدوق في كمال الدين وتحت عنوان خبر اللوح، حيث ذكر عدّة طرق لهذا الخبر، وبمراجعة لسند نفس الرواية نجد أنّ الاختلاف يزول، يقول الشيخ الصدوق: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، قال: حدّثنا أبي، عن محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر.

وحدّثنا الحسين بن أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا أبي عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر، عن جابر قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمّد وأربعة منهم علي[٣].

فالألفاظ الزائدة في رواية الكافي المشوّشة لمعنى الرواية هي:

١ ـ من ولدها.

٢ ـ وثلاثة منهم علي.

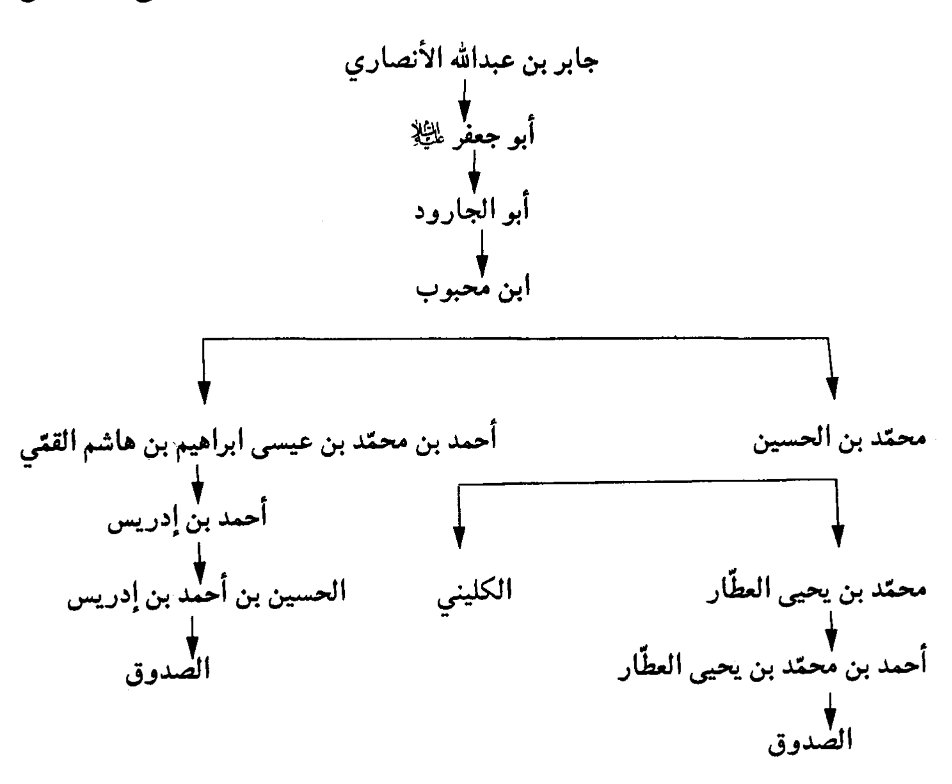
ولا توجد هذه الألفاظ عند الشيخ الصدوق، وقد نقل ذلك بسندين كلاهما ينتهي إلى الحسن بن محبوب، ويتفقان مع الكليني في النقل بهذا الرجل، كما في المخطّط أدناه.

---

(١) الأصول الستة عشر: أصل عباد العصفري، ص ١٥.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٥٩٨، باب ١٢٦، ح ٩.

(٣) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٥٢، ح ٧؛ كمال الدين: ٢٩٤، باب ٢٨، ح ٤.



إذن، طريق الصدوق وطريق الكليني واحد إلى ابن محبوب، وما نقله الصدوق هو الأدق، وأمّا ما نقله النسّاخ لكتاب الكافي فقد أضافوا إليه.

وقد نقل الشيخ الصدوق طرقاً عديدة لخبر اللوح وصلت إليه، ومن أراد المزيد فليراجع.

الرواية الرابعة: رواها الكليني عن ابن سماعة، عن علي بن الحسين بن رباط، عن ابن أُذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «**الاثنا عشر الإمام من آل محمّد، كلّهم محدّث من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن ولد علي، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلي هما الوالدان**»[1].

نقل المفيد هذه الرواية من الكافي بهذا الشكل:

---

(١) الكافي: ج ١، ص ٥٩٦ ـ ٥٩٧، باب ١٢٦، ح ٧.

«الاثنا عشر الأئمّة من آل محمّد، كلّهم محدّث، علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده، ورسول الله وعلي هما الوالدان»[١].

ونقلها الشيخ الصدوق عن الكليني أيضاً، فقال: «اثنا عشر إماماً من آل محمّد، كلّهم محدّثون بعد رسول الله، وعلي بن أبي طالب منهم»[٢].

ومن الواضح أنّ الشيخ المفيد والصدوق نقلا الرواية من الكافي من دون ذلك الاشتباه الذي وقع فيه النسّاخ بعد المفيد والصدوق.

فمثل هذه الروايات اعتمدها الكاتب وجعلها ركناً لنفي نظريّة الإمامة الاثني عشريّة.

ولو سلّمنا بوجود هذه الروايات في المرتبة الثانية، فهل تقف أمام التراث الإمامي القائم على أنّ الأئمّة اثنا عشر؟ ولماذا لا يبحثها الكاتب سنديّاً؟ أضف إلى ذلك، وعلى حد تعبير السيّد العسكري الذي أخضع هذه الروايات للمنهج العلمي الذي اعتمدنا عليه، قال:

(إنّ فقهاء مدرستهم ـ مدرسة أهل البيت ـ لم يسموا أي جامع من جوامع الحديث لديهم بالصحيح كما فعلته مدرسة الخلفاء، حيث سمّت بعض جوامع الحديث لديهم بالصحاح، ولم يحجروا بذلك على العقول، ولم يوصدوا باب البحث العلمي في عصر من العصور، وإنّما يعرضون كلّ حديث في جوامعهم على قواعد دراية الحديث لأنّ رواة تلك الأحاديث غير معصومين عن الخطأ والنسيان اللذين يعرضان على كلّ بشر لم يعصمه الله...)، إلخ[٣].

إذن، ما اعتمد عليه الكاتب كان من أغلاط النسّاخ، وكان علماء الشيعة ملتفتين إلى ذلك قبل ولادة أحمد الكاتب، وأخضعوه للبحث العلمي، وهو ما لم يذكره الكاتب حتّى بالإشارة.

---

(١) الإرشاد: ج ٢، ص ٣٤٧.

(٢) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٦٠، ح ٢٥؛ الخصال: ج ٢، ص ٥٦٦، باب الاثني عشر، ح ٤٩.

(٣) معالم المدرستين: ج ٣، ص ٣٢٧.

الفصل الثامن

التسرّع في الأحكام من دون بحث ودراية

ثورة التوّابين ومشكلة القيادة

يقول الكاتب: **(نتيجة للفراغ القيادي فقد انتخب الشيعة في الكوفة بعد مقتل الحسين سليمان بن صرد الخزاعي زعيماً لهم)**[1].

وأراد الكاتب من هذا الكلام أن يوجد سنداً يدعم مقولته السابقة باعتزال الإمام زين العابدين، ولكن المتتبع للأحداث وبنظرة شموليّة لذلك الوضع، يجد أنّ سليمان بن صرد الخزاعي من الذين كاتبوا الحسين ليبايعوه، ولكنّه عجز عن نصرته ودعمه، وبعدما قتل الحسين تولّدت لدى الشيعة ردّة فعل عنيفة جدّاً، هزّت ضمائرهم، وأخذوا يلومون أنفسهم في عدم نصرة الإمام عليه السلام.

أضف إلى ذلك أنّ يزيد وبعد مقتل الحسين لم يترك حرمة إلّا وانتهكها، فأخذ الشعور بالندم يدبّ في ضمير الأُمّة الإسلاميّة، وأحسّت أنّها مقصرة بحق أئمّتها وقادتها، وأرادت أن تعبّر عن تقصيرها ذلك، وتعيد زمام المبادرة بالقيام بعمل معيّن، ولا يوجد عمل ينقذهم إلّا الثورة على الواقع الفاسد الذي يعيشونه، ولكن من يقودهم لذلك العمل؟

علي بن الحسين بالأمس القريب كان مع أبيه، ويصكّ مسامعه استنهاض أبيه لهم بدون إجابة، وعلى رغم هذا الشعور فقد كتب سليمان بن صرد إلى علي بن الحسين ليبايع له، ويقول بإمامته ويظهر دعوته[2]. فأبى الإمام عليه السلام؛ لما يحمل من نظرة شموليّة

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٩.

(٢) مروج الذهب: ج ٣، ص ٨٣.

للأوضاع آنذاك، والتي أدّت بالناس إلى التخلّي عن أبيه الحسين ﷺ، فاضطرّ سليمان إلى أن يكتب إلى محمّد بن الحنفيّة[١]، لاكتساب الشرعيّة لما يقوم به من عمل، ولما يمثّله محمّد من موقع في هذا البيت القيادي في الأُمّة.

وما كتابة سليمان إلى محمّد بن الحنفيّة إلّا خير شاهد على المركز الذي يحتلّه بيت علي بن أبي طالب في فكر الأُمّة، ولم يتصدَّ ابن الحنفيّة للأمر، بل لجأ إلى زين العابدين فأذن له الإمام في ذلك، وخرج محمّد بن الحنفيّة وأنصاره من الإمام وهم يقولون: (أذِنَ لنا زين العابدين)[٢]. وقامت الثورة، وسميت بثورة التوّابين، لأنّهم قالوا: (ما لنا من توبة ممّا فعلنا إلّا أن نقتل أنفسنا في الطلب بدمه)[٣].

إذن، ما استفاده الكاتب من هذا الموقف ليس إلّا تحريفاً لنصوص الأدلّة، أضف إلى ذلك ما قاله المسعودي: (لم تكن إمامة محمّد بن الحنفيّة إلّا بعد أن أبى علي بن الحسين عليه‌السلام قبول كتاب سليمان بن صرد الخزاعي، وبعد الإلحاح المستمر رفض الإمام، فتوجّه سليمان إلى محمّد بن الحنفيّة ليكتب له ويمدّه بالشرعيّة)[٤].

عقيدة المختار بن أبي عبيدة الثقفي

بعد أن خرج المختار للطلب بدم الحسين رافعاً هذا الشعار، وبعد أن كتب إلى زين العابدين[٥] ليمدّه بالشرعيّة السياسيّة كما يقول المسعودي، بعد كلّ ذلك نجد أنّ بعض التهم قد أُلصقت بالمختار، أمثال ادعائه النبوّة ونزول الوحي عليه[٦].

تلك الشعارات، وهذه التهم تدعو الباحث إلى التأمّل، فكيف يطلب إمداده

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ١٠٠ ـ ١٠١، ر ١٢١٥٦.

(٣) تاريخ بغداد: ج ١، ص ٢١٦.

(٤) المسعودي، مروج الذهب: ج ٣، ص ٨٧ بتصرّف.

(٥) مروج الذهب: ج ٣، ص ٨٧.

(٦) الفرق بين الفرق للبغدادي: ص ٣٣.

بالشرعيّة وهو نبي يوحى إليه؟ وهذا هو الذي ألجأنا إلى دراسة عقيدة المختار كي نستوضح موقفه العقيدي والسياسي.

وبمطالعة النشاط السياسي لتلك الفترة المربكة في حياة الأُمّة الإسلاميّة نجد ثلاث أحزاب سياسيّة يحاول كلّ منها الإطاحة بالآخر:

الأوّل: التجمعات الشيعيّة.

الثاني: الدولة الأمويّة.

الثالث: حركة ابن الزبير وأنصاره.

ومن الواضح جدّاً أنّ التهم التي أُلصقت بالمختار كانت بعد وفاته، أمثال أنّه زعيم الحركة الكيسانيّة؛ لأنّه من المعلوم أنّ هذه الحركة ولدت بعد وفاة محمّد بن الحنفيّة، والمختار توفّي قبل محمّد بن الحنفيّة(١).

إذ كيف يكون زعيماً لحركة لم تولد بعد؟! إذ كلّ ما أُلصق بالمختار كان بعد وفاته، وهذا واضح لا يختلف عليه اثنان، ولا يتناطح عليه عنزان، ويؤيّد ذلك شكوى الحكم بن المختار بعد وفاة أبيه إلى الإمام الصادق عليه السلام من تلك التهم التي أُلصقت بأبيه(٢).

ولكن نتساءل: من ألصق هذه التهم بالمختار؟

وبعودة إلى النشاطات السياسيّة التي تمارس في تلك الفترة نجد أنّ الدولة الأمويّة التي كانت إحدى التيّارات السياسيّة العاملة آنذاك، والتي ثار المختار عليها وانتزع الحكم منها في بعض المناطق، نجدها جنّدت مرتزقيها للنيل من هذه الشخصيّة التي جرّعتها المنون، وأفضل وسيلة للنيل من الرجل في أي مجتمع من المجتمعات رميه بعقائد تخالف عقائد المجتمع السائدة، وبما أنّ المجتمع كان إسلاميّاً، رموه بادّعاء النبوّة ونزول الوحي عليه(٣).

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ١٠١.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٩٥

(٣) الفرق بين الفرق: ص ٣٣.

واستطاعت الدولة الأمويّة أن تحجّم هذه الشخصيّة، وتؤطّر ثورتها بإطار خاص، لا يتعدّى تحقيق المطامع الشخصيّة لذلك الثائر البطل.

أضف إلى ذلك، النشاط السياسي الفعّال الذي قام به ابن الزبير ضد هذه الشخصيّة الإسلاميّة التي انتزعت الحكم من الزبيريين، حتّى قاتل المختار مصعب بن الزبير، الذي سيطر الأخير على الحكم، ولقد ترجم الزبيريّون هذا الموقف ضدّ المختار عندما بعث ابن الزبير أخاه عروة إلى محمّد بن الحنفيّة يقول له: (إنّي غير تاركك أبداً حتّى تبايعني أو أُعيدك في الحبس، وقد قتل الله الكذّاب الذي كنت تدّعي نصرته)[١].

فتحجيم شخصيّة المختار وتأطيرها بإطار ضيّق إجتمع عليه المتضادّان، الدولة الأمويّة والزبيريّون، ورموه بالتهم والأباطيل، وحاولوا إخفاء حقيقة ثورته؛ لأنّ في حقيقة ثورته الاعتراف بإمامة زين العابدين عندما كتب إليه، كما يقول المسعودي، وهذا الاعتراف يدين كلا الطرفين، يدين الدولة الأمويّة لاستلامها مقاليد السلطة في المجتمع الإسلامي مع وجود أئمّة الحقّ ومصابيح الدجى «**الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أئمّة للناس وأوجب عليهم طاعتهم**»[٢]، كما يقول الإمام زين العابدين عليه السلام.

ويدين الزبيريين الذين يدعون الناس إليهم، ويحاولون كمّ الأفواه بالنار والحديد، كما هو واضح في تهديدهم لمحمّد بن الحنفيّة، إمّا بالبيعة أو بالحبس[٣].

إذن، عقيدة المختار اجتمع على تشويهها الأعداء ـ الأمويّون والزبيريّون ـ لأنّ تلك العقيدة أرادت نصرة أهل البيت عليهم السلام وإرجاع الحق إليهم، ولقد وفّى بعض هذه الأهداف، وقال بحقّه الإمام الصادق عليه السلام: «**ما امتشطت فينا هاشميّة ولا اختضبت حتّى بعث إلينا المختار برؤوس الذين قتلوا الحسين عليه السلام**»، وهذه الرواية صحيحة السند كما يقول السيّد الخوئي[٤].

---

(١) الطبقات الكبرى: ج ٥، ص ٧٩/ ٦٨٠.

(٢) كمال الدين: ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٣) الطبقات الكبرى: ج ٥، ص ٧٩/ ٦٨٠.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٩٤.

ونهى الإمام الباقر عليه السلام عن سبّ المختار، وقال: «لا تسبّوا المختار، فإنّه قتل قتلتنا وطلب بثأرنا، وزوّج أراملنا، وقسّم فينا المال»(١).

إذن، عقيدة المختار عقيدة واضحة، لا غبار عليها، لخّصها السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم بقوله: (الذي انعقد عليه اتفاق الإماميّة صحّة عقيدة المختار، كما هو مذكور في كتبهم الرجاليّة والتاريخيّة، وكتب الحديث، وما نُبز به من القذائف، فهو مفتعل عليه وضعته أعداؤه تشويهاً لسمعته، وقد دعا له الإمام السجّاد علي بن الحسين عليهما السلام، وشكره الإمام الباقر عليه السلام على صنيعه، وأطراه وترحّم عليه هو وابنه الصادق عليهما السلام، وتواتر الثناء عليه والذب عنه من علماء الشيعة)(٢).

إذن، لن يستطيع الكاتب أن يتفق مع الأمويين والزبيريين لتشويه هذه العقيدة، بعد أن انعقد اتفاق الإماميّة على صحّتها، وإن حاول تشويش الأذهان في الجملة.

نظريّة الإمامة واستفسارات الشيعة

كانت نظريّة الإمامة واضحة في الفكر الإسلامي بما لا يقبل الشك، ووضوح هذه النظريّة نتيجة لما حملته من موروث نصي عليها من قبل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن قبل أئمّة أهل البيت، ولهذا نجد كلاًّ من الأمويين والعبّاسيين ادّعوا الإمامة كما يقول الكاتب، فكلٌّ يحاول جر هذا المفهوم لمصاديقه التي يؤيّدها، وأمّا المصاديق الحقيقيّة له فقد فَرضت عليها الظروف الموضوعيّة في بعض الأحيان التكتم وعدم إذاعة السر، لما يواجهونه من محن من طغاة العصر، ونتيجة لوضوح فكرة الإمامة وغموض مصداقها في بعض الأحيان، وعدم الإيمان بالمصاديق الأُمويّة والعباسيّة لذلك المفهوم نجد الجميع يسأل عن الإمام، وتُمَد الأعناق إلى البيت العلوي في كلّ فترة وكلّ عصر، ولهذا نجدهم تارة لا يؤمنون بموت إمام، ويتمسكون به حتّى بعد وفاته، كما حدث للبعض مع الإمام الصادق عليه السلام عندما توفّي، ولم يتشخّص عند أُولئك المصداق الذي

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٩٤.

(٢) هامش فرق الشيعة للنوبختي: ص ٤١، هامش رقم ١.

يمثّل الإمامة، فتمسّكوا بالإمام الصادق وقالوا: إنّ الإمام لم يمت، وسمّوا الناووسيّة.

والبعض الآخر نجده يتمسّك ببعض أبناء الأئمّة الذين يحملون بعض المواصفات مثل أكبر ولده، أو ما شابه ذلك، ويجعلونه الإمام مع رفضه لهذا الموقع.

والبعض الآخر نجدهم يتمسكون حتّى بأبناء الأئمّة الذين توفّوا في حياتهم، فكلّ ذلك نتيجة لغموض المصداق لديهم؛ لما فرضته الظروف، وخصوصاً في زمن الإمام الصادق عليه السلام الذي تحدّث عنه محمد أبو زهرة فقال: (فلا ريب من وجود التـقيّة في عصر الصادق ومن بعده، وهي كانت مصلحة للشيعة، وفيها مصلحة الإسلام، لأنّها كانت مانعة من الفتن المستمرّة)[١].

ولكن رغم تلك الظروف نجد في كلّ عصر وزمان ثلّة من المؤمنين يحملون فكرة الإمامة مشعلاً وهّاجاً، ويعرفونَ مصداقها الحقيقي باسمه ونسبه، وصرّح الأئمّة لهم في ذلك، كما قال الإمام الكاظم عليه السلام لهشام بن سالم مع مجموعة من الشيعة، قال له: «سل تُخبر، ولا تُذِع، فإن أذعت فهو الذبح»[٢].

فهذا هو الواقع الذي عاشه الشيعة مع أئمّتهم على مر العصور، وأكثر من ذلك فلقد كان المنصور يبعث جواسيسه بمعيّة الأموال حتّى يسلّموها إلى الإمام الصـادق عليه السلام ليتمكّن المنصور من قتله بهذه الطريقة، كما حدّث بذلك ابن المهاجر[٣].

فهذه هي الظروف التي تحكم الأئمّة في بعض الأحيان في طرح ما يؤمنون به داخل الساحة الإسلاميّة، وعلى أساس هذا الواقع يجب دراسة تحرّكات الأئمّة وتصرّفات الشيعة في بعض الأوقات، فلم يعطِ الكاتب لهذا الواقع أي أهميّة في دراسته، وأكثر من ذلك راح يكذّب على الإماميّة بقوله: **(وكـان الإمـاميّون قـد التـفّوا حـوله)**[٤] أي

---

(١) الإمام الصادق: ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ بتصرّف.

(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٢٢٢؛ بصائر الدرجات: ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢؛ رجال الكشي: ترجمة هشام بن سالم، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣، رقم ٥٠٢.

(٣) مناقب ابن شهرآشوب: ج ٤، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٧.

اسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام.

ولكن التاريخ حدّث بخلاف ذلك تماماً. يقول النوبختي: (إنّ الإماميّة لا زالوا ثابتين على إمامة أبي عبدالله جعفر بن محمّد في أيّام حياته غير نفر يسير)[١].

وأُولئك النفر الذين حسبهم الكاتب جميع الإماميّة قد اختلطت عليهم الحسابات. أمّا الإماميّة أمثال هشام بن سالم، وعبدالله بن أبي يعفور، وعمر بن يزيد السابري، ومحمّد بن النعمان أبي جعفر الأحول مؤمن الطاق، وعبيد بن زرارة، وجميل بن درّاج، وأبان بن تغلب، وهشام بن الحكم، وغيرهم من وجوه الشيعة وأهل العلم منهم والنظر والفقه ـ كما يقول النوبختي ـ قد ثبتوا على إمامة موسى بن جعفر، وحتّى أُولئك النفر اليسير الذين جعلهم الكاتب العمود الفقري لنظريّته، حتّى أُولئك بعدما تبيّن الحقّ وتوفي الإمام الصادق عليه السلام وورث الكاظم الإمامة وأُبطلت الدعاوى التي أُثيرت عادوا إلى القول بإمامة موسى بن جعفر، كما صرّح بذلك النوبختي، واجتمعوا جميعاً على إمامة موسى بن جعفر[٢].

وكما قلنا ـ نتيجة لخفاء المصداق ـ تعلّق بعض الشيعة بإسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام، بدون دليل عليه، سوى علاقة الوالد بولده، من قبيل تقبيل الإمام لإسماعيل في حالة وفاته، وبعض الأدعية مثل قول الإمام: «سألت الله في إسماعيل أن يبقيه بعدي»[٣].

وهذه دعوى لا تسقط من فم أي أب، فضلاً عن الإمام الصادق، فهذا المدح والحب وَلَّد ـ مع غموض الشخص الخلف من بعد الصادق عليه السلام ـ عند البعض الذين لم يكونوا مقرّبين من الإمام هذا التشويش، ولهذا قالوا: إنّ أباه أشار إليه بالإمامة[٤]، ولم

---

(١) فرق الشيعة: ص ٧٥.

(٢) فرق الشيعة: ص ٨٩.

(٣) رجال الكشي: ترجمة عبدالله بن شريك، ص ٢١٧، رقم ٣٩١.

(٤) فرق الشيعة: ص ٧٩.

يقولوا نصّ عليه، وقد اعترف الكاتب أيضاً بعدم وجود نص عليه(١)، ورغم كلّ ذلك قاوم الإمام الصادق عليه السلام هذه الشبهة عند البعض، فأنزل جثمان ابنه إسماعيل عدّة مرّات ودعا المشيّعين للنظر إلى وجهه والتأكّد من وفاته، وقد اعترف بذلك أحمد الكاتب نفسه(٢).

وفعل الإمام هذا تقريراً لهم بأنّ الإمام من بعده ليس إسماعيل كما توهّموا، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل التفّ عليهم أبو الخطّاب الذي لعنه الإمام الصادق(٣)، وتحوّل الأمر من إمامة إسماعيل إلى نبوّة أبي الخطّاب نفسه(٤)، ثمّ ساد الهرج والمرج فيهم.

أمّا وجوه الشيعة، وأهل العلوم منهم ـ كما يقول النوبختي ـ والنظر والفقه ثبتوا على إمامة موسى بن جعفر بعد أبيه، حتّى رجع إلى مقالتهم عامّة من كان قال بإمامة عبدالله بن جعفر(٥).

وكان ذلك نتيجة للمنهاج الذي وضعه الإمام الصادق عليه السلام لأصحابه في التعرّف على مَنْ بعده، بحيث قسمهم إلى قسمين: قربوا من المدينة وبعدوا عنها، فأمّا أُولئك الذين في المدينة وهم من المقرّبين لن يجهلوا الإمام بعد أبيه، على حدّ تعبير الإمام، وأمّا أُولئك الذين بعدوا عن محلّ إقامة الإمام، لعلّهم يجهلون الإمام من بعد أبيه، فسأله محمّد بن مسلم في شأن أُولئك البعيدين من إقامة الإمام إذا قدموا المدينة، ما هي مواصفات الإمام؟ قال: يعطى السكينة والوقار والهيبة(٦).

وهذه المواصفات تميّز الإمام الكاظم عليه السلام عن غيره من ولد الصادق عليه السلام، لأنّ الكشّي قال بحقّ عبدالله الأفطح: (ظهر منه من الأشياء التي لا ينبغي أن تظهر من

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٩.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٧.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ٢٤٨

(٤) فرق الشيعة: ص ٨١.

(٥) فرق الشيعة: ص ٨٩.

(٦) الإمامة والتبصرة من الحيرة: ص ٨٨.

الإمام)[١]. ويقول المفيد: (كان متهماً بالخلاف على أبيه في الاعتقاد)[٢].

فالسكينة والوقار والهيبة لم تكن مواصفات عبدالله الأفطح، حتّى يقول الكاتب: (أجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على إمامته)[٣]. فأين هذا الإجماع من قول النوبختي: (هشام بن سالم، وعبدالله بن أبي يعفور، وعمر بن يزيد السابري، ومحمّد بن النعمان أبي جعفر جعفر الأحول مؤمن الطاق، وعبيد بن زرارة، وجميل بن درّاج، وأبان بن تغلب، وهشام بن الحكم، وغيرهم من وجوه الشيعة وأهل العلم منهم والنظر والفقه، ثبتوا على إمامة موسى بن جعفر حتّى رجع إلى مقالتهم عامّة من كان قال بإمامة عبدالله بن جعفر، فاجتمعوا جميعاً على إمامة موسى بن جعفر)[٤]. فحدث تعارض بين قول النوبختي هذا، وقول أحمد الكاتب: (أجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على إمامة عبدالله)، وحل التعارض هذا لا يحتاج إلى كلام.

وبعد إفلاس الكاتب من كلّ ذلك، راح يتهم الصفّار والكليني والمفيد والكشي بالقول بأنّ أقطاب النظريّة الإماميّة كهشام بن سالم ومحمّد بن النعمان ذهبوا في البداية إلى إمامة عبدالله الأفطح[٥]، مع أنّ أُولئك الذين ذكرهم الكاتب لم يقولوا هذا، بل نقلوا رواية أنّ هؤلاء ذهبوا إلى عبدالله الأفطح ليسألوه عن مسائل، ليبطلوا جلوسه مكان أبيه فسألوه فخرجوا منه ووردوا على موسى بن جعفر عليه السلام[٦].

ثمّ راح الكاتب يتكلّم في (ص ٨٩) بكلام يناقض كلامه المتقدّم في (ص ٨٨)، أي بصفحة واحدة، فقال في (ص٨٨): أجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على إمامة عبدالله الأفطح. وفي (ص ٨٩) قال: كاد أن يحظى بإجماع الشيعة.

---

(١) رجال الكشي: ترجمة عمّار بن موسى الساباطي، ص ٢٥٤، رقم ٤٧٢.
(٢) الإرشاد: ج ٢، ص ٢١٠.
(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٨.
(٤) فرق الشيعة: ص ٨٩.
(٥) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٨٨.
(٦) الكافي: ج ١، ص ٤١٢ ـ ٤١٣، ح ٧.

فهذا التناقض والإضطراب ينم عن ضعف في دراسة الواقع دراسة متكاملة ثمّ إصدار حكم بحقّه.

إسماعيل في نظر الشيعة

لم تنظر الشيعة إلى إسماعيل بأنّه إمام من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، كما يقول الشيخ المفيد:

(أنّه ليس أحد من أصحابنا يعترف بأنّ أبا عبدالله عليه السلام نصّ على ابنه إسماعيل، ولا رُوي ذلك في شاذ من الأخبار، ولا في معروف منها، وإنّما كان الناس في حياة إسماعيل يظنّون أنّ أبا عبدالله عليه السلام ينصّ عليه لأنّه أكبر أولاده، وبما كانوا يرونه من تعظيمه، فلمّا مات إسماعيل رحمه الله زالت ظنونهم وعلموا أنّ الإمامة في غيره).

وفتّش الشيخ عن وجود نص أو خبر على إمامة اسماعيل، ولم يجد، وقال: (لا يوجد أثر ولا خبر يعرفه أحد من نقلة الشيعة)[١].

فكان إسماعيل رجلاً محترماً، من أولاد الإمام، ومن البيت العلوي، ولهذا كانت وفاته أمراً عاديّاً عند أصحاب الإمام جعفر بن محمّد، لأنّه سُئل عن إمامة إسماعيل فنفاها في حياته أكثر من مرّة[٢].

ولكن بعض المتصيّدين بالماء العكر، أراد أن يدخل إلى السور الذي ضربه أئمّة أهل البيت عليهم السلام على الإمامة من هذا الطريق، والبعض الآخر استعاروا مغفّلين مدح الإمام الصادق عليه السلام لولده كدليل على الإمامة، مع أنّ الإمام الصادق عليه السلام نفى إمامة إسماعيل أكثر من مرّة[٣].

وأكثر من ذلك عندما توفي إسماعيل كشف الإمام عن وجهه حتّى لا يدّعوا حياته، وراح يقبّله مراراً وتكراراً.

---

(١) الفصول المختارة: ج ٢، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٢) هامش فرق الشيعة: ص ٧٥، رقم ١.

(٣) المصدر السابق.

ووجد الكاتب ضالّته في موقف هؤلاء من دون أن ينقل أي نص لهم على إمامة إسماعيل، بل أطلق عبارة اعلاميّة قال فيها: (**سببت وفاة إسماعيل هزّة في الفكر الإمامي**)[١].

ولو سألنا النوبختي عن هذه الهزّة لقال: (إنّ القائلين بإمامة جعفر بن محمّد لم يزالوا ثابتين على إمامته أيّام حياته غير نفر يسير)[٢].

فهذه الهزّة المدّعاة لم يصدّق بها ولا نقلها أي شخص سوى الكاتب، وقد نسجها من خياله وقدّمها للقارئ لكي يشوّش الحقيقة ويضيّعها.

الإمامة الإلهيّة

لفظ الإمام من الألفاظ القرآنيّة التي وردت في القرآن الكريم، ونسبها إلى بعض أنبياء الله تعالى بقوله: ﴿**وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[٣].

فالإمامة مفهوم قرآني أُعطي لإبراهيم عليه السلام، وتساءل نبي الله إبراهيم عليه السلام عن مواصفات مَن يشغل هذا المنصب، فأجابه تعالى ﴿**لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾. فأُطلقت كلمة الظالمين هنا ولم تحدّد، فشملت كل أنواع الظلم للنفس وللغير، فتدل الآية على عصمة ذلك الشخص الذي يحمل هذا المفهوم[٤].

وثبت ذلك المفهوم لأمير المؤمنين عليه السلام بنص القرآن الكريم: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[٥]، واتّفق أنّها نزلت في علي عليه السلام، والمراد من كلمة ﴿**وَلِيُّكُمُ**﴾ من كان متحققاً بتدبيركم، والقيام

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٦.

(٢) فرق الشيعة: ص ٧٥.

(٣) البقرة: ١٢٤.

(٤) تفسير الرازي: ج ٤، ص ٣١ ـ ٤٢.

(٥) المائدة: آية ٥٥.

بأموركم، وثبت أنّ المعني بـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أمير المؤمنين، وفي ثبوت هذين الوصفين ـ كما يقول الشيخ الطوسي ـ دلالة على كونه إماماً لنا(١).

وكذلك ثبتت إمامته عليه السلام بنصوص رسول الله صلى الله عليه وآله من قبيل: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه»(٢)، «إنّ علياً منّي وأنا منه وهو وليكم بعدي»(٣)، «أنت ولي كلّ مؤمن بعدي ومؤمنة»(٤)، «إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»(٥)، إلى غير ذلك من العشرات، بل المئات من الأحاديث النبويّة الشريفة التي توّجت أمير المؤمنين عليه السلام إماماً للمسلمين، وخليفة لرسول ربّ العالمين، ونقلتها كتب الخاصّة والعامّة على السواء.

وأمّا سريان هذه الإمامة في ولد أمير المؤمنين علي عليه السلام فجاء أيضاً على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله ونقلته كتب الشيعة والمنصفين من السنّة.

فلقد خاطب رسول الله صلى الله عليه وآله الحسين عليه السلام بقوله: «أنت سيّد ابن سيّد أخو سيّد، أنت إمام ابن إمام أخو إمام، أنت حجّة ابن حجّة أخو حجّة، وأنت أبو حجج تسعة، تاسعهم قائمهم»(٦).

وكذلك قول سيد البشر: «إنّ الله اختار من صلبك يا حسين تسعة أئمّة، تاسعهم خاتمهم وكلّهم في الفضل والمنزلة عند الله سواء»(٧).

وصرّح أئمّة أهل البيت بهذه الحقيقة، يقول السجّاد عليه السلام: «فينا نزلت ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً

---

(١) تلخيص الشافي: ج ٢، ص ١٠.

(٢) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و ٦٧٢ و ٩٥٣ و ٩٦٤؛ سنن النسائي: كتاب الخصائص، ح ٨٥٤٢؛ البداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢.

(٣) مسند أحمد: ج ٤، ح ١٩٤٢٦؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧١٢؛ مصنف بن أبي شيبة، فضائل علي: ج ٧، ص ٥٠٤، رقم ٥٨.

(٤) المستدرك على الصحيحين: ج ٣، ص ١٤٣ ـ ١٤٤، ح ٤٦٥٢.

(٥) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٦٣؛ الكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٦٢ ـ ٦٤؛ السيرة الحلبيّة: ج ١، ص ٤٦١.

(٦) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٤، باب ٩٤، ح ٤٤؛ مقتل الحسين للخوارزمي: ص ٢١٢ ـ ٢١٣، ح ٧.

(٧) ينابيع المودّة: ج ٣، ص ٣٩٥، باب ٩٤.

بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾، والإمامة في عقب الحسين بن علي بن أبي طالب إلى يوم القيامة»[١].

وكذلك قال أبو جعفر عليه السلام: «يكون تسعة أئمّة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم»[٢]. وروى الكافي هذا الحديث بسند صحيح جدّاً.

إذن، الإمامة لعلي بنص القرآن، ولولده بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ولم ينقل الكاتب هذه النصوص للقارئ ليطّلع على حقيقة الأمر، واكتفى بالإشارات إلى ذلك من دون تعليق[٣].

الإمامة في مواجهة الظروف الموضوعيّة

حملت الإمامة امتيازات خاصّة حصلت عليها من إشارات القرآن، وتأكيدات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن هذه الامتيازات قول خزيمة بن ثابت: إنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أهل بيتي يفرقون بين الحق والباطل، وهم الأئمّة الذين يُقتدى بهم»[٤]، وقال أبو ذر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «الأمر لعليٍّ بعدي، ثمّ للحسن والحسين، ثمّ في أهل بيتي من ولد الحسين»[٥]. ونتيجة لذلك هنّأ عمر بن الخطّاب علي بن أبي طالب بقوله: (بخٍّ بخٍّ لك يابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة) عندما قلّد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب عليه السلام وسام الولاية.

وبقيت هذه الفكرة في أذهان الصحابة والمؤمنين، ولكن وبعد أن أُقصي من يمثّلها بالقوّة نتيجة: (كره العرب أن تجتمع النبوّة والخلافة في بيت واحد) على حدّ تعبير عمر بن الخطّاب[٦]، ظلّت هذه الفكرة عرضة لقراصنة السياسة من الأمويين

---

(١) كمال الدين: ص ٣٠٣، ح ٨.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٥٩٩، باب ١٢٦، ح ١٥.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٥٨.

(٤) الاحتجاج: ج ١، ص ١٩٧.

(٥) الخصال: ج ٢، ص ٥٤٤، باب الاثني عشر، ح ٥.

(٦) الكامل لابن الأثير: ج ٣، ص ٦٣، سيرة عمر سنة ٢٣؛ تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٨٩.

والعبّاسيين وغيرهم، ليحصلوا على امتيازاتها، واستمرّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام رغم الإقصاء المتعمد يدافعون عن هذا المنصب مستغلّين ظروف الدولة.

فالإمامة كانت ولا زالت واضحة في الفكر الإسلامي، ولكن مصداقها تارة يدافع ويعلن نفسه، وأُخرى يكتم ذلك؛ للظروف التي تحيط به. فعلي عليه السلام أعلن نفسه للأُمّة، واستنكر على أُولئك المتربّصين بهذا المنصب عملهم، وقال: «**أوَمنهم من ينكر حقّنا**»، وراح يعاتب الأُمّة على ما فعلوه بقوله: «**فياعجبي! ومالي لا أعجب من خطأ هذه الفرقة على اختلاف حججها في دينها، لا يقتصّون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي**»[١].

وصرّح أمير المؤمنين عليه السلام بالخلافة بقوله: «**ولا تصلح الإمامة والخلافة إلّا فينا**»[٢]، وراح يناشد البدريين بحقّه، كما حدّث بذلك أحمد بن حنبل والنسائي والترمذي وابن ماجة وابن كثير[٣]، واستمرّ أمير المؤمنين عليه السلام بالمطالبة العلنيّة، ولكن أحكمت الدولة قبضتها على الأُمّة، ولم تنفع الاحتجاجات آنذاك.

فجاء من بعده ولده الحسن، وطالب بمنصب أبيه أيضاً، وخاطب الناس بكون علي خاتم الأوصياء، ثمّ راح عليه السلام يطالبهم بمميّزات هذا المنصب وهي الطاعة له، فقال لهم: «**ألا تعلمون أنّي إمامكم مفترض الطاعة عليكم**»[٤]. وناشد عدي بن حاتم الأُمّة بهذا النمط من الخطاب بقوله: (ألا تجيبون إمامكم وابن بنت نبيّكم)[٥].

وجاء الحسين بن علي ليطالب الأُمّة علناً بحفظ الحقوق، فناشدها بحديث الغدير الذي أثبت الخلافة لعلي وأولاده من بعده[٦]، وانتفض على الوضع القائم بثورة دوت

---

(١) نهج البلاغة: ص ١٤٣، الخطبة ٨٨.

(٢) الإحتجاج: ج ١، ص ٣٥٣.

(٣) مسند أحمد: ج ١، ح ٦٤٢ و٦٧٢ و٩٥٣؛ سنن النسائي: رقم ٨٥٤٢؛ سنن الترمذي: ج ٥، ح ٣٧١٣؛ سنن ابن ماجه: ج ١، ح ١١٦ و ١٢١.

(٤) كمال الدين: ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧، باب ٢٩، ح ٢.

(٥) شرح نهج البلاغة: ج ١٦، باب ٣١، ص ٣٨.

(٦) كتاب سليم: ج ٢، ص ٧٩١، ح ٢٦.

في ربوع المناطق الإسلاميّة، دوّت بشعاراتها التي حملتها زينب ووصيّه علي بن الحسين عليهما السلام، ولكن وبعد أن استقرّ الأمر ليزيد مدّة من الزمن، ادّعى كما ادّعى أبيه من قبل، بأنّه خليفة الله، وراح يحارب مصاديق الإمامة الإلهيّة التي طرحها رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن شيئاً فشيئاً صار المصداق مكتوماً، وصارت الإمامة كما يقول الحسين ابن عبدالوهاب: (صارت الإمامة في عصر الإمام مكتومة مستورة إلّا من اتبعه من المؤمنين)(١).

وهكذا راح الأئمّة عليهم السلام من ولد علي عليه السلام ينظرون إلى الموقف، وإلى الظروف التي تحيط بهم.

وبدأ الطغاة يبثّون العيون، وخصوصاً أبا جعفر المنصور، كما يقول الكليني، فلقد بثّ جواسيسه في المدينة ينظرون إلى من تتفق شيعة جعفر عليه فيضربون عنقه(٢)، ولام هشام بن سالم نفسه عندما كلّم رجلاً من بني مخزوم بالإمامة وظلّ خائفاً للأجواء المحيطة بالإمام الصادق(٣).

وتسابق كلّ من الأمويين والعباسيين بهذه السياسات الإرهابيّة للحصول على هذا المنصب، فراح العبّاسيّون يعدّون سلسلة الوصاية بحيث جعلوا جذرها يرتوي من علي بن أبي طالب عليه السلام، ولكن عندما علموا أنّ أولاد علي الحسن والحسين وأولادهم أحقّ منهم بالمطالبة، عدّلوا هذا البند، وجعلوا الجذر يرتوي من العبّاس مباشرة، والظروف هي التي كانت تحدّد موقف الإمام، فتارة يعلن إمامته ويدافع عنها وأُخرى يكتم أمره ويأمر أصحابه بعدم إذاعة السرّ؛ لضعف الناصر، وقلّة العدد.

هذه هي الظروف التي عاشتها الإمامة، ولابدّ أن تؤخذ في الحساب عندما تبحث هذه المسألة، وكلّ من حاول أن يحدّد موقف الإمام بدون هذا الواقع وبدون تلك المقدّمات تصبح دراسته ناقصة غير موصلة إلى نتيجة سليمة، وبهذا وقع أحمد

---

(١) عيون المعجزات: ص ٦٧.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٤١٢، باب ٧.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٩٨.

الكاتب عندما رأى أنّ بعض الأئمّة أمروا أصحابهم بعدم إذاعة السر، وبعضهم عمل على خلاف ذلك، راح يشكّك بنظريّة الإمامة الإلهيّة، ناسياً أنّ فكرة الإمامة لم تختفِ من الفكر الإسلامي قط، والذي حصل أنّ هذا الإمام أو ذاك أخفى نفسه خوفاً على الموقع الذي يشغله في الإسلام، وعندما علم الكاتب أنّ القارئ ليس غافلاً عن هذه الظروف راح يبحث عن زاوية أُخرى، وهي البيت العلوي وشخصيّاته الذين نقل التاريخ عن مواقفهم ببعض الروايات التي أُسيء فهمها، وجعلها ضربة جديدة لنظريّة الإمامة، والشخصيّة المقصودة هي شخصيّة زيد بن علي بن الحسين عليه السلام، وما دار من حوار بين زيد وبين مؤمن الطاق، فقال الكاتب: (**إنّ زيداً قد فوجئ بالإمامة، واستغرب أن يكون الإمام السجّاد والد زيد قد أخبر مؤمن الطاق ولم يخبره**)[1]. ولكن الكاتب تناسى قول زيد في الإمامة: وما نقله حول إمامة الاثني عشر لولده يحيى، وعندما سأله ولده هل أنت منهم، قال: (لا، ولكني من العترة)، ولهذا ترحّم عليه الصادق عليه السلام، وأخبر أصحابه أنّ زيداً «كان مؤمناً وكان عارفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أمَا إنّه لو ظفر لوفى»[2]، فهذه الصفات والألقاب التي حازها زيد من الإمام الصادق عليه السلام تنم عن وفاء زيد ودرايته بالأمر، والسرّ الذي أدّى بالكاتب وغيره من المؤلّفين إلى القول الخاطئ بحقّ زيد هو ذلك الحوار الذي دار بين زيد عليه السلام وبين مؤمن الطاق، فلقد كان حواراً تلفّه السريّة التامّة في مسألة الإمامة، ولم يتوصّل مؤمن الطاق إلى القصد الحقيقي لزيد، ولأجل أن يقف القارئ على حقيقة الأمر ننقل ذلك الحوار بالكامل، وللثمرات الجمّة التي تحتويها هذه المقابلة.

تقول الرواية: (إنّ زيداً بعث إلى مؤمن الطاق ـ وهو الذي يتكلّم ـ فقال لي: يا أبا جعفر، ما تقول إن طرقك طارق منّا، أتخرج معه؟ قال: فقلت له: إن كان أباك أو أخاك خرجت معه. قال: فقال لي: فأنا أُريد أن أخرج أُجاهد هؤلاء القوم فاخرج معي. قال: قلت: لا، ما أفعل جعلت فداك. قال: فقال لي: أترغب بنفسك عنّي؟ قال:

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٥.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٤٧.

قلت له: إنّما هي نفسٌ واحدة، فإن كان لله في الأرض حجّة فالمتخلّف عنك ناجٍ والخارج معك هالك وإن لا تكن لله في الأرض حجّة فالمتخلّف عنك والخارج معك سواء. قال: فقال لي: يا أبا جعفر، كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة ويبرد لي اللقمة الحارة حتّى تبرد شفقةً عليَّ، ولم يشفق عليَّ من حرّ النار، إذ أخبرك بالدين ولم يخبرني به؟ فقلت له: جعلت فداك من شفقته عليك من حرّ النار لم يخبرك، خاف عليك آن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا، فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبالِ أن أدخل النار..... فقال زيد: أما والله، لئن قلت ذلك لقد حدّثني صاحبك ـ الإمام الصادق عليه السلام ـ بالمدينة أنّي أُقتل وأُصلب بالكناسة، وأنّ عنده لصحيفة فيها قتلي وصلبي)[1].

وحملت هذه الرواية ثمرات عديدة:

الثمرة الأُولى: اعتراف صريح وواضح بأنّ الفكر الإمامي قائم على مسألة الإمامة الإلهيّة، وهذا الاعتراف في زمن الإمام الصادق عليه السلام، وعلم الصادق عليه السلام بذلك وعدم ردعه يفنّد قول الكاتب بأنّ الإمامة فكرة حادثة.

الثمرة الثانية: قول زيد بن علي: (لقد حدَّثني صاحبك بالمدينة أنّي أُقتل وأُصلب بالكناسة، وأنّ عنده صحيفة فيها قتلي وصلبي)، وهو اعتراف من زيد عليه السلام بإخبار الصادق له عن المغيّبات، وبنفس هذا الإخبار نكتشف أنّ لزيد مكانة عند الصادق عليه السلام، وإلّا لما أخبره بهذا الخبر خوفاً من أن ينتشر ويُقتل زيد غير هذه القتلة التي أخبر بها الصادق، فيكذّبوا الصادق عليه السلام عندها ويسقطوه من أعين الناس.

الثمرة الثالثة: عدم إحاطة مؤمن الطاق بمقولة زيد (كنت أجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة...)، فهذا استنكار واضح من قبل زيد بن علي على مؤمن الطاق، بأنّه كيف أنّ السجّاد لا يخبرني بالإمامة ويخبره، كلّا بل أخبرني أي بالإمامة وأنا خارج أُجاهد هؤلاء بأمر إمامي الذي أخبرني حتّى بقتلي وصلبي، ولم يخبرني بالإمامة؟ أي أخبرني حتّى في الجزئيّات، فكيف لا يخبرني بالكليّات، وهذا ما

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٤٧.

ذهب إليه السيّد الخوئي[١].

مع أنّ زيداً نفسه قال: (الأئمّة اثنا عشر...)، وإنّ (جعفر إمامنا في الحلال والحرام)[٢].

وعندما أُغلقت كلّ النوافذ أمامه راح يتشبّث بعلم الغيب لكي يخرجه من مأزقه، وعندما بحث ولم يجد رواية واحدة صريحة ينفي فيها أحد الأئمّة علم الغيب عن نفسه، لجأ إلى تزوير الأحاديث، فقال: (**وكانت النظريّة الإماميّة في البداية تقوم على موضوع علم الأئمّة بالغيب كطريق لإثبات ارتباط الإمام بالله، ولكنّ الإمام الصادق كان دائماً ينفي علمه بالغيب ويقول بصراحة: «يا عجباً لأقوام يزعمون أنّ نعلم الغيب»**)[٣].

وحاول الكاتب النفوذ إلى نظريّة الإمامة من هذا الطريق، مستدلّاً بحديث يدلّ بظاهره على نفي الإمام العلم بالغيب، وهذا الحديث جاء عن الصادق عليه السلام قائلاً: **«وياعجباً لأقوام يزعمون أنّ نعلم الغيب»**[٤].

ولم يترك الإمام الصادق عليه السلام الفرصة لأحمد الكاتب وغيره كي يستغلّ هذا الحديث، فذكر الصادق عليه السلام في ذيل هذا الحديث مباشرة، وبعدما قام من مجلسه، ذكر لأصحابه بعدما سألوه: لماذا هذا القول؟ قال لهم: إنّ لديه علم الكتاب كلّه، وأنّ الذي جاء بعرش بلقيس إلى سليمان علمه علم من الكتاب، وإن نسبة علم هذا إلى علم الإمام كقدر قطرة من المطر في البحر الأخضر[٥].

ولكن ـ وللأسف ـ قطع أحمد الكاتب هذا القسم من الحديث، ونقل صدر الحديث الذي نطق به الإمام في مجلس عام، فالكاتب لم يدرس أجواء الرواية والحديث، بل أخذ المقطع الذي ينفعه من دون رويّة ودراسة، بالإضافة إلى أنّه غير أمين في

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٥٥.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٣٤٧.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٧.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٧.

(٥) بصائر الدرجات: ص ٢٣٠ ـ ٢٣١، ح ٥.

نقله للأحاديث.

ثمّ يقول الكاتب: **(إنّ الإمام الصادق كان دائماً ينفي علمه بالغيب)**[١].

فلو تفضّل علينا الكاتب ونقل لنا رواية واحدة خالصة تدلّ على أنّ الإمام نفى عنه علم الغيب الذي أعطاه الله لنبيّه، وعلّمه رسول الله ﷺ إلى أوصيائه، وبما أنّه لم يجد ذلك استشهد بالرواية أعلاه التي يلف صدرها جو التقيّة، وأمّا ذيلها بعدما انفضّ المجلس ـ كما تقول الرواية ـ ففيه تصريح الإمام لأصحابه بمقدار علمه.

ثمّ راح أحمد الكاتب يستدلّ برواية تقول: إنّ الإمام أخبر أصحابه بأنّ عليهم عيناً، ولم يرَ أُولئك الأصحاب ذلك العين، فقال الكاتب معقباً على الرواية بأنّها تحمل التناقض في نفسها، لأنّ الإمام يخبرهم عن العين وأصحابه لم يشاهدوه، وراح يشنّع على الشيعة بذلك، ونسي الكاتب أنّ الرواية ضعيفة بإبراهيم بن إسحاق الأحمر الذي يقول النجاشي بحقّه: (ضعيفاً في حديثه مموهاً)[٢]، وكذلك قال الطوسي: (ضعيفاً في حديثه، متهماً في دينه)[٣].

ونحن هنا نريد أن ننبّه الكاتب على أنّ الباحث عليه أن يطمئن للروايات التي يستدلّ بها، وليس من قصدنا تضعيف الرواية، لأنّه على فرض صحّة الرواية، فإنّه لا يوجد فيها أي تناقض، لأنّ إخبار الإمام بأنّ عليهم عيناً لا يستلزم معرفتهم به، أضف إلى ذلك أنّها معارضة بجم غفير من الروايات التي حفلت بها كتب الشيعة، والتي تصرّح بأنّ الأئمّة لهم علم خاص ورثوه من رسول الله ﷺ، كما صرّح بذلك الإمام الصادق عليه السلام[٤].

ثمّ شنّ الكاتب هجومه الجديد على الشيعة حول مسألة التقيّة، وجعلها ظاهرة

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٧.

(٢) رجال النجاشي: ص ١٩، رقم ٢١.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦ / ١٠٢.

(٤) بصائر الدرجات: ص ١٢٩.

حديثة في الإسلام أطلقها الإماميّة[١]. وسنلاحظ ذلك في بحث مستقلّ إن شاء الله تعالى.

الوكالة منهج الأئمّة للاتصال بشيعتهم

اعتمد أئمّة أهل البيت منهجاً في الاتصال بالشيعة في مختلف بقاع الأرض، وهو منهج الوكالة، أو ما يسمّى اليوم بالسفارة، وهذا المنهج ليس هو بالجديد المبتكر، فهو وسيلة الاتصال القديمة والحاضرة لكلّ دولة برعاياها البعيدين عنها، يقول أحمد بن إسحاق: قلت للإمام الهادي: يا سيّدي أنا أغيب وأشهد، ولا يتهيّأ لي الوصول إليك إذا شهدت في كلّ وقت، فقول من نقبل وأمر من نمتثل؟

فأجابه الإمام: «هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ما قاله لكم فعنّي يقول، وما أدّاه إليكم فعنّي يؤدّي»[٢].

وأبوعمرو هذا هو عثمان بن سعيدالعمري، وهو وكيل الإمام الهادي والعسكري عليهما السلام والمهدي (عج)، والذي يقول السيّد الخوئي بحقّه: (و الروايات في مدحه وجلالته متظافرة)[٣]. وأمّا الكاتب فيقول بحقّ تلك الروايات: (ضعيفة سنداً ومتناً)[٤].

فهو والسيّد الخوئي في وثاقة العمري على طرفي نقيض، واتهم العمري باستصحاب الوكالة، بينما نجد الشيعة عندما يتوفّى الإمام السابق، يسألون اللاحق عن وضع الوكلاء، فبالرغم من التوثيق الذي أصدره الهادي بحقّ أبي عمرو عثمان بن سعيد العمري، جاء السائل إلى العسكري مباشرة يسأله بهذا السؤال، وهو عمّن نأخذ وممن نقبل؟ فأجابه العسكري عليه السلام بنفس جواب الهادي عليه السلام:

«هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي وثقتي في المحيا والممات، فما قاله لكم فعنّي

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٨.

(٢) الغيبة للطوسي: ص ٢١٥.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ١١، ص ١١٢، رقم ٧٥٩١.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

يقول، وما أدّاه إليكم فعنّي يؤدّي»[١].

ولهذا كان عبدالله بن جعفر والشيعة يسألون العمري بحقّ التوثيقين الصادرين من الهادي والعسكري أن يخبرهم بخبر الإمام الحجّة[٢].

فتجاهل الكاتب كل تلك الاستفسارات والتأكيدات من قبل الشيعة على الوكيل، وصيّر هذا المنصب للمستصحبين، كلّ من يستصحب الوكالة السابقة فهي له، متناسياً متابعات الشيعة الدقيقة حتّى للخطّ الصادر من الإمام، ومقارنته بالخطوط القديمة، خوفاً من التزوير والتلاعب، ولهذا يقول أحدهم:

(كانت تخرج من عثمان وابنه محمّد توقيعات بالخطّ الذي كان يخرج في حياة الحسن العسكري)[٣].

كلّ ذلك تجاهله الكاتب، ورمى الشيعة بأنّهم يتعلّقون بالوكلاء لأنّهم يخبرونهم عن الغيب، بينما نجد الكثير من التوقيعات تتعلّق بمسائل شرعيّة وعقائديّة وما إلى ذلك.

ولم يكتفِ بذلك، بل نفى ومن دون مناقشة أي نص حول وكالة محمّد بن عثمان بن سعيد العمري[٤].

بينما نجد العسكري عليه السلام يقول: «إنّ عثمان بن سعيد العمري وكيلي، وإنّ ابنه محمّد وكيل ابني مهديّكم»[٥].

بالإضافة إلى قول الإمام المهدي (عج): «محمّد بن عثمان العمري فإنّه ثقتي وكتابه كتابي»[٦].

---

(١) الغيبة للطوسي: ص ٢١٥.

(٢) الغيبة للطوسي: ص ٢١٥.

(٣) الغيبة للطوسي: ص ٢١٦.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٧.

(٥) الغيبة للطوسي: ص ٢١٦.

(٦) كمال الدين: ص ٤٤٠، باب التوقيعات.

ولم يناقش الكاتب ذلك لا سنداً ولا متناً، بل اكتفى بعبارة إعلاميّة تنفي نص الوكالة لمحمّد بن عثمان العمري، والعجيب أنّه قال: **(لم يذكر المؤرّخون الشيعة أي نص مباشر عليه من المهدي)**(١).

بينما نجد المهدي (عج) يقول ـ وكما نقل ذلك الصدوق وهو مؤرّخ شيعي ـ : **«محمّد ابن عثمان العمري فإنّه ثقتي وكتابه كتابي»**(٢).

وبعد ذلك اتهم العمري بأنّه يزوّر كلمات الإمام المهدي بخطّ يده، مع اتفاق كلّ الرجاليين على وثاقته وجلالته وعظمته.

ولم يقف الاتهام عند العمري، بل اتهم كلّ الوكلاء من دون بحث وتحقيق بالكذب والتزوير مع عظمتهم وجلالتهم، يقول السيّد الخوئي بحقّ أحدهم وهو الحسين بن روح: (وشهرة جلالته وعظمته أغنتنا عن الإطالة في شأنه)(٣).

وقد اعترف الكاتب بنفسه بأنّ الشيعة قد التفّوا حول هؤلاء الثقات، وأخذوا معالم دينهم منهم، واعتبروهم الواسطة بينهم وبين الإمام بقوله: **(وعامّة الشيعة يميّزون أُولئك النوّاب الأربعة عن بقيّة المدّعين المذمومين)**(٤).

ولم يعطنا الكاتب تفسيراً موضوعيّاً عن هذا الالتفاف حول هؤلاء الثقات، فلقد ناقض نفسه بنفسه، فهل يلتف عامّة الشيعة حول مزوّرين بزعمه يبحثون عن مكاسبهم الخاصّة؟ خصوصاً إذا علمنا إنّ عامّة الشيعة وكما اتضح سابقاً يسألون الإمام عن حال الوكيل باستمرار، والأئمّة يبيّنون لشيعتهم الموقف، فلقد بيّن الأئمّة موقفهم من: علي بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرواسي(٥)، ولعنوهم، وأمروا شيعتهم بالابتعاد عنهم وطردهم من مجالسهم، وكذلك

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٢٧.

(٢) كمال الدين: ص ٤٤٠، باب التوقيعات.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٥، ص ٢٣٦، رقم ٣٣٩٧.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٥) الغيبة للطوسي: ص ٢١٣.

على الطرف الآخر وثّقوا عثمان وابنه والحسين بن روح والسمري علي بن محمّد، وأمروا شيعتهم بالإلتفاف حولهم وهم ثقات مأمونون على الدين والدنيا.

حديث: من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة

لقد اشتبه على الكاتب الأمر، وخصم نفسه بنفسه، عندما نقل هذا الحديث عن الإمام الرضا عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: **«من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة ويغصب الأمّة أمرها ويتولّى من غير مشورة، فاقتلوه، فإنّ الله قد أذن ذلك»**(1).

وبالرغم من وضوح الأمر في هذا الحديث الذي يختص فيما لم ينزل فيه قرآن، فالإمامة ليست مورداً لهذا الحديث مطلقاً.

ونحن لا نريد أن نؤوّل الحديث، ولكن نريد من الكاتب أن يعطينا جواباً على هذا السؤال، وهو: إنّ هذا الحديث نسب إلى النبي بهذا الإسناد:

محمّد بن عمر بن محمّد بن سلم بن البرّاء الجعابي، حدّثني أبو محمّد الحسن بن عبدالله بن محمّد بن العبّاس الرازي التميمي، قال: حدّثني سيّدي علي بن موسى الرضا عليه السلام، قال: **«حدّثني أبي موسى بن جعفر، قال: حدّثني أبي محمّد بن علي، قال: حدّثني أبي علي بن الحسين، قال: حدّثني أبي الحسين بن علي، قال: حدّثني أبي علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»**.

هذا سند الحديث الذي نقله الكاتب. وبنفس هذا السند نُقلت هذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

الأوّل: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«من مات وليس له إمام من ولدي مات ميتة جاهليّة»**(2).

الثاني: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«الأئمّة من ولد الحسين عليه السلام، من أطاعهم فقد أطاع الله،**

---

(1) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ١٠٢.

(2) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٦٣، ح ٢١٤.

ومن عصاهم فقد عصى الله عزّ وجلّ، هم العروة الوثق، وهم الوسيلة إلى الله عزّ وجلّ»(١).

الثالث: قال رسول الله ﷺ في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَقِفُوهُم إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ﴾، قال: «عن ولاية علي عليه السلام»(٢).

وهذه الأحاديث الثلاثة وردت بنفس إسناد حديث «من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة»، وهي واضحة لا تقبل التأويل بأنّ الإمامة في ولد الرسول ﷺ من الحسين عليه السلام، ومن جهلهم فقد مات ميتة جاهليّة. فإمّا أن ينكر الكاتب هذه الأحاديث ويرميها بالجعل والاختلاق والوضع، فعليه أن ينكر ما استدلّ به، لأنّ السند واحد، وإمّا أن يقرّ بهذه الأحاديث التي لا تقبل التأويل والمماطلة، ويؤوّل الحديث الذي ذكره حول الشورى، فلا طريق ثالث لديه.

إذن، إنّ المراد من حديث «من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة» ناظر إلى كلّ مورد لم ينزل فيه قرآن، ولم يوجد فيه نص، فهو ناظر إلى أُمور الناس الأخرى غير الإمامة والولاية التي نصّها الله ورسوله والأئمّة من بعده، واحداً بعد آخر، وقد تقدّم أنّ ابن عبّاس حاجج عمر عندما قال عمر له: (إنّ العرب كرهت لكم أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة)، فأجابه ما مضمونه: إنّ أمر الولاية والخلافة ممّا أنزله الله، ومن كره ما أنزله الله فمصيره معروف، ومحدّد في كتابه العزيز. كما تقدّم.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٦٤، ح ٢٢٢.

الفصل التاسع

جهل الكاتب بموارد التقيّة وعلم الأئمّة بالغيب

موقف القرآن من التقيّة

قال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللهِ الْمَصِيرُ﴾(١).

قال الطبري في تفسير هذه الآية: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾، قال: (إلّا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم، فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم وتضمروا لهم العداوة.

وقد حدّث عن عكرمة ومجاهد في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾، أي ما لم يهرق دم مسلم ولم يستحل ماله.

وعن الضحّاك وابن عبّاس: التقية باللسان، ومن حمل على أمر يتكلّم به وهو لله معصية، فتكلّم مخافة على نفسه وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه، إنّما التقيّة باللسان)(٢).

قال الرازي بعد أن ذكر ستة أحكام للتقيّة في تفسير هذه الآية: ظاهر الآية يدل على أنّ التقيّة إنّما تحل مع الكفّار الغالبين، إلّا إنّ مذهب الشافعي أنّ الحال بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والمشركين حلّت التقيّة محاماة عن النفس.

وقال أيضاً: التقيّة جائزة لصون النفس، ثمّ تساءل الرازي بقوله: (وهل هي جائزة لصون المال)؟ فحكم بالجواز احتمالاً اعتماداً على قوله ﷺ: «حرمة مال المسلم كحرمة

---

(١) آل عمران: آية ٢٨.

(٢) جامع البيان: ج ٣، ص ٢٢٩.

دمه»، وقوله ﷺ: «من قُتِل دون ماله فهو شهيد»، ثمّ جعل الرازي التقيّة جائزة للمؤمنين إلى يوم القيامة، وقال: (لأنّ دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان)[١].

ثمّ جاء القرطبي، فنقل قول الحسن البصري (التقيّة جائزة للإنسان إلى يوم القيامة)[٢].

وقال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَـكِنَ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٣].

واتفق الشافعي في أحكامه[٤] وابن الجوزي في زاده[٥] والقرطبي في جامعه على دلالة الآية على مورد التقيّة، ونحن نكتفي بذكر كلام القرطبي، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى ما أشرنا إليه من المصادر.

قال القرطبي مفسّراً للآية: (هذه الآية نزلت في عمّار بن ياسر في قول أهل التفسير، لأنّه قارب بعض ما ندبوه إليه)، ونقل قول ابن عبّاس: وأمّا عمّار فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مُكرهاً، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «كيف تجد قلبك»؟ قال: مطمئناً بالإيمان، فقال رسول الله ﷺ: «فإن عادوا فعد»[٦].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾[٧].

قال الرازي مفسّراً الآية: (إنّه تعالى حكى عن ذلك المؤمن أنّه كان يكتم إيمانه،

---

(١) التفسير الكبير: ج ٨، ص ١٢.
(٢) الجامع لأحكام القرآن: ج ٤، ص ٥٧.
(٣) النحل: آية ١٠٦.
(٤) الشافعي، أحكام القرآن: ج ٢، ص ١١٤ ـ ١١٥.
(٥) زاد المسير: ج ٤، ص ٤٩٦.
(٦) الجامع لأحكام القرآن: ج ١٠، ص ١٨١.
(٧) غافر: الآية ٢٨.

والذي يكتم كيف يمكنه أن يذكر هذه الكلمات مع فرعون؟ ولهذا السبب حصل هنا قولان:

الأوّل: أنّ فرعون لمّا قال: ذروني أقتل موسى، لم يصرّح ذلك المؤمن بأنّه على دين موسى، بل أوهم أنّه مع فرعون وعلى دينه، إلّا أنّه زعم أنّ المصلحة تقتضي ترك قتل موسى، لأنّه لم يصدر عنه إلّا الدعوة إلى الله، والإثبات بالمعجزات القاهرة، وهذا لا يوجب القتل، والإقدام على قتله يوجب الوقوع في ألسنة الناس بأقبح الكلمات.

الثاني: أنّ مؤمن آل فرعون كان يكتم إيمانه أوّلاً، فلمّا قال فرعون ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ أزال الكتمان وأظهر كونه على دين موسى وشافه فرعون بالحق)[١].

المهم من القولين أنّ الرجل كتم إيمانه، وهذا يكفي لإثبات التقيّة التي اتبعها الرجل خوفاً على نفسه.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[٢].

وكلّ مورد يتخلّص العبد فيه من إلقاء نفسه في التهلكة أي يظهر خلاف ما يكتم هو مصداق الآية، وهذه هي التقيّة، وهذا المعنى يصدق على الآيات: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾[٣]، ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[٤]، ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٥].

وقال تعالى أيضاً: ﴿أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾[٦].

---

(١) التفسير الكبير: ج ٢٧، ص ٥٣.

(٢) البقرة: آية ١٩٥.

(٣) الطلاق: آية ٧.

(٤) البقرة: آية ١٨٥.

(٥) فصّلت: الآية ٣٤.

(٦) الأنعام: آية ١١٩.

والاضطرار يحصل من كلّ المواقع والجهات، فقد يقع العبد مضطرّاً أمام الظالم، فيكون مستثنى، وعليه إظهار خلاف ما يكتم.

فهذا هو جواب القرآن الكريم حول موقفه من التقيّة.

مصاديق التقيّة في التأريخ

أمّا الموارد التي حدثت فيها التقيّة في زمن رسول الله ﷺ وأجازهم عليها، فهي كثيرة جدّاً، منها أنّ النبي أرسل مجموعة من المسلمين لقتل كعب بن الأشرف، فقالوا: يا رسول الله، أتأذن لنا أن ننال منك؟ فأذن لهم[١].

ويقول الطبري: (إنّ الحجّاج بن غلاط السليمي وبعد فتح المسلمين لخيبر استأذن رسول الله ﷺ للذهاب إلى مكّة لجمع أمواله، وأذِن له النبي، فلمّا قرب من مكّة رأى رجالاً من المشركين يتصيّدون الأخبار، ولم يعلموا بإسلامه، فسألوه عن ذلك، فقال لهم: وعندي من الخبر ما يسرّكم، قال: فالتاطوا بجنبي ناقتي يقولون: إيه يا حجّاج، قال: قلت: هزيمة لم تسمعوا بمثلها قط، وأخبرهم بأنّ المسلمين قد هُزِموا في خيبر، وأُسِر رسول الله ﷺ، مع علمه بأنّ المسلمين فتحوا خيبر)[٢].

ويقول البخاري نقلاً عن عائشة: (إنّ رسول الله استأذن عليه رجل للدخول عليه، فقال: «ائذنوا له، فبئس ابن العشيرة ـ أو ـ بئس أخو العشيرة»، فلمّا دخل ألان له الكلام، فقلت له: يا رسول الله ـ والكلام لعائشة ـ قلتَ ما قلت، ثمّ ألنت له في القول؟ فقال ﷺ: «أي عائشة، إنّ شرّ الناس منزلة عند الله من تركه أو ودعه الناس اتقاء فحشه»)[٣]. ونقل البخاري رواية أُخرى تدلّ على التقيّة من رسول الله ﷺ[٤].

---

(١) ابن العربي، أحكام القرآن: ج ٢، ص ١٢٥٧.

(٢) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٣٠٥، حوادث سنة ٧ هـ؛ الكامل لابن الأثير: ج ٢، ص ٢٢٣.

(٣) صحيح البخاري: ج ٨، ص ٣٨، كتاب الأدب، باب المواراة مع الناس؛ سنن أبي داود: ج ٤، ص ٢٥١، ح ٤٧٩١.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب المداراة مع الناس، ٥٧٨٠.

أضف إلى ذلك ما نطق به رسول الله ﷺ من أحاديث تكشف عن براءة مَن يكتم أمراً ويُظهر خلافه خوفاً من خطر محتمل، مثل: «رفع عن أُمّتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه»(١)، وحديث «لا ضرر»(٢).

فالتقيّة محاطة بهذا الحجم الغفير من الآيات والروايات، التي لا يستطيع أحد إنكارها، لنقلها في أُمّهات الكتب السنيّة والشيعيّة، وتسالم عليها فحول الفقهاء والمحدّثين من الطرفين.

التقيّة عند أئمّة أهل البيت عليهم السلام

يقول الإمام علي عليه السلام: «وآمرك أن تستعمل التقيّة في دينك..... وتصون بذلك من عرف من أوليائنا، فإنّ ذلك أفضل من أن تتعرّض للهلاك.... وإيّاك وإيّاك أن تترك التقيّة التي أمرتك بها...»، إلخ(٣).

لقد تحدّث الباقر عليه السلام عن التقيّة معاتباً الكميت على قوله:

فالآن صرت إلى أُميـ ـة والأُمور إلى المصائر

وبعد اعتذار الكميت عن قوله هذا بقوله: نعم، قد قلت ذلك، ما أردت به إلى الدنيا، لقد عرفت فضلكم.

فأجابه الإمام عليه السلام: «أما إن قلت ذلك تقيّة، إنّ التقيّة لتحلّ»(٤).

وتحدّث الإمام الصادق عليه السلام عن التقيّة بقوله مخاطباً أبا عمر الأعجمي: «يا أبا عمر، إنّ تسعة أعشار الدين في التقيّة، ولا دين لمن لا تقيّة له»(٥).

ويقول الكليني، بسنده عن معمّر بن خلّاد، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن القيام

---

(١) كنز العمّال: ج ٤، ص ٢٣٣، ح ١٠٣٠٧.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٢٤٣، ح ٧٧٧.

(٣) الإمام الصادق، محمّد أبو زهرة: ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٤) الأغاني: ج ١٧، ص ٢٥.

(٥) الكافي: ج ٢، ص ٢٢٥، باب التقيّة، ح ٢.

للولاة، فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: «التقيّة من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقيّة له»[(١)].

وغير ذلك من الأحاديث التي نقلها الشيعة في كتب الحديث المعروفة عندهم تحت باب التقيّة.

ونُسِب للإمام السجّاد قوله:

إنّي لأكتم من علمي جواهره ... كيلا يرى الحقّ ذو جهل فيفتتنا
وقد تقدّم في هذا أبو حسن ... إلى الحسين وأوصاه قبله الحسنا
فربّ جوهر علمٍ لو أبوح به ... لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا
ولاستحلّ رجال مسلمون دمي ... يرون أقبح ما يأتونه حسنا

التقيّة في الفكر الإسلامي

ونقصد بالفكر الإسلامي هو ما دار في أذهان الصحابة والتابعين من أقوال وآراء حول هذه المسألة، فهذا ابن عبّاس يصرّح بأنّ التقيّة باللسان من حمل على أمرٍ يتكلّم به وهو معصية لله، فيتكلّم به مخافة الناس وقلبه مطمئن بالإيمان، فإنّ ذلك لا يضرّه، إنّما التقيّة باللسان.

ثمّ قال ابن عبّاس: (التكلّم باللسان والقلب مطمئن بالإيمان)[(٢)].

ويقول عبدالله بن مسعود: (ما من ذي سلطان يريد أن يكلّفني كلاماً يدرأ عنّي سوطاً أو سوطين إلّا كنت متكلّماً به)، وأيّد ابن حزم كلام عبدالله بن مسعود هذا بقوله: (لا يعرف له من الصحابة مخالف)[(٣)].

ويقول حذيفة بن اليمان رادّاً على من قال له: إنّك منافق! فقال: (لا، ولكنّي أشتري ديني بعضه ببعض؛ مخافة أن يذهب كلّه)[(٤)].

---

(١) الكافي: ج ٢، ص ٢٢٨، باب التقيّة، ح ١٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ج ٤، ص ٥٧، في تفسير الآية ٢٨ من سورة آل عمران.

(٣) المحلّى: ج ٨، ص ٣٣٦، مسألة ١٤٠٩.

(٤) المبسوط للسرخسي: ٢٤/ ٤٦.

ويقول جابر بن عبدالله الأنصاري: (لا جناح عليَّ في طاعة الظالم إذا أكرهني عليها)(١).

وبالتقيّة درأ ابن عمر الخطر عنه من الحجّاج مستعيناً بحديث رسول الله ﷺ: «لا ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه»، فيقول ـ ابن عمر ـ سألت الرسول ﷺ وكيف يذلّ نفسه؟ قال: «يتعرّض من البلاء لما لا يطيق»(٢).

وكذلك فعل مسروق بن الأجدح عندما بعث معاوية بن أبي سفيان بتماثيل من صفر تباع بأرض الهند، فمر بها على مسروق فقال: (والله لو أنّي أعلم أنّه يقتلني لفرّقتها، ولكنّي أخاف أن يعذّبني فيفتنني)(٣).

وقد حدّثنا التاريخ أنّ الوليد بن عبدالملك الأموي (٨٦ ـ ٩٦ هـ، ٧٠٥ ـ ٧١٥ م) كان يبثّ جواسيسه بين الخلق ليأتوه بالأخبار، وذات يوم جلس رجل منهم في حلقة رجاء بن حياة، فسمع بعضهم يقول في الوليد، فرفع ذلك إليه، فقال: يا رجاء أُذكر بالسوء في مجلسك ولم تغير، فقال: ما كان ذلك يا أمير المؤمنين، فقال له الوليد: قل: الله الذي لا إله إلّا هو، قال: الله الذي لا إله إلّا هو، فأمر الوليد بالجاسوس فضربه سبعين سوطاً، فكان الجاسوس يلق رجاء فيقول: يا رجاء بك يسق المطر وسبعون سوطاً في ظهري، فيقول رجاء: سبعون سوطاً في ظهرك خير لك من أن تقتل رجلاً مسلماً.

فنكر رجاء أمراً كان واقعاً، مخافة هدر دم رجل مسلم من قبل حاكم ظالم، فالفكر الإسلامي مليء بهذه الحوادث، وتلك المواقف والأقوال للصحابة والتابعين حول مسألة التقيّة.

أمّا أئمّة المذاهب، أمثال مالك وأبي حنيفة، فقد بايعا المنصور وقالا: ليس على مكره يمين بعدما خرجوا عليه.

---

(١) المبسوط للسرخسي: ٢٤/ ٤٧.

(٢) كشف الأستار عن زوائد البزّار على الكتبة الستة: ج ٤، ص ١١٢، ح ٣٣٢٣.

(٣) السرخسي، المبسوط: ٢٤/ ٤٦.

وأخيراً يقول اجنتس جولد تسيهر: (ولم تتضح هذه النظريّة للشيعة في مبدأ الأمر، غير أنّ من عداهم من المسلمين أخذوا بها استناداً على الآية القرآنيّة: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾[١]).

الشيعة والتقيّة

لقد عانى أئمّة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم على مرّ التاريخ مختلف ألوان التعذيب والقتل والتشريد الوحشي، ووصل الأمر إلى عدم قبول شهادة الشيعي ومحاصرته اقتصاديّاً، كما أمر معاوية عمّاله فقال: (أن برئت الذمّة ممّن يروي شيئاً في فضائل علي وأهل بيته، وأن لا يجيزوا للشيعة شهادة، وأن يمحوا كلّ شيعي من ديوان العطاء، وينكّلوا به ويهدموا داره)[٢].

هذه الوثيقة التي ظلّت وصمة عار على جبين الأمويّين على مرّ التاريخ وإلى يوم القيامة، حيث سنّت محاربة الشيعة وقتلهم وتشريدهم ومحاصرتهم اقتصاديّاً واجتماعيّاً، كما حدث مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه عندما حُوصروا في شعب أبي طالب، وبدأ مسلسل القتل والإعدامات، فقتل حجر بن عدي وعمرو بن الحمق الخزاعي وغيرهم في حياة معاوية، ثمّ جاء ابنه يزيد ليعلن بصراحة كفره وعدم إيمانه، فراح في ثلاث سنوات من حكمه، الأولى قتل فيها الحسين وأصحابه، والثانية أغار على المدينة، والثالثة على مكّة، فكانت أسوأ سنين في الإسلام، وطارد الشيعة في كلّ مكان، وارتكب تلك الجريمة البشعة بقتل سيّد الشهداء وريحانة الرسول وسبطه أبي عبدالله عليه السلام مع ثلّة من المسلمين الذين نصحوا للإسلام وللحسين عليه السلام.

وفي عهد زين العابدين عليه السلام لم يتحسّن من الوضع شيء، بل ازدادت المحنة والفتن، حتّى قال الحسين بن عبدالوهاب: (وصارت الإمامة في عصر الإمام زين العابدين مكتومة مستورة إلّا من اتبعه من المؤمنين)[٣].

---

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام: ص ٢٠٢.

(٢) شرح نهج البلاغة: ج ١١، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٣) عيون المعجزات: ص ٦٧.

واستمرّ الأمويّون في عدائهم لأئمّة أهل البيت وشيعتهم، وما إن ضعفت دولتهم ليتنفّس الشيعي وإمامه الصعداء، حتّى جاء العبّاسيّون الذين نادوا بشعارات أهل بيت رسول الله ﷺ، في بداية الأمر لكسب الشرعيّة والسيطرة على الناس، وبعد أن استتب لهم الأمر لجأوا إلى سياسات القتل والتعذيب بحقّ الشيعة، يقول أحمد محمود صبحي: (لكن ذلك المثل الأعلى للعدالة والمساواة الذي انتظره الناس من العبّاسيّين قد أصبح وهماً من الأوهام، فشراسة المنصور والرشيد وجشعهم، وجور أولاد علي بن عيسى وعبثهم بأموال المسلمين يذكّرنا بالحجّاج وهشام ويوسف بن عمرو الثقفي، وعمّ الاستياء أفراد الشعب بعد أن استفتح أبو عبدالله المعروف بالسفّاح وكذلك المنصور بالإسراف في سفك الدماء على نحو لم يعرف من قبل)[١].

وبالطبع إنّ هذا الإسراف في القتل نصيب الشيعة منه حصّة الأسد، فقد قَتل أبو مسلم (٦٠٠/٠٠٠) ستمائة ألف من المسلمين، وهذا الاعتراف قد كُشِف النقاب عنه عندما أراد المنصور أن يقتل أبا مسلم، فقال المنصور له: أخبرني عن ستة مئة ألف من المسلمين قتلتهم صبراً، فأجابه أبو مسلم بقوله: لتستقيم دولتكم[٢].

حتّى وصل الأمر بالأئمّة أن يحذّروا أصحابهم من التصريح بأسمائهم، وهذا ما قاله الإمام موسى بن جعفر لأحدهم: «سل تخبر، ولا تذع، فإن أذعت فهو الذبح»[٣].

وظلّ هشام بن سالم يلوم نفسه عندما كلّم رجلاً بالإمامة خائفاً لإظهار الأمر، كما يقول السيّد الخوئي[٤].

وراح المنصور يبثّ جواسيسه في المدينة ينظرون إلى من تتفق شيعة جعفر عليه وأمرهم بضرب عنقه، كما يقول الكليني[٥]. هذا من ناحية المطاردة والقتل والتشريد.

---

(١) نظريّة الإمامة: ص ٣٨١.

(٢) طبيعة الدعوة العبّاسيّة: ص ٢٤٥، عن العيني في دولة بني العباس والطولونيين والأخشيديين ص ٣٠.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٤١٣، ح ٧.

(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٩، ص ٢٩٨.

(٥) الكافي: ج ١، ص ٤١٢، ح ٧.

أمّا من ناحية الحصار الاقتصادي، فقد نصّت وثيقة معاوية على حذف اسم الشيعي من ديوان العطاء وهدم داره[١]. ويكفيك قول الإصفهاني في مقاتل الطالبيين، حيث قال: (العلويّات كن يتداولن الثوب الواحد من أجل الصلاة)[٢].

فلأجل تلك المطاردة والقتل وهذا الحصار والتجويع، التجأ أهل البيت عليهم السلام إلى بنود القرآن وما قامت عليه السنّة؛ ليفعّلوا بنداً من بنودها وضع للاضطرار، ولكن هذا الاضطرار أصبح دستوراً للشيعة في حياتهم لما لاقوه من التشريد والقتل، ولهذا قال محمّد أبو زهرة شارحاً حديث الإمام الصادق عليه السلام «التقيّة ديني ودين آبائي»، قال: (مبدؤنا ومبدأ آبائنا، وقد اتخذناه على أنّه دين لكي نمتنع من الجهد بما نراه في حكّام الزمان حتّى لا تكون فتنة وفساد كبير، إذ النفوس ليست مهيّأة للنصرة)[٣].

واعترف أبو زهرة بهذا الضغط عندما قال: (فليس هناك من ريب في أنّه كان للتقيّة في عصر الإمام الصادق عليه السلام وما جاء بعده، وهي كانت مصلحة للشيعة وفيها مصلحة الإسلام، لأنّها كانت مانعة من الفتن المستمرّة)[٤].

وهذا الخوف والحالة الطارئة هي حياة الشيعة على مرّ التاريخ، ففعّلوا هذا البند وجعلوه يعيش معهم من دون كلّ المسلمين، فشنّ أعداؤهم والذين لا ينظرون في بحوثهم إلّا إلى ما يريدون إثباته، لا ينظرون إلى الواقع المرير الذي عاشته الشيعة على مرّ التاريخ، فرموا الشيعة بتهمة الغشّ والنفاق، فقال من لا دين له، ولا موضوعيّة في بحوثه: (التقيّة على ما عليه الشيعة غش في الدين)[٥].

ولكن صاحب هذا الكلام يؤمن بهذا الغش في مواقع الاضطرار والإكراه، فالتقيّة التي تقول بها الشيعة قال بها الأحناف، وصحّحوا التقيّة في موارد الإكراه في الصلاة،

---

(١) شرح نهج البلاغة: ج ١١، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٢) مقاتل الطالبيين: ص ٤٧٩.

(٣) الإمام الصادق: ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الشيعة وتحريف القرآن: ص ٣٥.

وحتّى في الزنا وأكل الميتة وشرب الخمر[١]، وكتب الفقه الحنفي مليئة بموارد تجويز التقيّة في حالات الإكراه[٢].

وقالت بها الشافعيّة، قال النووي: (فإنّ يمين المكره غير لازمة عند مالك والشافعي وأبي ثور، وأكثر العلماء)[٣].

وقال الشافعي: (إذا استكره الرجل المرأة أُقيم عليه الحدّ، ولم يقم عليها لأنّها مستكرهة)[٤]. فلماذا لا يقام عليها الحد؟ ما ذاك إلّا للإكراه والخوف.

وقال بالتقيّة الفقه المالكي، يقول مالك بن أنس: (ما من كلام يدرأ عنّي سوطين من سلطان إلّا كنت متكلّماً به)[٥].

وقال بالتقيّة الفقه الحنبلي، يقول ابن قدامة: (وإنّما أُبيح له فعل المكره عليه دفعاً لما يتوعّده به من العقوبة فيما بعد)[٦].

فإذا كان الحنبلي والمالكي والشافعي والحنفي يقولون بالتقيّة، فيظهر من الأخ الذي قال: (إنّ التقيّة غش في الدين) أنّه ليس من المسلمين، أضف إلى ذلك أنّ كلّاً من الفقه الظاهري والفقه الطبري والفقه الزيدي ورأي المعتزلة والخوارج، كلّهم قالوا بالتقيّة[٧].

وكان أهل المدينة قد استفتوا مالك بن أنس في الخروج مع محمّد ذي النفس الزكيّة، وقالوا: (إنّ في أعناقنا بيعة لأبي جعفر، فقال: إنّما بايعتم مكرهين، وليس على

---

(١) المبسوط للسرخسي: ٢٤ / ٤٨ ـ ٥١، كتاب الإكراه.

(٢) الهداية: ج ٣، ص ٢٧٥؛ شرح فتح القدير: ج ٨، ص ١٦٥؛ اللباب: ج ٤، ص ١٠٧؛ النتف في الفتاوي: ج ٢، ص ٦٩٦، وغيرها.

(٣) المجموع شرح المهذّب: ١٨ / ٣.

(٤) الأم: ج ٦، ص ١٥٥.

(٥) المدونة الكبرى: ج ٣، ص ٢٩، ح ٦، كتاب الإيمان بالطلاق وطلاق المريض.

(٦) المغني: ج ٨، ص ٢٦٢.

(٧) دفاع عن الكافي: ج ٢، ص ٦٢٨ ـ ٦٣٤.

مكره يمين، وأسرع الناس إلى محمّد ولزم مالك يمينه)[١].

ويقول ابن حزم: (وقد أباح الله عزّ وجلّ كلمة الكفر عند التقيّة)[٢].

وفي حديث لأبي الدرداء: (إنّا لنكشّر في وجوه قوم وإنّ قلوبنا تلعنهم)[٣].

فالشيعة لم يكونوا وحدهم القائلين بالتقيّة، بل الفكر الإسلامي من محدّثين وفقهاء وعلماء آمنوا بهذا البند في حالات مخصوصة، وبما أنّ تلك الحالات المخصوصة كانت هي الحياة الطبيعيّة للشيعة على مرّ التاريخ، فاضطرّوا إلى أن يتعايشوا جنباً إلى جنب مع التقيّة لحفظ دماءهم وأموالهم وأعراضهم. كلّ ذلك تجاهله الكاتب وشنّع على التشيّع في مورد التقيّة وجعلها من مدعيات الشيعة لتفسير ظاهرة التناقض بين أقوال الأئمّة من أهل البيت وسيرتهم العلنيّة على حدّ زعمه[٤].

الأئمّة وعلم الغيب

شنّع الكاتب ـ كما فعل الذين من قبله ـ على الشيعة في قولهم إنّ الأئمّة يعلمون الغيب، ولم يميّز الكاتب أي أنواع العلم بالغيب يعلمه الأئمّة عليهم السلام، بل أطلق الكلمة من دون تحديد، ومن المعلوم أنّ علم الغيب له قسمان:

القسم الأوّل: اختصّ الله تعالى به.

القسم الثاني: أطلع الله رسوله وأولياءه عليه.

ومن شواهد القسم الأوّل، قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[٥] و﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾[٦] و﴿عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾[٧].

---

(١) الكامل في التاريخ: ج ٥، ص ٥٣٢.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ج ٣، ص ١١١.

(٣) تفسير المنار: ج ٣، ص ٢٨١.

(٤) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٨.

(٥) النمل: الآية ٦٥.

(٦) يونس: الآية ٢٠.

(٧) الأنعام: الآية ٥٩.

ومن شواهد القسم الثاني قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنَ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾(١) و﴿عَالِمِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِر عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾(٢).

وغير ذلك من الشواهد التي تؤكّد علم الغيب، الذي أطلع الله رسوله ومن ارتضى من الأولياء عليه، واتفق المسلمون قاطبة، شيعة وسنّة، على أنّ القسم الأوّل اختص الله تعالى به، ولم يطلع عليه أحد، بينما اتفقوا على اطّلاع الأنبياء والأولياء على القسم الثاني.

يقول الرازي: (فثبت أنّ الله تعالى قد يطلع غير الرسل على شيء من الغيب)(٣).

ويقول ابن حجر الهيثمي في هذا الباب: (لا منافاة بين قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهَ﴾ وقوله: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِر عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً﴾ وبين علم الأنبياء والأولياء بجزئيّات من الغيب، فإنّ علمهم إنّما هو بإعلام من الله تعالى وهذا غير علمه الذي تفرّد به تعالى شأنه من صفاته القديمة الأزليّة الدائمة الأبديّة المنزّهة عن التغيير)(٤).

وقال النيسابوري صاحب التفسير: (إنّ امتناع الكرامة من الأولياء إما لأنّ الله ليس (معاذ الله) أهلاً لأن يعطي المؤمن ما يريده، وإمّا لأنّ المؤمن ليس أهلاً لذلك، وكلّ منهما بعيد، فإنّ توفيق المؤمن لمعرفته لمن أشرف المواهب منه تعالى لعبده)(٥).

وقال ابن أبي الحديد: (إنّا لا ننكر أن يكون في نوع من البشر أشخاص يُخبرون عن الغيوب، وكلّه مستند إلى الباري جلّ شأنه بإقداره وتمكينه وتهيئة أسبابه)(٦).

فالفكر الإسلامي لا ينكر مسألة إطلاع أولياء الله ورسله على بعض الغيوب التي علّمها الله لهم، وما أثبته الأئمّة لأنفسهم من العلم هو القسم الثاني الذي أذعن

---

(١) آل عمران: الآية ٤٤.

(٢) الجن: الآية ٢٥ ـ ٢٦.

(٣) تفسير الرازي: ج ٣٠، ص ١٤٩.

(٤) مقتل الحسين للمقرّم: ص ٥٣.

(٥) مجلّة تراثنا، العدد: ٣٧، ص ٢٦.

(٦) شرح نهج البلاغة: ج ٥، باب ٥٨، ص ١٢.

المسلمون بإمكانه لأولياء الله، وهذا ما قالت به الشيعة.

يقول الإمام علي عليه السلام: «سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني فإنّ عندي علم الأوّلين والآخرين، أما والله لو ثني لي الوساد لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وأهل الزبور بزبورهم، وأهل القرآن بقرآنهم»(١).

ويقول أبو عبدالله: «إنّي لأعلم ما في السموات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنّة وما في النار، وأعلم ما كان وما يكون، قال الراوي: ثمّ سكت هنيئة فرأى أنّ ذلك كبر على من سمعه منه فقال: علمت ذلك من كتاب الله عزّ وجلّ، يقول ﴿فِيهِ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾»(٢).

وغير ذلك من الروايات التي حفلت بها كتب الشيعة، والتي لا تحتاج إلى إثبات السند فيها، لأنّها من الموضوعات الخارجيّة وليست من الأحكام، يقول السيّد الجلالي: (إنّ اعتبار السند وحاجته إلى النقد الرجالي بتوثيق الرواة أو جرحهم إنّما هو لازم في مقام إثبات الحكم الشرعي للتعبّد به، لأنّ طريق اعتبار الحديث توصلاً إلى التعبد به متوقّف على اعتباره سنديّاً بينما القضايا الاعتقاديّة، والموضوعات الخارجيّة لا يمكن التعبّد بها لأنّها ليست من الأحكام الشرعيّة)(٣).

وهذه الروايات التي أثبتت علم الأئمّة بالغيب ولم نجد أحداً في التاريخ استنكر عليهم ذلك، لهي خير شاهد على علمهم بالغيب الذي أطلع الله أولياءه عليه وأنكره الكاتب، وقد قام السيّد الجلالي ببحث مستقل حول علم الأئمّة بالغيب نُشر في مجلّة تراثنا، ومن أراد الاطلاع أكثر فليراجع(٤).

---

(١) الإرشاد: ج ١، ص ٣٥.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠، باب ٤٨.

(٣) مجلّة تراثنا: عدد ٣٧، ص ٣٧.

(٤) المصدر السابق.

الفصل العاشر

الحركات والفرق ومدى اعتماد المؤلّف عليها

سر نشوء الحركة الكيسانيّة

نشأت الكيسانيّة بشعار أموي ودعم زبيري وترسيخ عبّاسي.

أمّا الشعار الأموي فهو الحرب الشعواء التي حاولوا فيها إسقاط شخصيّة المختار ابن أبي عبيدة الثقفي في المجتمع الإسلامي، لما لاقوه من هذا الرجل من بأس شديد أذاقهم المرّ وسهّر عيونهم، فنسبوه إلى العقائد الباطلة والأقوال الفاسدة، فاستفاد الكاتب من الأمويين، ولم يبحث الموضوع بحثاً كاملاً، وأطلق العبارة التي نسب فيها المختار إلى قيادة الكيسانيّة[1]، مع أنّ الكيسانيّة نشأت بعد وفاة محمّد بن الحنفيّة، والمختار قتل ومحمّد بن الحنفيّة حي كما يقول السيّد الخوئي[2]، فكيف تنسب الحركة لزعيم قتل قبل نشوئها؟ نعم الشعار الذي روّج له الأمويّون لإسقاط المختار هو الذي مهّد الطريق لهذه الفرقة.

وأمّا الدعم الزبيري لتحجيم شخصيّة المختار وتأطيرها بإطار ضيّق فلا يخرج عن المصالح الشخصيّة لهذا الرجل، حتّى لا تنكشف الحقائق التي نادى بها، وإلّا لو كشفت الحقائق وأنّ المختار طلب من زين العابدين عليه السلام القيادة والإمامة[3] ـ لو انكشفت تلك الحقائق ـ لما كان للزبيريين شعار يرفعونه وهم في بداية دعوتهم، فحاولوا طمس الواقع بالتهديد والوعيد، كما فعلوا ذلك مع محمّد بن الحنفيّة، وهدّدوه إمّا أن يبايع أو

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ١٠١.

(٣) مروج الذهب: ج ٣، ص ٨٧.

يودَع الحبس، وقالوا له: (قد قتل الله الكذّاب ـ المختار ـ الذي كنت تدّعي نصرته)[١].

وجاء العبّاسيّون ليرسّخوا فكرة الكيسانيّة، ويعدّلوا منهجها ويضيفوا ويحذفوا، فجعلوا من تلك الحركة قاعدة شعبيّة لمحمّد ابن الحنفيّة ـ الذي هو بريء من تلك الحركة لأنّها ولدت بعد وفاته[٢] ـ وقالوا: عندما حضرته الوفاة أوصى إلى ابنه عبدالله (أبي هاشم)، وكما يقول ابن خلدون:

(وآخرون يزعمون أنّ أبا هاشم لمّا مات بأرض السراة منصرفاً من الشام أوصى إلى محمّد بن علي بن عبدالله بن العبّاس، وأوصى محمّد إلى ابنه إبراهيم المعروف بالإمام، وأوصى إبراهيم إلى أخيه عبدالله ابن الحارثيّة الملقّب بالسفّاح، وأوصى هو إلى أخيه عبدالله، أي جعفر الملقّب بالمنصور، وانتقلت في ولده بالنص واحداً بعد الآخر إلى آخرهم، وهذا هو مذهب الهاشميين القائمين بدولة بني العبّاس)[٣].

وسرّ ترسيخ العبّاسيين لهذه الفكرة هو الشرعيّة التي تمدّهم بها هذه السلسلة الطويلة من الوصايا التي تؤهّلهم لاستلام الحكم وقيادة المسلمين.

إذن، كان دور العبّاسيين مهماً جدّاً في ترسيخ هذه الفكرة؛ لأنّ الكيسانيّة كانت تقول: إنّ الإمامة في ابن الحنفيّة وذريّته[٤].

وهذا بند وثائقي ينفع العبّاسيين في المطالبة بالحكم، والشرعيّة للقيادة. وهذا البند من البنود المزعومة للكيسانيّة.

إذن، سرّ ذيوع هذه الحركة هو الشعار الأموي، والدعم الزبيري، والتأصيل العبّاسي لهذه الحركة في المجتمع الإسلامي، فقد اتحد الأضداد في فكرة واحدة هدفها متشعّب يخدم الجميع.

---

(١) الطبقات الكبرى: ج ٥، ص ٧٩/ ٦٨٠.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ١٠١.

(٣) مقدمة ابن خلدون: ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٤) الفصول المختارة: ص ٢٩٦.

الوقف والواقفيّة

لقد وقف مجموعة من الشيعة على إمامة الإمام موسى الكاظم مدّة من الزمن، وتراجع البعض عن هذا الوقف، وعاد إلى الحقّ والقول بإمامة الرضا عليه السلام، مثل عبدالرحمن بن الحجّاج[١] ورفاعة بن موسى[٢]، وغيرهم.

والمهم هنا في هذه السطور أن نتعرّف على السبب الذي أدّى بهؤلاء إلى الوقف، وتحدّث العلماء عن خلفيّات هذا الأمر، واجتمعوا على سببين لذلك:

الأوّل: عدم معرفة البعض بالنص على إمامة الرضا عليه السلام من قبل أبيه، وجهلهم به، وهذا فُرِض على الإمام الكاظم عليه السلام من قبل الرشيد، الذي أنهى حياة الإمام مسموماً بسجنه، بحيث وصل الأمر بالناس أن يقولوا له ـ أي للرشيد ـ: نحن أولياء من واليت وأعداء من عاديت[٣].

فتمسّك الواقفون بالقول: إنّ الإمام الكاظم عليه السلام دخل دار الرشيد ولم يخرج منها، وقد علمنا إمامته وشككنا في موته، فلا نحكم في موته إلّا بتعين[٤].

الثاني: الطمع وحبّ الدنيا وحطامها.

يقول الكشي: كان بدء الواقفيّة أنّه اجتمع (٣٠/٠٠٠) ثلاثون ألف دينار عند الأشاعثة لزكاة أموالهم، وما كان يجب عليهم فيها، فحملوه إلى وكيلين لموسى بن جعفر عليه السلام بالكوفة، أحدهما حيان السرّاج، وآخر كان معه، وكان موسى عليه السلام في الحبس، فاتخذا بذلك دوراً وعقاراً، واشتريا الغلات، فلمّا مات موسى عليه السلام وانتهى الخبر إليهما أنكرا موته، وأذاعا في الشيعة أنّه لا يموت لأنّه القائم، فاعتمدت عليهما طائفة من الشيعة، وانتشر قولهما في الناس، حتّى كان عند موتهما أوصيا بدفع المال إلى

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٣١٦.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ١٩٧.

(٣) الغيبة: ص ٢٣.

(٤) الفرق بين الفرق: ص ٤٦.

ورثة موسى عليه السلام واستبان للشيعة أنّهما إنّما قالا ذلك حرصاً على المال[١].

وهذا ما يؤيّده أنّ بعض الواقفيّة قد وقف على الكاظم، مع أنّه قد روىٰ قبل الوقف حديث «الأئمّة اثنا عشر»، مثل علي بن أبي حمزة البطائني[٢] فغرّته الدنيا، فنسى ذلك الحديث، ولم يكمل الاثني عشر الذين نقل النص عليهم، ووقف على الإمام الكاظم عليه السلام؟

وتجاهل الكاتب تلك الأسباب، واعتمد على أُناس خصموا أنفسهم قبل أن يقفوا على إمامة الكاظم عليه السلام، أمثال علي بن أبي حمزة البطائني، الذي روى عن يحيى بن القاسم بن جعفر الصادق عليه السلام.... عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: **«الأئمّة بعدي اثنا عشر، أوّلهم علي بن أبي طالب، وآخرهم القائم، هم خلفائي وأوصيائي وأوليائي وحجج الله على أُمّتي بعدي»**[٣].

وكذلك روى عن الإمام الباقر عليه السلام سمعه من مولى لأبي جعفر عليه السلام يقول: **«منّا اثنا عشر محدّثاً، السابع من ولدي القائم»**[٤]. فكيف يروي ويقف عند الكاظم عليه السلام.

ثمّ راح الكاتب ينسب أُناساً إلى الوقف أمثال محمّد بن إسحاق بن عمّار الصيرفي التغلبي، ونسبة هذا الرجل إلى الوقف فيها كلام، لأنّ الرواية التي نسبته إلى الوقف ضعيفة كما يقول السيد الخوئي، لا يمكن الاستدلال بها على شيء، لأنّ في سندها جرير بن حازم، وهو مجهول[٥].

ثمّ كذب على القارئ حينما ذكر رجالاً ونسبهم إلى الوقف، أمثال عبدالرحمن بن الحجّاج ورفاعة بن موسى وغيرهم، ولم يذكر تراجعهم عن هذا القول، والرجوع إلى

---

(١) رجال الكشي: ص ٤٥٩، رقم ٨٧١.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١١، ص ٢٢٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الغيبة للنعماني: باب ما ورد في أنّ الأئمّة اثنا عشر إماماً، ص ٥٧.

(٥) معجم رجال الحديث: ج ١٥، ص ٧٢.

إمامة الرضا عليه السلام، كما سجّل ذلك التاريخ[١].

وأيضاً ذكر في أُولئك الواقفين من كان قد شهد وصيّة الإمام موسى بن جعفر إلى ولده الرضا عليه السلام، مثل يحيى بن الحسين بن زيد[٢].

ودوّن الكاتب في سجّل الواقفيّة أُناساً لم يتحقّق من وقفهم، ولم يثبت ذلك، بل أرسله إرسال المسلّمات. وبعد كلّ هذا الدجل والكذب، جعل سبب الوقف ـ كما يدّعي ـ وجود روايات وصفها بالكثيرة تدلّ على مهدويّة الكاظم عليه السلام[٣].

ولكن تلك الأخبار التي أحصاها الشيخ الطوسي ـ ولم تكن كثيرة كما يقول ـ كلّها أخبار آحاد، وقال الشيخ الطوسي بحقّها: (أخبار آحاد لا يعضدها حجّة، ولا يمكن ادعاء العلم بصحّتها، ومع هذا فالرواة لها مطعون عليهم لا يوثق بقولهم ورواياتهم)[٤].

فهذا كلام شيخ الطائفة والرجالي المعروف لم يطّلع عليه الكاتب، وهذا ما يثبت تسرّعه في الأحكام، أضف إلى ذلك، أنّ سبب الوقف هذا كذّبه كلّ من الكشي والبغدادي[٥].

استغلال الفرق المنحرفة كأداة لضرب التشيّع

استغل أحمد الكاتب الفرق المنحرفة عن الإسلام والخارجة في بعض تعاليمها عنه، كأداة لضرب التشيّع، وحاول أن يستفيد من المعالجات غير الصحيحة، ومن التطرّف والتعصّب لبعض مؤلّفي الفرق، وراح يكيد للتشيّع ورجاله وأئمته.

والحقيقة أنّ بحث الفرق ونشوءها من البحوث اليتيمة من التحليل والاستنتاج،

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٣١٦ وج ٧، ص ١٩٧.

(٢) عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٤٢، ح ١؛ معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٢٩٠، ح ٢٨١.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٩٣.

(٤) الغيبة: ص ٢٩.

(٥) رجال الكشي: ص ٤٥٩، رقم ٨٧١؛ الفرق بين الفرق: ص ٤٦.

آضف إلى ذلك، أنّ مؤلّفي الفرق كالوا بمكيالين عندما تحدّثوا عن الفريقين (السنّة والشيعة)، فلقد عُدّت الكامليّة من فرق الشيعة وهم يكفّرون علي بن أبي طالب[١]، وعُدّت البيانيّة (أصحاب بيان الهندي) من فرق الشيعة، وهم يكتبون إلى الباقر عليه السلام: (أسلم تسلم وترتقي في سلّم، وتبح تغنم، فإنّك لا تدري أنّى يجعل الله النبوّة والرسالة، وقد أُعذر من أنذر)[٢].

فالكامليّة التي تكفّر أمير المؤمنين، والبيانيّة التي ادّعت النبوّة لشخص، لا يمكن عدّها من فرق الشيعة أبداً وإن فعل بعض المتطرّفين وغير المنصفين ذلك.

ولكن عندما نجدهم يتحدّثون عن الفرق الأخرى، نجدهم يتحدّثون بلهجة تشير إلى أنّ هذه الفرق مندسّة في السنّة ولا علاقة لهم بها.

وقبل عدّ هذه الفرقة من السنّة أو من المندسّين فيهم، وعدّ تلك الفرقة من الشيعة، لابدّ من القيام قبل هذه المرحلة ببحث مستقل نبيّن فيه أسباب نشوء هذه الفرق وتاريخها وعدد القائلين بها وهويّاتهم الشخصيّة حتّى يتضّح الانتماء الحقيقي لهذه الفرق.

أسباب نشوء الفرق

عندما انطلق الإسلام بشعار ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾ جوبه من قبل تيّارات عديدة كالجاهليّة العربيّة، والنصارى، واليهود، والمجوس، وغيرهم من الحركات والتيّارات التي لا يروق لها شعار المساواة، ومحو الطبقيّة، والذي يعصف بالفوارق ويطيح بالقوى التي سيطرت على المجتمعات بعوامل القوّة تارة والوراثة أُخرى، فخاضوا حروباً دمويّة، راح ضحيّتها خيرة الصحابة والمسلمين الذين آمنوا بتلك الشعارات ودافعوا عنها.

فانتصر الإسلام في هذه الحروب وأصبحت بنوده الناطقة بالمساواة والعدالة

---

(١) المقالات والفرق: ص ١٤.

(٢) فرق الشيعة: ص ٥١.

دستوراً للناس، وتساوى الغني والفقير في الحقوق والواجبات والمعاملة، وأصبحت المواجهة العسكريّة غير قادرة على قمع التيّار الجارف للإسلام، بعد كلّ ذلك تغيّرت أساليب تلك التيّارات في المواجهة، فبدلاً من المواجهة العسكريّة، عدلوا إلى الحقد الدفين، ذلك البركان الذي تتصاعد الأبخرة منه بين الحين والآخر، ينتظر الانفجار ليقضي على الإسلام وأهله وحملته، فدخل أُولئك في الإسلام، دخلوا يحملون الدين ظاهراً، وذلك البركان من الحقد باطناً، واستنشقوا النفس الأوّل عندما التحق رسول الله ﷺ بالرفيق الأعلى، وعندما أُقرّت القاعدة المبتدعة للخلافة التي تقول على لسان عمر: (إنّ العرب كرهت أن تجتمع النبوّة والخلافة في بيت واحد)[1].

هذه القاعدة التي أقصت الخليفة الشرعي، وجاءت بخليفة عيّنته المهاترات الكلاميّة واللفظ وارتفاع الأصوات كما اعترف الخليفة الثاني بذلك.

وخوفاً من أن يظهر زيف هذه القاعدة وأمثالها، وتظهر الحقيقة، صدرت الأوامر بإلغاء تدوين الحديث ومنعه، وسُمح لبعض تلك التيّارات أن تتحدّث للناس وتبين لهم ما دفنوه قبل ذلك، وهكذا حتّى وصل الأمر إلى عثمان بن عفّان الذي طرد القريب أبو ذر، وقرّب الطريد، كلّ هذا رفع معنويّات تلك التيّارات التي لم تقف مكتوفة الأيدي، بل أظهرت بين الحين والآخر أبخرة بركان حقدها الدفين، فمثّل حكم الجاهليّة بأرقى صورها معاوية بن أبي سفيان بعد أن مهّد له من تقدّم عليه، فعمل على تفتيت أُمّة الإسلام عندما استلم دفّة الحكم، فأرسل مراسيله إلى طلحة والزبير وأضرابهم ليقفوا بوجه علي عليه السلام، وفشل في ذلك بعد أن أخمد أمير المؤمنين عليه السلام وأنصاره تلك الوسائل، فلم يجد بدّاً إلّا أن يجهّز الجيوش الشاميّة التي فتحت عينها على إسلام معاوية وأمثاله، وقرّر أن يواجهه بنفسه من خلال الحرب، ودارت تلك المعارك الطاحنة، ولما انجلت الغبرة وأصبح النصر لعلي كقاب قوسين أو أدنى، استغلّ معاوية العقول الخاوية في معسكر الإمام، ورفع المصحف، وتراجع المغفّلون معلنين الصلح من دون موافقة إمامهم علي بن أبي طالب عليه السلام على ذلك، وحدّدوا لأنفسهم

---

(١) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٨٨.

حكماً لم يكن مقبولاً من قبل القيادة الإلهيّة، وُفرِض عليها ذلك لقلّة الناصر، وصال الإمام عليه السلام بيدٍ جذّاء من غير فائدة تذكر، وأخيراً استقرّت نتائج الصلح بخدعة عمرو بن العاص المعروفة، فرفض هؤلاء الذين أجبروا الإمام على الصلح وأجبروه على من يمثّلهم في ذلك، رفضوا الأحكام وقالوا: لا حكم إلّا لله، وانشقوا عن المسلمين، وكفّروا عليّاً عليه السلام، واستعدّوا لمواجهة الخليفة الشرعي وقتاله قبل مواجهتهم لمعاوية، فعملوا على زعزعة الاستقرار في معسكر الإمام، عندها توصّل معاوية إلى سلاح جديد فتّاك يفوق سلاح الحرب، ألا وهو سلاح الفرق الذي سمّاه البعض بالأسلحة الجرثوميّة القاتلة، كما سيتّضح فيما بعد.

ففكّرت الجاهليّة العربيّة بهذا السلاح الجديد بقيادة معاوية، فجمع فقهاء قصر الحمراء وعلماءه، وأمرهم بإنشاء مصانع جديدة لا لصنع السيوف لقتال أعداء الإسلام، بل لصنع الأحاديث للقضاء على الإسلام، وبدأت الحرب الجديدة التي «اتخذت من القرآن سلاحاً، ومن السنّة متراساً، ومن الإيمان أداةً، ومن الفكر قاعدة لها، ومن الإسلام راية تخفق في سمائها، ومن العقول والقلوب ساحة، وأمّا أدوات هذه الحرب فجيش من المفسّرين والقرّاء والمتكلّمين والقضاة والفقهاء ورجال الدين، وما بقي من الصحابة وأولادهم قادة لهذا الجيش[١]».

فأصبحت المعركة الجديدة معركة عقائد الحقّ مع عقائد الباطل، فبزغ قرن الشيطان ـ الجبر ـ الذي يجعل الإنسان مسيّراً في كلّ الحوادث الواقعة له خيرها وشرّها، وأوّل من قال به معاوية، ودعا إليه ودافع عنه[٢].

وبزغ قرن الشيطان الثاني ـ الإرجاء ـ الذي هو تبرير واضح لاغتصاب حق الإمامة بوسائل التدليس والاغتيال، وأساليب الترغيب والترهيب، كما يقول الدكتور محمود إسماعيل الذي أضاف:

إنّ شيوخ هذا المذهب خصّوا برعاية الأمويين الأوائل وأقاموا إلى جانبهم في

---

(١) الانتفاضات الشيعيّة: ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٢) الحركات السريّة: ص ٣١ ـ ٤٨.

عاصمتهم دمشق[١].

ويقول هاشم معروف الحسني: فكان الجبر والإرجاء سلاحين فتّاكين، وإن صحّ تعبيري فهما حرب جرثوميّة على الأمّة وطمس معالم الإسلام الصحيح، وتحجيم دور الأئمّة داخل الشعب المسلم الذي لم يطّلع على إسلامه الحقيقي أبداً.

أضف إلى ذلك سلاح التصوّف الذي لجأ فيه المتدينون ظاهراً إلى الغارات والكهوف، وتركوا الحكّام يعيثون بالأرض فساداً، وبدأ هنا الإسلام باستيراد الأفكار من الهند والصين وفارس[٢].

فتحطم المجتمع أمام هذه الأسلحة التي أصبحت فرقاً فيما بعد، وذلك من خلال البعض الذي وجد فيها ضالّته المنشودة، لأنّهم سئموا الحروب وآثروا السلامة والعافية من جراء ما لاقوه من أهوال.... وانصرفوا لأُمورهم الداخليّة دون نظر إلى نوعيّة السلطة[٣].

ولم يقف البيت الأموي وأنصاره عند حد الجبر والإرجاء والتصوّف، بل لجأوا إلى سلاح فتّاك آخر يضرب صميم الإسلام، وهو سلاح الغلو والمغالاة، وبرّزوا له الصحابي الذي لا يحق لأحد الرد عليه، والراد عليه كالراد على رسول الله، والراد على رسول الله كالراد على الله، وهكذا حتّى وصل الأمر إلى كفر من يرد على الصحابي وإخراجه من دائرة الإسلام باسم عدالة الصحابي الذي منحه معاوية وأنصاره ومريدوه حصانة دبلوماسيّة يتحرّك فيها داخل المجتمع الإسلامي، ويكفي في تسمية الشخص صحابي أنّه رأى رسول الله ﷺ ـ وإن استحى البعض في هذا الزمان، فعدّل في النظريّة بعض التعديلات ـ فهدّم معاوية وأنصاره المتمثّلين بالجاهليّة العربيّة أركان الإسلام، وضعضع الصفّ الإسلامي، وصال آل رسول الله ﷺ بيدٍ جذّاء لحفظ مصالح الإسلام والمسلمين من هذه الأفكار، فحصّنوا أصحابهم حملة الإسلام

---

(١) الحركات السريّة: ص ٣١ ـ ٤٨.

(٢) الإنتفاضات الشيعية عبر التاريخ: ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٣) الحركات السريّة: ص ٣٥ ـ ٣٦.

المحمّدي الأصيل من ذلك، لأنّهم وكما يقول محمود إسماعيل:

أقدر المسلمين على فهم الإسلام، وأكثرهم إخلاصاً لمبادئه، وأشدّهم حرصاً على تطبيق تعاليمه، وقد ورثوا مأثرة التفقّه في الدين والإحاطة بأصناف العلوم من إمامهم الأوّل علي بن أبي طالب(١).

فتحصين بعض المسلمين بأفكار الإسلام الصحيحة لا يروق لمعاوية وأنصاره روّاد الجاهليّة العربيّة، ولا إلى النصارى والمجوس واليهود وأتباعهم، فأعدّوا العدّة لحرب جديدة لا تختلف عن سابقتها إلّا من ناحية الموقع والمكان، حرباً ضد الإسلام وموقعه الجديد، أصحاب أئمّة أهل البيت عليهم السلام، فاختُلق عبدالله بن سبأ المزعوم، ولم يكفِ هذا في المواجهة لأنّ التشيّع نبض في قلوب الصحابة والخلّص من أنصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل إسلام هذا الرجل على فرض وجوده، واستمرّت المواجهة بين أئمّة أهل البيت وأصحابهم وأنصارهم من جهة، وبين الجاهليّة العربيّة المتمثلة بمعاوية وأنصاره واليهوديّة المتمثلة بكعب، والنصرانيّة المتمثلة بسوسن، الذي يعتبر أوّل من نطق بالقدر، والمجوسيّة متمّثلة بمجموعة من أُولئك الذين دخلوا الكوفة وعرفوا بحمرا الديلم(٢).

واتحد الجميع لهدف واحد، وهو القضاء على الإسلام وبمختلف الطرق، فحدّدوا دماغ الأمّة الإسلاميّة أئمّة أهل البيت وأصحابهم، واستعدّوا لضرب هذا الدماغ، وشلّ أعضاء هذا الدين الإلهي، ولم يقتصروا على تحديد الشخصيّات فقط، بل خطّطوا حتّى لمواقع الانطلاق حتّى يوسم ذلك الموقع بأي فكرة يطلقونها، فاختاروا الأئمّة من الشخصيّات وأصحابهم، واختاروا الكوفة وبعض المناطق التي وسمت بالتشيّع لأهل البيت، فتغلغل أنصار أُولئك في أصحاب الأئمّة وفي داخل الكوفة التي قطنها النصراني في الحيرة ورعايا الفرس، والتي أصبحت مصدر إشعاع للعالم الإسلامي.

فجاء سوسن النصراني الذي نطق بالقدر وقد أظهر الإسلام وعنه أخذ معبد

---

(١) الحركات السريّة: ص ٦٧.

(٢) فتوح البلدان: ص ٢٧٩.

الجهني، وأخذ غيلان من معبد[١]، وعاد بعد أن بثّ هذه الفكرة إلى نصرانيّته، وكذلك ابن كلّاب الذي يقول عنه أبوالعبّاس البغوي:

دخلنا على فثيون النصراني وكان في دار الروم من الجانب الغربي، فجرى الحديث إلى أن سألته عن ابن كلاب، فقال: رحم الله عبدالله (اسم ابن كلاب) كان يجيئني فيجلس إلى تلك الزاوية وأشار إلى ناحية من البيعة، وعنّي أخذ هذا القول، ولو عاش لنصّرنا المسلمين[٢].

فهذا النصراني كان يعد العدّة للدخول إلى الأمّة الإسلاميّة من خلال بعض الحاقدين على الإسلام، وبثّ الأفكار فيها.

وأمّا اليهود الذين بثّوا دعاتهم أمثال المغيرة بن سعيد الذي بين الإمام الصادق عليه السلام مصدر أفكاره عندما قال: **«لعن الله المغيرة بن سعيد، ولعن الله يهوديّة كان يختلف إليها»**[٣].

فآمن هذا اللعين بأفكار يهوديّة لم ينزل الله بها سلطان، حتّى وصل به الأمر أن يدّعي النبوّة[٤]. فهل يعد من يعتقد بذلك من فرق المسلمين.

وتصدّى له ولغيره أئمّة أهل البيت عليهم السلام ولعنوهم وطردوهم من حظيرة الإسلام لأفكارهم الهدّامة التي استوردوها من النصارى واليهود والمجوس، فهؤلاء وأمثالهم ليسوا من الإسلام كما ذكرت نصوص أئمّة أهل البيت، فكيف يعدّون من فرقهم.

فكيف يعد أبو الخطّاب على رأس فرقة من المسلمين، وهو يدعي أنّه إله[٥]، وقد لعنه الإمام الصادق عليه السلام بقوله: **«اللهمّ العن أبا الخطّاب.... اللهمّ أذقه حرّ الحديد»**.

وأمر أصحابه أن يتجنّبوا أتباع أبي الخطّاب، فلا يقاعدوهم ولا يواكلوهم ولا

---

(١) المقالات الفرق: ص ١٣٢.

(٢) الفهرست لابن النديم: ص ٢٣٠.

(٣) رجال الكشي: ص ٢٥٥، رقم ٤٠٣.

(٤) المقالات والفرق: ص ٥٥.

(٥) معجم رجال الحديث: ترجمة محمّد بن أبي زينب أبو الخطّاب الأسدي.

يشاوروهم، فقال: «لا تقاعدوهم ولا تواكلوهم ولا تشاوروهم ولا تصافحوهم ولا توارثوهم»[١].

ودعاهم الصادق عليه السلام إلى التوبة عندما قال: «ويلكم توبوا إلى الله فإنّكم كافرون مشركون»[٢].

ومن أُولئك الغلاة الذين ادّعوا النبوّة ولعنهم الإمام الصادق عليه السلام: بزيع بن موسى[٣]، وبيان النهدي، والمغيرة بن سعيد الذي كان يدسّ أعوانه في حلقة درس الباقر، وكما حدّثنا الصادق عليه السلام بقوله:

«كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي، ثمّ يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يبثّوها في الشيعة، فكلّما كان في كتب أصحاب أبي من الغلو، فذاك ممّا دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم»[٤].

إذن، الغلو كان من اليهود الذين كان يختلف إليهم المغيرة هذا[٥]، وكذلك أبو منصور العجلي الذي لعنه الباقر عليه السلام وتبرّأ منه، وصائد النهدي الذي جعله الإمام الصادق عليه السلام من مصاديق قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينِ تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[٦].

ومحمّد بن نصير النميري، الذي كان يحلّل محارم الله، وادّعى أنّه نبي أرسله

---

(١) المصدر السابق.

(٢) رجال الكشي: ترجمة بشّار الأشعري.

(٣) المقالات والفرق: ص ١٨٩.

(٤) رجال الكشّي: ترجمة المغيرة بن سعيد.

(٥) المصدر نفسه

(٦) معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٤٧، رقم ٥٧٦٧.

الهادي عليه السلام فلعنه الإمام وتبرّأ منه وطرده[١].

والعبرتائي الذي لم يكن يتديّن بشيء، كان يظهر الغلو مرّة والنصب أُخرى كما يقول السيد الخوئي[٢].

وتبرّأ العسكري من هذه الفرق حتّى لا تحسب على الشيعة فقال:

«إنّي أبرأ إلى الله من أبي نصير الفهري وابن بابه القمّي، فابرأ منهم، وإنّي محذّرك ـ مخاطباً أحد أصحابه ـ **ومخبرك أنّي ألعنهما عليهما لعنة الله، يعزم ابن بابه أنّي بعثته نبيّاً... ويله لعنه الله.... ولعن من يقبل منه»**[٣].

وسمح العسكري عليه السلام لأصحابه إن قدروا عليه أن يقتلوه ويشدخوا رأسه ـ حسب تعبير الرواية ـ وللأسف الشديد، فكلّ هذا التبرّي وهذا اللعن، لم يكن كافياً ليقوم المؤلّفون والباحثون في الموضوع بفصل التشيّع عن هذه الفرق المنحرفة، حتّى وصل الدور إلى أحمد الكاتب ليرفع هذا الانحراف ويحمله على حساب أئمّة أهل البيت، وعلى حساب الشيعة من غير بحث وتحقيق، حاله في ذلك حال حاطب ليل.

ما هي حكاية الفرق بعد وفاة العسكري عليه السلام

تحدّث بعض كتّاب الفرق بعد وفاة العسكري عليه السلام بحديث أشبه بالأسطورة والقصّة الخياليّة عندما قالوا: إنّ الشيعة انقسمت إلى ثلاث عشرة فرقة، ومنهم من أكّد هذه الأسطورة فقال بعشرين فرقة، وبالرغم من المدّة الزمنيّة الطويلة الفاصلة بين وفاة العسكري ومؤلّفي الفرق، لم نجدهم تحدّثوا على لسان أصحاب تلك الفرق، ولم يذكروا عددهم، ولا حتّى رؤسائهم في بعض الأحيان ممّا يضع علامة استفهام أمام هذا العدد الخيالي لتلك الفرق.

نعم، إنّ الجمهور من الشيعة قالوا بإمامة القائم المنتظر، وأثبتوا ولادته، كما قال ذلك

---

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٣٠٠.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٣٥٨.

(٣) معجم رجال الحديث: ج ٥، ص ١١٢، رقم ٣٠٩٠.

المفيد[١].

ولكنّ القارئ والمطالع حتّى لو آمن بأنّ الجمهور قالوا بإمامة الإمام الحجّة من بعد أبيه، فإنّه يتساءل عن هذا الحجم الهائل من الفرق وما هي أخبارهم؟

يقول الشيخ المفيد: انقطعت أخبارهم تماماً واندثرت عام ٣٧٣ هـ، فلم يبقَ لهم أثر، وعلى حدّ تعبير الشيخ: أصبحوا حكاية عمن سلف، وأراجيف بوجود قوم منهم لا تثبت[٢].

مائة سنة فقط اندثرت فيها ١٣ فرقة، وعلى قول البعض ٢٠ فرقة، حقّاً إنّها أسطورة، لأنّ بين وفاة العسكري وكلام الشيخ المفيد ما يقارب من مائة سنة، أدّت إلى اندثار الفرق وأصحابها وأقوالها، علماً إنّ مائة سنة في حساب اندثار الفرق لا قيمة لها تذكر، فلابدّ من دراسة جديدة تضع أمامها عقول الناس في تسطير الحروف وتعداد الفرق، تبين من خلالها مدى صحّة هذا الكلام، ومدى تحقّقه في التاريخ، وخصوصاً إنّ البعض يعد الشخص الواحد فرقة كاملة بمجرّد أنّه قال كلاماً ما، فمائة سنة اندثرت بها كلّ الفرق إلّا أُولئك القائلين بوجود ولد للعسكري عليه السلام، تجعل من العاقل يشكّك فيما نقل إليه من أحداث في تاريخه الإسلامي الذي أُستهدِف من قبل العديد من التيّارات المغرضة والتدوين غير الموضوعي وغير المبتني على أساس صحيح.

---

(١) الفصول المختارة: ص ٣١٨.

(٢) الفصول المختارة: ص ٣٢١.

الفصل الحادي عشر

كشف الحقائق

الشيعة أوّل من كتب في الأحكام السلطانيّة

لقد توهّم الكاتب مرّة أُخرى عندما نسب إلى الفكر الشيعي الانعزال السياسي عن الساحة من دون تنظير، ونسب إليهم ذلك من دون بحث وتحقيق، بينما لو تتبع جيّداً في التاريخ لوجد أنّ الشيعة سبقت السنّة في التنظير والكتابة في الأحكام السلطانيّة.

بعد غياب الإمام الثاني عشر، وغياب القيادة الإلهيّة، لم تغب الشيعة عن مسرح الأحداث، بل راح فقهاؤهم ينظرون إلى هذه الغيبة وإلى تلك الفترة، ويحدّدون الموقف السياسي من الحكّام والسلاطين مستلهمين تعاليم ذلك التنظير من أئمّتهم، وسبقوا كلّ المذاهب بذلك، فقد وضعوا لشيعتهم دساتير للتعامل مع السلطان ومع الحياة السياسيّة آنذاك. فهذا شيخ القميين أبو الحسن محمّد ابن الحسن بن أحمد بن داود القمّي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ قد وضع رسالة في عمل السلطان، وهو استاذ الشيخ المفيد(١).

وكذلك الشيخ أبو عبدالله البوشنجي الحسين بن أحمد بن المغيرة، حيث كتب رسائل حول طريقة التعامل مع السلطان، ثمّ كتب المفيد والمرتضى والطوسي في هذا الموضوع قبل أن يبدأ الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ وغيره من السنّة بكتابة الأحكام السلطانيّة.

فكيف انعزل الفكر الشيعي عن الساحة وهو من مطلع الغيبة إلى يومنا هذا يُنَظِّر

---

(١) الذريعة في تصانيف الشيعة: ج ١٥، ص ٣٤٥، الطبعة الثانية.

للشيعي كيفيّة التعامل مع زمانه وفي مختلف الظروف، وسواء كان السلطان عادلاً أو جائراً.

الشيعة والصراع السياسي

اتهم أحمد الكاتب الشيعة بالإنعزال السياسي، ولم يكن هذا الإتهام مبنيّاً على أساس واضح، إلّا لأنّهم آمنوا بغيبة الإمام المهدي المنتظر (عج)، وهذا الاتهام نفسه يوجّه إلى أحمد الكاتب، لأنّه يؤمن بوجود رجل يخلّص البشريّة، ويصلّي عيسى خلفه، كما جاءت النصوص الصريحة بذلك، وإنّ اختلاف إيمان الكاتب مع إيمان الشيعة بشخص محمّد بن الحسن العسكري لا يضر في أصل الانتظار، فلكلّ منتظره وإن اختلفت الجزئيّات، وانتظار الكاتب هذا كانتظار الشيعة، فيكون على مبنى الكاتب نفسه أنّه منعزل سياسيّاً لأنّه اتهم التشيّع بسبب الانتظار بالانعزال السياسي، فبحثه يكون فضولاً في الكلام.

أضف إلى ذلك أنّ الولاة والحكّام على مرّ العصور واختلاف شرائط الزمان يضعون الشيعة في صدر قائمة المعارضين لسياساتهم، وهذا ما حدث منذ وفاة رسول الله ﷺ والى يومنا هذا، وهذا التصرّف ينمّ عن علم تلك الحكومات بأنّ التشيّع له روح خاصّة ونظرة عميقة إسلاميّة صحيحة لا تفسح المجال لأي كان بالتسلّق وقيادة المسلمين.

يقول الدكتور علي الوردي في كتابه وعّاظ السلاطين: (إنّ التشيّع في وضعه الراهن أشبه بالبركان الخامد وكان ثائراً ثمّ خمد على مرور الأيّام، وأصبح لا يختلف عن غيره من الجبال الراسية إلّا بفوهته والدخان المتصاعد منه، والبركان الخامد رغم هدوئه الظاهر يمتاز عن الجبل الأصم بكونه يحتوي في باطنه على نار متأجّجة لا يدري أحد متى تنفجر مرّة أُخرى).

وأضاف يقول: (إنّ عقيدة الإماميّة التي آمن بها الشيعة جعلتهم لا يفترون عن انتقاد الحكّام ومعارضتهم والشغب عليهم في كلّ مرحلة من مراحل تاريخهم

الطويل).

ويقول أحمد أمين: (والسياسي إذا نظر إلى العلويين رآهم إمّا ثواراً إن ظهروا أو متآمرين على قلب الدولة إن اختفوا)(١).

وللأسف حكم الكاتب على التشيّع وعلى علمائه من دون اطّلاع على الواقع العملي للشيعة، حيث دوّت ثوراتهم في كلّ زمان ومكان، وليس هنا مكان البحث عن تلك الثورات.

الغيبة وفقهاء الشيعة

حاول الكاتب إيجاد حالة من الإرباك عند فقهاء الشيعة نجمت من غيبة الإمام المنتظر عليه السلام، وبمرور سريع للحالة الإسلاميّة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى يومنا هذا، نجد أنّ التشيّع كان في غنى عن تلك الحالة، أمّا غيره فقد وقع فيها، وذلك بعد غيبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المجتمع والتحاقه بالرفيق الأعلى انقسم المسلمون إلى قسمين:

قسم قال: إنّ الشريعة قد بلغت إلى المجتمع بالكامل ولا تحتاج رسالة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم إلى قيّم عليها اختصّه رسول الله بأحكامها.

والقسم الآخر قال: لقد خصّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً وأبناءه بمسائل الدين وهم المكمّلين لشريعته من بعده.

وساروا جميعاً في الحياة، فأمّا القسم الأوّل فارتطم بواقع لا تشريع له، فاضطرّوا ولبعض الوقت الاستنجاد بإمام القسم الثاني لتوضيح تشريع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حول هذه الوقائع، ولكن هذا اللجوء لم يكن لجعل ذلك الإمام مصدراً للتشريع، بل جعلوه يتمتع بموقع تشريعي ولفترة من الوقت.

وما إن سارت عجلة الحياة حتّى وجدوا أنفسهم أمام جمع غفير من الوقائع لا تشريع لها عندهم ـ وليس لا تشريع لها في الإسلام الذي هو رسالة للدين والدنيا معاً ـ فلم يجدوا بدّاً للجوء إلى وسائل تسعفهم في ذلك، فلجأوا إلى الاستحسان الذي

---

(١) ضحى الإسلام: ص ٢٧٨.

يقول عنه الشافعي: (من استحسن فقد شرّع)[١].

ولم يسد الاستحسان كلّ التغييرات، فلجأوا إلى القياس الذي شرّقوا وغرّبوا في القول به.

ويكفي أن يطّلع الإنسان على أيّ موسوعة أُصوليّة ليعرف مدى التشعّب والتباين في الآراء[٢].

ثمّ لجأوا إلى عدالة الصحابي، ففتحوا باباً جديداً في التشريع سمّي باب عدالة الصحابي نزّهوه فيها من كلّ عيب ودنس وخطأ، واختلفوا في ذلك أيضاً، فذهب قوم إلى أنّ مذهب الصحابي حجّة مطلقاً، وآخر إلى أنّه حجّة إن خالف القياس، وثالث إلى أنّ الحجّة في قول أبي بكر وعمر خاصّة... ورابع إلى أنّ الحجّة في قول الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا. وقال الغزالي: (إنّ جميع هذه الأقوال باطلة)[٣].

ولم تقف سلسلة المستجدّات الخالية من التشريع، فلجأوا إلى المصالح المرسلة التي رفضها الشافعي بقوله: (إنّه لا استنباط بالاستصلاح، ومن استصلح فقد شرّع كمن استحسن، والاستصلاح كالاستحسان متابعة للهوى)[٤].

وهذه الحيرة التي وقع فيها الفكر السنّي نتجت من إيمانه السابق بإكمال التشريع، وعدم وجود من خصّه رسول الله ﷺ، بحيث أدّت به إلى اتباع مختلف الوسائل لسدّ النقص الحاصل عندهم، مثل فتح الذرائع وسدّها وما إلى ذلك.

أمّا القسم الثاني، وهم الشيعة، فقد استغنوا عن كلّ تلك الوسائل، لأنّ النص قام على تنصيب إمام بعد وفاة رسول الله ﷺ، يعطي ـ الإمام ـ للأمّة ما تحتاجه من تشريع اختُص به لكلّ المستجدّات الحادثة، واستقرّت الإمامة بالنصوص المتواترة والأدلّة القطعيّة، واحداً يكمل الآخر، والكل ينقلون عن رسول الله ﷺ، وكما يقول

---

(١) فلسفة التشريع الإسلامي: ص ١٧٤.

(٢) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص ٣٢٠.

(٣) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص ٤٣٩.

(٤) مصادر التشريع: ص ٧٤.

الإمام الصادق عليه السلام: «**حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم**»[١].

فأسّسوا منهاجاً متكاملاً للفقيه الشيعي على مدى قرنين من الزمان، واستعدّوا لمسألة الغيبة التي طالما تحدّثوا عنها، فوضعوا القواعد العامّة للفقيه كالاستصحاب، والبراءة الشرعيّة، وقاعدة اليد، والترجيح بين الروايات، والعمل بخبر الواحد، وغير ذلك من القواعد المبثوثة في مرويّاتهم، والتي قدّمت من قبلهم للفقيه الشيعي ليدور رحى الاجتهاد عليها.

وبعد أن تمّت الغيبة، وتورّم الفقه الشيعي بتراث ثر من الأحاديث والروايات والقواعد العامّة والخاصّة، وعلى مدى قرنين من الزمن، وبعد انتقال دستور القيادة من الأئمّة إلى العلماء والفقهاء الذين اتفقوا جميعاً على انتقال مراسم القيادة إليهم، وإن اختلفوا في مساحة هذا الانتقال سعةً وضيقاً، بعد كلّ ذلك، جاء الفقيه الشيعي ليمارس دوره كنائب للإمام، فوجد تراثاً ضخماً لا حاجة له معه بالرجوع إلى وسائل جديدة تؤدّي إلى الإرباك والحيرة، فهو يحتاج فقط إلى الرجوع إلى ذلك التراث واستخراج الحكم الشرعي أو الوظيفة للمكلّف في مختلف الوقائع، ولقد تحدّث الشيخ الطوسي عن غزارة ذلك التراث فقال:

(أمّا بعد، فإنّي لا أزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفقهة والمنتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا الإماميّة ويستنزرونه وينسبونهم إلى قلّة الفروع وقلّة المسائل، ويقولون: إنّهم أهل حشو وأهل مناقضة، وإنّ من ينفي القياس والاجتهاد (بالمعنى الخاص) لا طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الأصول، لأنّ جلّ ذلك وجمهوره مأخوذ من هذين الطريقين، وهذا جهل منهم بمذاهبنا، وقلّة تأمّل لأصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعلموا أنّ جلّ ما ذكروه من المسائل موجودة في أخبارنا).

---

(١) وسائل الشيعة: ج ٢٧، ص ٨٣، باب ٨؛ الكافي: ج ١، ص ٥٣.

ثمّ أضاف: (وأمّا ما كثّروا به كتبهم من مسائل الفروع فلا فرع من ذلك إلّا وله مدخل في أُصولنا ومخرج على مذاهبنا، لا على وجه القياس، بل على طريقة توجب علماً يجب العمل به ويسوغ الوصول إليها من البناء على الأصل وبراءة الذمّة وغير ذلك)[1].

إذن، فالشيعة لم يقعوا في حيرة وارباك نتيجة الغيبة كما حدث لغيرهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

صلاحيّات الفقيه الشيعي

لقد توهم الكثير من الكتّاب والمؤلّفين عندما شاهدوا ومن بداية الغيبة إلى يومنا هذا انخراط فقهاء الشيعة في التوجّه السياسي، توهموا بتعليل ذلك بالتخلّي عن النظرة الإماميّة (الإمامة، النص، الوصيّة) أو على الأقل التنازل عن بعض تلك الشروط، ولكن هذا الكلام خال من الدقّة تماماً، ونابع من عدم فهم الوظيفة الأساسيّة لفقهاء الإمامية وصلاحيّاتهم، والعمل مع الدولة لا يعني شرعيّة تلك الدولة، ولهذا نجد علماء الطراز الإمامي الأوّل أرسوا أصالة الفكر السياسي الشيعي بقواعد وجوب حفظ النظام، مع أنّهم لم يعطوا الشرعيّة للحكومات.

فلقد حمل الفكر الشيعي الإمامي للفقهاء دساتير للعمل مع الحكومتين العادلة والظالمة، فرسالة الإمام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر تعتبر برنامج عمل مع الحكومة العادلة، وفي مقابل ذلك رسالة الإمام الصادق عليه السلام لعبدالله النجاشي التي هي برنامج عمل مع الحكومة الظالمة، وهذا الذي أعطى للفكر الشيعي أسبقيّة في التحدّث والكتابة في الأحكام السلطانيّة، وكيفيّة التعامل مع السلطان، فنجد الحسن بن أحمد ابن المغيرة البوشنجي أبا عبدالله، وهو شيخ بعض مشايخ النجاشي، وشيخ القميين محمّد بن الحسن بن أحمد بن داود القمّي (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ) أستاذ الشيخ المفيد،

---

(١) المبسوط: ج ١، ص ١.

نجدهم قد صنّفوا وكتبوا كتباً خاصّة في التعامل مع السلطان[١].

بالإضافة إلى الشيخ الصدوق محمّد بن علي بن الحسين فله كتاب باسم «السلطان»[٢].

وهكذا المفيد والمرتضى والطوسي، فهؤلاء كتبوا للعمل مع السلطان كتباً خاصّة.

يقول أحمد عنايت: كان متكلّمو الشيعة وفقهاؤهم قد بذلوا ذكاءً ملحوظاً في أفضل جزء من تاريخ التشيّع في إيجاد طرق عمليّة للتوافق مع حكّام العصر، وذلك حتّى يضمنوا بقاء أتباعهم وأمنهم[٣].

ولهذا تقول دروينا كرافولكس المستشرقة الألمانيّة: إنّ الإماميّة الاثني عشريّة من بين الشيعة اتخذوا موقفاً معتدلاً تجاه الأكثريّة السنيّة الموجودة في السلطة من خلال الخلافة، فقد وافقوا على التعايش والخضوع للخلافة السنيّة القائمة[٤].

فانخراط فقهاء الشيعة كان الهدف منه ليس الغاء (الإمامة، النص، العصمة) كما تصوّر الكاتب، بقدر ضرورة الانخراط لأغراض مختلفة، ولهذا يقول فؤاد إبراهيم:

وتظهر لنا التطوّرات اللاحقة أنّ انخراط قسم من علماء الشيعة في الدولة الصفويّة لم يتم بمعزل عن وعي الإمامة الإلهيّة... ولذلك لا تغدو مشاركة العلماء في الدولة الصفويّة في عهودها الأولى كونها استجابة لظروف خارجيّة موضوعيّة تقتضي تحصين سيرورة وصيرورة الجماعة الشيعيّة هنا، والذي من شأنه تبرير التوسل بالدولة والتماهي فيها[٥].

ولقد أخطأ أحمد الكاتب عندما جعل تدخل الفقيه الشيعي في بعض مناحي الحياة

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ١٥، ص ٣٤٥.

(٢) الفهرست للطوسي: ص ٢٣٧، رقم ٧١٠.

(٣) الفكر الإسلامي المعاصر: ص ٥٩.

(٤) مجلّة الاجتهاد: عدد ٣، ربيع ١٩٨٩، ص ١١٥، وهي مجلّة تعنى بقضايا الدين والمجتمع، تصدر عن دار الاجتهاد بيروت.

(٥) الفقيه والدولة: ص ١٤٦.

تراجعاً منه عن نظريّة الإمامة الإلهيّة التي وبتصوّره تحصر كلّ الصلاحيّات بـالإمام دون غيره.

وهذه النظرة خاطئة غير مبنيّة على تحقيق علمي لصلاحيّات الفقيه الشيعية ماضياً وحاضراً، فلقد وردت روايات من أئمّة أهل البيت تجـيز للـفقهاء التـدخل والقـيام ببعض الوظائف، واتفق كلّ العلماء على هذا التدخّل، وإن اختلفوا فيه سعة وضيقاً.

ومن تلك الروايات، حديث الإمام الصادق عليه السلام حيث قال: «انظروا إلى رجل منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فـإنّي قـد جعلته عليكم حاكماً»[1].

ومشهورة أبي خديجة التي قال الإمام الصادق عليه السلام فيها: «اجعلوا بينكم رجلاً قـد عرف حلالنا وحرامنا، فإنّي قد جعلته عليكم قاضياً»[2].

وكذلك قول الإمام عليه السلام: «إيّاكم إذا وقعت بينكم خصومة أو تدارى بـينكم في شيء من الأخذ والعطاء أن تحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفسّاق، اجعلوا بينكم رجلاً منكم ممّن قد عرف حلالنا وحرامنا، فإنّي قد جعلته قاضياً، وإيّاكم أن يتحاكـم بـعضكم بـعضاً إلى السلطان الجائر»[3].

وغير ذلك من الأحاديث الشريفة لأهل البيت، والتي عدّها الأستاذ هادي معرفة إلى خمسة عشر حديثاً[4].

وهذه الأحاديث وغيرها هي التي حدّدت صلاحيّات الفقيه الشيعي زمن الغيبة، وتلقّاها كلّ من المفيد، والمرتضى، والطوسي، وأبو الصلاح الحلبي، والقاضي ابن برّاج، ومحمّد بن إدريس الحلّي، والعلّامة الحلّي، وجمال الدين مقداد بن عبدالله السـيوري، والشهيد الأوّل، والمحقّق الكركي، والشهيد الثاني، والأردبيلي، وبهاء الدين العـاملي،

---

(١) وسائل الشيعة: ج ١٨، ص ٩٩، باب ١١، ح ١.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١٨، ص ٩٩، باب ١١، ح ٦.

(٣) وسائل الشيعة: ج ١٨، ص ١٠٠، باب ١١.

(٤) ولاية الفقيه أبعادها وحدودها: ص ٤٧ ـ ١٠٠.

وجعفر كاشف الغطاء، ومحمّد حسن النجفي، وغيرهم من الفقهاء، تلقّوها بالقبول، وعلى أساس ذلك حدّدوا صلاحيّات الفقيه الشيعي في عصر إقصاء المعصوم عن منصبه وعصر الغيبة.

قال الشيخ المفيد: (فأمّا إقامة الحدود فهو إلى سلطان الإسلام المنصوب من قبل الله تعالى، وهم أئمّة الهدى من آل محمّد ﷺ أو من نصّبوه لذلك من الأمراء والحكّام، وقد فوّضوا النظر فيه إلى فقهاء شيعتهم مع الإمكان).

وأضاف: (إنّ للفقهاء من شيعة آل محمّد ﷺ أن يجمعوا بإخوانهم.... ولهم أن يقضوا بينهم بالحقّ ويصلحوا بين المختلفين...)[1].

وقال الشيخ الطوسي في النهاية: (فأمّا الحدود، فليس يجوز لأحد إقامتها إلّا لسلطان الزمان المنصوب من قبل الله تعالى، أو من نصّبه الإمام لإقامتها.... وأمّا الحكم بين الناس والقضاء في ذلك فقد فوّضوا ذلك إلى فقهاء شيعتهم في حال لا يتمكنون فيه من توليه بأنفسهم).

وقال في المبسوط: (وأمّا الحكم بين الناس والقضاء بين المختلفين فلا يجوز أيضاً إلّا لمن أذن له سلطان الحقّ في ذلك، وقد فوّضوا ذلك إلى فقهاء شيعتهم في حال لا يتمكّنون فيه من توليته بنفوسهم، فمن تمكّن في إنفاذ حكم أو إصلاح بين الناس أو فصل بين المختلفين فليفعل ذلك، وله بذلك الأجر والثواب ما لم يخف على نفسه، ولا على أحد من أهل الإيمان ويأمن الضرر فيه، فإن خاف شيئاً من ذلك لم يجز له التعرّض لذلك على حال).

وقال السيّد المرتضى: (جاءت الرواية الصحيحة لمن هذه حاله أن يقيم الحدود ويقطع السرّاق ويفعل كلّ ما اقتضت الشريعة فعله من هذه الأمور)[2].

ويقول أبو الصلاح الحلبي (المتوفى سنة ٤٤٧ هـ) متحدّثاً عن الفقيه: (فهو نائب عن ولي الأمر في الحكم، ومأهول له لثبوت الإذن منه ومن آبائه لمن كان بصفته في

---

(١) المقنعة: كتاب الأمر بالمعروف، ص ٨١٠.

(٢) الرسائل: ج ٢، ص ٨٩.

ذلك، ولا يحل له القعود عنه)[١].

وقال سلّار: (ومن تولّى من قبل ظالم وكان قصده إقامة الحقّ، أو اضطرّ إلى التولّي، فليتعمّد تنفيذ الحقّ ما استطاع، وليقضي حقّ الإخوان)[٢].

وقال القاضي ابن البرّاج (المتوفى سنة ٤٨١ هـ): (أن يقيم الحدود إذا استخلفه السلطان الجائر وجعل إليه إقامة الحدود بشرط أن يعتقد أنّه من قبل الإمام العادل المهدي (عج) في ذلك، وأن يفعل ذلك بإذنه لا بإذن السلطان الجائر)[٣].

فسلّار وابن البرّاج وغيرهم، وإن شرّعوا للاستثناء أي في حالة تولية السلطان الجائر للفقيه ذلك، ولكنّ هذا التشريع مبني على أنّ الفقيه له إذن من ولي الأمر في القيام بتلك الأعمال، ويستطيع في حالة المكنة أن ينفّذ تلك التشريعات بواسطة ذلك الإذن العام من الإمام.

واستمرّ محمّد بن إدريس الحلّي، والمحقّق الحلّي، والعلّامة الحلّي على هذا المنوال، وأنّ هناك صلاحيّات ممنوحة للفقيه الشيعي للتدخّل في الحياة العامّة[٤].

وأمّا جمال الدين مقداد بن عبدالله السيوري (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ) فقد قال: (لابدّ من إقامة الحدود مطلقاً اعتماداً على روايات، مثل: العلماء ورثة الأنبياء، وغيرها)[٥].

واتفق الأردبيلي مع سلّار وابن البرّاج في مسألة تولّي الفقيه من قبل الظالم بالاستناد على مبدأ الإذن من قبل إمام الحقّ لا من قبل السلطان الجائر[٦].

وأكّد حقيقة تدخل الفقيه الشيعي محمّد باقر السبزواري، فقال: (إنّ الأكثر على أنّ للمولى أن يقيم الحدّ على عبده في زمان الغيبة، وربما يلوح من كلام بعضهم

---

(١) الكافي في الفقه: ص ٤٢٣.

(٢) المراسم: ص ٢٦٤.

(٣) المهذّب: ج ١، ص ٣٤٢.

(٤) السرائر: ج ٢، ص ٢٤؛ شرائع الإسلام: ج ١، ص ٣٩١؛ تذكرة الفقهاء: ص ٤٥٩.

(٥) كنز العرفان: ص ٥٩٧.

(٦) مجمع الفائدة والبرهان: ج ٧، ص ٥٥٠.

اشتراط الفقاهة)[١].

وقال: (وأمّا إقامة الحدود فللإمام أو من يأذن له، وهل لفقهاء الشيعة في حال الغيبة ذلك؟ محكي في المنتهى عن الشيخين أنّهما جزما بجواز ذلك)[٢].

أمّا كاشف الغطاء فقد سمح للمجتهد تولّي إقامة الحدود في زمان الغيبة، وأعطى الضوء الأخضر لكلّ واحد في إقامة فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع عدم الضرر، وفي حالة إجبار الفقيه الشيعي من قبل سلطان الجور على تولّي بعض الأمور، يقوم بذلك نيابة عن الإمام لا عن الحاكم، كما هو عليه سلّار وابن البرّاج والأردبيلي وغيرهم[٣].

وقال صاحب الجواهر (فقد قيل والقائل الإسكافي والشيخان والديلمي والفاضل والشهيدان والمقداد وابن فهد والكركي والسبزواري والكاشاني وغيرهم على ما حكي عن بعضهم: يجوز للفقهاء العارفين بالأحكام الشرعيّة عن أدلّتها التفصيليّة العدول، إقامة الحدود في حال غيبة الإمام عليه السلام، كما لهم الحكم بين الناس مع الأمن من ضرر سلطان الوقت، ويجب على الناس مساعدتهم على ذلك، كما يجب مساعدة الإمام عليه السلام عليه، بل هو المشهور، بل لا أجد فيه خلافاً إلّا ما يحكى عن ظاهر ابني زهرة وإدريس)[٤].

إذن، الفكر الشيعي الفقهي يسمح بتدخّل الفقيه في الحياة، وإن اختلفوا في حدود هذا التدخّل سعةً وضيقاً، وهذا التدخّل مستوحى من كلام الأئمّة عليهم السلام للفقيه ودوره في الحياة، وأعطى للفكر الشيعي مرونة التعامل في كلّ الظروف.

فلقد حمل تشريعات تصدّي الفقهاء لمناصب الحكم والتدخّل في الشؤون الحياتيّة العامّة وحمل أيضاً تشريعات استثنائيّة في حالة تسلّط الظلّام وإجبار الفقهاء على

---

(١) كفاية الأحكام: ص ٨٣.

(٢) كفاية الأحكام: ص ٨٣.

(٣) كشف الغطاء: ص ٤٢١.

(٤) جواهر الكلام: ج ٢١، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

التصدّي لبعض الأمور، وقد قيل بحقّ هذه المرونة:

كان متكلّمو الشيعة وفقهاؤهم قد بذلوا ذكاءً ملحوظاً في أفضل جزء من تاريخ التشيّع في إيجاد طرق عمليّة للتوافق مع حكّام العصر، وذلك حتّى يضمنوا بقاء أتباعهم وأمنهم(١).

ولكنّ هذا التدخّل لم يكن بمعزل عن وعي الإمامة الإلهيّة وشروط الإمام، وما غير ذلك كما يتصوّر أحمد الكاتب، ولهذا يقول نبيل إبراهيم:

فالإمامة وشروطها ومواصفاتها كانت نصب أعين الفقهاء في زمن الغيبة عندما استوحوا مسألة تدخّل الفقيه الشيعي في مناحي الحياة من قبل أئمّتهم عليهم السلام.

ثمّ جاء الشيخ النراقي ليحوّل ذلك التراث الضخم من الحدود والصلاحيّات إلى نظريّة ولاية الفقيه، وقال:

(كلّ ما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والإمام عليه السلام فيه الولاية فللفقيه أيضاً ذلك، إلّا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غيرهما)(٢).

ثمّ أضاف: (إنّ كلّ فعل متعلّق بأمور العباد في دينهم أو دنياهم ولابدّ من الإتيان به، ولا مفر منه، إمّا عقلاً، أو عادةً من جهة توقّف أمور العباد والمعاش لواحد أو جماعة عليه، وإناطة انتظام أمور الدين أو الدنيا، أو شرعاً من جهة ورود أمر به اجماع أو نفي ضرر أو إضرار أو عسر أو حرج أو إفساد على مسلم أو دليل آخر... أو ورود الإذن فيه من الشارع، ولم يجعل وظيفة لمعين واحد أو جماعة، ولا لغير معين، أي واحد لا بعينه، بل عُلِم لابديّة الإتيان به أو الإذن فيه، ولم يُعلم المأمور ولا المأذون فيه، فهو وظيفة الفقيه، وله التصرّف فيه والإتيان به)(٣).

واستدلّ كما استدلّ علماء الطائفة من قبل بالروايات والأحاديث التي ذكرنا جملة منها فيما تقدّم.

---

(١) الفكر الإسلامي المعاصر: ص ٥٩.

(٢) عوائد الأيّام: ص ١٨٧.

(٣) عوائد الأيّام: ص ١٨٨.

وقال أخيراً بضرس قاطع: (الفقهاء هم الحكّام في زمان الغيبة والنوّاب من الأئمّة).

وأخيراً استلم السيّد الخميني هذا التراث من أسلافه الذين سبقوه والذين لم تسنح لهم الفرصة من إقامة الدولة لقلّة العدد وضعف الناصر وجور حكّام الزمان وسلاطين الوقت.

استلم ذلك التراث بعد استكمال الدراسة النظريّة عليه فقال:

(فولاية الفقيه ـ بعد تصوّر أطراف القضيّة ـ ليست أمراً نظريّاً يحتاج إلى برهان، ومع ذلك دلّت عليها بهذا المعنى الواسع روايات)[1].

وأحكم السيّد الخميني هذه المسألة حتّى في حالة مزاحمة الفقهاء، فجعل المزاحمة أمراً تنكره العقول ومخالفاً لطريقة العقلاء، ولازم هذا الوجه قيام الدليل الاجتهادي على عدم جواز المزاحمة وبطلان تصرّف المزاحم وحرمته، وإن أحرزنا من الأدلّة أنّ الولاية بلا قيد ثابتة للفقيه، لكن احتملنا سبق أحد من الفقهاء موجب لسقوط ولاية غيره حال تصدّيه تستصحب ولايته الثابتة قبل تصدّي الآخر... فليس لأحد من الفقهاء الدخول فيما دخل فيه فقيه آخر[2].

وأقام دولة على ذلك التراث الذي وصفه الكاتب بالانعزال السياسي، وما إن قامت تلك الدولة حتّى تجنّد لها طلّاب الدنيا وعبدة الشيطان لتحديد صلاحيّاتها ومسؤليّاتها وبمختلف الوسائل، وآخر هذه الوسائل أقلام مَنْ غُرِّرَ بهم.

المهم إنّ كلّ ما ذكرنا لم يتم بمعزل عن وعي الإمامة الإلهيّة وشروطها التي نسبها الكاتب إلى فقهاء الشيعة وعلمائها بدون بحث ولا تحقيق.

الشيعة والنظريّة الإعلاميّة

خالف أحمد الكاتب أبسط مقوّمات الإماميّة التي اعترف بها هو في كلّ موارد كتابه، وهي السريّة التامّة في طرح نشاطاتهم وأنظمتهم وأفكارهم، ولكنّه عندما

---

(١) البيع: ج ٢، ص ٤٦٧.

(٢) البيع: ج ٢، ص ٥١٨.

شاهد أنّ مؤلّفي الفرق دائماً يؤكّدون بذهاب الجمهور إلى الإمام الجديد، وخصوصاً بعد وفاة العسكري، فقد قال المفيد: إنّ الجمهور ذهبوا إلى القول بإمامة ابنه المنتظر[١]، عندما شاهد ذلك، علّله بدور الإعلام الشيعي في تكريس ذلك[٢]، ولكنّه نسي أنّه في كلّ مورد من موارد كتابه كان يتحدّث عن السريّة التامّة التي لفّت نظريّة التشيّع من وفاة رسول الله ﷺ إلى وفاة العسكري وبعد ذلك وإلى يومنا هذا، حتّى إنّه وضع عنواناً بارزاً أسماه **(سريّة نظريّة الإمامة)**[٣]، ولكنّه نسي ذلك في (ص ٢٦٣) وأشاد بدور الإعلام في تثبيت نظريّة الإمامة، وبالخصوص إمامة الإمام المهدي المنتظر.

ولو تتبعنا الدور الإعلامي الشيعي على مرّ التاريخ نجده معطّلاً تماماً، ليس وحده فقط، بل عُطّل تدوين الحديث في الإسلام قاطبة حتّى لا يأخذ الإعلام الشيعي دوره بالظهور، وهذا ما حدث في العصور الأولى من صدر الإسلام، ثمّ جاء عثمان لينفي أبا ذر إلى الربذة، ويخمد صوتاً إعلاميّاً ينادي باسم الإسلام، واستلم معاوية من بعده الخلافة، وفتح ملفاً خاصّاً لدفن الأحياء وحرقهم بمجرّد إذاعة كرامة أو نشر فضيلة لآل بيت رسول الله ﷺ، وجاء من بعده يزيد الذي أصبح اسمه كافياً لوصم التاريخ بالخزي والعار، وتتابع حكّام الجور في قتل وتشريد أئمّة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، بحيث وصل الأمر إلى أن يتجنّب الناس حتّى السلام على العلويين، وذلك عندما دخل إبراهيم بن هرمة المعاصر للمنصور إلى المدينة، وأتاه رجل من العلويين فسلّم عليه، فقال له إبراهيم: تنحّ عنّي ولا تشطّ بدمي[٤]، فالسلام وحده على من ينتسب للبيت العلوي كان جريمة لمعاقبة الناس، ووصل الأمر إلى أنّ منصور بن الزبرقان النمري قال أبياتاً من الشعر أدّت به إلى أن يُنبش قبره وتحرق عظامه[٥]. ونُفي أحمد

---

(١) الفصول المختارة: ص ٣١٨.

(٢) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٢٦٣.

(٣) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٧٥.

(٤) تاريخ بغداد: ج ٦، ص ١٢٧.

(٥) زهرة الأدب: ج ٣، ص ٧٠٥.

ابن أبي نعيم لنفس السبب، ودفن سديف حيّاً لأنّه قال:

إنّــا لنأمــل أن تــرتد أُلفـتنا ... بعد التباعد والشحناء والأحـن

وتـنقضي دولة أحكـام قـادتها ... فينا كأحكام قوم عابدي وثنِ(١)

لقد ضلّل الكاتب الرأي العـام وكـذب عـليه عـندما جـعل الإعـلام الشـيعي الأخطبوط في تكريس نظريّة الإمامة، بينما نجد أصحاب الأئمّة أنفسهم يطلبون من الأئمّة أن تحرق الرسائل التي يبعثونها إليهم، فهذا جعفر بن محمّد الأشعث يطلب من الإمام أن يحرق كتبه إذا قرأها مخافة أن تقع في يد غيره(٢).

فأي إعلام يتحدّث عنه الكاتب والعسكري يقول لأصحابه: «**ألا لا يسلمنّ عليَّ أحدٌ، ولا يشير إليَّ بيده، ولا يومئ، فإنّكم لا تؤمنون على أنفسكم**»(٣).

وأي إعلام هذا، والعسكري لا يسمّى باسمه من قبل أصحابه، لأنّ الحديث عن العسكري يكفي لحكم الإعدام على العسكري وعلى المتحدّث، ولهذا كانوا يسـمّونه بالرجل، كما يقول الأردبيلي: وكلّما ورد «عن الرجل» فالظاهر أنّه العسكري(٤).

وانعكست هذه السريّة التامّة حتّى على أدب الدعاء عند التشيّع، وأبرز العسكري ذلك عندما قال متحدّثاً عن الأمّة ـ من دون تشخيص أُولئك الظلمة ـ:

«**وولي القيام بأُمورهم فاسق كلّ قبيلة، فلا ذائد يذودهم عـن هـلكة، ولا راع يـنظر إليهم بعين الرحمة...**»، إلخ(٥).

ونتيجة للضغط على التشيّع وأهله، تجنّب الرواة ذكر مرويّاتهم، وهذا ما اعترف به حامد حنفي داود عندما قال:

---

(١) العمدة لابن رشيق: ج ١، ص ٧٤.

(٢) كشف الغمّة: ج ٣، ص ٩٢؛ مسند الإمام الرضا عليه السلام: ج ١، ص ١٨٧، رقم ٢٩٨؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام: ص ٥٣٧.

(٣) بحار الأنوار: ج ٥٠، ص ٢٦٩.

(٤) جامع الرواة: ج ٢، ص ٤٦١ ـ ٤٦٢.

(٥) مهج الدعوات: ص ٦٨.

(فإننا لا نستبعد أنّه ـ البخاري ـ حاول الرواية عن رجال البيت النبوي واستعصى ذلك عليه بسبب ما كان يضربه الحكّام حول أفراد هذا البيت من سياج منيع ليحولوا بينهم وبين اتصال طلّاب العلم بهم، ونحن نعرف مدى اضطهاد الحكّام لهم وحقدهم عليهم)[١].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قاسى الشيعة أنواع العذاب والحصار سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً، فقد استعمل المتوكّل عمر بن الفرج الراجي على مكّة والمدينة، ومنع هذا الرجل كلّ طالبي أن يسأل غيره، حتّى في معيشته، وبلغ بهم الحال إذا سمع الوالي أحداً أحسن إليهم نكّل به ليكون عبرة لغيره.

وكتب المنتصر إلى عمّاله: من كان بينه وبين أحد من الطالبيين خصومة فاقبل قوله بدون بيّنة، ولا تقبل لطالبي بيّنة أو قولاً[٢].

وحتّى في العصور المتأخّرة، فهذا نوح الحنفي يكفّر الشيعة واستباح دمهم تابوا أم لا، وعلى أساس ذلك قُتل أربعون ألف شيعي[٣].

وفي عام ٤٠٧ قتل المعز بن باديس بأفريقيا خلقاً كثيراً من الشيعة، ونهبت دورهم، وانتهكت أعراضهم، وحاصروهم حتّى قتلوهم عن آخرهم، كما حدّث ابن الأثير بذلك[٤].

وفي تركيا قتل السلطان سليم (المتوفى ٩٢٦) من الشيعة خلقاً كثيراً، وأمر بقتل كلّ من ينتسب إليهم، على حدّ تعبير طبيب الجيش التركي[٥].

هذا الإعلام الشيعي الذي جعله الكاتب ركناً أساسياً لتركيز النظريّة الشيعيّة، ولعمري أصبح هذا الرجل كحاطب ليل في طرحه، حيث خالف أهم مقوّمة من

---

(١) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: المقدمة، ص ١٨.

(٢) الخطط للمقريزي: ج ٤، ص ١٥٣.

(٣) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: مج ١و٢، ص ٢٤٢.

(٤) المصدر السابق نقلاً عن الكامل في التاريخ: ج ٩، ص ١٢٣، الطبعة الأولى.

(٥) مصباح الساري ونزهة القاري: ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

مقوّمات التشيّع وهي السريّة للإرهاب الذي لاقوه على طول مسيرة تاريخهم الطويلة.

النتيجة النهائيّة التي توصّل إليها الكاتب

بعد أن فشل أحمد الكاتب من تجريد أئمّة أهل البيت عليهم السلام من منصب الإمامة الإلهيّة، وفشل في إيجاد أي ثغرة في إمامة المهدي المنتظر، وبعد الخطأ المنهجي الذي ارتكبه من جرّاء ربط قضايا فقهيّة بمسألة الغيبة، وجعل الاختلاف فيها من الآثار السلبيّة لها، بعد كلّ ذلك توصّل إلى نظريّة تقول بشورى الأمّة على نفسها[1]، ولكنّه فشل في إعطاء أي آليّة لهذه الشورى، وراح يطلق شعارات إعلاميّة بعيدة عن الواقع، مثل: إشراف الأمّة على الإمام ومراقبته ومحاسبته وإعطائه من الصلاحيّات بقدر ما تشاء وحسب ما تشاء.

فبعد أن نفى الإمام والعصمة والنص، ونفى دور الفقيه والنائب، والقيادة، والدولة، عيّن مكانها الأمّة، وجعلها تعطي وتمنع، ولم يتفضّل علينا بمصداق واحد في التاريخ البشري لهذه الأمّة التي تعطي وتمنع، وأي أفراد هذه الأمّة الذين يقومون بذلك، وكم عددهم، كلّ ذلك لم يبيّنه الكاتب، بل اكتفى بالعبارات الإعلاميّة الفارغة والبعيدة عن الواقع.

أضف إلى ذلك، أنّ شورى الأمّة على نفسها لا يستلزم إلغاء الإمام والعصمة والنص، فيوجد من علماء الشيعة من قال بشورى الأمّة على نفسها من دون أن ينفي كلّ ما نفاه أحمد الكاتب.

يقول الشيخ محمّد مهدي شمس الدين: نظريّة الشورى (ولاية الأمّة على نفسها) لا دور فيها للفقيه، ودوره المستشار والمفتي، ويتمتع بموقع تشريعي وليس مصدر للشرعيّة[2].

---

(١) أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي: ص ٤٤١.

(٢) الفقيه والدولة: لقاء مع محمّد مهدي شمس الدين، ص ٤٣٤.

واشتبه الكاتب أيضاً عندما تصوّر الفقيه ذلك الغاصب لحق الأمّة المتسلّط على حقوقها، وسرّ دراسته كلّها هو هذا الاشتباه الفضيع الذي هيّأ للكاتب الاعتراض على دكتاتوريّة الفقيه الديني، ولكن هذا كلام فارغ، وكما يقول السيّد فضل الله:

«الفقيه يحكم الدولة من خلال المؤسسات وليس حكماً استبداديّاً بحيث يرى نفسه ظل الله في الأرض». كما اشتبه به الكاتب، وقدّم دليلاً على ذلك عندما قال: إنّ الرسول ﷺ قال في آخر حياته: **«إنّكم لا تمسكون علي بشيء ما أحللت إلّا ما حلل الله، وما حرّمت إلّا ما حرّم الله»**.

وقال الإمام علي عليه السلام: **«لا تكلّموني بما تكلّمون به الجبابرة»**.

وأضاف يقول: فالفقيه في الدولة ينطلق من خلال القانون وأهل الخبرة، وليس له أن يحكم برأيه بالمعنى الذاتي(١).

إذن، مشكلة الكاتب هي دكتاتوريّة الفقيه لما يحمل من صلاحيّات، وهذه الدكتاتوريّة نسجها الكاتب في خياله، لأنّ الفقيه له مواصفات تتناقض تماماً مع تلك الدكتاتوريّة، وفي حالة بروزها هناك آليّة لمتابعة ذلك.

---

(١) الفقيه والدولة: حوار مع السيّد محمّد حسين فضل الله، ص ٤٤٥.

مصادر الكتاب

١ ـ القرآن الكريم.

حرف الألف

٢ ـ إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون أو المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي (عج)، أحمد بن محمّد بن الصديق، نشر مطبعة الترقي ـ دمشق، ١٣٤٧ هـ.

٣ ـ الإتحاف بحب الاشراف، عبدالله بن محمّد بن عامر الشبراوي، نشر منشورات الرضي ـ قم، ١٣٦٣ هـ، الطبعة الثانية.

٤ ـ إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، محمّد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)، نشر دار الكتب الإسلاميّة ـ طهران، ١٣٦٤ هـ، الطبعة الثالثة.

٥ ـ إثبات الوصيّة للإمام علي بن أبي طالب، علي بن الحسين بن علي الهذلي المسعودي (ت ٣٤٦ هـ)، نشر مؤسسة الصدر ـ قم ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٦ ـ الاحتجاج، أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (من علماء القرن السادس)، تحقيق ابراهيم البهادري والشيخ محمّد هادي، نشر دار الأُسوة ـ ايران ـ قم ١٤١٦هـ، الطبعة الثانية.

٧ ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان، علي بن بلبان الفارسي، تحقيق مكتب

البحوث والدراسات في دار الفكر، نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة الأولى.

٨ ـ إحقاق الحق وإزهاق الباطل، نور الدين الحسيني المرعشي التستري، نشر منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم.

٩ ـ الأحكام السلطانيّة والولايات الدينيّة، علي بن محمّد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، نشر دار ابن قتيبة ـ الكويت، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، الطبعة الأُولى.

١٠ ـ الإحكام في أُصول الأحكام، علي بن أبي علي بن محمّد الآمدي، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، الطبعة الأُولى.

١١ ـ أحكام القرآن، الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق جمعة البيهقي النيسابوري، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١٢ ـ أحكام القرآن، محمّد بن عبدالله المعروف بابن العربي المالكي (ت ٥٠٤ هـ)، تحقيق علي محمّد البجاوي، نشر دار المعرفة ـ بيروت.

١٣ ـ أخبار الدول وآثار الأُول في التاريخ، أحمد بن يوسف القرماني، تحقيق د. فهمي سعيد ود. أحمد خطيط، نشر عالم الكتب ـ بيروت، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، الطبعة الأُولى.

١٤ ـ الاختصاص، محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

١٥ ـ اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي، محمّد بن الحسن بن علي الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق حسن المصطفوي، نشر جامعة مشهد.

١٦ ـ الأدب في ظلّ التشيّع، عبدالله نعمة، نشر دار التوجيه الإسلامي ـ بيروت، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، الطبعة الثانية.

١٧ ـ الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق محمّد جعفر شمس الدين، نشر دار التعارف ـ بيروت، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م.

١٨ ـ الاستنصار في النص على الأئمّة الأطهار، أبو الفتح محمّد بن علي بن عثمان الكراجكي، نشر دار الأضواء ـ بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، الطبعة الثانية.

١٩ ـ إسعاف الراغبين في سيرة المصطفى / مطبوع بهامش نور الأبصار، محمّد بن علي الصبّان، نشر دار الفكر ـ بيروت.

٢٠ ـ أسنى المطالب في مناقب سيّدنا علي بن أبي طالب، محمّد بن محمّد الجزري الشافعي، تحقيق د. محمّد هادي الأميني، نشر مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامّة ـ إيران / إصفهان ١٤٠٠ هـ.

٢١ ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمّد الشافعي العسقلاني، تحقيق محمّد عبدالعزيز الخالدي، نشر دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة الأولى.

٢٢ ـ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمّد بن محمّد بن نعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، نشر المؤتمر العالمي لألفيّة الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ، الطبعة الأولى.

٢٣ ـ إلزام الناصب في إثبات الحجّة الغائب، الشيخ علي اليزدي الحائري، نشر مكتبة الرضي ـ قم، ١٤٠٤ هـ، الطبعة الثانية.

٢٤ ـ الأصول الستة عشر، نخبة من الرواة، نشر دار الشبستري ـ قم، ١٤٠٥ هـ، الطبعة الثانية.

٢٥ ـ اصطلاحات الأصول، ميرزا علي المشكيني، نشر مؤسسة الهادي ـ قم ١٤١٣ هـ، الطبعة الخامسة.

٢٦ ـ الأصول العامّة للفقه المقارن، محمّد تقي الحكيم، نشر مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر ١٩٧٩ م، الطبعة الثانية.

٢٧ ـ أصول الكافي، محمّد بن يعقوب الكليني، تحقيق محمّد جواد الفقيه والدكتور يوسف البقاعي، نشر دار الأضواء ـ بيروت، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الأولى.

٢٨ ـ إعلام الورى بأعلام الهدى، الفضل بن الحسن الطبرسي أبو علي (من أعلام

القرن السادس)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم، ١٤١٧ هـ ، الطبعة الأُولى.

٢٩ ـ الأعلام، خير الدين الزركلي، نشر دار العلم للملايين ـ بيروت، ١٩٩٠ م، الطبعة التاسعة.

٣٠ ـ الأُم، محمّد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، نشر دار المعرفة ـ بيروت١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م، الطبعة الثالثة.

٣١ ـ الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، أسد حيدر، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٦٩ م، الطبعة الثانية.

٣٢ ـ الإمامة والتبصرة من الحيرة، علي بن الحسين بن بابويه القمّي والد الشيخ الصدوق (ت ٣٢٩ هـ)، تحقيق مدرسة الإمام الهادي عليه السلام / الحوزة العلميّة ـ قم، نشر دار المرتضى ـ بيروت ١٩٨٥ م، الطبعة الأُولى.

٣٣ ـ الإمامة والسياسة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق طه محمّد الزيني، نشر مؤسسة الحلبي ـ القاهرة ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٣٤ ـ الإمامة وأهل البيت، د. محمّد بيومي مهران، نشر مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ قم ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م، الطبعة الثانية.

٣٥ ـ الأمالي، محمّد بن علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق ونشر قسم الدراسات الإسلاميّة مؤسسة البعثة ـ قم، ١٤١٧ هـ ، الطبعة الأُولى.

٣٦ ـ الأمالي، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميّة ـ مؤسسة البعثة، نشر دار الثقافة ـ قم ١٤١٤ هـ ، الطبعة الأُولى.

٣٧ ـ الأمالي، محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق حسين الإستاد ولي وعلي أكبر الغفاري، نشر دار المفيد ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الثانية.

٣٨ ـ إمبراطوريّة العرب، الجنرال السير جون جلوب، ترجمة خيري حماد، نشر

دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٩٦٦م، الطبعة الأُولى.

٣٩ ـ الانتفاضات الشيعيّة عبر التاريخ، هاشم معروف الحسني، نشر دار التعارف بيروت، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

٤٠ ـ أوائل المقالات، محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ). نشر دار المفيد ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الثانية.

حرف الباء

٤١ ـ الباب الحادي عشر، العلّامة الحلّي، تحقيق د. مهدي محقّق، نشر مؤسسة انتشارات استانه قدس رضوى ـ مشهد ١٤١٠ هـ، الطبعة الأُولى.

٤٢ ـ الباعث الحثيث لشرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمّد شاكر، نشر مؤسسة الكتب الثقافيّة ـ بيروت ١٤٠٨ هـ، الطبعة الثالثة.

٤٣ ـ بحار الأنوار، محمّد باقر المجلسي، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م، الطبعة الثالثة.

٤٤ ـ بحث حول المهدي، محمد باقر الصدر، نشر دار التعارف ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م، الطبعة الثانية.

٤٥ ـ البحر الزخّار المعروف بمسند البزّار، أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزّار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، نشر مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنوّرة ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م، الطبعة الأُولى.

٤٦ ـ البداية والنهاية، اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٣١ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٤٧ ـ البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر، تقريرات أبحاث السيّد البروجردي بقلم الشيخ منتظري، نشر مكتبة آية الله المنتظري، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ.

٤٨ ـ البرهان، المتقي الهندي، نشر مطبعة الخيام ـ قم، ١٣٩٩ هـ.

٤٩ ـ بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن بن فروخ الصفار (ت ٢٩٠)، تحقيق محسن

كوچه باغى التبريزى، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم ١٤٠٤ هـ.

٥٠ ـ بلاغات النساء، أحمد بن أبي طاهر أبو الفضل المعروف بابن طيفور (ت ٣٨٠هـ)، نشر مكتبة بصيرتي ـ قم.

٥١ ـ بلغة الفقيه، محمّد آل بحر العلوم، تحقيق حسين بن محمّد تقي آل بحر العلوم، نشر مكتبة الصادق ـ طهران، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٤ م، الطبعة الرابعة.

٥٢ ـ البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، نشر دار الجيل ـ بيروت ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

٥٣ ـ البيان في أخبار صاحب الزمان (مطبوع مع أحاديث المهدي من مسند أحمد)، عبدالله بن محمّد بن يوسف الگنجي الشافعي (ت ٦٥٨ هـ)، اعدّه محمود جواد الحسيني الجلالي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ١٤١٥ هـ، الطبعة الخامسة.

حرف التاء

٥٤ ـ تاريخ ابن خلدون، عبدالرحمن ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ)، تحقيق د. سهيل زكار، نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، الطبعة الثانية.

٥٥ ـ تاريخ التشريع الإسلامي، محمّد الخضري بيك، المكتبة التجاريّة الكبرى ـ مصر، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م، الطبعة التاسعة.

٥٦ ـ تاريخ حصر الاجتهاد، الشيخ آقا بزرگ الطهراني، تحقيق محمّد علي الأنصاري، نشر مدرسة الإمام المهدي ـ إيران، خوانسار، ١٤٠١ هـ.

٥٧ ـ تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد، نشر دار الجيل ـ بيروت، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٨ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهر والأعلام، محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. عمر عبدالسلام تدمري، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الأُولى.

٥٩ ـ تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق مصطفى

عبدالقادر عطا، نشر دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م، الطبعة الأُولى.

٦٠ ـ تاريخ الطبري (المعروف بتاريخ الأُمم والملوك)، محمّد بن جرير الطبري، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م، الطبعة الخامسة.

٦١ ـ تاريخ مدينة دمشق، علي بن الحسين بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق علي شيري، نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة الأُولى.

٦٢ ـ تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب (ت ٢٩٢ هـ)، علّق عليه محمّد صادق بحر العلوم، نشر المكتبة الحيدريّة ـ النجف ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م، الطبعة الرابعة.

٦٣ ـ تبصرة الولي فيمن رأى القائم المهدي، هاشم البحراني، تحقيق ونشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة ـ قم، ١٤١١ هـ، الطبعة الأُولى.

٦٤ ـ تحف العقول، ابن شعبة الحرّاني.

٦٥ ـ تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف بن علي بن مطهّر الحلّي (ت ٧٢٦ هـ)، نشر المكتبة الرضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة.

٦٦ ـ تذكرة الخواص، سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ)، نشر الشريف الرضي ـ قم، ١٤١٨ هـ ـ ١٣٧٦ ش.

٦٧ ـ التشريف بالمنن في التعريف بالفتن، علي بن موسى بن جعفر بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق مؤسسة صاحب الأمر، نشر مؤسسة صاحب الأمر ـ إيران، ١٤١٦هـ، الطبعة الأُولى.

٦٨ ـ تطوّر الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، أحمد الكاتب، دار الجديد، الطبعة الأُولى ـ بيروت ١٩٩٨.

٦٩ ـ تفسير البغوي المسمّى معالم التنزيل، الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق خالد عبدالرحمن ومروان سوار، نشر دار المعرفة ـ بيروت ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م، الطبعة الرابعة.

٧٠ ـ تفسير الخازن المسمّى لباب التأويل في معاني التنزيل، علي بن محمّد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٢٥ هـ)، تحقيق عبدالسلام محمّد علي شاهين، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م، الطبعة الأُولى.

٧١ ـ تفسير العيّاشي، محمّد بن مسعود العيّاشي، تحقيق هاشم الرسولي، نشر المكتبة العلميّة الإسلاميّة ـ طهران.

٧٢ ـ تفسير القرآن الحكيم، الشهير بتفسير المنار، محمّد رشيد رضا، نشر دار المعرفة ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٧٣ ـ تفسير القرآن العظيم، اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، قدم له الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشي، نشر دار المعرفة ـ بيروت ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م.

٧٤ ـ التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٤ هـ)، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م، الطبعة الأُولى.

٧٥ ـ تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق عادل مرشد، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة الأُولى.

٧٦ ـ تصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون، نشر مكتبة الإعلام الإسلامي ـ ايران، ١٤٠٨ هـ، الطبعة الثانية.

٧٧ ـ تلخيص الشافي، أبو جعفر الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق حسين بحر العلوم، نشر منشورات العزيزي ـ قم، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٤ م، الطبعة الثالثة.

٧٨ ـ التنبيه والاشراف، علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٥ هـ)، تحقيق عبدالله إسماعيل الصاوي، نشر دار الصاوي ـ القاهرة.

٧٩ ـ تنقيح المقال في علم الرجال، العلّامة المامقاني.

٨٠ ـ التنقيح، تقرير بحث السيّد الخوئي، علي الغروي التبريزي، طبع قم، ١٤١٠هـ، الطبعة الثالثة.

٨١ ـ تهذيب الأحكام، محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق حسن الموسوي

الخراساني، نشر دار الكتب الإسلاميّة ـ طهران، ١٣٦٥، الطبعة الرابعة.

٨٢ ـ تهذيب تاريخ دمشق، علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق الشيخ عبدالقادر بدران، نشر دار احياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٨ م، الطبعة الثالثة.

٨٣ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م، الطبعة الأُولى

٨٤ ـ تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، الطبعة الأُولى.

حرف الثاء

٨٥ ـ الثاقب في المناقب، محمّد بن علي الطوسي المعروف بابن حمزة، تحقيق نبيل رضا علوان، نشر دار الزهراء ـ بيروت، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، الطبعة الأُولى.

٨٦ ـ ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، الشيخ الصدوق، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مكتبة الصدوق طهران.

حرف الجيم

٨٧ ـ جامع الأحكام الشرعيّة، عبدالأعلي الموسوي السبزواري، نشر مطبعة الآداب ـ النجف.

٨٨ ـ الجامع لأحكام القرآن، محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٨٩ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمّد بن جرير الطبري (ت ٢١٠ هـ)، نشر دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٩٠ ـ جامع الرواة، محمّد بن علي الأردبيلي، نشر مكتبة المصطفوي قم.

٩١ ـ الجامع الصحيح أو سنن الترمذي، محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٩٧هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧، الطبعة الأُولى.

٩٢ ـ جامع كرامات الأولياء، يوسف بن إسماعيل النبهاني، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٩٣ ـ الجرح والتعديل، عبدالرحمٰن بن أبي حاتم، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة الأُولى.

٩٤ ـ جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمّد حسن النجفي، تحقيق عبّاس القوچاني، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة السادسة.

حرف الحاء

٩٥ ـ الحاوي للفتاوى، عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن محمّد السيوطي (ت ٩١١ هـ)، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٩٦ ـ الحركات السريّة في الإسلام، د. محمود إسماعيل، دار القلم ـ بيروت، ١٩٧٣م، الطبعة الأُولى.

٩٧ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبدالله الإصفهاني أبو نعيم (ت ٤٣٠ هـ)، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

٩٨ ـ الحياة السياسيّة للإمام الرضا عليه السلام، جعفر مرتضى العاملي، نشر جماعة المدرسين في الحوزة العلميّة ـ قم، ١٤٠٣ هـ، الطبعة الثانية.

حرف الخاء

٩٩ ـ خاتمة مستدرك الوسائل، حسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٦ هـ، الطبعة الأُولى.

١٠٠ ـ الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام

المهدي ـ قم، ١٤٠٩ هـ، الطبعة الأولى.

١٠١ ـ الخصال، محمّد بن علي بن الحسين الصدوق (ت ٣٨٢ هـ)، تقديم أحمد فهري زنجاني، نشر انتشارات علميّة اسلاميّة ـ ايران.

١٠٢ ـ خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي العلّامة الحلي (ت ٧٢٦)، تحقيق جواد قيومي، نشر مؤسسة نشر الفقاهة، ١٤١٧ هـ الطبعة الأولى.

حرف الدال

١٠٣ ـ الدر المنثور في التفسير المأثور، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، نشر دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، الطبعة الأولى.

١٠٤ ـ الدرر البهيّة في الأنساب الحيدريّة والاويسية، طبع حلب ـ سوريا، ١٤٠٥هـ.

١٠٥ ـ دفاع عن الكافي، ثامر هاشم حبيب العميدي، نشر مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ قم ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م، الطبعة الأولى.

١٠٦ ـ دلائل الإمامة، محمّد بن جرير بن رستم الطبري، نشر دار الذخائر ـ قم، ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

١٠٧ ـ دول الإسلام، الحافظ الذهبي (ت ٧٤٦)، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

حرف الذال

١٠٨ ـ ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، أحمد بن محمّد الطبري المكّي (ت ٦٩٤ هـ)، تحقيق أكرم البوشي، نشر مكتبة الصحابة ـ جدّة ١٤١٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

١٠٩ ـ الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق أحمد

الحسيني، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ١٤١١ هـ، الطبعة الأُولى.

١١٠ ـ الذريعة إلى أُصول الشريعة، مرتضى علم الهدى، انتشارات جامعة طهران، ١٣٤٦.

١١١ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آقا بزرگ الطهراني، نشر دار الكتب العلميّة إسماعيليّان نجفي ـ قم، الطبعة الثانية.

حرف الراء

١١٢ ـ رجال الطوسي، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق محمّد صادق بحر العلوم، نشر دار الذخائر ـ قم ١٤١١ هـ، الطبعة الثانية.

١١٣ ـ رجال النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد النجاشي الأسدي (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق موسى الشبيري الزنجاني، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ١٤١٣ هـ، الطبعة الرابعة.

١١٤ ـ الرسائل، روح الله الموسوي الخميني، نشر مؤسسة إسماعيليّان ـ قم.

١١٥ ـ رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف السيّد أحمد الحسيني، اعداد مهدي رجائي، نشر مؤسسة النور للمطبوعات ـ بيروت.

١١٦ ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الآلوسي البغدادي، تحقيق محمود شكري الآلوسي، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م، الطبعة الرابعة.

١١٧ ـ روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمّد باقر الموسوي الخوانساري، منشورات مكتبة إسماعيليان ـ قم، ١٣٩٠ هـ.

١١٨ ـ الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة، زين الدين العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

١١٩ ـ روضة الكافي، محمّد بن يعقوب الكليني، تحقيق محمد جواد الفقيه، نشر دار الأضواء ـ بيروت، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م، الطبعة الأُولى.

حرف الزاي

١٢٠ ـ زاد المسير في علم التفسير، عبدالرحمن بن علي بن محمّد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، نشر المكتب الإسلامي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، الطبعة الرابعة.

١٢١ ـ الزيديّة، د. أحمد محمود صبحي، دار النهضة العربيّة ـ بيروت ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، الطبعة الثالثة.

١٢٢ ـ زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي الحصري (ت ٤٥٣ هـ)، تحقيق د. زكي مبارك، نشر دار الجيل ـ بيروت.

حرف السين

١٢٣ ـ سبائك الذهب في معرفة أنساب العرب، محمّد أمين السويدي، منشورات الشريف الرضي ـ قم، الطبعة الثانية.

١٢٤ ـ السرائر، محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨ هـ)، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤١٧ هـ ، الطبعة الرابعة.

١٢٥ ـ سرّ السلسلة العلويّة، سهل بن عبدالله بن داود أبي نصر البخاري، قدّم له محمّد صادق بحر العلوم، نشر الشريف الرضي ـ قم، ١٤١٣ هـ ، الطبعة الأُولى.

١٢٦ ـ سنن ابن ماجه، محمّد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، نشر دار احياء التراث العربي ـ بيروت ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

١٢٧ ـ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥ هـ)، راجعه وضبطه محمّد محي الدين عبدالحميد، نشر دار الفكر ـ بيروت.

١٢٨ ـ السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي أبي عبدالرحمن، تحقيق د. عبدالغفّار سليمان البغدادي وسيّد كسروي حسن، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١، الطبعة الأُولى.

١٢٩ ـ السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، نشر دار

الفكر ـ بيروت، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة الأُولى.

١٣٠ ـ السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها (سنن الداني)، عثمان بن سعد المقرئ الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق رضا الله بن محمّد بن إدريس المباركفوري، نشر دار العاصمة ـ الرياض، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م، الطبعة الأُولى.

١٣١ ـ السيادة العربيّة والشيعة والإسرائيليّات في عهد بني أُميّة، فان فلوتن، ترجمة د. حسن إبراهيم ومحمّد زكي، نشر مكتبة النهضة المصريّة القاهرة، ١٩٦٥، الطبعة الثانية.

١٣٢ ـ سير أعلام النبلاء، محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، الطبعة الثامنة.

١٣٣ ـ السيرة الحلبيّة في سيرة الأمين المأمون، علي بن برهان الدين الحلبي (ت ١٠٤٤ هـ)، نشر دار المعرفة ـ بيروت.

١٣٤ ـ السيرة النبويّة، ابن هشام (ت ٢١٨ هـ)، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، الطبعة الثانية.

حرف الشين

١٣٥ ـ الشافي في الإمامة، علي بن الحسين الموسوي (الشريف المرتضى)، تحقيق السيّد عبدالزهرة الحسيني الخطيب، نشر مؤسسة الصادق ـ طهران، ١٤١٠ هـ، الطبعة الثانية.

١٣٦ ـ الشجرة المباركة في أنساب الطالبيّة، الفخر الرازي، تحقيق مهدي الرجائي، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم، ١٤٠٩ هـ، الطبعة الأُولى.

١٣٧ ـ شرح فتح القدير للعاجز الفقير، محمّد بن عبدالواحد المعروف بابن همام الحنفي (ت ٦٨١ هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٣٨ ـ شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، جعفر بن الحسن الحلّي، تحقيق

عبدالحسين محمّد علي بقّال، نشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة، ١٤١٥ هـ، الطبعة الأولى.

١٣٩ ـ شرح شافية أبي فراس في مناقب آل الرسول ومثالب بني العبّاس، محمّد بن أمير الحاج الحسيني، تحقيق صفاء الدين البصري، نشر مؤسسة الطباعة والنشر ـ طهران، ١٤١٦ هـ، الطبعة الأُولى.

١٤٠ ـ شرح العقيدة الطحاويّة، علي بن علي بن محمّد الدمشقي (ت ٧٢٢ هـ)، تحقيق عبدالله عبدالمحسن التركي وشعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٧٨ م، الطبعة الأُولى.

١٤١ ـ شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الجيل ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، الطبعة الأُولى.

١٤٢ ـ الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمّد شاكر، نشر دار المعارف ـ القاهرة.

١٤٣ ـ شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، عبيدالله بن عبدالله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني، تحقيق محمّد باقر المحمودي، نشر مجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة ـ إيران ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م، الطبعة الأُولى.

١٤٤ ـ الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية، نشر دار الجواد ـ بيروت، ودار التيّار الجديد ـ بيروت ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م، الطبعة العاشرة.

١٤٥ ـ الشيعة وتحريف القرآن، محمّد مال الله، نشر شركة الشرق الأوسط للطباعة ـ عمّان / الأردن، ١٤٠٥ هـ، الطبعة الثانية.

حرف الصاد

١٤٦ ـ صحيح البخاري، محمّد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى ديبب البغا، نشر دار ابن كثير ـ دمشق، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الخامسة.

١٤٧ ـ صحيح بن حبّان بترتيب ابن بلبان، علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)،

تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٥ م، الطبعة الثالثة.

١٤٨ ـ صحيح مسلم، مسلم بن الحجّاج القشيري (ت ٢٦١ هـ)، نشر دار ابن حزم ـ بيروت، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م، الطبعة الأُولى.

١٤٩ ـ الصحيفة السجاديّة، الإمام زين العابدين.

١٥٠ ـ صفوة الصفوة، أبو الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق محمود فاخوري، نشر دار المعرفة ـ بيروت.

١٥١ ـ الصلة بين التصوّف والتشيّع، كامل مصطفى الشيبي، نشر دار الأندلس ـ بيروت، ١٩٨٢ م، الطبعة الثالثة.

١٥٢ ـ الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أحمد بن محمّد بن حجر الهيثمي، تحقيق عبدالرحمن التركي وكامل محمّد الخرّاط، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧، الطبعة الأُولى.

حرف الضاد

١٥٣ ـ ضحى الإسلام، أحمد أمين، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة العاشرة.

حرف الطاء

١٥٤ ـ الطبقات الكبرى، محمّد بن سعد المعروف بابن سعد، تحقيق محمّد عبدالقادر عطا، نشر دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، الطبعة الأُولى.

١٥٥ ـ طبيعة الدعوة العبّاسيّة، د. فاروق عمر، نشر مكتبة الفكر العربي ـ بغداد.

حرف العين

١٥٦ ـ عبدالله بن سبأ وأساطير أُخرى، السيّد مرتضى العسكري، نشر دار الزهراء

ـ بيروت، الطبعة الخامسة.

١٥٧ ـ العبر في خبر من غبر، الحافظ الذهبي (ت ٧٤٦ هـ)، تحقيق محمّد السعيد بن بسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

١٥٨ ـ عدّة الأُصول، الطوسي، الطبعة الحجريّة.

١٥٩ ـ عقد الدرر في أخبار المنتظر، يوسف بن يحيى بن علي المقدس الشافعي، تحقيق د. عبدالفتّاح محمّد الحلو، انتشارات مسجد مقدّس صاحب الزمان ـ قم، ١٤١٦ هـ، الطبعة الأُولى.

١٦٠ ـ العقد الفريد، عبدربّه الأندلسي، شرح أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، نشر مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م.

١٦١ ـ العقيدة والشريعة في الإسلام، اجناس جولد تسيهر، ترجمه وعلّق عليه د. محمّد يوسف موسى ود. علي حسن عبدالقادر والأُستاذ عبدالعزيز عبدالحق، نشر دار الكتب الحديثة ـ مصر، الطبعة الثانية.

١٦٢ ـ علل الشرائع، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق حسين الأعلمي، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، الطبعة الأُولى.

١٦٣ ـ عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، أحمد بن علي الحسيني (المعروف بابن عنبة) (ت ٨٢٨ هـ)، نشر مؤسسة أنصاريّان ـ قم، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.

١٦٤ ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، الحسن بن رشيق (ت ٤٥٦ هـ)، محمّد محيي الدين عبدالحميد، نشر مطبعة السعادة ـ مصر، ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م، الطبعة الثالثة.

١٦٥ ـ عوائد الأيّام، المولى أحمد النراقي، نشر مكتبة بصيرتي ـ قم، ١٤٠٨ هـ، الطبعة الثالثة.

١٦٦ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود، ابن القيّم الجوزيّة، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

١٦٧ ـ عيون أخبار الرضا عليه السلام، محمّد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ)، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م، الطبعة الأولى.

١٦٨ ـ عيون المعجزات، حسين عبدالوهاب (من علماء القرن الخامس)، نشر منشورات الشريف الرضي ـ قم ١٤١٤ هـ ـ ١٣٧٢ م، الطبعة الأُولى.

حرف الغين

١٦٩ ـ الغدير في الكتاب والسنة والأدب، عبدالحسين أحمد الأميني النجفي، تحقيق مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ قم، نشر مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة ـ قم، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م، الطبعة الأُولى.

حرف الفاء

١٧٠ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، نشر دار الفكر ـ بيروت ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

١٧١ ـ فتح القدير، محمّد بن علي بن محمّد الشوكاني، نشر عالم الكتب.

١٧٢ ـ الفتن، نعيم بن حمّاد بن معاوية المروزي (ت ٢٢٩ هـ)، تحقيق مجدي بن منصور بن سيد الشوري، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م، الطبعة الأُولى.

١٧٣ ـ فتوح البلدان، أبو الحسن البلاذري، تحقيق رضوان محمّد رضوان، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

١٧٤ ـ الفخري في أنساب الطالبيين، إسماعيل بن الحسين المروزي الأزورقاني، تحقيق مهدي الرجائي، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم، ١٤٠٩ هـ، الطبعة الأُولى.

١٧٥ ـ فرائد السمطين، إبراهيم بن محمّد الجويني الخراساني (ت ٧٣٠ هـ)، تحقيق محمّد باقر المحمودي، نشر مؤسسة المحمودي ـ بيروت، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، الطبعة

الأُولى.

١٧٦ ـ فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم، علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، نشر الرضي ـ قم، ١٣٦٣ هـ.

١٧٧ ـ فرق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختي (من أعلام القرن الثالث)، تحقيق محمّد صادق بحر العلوم، نشر مكتبة الفقيه ـ قم، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩ م، الطبعة الرابعة.

١٧٨ ـ الفَرقُ بين الفِرق وبيان الفرقة الناجية منهم، عبدالقاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ)، نشر دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٧٨، الطبعة الثالثة.

١٧٩ ـ الفصل في الملل والأهواء والنِحل، علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري، تحقيق د. محمّد إبراهيم نصر ود. عبدالرحمن عميرة، نشر دار الجيل ـ بيروت.

١٨٠ ـ الفصول المختارة، محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق علي مير شريفي، نشر دار المفيد ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣، الطبعة الثانية.

١٨١ ـ الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمّة عليهم السلام، علي بن محمّد بن أحمد المالكي المشهور بابن الصبّاغ (ت ٨٥٥)، نشر مطبعة العدل ـ النجف.

١٨٢ ـ الفقه على المذاهب الخمسة، محمّد جواد مغنيّة، نشر مؤسسة الصادق ـ طهران، ١٣٧٤ هـ، الطبعة الثالثة.

١٨٣ ـ الفقيه والدولة في الفكر السياسي الشيعي، فؤاد إبراهيم، دار الكنوز الأدبيّة ـ بيروت، ١٩٩٨ م، الطبعة الأُولى.

١٨٤ ـ الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، أحمد عنايت، ترجمة د. إبراهيم الدسوقي، نشر مكتبة مدبولي ـ القاهرة.

١٨٥ ـ فلاح السائل ونجاح المسائل في عمل اليوم والليلة، علي بن موسى بن جعفر السيّد ابن طاووس، تحقيق غلام حسين المجيدي، نشر مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم ١٤١٩ هـ ـ ١٣٧٧ ش، الطبعة الأُولى.

١٨٦ ـ فلسفة التشريع في الإسلام، صبحي المحمصاني، الطبعة الثالثة.

١٨٧ ـ الفهرست، ابن النديم محمّد بن اسحاق.

١٨٨ ـ الفهرست، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق جواد القيومي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ١٤١٧ هـ، الطبعة الأُولى.

حرف القاف

١٨٩ ـ قاموس الرجال، محمّد تقي التستري، نشر المطبعة العلميّة ـ قم، ١٣٨٨ هـ

١٩٠ ـ قرب الأسناد، عبدالله بن جعفر الحميري (من أعلام القرن الثالث الهجري)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم، ١٤١٣ هـ الطبعة الأُولى.

حرف الكاف

١٩١ ـ الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي (ت ٣٧٤ هـ)، تحقيق رضا استادي، نشر مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ـ إصفهان.

١٩٢ ـ الكامل في التاريخ، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي كرم المعروف بابن الأثير، نشر دار صادر ـ بيروت، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

١٩٣ ـ كتاب الأغاني، علي بن الحسين أبي الفرج الإصفهاني (ت ٣٥٦ هـ)، تحقيق ونشر مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م، الطبعة الأُولى.

١٩٤ ـ كتاب البيع، روح الله الخميني الموسوي، نشر مؤسسة إسماعيليّان ـ قم، ١٤١٠ هـ، الطبعة الرابعة.

١٩٥ ـ كتاب الغيبة، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، قدم له: آغا بزرگ الطهراني، نشر مكتبة نينوى الحديثة ـ طهران.

١٩٦ ـ كتاب سليم بن قيس الهلالي، سليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦ هـ)، تحقيق محمّد باقر الأنصاري الزنجاني، نشر الهادي ـ قم، ١٤١٥ هـ الطبعة الأُولى.

١٩٧ ـ كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥ هـ)،

تحقيق د. سعيد عبدالفتّاح عاشور، نشر مطبعة دار الكتب المصريّة ١٩٧٣ م، الطبعة الثالثة.

١٩٨ ـ كتاب الغيبة، محمّد بن إبراهيم النعماني، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مكتبة الصدوق ـ طهران.

١٩٩ ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن محمّد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق محمّد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥، الطبعة الأولى.

٢٠٠ ـ كشف الأستار عن وجه الكتب والأسفار، أحمد بن الحسين الخوانساري (ت ١٣٥٩ هـ)، نشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم ١٤٠٩، الطبعة الأولى.

٢٠١ ـ كشف الغطاء عن مبهمات شريعة الغرّاء، الشيخ جعفر كاشف الغطاء، انتشارات مهدوي ـ إصفهان.

٢٠٢ ـ كشف الغمّة ومعرفة الأئمّة، علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي، نشر دار الأضواء ـ بيروت.

٢٠٣ ـ كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد، الحسن بن يوسف (العلّامة الحلّي) (ت ٧٢٦ هـ)، منشورات شكّوري ـ قم، ١٤١٣ هـ، الطبعة الثانية.

٢٠٤ ـ كفاية الأثر في النص على الأئمّة الاثني عشر، علي بن محمّد بن علي الخزّاز من علماء القرن الرابع، تحقيق عبداللطيف الحسيني الخوئي، نشر مطبعة الخيام ـ قم ١٤٠١ هـ.

٢٠٥ ـ كفاية الأحكام، محمّد باقر بن مؤمن السبزواري (ت ١٠٩٠ هـ)، نشر مهدوي ـ إصفهان.

٢٠٦ ـ كمال الدين وتمام النعمة، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق حسين الأعلمي، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م، الطبعة الأولى.

٢٠٧ ـ الكنى والأسماء، محمّد بن أحمد بن حمّاد الدولابي (ت ٣١٠ هـ)، نشر دار

الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م، الطبعة الأُولى.

٢٠٨ ـ كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق بكري حياتي وصفوة السقّا، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩ م.

٢٠٩ ـ كليّات في علم الرجال، جعفر السبحاني، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤٠٩ هـ، الطبعة الثانية.

حرف اللام

٢١٠ ـ اللباب في شرح الكتاب، عبدالغني الغنيمي الدمشقي الميداني (ت ١٢٩٨ هـ)، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد، نشر دار الحديث ـ بيروت ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م، الطبعة الرابعة.

٢١١ ـ لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م)، الطبعة الأُولى.

٢١٢ ـ لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١ م، الطبعة الثانية.

٢١٣ ـ اللمعة الدمشقيّة في فقه الإماميّة، الشهيد الأوّل، تحقيق محمّد تقي مرواريد وعلي أصغر مرواريد، نشر دار التراث ـ بيروت، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، الطبعة الأُولى.

حرف الميم

٢١٤ ـ المبسوط، محمّد بن أحمد السرخسي (ت ٤٨٣ هـ) نشر دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م، الطبعة الثالثة.

٢١٥ ـ المبسوط في فقه الإماميّة، محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، نشر المكتبة الرضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة.

٢١٦ ـ مجمع الفائدة والبرهان في شرح ارشاد الأذهان، أحمد المقدّس الأردبيلي، تحقيق مجتبى العراقي وغيره، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤٠٩ هـ، الطبعة

٢١٧ ـ المجموع، شرح المهذّب، محي الدين شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، نشر دار الفكر ـ بيروت.

٢١٨ ـ مجلّة الاجتهاد، مجلّة تعنى بقضايا الدين والمجتمع تصدر عن دار الاجتهاد ـ بيروت، العدد الثالث.

٢١٩ ـ مجلّة تراثنا، نشرة فصليّة تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، العدد الرابع [٣٧] السنة التاسعة / شوال ١٤١٤ هـ.

٢٢٠ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢٢١ ـ المجدي في أنساب الطالبيين، علي بن محمّد بن علي العمري (من أعلام القرن الخامس)، تحقيق أحمد المهدوي الدامغاني، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم، ١٤٠٩ هـ، الطبعة الأُولى.

٢٢٢ ـ المحاسن، أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (ت ٢٨٠ هـ)، تحقيق مهدي الرجائي، نشر المجمع العالمي لأهل البيت ـ قم، ١٤١٦ هـ، الطبعة الثانية.

٢٢٣ ـ المحاسن والمساوئ، إبراهيم بن محمّد البيهـقي، نشر دار صادر ـ بـيروت، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠.

٢٢٤ ـ محاضرات تاريخ الأُمم الإسلاميّة، محمّد الخضري بيك، نشر المكتبة التجاريّة الكبرى ـ مصر، ١٣٨٢ هـ، الطبعة الثامنة.

٢٢٥ ـ المحلّى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، نشر دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

٢٢٦ ـ مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمّد بن مكرّم المعروف بابن منظور (ت ٧١١ هـ)، تحقيق سكينة الشهابي، نشر دار الفكر ـ دمشق ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م، الطبعة الأُولى.

٢٢٧ ـ المدونة الكبرى، مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)، نشر مطبعة السعادة ـ مصر.

٢٢٨ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان، عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت ٧٦٨ هـ)، وضع حواشيه خليل المنصور، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧ م، الطبعة الأُولى.

٢٢٩ ـ المراسم العلويّة في الأحكام النبويّة، حمزة بن عبدالعزيز الديلمي، تحقيق محسن الحسيني الأميني، نشر المعاونيّة الثقافيّة للمجمع العالمي لأهل البيت ـ قم، ١٤١٤ هـ.

٢٣٠ ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر، علي بن الحسين بن علي المسعودي، تحقيق عبدالأمير المهنّا، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، الطبعة الأُولى.

٢٣١ ـ المسائل الفقهيّة، السيّد محمّد حسين فضل الله، دار الملاك ـ بيروت، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة السادسة.

٢٣٢ ـ المسائل العكبريّة، محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق علي أكبر الإلهي الخراساني، نشر دار المفيد ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الثانية.

٢٣٣ ـ المسائل المنتخبة، أبو القاسم الموسوي الخوئي، نشر دار الزهراء ـ بيروت، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م، الطبعة الواحدة والعشرون.

٢٣٤ ـ المستجاد من كتاب الإرشاد، الحسن بن يوسف (العلّامة الحلّي) (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق محمود البدري، نشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة ـ قم، ١٤١٧ هـ، الطبعة الأُولى.

٢٣٥ ـ مستدرك الوسائل، حسين النوري الطبرسي، نشر مؤسسة إسماعيليّان ـ قم.

٢٣٦ ـ المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، نشر دار الكتب العلميّة بيروت، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م،

الطبعة الأُولى.

٢٣٧ ـ المستصفى، محمّد بن محمّد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، نشر دار الفكر ـ بيروت.

٢٣٨ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني (ت ٢٤١هـ) اعداد وترتيب رياض عبدالله عبدالهادي، نشر دار احياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م، الطبعة الثانية.

٢٣٩ ـ مسند الإمام الرضا عليه السلام، جمعه وحقّقه عزيز الله العطاردي، نشر المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام ١٤٠٦ هـ.

٢٤٠ ـ مسند الإمام الهادي عليه السلام، جمعه ورتّبه الشيخ عزيز الله العطاردي، نشر المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام ـ قم، ١٤٢٠ هـ.

٢٤١ ـ مسند الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ)، نشر دار المعرفة ـ بيروت.

٢٤٢ ـ مشارق الأنوار في فوز أهل الإعتبار، الشيخ حسن العدوي الحمزاوي، الطبعة الأُولى.

٢٤٣ ـ مصابيح السنّة، الحسين بن مسعود بن محمّد الفرّاء البغوي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي ومحمّد إبراهيم سماره وجمال حمدي الذهبي، نشر دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م، الطبعة الأُولى.

٢٤٤ ـ مصادر التشريع الإسلامي لمن لا نصّ فيه، عبدالوهاب خلاف، نشر مطابع دار الكتاب العربي ـ مصر.

٢٤٥ ـ مصباح المتهجد، الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، نشر مؤسسة فقه الشيعة ـ بيروت ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، الطبعة الأُولى.

٢٤٦ ـ المصنّف في الأحاديث والآثار المعروف بمصنّف ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥ هـ)، تحقيق سعيد محمّد اللحام، نشر دار الفكر ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٢٤٧ ـ مصنّف عبدالرزّاق، عبدالرزّاق بن همّام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، تحقيق

حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٤٨ ـ مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، محمّد بن طلحة بن محمّد بن الحسن الشافعي (ت ٦٥٢ هـ)، نشر دار الكتب التجاريّة ـ النجف الأشرف.

٢٤٩ ـ معارج الأُصول، جعفر بن الحسن بن يحيى (المحقّق الحلّي) (ت ٦٧٦ هـ)، نشر مؤسسة آل البيت ـ قم، ١٤٠٣ هـ، الطبعة الأُولى.

٢٥٠ ـ معالم المدرستين، السيّد مرتضى العسكري، نشر مؤسسة البعثة ـ قم، ١٤١٢هـ، الطبعة الأُولى.

٢٥١ ـ معاني الأخبار، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت ٢٨١ هـ) قدم له الشيخ حسين الأعلمي، تعليق علي أكبر الغفاري، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، الطبعة الأُولى.

٢٥٢ ـ معجم أحاديث الإمام المهدي، مؤسسة المعارف الإسلاميّة ـ قم، نشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة ـ قم، ١١٤١٩ هـ، الطبعة الأُولى.

٢٥٣ ـ المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق أيمن صالح شعبان وسيّد أحمد إسماعيل، نشر دار الحديث ـ القاهرة ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م، الطبعة الأُولى.

٢٥٤ ـ معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، أبو القاسم الموسوي الخوئي، نشر دار الزهراء ـ بيروت، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، الطبعة الثالثة.

٢٥٥ ـ المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، حمدي عبدالمجيد السلفي، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م، الطبعة الثانية.

٢٥٦ ـ المغني، عبدالله بن أحمد بن قدامة، نشر دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م، الطبعة الأُولى.

٢٥٧ ـ مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الإصفهاني (ت ٣٥٦ هـ)، تحقيق أحمد صقر، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م، الطبعة الثانية.

٢٥٨ ـ المقالات والفرق، سعد بن عبدالله الأشعري (ت ٣٠١ هـ)، تحقيق د. محمّد

جواد مشكور، نشر مطبعة حيدري ـ طهران.

٢٥٩ ـ مقتل الحسين عليه السلام، الموفق بن أحمد المكّي الخوارزمي (ت ٥٦٨ هـ)، تحقيق محمّد السماوي، نشر أنوار الهدى ـ قم ١٤١٨ هـ، الطبعة الأُولى.

٢٦٠ ـ مقتل الحسين أو حديث كربلاء، عبدالرزّاق الموسوي المقرّم، قدّم له محمّد حسين المقرّم، منشورات الشريف الرضي ـ قم، ١٤١٤ هـ ـ ١٣٧٢ ش، الطبعة الأُولى.

٢٦١ ـ مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمان بن محمّد بن خلدون، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

٢٦٢ ـ من تاريخ الأدب العربي، طه حسين، دار العلم للملايين ـ بيروت، ١٩٩١ م، الطبعة الخامسة.

٢٦٣ ـ المقنعة، محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤١٧ هـ، الطبعة الرابعة.

٢٦٤ ـ المناقب، الموفق بن أحمد بن محمّد المكّي الخوارزمي (ت ٥٦٨ هـ)، مالك المحمودي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ جامعة المدرسين ـ قم ١٤١٧ هـ، الطبعة الثالثة.

٢٦٥ ـ مناقب آل أبي طالب، محمّد بن علي بن شهرآشوب، تحقيق يوسف البقاعي، نشر دار الأضواء ـ بيروت، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١، الطبعة الثانية.

٢٦٦ ـ مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، علي بن محمّد الواسطي الشهير بابن المغازلي (ت ٤٨٣ هـ)، نشر دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

٢٦٧ ـ من تاريخ الإلحاد في الإسلام، عبدالرحمن بدوي.

٢٦٨ ـ منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، لطف الله الصافي الگلپايگاني، نشر مؤسسّة السيّدة المعصومة ـ قم، ١٤١٩ هـ، الطبعة الأُولى.

٢٦٩ ـ من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق حسن الموسوي الخراساني، نشر دار التعارف ـ بيروت ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

٢٧٠ ـ مهج الدعوات ومنهج العبادات، علي بن موسى بن جعفر بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، الطبعة الأُولى.

٢٧١ ـ المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي / اصدارات مركز الرسالة ـ قم، نشر مركز الرسالة ـ قم، ١٤١٧ هـ، الطبعة الأُولى.

٢٧٢ ـ المهذّب، عبدالعزيز بن البرّاج الطرابلسي (ت ٤٨١ هـ)، نشر مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤٠٦ هـ.

٢٧٣ ـ ميزان الإعتدال في نقد الرجال، محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمّد البجاوي، نشر دار الفكر ـ بيروت.

٢٧٤ ـ الميزان في تفسير القرآن، محمّد حسين الطباطبائي، نشر مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م، الطبعة الأُولى.

حرف النون

٢٧٥ ـ النتف في الفتاوي، علي بن الحسين بن محمّد السعدي الحنفي (ت ٤٦١ هـ)، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٧٥م.

٢٧٦ ـ النجم الثاقب في أحوال الإمام الحجّة الغائب، الشيخ حسن الطبرسي النوري، تحقيق ياسين الموسوي، نشر أنوار الهدى ـ قم، ١٤١٥ هـ ـ الطبعة الأُولى.

٢٧٧ ـ النزاع والتخاصم فيما بين بني أُميّة وبني هاشم، تقي الدين المقريزي، تحقيق د. حسين مؤنس، نشر دار المعارف ـ القاهرة.

٢٧٨ ـ نظريّة الإمامة لدى الشيعة الاثني عشريّة، د. أحمد محمود صبحي، نشر دار النهضة العربيّة ـ بيروت ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٢٧٩ ـ نقض الوشيعة في نقد عقائد الشيعة، محسن الأمين العاملي، نشر مطبعة الإنصاف ـ بيروت ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١، الطبعة الأُولى.

٢٨٠ ـ النكت الإعتقاديّة، محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق رضا المختاري، نشر دار المفيد ـ بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م، الطبعة الثانية.

٢٨١ ـ النهاية أو الفتن والملاحم، اسماعيل ابن كثير أبي الفداء (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق الدكتور طه محمّد الزيني، نشر دار الكتب الحديثيّة ـ مصر، الطعبة الأُولى.

٢٨٢ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمّد ابن الأثير الجزري(ت ٦٠٦ هـ)، علّق عليه صلاح بن محمّد بن عويضة، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م، الطبعة الأُولى.

٢٨٣ ـ نهج البلاغة، جمعه محمّد الرضي بن الحسن الموسوي، ضبط الدكتور صبحي الصالح، نشر دار الأُسوة ـ طهران، ١٤١٨ هـ ، الطبعة الثانية.

٢٨٤ ـ نهج الحق وكشف الصدق، الحسن بن يوسف المطهّر الحلّي، علّق عليه الشيخ عين الله الحسني الأرموي، نشر منشورات دار الهجرة ـ قم ١٤٠٧ هـ ، الطبعة الأُولى.

٢٨٥ ـ نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار، مؤمن بن حسن الشبلنجي، تحقيق عبدالوارث محمّد علي، نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م، الطبعة الأُولى.

حرف الهاء

٢٨٦ ـ الهداية شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر الرشداني المرغياني (ت٥٩٣هـ)، نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

حرف الواو

٢٨٧ ـ وسائل الشيعة، محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، تحقيق محمّد السرازي والشيخ أبي الحسن الشعراني، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٨٨ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمّد بن أبي بكر ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق د. احسان عبّاس، نشر دار صادر ـ بيروت، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٢٨٩ ـ وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢ هـ)، تحقيق عبدالسلام محمّد

هارون، نشر منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ـ قم ١٣٨٢ هـ ، الطبعة الثانية.

٢٩٠ ـ الولاة والقضاة، أبو عمر محمّد بن يوسف الكندي، صحّحه رفن گست، نشر دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة.

٢٩١ ـ ولاية الفقيه / أبعادها وحدودها، محمّد هادي معرفة، معهد الشهيد مطهّري للدراسات الإسلاميّة العالية.

حرف الياء

٢٩٢ ـ ينابيع المودّة لذوي القربى، سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (ت ١٢٩٤هـ)، تحقيق سيّد علي جمال أشرف الحسيني، نشر دار الأُسوة للطباعة والنشر ايران ـ قم، ١٤١٦ هـ الطبعة الأُولى.

٢٩٣ ـ اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني (ت٩٧٣ هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، الطبعة الأُولى.

الفهرس

الفصل الأوّل: مخالفات صريحة

الفصل الثاني: الكذب المتعمّد على علماء الشيعة

الفصل الثالث: الخلط المفضوح

الفصل الرابع: افتراءات وأكاذيب المؤلّف على مصاديق الإمامة الإلهيّة

الفصل الخامس: نظريّة الشورى في مواجهة التحدّيات

الفصل السادس: افتراءات أحمد الكاتب على أركان نظريّة الإمامة الإلهيّة

الفصل السابع: حديث الخلفاء اثنا عشر

الفصل الثامن: التسرّع في الأحكام من دون بحث ودراية

الفصل التاسع: جهل الكاتب بموارد التقيّة وعلم الأئمّة بالغيب

الفصل العاشر: الحركات والفرق ومدى اعتماد المؤلّف عليها

الفصل الحادي عشر: كشف الحقائق